مكتبة النخبة

زولتان باراني

الجندي والدولة المتغيرة

بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين

ترجمة: نبيل الخشن

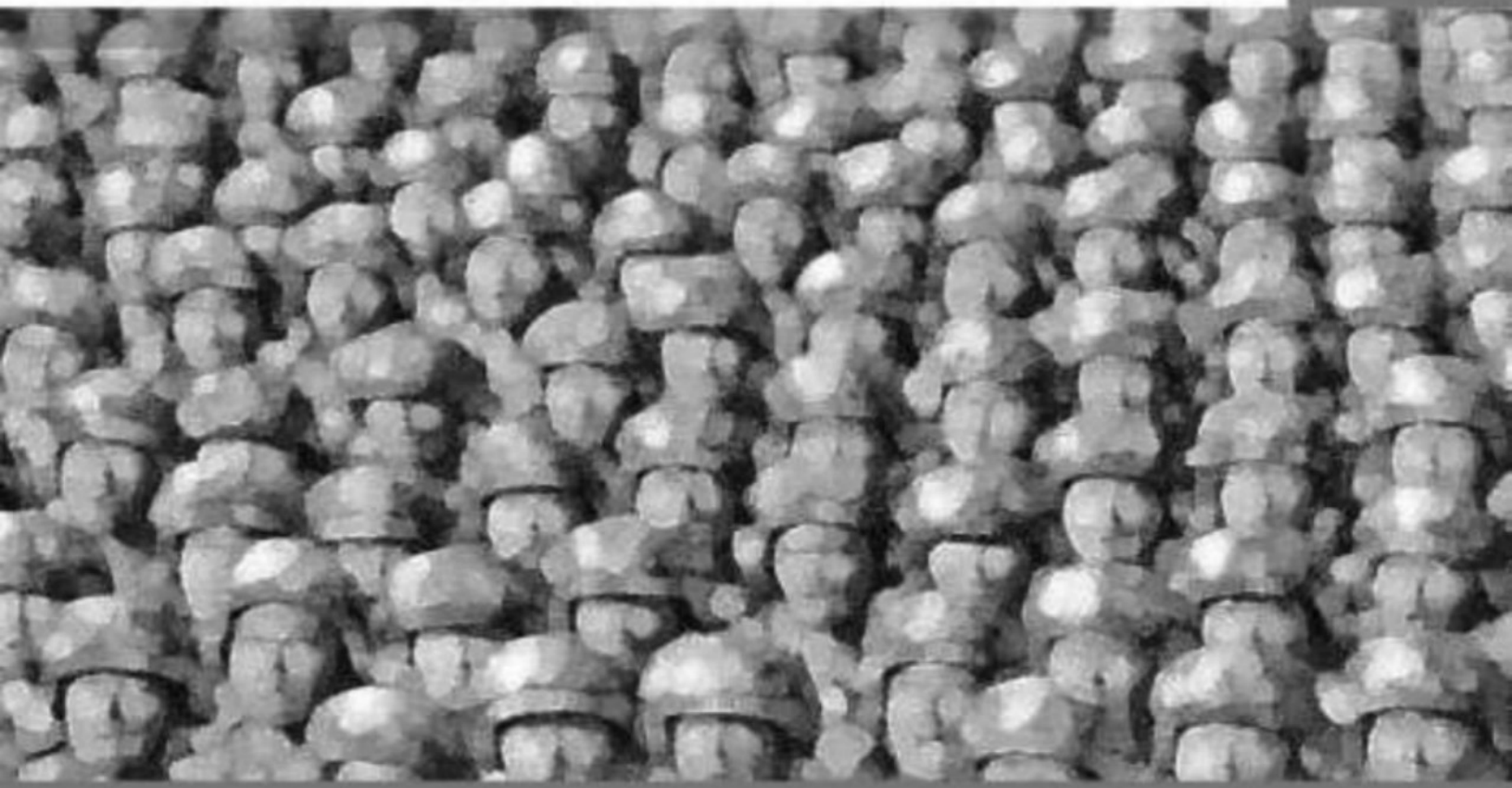

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الجندي والدولة المتغيرة

بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين

==========

زولتان باراني

==========

ترجمة
نبيل الخشن

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

باراني، زولتان

الجندي والدولة المتغيرة: بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين/ زولتان باراني؛ ترجمة نبيل الخشن.

(سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية.

ISBN 978-614-445-188-5

1. العلاقات المدنية العسكرية. 2. الجيوش - تنظيم. 3. القوات المسلحة. 4. الحكومة العسكرية. 5. الاحتلال العسكري. 6. الاشتراكية الوطنية. أ. الخشن، نبيل. ب. العنوان. ج. السلسلة.

322.5

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

The Soldier and the Changing State

Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas

by Zoltan Barany

Copyright © 2012 Princeton University Press

عن دار النشر

Princeton University Press

This edition is published by arrangement with **Princton University Press**

All rights reserved. No part of this book may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or» mechanical, including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system, without permission «in writing from the Publisher.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر -

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، شباط/ فبراير 2018

المحتويات

قائمة الجداول

شكر

مقدمة

الفصل الأول
ما هي مظاهر الجيش الديمقراطي؟

بناء جيوش ديمقراطية بعد الحرب

الفصل الثاني
بعد الحرب العالمية الثانية ألمانيا واليابان وهنغاريا

الفصل الثالث
بعد الحرب الأهلية البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان

بناء جيوش ديمقراطية بعد تغيير النظام

الفصل الرابع
بعد الحكم العسكري في أوروبا إسبانيا والبرتغال واليونان

الفصل الخامس
بعد حكم عسكري في أميركا اللاتينية
الأرجنتين وتشيلي وغواتيمالا

الفصل السادس
بعد حكم عسكري في آسيا كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا

الفصل السابع
بعد اشتراكية الدولة في أوروبا سلوفينيا وروسيا ورومانيا

بناء جيوش ديمقراطية بعد تحوّل الدولة

الفصل الثامن
بعد حكم استعماري في آسيا الهند وباكستان وبنغلادش

الفصل التاسع
بعد حكم استعماري في أفريقيا غانا وتنزانيا وبوتسوانا

الفصل العاشر
بعد (إعادة) التوحيد والفصل العنصري
ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن

خاتمة

المراجع

قائمة الجداول

الجدول رقم (2 - 1)
بعد الحرب العالمية الثانية: ألمانيا واليابان وهنغاريا

الجدول رقم (3 - 1)
بعد حرب أهلية: البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان

الجدول رقم (4 - 1)
بعد حكم عسكري في أوروبا: إسبانيا والبرتغال واليونان

الجدول رقم (5 - 1)
بعد حكم عسكري في أميركا اللاتينية: الأرجنتين وتشيلي وغواتيمالا

الجدول رقم (6 - 1)
بعد حكم عسكري في آسيا: كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا

الجدول رقم (7 - 1)
بعد اشتراكية الدولة في أوروبا: سلوفينيا وروسيا ورومانيا

الجدول رقم (8 - 1)
بعد الاستعمار في جنوب آسيا: الهند وباكستان وبنغلادش

الجدول رقم (9 - 1)
بعد الاستعمار في شبه الصحراء الأفريقية: غانا وتنزانيا وبوتسوانا

الجدول رقم (10 - 1)
بعد (إعادة) التوحيد والفصل العنصري: ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن

شكر

كان هذا كتابًا كبيرًا ليُكتب من حيث ما تَطَلَّبَه من تعلُّم وتفكير وقراءة وكتابة وبحث ميداني. وقد تلقيت مساعدة من أماكن عدّة، ويسعدني أن أبلغ المرحلة التي أستطيع فيها أن أتوجه بالشكر إلى الذين يستحقونه.

ففي مقري الأكاديمي، قسم الحاكمية في جامعة تكساس، استفدت، وما زلت أتعلّم من فريق كبير من اختصاصيين بعلم المقارنة من أرفع المستويات. وأنا ممتن على نحو خاص لكلٍّ من روبرت هاردغريف على محادثات عدّة مطوّلة في شأن الهند وباكستان، ولآمي بيدالزور على دعمه المتواصل ومساعدته في الجداول، ولكورت ويلاند على مشاطرتي دفتر عناوينه المدهش في أميركا اللاتينية، وعلى نصيحته بخصوص كيفية وضع بنية المشروع. وثمة محادثات مع زملاء في مكان آخر كان لها تأثير مباشر في تطوير الكتاب، فقد حثّني توم برونو على أن أضع في اعتباري غواتيمالا كحالة ثالثة من الحكم التالي للحقبة البريتورية (Praetorian) في أميركا اللاتينية، وحثّني لاري دايموند على أن أفكر في إندونيسيا في السياق الآسيوي. وحثّني سكوت مينوارنغ أيضًا على أن أتأمل حالة إلسلفادور كمثال مهم لما بعد الحرب الأهلية. كما أن بعض الزملاء مسؤولون أيضًا عن زيادة حملي من العمل، ما جعل الكتاب، كما آمل، أفضل وأشمل. وعلى نحو خاص، أقنعتني نانسي بيرميو بأنني أحتاج حقًا إلى تضمين «ما بعد الحرب الأهلية» باعتباره فئة مستقلّة وبالتالي فصلًا إضافيًّا. وفي النهاية، استسلمت لإلحاح بول بولت النابع من حسن طويته والقائل بأنني لا أوفي الكتاب حقه إن لم أضمّنه فصلًا عن الدول الآسيوية بعد الحكم العسكري.

يتعذر عليَّ هنا أن أخصّ بالذكر جميع الذين تحدثوا معي عن بلدانهم أو ميادين تخصّصهم، وساعدوني في جعل بحثي الميداني أكثر إنتاجية [...]، لكن يجب أن أعرب عن امتناني لكلٍّ من جون أبي زيد وفيليبي أغويرو وسوراشارت بامرونغسوك وموسيغا باريغو وأنتون بيبلير ووالتر بغويا وإدغاردو بوينينغر وهنري بوشوف وتوم برونو وكارلوس كاسيريس وبي. آر. تشاري وستيفن إف. كوهين وكونستانتين دانوبولوس وفرانشيسكو فرناندو دي سانتيبانيس وثانوس دوكوس وماريا إسبونا وكلاوديو فوينتس وهيروشي فوجيكاوا ويورغي غونزاليس ومارك غوز وولفريد هاينمان وديل هيرسبرينغ وآيدا هوزيتش وغوران هايدن وميهايل جونيسكو وجوزيه ميغيل إزكويردو وغورمير كانوال وفيروز خان شونغ - نام كيم وليليان كنغازي وسيناد كلجاجيتش وكريستيان لابيه ولين لي رو ماركوس ميتزنر وجونغرين مو وإم. جي. مولومو وإيان موراي ولوري ناثان والتر نورث أبيلاه عمري ومارينا أوتاواي وإيووان مرسيا باسكو ومارتن رينك وآرون ساهغال وإندريا ساميغو وريتشارد صامويلز وروس سيغرز وتوماس سشيتز وورنر فون شيفن ويورغ شونبوهم وآنيت سيغرز ونارسيس سيرا وجوونو سودرسونو وجوزيه مانويل أوغارتي وثانوس فيريميس وسيباستيان فيغلييرو ولاري واتس ويروغي زافيروتشا. ونظرًا إلى أن الموضوعات التي كنت أتناولها بالبحث تُعتبر حسّاسة في عدد من البلدان، فإنني لم أفاجأ بأن يكون عدد كبير من الناس - من سياسيين ودبلوماسيين وضباط عسكريين - قد تحدثوا معي بشرط الحفاظ على سريّة هويّتهم، وهم يعرفون كم أقدّر لهم استعدادهم لمساعدتي.

في كل بلد سافرت إليه تقريبًا، تلقيت مجموعة واسعة من المعلومات من مدنيين، ومن عسكريين على نحو خاص، عارفين وحسني الاطلاع ومستعدين للمساعدة، يعملون في السفارات

الأميركية. وأستطيع أن أؤكّد، من واقع تجربتي الشخصية، أن في الحياة الحقيقية، لا في كتب روبرت كابلان فحسب، عددًا لا يستهان به من الضباط الذين يتحدثون لغات عدّة ويحملون مجموعة من الشهادات ويتمتعون بثقافة رفيعة. ومع أنهم كانوا ملزمين، تماشيًا مع سياسة وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، بأن يتحدثوا معي على أساس أن لا يُنسب إليهم ما قالوه، فإنني أريد أن أشكرهم كمهنيين كانت لهم مساهمة كبيرة في بحثي.

نجمت عن بعض الأحاديث التي أدليت بها بخصوص أقسام مختلفة من الكتاب أسئلة فاحصة واقتراحات مفيدة من جمهور المستمعين. وأودُّ أن أشكر بشكل خاص أولئك الذين استضافوني في جامعة ولاية كنساس، وجامعة أدولفو إيبانيز في سانتياغو، وجامعة لاس أميريكاس في كويتو، وجامعات كاليفورنيا (بيركلي وسانتا باربرا)، وفلوريدا، وميامي، وأوكلاهوما، ومواقع عدة في جامعة تكساس، وأكاديمية القوات الجوية الأميركية، وكلية البحرية الأميركية لما بعد التخرج، وهيئة المنظمين في مؤتمر القوات المسلحة والمجتمع الذي يُعقد مرّة كل ثلاثة أعوام، وقد أقيم في عام 2008 في سانتياغو، واجتماع رابطة الدراسات الدولية في عام 2010.

يستلزم مشروع بهذا الحجم قدرًا كبيرًا من الموارد والوقت، وكنت أحظى، طوال أكثر من عقد من الزمن وإلى الآن، بمنحة فرانك سي. إروين الابن، المسمّاة «منصب الأستاذية المئوي»، والتي شملت معظم مصاريف البحث والسفر. إضافة إلى ذلك، أعفتني الجامعة من واجباتي التدريسية عن فصلَي الربيع في عامي 2009 و2010، ما سمح لي بأن أجول في أنحاء العالم وأعمل على مخطوطة الكتاب بتفرّغ كامل. كما أني حصلت على منصب أستاذ زائر في مركز «إيست - ويست» في هاواي في عام 2006، وفي جامعة إيدنبورغ في عام 2007، فتوافرت بيئة عمل ممتعة ومحفزة. وأنا ممتن خصوصًا لمؤسّسة هوفر التي اختارتني لمنصب «الزميل الوطني دبليو. غلين كامبل آند ريتا ريكاردو - كامبل» و«زميل السلام سوزان لويز داير» بين عامي 2007 و2009. وقد سهّل مايكل ماكفول تعييني ووفر ديفيد برادي لي أسباب الراحة. كما ساعدتني محادثات مع عدد من الأشخاص في مؤسسة هوفر [...] على تشكيل الكتاب.

سمعت أحدهم يقول إن «الصديق الجيّد سيزورك في السجن لكنّ الصديق العظيم سيقرأ مخطوطتك». وإذا صح هذا القول، فأنا محظوظ، لأن أصدقاء وزملاء عدّة وافقوا على التعليق على عملي. وإنّني ممتن، قبل كل شيء، لأربعة دارسين قاموا بقراءة المخطوطة كاملة؛ فدانييل شيرو كان مصدر تشجيع ونقد وتبصّر من البداية إلى النهاية، حيث تحدثنا عن المشروع بينما كنت أخطّط له، ثم كان يقرأ الفصول عندما أفرغ من كتابتها، كما قرأها ثانية قبيل تقديمها. وكان هاريسون واغنر أيضًا يرغب حقًا في قراءة المخطوطة، حيث أرغمتني تعليقاته على إعادة التفكير في أجزاء من الكتاب. ثم، كان بروس بوينو دي موسكيتا وآدم برزيوورسكي كريمين بما خصّصاه لي من وقتهما، وقدّماه من اقتراحات واضحة المعالم. كما أنني مدين لزملاء أبدوا تعليقاتهم على فصول بعينها [...]. أمثال: دونالد أبنهايم، وفيليبي أغويرو، وأورين باراك، وتوماس برونو، وكومنستانتين دانوبولوس، وهيروشي فوجيكاوا، ويوجين غولز، وروبرت هاردغريف، وديل هيرسبرينغ، وفيروز خان، وإيفان لاكسمانا، ولين لي رو، وهرمان لوبوغو، وروهان ماكسويل، وماركوس ميتزنر، ولوري ناثان، وأبيلاه عمري، وسارا فيليبس، ومارتن رينك، وريتشارد صامويلز، وتوماس سشيتز، وورنر فون شيفن، ونارسيس سيرا، وتشارلي توماس، وجونغسوك وو.

هذا هو مشروعي الثاني الذي أعهد به إلى تشاك مايرز الذي أثبت مجددًا أنه يستحق سمعته

كناشر يهتم اهتمامًا عميقًا بالكتب التي يتعامل معها ويجعلها أفضل من خلال تقديم اقتراحات تتسم بالمعقولية والمعرفة واختيار مراجعين اختصاصيين يُجرون مراجعات من النوع الذي يؤمل به: أي النوع المتحدي والنقدي والبنّاء. ثم، أتقدم أيضًا بجزيل الشكر إلى بيث كليفنغر لإشرافها بهذا القدر من الكفاءة على تحويل المخطوطة إلى شكل كتاب.

لا يملك أهم شخصين في حياتي سوى فكرة مبهمة عن المحتوى بين دفّتي هذا الكتاب. ومع ذلك، تحمّلت باتي وكاترين سفراتي المتواترة والطويلة، وبرنامج العمل المتسم بالغرابة، وشرود ذهني مع الاكتفاء بدمدمات متقطعة فحسب. وحين نكون مفترقين، كنت أعد الأيام وغالبًا الساعات بانتظار جمع شملنا. لكنّ المشروع التالي سينطوي على عدد أقل من الحالات التي يتعين دراستها، وسيتطلب قدرًا من السفر أقل كثيرًا - وهذا وعد!

أهدي هذا الكتاب إلى ذكرى صديقين كان لهما دور أساس في فترات من حياتي مختلفة، وتوفيا بينما كنت في المراحل النهائية من الكتابة، وسأذكرهما على الدوام بمحبّة وامتنان.

مقدمة

في 23 أيار/ مايو 2003، قضى الأمر رقم 2 الصادر عن سلطة التحالف الموقتة، أي الحكومة الانتقالية التي كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة التي أشرفت على العراق بعد الحرب في عامي 2003 و2004، بحلّ القوات المسلّحة العراقية بكاملها. وكان هذا قرارًا مثيرًا للجدل، وذلك لعدد من الأسباب؛ فبينما كان نظام البعث مكروهًا عمومًا في كردستان وبين أوساط السكان في جنوب العراق، كان الجيش - وهو جيش مؤلّف على أساس التجنيد الإلزامي ويضم نسبة كبيرة من المجندين الشيعة والضباط السنّة - يتمتع بقدر كبير من التعاطف والاحترام في باقي أنحاء البلاد[1]. وقد أوجد حلُّ الجيش العراقي فراغًا ينذر بالخطر على صعيد الأمن والسلامة العامة؛ أوجد مجموعة كبيرة من الرجال المدربين والمسلحين والأذلاء واليائسين، فأصبح الانضمام إلى العصيان المعادي لأميركا خيارًا منطقيًّا بالنسبة إليهم؛ ودمّر المؤسسة الوطنية الوحيدة في مجتمع منقسم بعمق، وهي مؤسسة كان بمقدورها أن تشارك بنشاط في إعادة الإعمار بعد الحرب. وبالفعل، وُصف الأمر رقم 2 بأنه «أحد أكبر الأخطاء في التاريخ الحربي الأميركي»[2].

كان إلغاء الجيش العراقي هو ما دفعني إلى تأليف هذا الكتاب، لأنه أثار فضولي، لا بخصوص التطورات السلبية في العراق بقدر ما كان بخصوص التحديات والأوضاع الضرورية لبناء وإعادة بناء قوات مسلّحة تصبح الخادم الأمين للديمقراطية. أثار الأمر رقم 2 أسئلة تتعلق بالجهاز العسكري في بيئات سياسية متغيرة: فهل يمكن في أي وقت من الأوقات أن يكون هنالك سبب وجيه لحل جيش بكامله؟ وكيف يجب على الساعين إلى تحقيق الديمقراطية التعامل مع التقاليد والتاريخ والعوامل الثقافية التي يتصف بها الجيش القديم؟ وما هي الضوابط السياسية - المؤسسية التي يستطيع بناة الدولة استخدامها لضمان موثوقية الجهاز العسكري؟ وما مدى أهمية الخيارات السياسية للنخب العسكرية في تحديد مآل تغيير النظام عمومًا وترسيخ الديمقراطية خصوصًا؟

حجج وأسئلة رئيسة

إن تطوير علاقات بين المدنيين والجهاز العسكري تتصف بدعم ثابت من الجيش للحكم الديمقراطي، متطلّب أساس لا غنى عنه ولا يمكن من دونه إنجاح مشروع التحوّل الديمقراطي بحد ذاته. وتمثّل القوات المسلّحة النظامية، إحدى أهم المؤسسات التي تحافظ عليها الدول؛ ويكون الأمر كذلك خصوصًا في حالة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية. ولأن أغلبية تلك الدول لا تتمتع سوى بقدر قليل من الشرعية الشعبية، فإنها تعتمد بالضرورة على عوامل الإكراه التي تُعتبر المؤسسة العسكرية من أقواها وأشملها.

- فكيف نتعامل مع هذه المؤسسات في بيئة اجتماعية/ سياسية تدفع إلى الديمقراطية؟
- كيف نبني جيشًا ديمقراطيًّا - بما يعني جيشًا يدعم الحوكمة الديمقراطية وليس هذا الحزب السياسي أو ذاك؟

سرعان ما ندرك أن الأجوبة عن هذه الأسئلة تعتمد إلى حد كبير على نوعية الأسس السياسية والاجتماعية التي تُبنى عليها الجيوش الديمقراطية.

بدأت أقرأ ما كُتب عن الجيوش والتحوّل الديمقراطي (Democratization)، ولم أجد إلا القليل جدًا مما يتطرق إلى الأسئلة التي أثيرت في شأن العراق والعسكر في دول أخرى تشهد تغييرًا سياسيًّا عميقًا؛ إذ يعترف عدد من العلماء روّاد التحول الديمقراطي بضرورة إنشاء جيوش ديمقراطية، ويقبلون ذلك شرطًا حيويًّا لترسيخ الديمقراطية، لكنهم نادرًا ما يقومون بتحديد المسائل الرئيسة ذات الصّلة، فضلًا عن مناقشتها. وعلى سبيل المثال، كتب آدم برزيوورسكي أن الجيش يجب أن يوضع ضمن «إطار مؤسسي من تحكُّم المدنيين بالجهاز العسكري، وأن ذلك يشكّل نقطة عصبونية (Neuralgic point) في عملية ترسيخ الديمقراطية»[3]، لكنه لا يمضي في الموضوع إلى أكثر من ذلك. ويحاجج روبرت داهل مُدللًا على أن القوات العسكرية والبوليسية حيثما وجدت يجب أن تخضع لتحكُّم المدنيين، وأن المدنيين المسيطرين عليها يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية، إلا أننا، إذا وضعنا جانبًا أفكارًا موجزة عن العسكر والديمقراطية في اليونان وروما القديمتين، فإنه لا يطوّر هذه الآراء[4]. كما أن داهل، مثله مثل غيره من كبار المعنيين بالسياسات المقارنة الذين يدرسون التحول الديمقراطي، لا يقول بجيش مساند للحكم الديمقراطي كمتطلَّب أساسٍ وحيوي للتحول الديمقراطي. ومع تحوُّل عدد كبير من البلدان إلى الديمقراطية في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، لاحظت نانسي بيرمن وألفريد ستيبان وغيرهما أمرًا «مستغرَبًا في الأدبيات الانتقالية هو قلة الاهتمام» بدراسة الجهاز العسكري[5]. ولم يتغير هذا الوضع على نحو مؤثر منذ ذلك الحين.

هنالك بالتأكيد دراسات عدة تصف الإصلاح الدفاعي في دول عدة سائرة نحو الديمقراطية. وثمة دراسات أكثر طموحًا، معظمها على شكل تجميع نصوص حررتها مجموعات من المؤلفين، قامت بتحليل العملية نفسها على نطاق أوسع، مقارِنة التحول الديمقراطي للمؤسسات العسكرية في بلدين أو أكثر من بلدان المنطقة نفسها. وتمثّل التحليلات الثاقبة من هذا القبيل، من تحليلات لبلد واحد وتحليلات إقليمية، لبِنَات بناءٍ لا غنى عنها لدراسة أشمل تتطلع إلى فهم الجيوش ذات المنحى الديمقراطي والعلاقات المدنية - العسكرية على امتداد المناطق. باختصار، إن الأدبيات التخصصية وتلك الأكثر شعبية عن التحول الديمقراطي واسعة وعميقة، لكن ليس ثمة دراسة مقارنة واسعة وعابرة المناطق تفسّر كيف تتحول الجيوش والعلاقات المدنية - العسكرية لتخدم الحكم الديمقراطي.

مع أن صمويل هنتنغتون أيضًا لم يكتب عملًا كهذا، فإن ظلّه يلوح ضخمًا في أفق هذا المسعى، لأن ما من عالِم يمارس فن السياسة العامة المقارنة كان أكثر منه إدراكًا لدور القوات المسلّحة المركزي في الدولة الحديثة. وفي الواقع، هناك صلة وثيقة ومباشرة بين كتابي وثلاثٍ من دراسات هنتنغتون الكلاسيكية. ويظل **الجندي والدولة**[6]، بعد أكثر من خمسة وخمسين عامًا على نشره، القول المرجعي في مسألة العلاقات المدنية - العسكرية الحديثة، وهي مسألة تشكِّل هنا أحد اهتماماتي الجوهرية. إن مفهوم التطور السياسي مركزي بالنسبة إلى مسألة ما يحدث للجيوش في أثناء تغيير النظام وتشكيل الدولة، ولذا شعرت بأنني مجبر على أن أقرأ ثانية **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**[7]، إلا أن كتاب هنتنغتون الذي يخاطب بأوضح صورة مؤلَّفي هذا هو **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**[8]، وهو تقويم التحول الديمقراطي الوحيد الذي يضع الجيوش ذات المنحى الديمقراطي في منظورها الصحيح. ومع أن نحو عشرين صفحة فقط من **الموجة الثالثة** هي التي تتطرق حصريًّا إلى القوات المسلحة، فإن المؤلف يستشعر على

امتداد الكتاب التحديات المختلفة التي تواجه القائمين على إدخال التحول الديمقراطي على المؤسسة العسكرية. ولم يتفحص هنتنغتون بشكل منهجي السياقات السياسية التي قد تُبنى فيها جيوش ديمقراطية مختلفة، كما أنه لم يضع دراسة مقارنة شاملة تقوّم سجل الساعين إلى الديمقراطية في هذه النواحي، فهذه لم تكن أهدافه.

خلاصة القول إن هنالك فجوة غائرة وقديمة العهد في كلٍّ من الأدبيات الأكاديمية والأدبيات ذات التوجه السياسي بخصوص تطور السياسة العسكرية في الدول المتغيرة. وإن دراسة مقارنة واسعة، تشمل البيئات السياسية والمناطق الجغرافية مختلفة، وهي التي يمكن فيها للديمقراطية أن تتجذّر، هي وحدها القادرة على توليد التقدير السليم وتفسير الضرورة الحيوية لبناء جيوش ديمقراطية وما ينطوي عليه ذلك من مهمّات وتحديّات. ويتمثل هدفي في ردم هذه الفجوة، والإجابة عن بعض الأسئلة المهمة التي تبادرت إلى ذهني، بينما كنت أراقب تبدُّد الجهد الأميركي في العراق بعد إلغاء الجيش العراقي.

سأدلي في هذا الكتاب بثلاث حجج رئيسة: أولًا، إن ادعائي المحوري هو أنه **لا يمكن ترسيخ الديمقراطية من دون نخب عسكرية ملتزمة الحكم الديمقراطي ومطيعة للنخب السياسية المنتخبة. بعبارة أخرى، إن الميول السياسية للنخب العسكرية تحدد إمكان ترسيخ الديمقراطية؛** فالعسكر «الجيّدون» شرط ضروري وإن كان غير كاف، للتحول الديمقراطي. وتكون الأنظمة، الخاضعة لانتقالات سياسية منهجية، غير حصينة على نحو خاص إزاء عدم الاستقرار الداخلي والتهديدات التي يفرضها الفاعلون الأجانب. وسواء أكان مصدر التهديدات التي تواجهها الديمقراطيات الوليدة داخليًّا أم خارجيًّا، فإنها تحتاج إلى قوات مسلّحة تطيع أوامر السلطات المدنية الناشئة؛ إذ تحتاج الكيانات السياسية كافة إلى دعم سلبي على الأقل من نخبها العسكرية، لكن هذه الحاجة تكون أكثر إلحاحًا بالنسبة إلى الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية.

ثانيًا، **يكون بناء جيوش ديمقراطية أصعب في سياقات معيّنة مما هو في سياقات أخرى؛ إذ تختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية/ الاقتصادية التي يجب فيها بناء جيوش ديمقراطية، وتطرح بالتالي تحديات متباينة على صانعي الجيوش الديمقراطية والعلاقات المدنية ـ العسكرية.** ومع أن هذه النقطة ربما تبدو بديهية إلى حد ما، فإنه يجب أن تثار، نظرًا إلى إصرار بعض الخبراء على أن السعي لبناء نظرية عالمية للتحول الديمقراطي والعلاقات المدنية ـ العسكرية هو سعي يستحق العناء.

ثالثًا، **يمكن صوغ تعميمات عديدة للمساعدة على فهم تحوُّل السياسة العسكرية في بيئات مختلفة** (مثلًا، بعد الحروب الأهلية أو بعد الشيوعية). **ومع ذلك، فإنه من المستحيل واقعيًّا لنظرية عامة أن تقدّم تفسيرات جوهرية ومفيدة للعلاقات المدنية ـ العسكرية في بيئات سياسية واجتماعية/ اقتصادية بهذا التنوع.** وكما لاحظ العالم السياسي الفرنسي آلان روكييه (Alain Rouquié)، «سيكون من القسوة تذكُّر عدد النظريات الموثقة بعناية والأحكام النهائية التي دحضها التاريخ فجأة وأسقطها»[(9)]. ويثبط التنوع الكبير في الخبرات العملية (empiric experiences) الطموح الرامي إلى صوغ «نظريات كبرى» تتجاوز ادعائي الرئيس القائل إن النخب العسكرية تؤثر بشكل حاسم في مسار التحول الديمقراطي. ويتعين علينا، في حقل العلاقات المدنية ـ العسكرية، تعزيز المرونة النظرية ومساندة مقاربات منوّعة مع ادعاءات أكثر تواضعًا، ولكن مع مزيد من نفع.

في المعتاد تبدأ الديمقراطية، وبالتالي بناء الجيوش الديمقراطية، استجابةً لتغيير كبير يصدم

النظام السياسي ويضعه على سكّة جديدة. وقد يكون الحادث المحوري حادثًا تلوح تباشير قدومه منذ زمن طويل (مثل قيام بريطانيا بتسليم مستعمراتها إلى الشعوب الأصلية) أو حادثًا تفجّر استجابة لأسباب خارجية المنشأ (مثل بداية الانتقال الديمقراطي في بلدان أجنبية ومجاورة في الأغلب). ويشير علماء المؤسساتية التاريخية إلى هذه الحوادث على أنها «لحظات تكوينية» أو «مفاصل حرجة»، حيث يُصار إلى تحديد مسار منظمة أو مؤسسة ما أو تأكيده أو تغييره[10].

سأتناول في هذا الكتاب ثلاثة سياقات تخضع لهذه اللحظات التكوينية: بعد الحرب؛ في أثناء تغيير النظام؛ بعد تكوين الدولة. وسأدرس كل سياق منها في وضعين مختلفين، كما سأشير إلى ذلك في موضع لاحق من هذا الكتاب؛ فالحروب، ولا سيما النوعين من الحروب اللذين أفضّلهما في هذه الدراسة، أي الحروب الكارثية، مثل الحرب العالمية الثانية، والحروب الأهلية، تزعزع الوضع السائد وتتسبب بتغييرات سياسية كبرى تشمل إعادة بناء القوات المسلحة. وفي حالة الحروب الكبرى، فإنني أتطرق إلى الجانب المهزوم، أي البلد الذي عانى هزيمة كاسحة. ويكون تغيير النظام سببًا رئيسًا آخر لبناء جيوش جديدة؛ فالنظام التسلطي القديم - وأنظر هنا إلى الأنظمة العسكرية والشيوعية - كان، بحكم تعريفه، مدعومًا من قوات مسلحة مناهضة للديمقراطية ويتطلب الأمر إعادة تشكيلها لكي تكون خادمة للنظام السياسي الديمقراطي الناشئ. وأخيرًا، يطرح تحوُّل الدولة نوعًا آخر من الطلب على قوات مسلّحة جديدة. ثم، إن الفئتين الفرعيتين من تحوُّل الدولة اللتين سأتناولهما في هذه الدراسة هما الفئة التي تلي الاستعمار، حين تصبح مستعمرةٌ سابقة دولة مستقلة واحدة أو أكثر، والفئة التي تلي (إعادة) التوحيد أو الفصل العنصري، عندما يرتبط كيانان سياسيان أو اجتماعيان مختلفان. ودعونا ننظر بإيجاز إلى السياقات الثلاثة، والأوضاع الستّة، والحالات السبع والعشرين من الدراسة.

الحرب

أ - في إثر هزيمة كاملة في **حرب كبرى**: ألمانيا واليابان وهنغاريا.
ب - بعد **حرب أهلية**: البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان.

تغيير النظام

أ - بعد حكم عسكري

(1) في أوروبا: إسبانيا والبرتغال واليونان.
(2) في أميركا اللاتينية: الأرجنتين والتشيلي وغواتيمالا.
(3) في آسيا: كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا
ب - في إثر **الشيوعية**: سلوفينيا وروسيا ورومانيا.

تحوُّل الدولة

أ - بعد الاستعمار

(1) في آسيا: الهند وباكستان وبنغلادش.

(2) في أفريقيا: غانا وتنزانيا وبوتسوانا.

ب - بعد **(إعادة) التوحيد وبعد الفصل العنصري**: ألمانيا واليمن وجنوب أفريقيا.

تظهر فروقٌ أساس بين هذه البيئات حتى من أوّل نظرة؛ فهنالك مثلًا حالات، بعد الهزيمة في حرب كبرى، تولت فيها قوة (قوى) خارجية مسؤولية بناء قوات مسلّحة جديدة. وكان النفوذ الخارجي كبيرًا أيضًا في حالات ما بعد الاستعمار وما بعد الحرب الأهلية. لكن في الحالات الأخرى كان مشروع بناء جيوش ديمقراطية يُدار داخليًّا في الأغلب. وبالطبع، فإن استيعاب أجزاء من القوات المسلّحة الألمانية الشرقية في الجيش الألماني الغربي (Bundeswehr)، وتأسيس جيش خالٍ من التمييز العنصري بعد حكم البيض القائم على الاعتقاد بسمو جنسهم في جنوب أفريقيا، أمران مثّلا تحديات لم يشهدها مكان آخر. وربما يمكن زيادة عدد السياقات أو تجزئتها بأكثر من ذلك، لكنها واسعة بما يكفي لتمثيل معظم التحديات التي تواجهها النخب السياسية والعسكرية والمدنية المختلفة، عندما تحاول إدخال التحول الديمقراطي على قواتها المسلّحة، وكذلك، على نحو أكثر تعميمًا، على سياستها العسكرية.

من أجل تركيز الاستقصاء، أتعقب تفسيرات لأسئلة عامة ثلاثة:

- ما هي الأوضاع السابقة للديمقراطية (اشتراكية الدولة، الحكم الاستعماري، إلى غير ذلك) الأكثر إفضاء إلى التحول الديمقراطي الناجح للسياسة العسكرية؟ وكيف؟
- هل ينبغي للدول السائرة نحو الديمقراطية تفكيك ما هو موجود (الجيش القديم) والبناء من الصفر، أم ينبغي لها أن تحاول استيعاب البنى القديمة والعاملين القدامى في البنى والعاملين الجدد؟ وفي ظلّ أي أوضاع؟
- ما هي المتغيرات الرئيسة (أوضاع، سياسات) التي تشجع على تطوير علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية؟ وما هي تلك التي تعيق ذلك؟

من الواضح أنه لا يمكن الإجابة عن هذه الاستفسارات من دون معرفة مفصّلة بالدول ذات الصلة وقواتها المسلّحة، وخصوصًا أننا نحتاج إلى فهم دور القوات المسلّحة في سقوط النظام القديم، وكيف أثّر ذلك الدور في سلوك العسكر بعد الانتقال. ما المسائل المحدّدة التي وُوجهت في أثناء بناء قوات مسلّحة جديدة في الوضع السياسي المعيّن، والمغايرة عمّا كانت في أوضاع وحالات أخرى؟ وما الاهتمامات التي تتفرّد بها البلدان محل التفحص؟ ثم، في ظل أي أوضاع يمكن السلطات المدنية استخدام القوات المسلحة في طارئ داخلي؟ وما هي الترتيبات المؤسسية التي طبّقت؟ وأخيرًا، هل الفاعلون الخارجيون مُهمُّون في تشكيل الجيش الجديد؟ وإن كان الأمر كذلك، فبأي طريقة؟ سيكون في وسعنا الإجابة عن هذه الاستفسارات في الخاتمة.

من البدهي أنه لا يعقل أن نضع في الاعتبار جميع هذه المتغيّرات في كل حالة، كما أن الاهتمامات التي تكون أساسية في وضع ما، ربما تكون خارجة عن الموضوع في وضع آخر. ومع ذلك، فإن هذه الأسئلة في مجملها ستساعد على تدريب رؤيتنا بخصوص مسائل لها أهميتها والتركيز على مشكلات معيّنة مثل: معرفة أين أخطأ البلد «أ» وما هي مستلزمات بناء جيش

ديمقراطي لم تكن متوافرة في البلد «ب» فحالَت، بالتالي، دون تطوره الديمقراطي. وفي نهاية كل فصل تجريبي (Empiric)، سألخّص النتائج التي توصّلت إليها في جدول يُقوّم على نحو منهجي المتغيّرات ذات الصلة بالبلدان الثلاثة في ذلك الوضع المعيّن[11].

اختيار الحالات والتغطية بالتسلسل الزمني

سعيًا إلى تقويم الحجج والتصدي للأسئلة التي أسعى إلى الإجابة عنها، سأعمد إلى إيضاحها بأمثلة أبيّنها باستخدام تجارب دول في سياقات مختلفة. لقد حدّدتُ أعلاه ثلاثة من هذه السياقات (بعد الحرب؛ تغيير النظام؛ تحوُّل الدولة)، وستة أوضاع هي: الحقبة التالية للحرب؛ الحقبة التالية للحرب الأهلية؛ الحقبة التالية للبريتورية؛ الحقبة التالية للشيوعية؛ الحقبة التالية للاستعمار؛ الحقبة التالية (لإعادة) للتوحيد والتالية لنهاية التمييز العنصري - لكنني اخترت، لعدد من الأسباب، كتابة ستّة فصول تتضمن دراسة حالات: **أولًا**، عانت دول عدة في مناطق من العالم مختلفة، الحكمَ العسكري، أو أصبحت مستقلّة بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يجعل حصر التحليل بفصول عن الحقبة ما بعد البريتورية وما بعد الحقبة الاستعمارية، يبدو انتقاصًا من الموضوع. **ثانيًا**، إن الأنظمة العسكرية والإدارات الاستعمارية (حتى الإدارات التابعة للقوة الاستعمارية نفسها) كانت متباينة جدًا في مناطق مختلفة، وكذلك كانت الأنظمة التي تبعتها. لذلك، قرّرتُ تخصيص فصول منفصلة للحقبة التالية للبريتورية في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية وشرق آسيا، وللحقبة التالية للاستعمار في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء.

كنت أريد، في انتقاء كل واحدة من الحالات، توخّي الدقة المنهجية والمرونة، مع أن الضرورة الصرف هي التي أملت القرار في بعض الحالات[12]. وفي أي حال، كانت عنايتي الرئيسة منصبّة على تعريف القارئ لا الحالات «الحاسمة» فحسب، بل أيضًا إعطاء صورة عن أماكن بعيدة عن تلك الحالات يمكن أن تثري تجاربها غير المألوفة التحليلَ بطرائق مختلفة[13]. لذلك، اخترت لكل فصل، كلما أمكن ذلك، مثالين رئيسين يُظهران نطاق التجارب - بما معناه، حالات يمكن اعتبارها حالات نجاح أو إخفاق أو حالات تنتج مآلات مماثلة لأسباب مختلفة، وبطرائق مختلفة. لذلك، على سبيل المثال، ومن ناحية أولى، اخترت للحقبة التالية للحرب حالتي ألمانيا الغربية واليابان، وهما نظامان سياسيان شهدا تأسيسًا ناجحًا لتحكُّم مدني راسخ بالقوات المسلّحة الجديدة، مع أنه يوجد بين هذين البلدين اختلافات مهمة على الرغم من العديد من أوجه التماثل بينهما. ومن ناحية ثانية، بالنسبة إلى وضع جنوب آسيا في الحقبة التالية للاستعمار، فإن الهند وباكستان هما الخياران البديهيان البارزان من الناحية العملية لامتلاكهما خلفية سياسية متوازية من الحكم البريتوري، ولكنهما اتخذا مع ذلك مسارين مختلفين جدًا. إضافة إلى ذلك، اخترت توسيع التحليل بتفحُّص حالة ثالثة في كل سياق كلّما أمكن ذلك. ومع أنني أولي هذه الحالات «الثانوية» قدرًا أقل من العناية، فإنني أستنتج أنها أبرزت خاصيات معيّنة غير مألوفة، أو أن تجاربها كانت أكثر تميزًا، الأمر الذي جعل تفحُّصها يعطي تبصّرًا جديدًا، ويوسّع آفاقنا المقارنة.

أما في سياق المرحلة التالية للحرب، فإني اخترت هنغاريا حالةً ثانوية، بسبب ملامحها المثيرة للاهتمام وتجربتها المغايرة لتجربتَي ألمانيا واليابان على نحو حاسم. وبينما كانت هنغاريا آخر حليف لهتلر، فإن قوى سياسية محليّة كبرى فيها كانت توّاقة بشدة إلى مستقبل ديمقراطي بعد

الحرب. ومع ذلك، فإن الدور الحاسم بخصوص مستقبل الدولة الهنغارية وقواتها المسلحة كان ذلك الذي أدته قوة أجنبية هي الاتحاد السوفياتي الذي اتسمت تجربة هنغاريا معه بتباين صارخ عن الحالتين الرئيستين في هذا الفصل، لأنها تُظهر الكيفية التي يمكن أن تكون عليها المآلات مختلفة، حين لا تكون الدولة التي تهيمن على إصلاح القوات المسلحة دولة ديمقراطية - كالولايات المتحدة وحلفائها في حالتي ألمانيا واليابان - بل تكون دكتاتورية شمولية.

عزمتُ على دراسة الكيفية التي بُنيت بها جيوش جديدة في البيئات التالية للحرب في ثلاث حالات معروفة جيدًا وحديثة نسبيًّا: البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان. إن الاختلافات في حالات هذه الحروب الأهلية، وما اتخذته من مسارات نحو اتفاقات السلام، ودور الدول والمنظمات الأجنبية، والاختلافات في تقاليدها السياسية، توحي جميعُها بفرص داعية إلى تحليل جوهري. وكنت أريد على نحو خاص، دراسة حالة كانت فيها الحرب الأهلية التي سبقت الديمقراطية مرتكزة على انقسامات عرقية - دينية (البوسنة والهرسك)، وحالة أخرى نتجت فيها العداوات من تباينات سياسية واجتماعية - اقتصادية (إلسلفادور). أما لبنان، فقدّم نفسه حالة ثانوية محيّرة لعدد من الأسباب، أكثرها وضوحًا وجود قوة مسلحة أخرى في ذلك البلد إلى جانب الجيش النظامي، هي جيش حزب الله الذي يعتبره جزءٌ كبير من المواطنين قوة شرعية.

سندرس في الجزء التالي من الكتاب إصلاح العلاقات المدنية - العسكرية في أوضاع تالية لتغيير النظام. وسنبدأ بجنوب أوروبا الذي كانت فيه ثلاثة كيانات سياسية دكتاتورية تستند إلى العسكر، أو خاضعة للهيمنة العسكرية في الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية. ومع أن أيًّا من إسبانيا أو البرتغال لا تندرج ضمن ما يدعوه خبراء عديدون حكمًا عسكريًّا أنموذجيًّا، فإن كلًّا منهما كانت، في الفترة الزمنية نفسها تقريبًا، محكومة بأنظمة تسلّطية لمدة طويلة من الوقت. وكان الجيش في كلٍّ من هاتين الدولتين الواقعتين ضمن شبه الجزيرة الإيبيرية مؤسسة سياسية واسعة النفوذ على مدى عقود من الزمن، والتحول الديمقراطي يطرح تحديات شبيهة بالتحديات في الأنظمة الأخرى التالية للحقبة البريتورية. ويشكّل حكم الكولونيلات اليونانيين الذي لم يدم إلا فترة وجيزة، مثالًا كلاسيكيًّا للحكم العسكري، وكان على ما يبدو حالة ثانوية ملائمة.

في السياق الأميركي اللاتيني، ومن ناحية أولى، كانت الأرجنتين خيارًا بديهيًّا كنظام عسكري راكم سجلًا سيّئًا من الحوكمة، وميراثًا رهيبًا من انتهاكات حقوق الإنسان. ثم، من ناحية ثانية، كان جنرالات التشيلي والبرازيل في موقع قوي حين بدأ التحول الديمقراطي: فهُم بنوا سجلّات اقتصادية قوية إلى حد معقول، وحافظوا على دعم جزء مهم من جمهور الناخبين، وكانوا بالتالي في موقع تفاوضي مواتٍ نسبيًّا عند التفاوض على انسحابهم من الحياة السياسية. وبسبب الأوضاع المتشابهة هذه، فإن استبعاد إحداها (البرازيل)، وتضمين، على سبيل حالة ثانوية، المثل الأبعد عن المألوف في ما يتعلق ببناء جيش بعد الحقبة البريتوريّة (غواتيمالا)، كانا يبشّران بإثراء التحليل. ومن المنطلق نفسه، فإن كوريا الجنوبية وتايلاند حالتان تُظهران على التوالي ما يمكن أن يفضي إلى نتيجة حسنة أو سيئة عند إدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية، بينما تقدم إندونيسيا، لعدد من الأسباب، دروسًا مغايرة تمامًا لما يقدمه البلدان الآخران.

منذ عام 1989، حاول ما يقرب من 36 دولة شيوعية سابقة بناء جيوش ديمقراطية. وأنا اخترت سلوفينيا وروسيا حالتين رئيستين، ورومانيا حالة ثانوية. وتلخِّص سلوفينيا قصة نجاح تالية للشيوعية من نواح عدة، بما في ذلك تأسيس قوات مسلحة ديمقراطية، بينما استقرت روسيا، بعد بضع سنوات ملؤها الأمل، على سكّة سياسية تسلّطية، وهو مسار يمكن أيضًا تتبُّعه من ناحية

العلاقات المدنية - العسكرية. وكانت كل دولة من هاتين الدولتين جزءًا من فدرالية أكبر حجمًا. لكن، بينما كانت سلوفينيا الجزء الأصغر من جمهوريات يوغسلافيا السابقة، وكان عليها أن تجلس متفرّجة فيما تقوم صربيا بتقسيم الأصول الاستراتيجية، كانت روسيا العضو الأكبر في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، وفي موقع يُمَكّنها من وضع شروط تقاسُم الممتلكات والمعدّات. وتُعتبر تجربة رومانيا فريدة، لأنها تنمُّ عن الحالة الوحيدة التي صحب فيها انهيارَ اشتراكية الدولة في دولة مركزية عنفٌ واسع النطاق مع مشاركة الجيش التي بنت فيها النخب السياسية بنجاح علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية، على الرغم من بدايات زائفة ونكسات في بداية الأمر.

أما السياق الثالث الذي سنقوم بدراسته، فهو التحول لا على صعيد النظام فحسب، بل على صعيد الدولة نفسها أيضًا، حيث سنتناول فئتين رئيستين من تحوُّل الدولة: الدولة الناشئة المستقلة الجديدة من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية دمج كيانين سياسيين، أي دولتين سابقتين في حالة التوحيد أو إعادة التوحيد ومجموعتين أو أكثر من المجتمع بعد نظام الفصل العنصري. وتبدو بنغلادش في جنوب آسيا حالة ثانوية منطقية، لأنها كانت جزءًا من الهند البريطانية (مع الهند وباكستان)، كما كانت، بعد التقسيم حتى عام 1971، جزءًا من باكستان نفسها. وهذه الخلفية المتميّزة تدعو عمليًّا إلى تفسير السياسات العسكرية في بنغلادش بعد استقلالها. وفي الفصل عن أفريقيا في الحقبة التالية للاستعمار، استقر خياري على بلدان كانت تخضع في الأغلب للحكم الاستعماري البريطاني - وذلك لاعتبارين: تسهيل البحوث المكتبية والميدانية، وتعزيز إمكان مقارنتها بحالات جنوب آسيا. وقد اخترت غانا التي تَحمَّلت عبء حكومات بريتورية مختلفة، وتنزانيا التي لم تخضع لحكم عسكري قط. ورسا قراري على بوتسوانا مثلًا ثانويًا، بسبب ما لها من تجربة مختلفة، سواء أكان من حيث الحكم البريطاني، أم من حيث تطوير جيش بعد الاستقلال، علمًا أنه لم يكن لديها جيش حتى عام 1977.

كانت الخيارات واضحة من حيث تحويل المؤسسات العسكرية بعد توحيد دولتين: الألمان أصبحوا مواطني دولة واحدة بعد عقود من الانفصال، في أثناء الحرب الباردة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اليمنيين (لكن بينما **أعيد** توحيد ألمانيا، فإن الحالة اليمنية حالة توحيد، حيث إنه لم يكن هنالك وجود لدولة يمنية موحدة قبل عام 1990). ومما لا شك فيه أن الاختلافات العميقة بين هاتين الحالتين تجعلهما أقل قابلية للمقارنة مما هو مرغوب فيه، ومع ذلك فإن مسائل مثل كيفية مقاربة النخب السياسية لعمليات إعادة التوحيد، وكيفية تعاملها مع الموقع المهيمن لقوة عسكرية مقابل قوة عسكرية أخرى أضعف كثيرًا، هي مسائل تكشف تباينات جديرة بالاهتمام. هذا وقمت بتضمين جنوب أفريقيا في هذا الفصل للسبب التالي: بينما لم يحدث في جنوب أفريقيا أي شيء يتماشى مع خطوط مسارات التوحيد في ألمانيا أو اليمن، جرى، وهذا أمر ينطوي على مغزى مهم، جمعُ مجتمع جنوب أفريقيا إلى قواتها المسلحة. وبهذا الخصوص، جرى توحيد كل واحد من الجيوش الثلاثة وإن بطرائق مختلفة، من دون شك. ومع أن حالة جنوب أفريقيا لا تستطيع توفير بُعد مُقارَن على وجه الدقة، فإنها يمكن مع ذلك أن تكافئ اهتمامنا بأفكار ثاقبة من نوع آخر.

جعلتُ حالاتي الدراسية كافة، من الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية، وكان في مقدوري اختيار فترات تاريخية أخرى - لنقُل مثلًا بعض بلدان أميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر في ما يتصل بالسياق التالي للحقبة الاستعمارية، أو الولايات المتحدة في ما يتصل بالسياق التالي للحرب الأهلية - لكن بدا من الحصافة الإحاطة بالبُعد الأساس المشترك بين مجموعة متباينة جدًا من

الدول؛ إذ كانت حالاتي الدراسية كلها قد تأثرت بطريقة أو بأخرى بالحرب الباردة وما أعقبها، وأوليتُ الاعتبار لمتغيّر آخر يتعلق بالفترة الزمنية لمعالجة دراسات الحالات المفردة. ومن الواضح أن تغطية الحقبة الديمقراطية كلها بخصوص ألمانيا أو اليابان، سيكون لها مغزى ضئيل، لأنها لن تساهم بشكل مؤثر في أغراض الكتاب. وسينتج، حتى من المعالجات السريعة للتطورات التاريخية التي تلت الفترة الانتقالية في الحالات المشمولة بالدراسة، مجلدٌ لا يرغب أي ناشر في نشره، ربما لا يرغب أي قارئ في قراءته. إن ما يهمني على نحو خاص، هو عملية تأسيس جيوش في كيانات سياسية متغيرة، وليس تاريخ العلاقات المدنية - العسكرية في أي دولة تحديدًا.

بالتالي، كان الموضوع الذي يجب حله هو كيفية تحديد نقطة توقُّف، أي، بمعنى آخر، تحديد تاريخ يجب التوقف عنده عن السرد. ويتضح مثل هذا التاريخ تلقائيًّا وعلى نحو ملائم في بعض من الحالات (مثل دعوة سلوفينيا ورومانيا إلى الانضمام إلى عضوية حلف الناتو)، لكنه غير بديهي في أوضاع أخرى، ولا حتى تقريبيًا. وعلى سبيل المثال، فإن نهاية حرب 1971 بين الهند وباكستان، وما تلاها من استقالة الرئيس يحيى خان، تبدو نقطة مفصلية معقولة لاختتام القصة عن باكستان، لكن رئيس الوزراء ذو الفقار علي بوتو أحدث في عام 1973 إصلاحات مهمة كان لها منذ ذلك الحين تأثير في السياسات العسكرية الباكستانية. ومن ناحية أخرى، أسست الهند في وقت مبكر بعد الاستقلال، بيئة قانونية ومؤسسية متينة لعلاقاتها المدنية - العسكرية لم تحدث فيها أي تغيّرات تحوّلية على مدى عقود. لذلك، فإن تحديد قاعدة صلبة وسريعة لتوحيد معايير الشمول (مثل العقد الأول من التحول الديمقراطي) سيُضر بالتحليل، وسيكون من الأجدى بالتالي النظر إلى الموضوع على أساس حالة تلو حالة.

الأهداف والمحاذير

يتضمن هذا الكتاب سبعًا وعشرين دراسة حالة. ولم يكن طموحي الرئيس أن أكشف نتائج جديدة صاعقة عن دول معيّنة لخبراء أمضوا حياتهم المهنية في دراسة السياسة العسكرية لدول مثل اليابان أو البرتغال أو تنزانيا، على سبيل المثال؛ إذ سبق تخصيص مجلّدات كاملة لا للسياسة العسكرية لكلٍّ من الحالات التي أتناولها بالدراسة فحسب، بل للعلاقات المدنية - العسكرية الخاصة بتلك الحالات أيضًا، وفي مرات عدة. إنني أبني بالطبع على الحكمة التي راكمها زملائي القدامى والمعاصرون على النحو المنقول عبر كتبهم ومقالاتهم والمناقشات التي دارت بيننا. ولديّ بدلًا من ذلك غايتان رئيستان:

الغاية الأولى هي أني أريد أن أبيّن أن بناء علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية ربما يكون أهم مستلزمات الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها. وآمل في مساري هذا أن أقدم للقارئ تقارير موجزة عن السياسة العسكرية التالية لتغيير النظام في الحالات التي أتناولها. **الغاية الثانية** هي أني أريد أن أوضح من خلال دراسات الحالات مدى الاختلاف الذي تكون عليه السياقات السياسية عند بناء جيوش ديمقراطية، بحيث يستطيع القارئ تقدير مدى تشعُّب المهمات والتحديات وتَباعدها بالنسبة إلى النخب السياسية والعسكرية. وسنحدد بالتأكيد أنماطًا عدة بين السياقات الثلاثة المختلفة، وعلى امتداد المناطق الجغرافية. فسنجد، مثلًا، أن إشراك الهيئة التشريعية في إطار مداولات في الشؤون الدفاعية يؤدي عادة إلى تحسين العلاقات المدنية - العسكرية، أو أن سجلَّ الحكومة العسكرية التي انتهى عهدها سيكون له أثر بعيد في تحديد موقع الجنرالات التفاوضي إزاء النظام

المدني الذي يخلفها. لكنني مع ذلك، أتفق في نهاية المطاف مع رأي نارسيس سيرا القائل إنه «لا يوجد أنموذج نظري يستطيع أن يفسر هذه الأنواع من العمليات وأن يتوقع المآلات»[14].

كما أودّ أن أبيّن في المستهل الأمورَ التي تتجاوز طموحات هذا الكتاب؛ إذ لا أملك ضمن إطار هذه الدراسة فرصة التركيز على مسائل مهمة مثل العقائد الدفاعية والاستراتيجيات والتكتيكات وأنظمة الأسلحة والنقاشات في شأن الأسلحة النووية وانتشارها، أو سياسات التحالف، باستثناء ما يكون ضمن مدى تأثيرها المباشر عند إدخال التحول الديمقراطي على السياسة العسكرية؛ ذلك أن حقل العلاقات المدنية - العسكرية يُنظر إليه على أنه يقع بحق عند تقاطع السياسة المقارنة والعلاقات الدولية. لكن، حيث إن الاعتبارات السياسية الداخلية في معظم عمليات التحول الديمقراطي تتغلب على الاعتبارات السياسية الدولية، حتى في حالة إدخال التحول الديمقراطي على المؤسسات العسكرية، فإنني أنظر إلى هذا الكتاب باعتبار أنه أساسًا مساهمة في السياسة المقارنة.

من الضروري هنا تضمين توضيحين متعلقين بالمصطلحات الفنية، وذلك دفعًا لسوء الفهم. **أوّلًا**، إنني أدرك جيدًا أن عبارة «جيش ديمقراطي» ربما تبدو مثل جمعِ لفظين متناقضين، لأن القوات المسلحة بطبيعتها مؤسسة تراتبية وغير ديمقراطية، فالعسكريون لا يقترعون لاختيار الأعلى منهم رتبة، كما أن تقيُّدهم بالأوامر نادرًا ما يكون اختياريًّا. وأودّ أن أشدد على أنني أعني بعبارة «جيوش ديمقراطية» **جيوشًا** تؤيد الحكم الديمقراطي. وبالمثل، عندما أتحدث عن «علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية»، فإنني أشير إلى الرابطة المثلثة القائمة على مبادئ ديمقراطية بين الدولة والمجتمع والقوات المسلحة. **ثانيًا**، أقوم، لأسباب تتعلق بأسلوب الكتابة، باستعمال كلمات «جيش» و«قوات مسلحة» و«عسكر» مع إمكان استبدال واحدة بأخرى، لكنني، في المسائل التي أشير فيها خصّيصًا إلى الجيش كقوات بريّة - مقابل القوات الجوية أو البحرية أو فرع آخر من الخدمة العسكرية - أوضح ذلك على نحو لا لبس فيه.

أخيرًا، إني أعي الانحياز الأيديولوجي في هذا الكتاب؛ إذ إن القول بأن «المزيد من الديمقراطية غاية جيّدة ومرغوب فيها»، يعني اتخاذ موقف أيديولوجي، وأنا لا أعتذر عن هذا الموقف، وأرغب بداية في تسجيل انحيازي إلى الديمقراطية.

خريطة طريق للكتاب

يدعو **الفصل الأول** القارئ إلى التفكير بجدّية في شأن القوات المسلحة كمؤسسة، ومكانها في الدولة، ودورها في السياسة والمجتمع. ولفهم كيف يمكن تطوير جيوش ديمقراطية ومدى تعقيد المهمات والتحديات التي ينطوي عليها ذلك، يجب علينا أن نكون على معرفة بالقوات المسلحة كمؤسسة سياسية وبالعلاقات المدنية - العسكرية كمكوّن مهم من مكونات العالم الذي تحدث فيه التفاعلات السياسية والاجتماعية التي لا تُعدّ، وهي التي تشكّل السياسات في الدولة الحديثة. هذا موضوع واسع، ولا يسمح نطاق الفصل بتفحُّص شامل لمسائل عدة يمكن القول بأهميتها. وستكون غاياتي مقتصرة على فرز ما هو أساس من نواحي الاهتمام المعيارية والنظرية والتجريبية المتعلقة ببناء جيوش ديمقراطية. وقد سبق للمعضلة الرئيسة التي يثيرها الجيش الفاعل بالنسبة إلى الدولة - وهي أن يكون الجيش قويًّا بما فيه الكفاية لحماية الدولة، لكن من دون أن تغريه قوته بتدمير الدولة

- أن شغلت المفكرين في اليونان القديمة، وسأشرح باختصار ما توصل إليه تفكيرهم وتفكير خلفائهم في شتى الأماكن في شأن هذا الموضوع، وألاحظ بضع مساهمات نظرية ألمانية في دراسة السياسة العسكرية والتحول الديمقراطي، ثم سأبيّن المعايير الأساسية والترتيبات المؤسسية الخاصة بالعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية.

إن الفصول من **الفصل الثاني** إلى **الفصل العاشر** تجريبية (Empirical) منظمة بموجب السياقات الثلاثة التي توفّر القوة الدافعة إلى التحول الديمقراطي. ويتمثل هدفي في هذه الفصول، في أن أفسّر كيف تُبنى الجيوش الديمقراطية وكيف تُطوَّر العلاقات المدنية - العسكرية في بيئات عدة منوّعة، وأن أقابل تجارب الدول لإظهار الفروق بينها، وأن أقوّم الاختلافات بين السياقات الستّة، وأن أجد الأجوبة عن الأسئلة المطروحة أعلاه. ولم أفرض على نفسي شكلًا موحدًا للفصول، لأنني أردت أن أقي الكتاب التحوّل إلى قائمة مراجعة كئيبة، والسماح للموضوعات والسياقات المحددة بأن يكون لها تأثيرها في مظهر كل فصل من الفصول. أما وقد أوضحتُ ذلك، فإنني ألخّص في جميع الفصول الخطوط الرئيسة التي تحيط بالسياسة العسكرية قبل بداية العملية الانتقالية، بحيث نستطيع تلمُّس نقاط انطلاقها. إضافة إلى ذلك، فإنني أقدِّم صورة وصفية للخلفية في الحالات المعيّنة، بحيث يكون القارئ، عندما ينتقل التحليل إلى مسائل محددة، قد أصبح على دراية بخاصيَّات البلدان موضوع البحث.

تتألف الفصول التجريبية في جزئها الأعظم من تحليلات مقارنة للعلاقات المدنية - العسكرية، مهيكلة بموجب الأسئلة البحثية ذات الصلة؛ إذ أحاول في كل فصل العثور على أجوبة عن الأسئلة ذاتها (مثلًا، هل يوجد تحكُّم مدني بالقوات المسلحة متوازن مؤسسيًّا؟ هل توجد منظمات ذات خبرة مستقلة سياسيًّا في مسائل الدفاع؟)، وإن كان ذلك لدرجة كون المسائل التي أتناولها خاصة بالسياق المعيّن. وعلى سبيل المثال، سيكون تقرير ماهيّة التقاليد التي يجب المحافظة عليها من إرث الجيش الاستعماري اهتمامًا ذا مغزى في دول أفريقيا وجنوب آسيا المستقلة حديثًا، لكن ليس في أميركا اللاتينية بعد الحقبة البريتورية. وسأكرّر في الجزء الأخير من كل فصل تجريبي أوجه الاختلاف والتماثل الرئيسة بين الحالات المفردة، وكيف نستطيع الإفادة منها، وتلخيص ما توصلنا إليه في جدول مقارن كما لاحظنا أعلاه.

ختامًا، إنني لا أرمي إلى مقارنة الحالات المفردة بقدر ما أرمي إلى التعلم من الاختلافات الصارخة التي برزت من السياقات السِّتة التي تفحصناها مختلفة. بعبارة أخرى، فإن غايتي هي شد الخيوط كلها معًا، وتلخيص كل ما تعلمناه من الكتاب. وسأراجع ما اكتشفناه عن القوات المسلحة كمؤسسة سياسية لها أهميتها في الدولة الحديثة، والنتائج الكبرى التي أسفر عنها التحليل المقارن، وما تحمله تلك النتائج من دروس للناشطين وصنَّاع السياسة الديمقراطيين. ثم، سأورد في الختام مجموعة من التوصيات السياسية التي يُفترض أن تكون ذات قيمة للمهتمين بإدخال التحول الديمقراطي على القوات المسلحة والسياسة العسكرية.

(1) Ali A. Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2007), p. 157.

(2) David L. Phillips, *Losing Iraq:Inside the Postwar Reconstruction Fiasco* (New York: Basic Books, 2005), p. 153.

(3) Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*, Studies in Rationality and Social Change (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991), p. 29.

(4) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 245.

(5) Nancy Bermeo, «Surprise, Surprise: Lessons from 1989 and 1991,» in: Nancy Bermeo (ed.), *Liberalization and Democratization: Change in the Soviet Union and Eastern Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992), p. 198, and Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. ix.

(6) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957).

(7) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven: Yale University Press, 1968).

(8) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

(9) Alain Rouquié, *The Military and the State in Latin America*, trans. by Paul E. Sigmund (Berkeley; Los Angeles; London: University of California Press, 1989), p. 2.

(10) Paul Pierson, «When Effect Becomes Cause: Policy Feedback and Political Change,» *World Politics*, vol. 45, no. 4 (July 1993), p. 602. See also: Kathleen Thelen, «Historical Institutionalism in Comparative Politics,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), pp. 369-404.

(11) تظهر الأغلبية العظمى من المتغيرات التفسيرية - المصنّفة بحسب أهميتها الأساسية بالنسبة إلى الدولة والجيش والمجتمع - في كل جدول، ما يسهّل عملية المقارنة. وتقدم الجداول المثبتة في الفصول التي تناقش الأوضاع المتشابهة (مابعد الحكم العسكري ومابعد الاستعمار) في مناطق عدة مجموعات متطابقة تقريبًا من المتغيّرات.

(12) David Collier and James Mahoney, «Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research,» *World Politics*, vol. 49, no. 1 (October 1996), pp. 56-91, and John Gerring, «Is there a (Viable) Crucial-Case Method?,» *Comparative Political Studies*, vol. 40, no. 3 (March 2007), pp. 231-253.

(13) Gary King, Robert O. Keohane and Sidney Verba, *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), pp. 209-212.

(14) Narcís Serra, *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*, Translated by Peter Bush (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2010), p. 39.

الفصل الأول
ما هي مظاهر الجيش الديمقراطي؟

> تتمثل الأساسات الرئيسة التي تقوم عليها سلطة الحكومات كلها (جديدة أكانت أم قائمة منذ مدة طويلة أم مختلطة) في القوانين الرصينة والجيوش المتينة.
> مكيافيلّي، **الأمير**[15]

ليس هنالك منظمة أهم من الجيش لبقاء الدولة؛ فالمجتمعات اعتمدت منذ آلاف السنين على الجيوش لأغراض الحماية والفتوحات ووظائف أخرى أقل وضوحًا، مثل تحويل قوّتها والتزامها باتجاه تقديم مصالح المجتمعات والدفاع عنها. مع ذلك، ليس لدى كثير من الناس، حتى أولئك الذين يهتمون بالسياسة والحوكمة، سوى فهم قليل للجيش كمؤسسة مكلَّفة بمسؤولية الدفاع عن بلد. فأين مكان الجيش في هيكل الدولة التنظيمي؟ وماذا يتوقع السياسيون من القوات المسلحة؟ وما هي مسؤوليات الجهاز العسكري تجاه الدولة والمجتمع؟ وكيف يبدو الجيش الديمقراطي؟ وكيف يمكننا أن نميزه من جيش غير ديمقراطي؟

هذا الفصل يدعو القارئ إلى التفكير جديًّا في شأن القوات المسلحة مؤسسةً من مؤسسات الدولة الحديثة وجزءًا من المجتمع، وفي شأن العلاقات بينها. ويبدأ ببحث موجز في الكيفية التي نظر بها المفكرون الكبار في أزمنة ماضية إلى الجيش، وفي الكيفية التي تغيرت بها خلال التاريخ الحديث عناصر أساس من السياسة العسكرية. وسأناقش بإيجاز في الجزء التالي منه عددًا من المساهمات النظرية النافعة التي توفر معلومات لدراسة العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في بيئات سياسية مختلفة، وأسرد في ما تبقى من الكتاب قصصًا تُظهر كيف تصدت بلدان مختلفة لإدخال التحول الديمقراطي على السياسة العسكرية، بحيث يساعدنا ذلك في امتلاك مقياس يمكننا أن نقيس به سجلات تلك البلدان. ووصولًا إلى هذه الغاية، سأوضح في الجزء الثالث المكونات الضرورية للسياسة العسكرية الديمقراطية من حيث الترتيبات والعلاقات المؤسسية، وسأستعرض النواحي الأساس من الجانب المجتمعي في العلاقات المدنية - العسكرية، وأشرح، في هذا الإطار، وظائف المجتمع والدولة والقوات المسلحة وواجباتها.

الجيوش والدول والمجتمعات - نظرة إلى الماضي

ما هو الاختلاف الأساس الذي يفرّق دولًا ذات سيادة مثل البرازيل، عن مقاطعات مثل كولومبيا البريطانية ومدن مثل بانكوك؟ فهذه الكيانات الثلاثة لديها جميعها أنظمة سياسية كاملة مع فروع تنفيذية وتشريعية وقضائية منفصلة، وهي جميعها تجبي ضرائب من المقيمين فيها وتوفر لهم خدمات في المقابل، لكن ما يجعلها مختلفة، إلى هذه الدرجة، هو حق البرازيل، بل واجبها، في أن تحمي مواطنيها بقوة عسكرية وظيفتها محاربة الأعداء الأجانب. ويرى ماكس فيبر أن «احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية» هو جزء من صلب تعريف الدولة الحديثة[16]. وأنا أتفق مع آدم

برزيوورسكي الذي يقول إن الدولة وحدها تملك في الواقع احتكار **الترخيص** بحمل السلاح لبيروقراطيات مختلفة - القوات المسلحة ومختلف هيئات الشرطة وأجهزة الاستخبارات وحرس الحدود، إلى غير ذلك[17]. وهذا تمييز مهم، لأن تأسيس سيطرة مدنية فعلية يعني تحديات مختلفة تتوقف على المنظمة المسلحة قيد البحث. (إلا أننا، في هذا الكتاب معنيون بالعسكر النظاميين فحسب، بما في ذلك فروع خدمتهم، أي الجيش وسلاح البحرية وسلاح الجو).

في فترة تكوين الدول - المدن اليونانية والإيطالية القديمة، وأيضًا في مدن القرون الوسطى في إيطاليا، استطاعت تلك المدن أن تنهض وتزدهر بفضل المركزة المبكرة لإدارة الدولة وتنظيم المؤهلين اقتصاديًّا لحمل السلاح وتجهيزهم وتدريبهم[18]. كما أن البحبوحة مكّنت بدورها المدنَ القديمة ومدن القرون الوسطى من دعم قوتها العسكرية التي كان يمكن استخدامها للتغلب على الجيوش الخاصة التابعة لأعداء موسرين، وبالتالي زيادة قوة الدولة. ثم بات في الإمكان الاستفادة من قوة الدولة - مجسدة بقوتها العسكرية - كأداة لا للحماية ضد الأعداء الخارجيين فحسب، بل أيضًا لتوسيع أراضي الدولة ونفوذها[19]. ومنذ عهد اليونان القديمة، بيّن فلاسفة ومفكرون سياسيون معظم المعضلات الرئيسة التي تنطوي عليها العلاقات المدنية - العسكرية، لأن مشكلة السياسة العسكرية الأساس منطقية بقدر ما هي أبدية: فالدولة تحتاج إلى القوات العسكرية لتحمي نفسها، لكن القوات المسلحة، بفضل احتكارها أدوات العنف على نطاق واسع، تمثّل أيضًا تهديدًا محتملًا لوجود الدولة بحد ذاته.

كان الشاعر الروماني الساخر جوفنال (Juvenal) الذي عاش بين القرنين الأول والثاني للميلاد، أوّل من طرح السؤال التالي: «من يحرسُ الحراسَ؟»، وذلك لإظهار استحالة فرض قانون أخلاقي على النساء عندما يكون منفّذو القانون ذاتهم قابلين للإفساد - وغالبًا ما استُشهد بهذا السؤال إقرارًا بمعضلة سياسية موغلة في القدم[20]. إن التحدي العصيب الذي يواجه السياسيين يتمثل في ضمان طاعة الجيش بشكل غير مشروط، مع السماح له في الوقت نفسه باستقلالية كافية لكي ينهض بنجاح بوظائفه وينفّذ مهماته؛ إذ يجب أن يكون الجيش قويًّا بما فيه الكفاية، لكي تكون له الغلبة في الحرب، لكن مع تسيير شؤونه الخاصة، بحيث لا يدمّر المجتمع الذي ينوي حمايته. وعلى الجيش، إضافة إلى ذلك، ألّا يستعمل موارد المجتمع إلا ضمن الحد الذي يبرره التهديد الذي يواجه الدولة، كما يجب عليه الامتناع عن استنزاف موجودات الدولة لمجرد زيادة قوته[21].

يمكن اعتبار القوات المسلحة المنظمة العقلانية الفيبرية [نسبة إلى ماكس فيبر] الأساس الملتزمة قواعد تبيّن على نحو لا لبس فيه إجراءات معيارية للعمليات، ومكافآت مقابل الطاعة، وعقوبات في حال العصيان. وكما أشار إلى ذلك صمويل هنتنغتون، فإن الجهاز العسكري، بما هو مؤسسة تابعة للدولة، يتشكل من قوتين: ضرورة وظيفية نابعة من التهديدات لأمن المجتمع، وضرورة مجتمعية ناشئة من القوى الاجتماعية والأيديولوجيات والمؤسسات المهيمنة ضمن المجتمع[22]؛ فالجيش مؤسسة سياسية بحكم طبيعته، فلا وجود لجيش غير سياسي. كما أن الدولة أو، على نطاق أوسع، نظام الدولة المؤسسي، بحاجة إلى دعم ضمني من القوات المسلحة. ويعيدنا هذا إلى تعريفي لعبارة «الجيش الديمقراطي»، بمعنى قوة لا تدعم هذا الحزب السياسي أو ذاك، بل مبدأ الحوكمة الديمقراطية. بعبارة أخرى، إن العلاقات المدنية - العسكرية في الديمقراطيات الليبرالية الناضجة تقوم على أساس خضوع الضباط للسلطة المدنية، لا لأن الضباط يتفقون مع السياسيين أو يحترمونهم بالضرورة، بل لأنهم يقدّرون، فوق أي اعتبار آخر، النظام الديمقراطي الذي لا يمكن

أن يوجد من دون سيطرة المدنيين على القوات المسلحة[23].

سبق لدور العسكر السياسي، كموضوع مثير للجدل، أن طفا على السطح في اليونان القديمة. وكان معظم الوجوه السياسية الرائدة في أثينا، مثل بيريكليس ونيسياس وألسيبيادس، جنرالات تقوم قوتهم السياسية على قيادتهم الجيش من ناحية أولى، وقدرتهم على إقناع الجمعية الأثينية بدعم اقتراحاتهم من ناحية ثانية. وكمثال ممتاز على ذلك، نذكر وصف ثوسيديدس للكيفية التي تمكن بها بيريكليس فعليًّا، مستعينًا بمهاراته الخطابية الشهيرة، أن «يُقنع» الجمعية الأثينية بخوض حرب البيلوبونيز[24]. وبرز التدخل العسكري في السياسة، كمسألة مهمة في روما الإمبراطورية. وفي الواقع، فإن منشأ المصطلَحين «بريتوري» (praetorian) و«حكم بريتوري» يعود إلى الحرس الإمبراطوري الروماني - وهم في الأصل فصيل من الحراس الشخصيين كان يستخدمه الأباطرة - الذي بدأ في القرن الأول للميلاد بتأدية دور سياسي دموي ومبهم على نحو متزايد؛ إذ أزاح أفراد الحرس الإمبراطور غايوس (كاليغولا) عن كرسي الحكم عام 41 للميلاد، وكانوا من المشاركين الأساس في المؤامرة البيزونية (Pisonian) عام 65 للميلاد، وقتلوا الإمبراطور غالبا في عام 69 للميلاد (في سياق حرب أهلية)، ربما كانوا أيضًا متورطين في اغتيال الإمبراطور دوميتيان في عام 96 للميلاد[25]. ولا عجب في أن يكون السياسيون الرومان قد رأوا، من باب الحيطة، ضرورة أن يرشوا معسكرات الجيش في شأن العاصمة للتأكد من أن اهتمام الجنود سيبقى مُنصَبًّا بثبات على النواحي المهنية[26].

تناول أفلاطون في كتابه **الجمهورية** الصفات الضرورية للجنود تجاه المواطنين والأعداء، وتحدث عن علاقة الجنود («الحراس») بالمواطنين على نحوٍ شامل في خطاب «المدينة العادلة» الشهير، وقال سقراط شارحًا إن على الحراس «أن يكونوا لطفاء مع شعبهم، لكن قساة في التعامل مع العدو، وإلا فإنهم لن ينتظروا قيام آخرين بتدمير المدينة، بل سيدمرونها بأنفسهم أولًا»[27]. وثمة نقطة مهمة أخرى هي الاعتراف الواضح بأن منصب الضابط واحتراف الجندية يتطلبان مهارات راقية، وبالتالي تثقيفًا مهنيًّا. كما أكد سقراط أنه ينبغي للحارس «من أجل حسن تأدية شؤون الحرب» أن يكون له «أقصى حد من التحرر من جميع أشكال السعي الأخرى، لأنه يحتاج إلى المعرفة الفنية وأكبر قدر من الاجتهاد»[28]. أما في الصين، فكان هنالك، حتى في وقت أبكر من ذلك، إدراك للحاجة إلى المهنية، ويشكّل هذا موضوعًا في كتابات سون تزو (القرن السادس - الخامس ق. م.). وبالفعل، فإن مفهوم «الأركان العامة» بحد ذاته نشأ خلال فترة «الدول المتحاربة» في الصين (475 - 221 ق. م.)[29]. ورأى مفكرون استراتيجيون أوائل، مثل سون تزو الثاني، أن العسكر يجب أن «يُنَظموا على أساس الموطن من أجل تماسُك الوحدة الداخلي»[30]. وكما في أثينا، اعتُبرالإنصاف والنزاهة وحب الخير صفات مهمة للجنرالات الجيدين في الصين القديمة[31].

هنالك، بالتأكيد، اختلافات مؤثرة كثيرة بين الديمقراطيات القديمة والديمقراطيات الحديثة. وكما ألمحت إلى ذلك أعلاه، فإن أهم القرارات العسكرية في أثينا كانت تتخَذ بتصويت علني من مواطنين كان باستطاعة الجنرالات التحدث معهم مباشرة (وكانوا يفعلون ذلك). وفي دول - مدن يونانية أخرى، كان الفرْق بين الجيش وباقي المواطنين أكثر ضبابية مما هو عليه الآن، والسبب أنه كان يتعين على جميع المواطنين الأحرار تقريبًا تأدية الخدمة العسكرية. وفي روما الجمهورية

أيضًا، تقرر في عام 107 ق. م. اعتبار المواطنين كلهم مؤهلين للالتحاق بالجيش، مع إلغاء ما تستلزمه الخدمة العسكرية من ممتلكات، وكان صلاح الحكومة يُعتبر ذا أهمية قصوى من منظور القرار الحربي؛ ففي الصين القديمة على سبيل المثال، كانت خلقية الحكومة الإمبراطورية، وخلقية العاهل تحديدًا، تعَدّان مهمتين إلى حد الاعتقاد بأنها واحدة من عوامل الحرب الخمسة الأساس. وإذا كان الـ «تاو»، أي التأثير الأخلاقي، هو المبدأ الهادي للحوكمة، فإن الجنود، كما شرح سون تزو ذلك، سيصحبون عندئذ قادتهم «في الحياة وفي الموت من دون خطر مميت»[32].

بعد ذلك بنحو ألفي عام، فُهمت بوضوح أهمية مشاركة العاهل مع جيشه، وجرى التشديد عليها في كتابات الفيلسوف السياسي الفلورنسي الشهير والديبلوماسي والشاعر والكاتب المسرحي نيكولو مكيافيلّي. وتظهر هذه النقطة بوضوح في تحذيراته المتكررة في كتابه **الأمير**، لجهة أن «الحاكم إذًا لا يجدر به أن يولي اهتمامه لأي شيء خلاف الحرب، والمؤسسات العسكرية، وتدريبات جنوده»؛ وأن «السبب الأول لخسارة السلطة هو إهمال الشؤون العسكرية»، وأن «على الحاكم أن يفكر في المسائل العسكرية وحدها، وعليه، في زمن السلم، أن يكون أكثر انشغالًا بها مما هو في زمن الحرب»[33]. وتناول مكيافيلّي أيضًا مسألة عظيمة الأهمية، تمثّلت في ما إذا كان يجب على الجيش أن يتشكل من مواطنين أو من أجانب متعاقدين. وكانت فلورنسا، مثل كثير من الدول - المدن في القرون الوسطى، تعتمد على جيش من المواطنين. لكن، بحلول بداية القرن الرابع عشر، وبسبب عدم رغبة عدد متزايد من المواطنين الموسرين في حمل السلاح، اضطر آباء المدينة إلى الاستعانة بالمرتزقة للحماية. وقد أثبتت الأيام أن الكوندوتييري (condottieri) - أي «المتعاقدين» كما كانوا يُسمَّون في إيطاليا عصر النهضة - كانوا في الأغلب أخطر على مستخدميهم المدنيين مما هم على العدو، بسبب إطالتهم الحملات العسكرية من دون داع من أجل الحصول على أجر أكبر، والتهديد بالانسحاب في ساعة الأزمات، وأشياء من هذا القبيل. ولم يكن من المستغرب أن يكون مكيافيلّي من أوائل المتحمسين لفكرة الميليشيات الشعبية[34]. ومع ذلك، انتقده بعد ثلاثة قرون المفكرُ العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتس - الذي أشاد، خلافًا لذلك، بما تمتع به مكيافيلّي «من تمييز سليم جدًا في المسائل العسكرية» - وآخرون لأنه أنكر أن الحرب يجب أن تكون إما مواطنية وإما خلقية، ولا سيما أنه أهمل أهمية الجندي الفرد والحاجة إلى الاحترافية العسكرية[35].

وفي كتاب مكيافيلّي **فن الحرب**، يقول النقيب البابوي غابريزيو كولونا:

> «ينبغي لي ألا أنظر إلى طبيعة مهنتهم (العسكرية) بقدر ما أنظر إلى فضيلة الرجال الخلقية، ومن منهم الذي يستطيع تأدية أكبر قدر من الخدمات. ولهذا السبب، فإنني سأفضّل اختيار المزارعين والرجال الذين اعتادوا العمل في الحقول، بوصفهم رجالًا أكثر نفعًا في الجيش من أي شخص من نوع آخر»[36].

على الرغم من قصر نظر مكيافيلّي بخصوص هذه النقطة، خلافًا لعادته، فإن فكرة كون منصب الضابط **مهنة** كانت موضوعًا دائمًا في الأدبيات بشأن الجيش، وذلك منذ زمن أفلاطون فصاعدًا كما رأينا. وكان فيبر يقول، مثلًا، إن السبب الذي يفسر على أفضل نحو نجاح القوات الفرنسية والإنكليزية الصغيرة العدد التي استعمرت الهند في أواخر القرن السابع عشر، لم يكن تفوُّق قوة نيرانها - إذ كانت الجيوش الهندية حسنة التجهيز بمدافع وغالبًا ببنادق المسكيت (muskets) - بل كان تميُّزها التنظيمي، وطرائق التدريب، والانضباط الصارم في ميدان المعركة[37]. ومن ناحية

أخرى، كان ضعف الهند البارز يتمثل في تقليدها العسكري الذي يمجد إنجازات الفرد بدلًا من إنجازات الوحدة.

كان البريطانيون قد استفادوا أيضًا في هذا الوقت من علاقات مدنية - عسكرية كان الجنرالات بموجبها يعتبرون التدخل السياسي أمرًا محرّمًا في مهنتهم. وكانت المرة الأخيرة التي أطيح فيها حكم مدني في بريطانيا بالقوة العسكرية تلك التي شهدتها الحربُ الأهلية الإنكليزية (بين عامي 1642 و1651) التي دارت بين البرلمانيين والملكيين، حيث أزاح البرلمانيون بقيادة أوليفر كرومويل الملَكية وأحلّوا مكانها سلطة برلمانية - كومنولث إنكلترا في بادئ الأمر (بين عامي 1649 و1653) ثم حكومة الوصاية (بين عامي 1653 و1659) بزعامة اللورد الحامي كرومويل، وبعد وفاته في عام 1658، صارت الزعامة لابنه ريتشارد. استحدث كرومويل جيشًا من نوع جديد شكّل من حيث مجمل مفهومه وتنظيمه خطوة كبيرة إلى الأمام باتجاه جيش حديث محترف. وتألّف العاملون في جيشه الأنموذجي الجديد من محترفين بدوام كامل بدلًا من رجال ميليشيا بدوام جزئي. وكان الجيش مُعدًا للخدمة في أي مكان من البلاد بدلًا من أن يكون مقيدًا بحامية أو منطقة معينة. وكانت مستويات الانضباط عالية، والترقية على أساس الاستحقاق. ولعل الأهم هو أن الضباط كانوا جنودًا محترفين لا يشغلون مقاعد في مجلس اللوردات أو مجلس العموم، ولم يكونوا بالتالي مرتبطين بأي فئة سياسية أو دينية بين صفوف البرلمانيين[38].

كان الابتكار العظيم الذي جاءت به الثورة الفرنسية يتمثل في ضم جماهير الناس العاديين - بدلًا من مرتزقة وأفراد مختارين على أساس مهاراتهم القتالية - كمشاركين في الحرب. ويعود منشأ الشكل الحديث من التجنيد الإلزامي إلى الثورة الفرنسية، حين استعملت الحكومة سلطتها لدفع الرجال من ذوي البنية الجسدية القادرة إلى الخدمة العسكرية لمدة محدودة من الوقت. وكما لاحظ كلاوزفيتس، فإن «الأمة بأكملها وُضعت في كفة الميزان، بدلًا من اقتصار ذلك على حكومات وجيوش بحسب ما كانت عليه الحال حتى الآن»[39]. وسرعان ما اعتمدت بلدان عدة هذه الممارسة من أجل تعزيز قوتها العسكرية، وتقليل تكلفة الحرب، والتمكن من الاحتفاظ بجيش دائم حتى في زمن السلم، وأيضًا، وهذا أمر لا يشكّل اعتبارًا عرضيًّا، إيجاد شعور بالهوية المشتركة، ولا سيما في الدول المنقسمة عرقيًّا ومناطقيًّا.

كان كلاوزفيتس من تلامذة غرهارد فون شارنهورست (G. Von Scharnhorst)، وزير الحرب الأول ورئيس الأركان في بروسيا (بين عامي 1808 و1810) إضافة إلى كونه، وبالقدر نفسه من الأهمية، مؤسس أول معهد حديث للتعليم العسكري العالي (عام 1810)؛ فقد كانت بروسيا حالة فريدة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لأن سلطة الملك، باعتباره سيد الحرب الأعلى، لم تكن تواجه تحديًّا من برلمان، فكان يستطيع الاستمرار في عزل الجيش عن السياسة الدستورية. وبينما كان جيش كرومويل متأثرًا تأثرًا شديدًا بتيارات أيديولوجية ودينية عميقة ومستترة، أُضفيت في بروسيا الصفة المؤسسية على احتراف أكثر بعدًا عن التلوث. وكان التقدم المهني في الجيش البروسي يقوم بشكل متزايد على الاستحقاق بدلًا من الخلفية العائلية. وكما لاحظ هنتنغتون، فإن المنتج الثانوي لتصاعد الروح القومية كان مفهوم «الأمة المسلحة» (a nation in arms)، ونتيجته الطبيعية المتمثلة في جيش وطني كان جميع المواطنين الذكور ملزمين بالخدمة فيه مدة خمسة أعوام (ثلاثة أعوام في الخدمة الفعلية وعامان في الاحتياط)، وذلك بموجب قانون صدر في عام 1814[40]. بعبارة أخرى، فإن الجيوش، التي يقودها أرستقراطيون والمكوّنة من المرتزقة، بدأت

قبل نحو قرنين من الزمن بإخلاء المسرح لجيوش يقودها ضباط محترفون لهم الإمرة على رجال مجندين إلزاميًّا.

وضع كلاوزفيتس أيضًا في كتابه **عن الحرب** (*Vom Kriege*) المنشور بعد وفاته، وهو مؤلف ضخم عن طبيعة الحرب ونظريتها واستراتيجيتها، عددًا من مبادئ العلاقات المدنية - العسكرية الحديثة القائلة بأنه يجب على الضباط العسكريين أن يكونوا دائمًا خاضعين للسلطة المدنية، وأن لا يشاركوا في الحياة السياسية. ورأى كلاوزفيتس أن النشاط السياسي سيزعزع مهنيتهم، ويوجِد انقسامات غير ضرورية بين صفوف الضباط، ويلهيهم عن مسؤولياتهم. كما رأى أنه ينبغي للضباط أن يكونوا محايدين سياسيًّا، وأن يتبعوا توجيهات رجال الدولة الذين يتمثل عملهم في معرفة «الصورة الكبرى»، وتزويد القوات المسلحة بتوجيهات وأهداف سياسية واضحة. وقال إنه لا ينبغي بالضرورة أن يكون وزير الحرب الناجح على معرفة وثيقة بالشؤون العسكرية، لكنه يجب أن يكون مدركًا قدرات قواته والقيود المفروضة عليها، وأن يكون مستعدًا لسماع آراء الخبراء العسكريين المحترفين والتفكير فيها بعناية. وكما لخّص هنتنغتون ذلك، فإن كلاوزفيتس كان يرى أن

المهنة العسكرية موجودة لخدمة الدولة. ومن أجل تقديم أعلى خدمة ممكنة، فإن المهنة بكاملها والقوة العسكرية التي تقودها يجب أن تكونا على شاكلة أداة فاعلة لسياسة الدولة[41].

بحلول عام 1800 تقريبًا، كانت دول أوروبية كبرى عدة - بريطانيا وفرنسا والجمهورية الهولندية وبروسيا - والولايات المتحدة قد أكملت ما يسميه نورث ووالیس (Wallis) ووانغست (Weingast) «التحكم الموحّد بالجيش»، وعملت كلها على توطيد سيطرة الدولة على جميع موارد البلاد العسكرية وموجوداتها، ووضعت «مجموعة من الاتفاقات المعقولة التي تحدد كيفية استخدام القوة»، وإن كان هذا الاستخدام، بالتأكيد، بطرائق مختلفة[42]. كانت بروسيا في أوائل القرن التاسع عشر ملَكية مطلقة، وكان الضباط البروسيون يقسمون يمين الولاء للقيصر لا للدستور أو لهيئة تمثل الشعب. وفي عهد جمهورية فايمار القصير (بين عامي 1919 و1933)، كان أعضاء الجيش الألماني (الرايخسفيهر) يتعهدون بالولاء للدستور، لكن جنود الرايخ الثالث (بين عامي 1933 و1945) راحوا مجدَّدًا يقسمون يمين الولاء لفرد، هو أدولف هتلر، وهذا أمر يوضح لماذا لا يشكّل التحكم المدني بالجيش معيارًا كافيًا لسياسة عسكرية ديمقراطية. ولا يمكن أن توجد العلاقات المدنية - العسكرية إلا في دول ديمقراطية؛ فالإشراف المدني لا يعني سيطرة مدنية على القوات المسلحة، بل هو مجرد واحد من مستلزمات أساس عدة للعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية.

كانت علاقة الدولة بالقوات المسلحة في الولايات المتحدة متأثرة بعمق، في مستهلها، بالتقليد البريطاني العسكري لجهة عدم تدخُّل الجيش في السياسة؛ فحين سَرّح الجنرال جورج واشنطن جيشه، ورفض عرض تسلُّم السلطة بعد نهاية حرب الاستقلال، أصبح بذلك تجسيدًا حديثًا لسنسيناتوس - جنرال روما القديمة الذي رفض، بعد أن هزم الأعداء الأجانب، السلطات الدكتاتورية التي مُنحت له وعاد إلى مزرعته - مُرسيًا بذلك أعلى المعايير لخلفائه[43]. وفي الفترة التالية الممتدة أكثر من قرنين، شهدت الترتيبات الدستورية للعلاقات المدنية - العسكرية الأميركية، وأيضًا القوات المسلحة، تغييرات عدة ولكنها حافظت دومًا على طابعها الديمقراطي.

لم تكن حكومة الولايات المتحدة يومًا معرَّضة لخطر قيام الجيش بإطاحتها، لكن غياب خطر

الانقلاب لا يعني أن العلاقات المدنية - العسكرية الأميركية لم تشهد مشكلات، بل إن النظرة الأكثر روتينية إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ستُظهر أن جنرالًا في موقع القيادة ارتكب ذنب عدم الطاعة (دوغلاس ماك آرثر في أثناء الحرب الكورية)، وأن رئيسًا لقادة الأركان المشتركة كان يدافع علنًا عن آراء مخالفة لآراء قادة مدنيين (كولن باول في عام 1992)، كما أن أحد كبار القادة وأعضاء في جهازه العامل أدلى لأحد الصحافيين (ستانلي ماك كريستال في عام 2010) بتعليقات ساخرة على السياسة الأميركية وصنّاع القرار الأميركيين. لكن يبقى من المهم أن نضع مرة أخرى الأشياء في منظورها الصحيح، وكما لاحظ ريتشارد بيتس، فإن «المياه في العلاقات المدنية - العسكرية الأميركية لا تصل أبدًا إلى مستوى الذقن، وفي أسوأ الأحوال، فإن رشاش الماء يبلغ مستوى الركبة. أقدامنا مبتلة دومًا، لكن المياه نادرًا ما تتجاوز كاحل القدم»[44].

في أي حال، لا تشكّل التوترات في السياسة العسكرية الأميركية حالة فريدة في الديمقراطيات الراسخة منذ أمد طويل، ولا سيما أن الأوضاع غير الاعتيادية تعمل على استحداث أرضية خصبة للأعطال في العلاقات المدنية - العسكرية. وكمثال على ذلك، قام كبار الضباط الفرنسيين بمحاولتين انقلابيتين في أثناء حرب الاستقلال الجزائرية (بين عامي 1954 و1962)، للاحتجاج على ما اعتبروه دعمًا سياسيًّا غير كافٍ لحملاتهم ضد المتمردين الجزائريين. ونظّمت قيادة الجيش وعناصر الجناح اليميني في أيار/ مايو 1958 عصيانًا مسلحًا أطلق الحوادث التي أدت إلى قيام الجمهورية الخامسة. وبعدها بثلاثة أعوام، نظّم جنرالات فرنسيون في الجزائر انقلابًا كان القصد منه خلع الرئيس شارل ديغول، وإقامة مجلس عسكري معاد للشيوعية[45]. غير أن الانقلاب فشل بسبب عدم تمتعه بتأييد المجندين إلزاميًّا، فما بالك بتأييد المجتمع عمومًا.

كان قصدي، من خلال هذا المخطط الموجز للتغييرات ذات الأثر في الرابطة بين الدولة والجيش على مر قرون من الزمن، إيضاح ثلاث نقاط مهمة: **أولاها**، مسائل العلاقات المدنية - العسكرية التي كانت موضوع نقاش وتداول منذ فجر الدول المنظمة؛ **ثانيتها** أن العلاقات المدنية - العسكرية مرت بمسار تطوري طويل يعكس التغييرات في المجتمعات والأنظمة السياسية والحرب بحد ذاتها؛ **ثالثتها** أن السياسة العسكرية التي تنتهجها الديمقراطيات الراسخة منذ أمد طويل يمكن أن تستفيد من التحسين والصقل.

نظريات نافعة في العلاقات المدنية - العسكرية

يقع حقل العلاقات المدنية - العسكرية عند تقاطع فرعين من فروع المعرفة، علم السياسة وعلم الاجتماع، مع أنه يستفيد أيضًا من التبصر المستمَد من التاريخ والدراسات الإقليمية، وهو ناحية من علم الاجتماع أنتجت كثيرًا من المساهمات النظرية القيّمة والتوجيهات المعيارية والتحليلات التجريبية، ولكنها ليست نظرية كبرى يمكن الاستفادة منها في العدد الهائل من الحالات والأنماط المتباينة. وكتاب هنتنغتون **الجندي والدولة** لا يزال، بعد مضي أكثر من خمسة عقود على نشره، المعيارَ الذي لا يُعلى عليه لدارسي العلاقات المدنية - العسكرية، والمرجعَ الذي أثّر في طريقة تفكيرنا في السياسة العسكرية، ولا يمكن لأي مقررات تعليمية جامعية أو أكاديمية تجاهُله؛ فالمؤلف طرح فيه أسئلة بسيطة ومهمة، وأعطى أجوبة مقْنعة عنها. ويجدر بنا تذكُّر السياق السياسي والتاريخي - أي بعض أعوام الحرب الباردة المتسمة بأكبر قدر من التوتر في أواسط

الخمسينيات - الذي شكّل الستار الخلفي لجهده التنظيري، حيث كان يعتقد أن على الجنود، كي يكونوا فاعلين، أن يكونوا مختلفين عن باقي مواطني بلدهم الذين يستمدون قيمهم الرئيسة من الليبرالية. وكان يدافع عن الحجة القائلة إن على الجيش أن يظل بمعزل عن المجتمع والسياسة، وأن يحمي استقلاله المهني ويحافظ عليه.

في المقابل، رأى موريس جانوفيتش (M. Janowitz)، وهو دارس آخر ساهم في تشكيل هذا الحقل، في مؤلفه الكلاسيكي *The Professional Soldier* **(الجندي المحترف)**، أنه ينبغي للجيش في السياق التالي للحرب العالمية الثانية أن يقترب أكثر من المجتمع، وأن يتبنى القيم المدنية بقدر الإمكان، وأن يصبح منفتحًا على الإصلاح المهني والتقنيات التنظيمية الجديدة[46]. وبينما كان هنتنغتون يرى أن الشرف والولاء والواجب هي الصفات التي تعرّف الجندي المحترف، أصرّ جانوفيتش على أن «من غير الملائم إلى حد بعيد، في مجتمع ديمقراطي، أن يكون الشرف هو القيمة الوحيدة أو حتى القيمة المهيمنة بالنسبة إلى المِلاك العسكري المحترف»[47]، فكان يعتقد أن جوهر التحكم المدني بالقوات المسلحة يتألف من تقويمات محسنة للأداء العسكري، وهو لم يتفهم بالقدر المتوجب خطورة مختلف الأطر المؤسسية الممكنة، وتأثيرها المباشر في الإشراف المدني. ولئن كان هنتنغتون قد اتُّهم بإهمال حماية القيم الديمقراطية، فإن جانوفيتش اعتُبر مذنبًا بعدم حماية الدولة الديمقراطية[48]. وفي نهاية المطاف، لم يقدِّم جانوفيتش نظرية بديلة تفسّر كيف يضمن المدنيون سيطرتهم على الجنرالات، وكانت أجوبته بخصوص المسائل الرئيسة في العلاقات المدنية - العسكرية مماثلة إلى حد بعيد لآراء هنتنغتون.

بغضّ النظر عن مساهماته المتعددة، فإن كتاب **الجندي والدولة** لا يساعد كثيرًا عند التفكير في موضوع القوات المسلحة خلال عمليات الانتقال إلى الديمقراطية. وغالبًا ما يُنتقد عمل هنتنغتون على أنه يتسم بـ «انطواء عرقي» ولا يوفر سوى قليل من التبصر في مجريات السياسة العسكرية في أوضاع بخلاف الولايات المتحدة[49]. وكان غرضه وضع نظرية للعلاقات المدنية - العسكرية في ما يخص الديمقراطيات الراسخة. ولكن بما أن هذه الدراسة معنية أساسًا بالدول **المنتقلة** إلى أنظمة ديمقراطية، فإن بعضًا من المسائل المركزية التي ركّز عليها سيكون بوضوح أقل صلة بالموضوع. وكان نصف القرن الماضي قد شهد عددًا من المساهمات المهمة في نظرية العلاقات المدنية - العسكرية، لكن معظم هذه المساهمات يتعلق أولًا بالسياسة العسكرية في الولايات المتحدة[50]. فما هي النظريات المفيدة من بينها من منظور عمليات الانتقال الديمقراطي؟

كان توقيت الانقلابات واستراتيجيتها، وتخطيطها وتنفيذها، وما يحفّزها من أوضاع، موضوع كثير من الأدبيات النظرية[51]. وثبت أن التنظير لـ «النفوذ العسكري»، ونطاق السلوك المؤسسي الواقع بين النقيضين المتمثلين في الانقلاب العنيف وإطاعة الجيش كله أسياده المدنيين، يتسم بقدر أكبر من الصعوبة، مع أنه ربما كان أهم ما يُعنى به دارسو العلاقات المدنية - العسكرية. ومن بين المشكلات الرئيسة أن القياس الدقيق للتدرجات ما بين النقطتين الطرفيتين للطيف انقلاب/ لا انقلاب صعبٌ بشكل غير عادي نظرًا إلى تعقيد الحالات وعدد التفسيرات الممكنة، واختلاف مدى أهميتها بعضها بالنسبة إلى بعض.

مع ذلك، ابتكر دارسون أدوات عدة لهذا الغرض؛ فصمويل فاينر (S. Finer) وضع في أوائل الستينيات مقياسًا بسيطًا من ستِّ نقاط لتقويم طرائق التدخل السياسي العسكري[52]: (1) القنوات

الدستورية الاعتيادية؛ (2) التواطؤ و/ أو التنافس مع السلطات المدنية؛ (3) تخويف السلطات المدنية؛ (4) تهديدات بعدم التعاون مع السلطات المدنية أو باللجوء إلى العنف تجاهها؛ (5) التقاعس عن حماية السلطات المدنية من العنف؛ (6) ممارسة العنف بحق السلطات المدنية. ورتّب فاينر هذه السلوكيات في ثلاث فئات: النفوذ (1 - 2)، والابتزاز (2 - 4)، والإزاحة/ الاقتلاع (4 - 6). وبعد ربع قرن من ذلك، جاء ألفرِد ستيبان (A. Stepan) ببديل لمخطط فاينر، مدرِجًا أحد عشر «امتيازًا عسكريًّا»، ومجالات - مثل دور الجيش المَقَر دستوريًّا في النظام السياسي، ودوره في الاستخبارات والشرطة ومشروعات الدولة، والنظام القانوني - حيث يتولى الجيش الحق، الرسمي أو غير الرسمي، في ممارسة السيطرة على حوكمته الداخلية، والنهوض بدور في نواحي الاختصاص الخارجة عن النطاق العسكري ضمن جهاز الدولة التي تكون وثيقة الصلة بمصالحه[53]. ومع أن مقياس ستيبان «المتدني - المتوسط - العالي» لا يسمح بتقويمٍ للنفوذ العسكري يُظهر الفروق الدقيقة، فإنه يوفر إطار عمل مفيدًا للتفكير على نحو تحليلي في شأن المشاركة العسكرية في السياسة.

أما نارسيس سيرا (N. Serra)، فيستحضر عملية انتقال سباعية المراحل إلى الديمقراطية في موازاة التدني التدرُّجي لاستقلالية الجيش وتدخُّله السياسي، منطلقًا على طول الخط من التحكم بالسلطة السياسية إلى التحكم المدني الديمقراطي بالقوات المسلحة[54]. ويتصل عمل ستيبان وسيرا، المركّز أساسًا على جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، على النحو الأكثر مباشرة بالدول السائرة نحو الديمقراطية الخارجة لتوّها من حكم عسكري، لكنها أقل ملاءمة مع البيئات السياسية التي تملك فيها القوات المسلحة تقليديًّا سلطة سياسية متواضعة. هذا في حين أن عمل ريسا بروكس (R. Brooks) الأخير عن الاستراتيجيات التي قد يتّبعها الجنرالات في دول ديمقراطية - مثل استمالة الجمهور، والنشاط لغايات سياسية، وبناء التحالفات - موضح بأمثلة من العلاقات المدنية - العسكرية الأميركية، لكنه يمكن أن يكون أيضًا أداة نافعة لدراسة الموضوع بشكل أعم[55].

غالبًا ما تثمر الجهود الرامية إلى توليد نظريات كبرى في مجال السياسة العسكرية رؤى ثاقبة وقيّمة، لكنها لا تستطيع تحقيق أهدافها بسبب الفروق اللامتناهية بين الحالات الفردية[56]. وعلى سبيل المثال، رأى مايكل ديتش (M. Desch) في كتابه *Civilian Control of the Military* (**التحكم المدني بالجيش**)، مستخدمًا نظرية بنيوية للعلاقات المدنية - العسكرية، أن «قوة التحكم المدني بالعسكر في معظم الدول تتشكل أساسًا بعوامل بنيوية، ولا سيما تهديدات، تؤثر في القادة الأفراد والمنظمة العسكرية والدولة والمجتمع»[57]. ويتضمن الكتاب كثيرًا من دراسات الحالات المفيدة التي تدعم النظرية لكن التي اختيرت، على ما يبدو، كما سيقول العلماء السياسيون، بناء على المتغير الخاضع لها، بما يعني أن الحالات التي لا تلائم النظرية أُهمِلت. إضافة إلى ذلك، وكما قال جونغسيوك وو (J. Woo)، فإن المنطق السببي للتهديدات الأمنية الخارجية والداخلية في مقابل التحكم المدني يخالف حجج ديش، بما يوحي أن التهديدات العالية تؤدي إلى وجود جيش متمتع بنفوذ سياسي، بينما تؤدي التهديدات المتدنية إلى جيش غير مهم سياسيًّا[58]. أخيرًا، ينحو ديش نحو إيلاء اهتمام ضئيل للعوامل الثقافية والتاريخية، وغيرها من العوامل ذات الصلة التي يمكن أن تكون مفيدة في تفسير سبب كون بعض بيئات التهديد غير محددة بنيويًّا في الواقع.

كان أفضل المؤلفات النظرية عن العلاقات المدنية - العسكرية يستهدف أهدافًا أكثر تواضعًا،

وقد حققها في أكثر الأحيان. من هذه المؤلفات، وهي عديدة، تفسير برايان تايلور (B. Taylor) عدم حدوث انقلابات عسكرية في روسيا، ووصْف هارولد ترينكوناس (H. Trinkunas) النيّر للتجارب الانتقالية المختلفة للأنظمة التالية للحقبة البريتورية في أميركا اللاتينية، ونظرية الانسجام التي صاغتها ربيكا شيف (R. Schiff)، وهي التي توفر طريقة فريدة وخلّاقة لتوضيح الاختلافات بين جيوش جنوب آسيا في الحقبة التالية للاستعمار. وجاء أندرو كوتي (A. Cottey) مع الذين شاركوه في التأليف، بمساهمة مفيدة في دراسة عمليات الانتقال الديمقراطي في دول شيوعية سابقة، وذلك بالتفريق بين «الجيل الأول» (إصلاحات هيكلية لتأسيس إطار ديمقراطي)، و«الجيل الثاني» (ملء الإطار بمحتوى والنهوض بأعباء الإدارة الفاعلة للقوات المسلحة والسياسة الدفاعية)، وإصلاحات العلاقات المدنية - العسكرية[59]. أما سيرا، وهو ليس دارسًا فحسب بل ممارس أيضًا - فكان وزيرًا للدفاع الإسباني مدة طويلة، وقد تصوّر بصفته هذه عددًا كبيرًا من الإصلاحات ما بين عامي 1982 و1991 ونفّذها - إذ جادل على نحو مقْنع بأن الإصلاح العسكري يجب ألّا يكون بمعزل عن عملية الانتقال أو الإصلاح الديمقراطي العام الذي يندرج الإصلاح العسكري ضمنه، وقدَّم مفهومًا جديدًا للإصلاح الدفاعي يوضح مكوناته المتعددة الأوجه[60]. وستكون أعمالهم - وأيضًا أعمال كثيرين غيرهم - مصدر معلومات لهذه الدراسة، ومعينًا في تفسير التنوُّع في السياسة العسكرية على امتداد العالم. إنني أقارب في هذا الكتاب العلاقات المدنية - العسكرية من خلال النظر إلى جوانب الموضوع الثلاثة كلها (الدولة والجيش والمجتمع)، مع إدراك تام لدور الفاعلين الأجانب.

إن المقياس الأساس لأي نظرية هو مدى نفعها في تسليط الضوء على ظواهر منوّعة. وتكاد المبالغة في التبسيط أن تكون دائمًا القصور الأساس الذي تعانيه النظريات العامة للسياسة العسكرية: وتتمثل في إهمال عوامل ثقافية وتاريخية وبيئية بارزة، وهي التي لا يمكن من دونها أن نفهم الفروق الدقيقة التي تتسم بها العلاقات المدنية - العسكرية في دولة ما، وأن نقدّرها بالكامل. ويؤدي تنوُّع الأوضاع والأحوال والتغيرات التفسيرية إلى مراكمة احتمالات قوية تعيق ظهور نظريات عامة وفاعلة في شأن العلاقات المدنية - العسكرية. وكما لاحظ المؤرخ العسكري ريتشارد كون (R. Kohn)، فإنه «ليس هنالك، في نهاية الأمر، وصفات كتاب طبخ للعلاقات المدنية - العسكرية، بقدر إمكان كونها منوّعة وغير متوقعة»[61].

المعايير الأساس للعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية

ينبغي في الديمقراطيات الحديثة فهم السياسة العسكرية على أنها مجموعة من العلاقات بين مجموعة من المؤسسات؛ إذ تنتمي المؤسسات إلى أحد الجوانب الثلاثة من مثلث العلاقات المدنية - العسكرية: الدولة أو المجتمع أو الجهاز العسكري نفسه. وتمثّل فروع الحكومة أهم مؤسسات الدولة في هذه المعادلة، ويمكن تصنيفها على أنها المسؤول التنفيذي الأول (الرئيس و/ أو رئيس الوزراء)، ومجلس الوزراء، والوزارات الحكومية، وهيئات الفرع التنفيذي المختلفة، وهي التي

تتولى شؤون الدفاع والأمن. ويمثّل البرلمان ولجانه، والمنظمات المتخصصة التي تخدم البرلمان ولجانه، المؤسسات الرئيسة التي تشكّل الجانب التشريعي.

إن الجانب المجتمعي يهمَل أحيانًا في الكتابات المتعلقة بالسياسة العسكرية، مع أنه لا يمكن بدَهيًّا أن يكون هنالك دولة أو جيش من دون المجتمع نفسه. لعل السبب في هذا الإهمال العرضي هو أن دور المجتمع في العلاقات المدنية - العسكرية كان، حتى وقت قريب نسبيًّا، مقتصرًا على تفريخ ضباط وجنود. إلا أن الديمقراطيات شهدت النشوء التدرُّجي للرأي العام والهيئات المجتمعية، مثل وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية ((NGOs باعتبارها من مكونات السياسة المؤثرة، بما في ذلك السياسة العسكرية.

تشكّل القوات المسلحة الجانب الثالث من معادلة العلاقات المدنية - العسكرية. ومع أن العسكريين الذين يرتدون البزة النظامية في معظم الجيوش هم في أغلبيتهم من المجندين إلزاميًّا أو من الجنود المتطوعين أو ضباط الصف (NCOs)، فإن دراسة السياسة العسكرية معنية أساسًا بالضباط المحترفين المختصين بإدارة العنف (مقارنة بالمتطوعين الذين تتمثل تجربتهم في ممارسة العنف)[(62)]. ويشكّل سلك الضباط نخبة المهنة العسكرية، ويمثّل أفراد السلك الأعلى رتبة الجهاز العسكري ككل، حيث إنهم يصوغون وجهات نظر الجيش، ويبلّغون الدولة والمجتمع باحتياجاته. وليس في إمكان الجيش، بحكم طبيعته، أن يكون منظمة ديمقراطية نظرًا إلى بنيته المؤسسية التراتبية على نحو لا لبس فيه، وثقافته المؤسسية، وعمليات صنع القرار وتنفيذه من القمة إلى القاعدة. وكما هي الحال في مهن أخرى، فإن مسؤوليات الضابط العسكري تزداد مع كل واحدة من الترقيات المتعاقبة. وعلى خلاف المتَّبع في المهن الأخرى، فإن مسؤوليات الضابط ستتضمن على الأرجح المساءلة عن الأداء الوظيفي، ورفاهية الخاضعين لإمرته، وحياة عدد متزايد من الأشخاص وتجهيزاتهم في المعارك.

يجب التمييز بين كيانين رئيسين في مؤسسة الدفاع؛ فوزارة الدفاع واحدة من مؤسسات الدولة، ومديرها الأعلى، أي وزير الدفاع، عضو في مجلس الوزراء، بينما الأركان العامة هي أعلى درجات السلّم في القوات المسلحة المحترفة، وهي التي تسهّل التخطيط الدفاعي وتدفُّق المعلومات باتجاهين بين القيادة العليا وكل وحدة من الوحدات، مع كون قائدها، رئيس الأركان العامة، أعلى ضابط يرتدي البزة النظامية في الجيش. تلك هي، تقريبًا، البنية المؤسسية المعيارية في الديمقراطيات الليبرالية، لكن هنالك، طبعًا، انحرافات عن هذه البنية؛ ففي اليابان وألمانيا على سبيل المثال - وهما دولتان كان التخوّف فيهما من عودة الميل العسكري العدواني كبيرًا وقت إنشاء القوات المسلحة الجديدة - لا يزال الجيش في موقع مؤسسي أضعف كثيرًا. إن هدفي في هذا الجزء هو تعريف القارئ ببعض مسائل العلاقات المدنية - العسكرية الأولية في الديمقراطيات الحديثة، وهي مسائل سترافقنا في باقي هذا الكتاب، فيما نتعرف إلى الجهد الذي تبذله الدول لبناء جيوش ديمقراطية.

السيطرة المدنية المقتسمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

إن التحكم المدني بالقوات المسلحة هو مبدأ السياسة العسكرية الأكثر جوهرية في الديمقراطيات، ومن دونه لا يمكن أن تنجح الديمقراطية. وبأبسط أشكال هذا التحكم، يتولى ممثلو المجتمع المنتخبين وقادته ضمان انصراف انتباه الجنود بالكامل إلى اهتماماتهم المهنية، وعدم التدخّل في الحياة السياسية، وتقديمهم المشورة الخبيرة إلى السياسيين حين يُطلب ذلك. ويجب أن تكون مشاركة الجيش في السياسة محدودة، بحيث إن أعضاء القوات المسلحة الذين يملكون أكبر قدر من الخبرة والتجربة بخصوص مسألة ما - وهُم عادة الضباط الأعلى رتبة - يتفاعلون مع السياسيين. ويجب أن تتم هذه التفاعلات من خلال قنوات نظامية، وأن تكون شفافة للجميع ضمن حدود عدم تعريض أسرار عسكرية للخطر.

كما يجب أن يتولى السياسيون وضع السياسة العسكرية والخارجية، على أن يقوم مدنيون يستعينون عند الحاجة بخبراء عسكريين كمستشارين بتأطير التداول في شأن سياسات ومقاربات بديلة. وعندما يتوصل السياسيون إلى قراراتهم - بمساعدة خبراء عسكريين أو من دونها - يبذل العاملون في القوات المسلحة قصارى جهدهم لتنفيذها. ومن الممكن تمامًا أن يكون فهْم الضباط العسكريين للمسألة المعيّنة أفضل من فهْم رؤسائهم المدنيين لها، لكن يجب عليهم مع ذلك تنفيذ أوامر المدنيين ولو اختلفوا معهم. ببساطة كلية، يحق للمدنيين أن يكونوا مخطئين، لكن لا يحق للعسكريين، من جهة ثانية، عصيان الأوامر[63].

من الواضح أن هناك توترًا كامنًا، ونزاعًا في بعض الأحيان، بين السياسيين والضباط. وليس التفاهم التام بين الجنرالات وأسيادهم المدنيين، ولا كبار الضباط المطيعين بخنوع وبشكل أعمى، المقياس السليم للعلاقات المدنية - العسكرية الجيدة[64]. وسيكون القادة العسكريون - وقد تعززت ثقتهم بأنفسهم بفضل الخبرة والتجربة - حمقى إذا لم يحاولوا استخدام نفوذهم لجعل المدنيين يغيّرون رأيهم، ويقررون لمصلحة خطة العمل التي تفضّلها القوات المسلحة. إن وجود قدر من النزاع في الأنظمة السياسية التعددية ليس أمرًا لا يمكن تجنُّبه فحسب، بل هو أيضًا أمر مرغوب فيه في الواقع[65]، وذلك لأنه يوحي بأن السياسيين والقادة العسكريين يقومون بعملهم. ويتطلب هذا التوتر المُبَيَّت في العلاقات المدنية - العسكرية تعهدًا دائمًا ومراقبة وتفاعلًا، وهو يرغم السياسيين على أن تظل عيونهم مفتوحة على القوات المسلحة وأن يحاولوا فهمها. وعندما يتمتع الضباط الكبار بقدر كبير من الاعتبار ويملكون مهارات بيروقراطية متقدمة، وعندما يعتقدون أن قدرتهم على تأدية مهماتهم قد تكون بخطر، أو عندما يشككون في كفاءة القيادة المدنية، فمن الممكن أن يواجه السياسيون عقبات كبيرة في ممارسة سلطتهم[66].

إن ما يذكره معظم القراء من كتاب **الجندي والدولة** هو المقاربتان المتنازعتان للتحكم المدني بالقوات المسلحة، اللتان دعاهما هنتنغتون «موضوعية» و«ذاتية». فـ **التحكم المدني الموضوعي** ملائم للديمقراطيات الصناعية المتقدمة، حيث تكون الجيوش منظمات عالية المهنية تقر بحدود اختصاصاتها المهنية، وتقبل السيادة المدنية في قرارات السياسة الخارجية والعسكرية. وتنظر الدولة بدورها إلى الجنود على أنهم حراس المجتمع، وتعترف بهم كمحترفين ذوي مهارات عالية ويمقتون التدخل في السياسة، وتمنحهم قدرًا معتبرًا من الاستقلال الذاتي في تسيير شؤونهم - مثل التدريب، والتعليم، وترقية الجميع باستثناء الضباط الأعلى رتبة - ما يقلل النزاعات المدنية - العسكرية إلى حدها الأدنى.

من جهة أخرى، فإن **التحكم المدني الذاتي** أكثر ملاءمة للبيئات السياسية التي تكون إما غير

ديمقراطية وإما لا تكون الديمقراطية فيها قد وُجدت منذ زمن كافٍ لتوليد ثقة كافية بين الدولة والقوات المسلحة، وحيث يكون للجيش تاريخ من التدخلات السياسية، وحيث يكون الجيش لمّا يبلغْ درجة عالية من المهنية وربما يغريه تحويل نظره عن الثكن إلى بيت الدولة. ولمنع حدوث هذا الأمر، تشرف الدولة عن كثب على الجيش وتستخدم هيئاته المختلفة - مثل الاستخبارات الداخلية/العسكرية، وخدمات التدقيق، إلى غير ذلك - للتحقق من أن الجنود لا ينهمكون في نشاط مستقل يمكن أن يسير بعكس سياسة الدولة. بعبارة أخرى، إن الدولة في هذا النوع من البيئة السياسية تحقق هدفها في بسط أشكال تحكُّم شاملة بالقوات المسلحة «من خلال تمدين القوات المسلحة، بحيث تجعلها مرآة الدولة»[67].

إن التحكم المدني الموضوعي يحقق غايته «من خلال عسكرة الجيش، بحيث يصبح أداة الدولة»[68]. بكلام آخر، يرسم التحكم الموضوعي علاقات مدنية - عسكرية جيدة يحظى فيها الضابط بثقة الدولة لجهة الاهتمام بشؤونه الخاصة، إن جاز التعبير. في المقابل، يوحي التحكم الذاتي بعلاقات مدنية - عسكرية «سيئة»، حيث يُنظر إلى الضابط المتسلل إلى ممرات السلطة السياسية على أنه تهديد دائم. أما منتقدو هنتنغتون الذين يشيرون إلى أن بعض القوات المسلحة ذات المهنية العالية، مثل القوات المسلحة في باكستان وتركيا، تتدخل بانتظام في السياسة الوطنية، فيميلون إلى إغفال شرط هنتنغتون القائل بأن علاقة الارتباط بين مستويات أعلى من المهنية وحالات أقل من التطفل السياسي تصح فقط للديمقراطيات الراسخة.

وبمضي الزمن، تكتسب المؤسسات النفوذ بعضها إزاء بعض أو تفقده، وتعكس طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية ومداها التوازنَ المتحولَ بين قوة المؤسسات السياسية وقوة الجيش السياسية[69]؛ إذ تتأثر العلاقات المدنية - العسكرية - وتتأثر معها استطرادًا مسائل التحكم المدني بعدد من العوامل الأخرى، لعل أهمها بيئة التهديد الداخلي وبيئة التهديد الخارجي اللتين تواجههما الدولة والجيش. وربما يكون الجيش، في غياب التهديدات الأجنبية والداخلية، أقل نفورًا من التطفل على السياسة، أو ميالًا إلى التهرب من واجباته تجاه المجتمع، وهي مسائل درسها بعناية وكتب عنها مايكل ديتش وبيتر فيفر (P. Feaver)[70]. وكما لاحظ ريتشارد كون، فإن التناقض الظاهري الذي ينطوي عليه التحكم الموضوعي هو أن تطوير المهنية العسكرية يسير يدًا بيد مع تقليص إشراف الدولة على القوات المسلحة[71]. وربما لا يمثّل هذا الأمر مشكلة تُنذر بخطر محتمل في الديمقراطيات القوية، لكنه سيمثل خطرًا كبيرًا على الديمقراطيات الهشّة التي نشأت لتوّها من هذا النوع أو ذاك من الأنظمة التسلطية التي يعنى بها هذا الكتاب إلى حد بعيد. وكان من نواحي القصور الخطِرة في الأدبيات المبكرة المعنية بالعلاقات المدنية - العسكرية، التركيز المفرط على فكرة التحكم المدني، لكن مع قلة الاهتمام نسبيًّا بصفات الدولة التي كانت تمارس هذا التحكم. ولا يزال هذا الواقع يشكّل مسألة معاصرة مهمة، نظرًا إلى انتشار السياسات التسلطية بوسائل ديمقراطية، حتى إن نظرة سريعة إلى الأنظمة «التسلطية الانتخابية» في أفريقيا والاتحاد السوفياتي السابق وأميركا اللاتينية، ستُظهر وجود اعتبارات أخرى عدة متعلقة بالسياسة العسكرية ينبغي أن تسترعي انتباهنا، على الرغم من أن التحكم المدني يمكن أن يكون المسألة الرئيسة في الديمقراطيات الراسخة[72].

هنالك معيار مهم للحوكمة الديمقراطية هو أن يكون التحكم المدني بالقوات المسلحة متوازنًا بين فرعَي الحكومة التنفيذي والتشريعي. ويقول روبرت داهل في إحدى كتاباته إن «السياسيين الذين

يتحكمون بالجيش (والشرطة)، يجب أن يكونوا بأنفسهم خاضعين للعملية الديمقراطية»[73]. تناقش الهيئة التشريعية السياسة الخارجية ومسائل الدفاع، وينبغي أن يكون لها سلطة استدعاء أعضاء في الهيئة التنفيذية والقوات المسلحة ليدلوا أمامها بشهاداتهم في جلسات استماع مفتوحة أو مغلقة. ومن الممكن أن تشمل المسائل المنظورة طيفًا واسعًا من الموضوعات التي تراوح بين الإفادة عن التقدم المحرَز في حرب ما، وحيازة أنظمة تسلح، وتمديد أو تخفيض مدد التجنيد الإلزامي، وصولًا إلى المستويات الملائمة لتقاسم العبء الدفاعي ضمن تحالف دولي. ويتمتع أعضاء البرلمان في الديمقراطيات بفرصة تقديم المشورة، أو إبداء الرأي للسلطة التنفيذية. ومع ذلك، فإن أبرز تأثير يمارسه المشرّعون على القوات المسلحة هو مناقشتهم ميزانية الدفاع واقتراعهم عليها ومراقبة تطبيقها، ومداولاتهم بشأن القوانين الناظمة للمسائل العسكرية والأمنية واعتمادهم لها.

إن أعضاء اللجان المختصة بالدفاع وموظفيها هم الجهات الفاعلة الأساس ضمن الهيئة التشريعية، لأنهم يمارسون الإشراف المدني الفعلي، إضافة إلى كونهم محل الخبرة العسكرية. وقد يكون هنالك لجان برلمانية عدة كهذه - مثل اللجان المنفصلة في المجلسين الأدنى والأعلى ولجان القوات المسلحة والشؤون الخارجية - ويمكن أن تتداخل عضويتها إلى حد ما، ولاسيما في مجلس تشريعي يضم عددًا قليلًا نسبيًّا من النواب. ومن المهم أن توفر لجان الدفاع بديلًا حقيقيًّا لصوت الهيئة التنفيذية في شأن المسائل الأمنية. ولا يكون هذا سهلًا على الدوام لأن الهيئة التنفيذية تحظى غالبًا باطلاع أفضل على المعلومات، وتحاول أن تجزّئ المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع أو أن تعزلها عن المشرعين[74]. وإذا كان أعضاء لجان الدفاع يملكون معرفة حقيقية وعملية ومحدّثة، بخصوص مسائل وثيقة الصلة بالموضوع، فإن استشارتهم من جانب الهيئة التنفيذية ستكون أرجح كثيرًا مما لو كانوا لا يملكونها.

يُحتمل أن يحابي التصميمُ الدستوري للدولة رئيسَ الدولة أو البرلمان في إسناد السلطات والواجبات[75]. وليس ثمة قاعدة راسخة تبيّن أيَّ نظامَي الحكم «البرلماني» أو «الرئاسي» هو الأصلح لعملية التحول الديمقراطي الناجح، وذلك لأن من شأن البيئات المختلفة (مثل الثقافات السياسية والتواريخ السياسية والأوزان النسبية لمؤسسات كالأحزاب السياسية) أن تنتج أوضاعًا مؤسسية مختلفة. لا تكمن المشكلة، في حالات عدة من التحول الديمقراطي الفاشل، في توزيع السلطة بين المؤسسات بل في عدم التزام المؤسسات السياسية التقيد بقواعد اللعبة وعدم انضباطها بها. وفي معظم الحالات، تكون الإدارة اليومية للقوات العسكرية والتحكم المدني أكثر فاعلية حين تمارسهما وزارة الدفاع (تمييزًا لها من الأركان العامة)، التي هي جزء من الهيئة التنفيذية التي تضم أغلبية ساحقة من الموظفين المدنيين[76].

لا يمكن أن يوجد الإشراف المدني القوي من دون مؤسسات سياسية قوية. وتواجه الديمقراطيات الوليدة، حيث يكون للجيش تقليد من التدخل السياسي، وحيث يحتفظ بنفوذ سياسي واقتصادي واسع، تحديّا صعبًا وخطِرًا على وجه الخصوص[77]. إن أنظمة الأحزاب القوية والثابتة، والانتخابات الحرة والنزيهة، والشفافية الواسعة في العمليات السياسية - خاصة في ما يتعلق بالمسائل المالية - ستضمن الشرعية الشعبية والنفوذ السياسي للهيئتين التنفيذية والتشريعية. وأفضل علاج وقائي للتدخل السياسي الذي يمارسه العسكر هو الحوكمة الديمقراطية الفاعلة، وما دعاه خوان لينز (J. Linz) «ولاء» جميع الفاعلين السياسيين الكبار للنظام الديمقراطي[78].

سلسلة القيادة

يجب قوننة هيكلية القيادة في الجيش ونطاق مسؤولية المؤسسات السياسية عن القوات المسلحة، وذلك من أجل السيناريوهات المحتملة كلها (زمن السلم، وحالات الطوارئ، والحرب). ويكون رئيس الدولة، في معظم الديمقراطيات، القائد الأعلى للجيش، ويكون وزير الدفاع (وهو مدني) مسؤولًا عن عمل الجيش اليومي. ومن شأن اختيار وزير دفاع يملك قدرًا من التجربة، أو على الأقل اهتمامًا واضحًا بمسائل الدفاع والأمن والشؤون الخارجية، أن يكون إشارة من الدولة إلى القوات المسلحة بأنها تأخذها على محمل الجد. وكوضع مثالي، يُدمَج وزير الدفاع ووزارته في بنية السلطة الحكومية، مع تمتعهما بثقة الرئيس/ رئيس مجلس الوزراء واستعدادهما للدفاع عن مصالح الجيش المشروعة. ومع أن الوزارة جزء من الهيئة التنفيذية، فإن علاقتها بالهيئة التشريعية بالغة الأهمية، وذلك لأن للمهمات البرلمانية، المتمثلة في صوغ القوانين المتعلقة بالدفاع والإشراف على ميزانيات الدفاع في الأنظمة الديمقراطية، تأثيرًا مباشرًا في صلاح حال القوات المسلحة. ومن المهم أن تكون سلسلة القيادة في **داخل القوات المسلحة** محددة المعالم بوضوح، مع إزالة أي لبس محتمل. كما أن الشخص الأعلى رتبة في الجيش الذي يرتدي البزة العسكرية - رئيس الأركان العامة، أو أي تسمية وظيفية قد تعطى له - يجب أن يكون خاضعًا لوزير الدفاع (**المدني**)، أي العضو في مجلس الوزراء الذي يمثّل الحكومة في القوات المسلحة ويمثّل القوات المسلحة في الحكومة.

إن الأغراض الرئيسة لوزارة الدفاع هي هيكلة العلاقة بين القادة المدنيين المنتخبين وقيادة القوات المسلحة، وتحديد المسؤوليات وتوزيعها بين صفوف المدنيين والعاملين الذين يرتدون البزّة العسكرية في الوزارة، وتعظيم فاعلية الموظفين والاستخدام الكفُؤ للموارد التي توكلها الدولة للوزارة[79]. ويقوم الوزير - بالاشتراك مع الرئيس و/ أو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء آخرين في مجلس الوزراء - بوضع سياسة الدفاع والأمن، وتحديد أدوار ومهمات مكونات الجهاز العسكري ووحداته المختلفة. كما يجب عليه أيضًا، وعلى كبار موظفي الوزارة، الحفاظ على علاقات ملائمة بالوزارات الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، يمكن الترابط الجيد مع وزارة المالية أو وزارة التجارة الخارجية أن يسهّل دفع الأموال وشراء المواد من الخارج. وهنالك، بما لا يقل أهمية، علاقة الوزارة البنّاءة بالهيئة التشريعية، وعلاقتها، وإن بدرجة أقل من الأهمية، بالمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والشركاء الأجانب. وتوجد بالطبع تنوعات محلية عدة من الترتيبات المؤسسية الناتجة من حوادث تاريخية، أو أعراف سياسية، أو دواعي الملاءمة، والمهم أن تكون سلسلة القيادة مُحابية للمدنيين، وأن تكون واضحة، ومقوننة، وأن تحترمها جميع المؤسسات المعنية.

استخدام القوات المسلحة

بما أن منع القوات المسلحة من التدخل في السياسة الداخلية يُعتبر هدفًا حاسمًا للقادة المدنيين، فإن الأوضاع التي يجوز فيها استخدام الجيش داخليًّا يجب أن تكون محددة بموجب القانون. وبشكل عام، فإن دور الجيش الداخلي الشرعي والوحيد في الدولة الديمقراطية الحديثة هو تقديم الإغاثة

بعد الكوارث الطبيعية[80]. ويحتل الجيش موقعًا مثاليًّا لتحقيق هذا الهدف - الذي يمكنه أيضًا زيادة تقدير المجتمع له - نظرًا إلى ما يملكه من قوة بشرية، وقدرات نقل، ومعدات (مثلًا، الآليات الثقيلة لتنفيذ مهمات مثل بناء الجسور، والهدم، وإصلاح البنى التحتية). ويجب، بصورة خاصة، ألّا يكون للقوات المسلحة دور في سياسات مكافحة تهريب المخدرات وتصنيعها لأن مثل هذا النشاط يزيد احتمالات الفساد حتمًا، كما أن هذا النشاط ينبغي أن يكون من مسؤوليات قوى الأمن الداخلي. ومن المنطلق نفسه، ينبغي ألّا يشارك الجنود في برامج محلية مثل التطوير الريفي أو وظائف الشرطة التي يمكن أن تشجّع تسييسهم. ويجب على الدول التي تحتفظ بمنظمات شبه عسكرية ودرك وميليشيات وحرس وطني وهلّم جرًا، أن تضبط بوضوح استخدام هذه المنظمات. ويجب أن يكون الدستور واضحًا في شأن نوع المهمات الداخلية التي يُسمح للجيش بتولّيها، وأيضًا في شأن الشروط الضرورية لنشر القوات المسلحة.

كما يجب أن يكون استخدام الجيش في زمن الحرب منضبطًا بموجب الدستور على نحو لا لبس فيه في الدولة الديمقراطية؛ إذ تكون سلطة إعلان الحرب وحالة الطوارئ في يد الهيئة التشريعية عادة، أو يكون على الهيئة التنفيذية أن تحصل، في أقل تقدير، على موافقة البرلمان. ويُعتبر نشر قوات الجيش، مع إعلان رسمي أو من دونه، شأنًا دستوريًّا مهمًّا يتعلق على نحو خاص بالصلاحيات الرئاسية، وهذا أمر شهد نقاشًا واسعًا. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لم يسوَّ هذا الأمر إلّا في عام 1973 بموجب **قرار صلاحيات الحرب** الذي حدد بوضوح عدد الجنود الذين يمكن الرئيس نشرُهم ولأي مدة من دون موافقة الهيئة التشريعية. ومع ذلك، فإن إعلان الحرب في كندا لا يزال امتيازًا للهيئة التنفيذية بالكامل، ومع أن البرلمان استُشير في الماضي، فإنه لم يسبق له قط المطالبة بحق إعلان الحرب أو القول متى يجب أن تنتهي أو كيف يجب تسييرها[81].

الإشراف على الميزانية

يجب أن تتقاسم الهيئتان التنفيذية والتشريعية المسؤولية المالية الكاملة عن الإنفاق الدفاعي. وتمثّل سلطة البرلمان في إعداد ميزانية الدفاع، وسن قانون بشأنها، وصرفها، والتدقيق في كيفية إدارة الجيش للميزانية، أقوى أداة يملكها البرلمان للتحكم في القوات المسلحة، فتبدأ عملية الميزانية عادة في وزارة الدفاع، حيث يقوم عاملون عسكريون ومدنيون بتقدير احتياجات الوزارة للعام التالي، ثم يقدّم وزير الدفاع اقتراح ميزانية الوزارة إلى مجلس الوزراء، حيث يُجرى مزيد من المداولات. وبعد ذلك، تعرض الحكومة الميزانية على الهيئة التشريعية للنقاش الذي يُعتبر الأهم بالنسبة إلى العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية. وتعمد الهيئة التنفيذية في الديمقراطيات إلى تزويد الهيئة التشريعية بتفصيلات ميزانية الجيش وبنودها قدر الإمكان، بما يسمح بتدقيق شامل. وينبغي أن يكون الاستثناء الوحيد البنود التي يمكن أن تؤدي مناقشتها إلى تعريض أسرار عسكرية للخطر، إلا أنه يجب، حتى لهذه البنود، أن تخضع لتقويم أعضاء لجنة أو لجان الدفاع البرلمانية الذين يؤدون قسم الحفاظ على السرية. ويكون من الأهمية الحيوية عند هذه النقطة أن يتلقى صنّاع القوانين معلومات دقيقة من خبراء دفاعيين مستقلين وقادرين على أن يقوموا بإنصاف مطالب وزارة الدفاع ومستلزماتها. وبعد موافقة الهيئة التشريعية على الميزانية، يبقى أمامها واجب مهم

هو التحقق من أن وزارة الدفاع تصرف الأموال على النحو المقرر أصلًا. ومن أجل تحكّم مدني فاعل، يجب ألّا يكون للقوات المسلحة الإمكان المستقل للوصول إلى موارد مالية، أو المشاركة في مجموع النشاط التجاري.

الحد من صلاحيات القوات المسلحة ونشاطها السياسي

كتب دارس العلاقات الدولية هانز مورغنتاو (H. Morgenthau) قائلًا: «إن الجيش المحايد كليًّا في داخل الدولة هو تناقض في الكلام»[82]. وفي واقع الأمر، لا ينبغي للدولة الديمقراطية أن تتطلع إلى جيش محايد سياسيًّا، بل إلى جيش يكون ملتزمًا الحوكمةَ الديمقراطيةَ بقوة؛ إذ يجب أن تكون القوات المسلحة غير مسيَّسة، ولا ينبغي لأفرادها أن ينهضوا بأي دور سياسي باستثناء ممارسة حقهم المدني بالتصويت. وعليهم عدم الترشح لأي منصب سياسي أو قبوله أو تقلّده أو الظهور في تجمعات حشد سياسي وهم يرتدون بزاتهم. ويجب أن يتحكم مدنيون باختيار القيادة العسكرية العليا وترقيتها - كوضع مثالي، من خلال توليفة من مسؤولي الهيئتين التنفيذية والتشريعية، وكوضع مثالي أيضًا (لكن ليس بالضرورة!) بعد التشاور مع كبار الجنرالات.

يتمتع الضباط العسكريون، في الأنظمة التسلطية كافة تقريبًا، بكثير من الامتيازات السياسية و/ أو الاقتصادية - الاجتماعية. وتهدف الديمقراطيات إلى إنهاء وضع الجيش المتمتع بامتيازات، وإلى تأسيس قوات مسلحة تكون الخادم الموثوق والقادر، وأيضًا المحترم والمقدّر، للدولة ومواطنيها. يجب أن يصبح الجيش خاضعًا للمساءلة أمام القانون، ومطيعًا لنظام الحكم الديمقراطي ومؤيّدًا له، كما يجب أن تكون مسؤولياته المهنية منظمة دستوريًّا. وكما كتب فيفر، فإن العاملين في القوات المسلحة يجب أن يكونوا من نوعية الأفراد **الميالين** إلى أن يطيعوا، وعلى الدولة ضبط حوافز العسكريين، بحيث **يفضلون** أن يطيعوا بغضّ النظر عن طبيعتهم[83]. وكثيرًا ما يحدث أن يكون لدى النخب في الأنظمة الديمقراطية الناشئة حديثًا فهْم و/ أو اهتمام قليل باكتساب معرفة بالجيش بوصفه منظمة مهنية، وهذا خطأ مكلف لأن من مصلحة الدولة المباشرة أن يكون لديها قوات مسلحة لا تؤيد الحوكمة الديمقراطية فحسب، بل تستطيع أيضًا تنفيذ المهمات التي يكلفها بها السياسيون. ومن المهم ألّا يبقى الجيش بعيدًا عن السياسة فحسب، بل أن يكون أيضًا راضيًا بشروط الخدمة. ومع أنه لا ينبغي في دولة ديمقراطية أن يكون هنالك حاجة إلى استرضاء الجيش واستمالته بالرشوة، إن أمكن ذلك أصلًا، فإنه ينبغي للدولة أن تُنزل القوات المسلحة منزلة مهنية عالية من خلال توفير المعدات الحديثة والرواتب والمنافع اللائقة، وأن تعمل على زيادة تقدير المجتمع للمهنة العسكرية، وأن تتفادى التطفّل على شؤون الجيش الداخلية - مثل التدريب والترقيات الروتينية - وأن تتفادى، بالوسائل كافة، استخدام الجيش أداة في التنافس السياسي الداخلي. ويجب على الدولة الديمقراطية أن تجلّ «روح التضامن والتلاحم» (Esprit de corps) لدى الجيش، مع المحافظة في الوقت نفسه على القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في الثقافة العسكرية[84].

يحق للجنرالات أن يتوقّعوا التوجيه الواضح والسليم من الدولة. ويتسم جعل مهمة القوات المسلحة مقتصرة على حماية الأمة من أعدائها **الخارجيين** وإبعادها عن السياسة الداخلية، في الأوضاع التالية للحكم التسلطي، بأهمية حيوية، ويكون من واجب القيادة السياسية تحديد أدوار

قواتها المسلحة ومهماتها. ونادرًا ما تتغير أدوار الجيش الأساس (الدفاع عن الدولة، توفير الأمن باعتباره قوة حفظ سلام في مناطق الأزمات، محاربة الإرهاب في الداخل و/ أو الخارج)، لكن مهماته تتوقف على تنوُّع غير متناهٍ من الحالات[85]. ومع أن إضعاف الجيش بصورة راديكالية يمثل إغراء غالبًا ما نجده في دولة تسير نحو الديمقراطية - ولا سيما بعد الحكم العسكري - فإنه يجب على السياسيين مقاومة هذا الإغراء، لأنهم يتحملون مسؤولية خاصة عن ضمان احتفاظ القوات المسلحة بقدرتها على الدفاع عن الدولة. ويجب في الوقت نفسه أن يكون حجم الجيش موازيًا للتحديات التي يمكن أن يواجهها، فالدولة التي تحتفظ من دون داعٍ بجيش عاطل كبير وبسلك منتفخ من الضباط، لا تبدد الموارد فحسب، بل ربما تكون أيضًا - تَبعًا للبيئة السياسية - كمن يبحث عن المتاعب. وإذا أبدى ضباط السلك علامات ضجر أو تذمُّر، فإن تكليفهم بواجبات حفظ سلام دولية سيكون طريقة جيدة لإشعارهم بأنهم نافعون وموضع تقدير.

إن الهدف الأساس للدول الآخذة في إرساء الديمقراطية هو زيادة الكفاءة المهنية للقوات المسلحة. ويمكن تحقيق هذه الغاية بمشاركة كبار الضباط من خلال ابتكار نظام ملائم للتثقيف والتدريب العسكري، ومن خلال ترويج ثقافة تنظيمية تقوم على ضبط النفس، واحترام الدستور، والاعتراف بالتضحيات التي يقدمها المجتمع من أجل الدفاع عنه. وللتوقيت والتسلسل أهميتهما، لأن التسرع في هذه الإصلاحات - ولا سيما في الدول السائرة نحو الديمقراطية بعد حكم عسكري - يمكن أن يؤدي إلى نتائج معاكسة. وربما من المفضّل تأجيل تغييرات معينة، أو تطبيقها تدريجًا، في السياق السياسي الذي تكون فيه القوات المسلحة مهددة بتدخُّل مدني عدواني في شؤونها الداخلية.

الخبرة الدفاعية المستقلة

يجب على الدول الديمقراطية تعزيز كفاءة المدنيين في مجال المسائل الدفاعية، لأن الهيئة التشريعية لن تصبح المشرف العليم والماهر على القوات المسلحة، إلا إذا كانت مزودة بهذا النوع من المعرفة. كما أن امتلاك هذه الخبرة في البرلمان، وأيضًا في المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام، يحول دون سيطرة الهيئة التنفيذية على المجال العسكري. وحيث إن توليد الخبرة الدفاعية مسعى يستهلك وقتًا طويلًا، فإنه يفضَّل التصدي له مبكرًا؛ فقد لا يوجد في كثير من الدول الديمقراطية مدربون أو خبراء يُعتمد عليهم ومتوافرون لدى الجهة التي يمكن تكليفها بتعليم الخبراء الدفاعيين الجدد، ويمكن أن تُطلب المساعدة في مثل هذه الحالات من مؤسسات ومدربين من الخارج.

دور الفاعلين الأجانب

أخطأ لورنس وايتهيد (L. Whitehead) حين كتب قائلًا: «في زمن السلم، لا يمكن العوامل الخارجية أن تؤدي إلّا دورًا ثانويًّا في إعادة إرساء الديمقراطية»[86]؛ فهنالك في الواقع علاقة سببية مباشرة يمكن برهنتها بين رغبة الدول في الحصول على عضوية منظمات دولية مرموقة واستعدادها للتحول الديمقراطي في مجالات عدة، بما في ذلك العلاقات المدنية - العسكرية وحماية

الأقليات[87]. ويتوقف نفوذ الفاعلين الخارجيين، مثل الناتو أو حكومة المملكة المتحدة، على مدى رغبة النخب السياسية في الدول المعنية السائرة نحو الديمقراطية بالمنافع المحتملة التي يمسك بها الفاعلون الأجانب أولئك (مثلًا، وعلى التوالي، عضوية الناتو أو ترتيبات تعاون أمني). ومن البدهي أنه إذا لم يكن لدى الدولة المعنية إلّا عناية متواضعة في بذل التضحيات للحصول على الامتيازات التي يتحكم بها فاعلون أجانب، فإنه لن يكون لأولئك الفاعلين إلا نفوذ قليل في التأثير في مآلات السياسة في تلك الدولة.

كان جهد معظم المنظمات الأجنبية يركّز تقليديًّا، في المجال الدفاعي - الأمني، على التأثير الإيجابي في العلاقات المدنية - العسكرية الناشئة في الدول السائرة نحو الديمقراطية. وكانت قوة الدفع الرئيسة لجهد ترويج الديمقراطية تنصبّ خصوصًا على تحفيز تحكُّم مدني بالقوات المسلحة يتسم بالثبات والتوازن المؤسسي في دول كان الجيش فيها «خارج نطاق التحكم» في الأغلب. وبينما كان تشجيع التحكم المدني في هذه البيئات مدفوعًا على نحو مؤكَّد بالمنطق السليم، جرى في أغلب الأحيان تجاهُل دواعي الاهتمام، مثلًا، بالكفاءة الدفاعية (الاستخدام العقلاني للموارد المحدودة)، وبالفاعلية العسكرية (إنجاز المهمات باستخدام الموارد المخصصة، وفي الوقت المطلوب)[88]. إن الالتفات إلى هذه المسائل مهم من حيث الأمن الوطني، وأيضًا من حيث العلاقات المدنية - العسكرية السليمة على المدى الطويل.

البُعد المجتمعي

يشكّل البُعد المجتمعي مكوّنًا لا غنى عنه في مثلث العلاقات المدنية العسكرية، مثله مثل الدولة والقوات المسلحة. وكانت المسائل المجتمعية قد اكتسبت أهمية متزايدة منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى بشكل أكبر خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويستحيل تكوين حكم مبني على المعرفة بشأن ما إذا كان ينبغي لدولة ما أن يكون لها جيش قائم على التجنيد الإلزامي أو جيش محترف، من دون فهم الرأي العام خدمة التجنيد الإلزامي، والتوجهات الديموغرافية، ونظام التعليم. ولننظر الآن إلى بعض المسائل الرئيسة التي يجب على القائمين على التحول الديمقراطي أن يتصدوا لها.

مجندون إلزاميًّا أم متطوعون؟

من بين الأسئلة الرئيسة المتعلقة بجيش ديمقراطي معرفة ما إذا كان جنوده من المجنّدين إلزاميًّا أم من المتطوعين. ويمكن الإتيان بحجج سليمة لمصلحة كلٍّ من الجيوش القائمة على التجنيد الإلزامي والجيوش القائمة على التطوع. وفي الدول التي تواجه تهديدات خارجية قوية ويُعتبر التدريب العسكري فيها بالنسبة إلى معظم المواطنين أمرًا مستحسنًا وضروريًّا من الناحية الاستراتيجية، وهي التي لا توجد فيها معارضة شعبية كاسحة للتجنيد، فإن الخيار المفضَّل يكون عادة الخدمة العسكرية للجميع. ويجب على الدول الديمقراطية التحقق من أن التجنيد يطبَّق على نحو عادل، ومن أن الأفراد الذين تحرّم معتقداتهم الشخصية أو الدينية حمل السلاح يخيّرون بين الخدمة غير المسلحة في الجيش أو تكليفهم بعمل في مجال اجتماعي مفيد (مثل العناية الصحية، أو

رعاية المسنين، أو التعليم). وتنحو الجيوش المجندة إلزاميًّا إلى أن تكون أقل كفاءة، كما أنها تتطلب موارد أكثر على أساس كل جندي مقابل مقدار ما توفره من قدرة عسكرية. وهي تعمل غالبًا كمؤسسات أمر واقع تدريبية يُنفَق في تدريب أفرادها على حساب التحديث الدفاعي. ومع ذلك، هنالك ميزة كبيرة للخدمة العسكرية الإلزامية هي إمكان توظيفها كعامل قوي لإرساء روح مجتمعية من خلال جمع شباب من خلفيات اجتماعية - اقتصادية وعرقية - دينية ومحلية متباعدة، والمساعدة على صهرهم في بوتقة مجتمع حقيقي من خلال التدريب والتجارب المشتركة. وتنحو الجيوش القائمة على الخدمة العسكرية الإلزامية إلى جذب مزيد من الاهتمام المجتمعي، لأن نسبة كبيرة من المواطنين تكون قد خدمت أو كان لها قريب خدم في القوات المسلحة. وهنالك أيضًا قدر من البيّنة على أن الخدمة العسكرية الإلزامية - ولا سيما في المجتمعات المحاربة - تؤدي إلى مستويات أعلى من المشاركة السياسية بينما تنحو الجيوش القائمة على التطوع إلى أن يكون لها التأثير المعاكس على انخراط المواطنين في النشاط السياسي[89]. ولئن بقيت الأمور على حالها، فإن الجيوش المجندة إلزاميًّا، التي يجري فيها تقاسُم عبء الخدمة العسكرية بالتساوي إلى حد ما، هي الجيوش الأكثر ديمقراطية.

كان بعض الخبراء، بمن فيهم مورغنتاو، يعتقد أن الجيوش المجندة إلزاميًّا متفوقة لأنها لا يمكن أن تكون «أداة انقلاب عسكري أو أداة لسياسة مناهضة للثورة، لأن الجيش المجند إلزاميًّا هو انعكاس، مهما كان ذلك بصورة غير كاملة، للشعب عمومًا»[90]. ومع أن هذا التفكير منطقي، كان مورغنتاو على خطأ، إذ حدث في مناسبات عدة أن قام قادة جيوش مجندة إلزاميًّا باستخدامها ضد أنظمة لا تحظى بالشعبية - ويكفي ذكر الجيش في رومانيا في عام 1989 أو الجيش التونسي في عام 2011 - كما أنه أهمل مسألة حاسمة هي شرعية الحكم؛ فلأن المجندين إلزاميًّا يأتون من المجتمع عمومًا، فإن هذا بالضبط ما سيجعلهم، إذا كان المجتمع ينظر إلى النخب السياسية على أنها غير شرعية، أقل ميلًا إلى المخاطرة بحياتهم من أجل تلك النخب. أما الجنود المحترفون أو المتطوعون، فإنهم يختارون ذلك بأنفسهم، إلا أنهم لا يشكّلون عيّنة تمثيلية من الجماعات التي ينتمون إليها. على الرغم من ذلك، لن يكون المتطوعون في مجتمع ديمقراطي يكون فيه سلوك الجنود محكومًا بلوائح يقرّها المدنيون، أكثر ميلًا من المجندين إلزاميًّا لإطاعة ضابط يُصدر أمرًا غير قانوني أو غير دستوري (يجب تذكُّر أن الأعمال التي تهدد المجتمع يعزى منشؤها بشكل دائم تقريبًا إلى ضباط، وإلى ضباط صف في حالات نادرة، لكن ليس على الإطلاق تقريبًا إلى جنود متطوعين).

طبقًا لبعض الخبراء، تقوم هيبة الجيش على التأييد المجتمعي[91]. هنا، أيضًا، تكون شرعية النظام جانبًا حاسمًا يُتجاهل في كثير من الأحيان. وقد يكون لجيش ما تاريخ لامع وتقاليد حربية ممتازة، لكنه إذا كان قيد الخدمة في نظام غير شرعي فإنه لا يستطيع الاعتماد على دعم الجمهور. وثمة مسألة معيارية مهمة أخرى هي ما إذا كان ينبغي للجيش كمؤسسة أن يعكس القيم المجتمعية، وهنا دافع عدد من الدارسين في الولايات المتحدة عن الرأي القائل بأن الجواب يجب أن يكون «نعم» مدوية، مشتكين مما حددوه على أنه هوة متزايدة بين قيم المدنيين السياسية والاجتماعية - الثقافية والعسكريين[92]. لكن من الممكن تمامًا مع ذلك ألّا يكون ما يريده الناس العاديون قبل أي شيء من جنودهم وضباطهم أن يعكسوا قيمهم، بقدر ما يريدون منهم أن يكونوا مهنيين فعليين يدعمون من دون ريب الحكم الديمقراطي ويتقيدون بالدستور.

الانقسامات العرقية - الدينية

مما لا جدال فيه، على ما يبدو، وجوب أن يكون الجيش الديمقراطي منفتحًا على نحو متساوٍ تجاه الأفراد من الهويات الإثنية - الدينية والخلفيات المحلية المختلفة. ويجب الحكم بالمعايير نفسها على الذين يرغبون في الخدمة كجنود محترفين، وربما يكون من دواعي الحكمة في حالات معينة استحداث سياسات تشجّع الأقليات الممثلة بأقل مما ينبغي. ويجب جلاء عدد من الأسئلة الإضافية في المجتمعات المتعددة الأديان و/ أو متعددة الأعراق، التي لا توجد عنها أجوبة معيارية، بل هي متوقفة بدلًا من ذلك على الوضع المعين[93]. وعلى سبيل المثال: هل ينبغي للدولة أن تتدخل في الحالات التي يكون فيها أفراد عرق أو مجموعة دينية ممثَّلين بنسبة غير متكافئة في سلك الضباط، لا بسبب تلاعب سياسي بل لأن المجموعة أكثر اهتمامًا بالمهنة؟ وهل يجب إعطاء الجنود فرصة الخدمة في مناطقهم الإثنية - الدينية أم ينبغي - ربما لأغراض الاندماج المجتمعي - وضعهم في مناطق عرقية - دينية غير مناطقهم؟ وكخيار بين أمرين، هل يجب أن تضم الوحدات جنودًا من عرقيات وديانات مختلفة، أم جنودًا يتشاطرون الخلفية الإثنية والدينية نفسها؟ إذا بنينا ردنا على التجربة الهندية، فإننا سنخرج على الأرجح بأجوبة متميّزة مما خرجنا بها في لو تطلعنا إلى إيطاليا أو إندونيسيا.

في الدول المتعددة الأديان والمتعددة الأعراق والمنقسمة بعمق، أو في الأوضاع التالية لحرب أهلية، فإن صنّاع الديمقراطية المهتمين بتماسك وحدات عسكرية صغيرة نسبيًّا، مثل سرية أو كتيبة أو حتى فوج، قد يختارون تنظيمها على أساس العرق و/ أو الديانة. وسيكون تنظيم وحدات من ديانة واحدة في الجيش العراقي الجديد في أثناء الأعمال العدائية بين الشيعة والسنّة وبعيدها، بمصاف طريقة متسمة بالحيطة والحذر. وربما يكون هذا خطوة أولى مقبولة باتجاه مؤسسة عسكرية متعددة الأعراق حقًّا، وتتصف بوحدات متكاملة عرقيًّا ودينيًّا. إلّا أن تحقيق هذا الوضع المثالي ليس سهلًا؛ إذ لا يوجد تاريخيًّا سوى حالات قليلة نسبيًّا من التكامل الإثني - العرقي - الديني الناجح على مستوى الوحدة. ويتطلب النجاح في هذا الخصوص صبرًا مجتمعيًّا وحتى تدخلًا سياسيًّا صريحًا من وقت إلى آخر، كما حدث في تموز/ يوليو 1948، حين أنهي التمييز العنصري في الجيش الأميركي بموجب الأمر التنفيذي رقم 9981 الذي أصدره الرئيس هاري ترومان[94].

الجنس والهوية الجنسية

يركز عدد من الأسئلة التي نوقشت علنًا في العقود الأخيرة على جنس جنود المستقبل وتوجههم الجنسي، فما هو الحد الذي ينبغي أن تمضي إليه القوات المسلحة في التكيف لاستيعاب الجنديات؟ هل ينبغي السماح للنساء بأن يخدمن في أوضاع قتالية؟ وهل يجب إرغام الجنود على كشف توجُّههم الجنسي؟ وهل ينبغي للجيش أن يفتح أبوابه لجنود يعلنون شذوذهم الجنسي؟ يبدو أن القاعدة العامة التي يجب تطبيقها في دولة ديمقراطية هي أن الشعب وممثليه هم من سيحددون الأجوبة عن هذه الأسئلة. وغالبًا ما تعتنق المجتمعات، حتى المجتمعات الديمقراطية، قيمًا متباينة إلى حد بعيد، وتؤيد مقاربات مختلفة. ولهذا، فإنه ليس من المستغرب حقًّا أن تكون آراء مواطني

إسرائيل وهولندا والولايات المتحدة في هذه المسائل مختلفة[95].

الجيش باعتباره مختبرًا اجتماعيًا

ثمة سؤال مهم هو: هل كان للدولة أن تستخدم القوات المسلحة لتطبيق سياسات متقدمة يعتبرها المجتمع مثيرة للجدل؟ والأساس المنطقي يتمثّل في أنه بينما تتمتع أنظمة الحكم الديمقراطي بنفوذ محدود على مجتمعاتها، فإنها تتحكم بالقوات المسلحة، وتبعًا لذلك فإن الإدخال الناجح على مستوى الجيش لبرامج اجتماعية متقدمة، لكنها مثيرة للنزاع، ربما يساعد في نهاية المطاف على إقناع بقية المجتمع بصحة تلك البرامج. وكمثل على ذلك، بدأ الدمج العرقي في الجيش الأميركي قبل وقت طويل من أن يصبح الاتجاه السائد في المجتمع مستعدًا له - ولا سيما في عدد من مناطق البلاد. وأصبح الجيش أول منظمة كبيرة في أميركا تضمن للسود فرص نجاح متساوية. وقد لاقت هذه السياسة نجاحًا مشهودًا لأنها كانت «صائبة»، ولأنها عزّزت أيضًا فاعلية القوات المسلحة[96].

وسائل الإعلام

تتمتع وسائل الإعلام في الديمقراطيات بحرّية التقصي وإعداد التقارير عن القوات المسلحة، متولية بذلك مهمة مراقبة الجيش نيابة عن المجتمع، باعتبارها مصدرًا مهمًّا للمعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية. فيجب أن يعطى الصحافيون الإمكان الكافي للوصول إلى المؤسسة الدفاعية - الأمنية، من دون تعريض الأسرار العسكرية للخطر، بحيث يستطيعون النهوض بمسؤولياتهم في المساهمة في النقاشات المجتمعية بشأن الإصلاح الدفاعي، والمسائل الأمنية، ومبادرات السياسة الخارجية. وتزداد أهمية واجب وسائل الإعلام بإعداد التقارير النزيهة في البلدان التي توجد فيها جيوش تطوعية، وحيث لا يكون للناس ربما طرائق بديلة للحصول على معلومات عن المسائل الدفاعية. كما يمكن أن تقوم الصحافة بدور مفيد من خلال مراقبة القوات المسلحة وإعداد التقارير عنها، لتساعد بذلك في الحؤول دون ابتعاد القوات المسلحة ماديًّا وروحيًّا عن المجتمع الواسع، ولتضمن على نحو أكيد بقاءها جزءًا مقدّرًا من المجتمع[97]. ومن الواضح أن المنظمات الإعلامية مسؤولة عن إعداد التقارير الصحيحة والأساسية عن الحروب. لكن الضغط الذي تمارسه الدول لنشر رواية محرّفة عن الحقيقة، حتى في الأنظمة الديمقراطية، سيكون اختبارًا لشجاعة وسائل الإعلام واستقلاليتها[98].

المنظمات غير الحكومية

تعمل المنظمات غير الحكومية في الدول الديمقراطية - وأحيانًا في دول غير ديمقراطية - مقرًا مؤسسيًا لخبراء دفاعيين مستقلين، ناهضة بوظيفة أساس في العلاقات المدنية - العسكرية؛ إذ يُعِد الخبراء الدفاعيون المستقلون، الذين يمكن أن يكونوا عاملين لدى مراكز تفكير (Think tanks)، أو لدى مؤسسات بحثية أو جامعات، البحوث المتصلة بالسياسات في شأن الجهاز العسكري والمسائلِ

الأمنية. ويكون من مهماتهم، إلى جانب وسائل الإعلام، دق «ناقوس الخطر» إذا اكتشفوا نشاطًا غير ديمقراطي في المؤسسة الدفاعية - الأمنية - مثل الفساد، أو التلاعب السياسي، أو المخالفات في حيازة الأسلحة. ويوجد في كثير من الدول السائرة نحو الديمقراطية منذ أمد قريب، تقصٍ حادٍ في مجال الخبرة الدفاعية المستقلة. ويعزى السبب في ذلك إلى أن الجيش في معظم الأنظمة غير الديمقراطية يتمتع باحتكار الخبرة المتعلقة بالدفاع والتدريب، ويحرص على التحقق من عدم إجراء نقاش علني أو تثقيف بخصوص الموضوعات المتصلة بالأمن. ويمثّل ملء هذا الفراغ بشكل سريع مهمة ضرورية للدولة الديمقراطية.

لماذا يطيع حملة البنادق أناسًا لا يحملون بنادق؟

بعد أن تطرقنا إلى المفاصل الأساس في العلاقات المدنية - العسكرية، يمكننا الآن أن نفكر مليًّا في هذا السؤال، وهو واحد من الأسئلة الأبدية في مجال السياسة ما زلنا لا نملك عنه جوابًا مُرضيًا، بحسب ما ذكّرنا بذلك أخيرًا آدم برزوورسكي[99]؛ فحين كتب العالم السياسي الإيطالي غايتانو موسكا (G. Mosca) في عام 1923 قائلًا إن التحكم المدني بالجيش كان «استثناء فيه الكثير من حسن الحظ، إن لم يكن على الإطلاق من دون مواز في تاريخ البشرية» فإنه ربما كان مصيبًا لولا حالات أوروبية وأميركية شمالية[100]. ونظرًا إلى الحالات الكثيرة من التحول الديمقراطي الناجحة منذ ذلك الحين - التي اقتضت ضمنًا، بالطبع وبالضرورة، النجاح في تأسيس علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية - فإن الجواب عن هذه الأحجيّة قد لا يكون مهمة تثبط العزم كما نتصور. وبعد أن تعلمت من دراسات الحالات الإفرادية التي تلي هذا الفصل - وسأشير إلى بعض منها باعتبارها أمثلة محيرة من نوع ما - فإنني أستطيع تقديم تفسيرات تمكّننا، على ما أعتقد، من فهم أسباب إطاعة القوات المسلحة سلطة المدنيين.

على مدى آلاف السنين، كانت القوات المسلحة تستولي على السلطة، مدفوعة بعدد من الرغبات المحددة التي يمكن تصنيفها ضمن فئتين عامتين: تقديرها أن الحكم المدني كان غير كفؤ، وفاسدًا، أو الأمرين معًا، و/ أو رأيها أن الحكومة لا تراعي بما يكفي مصالح القوات المسلحة المادية، أو المهنية، أو الاستراتيجية. وعلينا في الوقت نفسه عدم إغفال حقيقة أن الجنود يمكن أن ينخرطوا في السياسة بناء على **دعوة** من أسياد مدنيين يعتقدون أن مشاركة الجيش في السياسة ستعزز أداء نظامهم و/ أو استقراره (مثلًا: تنزانيا بعد عام 1964). ومع ذلك، فإن خضوع رجال يحملون البنادق لرجال لا يحملونها يناقض المجرى البدهي للأمور، إلى درجة أنه دفع صمويل فاينر إلى أن يقول:

> «بدلًا من أن نسأل لماذا ينخرط الجيش في السياسة، ينبغي أن نسأل لماذا لا يفعل ذلك؛ إذ يبدو أول وهلة أن الأفضليات التي يتمتع بها الجيش **مقابل** آخرين من مجموعات مدنية أفضليات كاسحة، فالجيش يملك تنظيمًا متفوقًا إلى حد بعيد، كما أنه يملك **السلاح**»[101].

بالفعل؛ ما الذي يمنع الجيش من التدخل في السياسة؟ لا توجد إجابة بجملة واحدة عن هذا

السؤال المعقد، هنالك في الواقع أربعة مفاتيح لهذه الأحجيّة: يفسر المفتاحان الأول والثاني عزوف الجنرالات في المقام الأول عن الانخراط في السياسة، إما (1) لأنهم لا يميلون إلى القيام بذلك، وإما (2) لأن الدولة تنجح في منعهم من القيام بذلك.

1 - **التزام الحكم المدني**: يطيع الضباط العسكريون أسيادهم المدنيين لسبب بسيط هو أنهم يعتبرونهم حكام الدولة الشرعيين، ويعتقدون، بكل بساطة، أن هذا التصرف هو التصرف السليم. وهُم يتوصلون إلى هذا الفهم نتيجة التكوين المجتمعي المهني والسياسي، والتقاليد، والثقافة التنظيمية. كما أنهم مقتنعون بأن مسؤوليتهم هي أن يخضعوا للمدنيين وحكم القانون، وأن يمتنعوا عن الانخراط في السياسة المحازبة[102]. ولا يتوقف هذا الالتزام على الشكل الذي تعامل به الدولةُ والمجتمعُ الجيشَ. وكما شدد واشنطن على ذلك، مخاطبًا الجنود المتذمرين الذين كانوا يفكرون في القيام بعمل ما ضد «المؤتمر القارِّي» (Continental Congress) في عام 1783: «إن تضحية الجندي من أجل الأمة هي أولًا، وقبل كل شيء، ما تعنيه التضحية»، وإن عدم قدرة الدولة على أن تكافئ الجيش بالقدر الوافي لا يعطي أفراد الجيش الحق في أن يثوروا على ممثلي الشعب المعينين بحسب الأصول[103]. في الحقيقة، إن التزام الجنود الديمقراطيين يعني الإخلاص المطلق والحقيقي لمبدأ الحكم المدني (أمثلة: ألمانيا وإسبانيا واليابان في عصرنا الحاضر وغيرها من الديمقراطيات الليبرالية). كما أن التزام الحكم المدني لا يعني بالضرورة التزام الحكم **الديمقراطي المدني**. وفي واقع الأمر، ربما تكون القوات المسلحة في الدول التسلطية على ولاء حقيقي لحكامها المدنيين المتسلطين (أمثلة: اليابان الإمبراطورية، والاتحاد السوفياتي، وروسيا بعد الشيوعية، أو ولاء جنرالات تايلاند في وقتنا الحاضر لملكهم) مثلها مثل نظيراتها في الديمقراطيات الليبرالية.

2 - **التحكم المدني**: تملك الحكومة في هذا السيناريو القدرة على إبقاء القوات المسلحة خارج نطاق السياسة. ويمكن القول بعبارة أخرى إن غياب التدخل العسكري في السياسة لا يفسَّر بعزوف الجنرالات عن التدخل - إذ ربما تكون أو لا تكون لديهم الرغبة في القيام بذلك - بل

بتمكّن الدولة من تأسيس آليات تحكّم سياسي تمنع فعلًا تدخّل الجيش في السياسة. ويمكن أن تشمل عوامل الإشراف المدني منظمات مسلحة منافسة خاضعة لسيطرة الدولة (مثل الحرس الرئاسي أو الجمهوري، والمجموعات شبه العسكرية)، وهيئات الاستخبارات المدنية والعسكرية، والمفوضين السياسيين، والمنظمات الفرعية التابعة للحزب الحاكم في داخل القوات المسلحة. كما أن السياسات المستهدفة المتعلقة بالعاملين، مثل اختيار الضباط الأكثر ولاء لمناصب في بيروقراطية الدولة ومكافأتهم بمقاعد في الفرع التشريعي ومنح الامتيازات بشكل انتقائي، قد تعزز تحكُّم الدولة بالنخب العسكرية. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى إحباط قدرة سلك الضباط على القيام بعمل منسق ضد الدولة (أمثلة: ألمانيا النازية، والجيوش الشيوعية، والجيش العراقي بقيادة صدام حسين).

أما السببان الثالث والرابع لغياب التدخل العسكري في السياسة، فهما مختلفان جدًا، حيث إن القوات المسلحة كانت شاركت في الحياة السياسية، لكنها تخلّت طوعًا عن سلطتها السياسية لواحد من سببين عمومًا.

3 - **الفشل في الحكم**: قرر الجنرالات الانسحاب من الحياة السياسية لأنهم كانوا عمومًا حكامًا غير أكفاء ولا شعبية لهم. وقد تجلّت عدم فاعليتهم بتراجع اقتصادي، وتحمُّل نزاع مدني، والهزيمة في الحرب، أو مجموعة من هذه الظواهر (أمثلة: اليونان والأرجنتين بعد الحكم العسكري).

4 - «**إنجاز المهمة**»: قامت النخب العسكرية في هذه الحالة بالتنازل طوعًا عن السلطة السياسية لمدنيين، وذلك لسبب واحد على الأقل من أسباب ثلاثة: (1) حكموا البلاد وأنجزوا أهدافهم، وذلك طبقًا لمعاييرهم الخاصة على الأقل؛ (2) أدركوا أن استمرار مشاركتهم في الحياة السياسية سيعرّض ما يتمتعون به من تقدير اجتماعي ومنزلة مؤسسية للخطر؛ (3) انسحبوا من الحياة السياسية لأنهم «تعبوا من الحكم»، بمعنى أنهم ازدادوا سأمًا من المسؤولية السياسية، وأنهم يرغبون في العودة إلى ثكنهم، أو التقيد بوعدهم بالدعوة إلى انتخابات، أو استفتاء

واحترام النتائج (أمثلة: التشيلي بعد الحقبة البريتورية، وكوريا الجنوبية).

خاتمة

لكل بلد مسار فريد في تجربة الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها؛ فهنالك كثير من المهمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ينبغي إنجازها، وهي التي تتأثر كيفية مقاربتها بعوامل معيّنة خاصة بالبلد المعني. وكما سنرى في هذا الكتاب، فإن أشياء كثيرة تتوقف على نقطة الانطلاق، أي على نوعية النظام السابق لعملية التحول الديمقراطي، ومدى التزام النخب السياسية والعسكرية والاجتماعية ترسيخَ الديمقراطية. على سبيل المثال، تظل أنظمة عدة تالية للحكم العسكري عالقة عند مستويات أقل كثيرًا من الوضع المثالي، لأنها تسمح للجنرالات بأن يحتفظوا بنفوذ يمارسونه على سياسة الحكومة، وبأن تبقى لهم يد في الاقتصاد الوطني. ويكون احتمال التقدم السريع أكبر في الدول التي تبدأ عملية التحول الديمقراطي من دون أن يكون هنالك قوات مسلحة فاعلة - مثل ألمانيا بعد سقوط الرايخ الثالث، أو سلوفينيا في أعقاب انهيار يوغسلافيا - لأنها تبدأ تلك العملية من خلال دولة «نظيفة» بدرجة أكثر أو أقل، بحسب الحالة.

هناك أمور ثلاثة يجب أن تظل عالقة في أذهاننا: **أولها** أن التحول الديمقراطي عمومًا وإدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية خصوصًا هما دائمًا عمليات تدرُّجية. وتتمثل العبرة في أن عمليات الانتقال الديمقراطي يجب أن تُعتبر ناجحة ما بقيت سائرة في الاتجاه الصحيح؛ **ثانيها** أن مفهوم الديمقراطية المثالية ومفهوم العلاقات المدنية - العسكرية المثالية يتغيران تبعًا لوتيرة التغيير في المجتمعات. وكمثال على ذلك، كان للاختراعات العسكرية أثر كبير في كيفية الترابط بين الجنود، وكيفية تطوُّر المنظمات العسكرية وفروع الخدمة، وكيفية تغيُّر فهم الدولة لنطاق المهمات الممكنة. وقبل عقود قليلة مضت، لم تكن هوية الجنود الجنسية أو إشراك المنظمات غير الحكومية في الشؤون العسكرية من بين المسائل التي تهتم بها حتى أكثر الدول ديمقراطية؛ إذ تتغيّر المجتمعات، ومع تغيُّرها ينتقل استهداف المثال إلى مكان أبعد على امتداد الطريق؛ **ثالثها** أن الديمقراطية ليست عبارة عن نتيجة نهائية مطلقة ومحددة بدقة، بل هي هدف صعب المنال يمكن الاقتراب منه فحسب، وتأمله ومناقشته وتعزيزه على الدوام. كما أن عملية التحول الديمقراطي ستُجهَد وتتوقف على الأرجح من دون تسويات سياسية ضرورية وأحيانًا غير ملائمة[104]. وينطبق الأمر نفسه على العلاقات المدنية - العسكرية: يجب على الدول والمجتمعات والجنود السعي إلى تحسين هذه العلاقات وإن قصّروا عن بلوغ الكمال. وبناء على ما تقدّم، فإن مجرد كون تحقيق المعايير الأساس للعلاقات المدنية - العسكرية، مثل سيادة المدنيين على الجيش، يبدو، في سياقات سياسية معينة، أكثر صعوبة مما هو في سياقات أخرى، لا يبرر بالتأكيد التراخي في المبادئ، أو كما ينصح بذلك ديفيد بيون برلين (D. Pion-Berlin)، تغيير تعريفاتنا وتحليلاتنا إلى ما هو «أقل تقريرية وأكثر تحليلية»[105]. وعلى العكس من ذلك، فإنه من الأساس، بدلًا من تخفيض المعايير، التمسك بمعايير عالية يمكن أن يُقاس بها التقدم (أو التراجع). وللسبب ذاته، فإنني أخالف رأي ديفيد ميرز (D. Mares) القائل إن «سيطرة المدنيين على الجيش هي نتاج معياري وتاريخي

للتجربة الأوروبية والأميركية أكثر من كونها من مستلزمات الديمقراطية»[106]؛ إذ لا يمكن الديمقراطيةَ - بغضّ النظر عن المكان الذي تجذرت فيه أولًا - أن توجد من دون سيادة المدنيين على القوات المسلحة.

يمثّل إيجاد الإطار المؤسسي للعلاقات المدنية - العسكرية مهمة عاجلة ولا غنى عنها بالنسبة إلى الدول السائرة نحو الديمقراطية. وبعد إنجاز هذه المهمة، يستطيع صنّاع السياسة والقادة العسكريون التركيز على تحسين فاعلية القوات المسلحة وكفاءتها (إلا، بالطبع، في أحوال الحرب، حيث يجب أن يُعكس هذا التسلسل). وتحتاج العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية، في صميمها، إلى نخب سياسية تقبل كون القوات المسلحة أدوات شرعية للدولة، وتكون مستعدّة للاهتمام بالمسائل الدفاعية والإشراف على الجيش من دون كبت هويته المؤسسية، وتوفير الموارد الكافية للدفاع بحيث يستطيع الضباط والجنود تأدية مهماتهم. ويجب أن يكون المجتمع مستعدًا لاكتساب المعرفة بالمسائل الدفاعية، وبذل التضحيات الضرورية في سبيل حماية نفسه، وينبغي للجيش أن يُعنى بحماية الدولة وشعبها من الأعداء الخارجيين بأقصى ما يستطيع بينما يبقى، في ما زاد عن الالتزام الثابت بالحوكمة الديمقراطية، بعيدًا عن السياسة بمجملها[107].

(15) Niccolò Machiavelli, *The Prince*, Edited and translated by David Wootton (Indianapolis: Hackett Pub. Co., 1995), p. 38.

أشكر نانسي بيرمو على لفت انتباهي إلى هذا الاقتباس.

(16) Max Weber, *The Theory of Social and Economic Organization* (New York: Free Press, 1964), p. 754.

(17) رسالة إلكترونية من آدم برزوورسكي (2 آذار/ مارس 2011).

(18) Randall Collins, *Weberian Sociological Theory* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986), pp. 31-322.

(19) Plato, *The Republic*, Translated by G. M. A. Grube (Indianapolis: Hackett Pub. Co., [1974]), p. 43.

(20) Juvenal, *The Sixteen Satires*, Translated with an introduction and notes by Peter Green, Penguin Classics, 3rd ed. (London; New York: Penguin Books, 1998), p. 45.

(21) Peter D. Feaver, «The Civil-Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control,» *Armed Forces and Society*, vol. 23, no. 2 (Winter 1996), p. 150.

(22) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), p. 2.

(23) Douglas L. Bland, «Patterns in Liberal Democratic Civil-Military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 27, no. 4 (Summer 2001), p. 529.

(24) Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, Translated by Richard Crawley (London: Dent, 1993), pp. 67-71.

(25) يُنظر:

Sandra J. Bingham, «The Praetorian Guard in the Political and Social Life of Julio-Claudian Rome,» Ph. D. Dissertation, University of British Columbia, August 1997, and Jonathan P. Roth, *Roman Warfare*, Cambridge Introduction to Roman Civilization (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), pp. 151-190.

أنا ممتن للدكتورة بنغهام على تعليقاتها (رسالة إلكترونية، 25 و26 آب/ أغسطس 2010).

(26) يُنظر على سبيل المثال:

Sara Elise Phang, *Roman Military Service: Ideologies of Discipline in the Late Republic and Early Principate* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008).

(27) Plato, p. 44.

(28) Ibid., p. 43.

(29) Sun Tzu, *The Art of War*, Translated and with an introd. by Samuel B. Griffith; With a foreword by B. H. Liddell Hart, UNESCO Collection of Representative Works. Chinese Series (New York: Oxford University Press, 1963), pp. 35-36.

(30) Sun Tzu II, *The Lost Art of War*, Translated with commentary by Thomas Cleary (San Francisco, Calif.: HarperSanFrancisco, 1996), p. 73.

(31) Ibid., pp. 111-113.

(32) Sun Tzu, p. 64.

(33) Machiavelli, *The Prince*, pp. 45-46.

(34) Niccolò Machiavelli, *The Art of War*, Translated by Neal Wood (Cambridge, MA: Da Capo Press, 1964), pp. xiii and 22.

رأى العالم السياسي البارز، غايتانو موسكا (بين القرنين التاسع عشر والعشرين) أن «ما إن يصبح المرتزقة المنظَّمون اعتياديًّا القوة المهيمنة في البلاد، حتى يحاولوا عادة فرض حكمهم على باقي المجتمع». يُنظر:

Gaetano Mosca, *The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica)*, Translation by Hannah D. Kahn; Edited and revised with an introduction by Arthur Livingston (New York; London: McGraw-Hill Book Company, inc., 1939), p. 226.

(35) Harvey Claflin Mansfield, *Machiavelli's Virtue* (Chicago: University of Chicago Press, 1996), pp. 198 and 207.

(36) Machiavelli, *The Art of War*, pp. 33-34.

(37) Collins, p. 92.

(38) يُنظر على سبيل المثال:

Ian Gentles, *The New Model Army in England, Ireland, and Scotland, 1645-1653* (Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1994).

(39) Carl von Clausewitz, *On War*, Edited and translated by Michael Howard and Peter Paret; Introductory essays by Peter Paret, Michael Howard and Bernard Brodie, with a commentary by Bernard Brodie; Index by Rosalie West (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989), p. 592.

(40) Huntington, *The Soldier and the State*, p. 37.

(41) Ibid., p. 73.

(42) Douglass C. North, John Joseph Wallis and Barry R. Weingast, *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009), pp. 153 and 176.

(43) Thomas N. Winter, «Cincinnatus and the Disbanding of Washington's Army,» *Classical Bulletin*, vol. 51, no. 6 (April 1975), pp. 81-85.

(44) Richard K. Betts, «Are Civil-Military Relations Still a Problem?,» in: Suzanne C. Nielsen and Don M. Snider (eds.), *American Civil-Military Relations: The Soldier and the State in a New Era* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009), p. 41. See also: Russell F. Weigley, «The American Military and the Principle of Civilian Control from McClellan to Powell,» *Journal of Military History*, vol. 57, no. 5 (Special Issue): *Proceedings of the Symposium on «The History of War as Part of General History» at the Institute for Advanced Studies, Princeton, New Jersey* (October 1993), pp. 27-58.

(45) يُنظر:

Alexander Harrison, *Challenging De Gaulle: The O.A.S. and the Counterrevolution in Algeria, 1954-1962*, with a foreword by William Colby (New York: Praeger, 1989), and Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria, 1954-1962*, New York Review Books Classics (New York: New York Review Books, 2006).

(46) Morris Janowitz, *The Professional Soldier, a Social and Political Portrait* (Glencoe, Ill.: Free Press, [1960]).

(47) Ibid., p. 225.

(48) يُنظر على سبيل المثال:

James Burk, «Theories of Democratic Civil-Military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 29, no. 1 (Fall 2002), p. 14.

(49) يُنظر على سبيل المثال:

Bland, p. 527, and John P. Lovell and David E. Albright, «Merging Theory and Practice,» in: John P. Lovell and David E. Albright (eds.), *To Sheathe the Sword: Civil-Military Relations in the Quest for Democracy*, Forewords by Fred Woerner and Vincent Davis, Contributions in Political Science; no. 379 (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1997), p. 1.

(50) يُنظر:

Peter D. Feaver and Erika Seeler, «Before and After Huntington: The Methodological Maturing of Civil-Military Studies,» in: Nielsen and Snider (eds.), pp. 72-90.

(51) يُنظر على سبيل المثال:
John J. Johnson (ed.), *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962); Edward Luttwak, *Coup d'état: A Practical Handbook* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968), and Donald L. Horowitz, *Coup Theories and Officers' Motives: Sri Lanka in Comparative Perspective* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980).

(52) Samuel Edward Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962), pp. 140-163.

(53) Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 92-97.

(54) Narcís Serra, *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*, Translated by Peter Bush (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 43-49.

(55) Risa A. Brooks, «Militaries and Political Activity in Democracies,» in: Nielsen and Snider (eds.), pp. 213-238.

(56) إحدى النظريات الرئيسة هي مقاربة الأصيل - الوكيل، التي مضى بها إلى حد أبعد بيتر د. فيفر في:
Peter D. Feaver, *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003).
لكن هذه النظرية مقاربة منطوية أميركيًّا لا «تسافر» بعيدًا، ولهذا فإن مغزاها محدود بالنسبة إلى دراستي.

(57) Michael C. Desch, *Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), p. 11.

(58) Jongseok Woo, *Security Challenges and Military Politics in East Asia: From State-Building to Post-Democratization* (New York: Continuum, 2011), p. 10.

(59) Andrew Cottey, Timothy Edmunds and Anthony Forster, «The Second Generation Problematic: Rethinking Democracy and Civil-Military Relations,» *Armed Forces and Society*, vol. 29, no. 1 (October 2002), pp. 31-56.

(60) Serra, pp. 39-89.

(61) Richard H. Kohn, «Building Trust: Civil-Military Behaviors for Effective National Security,» in: Nielsen and Snider (eds.), p. 287.

(62) Huntington, *The Soldier and the State*, p. 18.

(63) Feaver, «The Civil-Military Problematique,» pp. 153-154.

(64) Betts, p. 26.

(65) Desch, p. 4.

(66) Richard H. Kohn, «How Democracies Control the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 8, no. 4 (October 1997), p. 142.

(67) Samuel P. Huntington, «Civilian Control and the Constitution,» *American Political Science Review*, vol. 50, no. 3 (September 1956), p. 678.

(68) Huntington, *The Soldier and the State*, p. 83.

(69) Claude E. Welch, «Civilian Control of the Military: Myth and Reality,» in: Claude E. Welch (ed.), *Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries* (Albany: State University of New York Press, 1976), p. 2.

(70) Desch, *Civilian Control of the Military*, and Feaver, *Armed Servants.*

(71) Kohn, «How Democracies Control,» p. 14.

(72) Robin Luckham, «Democratic Strategies for Security in Transition and Conflict,» in: Gavin Cawthra and Robin Luckham (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and*

Security Establishments in Transitional Democracies, Democratic Transition in Conflict-torn Societies; v. 1 (London; New York: Zed Books, 2003), p. 15. See also: Andreas Schedler, *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, Inc., 2006).

(73) Robert A. Dahl, *Democracy and its Critics* (New Haven: Yale University Press, 1989), p. 245.

(74) Jeanne Kinney Giraldo, «Legislatures and National Defense: Global Comparisons,» in: Thomas Bruneau and Scott D. Tollefson (eds.), *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil-Military Relations* (Austin: University of Texas Press, 2006), p. 43.

(75) هنالك عدد قليل من الديمقراطيات، وأبرزها في المملكة المتحدة، لا يوجد لديها دساتير مكتوبة، بل نُظُم مكرسة بوضوح تحكم المؤسسات والتفاعل بينها.

(76) Kohn, «How Democracies Control,» pp. 148-149.

(77) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999), p. 113.

(78) Juan J. Linz, *Crisis, Breakdown and Reequilibration*, Breakdown of Democratic Regimes. A Johns Hopkins Paperback (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978), p. 30.

(79) Thomas C. Bruneau and Richard B. Goetze, «Ministries of Defense and Democratic Control,» in: Bruneau and Tollefson (eds.), pp. 78-81.

(80) أستخدم التوصيف «حديث»، وذلك على سبيل المثال، لأن القوات المسلحة في الدول الأميركية الشمالية والجنوبية كان لها، في حقب ماضية، دور كبير في توسُّع بلدانها الجغرافي.

(81) Christopher Dunn, «Democracy in the 21st Century: Canada Needs a War Powers Act,» *Canadian Parliamentary Review*, vol. 30, no. 3 (Autumn 2007), pp. 2-3.

(82) Anthony F. Lang (ed.), *Political Theory and International Affairs: Hans J. Morgenthau on Aristotle's The Politics*, Humanistic Perspectives on International Relations (Westport, Conn.: Praeger Publishers, 2004), p. 76.

(83) Peter D. Feaver, «Civil-Military Relations,» in: *Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999), p. 226.

(84) Thomas-Durell Young, «Military Professionalism in a Democracy,» in: Bruneau and Tollefson (eds.), p. 22.

(85) Paul Shemella, «The Spectrum of Roles and Missions of the Armed Forces,» in: Bruneau and Tollefson (eds.), p. 124.

(86) Laurence Whitehead, «International Aspects of Democratization,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*, with a foreword by Abraham F. Lowenthal (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), p. 20.

(87) يُنظر على سبيل المثال:

Zoltan D. Barany, «NATO's Peaceful Advance,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (January 2004), pp. 63-76.

(88) يُنظر:

Thomas Bruneau and Harold Trinkunas, «Democratization as a Global Phenomenonand its Impact on Civil-Military Relations,» *Democratization*, vol. 13, no. 5: *Securing Democracy in Complex Environments* (December 2006), pp. 776-790.

(89) يُنظر:

Deborah Avant, «War, Recruitment Systems, and Democracy,» in: Elizabeth Kier and Ronald R. Krebs (eds.), *In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy* (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 235-252.

(90) مذكور في:
Lang (ed.), p. 76.

(91) Young, «Military Professionalism,» p. 28.

(92) The most complete representation of this view is in: Peter D. Feaver and Richard H. Kohn (eds.), *Soldiers and Civilians: The Civil-Military Gap and American National Security*, BCSIA Studies in International Security (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001). See also: Beth Bailey, *America's Army: Making the all-Volunteer Force* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009).

(93) يُنظر على سبيل المثال:
Henry Dietz, Jerrold Elkin and Maurice Roumani (eds.), *Ethnicity, Integration, and the Military*, IUS Special Editions on Armed Forces and Society; 3 (Boulder: Westview Press, 1991).

(94) لم ينته رسميًّا إلغاء الفصل العرقي في فروع القوات المسلحة إلى أن أعلن وزير الدفاع تشارلز إروين ويلسون في 30 أيلول/ سبتمبر 1954 أن آخر وحدة مؤلفة بالكامل من السود قد ألغيت.

(95) للحصول على آراء مختلفة جدًا حول هذه المواضيع، يُنظر على سبيل المثال:
Stephanie Gutmann, *The Kinder, Gentler Military: Can America's Gender-Neutral Fighting Force Still Win Wars?* (New York; Toronto: Scribner, 2000); Martin van Creveld, *Men, Women and War: Do Women Belong in the Front Line?* (London: Cassell and Co., 2002), and Marion Andersen-Boers and Jan Van der Meulen, «Homosexuality and the Armed Forces in the Netherlands,» in: Wilbur J. Scott and Sandra Carson Stanley (eds.), *Gays and Lesbians in the Military: Issues, Concerns, and Contrasts*, Social Problems and Social Issues (New York: Aldine de Gruyter, 1994), pp. 205-218.

(96) يُنظر:
Charles C. Moskos and John Sibley Butler, *All that We Can Be: Black Leadership and Racial Integration the Army Way* (New York: Basic Books, 1996), and James Burk, «The Military's Presence in American Society, 1950-2000,» in: Feaver and Kohn (eds.), pp. 247-274.

(97) Young, «Military Professionalism,» p. 29.

(98) يُنظر على سبيل المثال:
William V. Kennedy, *The Military and the Media: Why the Press Cannot be Trusted to Cover a War* (Westport, Conn.: Praeger, 1993), and Laura Roselle, *Media and the Politics of Failure: Great Powers, Communication Strategies, and Military Defeats*, Palgrave Series in International Political Communication (New York: Palgrave Macmillan, 2006).

(99) يُنظر:
Adam Przeworski, «Capitalism, Democracy and Science,» in: Gerardo L. Munck and Richard Snyder (eds.), *Passion, Craft, and Method in Comparative Politics* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007), p. 495.

(100) Gaetano Mosca, *The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica)*, Translation by Hannah D. Kahn; Edited and revised with an introduction by Arthur Livingston (New York; London: McGraw-Hill Book Company, inc., 1939), p. 229.

(101) Finer, p. 5.

(102) Joseph Nye, «Epilogue: The Liberal Tradition,» in: Larry Diamond and Marc F. Plattner (eds.), *Civil-Military Relations and Democracy*, A Journal of Democracy Book (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 151-156.

(103) Jason K. Dempsey, *Our Army: Soldiers, Politics, and American Civil-Military Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), pp. 194-195.

(104) يُنظر:

Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions* (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 39.

(105) David Pion-Berlin, «Political Management of the Military in Latin America,» *Military Review* (January-February 2005), p. 31.

(106) David R. Mares, «Conclusion,» in: David R. Mares (ed.), *Civil-Military Relations: Building Democracy and Regional Security in Latin America, Southern Asia, and Central Europe* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998), p. 246.

(107) يُنظر:

Nye, pp. 152-153.

بناء جيوش ديمقراطية بعد الحرب

الفصل الثاني
بعد الحرب العالمية الثانية ألمانيا واليابان وهنغاريا

هذا هو الفصل الأول من الفصول التجريبية التسعة التي سننظر من خلالها إلى الكيفية التي بنيت بها جيوش ديمقراطية في أوضاع منوّعة. وهو يختلف عن الفصول التي تليه من ناحيتين: **أولًا**، على الرغم من أن التركيز ينصبّ بشكل رئيس على بلدان بُنيت جيوشها ضمن سياق ما بعد الحرب، كما هي الحال في باقي الفصول، كان للفاعلين الخارجيين دور أساس أكبر مما كان في معظم الأوضاع الأخرى. **ثانيًا**، بينما كانت نيّة النخب السياسية والفاعلين الخارجيين تتمثل بوضوح في بناء جيوش **ديمقراطية** في حالتينا الرئيستين، فإنني أود أن أبيّن، في حالة هنغاريا، الاختلافات الحاسمة في السياسة العسكرية ضمن وضع سيطرت فيه على الدولة قوة خارجية غير ديمقراطية، على الرغم من رغبات أغلبية النخب المحلية، وذلك في مجتمع كان يتطلع إلى مستقبل ديمقراطي. بالتالي، سنستعرض في هذا الفصل، من ناحية أولى، إدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية في الفترة التالية للحرب في دكتاتوريتين فاشيتين سابقتين، هما ألمانيا واليابان[108] اللتان عاثت جيوشهما في رقع واسعة من الأراضي المحيطة بهما تدميرًا وترويعًا. ويمثّل البلدان حالتين أنموذجيتين في بناء جيوش **ديمقراطية**. ومن ناحية ثانية، تقدّم هنغاريا، بعد الحرب العالمية الثانية، مثلًا لمسار السياسة العسكرية في دول أوروبية عدة، هزم الاتحاد السوفياتي وأتباعه من الشيوعيين المحليين القوى السياسية فيها. كما أن هنغاريا مثَل جيد للمقاربة الاستثنائية التي اتّبعتها موسكو في معظم أوروبا الشرقية خلال العقد الأول من الحرب الباردة.

انتهت الحرب التي بدأتها ألمانيا واليابان باستسلامهما من دون قيد أو شرط وتركتهما مدمرتين ماديًّا ونفسيًّا، مع إذلال نخب البلدين وتشويه سمعتها وقهر شعبيهما وإفقارهما. ويرقى تأسيس أنظمة ديمقراطية ثابتة على أنقاض أنظمة دكتاتورية إلى مصاف الإنجاز البارز في الترويج للديمقراطية، وكان بناء القوات المسلحة الألمانية الغربية واليابانية الجديدة جزءًا مهمًا من هذه العملية. سنتتبع الجيشين بدءًا من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عامي 1960 و1954 بالنسبة إلى البلدين على التوالي، لأنه كان قد اتضح بحلول هذين التاريخين - وبغضّ النظر عن التطورات المستقبلية - أن التزام الحوكمة الديمقراطية أصبح غير قابل للمساومة وغير مشروط في كلا الوضعين؛ فعام 1960 شهد ختام مرحلة مهمة من العمل الثنائي بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية على إعادة تسلُّح ألمانيا، بينما أسِّست رسميًّا في عام 1954 قوات الدفاع الذاتي اليابانية. وسننظر إلى تطور العلاقات المدنية - العسكرية الهنغارية بدءًا من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وفاة جوزيف ستالين في آذار/ مارس 1953، التي تشكّل نقطة ملائمة كعلامة على ترسيخ النظام الشيوعي الخاضع للسيطرة السوفياتية وإتمام تحوُّل القوات المسلحة.

سأورد في هذا الفصل خمس نقاط رئيسة: **أولًا**، إن الهزيمة التامة التي تعرّض لها البلَدان سمحت للقيمين على بناء القوات المسلحة بأن ينطلقوا من دولة نظيفة تقريبًا - بمعنى أنه لم يكن عليهم تقديم تنازلات كبرى للنظام القديم - وهو ما لم تكن ستسمح به هزيمة أقل حسمًا. **ثانيًا**، إن

سياق الحرب الباردة أثّر بقوة في إعادة بناء هذه الجيوش بطرائق عدة: من حيث إعادة بنائها أصلًا، ووقت إعادة بنائها وكيفيته. **ثالثًا**، إن إعادة تسليح الجيشين الألماني والياباني قوبلت بمعارضة جدية في دوائر عدة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، إلا أن هذه الهواجس لم تكن، مع ذلك، بحجم خشية النخب والجمهور في ألمانيا الغربية واليابان بخصوص هذا الموضوع. **رابعًا**، إن القيادة المتمكنة لشعبين ملتزمين المثُل الديمقراطية كان لها دور مهم؛ إذ كان كلٌّ من القائمَين على الحكم، المستشار [الألماني] كونراد أديناور ورئيس الوزراء [الياباني] يوشيدا شيغيرو، ممثلًا بارعًا لمصالح بلده، وتمكن من الحصول على أفضل الصفقات الممكنة في ظل الأوضاع السائدة. **خامسًا** وأخيرًا، إن قوات الدفاع الفدرالية الألمانية (البوندسفيهر) وقوات الدفاع الذاتي اليابانية كانت قد أصبحت ملتزمة على نحو تام مثال «الجيش الديمقراطي» الذي أشرنا إليه في الفصل الأول، حتى إن الأطر القانونية التي تحكم عملها كانت تقيّد قدرتها على التعاون مع حلفائها الديمقراطيين في البيئة الدولية.

الخلفية، دولتان مهزومتان

خلافًا لكثير من البلدان الأخرى التي سنستعرضها في هذا الكتاب، كانت اليابان وجمهورية ألمانيا الفدرالية دولتين حديثتين وجِدت في كل واحدة منهما قبل الحرب العالمية الثانية أطرٌ مؤسسية متطورة واقتصاد صناعي متقدم وشعب متعلم. وكانت ألمانيا قد جربت في أثناء جمهورية فايمار، في الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية، ما يصاحب الأنظمة الديمقراطية الوليدة من منافع، وأيضًا من غليان سياسي. ولم يكن في استطاعة اليابانيين التطلع إلى تقليد ديمقراطي في الماضي؛ إذ كان إمبراطورهم محوطًا بإجلال لا يحظى به غيره من البشر. ومع ذلك، كانت اليابان أيضًا تملك تقليدًا مؤسسيًّا قويًّا يعود إلى حقبة إصلاحات الميجي (Meiji Restoration) (1868 و1912). وبنى البلَدان إدارات عامة مدنية متطورة وموثوقة أمكن الاعتماد عليها عندما بدأت عملية إعادة البناء بعد الحرب. وكانت القوات المسلحة تتمتع تقليديًّا في المجتمعين بقدر كبير من النفوذ السياسي والتحرر من الرقابة المدنية اللصيقة.

على مدى أجيال، كان ولاء الجنود والضباط الألمان واليابانيين للملك أولًا وفوق كل اعتبار، ثم أصبح ولاؤهم بعد ذلك للقيصر والإمبراطور، وليس للأمة أو الدستور. وتعزى جذور الجيش الألماني أساسًا إلى الجيش البروسي الذي ربما كان القوة العسكرية الأكثر فاعلية ومهارة في زمانه، لكنه كان مع ذلك يتبنى قيمًا تعود إلى ما قبل العصر الصناعي، ويدافع عن تقاليد أصبحت خارج إطارها الزمني[(109)]. وكان سلك الضباط بعد الحرب العالمية الأولى منقسمًا بين الساعين إلى الحفاظ على مثُل الماضي العسكرية والقابلين بشرعية النظام الديمقراطي الوليد. وفي الفترة الفاصلة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية، أخفق الجيش في تطوير ولاء مؤسسي راسخ لجمهورية فايمار. وبعد زمن قصير من تسلُّم أدولف هتلر السلطة في عام 1933، كان الضباط والجنود يؤدون يمين الولاء له شخصيًّا، كما كانوا يؤدونه للقيصر قبل عام 1918، ملزمين بذلك أنفسهم بالولاءَ للرجل الذي كان ينوي كنس ما لديهم من تقاليد تسامح وحدود خلقية لتطلُّعهم إلى السلطة[(110)]. وبقي الجيش الألماني (الفيهرماخت) منظمة تتصف بموثوقية

ومهنية عالية على مدى الحرب العالمية الثانية[111]، وكان في الوقت ذاته يقوّض أساس المهنية لدى ضباطه من خلال النازية - حين تبنّى الجيش بمرور الوقت مزيدًا من معتقدات الأيديولوجيا الاشتراكية القومية - وأيضًا من خلال مشاركته في الإبادة الجماعية[112].

بموجب الدستور الياباني القديم، كان الإمبراطور يهيمن شكليًّا على المسائل العسكرية؛ فبوصفه القائد الأعلى، كان يعلن الحرب ويعقد السلام ويبرم المعاهدات. وكان إجلال الإمبراطور سمة عامة للجنود والضباط اليابانيين الذين كانوا يؤدون يمين الولاء لشخصه. وكان رعاياه ينظرون إليه في ذلك الوقت على أنه إله يمثّل كل ما هو ياباني، وكان بهذا المعنى مساويًا للأمة والدستور. وكان الجيش يتمتع تقليديًّا بنفوذ سياسي قوي، مع أن نفوذه تناقص على نحو ما في فترة بين عامي 1922 و1933، بسبب تدنّي أرجحية الحرب. وعلى خلاف الحال في ألمانيا، كان الجنرالات والأميرالات في اليابان يتقلدون مناصب سياسية مهمة: مثلًا، من بين واحد وثلاثين رئيس وزراء قادوا اثنتين وأربعين حكومة بين عامي 1885 و1945، كان خمسة عشر منهم من الضباط العسكريين[113]. واستطاع المارشال ياماغاتا أريتومو، وهو واحد من أكثرهم نفوذًا، أن يضمن عدم إمكان تشكيل أي حكومة من دون تمثيل عسكري. كما أنه كرّس في عام 1912 سابقة تمثلت في تمكُّن الجيش من إسقاط الحكومة[114]. وكان سلك الضباط قد عزز نفوذه السياسي في الثلاثينيات، وضمِن وجودًا قويًا في المنتديات المختلفة، مثل مؤتمر الوزراء الأربعة (بحضور رئيس الوزراء ووزراء الخارجية، والحرب (الجيش)، والبحرية). وكان العالِم السياسي البارز هارولد لاسويل مُحقًا حين اعتبر اليابان أنموذجًا للدولة العسكرية[115].

تمثلت الأهداف الرئيسة للزمر العسكرية اليابانية في كبح سلطة الحكومة المدنية التي كانت تنادي بعلاقات صداقة مع بريطانيا والولايات المتحدة. وعلى خلاف الحال في ألمانيا، حيث كان التصارع بين أقسام الخدمة ينحصر في التنافس على الموارد في أثناء عملية البناء العسكري في أواخر الثلاثينيات، تطورت في اليابان انشقاقات عميقة بين الجيش والقوات البحرية. ولم يكن هذا الانقسام يتجلى في التشعب المؤسسي فحسب - حيث كان في اليابان، خلافًا لألمانيا، وزارتان منفصلتان لهاتين الخدمتين الرئيستين - بل أيضًا في التنافس المسبِّب للشقاق الذي استمر حتى ذروة الحرب[116]. وأيّد كبار الأميرالات في الحكومة (سوزوكي كامارو، آخر رئيس وزراء في زمن الحرب، ويوناي ميتسوماسا، وزير البحرية (وهو أيضًا رئيس وزراء سابق)) إعلان بوتسدام - البيان الصادر عن الحلفاء في تموز/ يوليو 1945 الذي أوجز شروط استسلام اليابان - بينما عارضه كبار جنرالات الجيش وتمكنوا من فرض رأيهم. وفي نهاية الأمر، بتاريخ 12 آب/ أغسطس 1945، حثّ قادة الجيش والبحرية الإمبراطور على عدم قبول شروط الاستسلام التي عرضها الحلفاء. وباختصار، كان هنالك اختلاف مؤثّر بين الدولتين؛ فبينما كان الجيش في ألمانيا خاضعًا على نحو صارم للمؤسسات المدنية، لم يكن هنالك فعليًّا تحكُّم مدني بالقيادة العليا في اليابان في أثناء الحرب[117].

تسريح الجيش

على مدى أعوام تلت الحرب العالمية الثانية، كان الألمان واليابانيون - وقد أصبح البلدان

محتلين من أعدائهما السابقين - في حالة «شلل بسبب إخفاق الأمتين السياسي والعسكري والإنساني» في العقد السابق[118]؛ إذ أرسى الاتحاد السوفياتي بسرعة دعائم حكمه لما أصبح يُعرف رسميًّا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية في عام 1949، بينما كانت القوات الفرنسية والبريطانية والأميركية ترابط في باقي أرجاء البلاد. وفي اليابان، تولت الولايات المتحدة بمفردها تقريبًا - نظرًا إلى دورها المهيمن في هزيمة ذلك البلد - مسؤولية بناء الدولة الجديدة، ومارست منذ البداية سيطرة أحادية الجانب[119]. واستردت اليابان سيادتها في عام 1952، ولم تستردها ألمانيا إلا في عام 1955، حين دخلت حلف الناتو عضوًا كامل العضوية.

كانت المهمة الأولى لقوات الاحتلال الأميركية في كلٍّ من اليابان وألمانيا تسريح القوات المسلحة المحلية وتجريدها من أسلحتها بالكامل، وإلغاء المنظمات العسكرية كافة، وملاحقة الذين ثبت ارتكابهم جرائم حرب. طلب القادة اليابانيون من الجنرال دوغلاس ماك آرثر، القائد الأعلى للقوات المتحالفة (SCAP) في اليابان، أن يسمح لهم بأن يحتفظوا موقتًا بوزارتين منفصلتين للجيش والبحرية من أجل تسهيل عملية تسريح حوالى سبعة ملايين رجل من القوات المسلحة. ولجأ معظم الجنود المسلحين إلى الأرياف، حيث ذابوا بين السكان المُفقرين والجائعين في الغالب. وتُوجت المحاكمات التي تلت الحرب في اليابان والصين والاتحاد السوفياتي بأحكام بالسجن بحق آلاف عدة من العسكريين اليابانيين وبإعدام ألفي ضابط. وأُكمِل تسريح سلك الضباط الياباني في تشرين الأول/ أكتوبر 1945، وأُلغيت بعد أسابيع قليلة وزارتا الجيش والبحرية.

سُرّحت القوات المسلحة الألمانية أيضًا، وقامت سلطات دولية وألمانية بمحاكمة آلاف من أفرادها بتهمة ارتكاب جرائم حرب. واستُخدم ملايين عدة من أسرى الحرب الألمان - إضافة إلى مئات الآلاف من الأسرى من دول أخرى، بما فيها اليابان - كعمال سُخرة في الاتحاد السوفياتي، حيث مات حوالى 40 في المئة منهم، ولم يُعرف قط مصير أكثر من مليون ونصف مليون أسير، ولم يُطلق سراح معظم الذين بقوا على قيد الحياة إلا في عام 1953[120]. وجرى إطلاق الأغلبية العظمى من أسرى الحرب الألمان الذين كانوا في عهدة الحلفاء، والبالغ عددهم أصلًا نحو خمسة ملايين أسير حرب - باستثناء من أسرهم السوفيات - بحلول نهاية عام 1947 (مات منهم خمسة وستون ألفًا في الأسر)[121].

كان أكثر القرارات إثارة للجدل قرار الجنرال ماك آرثر الإبقاء على الإمبراطور من أجل الحفاظ على مظهر من الاستمرارية التاريخية والاستقرار في مجتمع دمرته الحرب. وتحقق ماك آرثر من أن الدستور الياباني الجديد ينص على إبقاء مؤسسة الحكم الملكي على الرغم من نقل السيادة إلى الشعب[122]. ولم يكن الإبقاء على الإمبراطور هيروهيتو والاعتماد قدر الإمكان على أفراد الإدارة القائمة يعنيان أن هؤلاء نجوا من المسؤولية والعقاب على سلوكهم في أثناء الحرب فحسب، بل كان يعني أيضًا أنه جازف في إحداث شعور لدى الجمهور بأن ساحتهم بُرّئت.

إن أحد أسباب تمكُّن الحلفاء - بل تمكُّن الولايات المتحدة أساسًا - بمعية زملائهم الألمان واليابانيين من إعادة بناء الجيشين الألماني والياباني بهذا الشكل الخارج عن المألوف، يعود إلى أنهم انطلقوا من صفحة بيضاء، بمعنى إلغاء طابع البلدين العسكري وتجريد القوات المسلحة من السلاح وإفراغ رصيد الجيشين القديمين من كامل صدقية تقاليدهما وأخلاقيتهما. وبفعل رفض الماضي على نطاق واسع - حيث جرى بسهولة تهميش ما تبقى من عناصر مهتمة بإعادة إحياء الجيش - تمكن الساعون المحليون إلى الديمقراطية وداعموهم الأميركيون من البدء من الصفر،

والتمتع بميزة عدم الاضطرار إلى تليين أو تهدئة أي مكونات سياسية أو عسكرية كبرى من مكونات النظام القديم[123]. ومن المهم التشديد على أن الألمان الغربيين كانوا القوة الرائدة في إحداث التحول الديمقراطي، إلا أنهم ما كانوا سيتمكنون من النجاح من دون الإطار السياسي والأمني الذي شكّله المدنيون والعسكريون الأميركيون.

تأثير الحرب الباردة والإحجام عن إعادة التسلح

حلّ عام 1948، وأصبح من الواضح أن اعتماد أميركا على احتكارها الأسلحة النووية والمساعدة الاقتصادية لأوروبا الغربية لن يكون كافيًا لحماية الديمقراطيات الأوروبية؛ إذ كان الجيش الأحمر السوفياتي يحتل في ذلك الوقت معظم أوروبا الوسطى والشرقية، ولم يكن تدخُّل موسكو الاستراتيجي في اليونان وتركيا وكوريا وإيران إلا ليزداد قوة. وكان الغرب ضعيفَ التسلح بشكل ميؤوس منه في أوروبا؛ حيث لم يكن في أوروبا الوسطى في عام 1948 سوى أربع فرق عسكرية أنغلو - أميركية، وكانت القوة الجوية معدومة عمليًّا بين القناة الإنكليزية والفِرَق السوفياتية الاثنتين والعشرين المحتشدة على مسافة قريبة من حدود المنطقة الشرقية التي يحتلها الاتحاد السوفياتي. وكان الفرْق، من حيث عدد العسكريين، بواقع 10 إلى 1 لمصلحة الاتحاد السوفياتي[124]. كما أن قيام السوفيات بتفجير قنبلة نووية ومحاصرة برلين الغربية، وتورُّط الفرنسيين بصورة متزايدة في الهند الصينية بما صرف انتباه باريس عن الشؤون الأوروبية، وبُطء تعافي بريطانيا العظمى اقتصاديًا وعسكريًا وتناقص نفوذها الدولي، والاقتطاعات من ميزانية الدفاع في عهد إدارة [الرئيس الأميركي] هاري ترومان، كانت جميعها عوامل أرغمت واشنطن على اعتماد مقاربة **دينامية في شأن الدفاع عن أوروبا الغربية.**

عرض الرئيس ترومان في خطاب الاحتفال بتنصيبه في كانون الثاني/ يناير 1949 تقديم مساعدة عسكرية إلى الدول المستعدة للعمل مع الولايات المتحدة على حفظ السلام. وفي فترة 1949 - 1960، تلقّى ما يزيد عن أربعين دولة مساعدات عسكرية أميركية بنحو 24 مليار دولار[125]. وتطلّب تصعيد الحرب الباردة ترتيبات أمنية مشتركة بين أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، وكما قال وكيل وزارة الخارجية السابق كلايتون ويل في إحدى كتاباته، فإن القيمة الأكبر لإنشاء حلف الناتو في عام 1949 لم تكن تكمن في «توحيد قوة أعضائه الدفاعية [...] بقدر ما كانت تكمن في الدليل الذي سيوفره للديمقراطيات نفسها لجهة أنها تستطيع أن تتحد، بحرية وانفتاح، من أجل السلام»[126]. وكان بدء خطة مارشال وتنظيم حلف الناتو اثنين من المكوّنات الثلاثة الرئيسة للاستراتيجيا الأميركية في أوروبا الغربية، وكان المكوّن الثالث إعادة تسليح ألمانيا، وهو المكوّن الأكثر إثارة للجدل.

كان كثير من الأميركيين - ولا سيما في قيادة القوات المسلحة - يعتقد أن إعادة بناء القدرات العسكرية الألمانية مكوّن لا غنى عنه في الدفاع عن أوروبا الغربية، على الرغم من عدم ارتياحه إلى رؤية ألمانيا بالبزة العسكرية مجددًا. غير أن الحجة الأكثر إلحاحًا وإقناعًا لإعادة تسليح ألمانيا كانت اندلاع الحرب الكورية في حزيران/ يونيو 1950، وكان صنّاع السياسة في واشنطن يميلون إلى رؤية غزو كوريا الشمالية للجنوب اختبارًا سوفياتيًّا للديمقراطيات الغربية، لا يختلف كثيرًا عن تحدي هتلر لها في مطلع الثلاثينيات وأواسطها، كما كان من الصعب أيضًا تجاهل التشابه بين

كوريا مقسمة وألمانيا مقسمة. اضطلع الجنرالات الأميركيون، من أمثال عمر برادلي، رئيس قادة الأركان المشتركة، بدور كبير في إقناع قادة الكونغرس بأن معارضة إعادة تسليح ألمانيا عمل أحمق، حتى أن وزير الخارجية دين أتشيسون الذي عارض، على امتداد فترة طويلة، إعادة تسليح ألمانيا، أقرّ بأن الدفاع عن أوروبا الغربية سيكون ميؤوسًا منه بلا مشاركة ألمانية قوية ومتحمسة[127]. وكان تأثير الحرب الكورية في اليابان تأثيرًا مباشرًا أكثر من سواها؛ إذ غيرت في وضعها الأمني بشدة. وكانت جاهزية الولايات المتحدة لخوض حرب في شرق آسيا ضعيفة، ومعظم قواتها في المنطقة مكبَّلة جرّاء احتلالها اليابان. ومع أن احتمالات إعادة تسلُّح اليابان لم تقابَل إلا بالاستياء من جيرانها، فإن هؤلاء، وخصوصًا الاتحاد السوفياتي، وأيضًا الصين حيث تسنمت السلطة أنظمة شيوعية في عام 1949، كانوا خصوم الغرب، ولا يملكون أي تأثير. وفي أي حال، كانت ضرورة إعادة تسلُّح اليابان نتيجة الحرب الكورية التي كانت نزاعًا بدأته وأيدته وشاركت فيه كلٌّ من موسكو وبكين، من أجل نشر الشيوعية والقضاء على القوى الديمقراطية.

كان الأوروبيون الغربيون أقل تحمسًا حتى من الأميركيين بخصوص إعادة تسليح ألمانيا، وهو أمر يمكن تفهمه. وفي هذا الصدد كتب رجل الدولة الفرنسي جاك مونيه قائلًا: «الآن وقد أصبحت الحرب العالمية الثانية خلف ظهورنا منذ خمسة أعوام فقط، فإن مجرد ذكر جيش ألماني كاف لترويع الأوروبيين، بمن فيهم الأغلبية العظمى من الألمان أنفسهم[128]؛ فالأوروبيون الغربيون كانوا مشككين بصدق انتقال ألمانيا إلى الديمقراطية وبقدرة الولايات المتحدة على السيطرة على القوات القتالية الألمانية والتزامها ذلك على المدى الطويل. وكانت فرنسا قلقة بشكل خاص، وردًّا على الخطط الأميركية لإعادة تسليح ألمانيا، من تقدّم رينيه بليفن، رئيس المجلس الفرنسي (بحسب ما كان رئيس الوزراء الفرنسي يُدعى حتى عام 1958) باقتراح مضاد يدعو إلى مجموعة دفاعية أوروبية، أي قوة دفاعية أوروبية شاملة، بديلًا من ضم ألمانيا إلى حلف الناتو. وكانت المسألتان الأكثر إثارة للنزاع، في ما يتعلق بالجماعة الأوروبية للدفاع، تتمثّلان في مستوى التكامل العسكري وحجم القوات. ومارست الحكومة الأميركية، على مدى معظم أوائل الخمسينيات، ضغطًا على الحكومة الفرنسية لقبول جيش ألماني أكبر مما كانت باريس ترتاح له. ومع تقدُّم الخمسينيات، استمرت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون الذين أصبحوا متلهفين إلى رؤية ألمانيا تضع في الخدمة جيشًا كبيرًا يستطيع المشاركة في الدفاع عن أوروبا الغربية، في تقديم تنازلات مختلفة إلى باريس.

كان مونيه مصيبًا؛ إذ كان آخر ما يريده الألمان واليابانيون - بمن فيهم نسبة كبيرة من النخب السياسية الصاعدة في البلدين - رؤية مواطنيهم يرتدون البزة العسكرية. إضافة إلى ذلك، كانت قلة فقط من الألمان الغربيين تميل إلى فكرة حمل السلاح ضد إخوتها في المنطقة السوفياتية. ووفقًا لاستطلاعات أُجريت في عام 1951، كانت أغلبية الألمان تعارض إعادة تكوين الجيش الألماني، بل إن نسبة ما بين 27 و55 في المئة كانت تحبّذ إبلاء إعادة توحيد ألمانيا الأسبقية على توحيد أوروبا[129]. ومع ذلك، كان تأييد الجمهور من جهة أولى ومعارضته المشاركة الألمانية في جيش أوروبي غربي من جهة ثانية، قد شهدا خلال فترة 1950 - 1954 ازديادًا من 33 إلى 47 في المئة، وانخفاضًا من 52 إلى 36 في المئة على التوالي[130].

كانت الأقلية الصغيرة المؤيدة إعادة التسلح في اليابان ممثلةً بسياسيين قوميين وضباط عسكريين سابقين. وكانت حجتهم الرئيسة تُختصر بمسائل سيادية، هي تحديدًا أنه لا ينبغي لأي دولة مستقلة

أن تقبل بمرابطة قوات أجنبية على ترابها، أو أن تعتمد على جيوش أجنبية للدفاع عنها. وكان بعض قادة هذا التوجه من مجرمي الحرب من «الفئة أ» - مثل وزير الخارجية السابق شيغيميتسو مامورو - الذين كانوا يُصرون على أن مسؤولية حماية اليابان تقع على عاتق اليابانيين وحدهم[131].

إعادة تسليح ألمانيا واليابان

كانت الخطوة الأولى باتجاه إعادة تسليح ألمانيا واليابان تكوين قوة شرطة مركزية؛ فألمانيا أسست في عام 1950 منظمة شرطة وطنية تتألف من 25.000 فرد، بينما شكّلت اليابان «قوة شرطة احتياطية» من 75.000 رجل بعد أقل من أسبوعين على اندلاع الحرب الكورية.

يستطيع القادة المتنورون والمؤهلون صنع فرق هائل؛ فألمانيا واليابان كانتا محظوظتين بشكل غير عادي حين تولى قيادتهما، خلال فترة إعادة التشكيل التي تلت الحرب، سياسيان يتمسكان بثبات بمصالح بلديهما حتى في الأحوال الصعبة عندما كانا يملكان نفوذًا قليلًا. كان أديناور، مستشار ألمانيا (1949 - 1963) معاديًا صلبًا للشيوعية وديمقراطيًّا مؤيدًا للغرب، مع ارتياب عميق في الجنرالات السابقين والتسلط العسكري، وكان يدرك أن ألمانيا الغربية تمسك بمفتاح الدفاع عن أوروبا الغربية، وأنها لا تستطيع البقاء إلا عبر التكامل الوثيق في إطار ذلك الدفاع. كما أنه كان يدرك أن موقع ألمانيا الغربية الجغرافي الاستراتيجي يُقوّي موقفها التفاوضي، فأعلن على الملأ في عام 1949 أنه مستعد، مع معارضته تكوين قوات مسلحة وطنية ألمانية، للنظر في مشاركة ألمانيا ضمن جيش أوروبي[132]. وكان يواجه معارضة داخلية هائلة لإعادة التسلح، مصدرها أحزاب سياسية ودعاة سلام وقوميون ودوائر دينية معينة، وأيضًا ضباط صريحون في القوات المسلحة الألمانية السابقة كان يتعذر أن يكون لهم دور في قوة عسكرية ألمانية جديدة، بينما عرض آخرون الأساس الإداري لمشاركة ألمانية في جيش أوروبي[133]. أما أديناور، فساعد في استعادة سيادة ألمانيا وزيادة أمنها من خلال دعمه إعادة التسلح كجزء من إعادة دمج ألمانيا في العالم الغربي.

في عام 1950، قام أديناور بتعيين تيودور بلانك، وهو قائد نقابي وحليف سياسي، في منصب «مفوض المستشار الفدرالي للمسائل المتعلقة بزيادات القوات الحليفة». وكان «مكتب بلانك» (حرفيًّا: Dienststelle Blank أو Amt Blank) الممهد المباشر لوزارة الدفاع الألمانية الغربية ولأول وزير عُين على رأسها[134]. وكان بلانك يرى أن أصعب جزء في عمله هو إعادة بناء هيبة القوات المسلحة التي تضاءلت بفعل التخلص من الطابع النازي، وإعادة التثقيف، وردّة الفعل الشعبية المعادية لأي شيء تقريبًا يكون متعلقًا بالجيش. وكان من بين موظفيه عدد من ضباط الجيش السابق، بينهم كثير من الأرستقراطيين الذين قدّموا مساهمات هائلة للقوات المسلحة الألمانية الجديدة (البوندسفيهر) في مراحل تشكيلها. تُوّج المسار المهني العسكري للكونت يوهان أدولف كايلمانسيغ الذي كان مقربًا من مجموعة شتاوفنبرغ (Stauffenberg) التي حاولت اغتيال هتلر في تموز/ يوليو 1944 - بتعيينه قائدًا لقوات الناتو في أوروبا الوسطى في الفترة 1966 - 1968 [135]. وإلى جانب كايلمانسيغ، كان للكونت فولف فون باوديسين وأولريخ دو مازيير وأدولف

هويسنغر أدوار كبرى في التخطيط للبوندسفيهر. أما باوديسين، فكان نقيبًا في الأركان العامة الألمانية عندما اعتقله الحلفاء في عام 1941، ثم أصبح في وقت ما قائدًا لكلية الدفاع لحلف الناتو في باريس، ثم خدم في وقت لاحق الحلف بصفة نائب قائد الأركان في مقر القيادة العليا للقوات المتحالفة في أوروبا (SHAPE). وأما دو مازبيير، فخدم في أثناء الحرب كمساعد للجنرال هويسنغر الذي أصبح مستشارًا عسكريًّا لأديناور. وكان هويسنغر أول قائد أركان للبوندسفيهر في الفترة 1956 - 1961، ثم خلفه دو مازبيير بدوره في ذلك المنصب في الفترة 1966 - 1972.

نظرًا إلى خشية فرنسا فقدان سيادتها على الشؤون السياسية والعسكرية في عقب الخسارة في الهند الصينية، رفض البرلمان الفرنسي في عام 1954 الجماعة الأوروبية للدفاع (EDC) التي كانت الولايات المتحدة أكبر نصير لها [136]. وهكذا، بعد أعوام عدة من المفاوضات المكثفة، أوصدت التحفظات الأوروبية الباب في وجه الخيار الأميركي المفضّل، أي إعادة تسليح ألمانيا ضمن مؤسسة أوروبية. وعملت الولايات المتحدة وألمانيا في الفترة 1954 - 1960 على إعادة تسليح الثانية على أساس ثنائي مع مساعدة بريطانية وفرنسية. ولئن دلّت هذه التجربة على شيء، فإنها دلت على الصعوبات التي ينطوي عليها تكوين منظمة عسكرية جديدة حتى بالنسبة إلى دولة لها ماضٍ عسكري مرموق مثل ألمانيا[137]. ففي عام 1954 عُدّل دستور عام 1949 الألماني الغربي، بحيث يسمح بإعادة التسلح ويعطي الحكومة الاتحادية الاختصاص الحصري في شأن المسائل الدفاعية. وكان الدستور المعدل يحظر الاستعدادات لأي نوع من الاعتداء، وعُرّف «الدفاع» بأنه الوظيفة الأساس للقوات المسلحة، ونظّم في مواد عدة الانتقال من النظام القانوني إلى حالة الطوارئ[138]. ومن المهم أن لجنة برلمانية واحدة فقط هي التي فوضت دستوريًّا، أي لجنة الدفاع التابعة للهيئة التشريعية. وحين أقر البرلمان الألماني الغربي (البوندستاغ) الاتفاق الثنائي في شأن المساعدة الدفاعية المتبادلة في عام 1955، زالت آخر عقبة قانونية تحول دون تجهيز القوات المسلحة الألمانية الغربية.

مع أن المخطِّطين العسكريين الألمان كانوا يعتبرون إعادة التسلح مسألة سياسية واستراتيجية في المقام الأول، كانوا أيضًا تواقين إلى الحصول على أحدث الأسلحة، وإلى المشاركة في الخطوط الأمامية للدفاع عن الغرب. وكانت فكرة الفِرَق المدرعة تهيمن على خططهم، وكانوا يخشون أن يكون دور ألمانيا في المقام الأول، في التفكير الأميركي، مصدرًا لتأمين وحدات مشاة يُنظر إليها من دون شفقة على أنها علف للمدافع. وشُكلت أول مجموعة من الجنود الألمان - 101 من الضباط وضباط الصف - في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1955، بمناسبة ذكرى مرور مئتي عام على ميلاد المصلح العسكري البروسي الكبير، الجنرال غرهارد فون شارنهورست. وأرسِل موظفون ألمان مختارون للدراسة في الولايات المتحدة وغيرها من دول الناتو، ولزيارة المنشآت الأميركية في ألمانيا. وكان الهدف المرسوم لألمانيا في عام 1954 هو التدريب والتجهيز والإعداد الاجتماعي لجيش يكون عديد أفراده 518.000 جندي بحلول نهاية عام 1959. وكانت التوقعات، كما تبيّن في ما بعد، مستهجَنة، ما يفسر خيبة أمل كثير من صنّاع السياسة الأميركيين لجهة وتيرة إعادة التسلح الألمانية في موازاة تقاسم الأعباء في حلف الناتو. وكان أعضاء الكونغرس منزعجين خصوصًا من قيام حكومة بون بتخفيض مدفوعاتها بشأن مرابطة قوات أميركية في ألمانيا، وإبطاء وتيرة نمو البوندسفيهر في وقت كان الاقتصاد الألماني يشهد فيه طفرة، بينما كانت مسائل ميزان المدفوعات الأميركي تشكّل ضغطًا على الدولار. ولم تكن ألمانيا، حتى

بحلول عام 1967، قد وضعت في الخدمة أكثر من 460.000 جندي[139].

قليلة هي المسائل التي نوقشت أكثر من مسألة التجنيد الإلزامي، مع أن نقاشًا علنيًّا حاميًا كان يحيط بجميع المسائل المتصلة بالقوات المسلحة تقريبًا. وكان وزير الدفاع بلانك، وهو نصير ثابت لتجنيد إلزامي مدته ثمانية عشر شهرًا، أحد ضحايا هذا النقاش الذي انتهى في عام 1957 بموافقة الهيئة التشريعية على خدمة عسكرية تبلغ مدتها اثني عشر شهرًا. وكان حق الاستنكاف الضميري (Conscientious Objection) مكرسًا في دستور عام 1949، أي قبل وقت طويل من تأسيس البوندسفيهر، وكانت نسبة الشبان الذين رفضوا الخدمة في القوات المسلحة قد ارتفعت بشكل ثابت وبوتيرة سريعة[140]. وفي عام 1956 حل محل بلانك سياسي بافاري طموح يُظهر ميلًا إلى التقدم، هو فرانز جوزيف شتراوس الذي كان مصممًا على وضع النوعية قبل الكمية؛ إذ قام في الفترة 1958 - 1959 بإعادة تنظيم البوندسفيهر من أجل تكييفه للقتال في بيئة نووية تكتيكية طبقًا للعقيدة الأميركية القائمة على الرد الانتقامي المكثف والفرقة المؤلفة من خمس مجموعات قتالية[141]. وقد قُلص حجم القوات المقترح من 500.000 إلى 350.000، وأعيد تنظيم الفِرق - التي كانت أصلًا تقلّد الفِرق الأميركية الأكبر حجمًا في فترة ما بعد الحرب - على شكل ألوية عالية الحركية ومزودة بأسلحة مشتركة وقادرة على القيام بعمليات مستقلة[142].

حتى عام 1955، كان جميع المخططين الدفاعيين من المدنيين - وحتى من ضباط في الجيش السابق - على قطيعة حادة مع ماضٍ كان التخطيط الدفاعي فيه اختصاصًا حصريًّا للأركان العامة. وقام «مكتب بلانك» أيضًا بدعوة خبراء أكاديميين، واستفاد، بالطبع، على نحو وافر من خبرة الموظفين الأميركيين وغيرهم من موظفي الحلفاء. وفي واقع الأمر، فإن «المغالاة في إضفاء الطابع المدني» على قطاع الجيش كانت واحدة من شكاوى عدد من الضباط عند تأسيس البوندسفيهر في عام 1955. وعندما كان ينشأ في أي وقت، خلال العقد الأول من عمر البوندسفيهر، خلاف بين مسؤول مدني وضابط في وزارة الدفاع، كان الثاني هو الخاسر على الدوام تقريبًا، بغضّ النظر عن وقائع القضية. لهذا السبب، حاولت النخب العسكرية تغيير سلسلة القيادة - حيث كان أعلى الضباط رتبة (رئيس أركان البوندسفيهر) يخضع لمدنيٍّ ينوب عن وزير الدفاع[143].

بناء قوات الدفاع الذاتي اليابانية

كان من حسن حظ اليابانيين أن يكون يوشيدا شيغيرو رئيس وزرائهم في الفترتين 1946 - 1947 و1948 - 1954 [144]. ونظرًا إلى الازدراء المعروف عن يوشيدا للجيش الإمبراطوري، وما يكنّه من مشاعر تأييد متوقدة للأميركيين والبريطانيين، ومعرفته المفيدة باللغة الإنكليزية، فإنه كان الشخص المثالي الذي يمكن العمل معه بالنسبة إلى ماك آرثر وقوات الاحتلال. ومع أنه كان، مثل أديناور، يعارض أصلًا إعادة التسلح، فإنه اختار في النهاية استراتيجيا تقبل اليابان من خلالها دستورًا جديدًا والمعاهدة الأمنية، لأن من شأن هذين الأمرين أن يمنحا بلاده حرية تكريس طاقاتها للتنمية الاقتصادية[145].

كانت قوة الشرطة الاحتياطية اليابانية (PRF) منفصلة عن إطار منظمات الشرطة القائمة، مع أن

الثانية تولت عملية التجنيد الأولية. وكان أول المجندين ضباطًا غير نظاميين وقت الحرب، لكن، لندرة القوة البشرية المتاحة، أخذت الصفوف تمتلئ بضباط محترفين سابقين وصولًا إلى رتبة عقيد. وكان هؤلاء الأفراد قد حُذفوا تدريجًا من قوائم التطهير التي يحتفظ بها القائد الأعلى للقوى المتحالفة (SCAP)، وأخذوا بمرور الوقت يحصلون على مناصب قيادية في القوات المسلحة. وطاول التطهير 210.000 ياباني - وهذا عدد يشكّل نسبة من المجتمع أقل كثيرًا من حالة ألمانيا (0.29 في المئة مقابل 2.5في المئة) - وكان أكثر من 167.000 (80 في المئة) من الذين طاولهم التطهير ضباطًا عسكريين سابقين[146]. وساهمت الحرب الكورية في تغيير المواقف الاجتماعية التي سمحت بتطهير جماعي لضباط سابقين في الجيش والبحرية في تشرين الأول/ أكتوبر 1951؛ إذ التحق فورًا أربعمئة من الضباط الذين طاولهم التطهير مؤخرًا بالمدرسة العسكرية، وأُرسِل في وقت لاحق عدد كبير منهم إلى الولايات المتحدة للحصول على تدريب متقدم.

كما كانت الحال بالنسبة إلى الجيش الألماني، كان تشكيل قوات الدفاع الذاتي اليابانية نتيجة أعوام من النقاشات والمساومات؛ فالسياسيون اليابانيون أرادوا الحد من حجم جيشهم الجديد، بينما كانت الولايات المتحدة - الحريصة على الحد من التزام قوتها البشرية - تسعى إلى جيش أكبر كثيرًا مما ترتاح إليه طوكيو. حاول رئيس الوزراء يوشيدا إبقاء هذا العدد تحت 200.000 جندي، بينما طلب وزير الخارجية الأميركي عددًا يصل إلى 350.000 جندي. ومع ذلك، فإن أحد أوجه الاختلاف الرئيسة مقارنة بألمانيا كان يتمثل في أن واشنطن كانت خلال مناقشتها صيغة الاتفاق مع اليابان، تستطيع إدارة المفاوضات من دون إعاقة من حلفاء مشاكسين. وتولى ضباط يابانيون سابقون وضع معظم خطط إعادة تسليح اليابان، ولم يكن ذلك بسبب وجود برنامج شيطاني لإعادة إحياء الروح العسكرية اليابانية، كما ادَّعت عن علم قوى سياسية عدة من الجناح اليساري، بل بسبب الحاجة المحضة؛ إذ لم يكن هنالك مواطنون يابانيون مدرَّبون ويملكون الخبرة في المسائل العسكرية، باستثناء أولئك الذين خدموا في الجيش الإمبراطوري.

كانت المفاوضات، ولا سيما من الجانب الياباني، متأثرة تأثرًا شديدًا بالمادة 9 من الدستور الياباني لعام 1947، وهي ربما كانت أشهر مادة دستورية، والأكثر إثارة للجدل في الأزمنة الحديثة؛ إذ نصّت - وهي التي ضُمّنت في الدستور بناء على تعليمات شخصية من ماك آرثر - على أن «الشعب الياباني يتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للأمة وعن التهديد بالحرب أو استخدامها كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية». كما أنها صرّحت، إضافة إلى ذلك، بأنه «لن يُحتفظ أبدًا بقوات برية وبحرية وجوية ولا بأي قدرة حربية أخرى»، و«لن يُعترف بحق الدولة في الاشتراك الفعلي في الحرب»[147]. بهذه المادة غير المألوفة، يكون اليابانيون والأميركيون الذين صاغوا الدستور قد حشروا صنّاع السياسة اليابانيين المستقبليين في زاوية، وهُم ما زالوا يناورون محاولين الخروج منها منذ أكثر من ستة عقود. مع ذلك، كان الحظر الدستوري على ممارسة الدفاع الجماعي عن النفس، عندما كتب، طريقة فاعلة كي تتفادى اليابان التورط في استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب الباردة[148]. غير أن مقاومة تغيير الدستور، مقرونة بحقائق الحرب الباردة وعالم ما بعد تلك الحرب، أنتجت تفسيرات دستورية ملتوية. وفي أي حال، بالنسبة إلى كثير من اليابانيين، فإن وجود ربع مليون من مواطنيهم يتدربون في قواعد عسكرية كان بالتأكيد يوحي بشيء غير دستوري[149]. على الرغم من ذلك، فإن هذه المسألة لا تقلق اليابانيين العاديين كثيرًا، حتى إن حركة السلام اليابانية لم تركّز تاريخيًّا على المادة 9، بل على الأسلحة النووية

وعلى دور اليابان باعتبارها أمة تحفظ السلام[150].

كانت إعادة التسلح، بالنسبة إلى ألمانيا، مسألة سياسية في المقام الأول، سمحت لأديناور بدمج بلاده في جماعة الديمقراطيات الأوروبية الغربية. وعلى نحو مختلف تمامًا، كانت إعادة التسلح، بالنسبة إلى اليابانيين الذين كانوا يبنون دولة ديمقراطية في عزلة جغرافية، مسألة اقتصادية بقدر ما هي مسألة سياسية. ومما قاله رئيس الوزراء يوشيدا: «إن إعادة بناء القوات المسلحة لم تكن خيارًا يمكن اليابان أن تفكر فيه من تلقاء نفسها، لأنها كانت في ذلك الوقت تفتقر إلى الثروة الضرورية»[151]. كما أن إعادة التسلح كانت أيضًا، بما تنطوي عليه من مغزى، مسألة توقيت بالنسبة إلى يوشيدا: فإذا كانت اليابان ستستمر في الاستفادة بثمن بخس من الضمانات الأمنية الأميركية، فسيكون عليها توفير مزيد من بضائع الاستهلاك الجماعي التي تطلبها الولايات المتحدة[152]. وبينما كان الاقتصاد الياباني ينمو، كان الدفاع يتطلب حصة متناقصة باطراد من مجموع الناتج الاقتصادي 1.2 - في المئة في عام 1954، و1 في المئة في عام 1960، وصولًا إلى 0.5 في المئة بعد ذلك حتى نهاية الحرب الباردة - ما ساهم في تهدئة مخاوف دعاة السلام واليساريين من إعادة عسكرة وشيكة لليابان[153]. فقد تمكّن يوشيدا من جمع البراغماتيين، كما كان هو نفسه، ودعاة السلام - الذين طمأنتهم الضمانات الدستورية بأن اليابان لن تكون أبدًا قوة عسكرية عظمى مرة أخرى - فاستطاع تحييد أقصى اليمين في الطيف السياسي.

وقِّعت معاهدة سان فرانسيسكو للسلام في 8 أيلول/ سبتمبر 1951 - في اليوم نفسه الذي وُقِّعت فيه أيضًا المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان - وأصبحت سارية المفعول في 28 نيسان/ أبريل 1952؛ وبذلك استعادت اليابان سيادتها. وبحلول ذلك الوقت، كان جميع الذين امتهنوا العسكرية قد أُعفوا من القيود المفروضة بموجب التطهير، باستثناء 5000 منهم[154]. وجرى في العام نفسه تغيير اسم قوة الشرطة الاحتياطية (PRF) ليصبح القوة الأمنية (SF)، كما غُيِّرَ اسم مركز قيادتها ليصبح وكالة الأمن. وأُلحِقت الوكالة مباشرة بمكتب رئيس الوزراء من دون إعطائها رتبة وزارية، لكنها كانت هذه المرة تضم حرس السواحل، ووكالة السلامة البحرية (التي كانت حتى ذلك الحين جزءًا من وزارة النقل). وفي إثر هجمات عنيفة من مجموعات سياسية يسارية، اعتمدت الحكومة قانونين أصبح بموجبهما المجلس الأمني، وذلك في الأول من تموز/ يوليو 1954، وكالة الدفاع اليابانية (JDA) - أي وزارة دفاع في واقع الأمر - كما أصبحت قوة الدفاع عن النفس (SDF) المسماة حديثًا (التي تتألف من القوات البرية والجوية والبحرية، وقوات الدفاع الذاتي) تُعرف رسميًّا بأنها «مكلَّفة بالدفاع عن السلام واستقلال اليابان»[155]. وبعد كثير من التفاوض، وافقت اليابان على أن تضع في الخدمة جيشًا من 180.000 رجل، وبحرية من 16.550 رجلًا، وقوة جوية من 7.600 رجل، مع 558 طائرة مقاتلة و13.100 عامل رادار[156]. وحين ترك يوشيدا الحكم في أواخر عام 1954، كانت بلاده تملك مؤسسة عسكرية كبيرة، وكانت النفقات الدفاعية قد أصبحت جزءًا روتينيًّا من الميزانية، وأضيفت قوات جوية وبحرية إلى الدفاع الأرضي.

بدءًا من أواسط الخمسينيات حتى نهاية الستينيات، كانت قوة الدفاع الذاتي (SDF) تتصف بأربعة ملامح أساسية: **أولًا**، تعمُّق تحالفها، ونشاطها التعاوني، وعلاقات العاملين فيها بالولايات المتحدة على نحو مهم. **ثانيًا**، سمح التعافي الدراماتيكي للاقتصاد الياباني بتقليل العبء النسبي الذي تلقيه

قوة الدفاع الذاتي على الميزانية، كما جعل من الممكن تطوير المرافق وشراء الأسلحة. **ثالثًا**، خفف الاستقرار السياسي الداخلي المعارضة المجتمعية النشيطة للقوات المسلحة. **رابعًا** وأخيرًا، بمرور الوقت، حدث تغيير على مستوى الأجيال، وازداد في سلك الضباط خريجو أكاديمية الدفاع لما بعد الحرب العالمية الثانية من حيث النسبة وحققوا تقدمًا من حيث الرتب[157].

التحكم بالقوات المسلحة

ألمانيا

كان السياسيون الألمان في الحقبة التالية للحرب يحرصون بشدة على التحقق من أن الجيش سيكون خاضعًا للدولة، ومن أن المدنيين سيتحكمون تمامًا بالقوات المسلحة. ولتحقيق هذه الغاية، أقرت الهيئة التشريعية الألمانية عددًا من القوانين المصمَّمة لضمان التحكم المدني بالقوات المسلحة، وضمان حقوق المواطنين الذين يرتدون البزة العسكرية. وكان المستشار أديناور يعتقد أنه ينبغي للحكومة الفدرالية أن تُبقي الجيش ممسوكًا بقوة - حتى إنه أراد في بداية الأمر أن يؤدي الضباط قسمًا يؤيد سياسة التكامل الغربي التي كان ينتهجها - مع تركيز دور الهيئة التشريعية في المقام الأول على تطوير ميزانية الدفاع والإشراف على صرفها.

لم يكن من المستغرب أن يؤدي هذا التصور إلى إثارة مخاوف أعضاء في الهيئة التشريعية كانوا على دراية بمشكلات العلاقات المدنية - العسكرية في ظل جمهورية فايمار، ويخشون أن يؤدي التحكم التنفيذي غير المتوازن في الجيش إلى استعادة الجيش وضعه كمؤسسة شبه مستقلة في نهاية المطاف. وكانت النقاشات البرلمانية مركّزة على مفهوم «Innere Führung» ومسائل متصلة بالتقاليد. وقد طوَّر مفهومَ «Innere Führung» - الذي يُترجم على نحو مختلف بعبارة «البنية الداخلية» و«البوصلة الخلقية» - قادة عسكريون ومدنيون، ولا سيما بوديسين، من أجل تشجيع «الدمج العضوي للجيش في الدول الديمقراطية، وإخلاص قادته للدولة ودستورها، وتطابق القيم في الجيش والدولة الديمقراطية»[158]. كان الجندي الألماني، طبقًا لهذا المفهوم، «مواطنًا يرتدي البزة» لا يحفزه الخوف من الرقيب المكلف بالتدريب، بل تحفزه قناعات خلقية والرغبة في حماية الحرية والديمقراطية. وكان أديناور نفسه يشدد غالبًا على أن الجنود الألماني يحتاجون إلى أن يكونوا مندمجين بالكامل في المجتمع. وبقي مفهوم «Innere Führung» يتطور في موازاة البيئة السياسية - الاجتماعية المتغيرة، وعرّفه في مطلع الستينيات دو مازيير، أحد قادة الأركان السابقين، بأنه:

> واجب كل عسكري عالي المقام لتثقيف الجنود القادرين والمصممين على الدفاع عن الحرية وحقوق الشعب الألماني في حرب باردة وحرب ساخنة بوجه كل معتدٍ. ويرتكز مفهوم «Innere Führung» على قيم الدستور، ويُقرّ بالحالة السياسية، وينقل فضائل الماضي وتجاربه العسكرية الجديرة بالثقة إلى زمننا الحديث، ويأخذ في الاعتبار النتائج

المترتبة عن التكنولوجيا العسكرية الحديثة[159].

أسست الهيئة التشريعية، على درجة مماثلة من الأهمية، منصبًا جديدًا هو المفوض الدفاعي البرلماني لضمان حقوق الجنود الأفراد والإشراف على تطبيق مفهوم «Innere Führung»[160]. كان منصب المفوض الدفاعي - بوصفه جهازًا تابعًا للبرلمان (البوندستاغ) ومسؤولًا أمامه - يُنظر إليه في البداية في أوساط سلك الضباط على أنه منصب مثير للجدل، لكنه أصبح مقبولًا على نحو واسع بحلول السبعينيات. كان أعضاء لجنة الدفاع البرلمانية ينشطون عمومًا في الإشراف على الشؤون الدفاعية ويستغلون المعلومات الاستثنائية التي يحصلون عليها من الإدارة العسكرية. وكان النواب البرلمانيون يصرّون عمومًا على وجوب تمتُّع البوندستاغ بنفوذ جوهري على القوات المسلحة، وقد نجحوا في تحقيق ذلك منذ البداية، حتى قبل أن تظهر القوات المسلحة إلى الوجود[161].

مع ذلك، كانت القوات المسلحة، كما هو محدَّد في الدستور، جزءًا من السلطة التنفيذية، وكان المشرفون عليها أولًا يعملون في تلك السلطة. وكان وزير الدفاع - العاملُ بموجب التوجيهات الصادرة عن المستشار - الشخصَ المسؤول مباشرة عن الجيش، بما في ذلك مشترياته من السلاح، وسياسة العاملين، والتدريب. وكان البوندسفيهر يخضع في زمن السلم لإشراف وزير الدفاع. وعندما لا يكون وزير الدفاع موجودًا، يرجع رئيس الأركان إلى نائب وزير مدني خاص يُدعى وزير الدولة في وزارة الدفاع[162]. وفي الحالات الطارئة، كانت صلاحيات الحرب تحال إلى المستشار. إضافة إلى مكتب المستشار، كانت وزارة الخارجية تشارك أيضًا في صوغ السياسة الأمنية الخارجية، وكان مجلس الدفاع الفدرالي الهيئة العليا المعنية بالتنسيق الدفاعي، وهو لجنة من الوزراء الفدراليين يرأسها المستشار. ومع أن الإصلاحات في الستينيات والسبعينيات زادت بقدرٍ ما دورَ الجيش الاستشاري، فإنها أعادت تأكيد مبدأ التحكم المدني.

لم يكن للبوندسفيهر أركان عامة، وذلك للحؤول دون تراصف القوات عموديًّا وتجزئتها إلى أقسام مختلفة. وكان أكبر الضباط يتولون رئاسة أركان الجيش والقوات الجوية والبحرية، ويرجعون إلى رئيس أركان البوندسفيهر الذي لم يكن، مع ذلك، القائد الأعلى بل مجرد مستشار عسكري أول لوزير الدفاع. كان الدستور (المادة 9، الجزء 3) يمنع استخدام الجيش وظائف داخلية باستثناء مساعدة شرطة الدولة وحرس الحدود بموجب شروط منظمة بمنتهى الصرامة. وكما سنرى في الفصل العاشر، فإنه جرى تغيير نظام التحكم المدني هذا منذ نهاية الحرب الباردة، غير أن طابعه العام لم يتغير إلا قليلًا.

اليابان

في حقيقة الأمر، لم تعرف اليابان قط علاقات مدنية - عسكرية متوازنة أو «طبيعية»: فإما أن الجيش كان يتمتع بدور مهيمن في الدولة وإما كان يُرغَم على الخضوع الكامل[163]؛ إذ لم يكن هنالك أساسًا، في يابان ما قبل الحرب العالمية الثانية، تحكُّم مدني بالقوات المسلحة. وبعد الحرب العالمية الثانية، وضعت الحكومة اليابانية ترتيبًا مؤسسيًّا كان نوعًا متطرفًا مما أسماه صمويل هنتنغتون «التحكم المدني الذاتي» إلى درجة أنه يكاد يكون عدم احترام القوات المسلحة مكرسًا مؤسساتيًّا، إذ يخضع العسكريون المحترفون، جوهريًّا، لإشراف صارم من جانب بيروقراطية

مدنية تفتقد الروح العسكرية والمنظور العسكري. وقد حظي هذا الترتيب بتأييد حماسي من النخب السياسية والاقتصادية اليابانية في ما بعد الحرب[164]. ويوجد في قلب هذا الترتيب طبقات عدة من المؤسسات المدنية الموضوعة بين الجيش والحكومة التي تمنع وصول العسكريين المحترفين إلى السياسيين. ولا يحدد الدستور الياباني موضع السلطة العسكرية أو الوضعية القانونية للقوات المسلحة، وذلك لسبب بسيط هو أن الدستور، وبشكل حاسم، جعل الاحتفاظ بقوة عسكرية أمرًا خارجًا على القانون[165]. سيكون من الصعب فعلًا تعديل الدستور - وهو ما لم يحدث إطلاقًا - لأن تعديله يتطلب أغلبية الثلثين في الـ «دييت» (الهيئة التشريعية)، وإبرامه باستفتاء وطني. ويعتقد كثيرون من العلماء الدستوريين اليابانيين أن التعديل ليس ضروريًّا ولا مرغوبًا فيه، وأنه يمكن، في أي حال، تعديل قوانين بعينها كما يمكن أيضًا تجاهلها، كما هو الأمر مع الدستور[166].

مع أن المسائل الأمنية كانت غالبًا موضوع نقاشات حامية في الـ «دييت»، فإن الإشراف البرلماني على العالم العسكري - الأمني لم يكن، حتى بشكل تقريبي، بقوة ما كان في ألمانيا الغربية. وفي غياب نظام فاعل للرقابة التشريعية، كان إشراف البرلمان الياباني على القوات المسلحة يتجلى أساسًا في موافقته السنوية على الميزانية كجزء من قانون الميزانية، وفي سلطته في أن يقرر إرسال قوات من قوات الدفاع الذاتي. كان الـ «دييت» يؤلف في الأغلب لجانًا لغرض محدد في ما يتعلق بالمسائل الأمنية، ولم يكن للبرلمان حتى وقت قريب لجان أمنية دائمة. ولم يكن هنالك تقريبًا خبراء بخصوص المسائل الدفاعية في الـ «دييت»، ولم يكن السياسيون يلتفتون إلا في ما ندر إلى المسائل الأمنية بسبب عدم جاذبيتها للناخبين. أما المشورة الخبيرة التي تقدّم للبرلمانيين، فتأتي أولًا من الموظفين المدنيين التابعين للمكتب الداخلي لوكالة الدفاع اليابانية، ولا سيما مكتب المالية التابع للوكالة. وكان التقويم المهني الذي يقدّمونه مبنيًّا على معلومات مستمدة من مشاورات مع ضباط عسكريين. ونظرًا إلى النقاشات القانونية الكثيرة المطولة في شأن الجانب الدفاعي، كان مكتب التشريع التابع لمجلس الوزراء - وهو هيئة نخبوية تشرف على النواحي القانونية في سياسة الحكومة - ينهض أيضًا بدور مؤثر في السياسة الأمنية[167].

كانت وكالة الدفاع اليابانية - التي أصبحت وزارة في عام 2007 - على مدى خمسة وثلاثين عامًا، مؤسسة أقل حظوة من غيرها، وكان موقع رئيسها، المدير العام، أدنى بشكل واضح من موقع الوزير. أما المدير العام بموجب القانون، فكان عضوًا مدنيًّا في الـ «دييت» يعيّنه رئيس الوزراء، ويقوم باختيار الضباط الأعلى رتبة، بمن فيهم رئيس مجلس الأركان المشتركة - جنرال أو أميرال بأربعة نجوم - ورؤساء أركان فروع الخدمة الثلاثة. وكان المديرون العامون ونوابهم يُنقلون عادة إلى وكالة الدفاع اليابانية من وزارة الخارجية، أو المالية، أو التجارة الخارجية والصناعة [168]. وكان أمرًا مفاجئًا أن يتمكّن مدير عام سابق (في عامي 1970و1971)، هو ناكاسون ياسوهيرو (Nakasone Yasuhiro) الذي كان ضابطًا في الجيش الإمبراطوري في أثناء الحرب العالمية الثانية، من قلب النظرة إلى منصبه على أنه «منصب لوزراء يخدمون مرة واحدة وللأوزان الخفيفة»[169]. وبالفعل، وصل ناكاسون، الذي كان في الستينيات من الأصوات الرائدة المطالبة بمراجعة الدستور وبسياسة دفاعية مستقلة، إلى قمة السياسة اليابانية وأصبح رئيس وزراء في عام 1982.

وُضعت المسؤولية في داخل وكالة الدفاع اليابانية في أيدي صنّاع القرار المدنيين، بينما كانت مساهمة العسكريين في السياسة الدفاعية بحد أدنى؛ إذ كان بيروقراطيون من الوزارات المرموقة

الثلاث (الخارجية والمالية والتجارة الخارجية والصناعة)، يتولون الجزء الأعظم من إدارة وكالة الدفاع اليابانية بوساطة قرارات يتوصلون إليها من خلال تنسيق غير رسمي بين الوزارات، وكان يضمن تأكيد مصالحها المؤسسية - ويؤكد بالتالي سياسة الأمن الوطني اليابانية - وأيضًا، تأكيد القيود المفروضة على الاستقلالية السياسية لوكالة الدفاع اليابانية. وفي أواسط الخمسينيات، ضغط مسؤولو الوكالة ورئيس الوزراء هاتوياما إيشيرو من أجل إيجاد هيئة سياسية إضافية لممارسة الإشراف العام على إعادة التسلح والسياسة الدفاعية. وبعد نقاش تشريعي مُطوَّل، أُسِّس في عام 1956 مجلس الدفاع الوطني - المؤلف من ستة أعضاء مدنيين في مجلس الوزراء - ولا يُعرف مدى النفوذ الفعلي الذي تمتع به هذا المجلس[170]. مع ذلك، بقيت وكالة الدفاع اليابانية تخضع مباشرة لسلطة مكتب رئيس الوزراء الذي كان يمارس نيابة عن مجلس الوزراء السلطة العليا والإشراف على قوة الدفاع الذاتي. كما كان التنافس بين فروع الخدمة يسهّل التحكم المدني، وكان يتوقَّع من الضباط الملحقين بالمؤسسات والمنشآت العسكرية المختلفة - مثل كلية الأركان المشتركة - أن يمثّلوا فرع الخدمة الذي ينتمون إليه. ولم يكن مسموحًا للعسكريين الذين هم في قيد الخدمة الفعلية بأن ينخرطوا في أي نشاط سياسي باستثناء التصويت، مثل موظفين حكوميين آخرين (يُعتبر الضباط العسكريون بموجب القانون الياباني موظفين عاديين في جهاز الخدمة المدنية)، وكانوا يستطيعون دخول عالم السياسة بعد تقاعدهم، كما كان بعض الضباط ذوي الرتب العالية يفعلون، مع أن قلة منهم كانت تنجح في بناء مسيرة سياسية بارزة.

لم يجادل الضباط اليابانيون في مفهوم التحكم المدني ((Shibirian Kontoororu أو Bunmin Tousei)) الذي كان، في البداية على الأقل، فكرة جديدة تمامًا بالنسبة إليهم. لكن ربما يكون هذا المفهوم قد مضى إلى أبعد مما ينبغي؛ إذ كانت جذور الخلافات بين المدنيين والعسكريين في اليابان مماثلة لجذور الخلافات في ألمانيا التي تمثّل حالة متطرفة أخرى من التحكم المدني الذاتي بالجيش، بمعنى أن الأعضاء المدنيين في وكالة الدفاع كانوا يعتقدون أنه يجب عليهم دائمًا إبقاء عيونهم مفتوحة على جميع نواحي الشؤون العسكرية تقريبًا، من أجل الحؤول من دون عودة اليد العسكرية العليا كما كانت الحال قبل الحرب، بينما كان الضباط ينظرون إلى هذا النوع من التحكم المدني على أنه تطفل وإفراط في عدم الاحترام؛ إذ لم يكن الضباط العسكريون يملكون فرصة التعبير خارج إطار قوة الدفاع الذاتي عن آرائهم المهنية في مسائل السياسة الدفاعية - الأمنية، ولم يقم أي ضابط بالإدلاء بشهادة أمام البرلمان منذ عام 1959. إضافة إلى ذلك، كان يطلب من قادة الخطوط الأمامية التماس الإذن قبل إطلاق النار على العدو - بسبب المادة 9 من الدستور - حتى إذا كان العدو قد وطأ فعلًا أرض اليابان. وقد صُرف بالفعل ضابط كبير من الخدمة لأنه قال إنه لن ينتظر هذا الإذن[171]، بل إن قدرة رئيس مجلس الأركان المشتركة، وهو أعلى الضباط رتبة، على تقديم توصيات للمدير العام كانت ذات طابع نظري فحسب؛ فهو لم يكن فقط غير قادر في واقع الأمر على اتخاذ قرارات نيابة عن وكالة الدفاع اليابانية، بل كان أيضًا غير قادر على الوصول مباشرة إلى المدير العام، فضلًا عن الوصول إلى رئيس الوزراء. وكان رئيس مجلس الأركان المشتركة في واقع الأمر، مجرد مستشار للمدنيين الذين يرأسون مكتب قوات الدفاع الذاتي، وكان رؤساء فروع الخدمة يعانون عائقًا مماثلًا. وعلى سبيل المثال، كان على قائد أركان أحد فروع الخدمة، إذا استلم تقريرًا من قائد تابع له بخصوص هجوم خارجي، أن يبلغ رئيس مكتب السياسة الدفاعية - لا رئيس مجلس الأركان المشتركة الذي كان خارج الحلقة! - الذي يقوم بدوره بإبلاغ المدير العام، ثم يقوم المدير العام بإبلاغ رئيس الوزراء.

جيش ألماني غربي من نوع جديد

كان التحدي بالنسبة إلى ألمانيا الغربية هو بناء جيش من نوع جديد لا يحاول بأي طريقة استخدام ماضي ألمانيا العسكري كسلاح ضد التعددية والكرامة الإنسانية. وبحلول عام 1955، كان المجتمع الألماني الغربي قد طوّر موقفًا سلبيًّا جدًا تجاه كل ما هو عسكري، وكان مستعدًا لأن يناقش بالكامل كل ناحية من نواحي البوندسفيهر والتحقق من أنه لا يوجد، قدر الإمكان، أي شيء مشترك بينه وبين الفيهرماخت. رغبت النخب السياسية والعسكرية في تطوير بيئة تتسم بروح الابتكار بين العاملين ضمن القوات المسلحة، آملين بأن تحكم قيم «ديمقراطية» علاقات الجنود برؤسائهم، وكانت تحتقر التشديد غير الضروري على البزات العسكرية والانتهاكات التي حدثت في الماضي، وتعلقت في حالات كثيرة بمعاملة الجنود من عامة الشعب. وأعاد بوديسين إلى الأذهان ما كان يحدث من إذلال في التدريب الأساس وساحات الثكن في جيش الرايخ في أثناء العشرينيات، وطالب بإلغاء التقاليد والأعراف التي لا تتماشى مع مفهومه للجيش «الديمقراطي[172]» فاقترح، على سبيل المثال، أن يكون الجنود ملزمين تأدية التحية لقادتهم المباشرين من الضباط فحسب، وأن لا يقوم المجندون إلزاميًّا - وذلك على خلاف المطلوب من الجنود المحترفين - بتأدية قسم باحترام الدستور، وأن يشاركوا في طقس احتفالي لتأكيد واجبهم تجاه القوات المسلحة (ما لم يتعارض ذاك مع قناعاتهم الضميرية) فحسب، وأن تكون لهم، «كمواطنين يرتدون البزة العسكرية»، حقوق مساوية لحقوق الضباط وضباط الصف.

كانت الفكرة القائلة بأن البوندسفيهر يجب أن يكون جيشًا **ديمقراطيًّا** - أو «جيشًا في ديمقراطية» - ذات أهمية قصوى لمجتمع ألماني غربي توَّاق إلى التعلم من الأخطاء السياسية لجمهورية فايمار وجنودها. وكان ينظر عمومًا إلى وجود قوات مسلحة من دون ولاء متجذر للنظام الديمقراطي على أنه أحد هذه الأخطاء[173]. كما كانت النخب المدنية والعسكرية تسير على حبل مشدود بين محاولة تطوير جيش جاهز للقتال، والحد من الخطر الذي تمثله التقاليد الألمانية التاريخية التي تهدد على ما يبدو التحكم المدني الفعال وخضوع الجيش للمساءلة[174]. أنشئ التثقيف والتدريب السياسيين باعتبارهما جزءًا حيويًا من تدريب الجنود الشامل، من أجل تعميق شعورهم كمواطنين بواجب الخدمة العسكرية. وكان حق الجنود في التصويت، بما يتماشى مع هذا المفهوم، يعني وضعهم القانوني كمواطنين عليهم واجبات مدنية. وثار جدل كبير في شأن المسألة الدستورية المتمثلة في ما إذا كان يجب السماح للنقابات بدخول الثكن أم لا، فكانت الحجة المؤيدة تقول إنه يجب، بعد كل شيء، السماح للنقابات بمخاطبة الجنود باعتبارهم مواطنين وموظفين، لكن ضباطًا - ولا سيما ضباط الفيهرماخت السابق المتشككين - كانوا يجادلون في ذلك متسائلين: «ماذا سيحدث إذا كنا في حرب وقرر المجندون إلزاميًّا الإضراب؟» أو «إذا قرروا أنهم لا يريدون الاشتراك في مناورات؟». وقد سُمح في نهاية الأمر بتشكيل نقابة جديدة للجنود، هي البوندسفيهرفيرباند (Bundeswehrverband)، وأصبحت هذه النقابة جزءًا من الحياة في البوندسفيهر.

بُذلت عناية كبيرة في البداية، حيث لا يكون في لون بزات البوندسفيهر وتفصيلها ما يشبه لون بزات الفيهرماخت وتفصيلها؛ إذ لم يسمح في البداية بتعليق شارات على السترات تدل على الرتبة وفرع الخدمة، لكن هذا الأمر تغيّر بعد قدر من الجدل، ما دفع جنديًّا قديمًا إلى أن يقول متنهدًا بارتياح: «أخيرًا أصبح من الممكن تمييز الجندي الألماني من ساعي البريد أو خادم الفندق»[175].

ومن سخرية الأقدار أن يُعاد إحياء طراز بزات الميدان الرمادية الخاصة بالفيهرماخت عام 1965، من جانب الجيش الشعبي الوطني (Nationale Volksarmee) في ألمانيا الشرقية الاشتراكية[176]. ولم يكن مستغربًا أن يعتقد معظم المستشارين العسكريين الأميركيين أن الألمان يبالغون في قلقهم بخصوص حقوق الجنود، وأنهم «ربما انقلبوا إلى أقصى حد في جهدهم الرامي إلى القضاء على ما اتسم به الماضي من انضباط قاس وصارم وعقوبات قاسية خارجة عن إطار القانون»[177]. وفي واقع الأمر، لم يكن ضباط الجيش الأميركي يُكنُّون في معظمهم احترامًا كبيرًا لبوديسين، وكانوا سعداء فعلًا بإعادة استخدام ضباط الفيهرماخت الذين كانوا لولا ذلك سيصبحون أشخاصًا غير مرغوب فيهم في ألمانيا الاتحادية[178].

بعد عام 1956، انتقلت ألمانيا بسرعة إلى تأسيس أكاديميات ومدارس عسكرية، لكن المستشارين الأميركيين في هذه المؤسسات كانوا غير جاهزين لتنظيم فوضوي، ولغياب لوائح الخدمة، ولإجراءات سابقة قائمة، على الرغم من أعوام من التخطيط[179]. وكانت خطة التعبئة التي وضعتها بون، وهي خطة طموحة على نحو مبالغ فيه، تعني أن الأمور يجب أن تُنجز في وقت قصير على نحو غير واقعي. وكان إعداد الجنود الجدد غير كافٍ عمومًا، ولا يُعتبر هذا مستغربًا بالنظر إلى حقيقة أن ألمانيا كانت من دون جيش لما يزيد عن عقد من الزمن. وكان الاستثناء الجزئي الوحيد أولئك الذين خدموا في حرس الحدود، لأنهم كانوا يستطيعون هناك ممارسة مهاراتهم. وقد كان البوندسفيهر يأمل بتجنيد 1135 فردًا من قدامى الطيارين، لكن لم يستوفِ المؤهلات من قوات هرمان غورينغ الجوية سوى 60 طيارًا سابقًا (إضافة إلى ما يراوح ما بين 250 و300 من مدربي الطيران)، وفرضت الحاجة أن يتولى عاملون أميركيون وبريطانيون التدريب الأوّلي لطياري القوة الجوية الجديدة بالكامل تقريبًا[180]. وكانت الأسلحة الأميركية الصنع التي شكلت حينها معظم ترسانة الفيهرماخت، مصدر مشكلات متكررة، لأنه لم يكن هنالك ما يكفي من الميكانيكيين والفنيين، وكانت معايير الصيانة متدنية عمومًا، ولم تكن قطع الغيار والاستبدال متوافرة في الأغلب. علاوة على ذلك، كانت المعدات الأميركية أدنى جودة من معدات الفيهرماخت الذي اختفى من الوجود. وكانت الأوضاع المادية الصعبة في داخل صفوف الجيش في الأعوام الأولى، تتعارض في الأغلب مع أيديولوجية مسؤولي وزارة الدفاع الذين كانوا يصرون على أن التدريب القاسي يخفف من جاذبية مفهوم «Innere Führung»[181].

القطيعة مع الماضي: قوات الدفاع الذاتي

اتسمت ردة فعل الجمهور الياباني على إنشاء القوات المسلحة بعدم التصديق عمومًا، وبالشعور بأن هذا الأمر لا بد أن يكون قد انطوى على شيء غير قانوني. وكان رئيس الوزراء يوشيدا شيغيرو، على غرار أديناور، يدرك جيدًا الحاجة إلى أن يؤلف أفراد قوة الدفاع جزءًا عضويًّا من دولة ديمقراطية، وأن يمتلكوا معرفة سليمة ليس بنواحي عملهم التقنية فحسب، بل أيضًا بالعالم عمومًا، وبالحاجة إلى أن تخرّج قوات الدفاع الذاتي ضباطًا «يكونون أيضًا مواطنين واعين[182]». فأصدر إلى الوحدات عسكرية تعليمات بأن تقوم بعمليات إنقاذ في إثر حدوث كوارث طبيعية، من أجل تمتين علاقة أوثق بين الجنود والشعب. كما أنه شجّع العروض العسكرية في المدن الكبرى

من أجل تحسين مواقف الجمهور، لكن هذه السياسة أعطت عكس النتائج المرجوة حين قابل المشاهدون المشاركين في العروض بهتافات مثل «لصوص الضرائب» وهتافات أخرى أسوأ. وبدأت الحكومة، بمجرد تشكيل قوات الدفاع الذاتي، حملة دعائية غريبة تهدف إلى إظهار الجيش على أنه «جذاب» و«محب للسلام» - من خلال ملصقات إعلانية تصور جنودًا على شاكلة دمى دببة مستحبة ترقص على متن سفن حربية، وأشياء من هذا القبيل - لجعله محبوبًا من الشعب[183].

حين أنشئت قوة الشرطة الاحتياطية في عام 1950، أدى الراتب الشهري البالغ 4.500 ين - أي أعلى بنسبة 20 في المئة من راتب ضابط شرطة نظامي - والبزات والطعام، إلى جعل هذا العمل جذابًا إلى درجة أن 328.003 رجال تقدموا لشغل 75.000 وظيفة فقط، وكان من بينهم عمدة إحدى القرى في ولاية شيمان[184]. مع ذلك، لم يُترجم هذا الاهتمام إلى أي تقدير جماهيري للمهنة العسكرية؛ إذ لم يكن هنالك أي خلاف مطلقًا بين السياسيين والجمهور على أن التجنيد الإلزامي مخالف للدستور، حيث إنه يناقض المواد في شأن الحق في الحرية ومنع السخرة والعمل غير الطوعي[185]. (لم يكن قانون قوات الدفاع الذاتي يسمح بقوة احتياط)؛ فقد أظهر استطلاع أجري في عام 1958 وشمل 536 من طلاب المرحلة الثانوية المتحدرين من الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، أنهم يصنفون «الجندي»، من بين ثلاث وعشرين مهنة، في المرتبة التاسعة عشرة من حيث المكانة، والثانية عشرة من حيث الدخل، والثانية والعشرين في ما يتعلق «بالأهمية بخصوص تأدية المجتمع لوظيفته» (كانت مهنة «رئيس سياسي» هي الوحيدة التي صنِّفت برتبة أدنى)[186].

كما هي الحال في معظم البيئات الاقتصادية التي تتوافر فيها فرص عمل متزايدة بسرعة، بدأت جاذبية المهنة العسكرية بالنسبة إلى الشباب تتناقص بعد وقت قليل من تأسيس قوات الدفاع الذاتي؛ إذ كانت مشاعر العداء للروح العسكرية والمشاعر الداعية إلى السلام بارزة دومًا في مجتمع ما بعد الحرب الياباني، مع أن جمعيات تطوعية مؤيدة لقوات الدفاع الذاتي كانت قد أبصرت النور في الخمسينيات. ولم تصبح المهنة العسكرية مهنة مقبولة لليابانيين من الطبقة الوسطى إلا بعد الحرب الباردة، ويعزى ذلك بقدرٍ كبير إلى أداء قوات الدفاع الذاتي المحترم جدًا في عمليات حفظ السلام الدولية.

شجّع اليابانيون، مثلهم مثل الألمان، رفع مستويات التعليم العسكري مع التركيز أيضًا على أهمية الفضائل المدنية. وسجلت «جامعة الأمن العام» - الخاضعة لإشراف مباشر من المجلس الأمني - أول دفعة من طلابها عام 1953، وحين خرّجت بعد أربعة أعوام من ذلك أول دفعة من الضباط، كان اسمها قد تغيّر رسميًّا ليصبح أكاديمية الدفاع. وكان من بين الخريجين ساكوما ماكوتو الذي أصبح قائد أركان البحرية عام 1989. ويتذكر ماكوتو أن «كتبنا القديمة أُتلفت بعد الحرب، وكان للكتب الجديدة التي تحتوي على كلمة 'ديمقراطية' بريق في عيوننا. كان نظام القيم قد تغيّر بالكامل، وكنا نتساءل ما هو الحقيقي»[187]. وخلال الأعوام الاثني عشر الأولى من عمرها، ترأس أكاديمية الدفاع تومو ماكي الذي كان يدعو الطلاب العسكريين إلى أن يكونوا «كائنات بشرية متوازنة»، وأن «يفهموا الديمقراطية» كي يستطيعوا أن يكونوا قادة المستقبل[188]. كما حاول ابتكاران إضافيان محو الميراث الإمبراطوري؛ **فأولًا**، كان جميع الضباط، بغضّ النظر عن فرع خدمتهم، يتدربون معًا لمدة أربعة أعوام من أجل إزالة التنافس الذي كان سمة في غاية الأهمية في الجيش الإمبراطوري. **وثانيًا**، ركّزت المناهج الدراسية على

العلوم والهندسة، بما يعكس التحفظات عن التعليم العسكري قبل الحرب، وهو الذي كان يشدد على النصر بالقوة الروحية والقتال بالأيدي.

إضفاء الطابع السوفياتي على الجيش الهنغاري

في 4 نيسان/ أبريل 1945، بعد سلسلة من المعارك القاسية والمدمرة، حرّر الجيش الأحمر السوفياتي هنغاريا، آخر حليفة لهتلر، من النازيين ومن دكتاتورية محلية فاشية وشريرة كانت قد استولت على السلطة قبل ذلك بستة أشهر فقط[189]. ومنذ ذلك الحين، بسط ستالين وأعضاء القيادة السوفياتية - الذين كانوا ينظرون إلى هنغاريا على أنها غنيمة حرب يجب استغلالها لتحقيق أفضلية اقتصادية واستراتيجية - ومعهم معاونوهم المحليون الذين كانوا قلة في البداية، سيطرتهم الشاملة على سياسة هنغاريا واقتصادها وشعبها وقواتها المسلحة بشكل منهجي[190]. وتُظهِر التجربة الهنغارية بوضوح، ولا سيما حين توضع مقابل الحالتين الألمانية واليابانية، الفرْق الذي ينتج من أن القوة الأجنبية التي تقود إصلاح العلاقات المدنية - العسكرية دولة أوتوقراطية بدلًا من كونها دولة ديمقراطية.

نص اتفاق الهدنة، الذي وقِّع في موسكو بين هنغاريا والحلفاء، على تكوين مفوضية الرقابة المتحالفة (ACC) للإشراف على التطورات السياسية في هنغاريا إلى حين إبرام معاهدة باريس للسلام (في شباط/ فبراير 1947). إلى جانب رئيسها، مارشال الاتحاد السوفياتي كليمنت فوروشيلوف كان أعضاء المفوضية الإضافيون جنرالًا واحدًا من كلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومع أن وزارة الخارجية الأميركية كانت تعتبر المشاركة الأميركية القصوى في مفوضية الرقابة المتحالفة أمرًا مهمًا، فقد أثبتت الأيام عجز الفريق الأنغلو - أميركي التام بوجه المكائد السوفياتية[191]. كانت هنغاريا آخذة في التحول بسرعة إلى دولة تابعة لموسكو، ونظرًا إلى وجود الجيش الأحمر في كل مكان، لم يكن بيد المجتمع الهنغاري أن يفعل الكثير، فضلًا عن جنرال أميركي وجنرال بريطاني. أعطى اتفاق السلام طابعًا شرعيًّا لمواقع السوفيات في أوروبا الشرقية، بما في ذلك، بالطبع، هنغاريا[192].

عندما انتهت الحرب، كانت الأغلبية العظمى من الهنغار والقوى السياسية التي تمثلهم تريد تأسيس دولة ديمقراطية. ففي عام 1945، فاز «حزب المالكين الصغار المستقلين» (ISP) في الانتخابات الوطنية - التي ستكون آخر انتخابات حرة تجريها هنغاريا حتى عام 1990 - حاصدًا أكثر من 57 في المئة من الأصوات. وجاء في المركز الثاني الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SDP) بنسبة 17.4 في المئة، محققًا نتيجة أفضل من الحزب الشيوعي الهنغاري (16.9 (HCP في المئة) الذي كان المستفيد الوحيد من الدعم السوفياتي الكبير. وقد جوبه اعتزام «حزب المالكين الصغار المستقلين» تقلُّد زمام السلطة برفض من السوفيات الذين كانوا أسياد مصير هنغاريا الفعليين وأصروا على تشكيل حكومة ائتلافية مع تمثيل قوي للشيوعيين. وعلى الرغم من الدعم السوفياتي غير المحدود وتزوير الانتخابات بالطرائق كافة، بالكاد حصل الحزب الشيوعي الهنغاري على 22 في المئة من الأصوات في الانتخابات العامة في عام 1947، مع أن «كتلة الجناح اليساري» التي تمكّن الحزب من انتزاع السيطرة عليها، جمعت 60.8 في المئة من الأصوات. لكن ستالين

أشار على الحركة الشيوعية العالمية بشكل لا لبس فيه، في أواخر عام 1947، بتحوُّل حاسم من استراتيجية «الجبهة الشعبية» التدرُّجية إلى الاستيلاء الفوري على الحكم، وكان الحزب الشيوعي الهنغاري مستعدًا لتلبية هذا التوجيه؛ ففي عام 1948، وبعد ثلاثة أعوام من سياسة الائتلاف، قام الحزب الشيوعي الهنغاري - بمساعدة وكالات الاستخبارات السوفياتية وقوات احتلال يبلغ تعدادها نحو 200.000 رجل - بالقضاء على خصومه الديمقراطيين الواحد تلو الآخر، كما قام بتحييد وجوه المعارضة الداخلية بنفيهم أو حبسهم، وأقام دكتاتورية الحزب الواحد.

عند نهاية الحرب، ما عاد كثير من الضباط الهنغار إلى وطنهم - بل أنهى عدد من الوحدات الحرب في ألمانيا والدانمارك وبولندا، في قتال ضد الجيش الأحمر إلى جانب الفيهرماخت - لذا هم إما فروا من الجيش وإما اعتُقلوا ورحِّلوا إلى الاتحاد السوفياتي، بينما تعرّض باقي الضباط لتطهير شامل بناء على إصرار الحزب الشيوعي الهنغاري. وسبق ذلك تشكيل لجان خاصة في عام 1945 للتحقيق في سجلات الضباط المهنية والسياسية، فاستُبعد من الجيش الجديد 27 في المئة من الجنرالات و22 في المئة من الضباط من بين الذين اختاروا إخضاع أنفسهم لعملية التحقيق[193]. ووافقت الأحزاب الديمقراطية في عام 1946 على طلب الحزب الشيوعي الهنغاري طرد آلاف إضافية من الضباط من الجيش، مع أن كثيرين منهم أعيد استدعاؤهم في أواخر عام 1948 في إثر حملة إعادة تسليح على نطاق واسع - تسبَّب بها طرد يوغسلافيا من الكتلة السوفياتية وازدياد حدة الحرب الباردة عمومًا - وذلك لملء صفوف القوات المسلحة، وبُرِّر هذا التدبير بالرجوع إلى الدعوة التي وجّهها لينين إلى الضباط القيصريين لمساعدة الجهد البلشفي في الحرب الأهلية[194]. وبعد أن دخل الجيشَ ضباطٌ موالون للشيوعيين، أقيل ثانية جميع الضباط الذين أعيد استدعاؤهم تقريبًا. والعبرة هنا هي أن حتى هذه الدكتاتوريات التي لا ترحم - وبغضّ النظر عن مدى استهجانها جنود الجيش القديم - رأت أن من غير الملائم تسريح الجيوش القائمة (على غرار ما فعلت الولايات المتحدة في العراق في عام 2003).

نصت الفقرة العسكرية من معاهدة باريس للسلام في عام 1947 على السماح لهنغاريا بتنظيم «جيش ديمقراطي» يتألف من قوة برية لا تتجاوز 65.000 فرد وقوة جوية من 5.000 فرد[195]. لكن تصعيد التوترات بين الشرق والغرب سرعان ما أدى إلى ضغط سوفياتي قوي من أجل زيادة كبيرة لعديد القوات المسلحة الهنغارية. ولم يكن يشار إلى زعيم حزب العمال الهنغاري (HWP، كما أصبح اسم الحزب الشيوعي الهنغاري بعد عام 1948)، ماتياس رايكوزي، على أنه «أحسن تلامذة ستالين» من دون مبرر؛ إذ إنه بذل هو ونخب الحزب أقصى ما يستطيعون لتلبية طلبات موسكو. وازداد عدد الجيش الهنغاري خلال فترة كانون الثاني/ يناير 1949 - كانون الثاني/ يناير 1952 أكثر من خمسة أضعاف (من 41.500 إلى 210.400)، بينما ازداد عدد الضباط أكثر من 1000 في المئة. إضافة إلى ذلك، وظفت وزارة الدفاع 15.000 مدني في وظائف إدارة ودعم، و64.000 من العمال في ثمانية وأربعين مصنعًا (منها واحد وعشرون مصنعًا جديدًا) تعمل في إنتاج الأسلحة[196]. وبحلول نهاية عام 1955، كان عديد المؤسسة العسكرية الهنغارية قد ازداد إلى نحو 500.000 رجل[197].

حتى في مرحلة أعوام الائتلاف الثلاثة، عندما كانت أحزاب ديمقراطية لا تزال موجودة، وكانت، في الواقع، تؤدي دورًا مهمًا ولو متناقصًا، كان الحزب الشيوعي الهنغاري يعامل الجيش على أنه منطقة نفوذه الخاصة. واستطاع إبعاد القوى السياسية الديمقراطية عن أي مناقشات في

شأن الدفاع الوطني. وفي الواقع، جاء في تقرير للجنة الدفاع في حزب المالكين الصغار المستقلين، أكثر الأحزاب الديمقراطية نفوذًا، يعود إلى تشرين الأول/ أكتوبر 1946، أن «الشيوعيين أصبحوا الآن يشغلون جميع المناصب الرئيسة في الجيش»[198]. وبحلول عام 1948، كان جميع الضباط العسكريين المحترفين تقريبًا أعضاء في حزب العمال الهنغاري. وكان الشيوعيون يدعون روتينيًّا قواتهم المسلحة الجديدة «جيشًا ديمقراطيًّا» لأن جنوده كانوا، طبعًا، يخدمون «الشعب» لا النظام البرجوازي - الرأسمالي القديم، ومن هنا جاء اسمه، الجيش الشعبي الهنغاري (HPA).

سارت عملية إضفاء الطابع السوفياتي على القوات المسلحة الهنغارية طبقًا لخطة جرى التدرُّب عليها جيدًا بإشراف آلاف «المستشارين» العسكريين السوفيات المنتشرين على المستويات كافة، من أعلى درجات وزارة الدفاع الجديدة نزولًا إلى الوحدات الفردية بحجم سرية. وكانت مهمة المستشارين الأساس إعادة تنظيم القيادة العليا للجيش الشعبي الهنغاري بناء على مقاييس سوفياتية، وبدء عملية التوسع في تدريب الضباط والمساعدة فيها. وكان المستشارون السوفيات يتحكمون بالكامل بعملية تحويل القوات المسلحة الهنغارية إلى قوة عسكرية تقلّد الجيش الأحمر في تدريبها، وتثقيفها النظري، وتكتيكاتها، وحتى بزاتها، ووجبات طعامها، وقياداتها العسكرية[199]. وأصبحت الكُتيّبات المهنية واللوائح العسكرية ونظم السلوك السوفياتية إلزامية في عام 1950، وكقاعدة عامة، كان الضباط الهنغار تابعين للمستشارين السوفيات على المستويات كافة، وكان الجيش الشعبي الهنغاري في فترة ما بين عامي 1948 و1953 مدمجًا بشكل أساس في الجيش الأحمر من خلال بنيته القيادية وتنظيمه.

كان من الطبيعي أن يستهدف جهد كبير من جانب النظام توسيع السيطرة الشيوعية على الجيش، بما يرقى إلى مثال أنموذجي لما يسميه هنتنغتون التحكم المدني «الذاتي»؛ فالتوجه الرئيس انصبّ على تثقيف «ضباط سياسيين» وتدريبهم ليُلحقوا بكل سرية، وكان يفترض بهم أن يضمنوا ولاء قوات الجيش للحزب الشيوعي الهنغاري وأسياده السوفيات. كان الضباط السياسيون ينتمون إلى فرع جديد في الجيش الشعبي الهنغاري، هو الإدارة السياسية الرئيسة (MPA)، وهو فرع مكلَّف بالإشراف على تثقيف أفراد الجيش السياسي - العقائدي. وكانت هذه الإدارة السياسية الرئيسة وأجهزة الاستخبارات العسكرية والمدنية المختلفة، وهي التي تنشط في داخل القوات المسلحة، أهم أدوات السيطرة السياسية. وكانت الإدارة البيروقراطية كبيرة الحجم تضم أمانات عامة عدة للإشراف على نواحي الحياة السياسية في الجيش: التحريض، والدعاية، والتثقيف الماركسي - اللينيني، والمنشورات. وأصبح الضباط السياسيون في عام 1948 قادة مشاركين لوحداتهم - وهي ممارسة سوفياتية أُلغِيت في الاتحاد السوفياتي في أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب نتائجها الكارثية في ميادين المعارك - بما يعني أن أوامر الضباط العسكريين كانت باطلة إن لم يوقِّعها بالمصادقة ضابط سياسي[200] (في حال نشوب نزاعات، كانت الكلمة العليا للضابط السياسي).

أما الأداة الفاعلة الأخرى للسيطرة المدنية (أي سيطرة الحزب الشيوعي)، فكانت التطهير الدوري لقيادة الجيش التي يقوم بها الحزب الشيوعي الهنغاري. وتولى تنظيم عملية التطهير الأولى في عام 1947 الجنرال غيورغي بالفي رئيس الدائرة العسكرية السياسية في وزارة الدفاع، واستهدفت العملية النشاط المعادي للشيوعية في القوات المسلحة. لكن، بالفي نفسه أُرسِل إلى المشنقة بعد أقل من عامين بسبب عدم الإخلاص الكافي للقضية الشيوعية، وهو أمر بالكاد يفاجئ من يعرف تاريخ المرحلة السياسي. وأسفرت حملات تطهير أخرى في فترة ما بين عامي 1949

و1950 عن اعتقال أكثر من اثني عشر جنرالًا أو سجنهم أو إعدامهم، بينما أصدرت المحاكم العسكرية أحكامًا على 10.000 فرد في عام 1951، و6.500 في عام 1952، و4.600 في عام 1953 [201]. كما أسس الحزب الشيوعي الهنغاري عددًا من اللجان المتداخلة المتعلقة بالدفاع، وذلك أساسًا لكي يتجسس بعضها على بعض، ما أشاع جوًا من جنون الارتياب في المؤسسة الدفاعية. وكان بعض هذه الهيئات يعمل بسرية تامة بينما كان بعضها الآخر معروفًا للعامة. وأسست الدولة - الحزب أكاديميات عسكرية عدة لإنتاج ضباط موالين للنظام. وحبّذت معايير الانتقاء بقوة الطبقات الاجتماعية التي يفضّلها حزب العمال الهنغاري. وفي عام 1952 كان سلك الضباط يتألف من 32 في المئة من العمال، و38.7 في المئة من الفلاحين، و16.8في المئة من الموظفين، و9.9 في المئة من أصحاب المهن، و2.5 في المئة من المثقفين[202]. وبعد عام 1945، كان قد دُرِّب 80 في المئة من الضباط بحلول عام 1948، و91.3 في المئة بحلول عام 1953 [203]. وكان مرشحو الضباط الواعدون يدرَّبون في الاتحاد السوفياتي بدءًا من عام 1948؛ ومن المهم معرفة أن المكلف بانتقائهم لم يكن رؤساؤهم بل الإدارة السياسية الرئيسة (MPA) ودائرة العاملين في حزب العمال الهنغاري.

لم يكن النفوذ السياسي للشريحة العليا من كبار الضباط مؤثرًا؛ إذ شارك بعض الضباط ذوي الرتب العالية في القليل من هيئات صناعة القرار في الدولة - الحزب، لكن المهم أن نفهم أن دورهم الباسل كان يأتي في المركز الثاني بعيدًا عن هويتهم كموظفين في الحزب الشيوعي. وحتى في هذه المرحلة المبكرة من العلاقات المدنية - العسكرية الشيوعية، كانت الممارسة القائمة على وضع ملاكات بارزة من الحزب الشيوعي في مناصب قيادية في نواحي إدارة الدولة والاقتصاد المختلفة، حتى وإن كانوا لا يملكون أي خبرة ملاءمة، ممارسة مكرسة بقوة. وافتقر قادة الجيش الشعبي الهنغاري في هذه المرحلة إلى معظم المؤهلات المهنية الأساس، وحصلوا على مناصبهم العسكرية بفضل موقعهم في الحزب الشيوعي. بعبارة أخرى، كانت الصدقية السياسية أهم كثيرًا من الكفاءة المهنية. كما كانت الحال في معظم الدول الشيوعية الأخرى، كانت بيروقراطية الدولة خاضعة للحزب الشيوعي. وعلى سبيل المثال، فإن وزير الدفاع، الذي كان دائمًا جنرالًا قيد الخدمة، كان مسؤولًا أمام لجنة الدفاع التابعة للحزب الشيوعي. وكانت الهيئة التشريعية هيئة «تبصم على بياض»، وكان أعضاؤها، بمن فيهم بعض كبار الضباط العسكريين في قيد الخدمة، يعطَون مقاعدهم مكافأة على ولائهم السياسي (مع أن الانتخابات كانت تجرى بانتظام، فإنها افتقدت المعنى لجهة التعبير عن خيارات سياسية: كانت لائحة المرشحين تتألف من اسم مرشح واحد من الحزب الشيوعي يكون، في بعض الحالات، ضابطًا في الجيش الشعبي الهنغاري). وتحكّم الحزب بالجيش وميزانيته، ولم يكن من الوارد دعوة خبراء مدنيين خارجيين - حتى إن وُجدوا - لتقديم معلومات تثري المناقشات. وكانت أهمية هذه الترتيبات كلها، وهنا يكمن المغزى، تبهت مقارنة بالهيمنة السوفياتية على مجمل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية الهنغارية تقريبًا في فترة ما بين عامي 1945 و1953. وكان ستالين والقائمون مقامه الذين كانت تربطهم خطوط اتصال هاتفي خاصة بأتباعهم في بودابست، يختارون بمحض مشيئتهم قادة الحزب الشيوعي الهنغاري ويقيلونهم، كما أن قادة الأقسام في الأمانة العامة للحزب الشيوعي الهنغاري كانوا يتشاورون مباشرة مع نظرائهم السوفيات الذين كانوا، في واقع الأمر، رؤساءهم. واضطلع موظفو السفارة السوفياتية، في سلسلة القيادة التابعة لموسكو، بدور مهم، وتشاور السفراء السوفيات بانتظام مع

أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهنغاري.

بقيت أحلام السياسيين الديمقراطيين في هنغاريا في عقب الحرب العالمية الثانية مجرد أحلام، وأصبح بلدهم، خلال العقد الأول من الحرب الباردة، إحدى أسوأ الدكتاتوريات في أوروبا. وبعد وفاة ستالين، وفي أوائل الستينيات بصورة خاصة، بدأت السياسة الداخلية والحياة الاقتصادية تصبحان تدريجًا أقل صرامة، لكن القوات المسلحة الهنغارية بقيت مع ذلك خاضعة لسيطرة سوفياتية حازمة حتى نهاية الحرب الباردة، كما بقيت خصائص العلاقة المدنية - العسكرية الشيوعية من دون تغيير يذكر؛ إذ بقي المدنيون يتحكمون على نحو حازم بالجيش الشعبي الهنغاري، إلا أنه لم يكن هنالك، بالطبع، أي شيء ديمقراطي في ما يتعلق بالسياسة العسكرية الهنغارية، والأكثر من ذلك أن الجيش الشعبي الهنغاري لم يكن خادمًا للشعب الهنغاري بل للنظام الشيوعي الذي كان موضوع معارضة شعبية واسعة النطاق، وخادمًا في نهاية المطاف لمصالح الاتحاد السوفياتي الاستراتيجية، وبالتالي لم يكن مستغربًا سقوط هيبة الجيش في المجتمع.

خاتمة

تجسّد ألمانيا ويابان ما بعد الحرب العالمية الثانية أنموذجين مثاليين لـ «بناء الديمقراطية» في ما يتعلق بمؤسسة أساس من مؤسسات الدولة، هي الجيش. وهنالك، إلى جانب أوجه التشابه الكثيرة، اختلافات بين تجربتي ألمانيا واليابان في بناء جيوش ديمقراطية بعد الحرب، سأذكر سبعة منها فقط. **أولًا**، كان موقع البلدين الجغرافي مصدر تباينات مهمة؛ ففي وسط أوروبا تقع ألمانيا المقسمة والمحوطة بأعداء سابقين والواقعة على الجبهة الأمامية للحرب الباردة، وكانت في موقع أكثر مركزية وتعرّضًا من اليابان، تلك الجزيرة المحوطة بالمحيط الأطلسي. **ثانيًا**، كانت مشاركة بون في منظمات دولية، مثل حلف الناتو ومؤسسات أوروبية غربية منوّعة، تهيمن على العلاقات الخارجية الألمانية. في مقابل ذلك، ولا سيما في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، كان ظل الروابط الثنائية بالولايات المتحدة يخيّم على اليابان. ومن المنطلق ذاته، كانت ألمانيا مدمجة في نظام أمني أوروبي غربي وعبر الأطلسي، بينما كانت اليابان معتمدة بالكامل على الولايات المتحدة في ما يخص شؤونها الدفاعية. **ثالثًا**، كان بناء البوندسفيهر، نظرًا إلى تاريخه وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، مسبوقًا بسلسلة طويلة من محادثات متعددة الأطراف، بينما جرى التوصل على نحو سريع نسبيًّا إلى قرار بناء قوات الدفاع الذاتي اليابانية نتيجة مفاوضات ثنائية. لكن الولايات المتحدة، وهي البلد نفسه الذي قاد تجريد ألمانيا واليابان من المقومات العسكرية، أصرت مع ذلك على إعادة تسليح البلدين.**رابعًا**، كانت الولايات المتحدة تتجنب تنفير حلفائها الأوروبيين، وتحرص أساسًا على أن تتقاسم معهم مسؤولية إعادة تسليح ألمانيا، ونظرًا إلى إعراضهم أو معارضتهم الصريحة تحوّل بناء البوندسفيهر إلى مشروع أميركي نتيجة تخلفهم عن المشاركة؛ إذ لم يقترح بيار منديس - فرانس، رئيس الوزراء الفرنسي، أن تقوم هيئة متعددة الجنسيات بتوزيع المساعدة الأميركية إلا بعد أن كان المشروع قد بدأ جديًّا. لكن وزير الخارجية الأميركي دالاس رفض هذا الاقتراح الصفيق - كانت معارضة فرنسا هي التي قتلت في بداية الأمر «الجماعة الأوروبية للدفاع» المقترحة - وأصر على أن تحتفظ واشنطن بتحكمها في برنامج المساعدات التي تقدمها[(204)]. في المقابل، كانت الولايات المتحدة تنوي منذ البداية أن تُشرف وحدها على إعادة

تسليح اليابان. **خامسًا**، في حين كانت ألمانيا تنظر إلى أمنها الخارجي في ضوء الاعتبارات السياسية ثم الاعتبارات العسكرية، كان لتحوُّل اليابان إلى قوة اقتصادية، بما ينطوي عليه من ازدهار ونفوذ دوليين، الأسبقية على أي اعتبار استراتيجي أو أمني. **سادسًا**، كان السياسيون الألمان على استعداد لتعديل الدستور بعد خمسة أعوام من سَنِّه، بحيث يسمح بإعادة تسليح ألمانيا؛ فبينما نص التعديل على حظر أي نوع من السلوك العدائي، فقد سُمح لألمانيا بأن تدافع عن نفسها. أما النخب السياسية اليابانية، فكانت، على نقيض صارخ من ذلك، تعارض بثبات التفكير في إعادة النظر في الدستور. نتيجة ذلك، بقيت المادة 9 مسألة سياسية كبرى؛ إذ كيف سيكون من الممكن «تبرير» وجود قوات الدفاع الذاتي في ضوء الحظر الدستوري الصريح المفروض على الاحتفاظ بقوات مسلحة؟ وكان «الحل» الياباني على شكل سيل من «الشقلبات» البلاغية التعيسة والمفتقرة إلى الصدقية، الأمر الذي جعل الحكومة اليابانية تبدو غير صادقة وغير ديمقراطية بالنسبة إلى بعضهم[205]. **سابعًا** وأخيرًا، بينما خاض الألمان نقاشًا علنيًّا موسعًا للغاية في شأن الحرب ودور الفيهرماخت، فإن هذا النوع من البحث عن الروح المجتمعية لم يحدث قط في اليابان. وكان الألمان، بالتأكيد، موضع ضغط للتعامل مع ميراثهم الحربي، وكان مصدرَ الضغط جيرانهم والمثقفون التقدميون الذين عادوا بعد الحرب، بينما لم يكن هنالك بالنسبة إلى اليابانيين، بالتأكيد، وحتى نهاية عام 1954، وهي المدة المشمولة بدراستنا، فاعلون خارجيون يرغمونهم على قول الحقيقة[206].

بعد أن رأينا أوجه التباين، ما هي الأحكام العامة التي يمكننا الخروج بها بخصوص بناء جيوش ديمقراطية بعد هزائم كبرى في الحرب بناء على أوجه التماثل بين الحالتين الألمانية واليابانية؟ **أولًا**، قبل كل شيء، هيمنت قوة خارجية ديمقراطية، هي الولايات المتحدة، على تحويل هذه المؤسسات العسكرية، ولم يكن عليها أن تسعى دائمًا إلى إجماع والقبول بتسويات مع دول أخرى. **ثانيًا**، إن حقيقة كون هذين الجيشين، ومعهما بلداهما، قد دمِّرا بالكامل وأن معنويات مجتمعي البلدين كانت متدنية في نهاية الحرب، جعلت عملية بناء دولتيهما الجديدتين (وقواتهما المسلحة)، بدءًا من الصفر، أسهل مما لو أن الهزيمة لم تكن حاسمة إلى هذه الدرجة. **ثالثًا**، لم يكن على الولايات المتحدة أن **تستحدث** مؤسسات، بل أن تدير التجديد المؤسسي، حيث كان لكلٍّ من ألمانيا واليابان تاريخ من المؤسسات الحديثة والتقاليد الدستورية، كما أنهما كانتا تملكان، إضافة إلى ذلك، مجموعة كبيرة من العاملين في الخدمة المدنية (بما في ذلك الجنود) الذين يمكن إعادتهم إلى أعمالهم في ظل الاحتلال الأميركي. **رابعًا**، إن التقاليد العسكرية جعلت السياسيين والجمهور عمومًا في ألمانيا واليابان، كارهين إلى أقصى حد بناءَ قوات مسلحة تشبه المؤسسات القديمة المهزومة. لقد ضمن هذا الشعور الغامر تشكيل مؤسسات عسكرية لا تميل إلى التدخل في السياسة، بل ضمن أيضًا أن تلك المؤسسات ستحتل موقعًا ضعيفًا في الإطار المؤسسي للدولتين الجديدتين. **خامسًا**، وصل اتساع نطاق رفض التقاليد العسكرية إلى حد جعل الجيشين الألماني والياباني يعانيان المبالغة في إضفاء الطابع المدني أو إجلال القيم المدنية، ما أضر، ولا سيما في الحالة اليابانية، بالفاعلية العسكرية[207]. وضمن النطاق الذي كانت توجد فيه خبرة مدنية مستقلة في شأن المسائل الدفاعية في ألمانيا واليابان، كان هذا حقل اختصاص مجموعة من الضباط السابقين ذوي الرتب العالية الذين كانوا في ألمانيا أكثر نفوذًا مما هم في اليابان[208].

أخيرًا، كانت النخب العسكرية في ألمانيا ويابان ما بعد الحرب ملتزمة كامل الحكم الديمقراطي،

لكن، بكل إنصاف، ما كانت لتستطيع ذلك لولا الدور المهيمن لفاعل خارجي كان هدفه الرئيس المساعدة في تأسيس دولة ديمقراطية وتطوير علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. ومن الواضح أن السلطات السياسية والعسكرية الأميركية ما كانت ستسمح بأن يقترب عاملون مشكوك في ولائهم للديمقراطية من الجيشين الألماني والياباني الجديدين.

فهل تنطبق هذه الأحكام العامة على هنغاريا التي كانت في نهاية الحرب مهزومة ومدمرة بالمثل؟

كما رأينا، فإن الاختلاف الأساس هو أنه بينما قامت الولايات المتحدة بمساعدة ألمانيا واليابان على أن تصبحا دولتين ديمقراطيتين، وساعدتهما على تأسيس جيشين **ديمقراطيين**، استولت على هنغاريا، حرفيًّا وبالكامل، دولة شيوعية كليّة القدرة على ما يظهر، كانت غايتها تأسيس دولة تابعة وخانعة. ولم يكن يوجد في هنغاريا سياسيون مستقلون بعد عام 1948، كما أن وجهات نظر جمهورها كانت أساسًا من دون مغزى في دولة شمولية. لكن توجد مع ذلك أوجه تماثل مع حالتي ألمانيا واليابان، ضمن حد أن هزيمة هنغاريا في الحرب وتدميرها بالكامل تقريبًا سمحا أيضًا لقوة أجنبية بأن تشرف على تحولها العسكري، وإعادة تسليحها، وبناء مؤسسات جديدة، من الصفر إلى حد بعيد.

كان ترويج الديمقراطية في حالتينا الرئيستين مدعومًا بقوة أجنبية متفانية، كانت على استعداد لتخصيص قوة بشرية كبيرة لهذا المشروع، ومستعدة لأن تبقى لعمل شاقٍ يدوم طويلًا، وجاهزة لتخصيص قدر كبير من المال والموادّ (بعبارة أخرى، إن العوامل الثلاثة التي لم تكن متوافرة للدور الأميركي في العراق في مطلع الألفية الثانية - القوة البشرية، والالتزام على المدى الطويل، والمال - توافرت في ألمانيا ويابان ما بعد الحرب العالمية الثانية، وضمنت النجاح عمليًا). كان الاتحاد السوفياتي عازمًا بقدر مماثل في هنغاريا، لكن غايته كانت جعل ذلك البلد شيوعيًّا، فنجحت موسكو تمامًا في تحويل هنغاريا إلى دولة تدور في فلكها، وتبذل نخبها المتملقة أقصى ما عندها لنيل حظوة لدى ستالين ومعاونيه.

في نهاية الأمر، أصبح البوندسفيهر وقوات الدفاع الذاتي بشكل فريد مؤسستين ألمانية ويابانية كانتا، طبعًا، متأثرتين تأثرًا شديدًا بفكر الجيش الأميركي ومشورته، لكن من دون أن تكونا بالتأكيد محددتين بفعل ذلك. ومع أن بعض الخبراء المدنيين، بمن فيهم الدارس المعروف موريس جانوفيتش، اقترح أن يقوم المستشارون الأميركيون بترويج إدخال التحول الديمقراطي على المؤسستين العسكريتين الناشئتين الألمانية واليابانية، قرر جنرالات البنتاغون خلاف ذلك[209]، وكانت حجتهم أن الجيش الأميركي هو خلاصة عقود عدة من التطور السياسي والاجتماعي والثقافي، وأنه لا يمكن «تطعيم» المجتمع الألماني أو الياباني به. وذهب العميد جون أوكس إلى القول «إننا نرتكب خطأ كبيرًا عندما نحاول جعل شعب آخر على صورتنا»[210]. وتضمنت المساهمات العسكرية الأميركية تقديم أنموذج، أو مثل، عن «الكيفية التي تبدو بها» الجيوش الديمقراطية في الممارسة بدلًا من كتاب مدرسي.

الجدول رقم (2 - 1)
بعد الحرب العالمية الثانية: ألمانيا واليابان وهنغاريا

	البلد	ألمانيا الغربية	اليابان	هنغاريا

	الفترة	من عام 1945 إلى عام 1960	من عام 1945 إلى عام 1954	من عام 1945 إلى عام 1953
الخلفية	تنازلات للنظام القديم	كلا	كلا	كلا
	نفوذ الطبقة العسكرية القديمة	غير موجود، ثم معتدل	غير موجود	غير موجود
الدولة	مهمات رئيسة	تسريح، تجريد من السلاح، تطهير، مع إعادة تسليح، تلقين مبادئ ديمقراطية	تسريح، تجريد من السلاح، تطهير، مع إعادة تسليح، تلقين مبادئ ديمقراطية	تسريح، تجريد من السلاح، تطهير، مع إعادة تسليح، تلقين مبادئ شيوعية
	قيادة سياسية مدنية	قوية، ديمقراطية، كفؤة	قوية، ديمقراطية، كفؤة	قوية ودكتاتورية
	دور المدنيين في المسائل الدفاعية	مبالغة في إضفاء الطابع المدني	مبالغة في إضفاء الطابع المدني	تحكُّم المدنيين (الحزب) بالكامل
	مقاربة الدولة للعسكرة	مترددة وحذرة	مترددة وسلبية	سلبية ولا كلمة للحكومة الوطنية
	تحكُّم السلطة التنفيذية	متوسط، مرغوب في زيادته	قوي، الوزارة مهمشة، مكتب رئيس الوزراء قوي	تحكُّم تام للدولة - الحزب
	إشراف الهيئة التشريعية	قوي وجوهري برلمانيو لجنة دفاعية	ضعيف	بصم على بياض غير مؤثر
	تطهير الجيش	نعم (واسع النطاق) وعدد من الذين سُرّحوا عادوا لاحقًا	نعم (واسع النطاق) وعدد من الذين سُرّحوا عادوا لاحقًا	نعم ومتكرر
	النفوذ الأجنبي	الولايات المتحدة/ أوروبا الغربية: مهم جدًا	الولايات المتحدة: حاسم	الاتحاد السوفياتي: حاسم
الجيش	تدخُّل في السياسة	غير موجود	غير موجود	باختيار الدولة - الحزب
	الوظيفة الداخلية	منظمة بصرامة (غير موجودة عمليًّا)	الجيش غير معترف به رسميًّا	حماية النظام من الأعداء المحليين

	الوظيفة الاستشارية	من متوسط إلى متدنٍ	غير موجودة فعليًّا	غير موجودة
	الخصائص المؤسسية	لا أركان عامة	مجلس أركان مشتركة	تلقين مبادئ بشكل مكثف
	الفاعلية	قيود دستورية	قيود دستورية	لا قيود، تحكُّم خارجي
	التزام الديمقراطية	نعم	نعم	كلا
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	برز بعض الضباط السابقين/ المتقاعدين تدريجًا كخبراء دفاعيين	قليلون جدًا، بعض الضباط السابقين/ المتقاعدين	كلا
	هيبة الجيش	متدنية لكن متزايدة	متدنية	متدنية
	الجنود في المجتمع	«مدنيون يرتدون البزة»	فصل عن المجتمع	«جندي شيوعي»
	التجنيد الإلزامي	نعم	كلا	نعم
النظام السياسي في نهاية المرحلة		ديمقراطية برلمانية راسخة	ديمقراطية برلمانية راسخة	دكتاتورية شيوعية

(108) في هذا الفصل، وما لم ترد إشارة بخلاف ذلك، تعني «ألمانيا» جمهورية ألمانيا الاتحادية، أي ألمانيا الغربية، وتظهر الأسماء اليابانية وفقًا لعادة اليابانيين في وضع اسم العائلة أولًا.

(109) Amos Perlmutter, *The Military and Politics in Modern Times: On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers* (New Haven: Yale University Press, 1977), p. 45.

(110) Donald Abenheim, *Reforging the Iron Cross: The Search for Tradition in the West German Armed Forces* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 35.

(111) Edward A. Shils and Morris Janowitz, «Cohesion and Disintegration in the Wehrmacht in World War II,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 12, no. 2 (Summer 1948), pp. 280-315.

(112) يُنظر على سبيل المثال:

Omer Bartov, «Soldiers, Nazis, and War in the Third Reich,» *Journal of Modern History*, vol. 63, no. 1 (March 1991), pp. 44-60.

(113) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957), pp. 134-135.

(114) يُنظر:

Roger F. Hackett, *Yamagata Aritomo in the Rise of Modern Japan, 1838-1922*, Harvard East Asian Series; 60 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971).

(115) Harold D. Lasswell, «The Garrison State,» *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455-468.

(116) Robert Guillain, «The Resurgence of Military Elements in Japan,» *Pacific Affairs*, vol. 25, no. 3 (September 1952), p. 213.

(117) Yale Candee Maxon, *Control of Japanese Foreign Policy; a Study of Civil-Military Rivalry, 1930-1945*, University of California Publications in Political Science; 5 (Berkeley: University of California Press, 1957), p. 196.

(118) Wilfried Freiherr von Bredow, «Central Organization of Defense in the Federal Republic of Germany,» in: Martin Edmonds (ed.), *Central Organizations of Defense*, Westview Special Studies in Military Affairs (Boulder, Colo.: Westview Press; London: F. Pinter, 1985), p. 67.

(119) كان دور بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا أصغر كثيرًا. على سبيل المثال، قدمت نيوزيلندا قوة بلغ عديدها 12.000 شخص لغرض الاحتلال ما بين شباط/ فبراير 1946 وآب/ أغسطس 1948. لمعرفة تاريخها المذهل، يُنظر:

Laurie Brocklebank, *Jayforce*: *New Zealand and the Military Occupation of Japan, 1945-48* (Auckland, NZ; New York: Oxford University Press, 1997).

(120) «Missing,» *Time Magazine,* 7/7/1952, and «Homecoming,» *Time Magazine*, 12/10/1953.

(121) يُنظر:

Günter Bischof and Stephen E. Ambrose (eds.), *Eisenhower and the German POWs: Facts Against Falsehood*, Eisenhower Center Studies on War and Peace (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1992), and Niall Ferguson, «Prisoner Taking and Prisoner Killing in the Age of Total War: Towards a Political Economy of Military Defeat,» *War in History*, vol. 11, no. 2 (April 2004), pp. 148-192.

(122) Tetsuya Kataoka and Ramon H. Myers, *Defending an Economic Superpower: Reassessing the U.S.-Japan Security Alliance*, Westview Special Studies on East Asia (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989), pp. 10-11.

(123) يُنظر:

Ivan I. Morris, *Nationalism and the Right Wing in Japan; a Study of Post-War Trends* (London; New York: Oxford University Press, 1960).

(124) Robert McGeehan, *The German Rearmament Question; American Diplomacy and European Defense after World War II* (Urbana: University of Illinois Press, 1971), pp. 6-7 and 12.

(125) Andrew James Birtle, *Rearming the Phoenix: U. S. Military Assistance to the Federal Republic of Germany, 1950-1960*, Modern American History (New York: Garland, 1991), p. 12.

(126) يُنظر مقالة كلايتون ويل في:

Freedom & Union (June 1949), pp. 9-10. Papers of Clayton Will, Hoover Institution Archives (Stanford, CA).

(127) Dean Acheson, *Present at the Creation; my Years in the State Department* (New York: Norton, 1969), p. 436.

(128) Jean Monnet, *Memoirs*, Translated by Richard Mayne; Foreword by Roy Jenkins (London: Collins, 1978), p. 337.

(129) Thomas A. Schwartz, «Europe as the Solution: John J. McCloy and the Rearmament of Germany, 1949-1952,» Unpublished Paper, Harvard University, 28 April 1986. This cite: 16 (Hoover Institution Archives), and Alaric Searle, *Wehrmacht Generals, West German Society, and the Debate on Rearmament, 1949-1959* (Westport, Conn.: Praeger, 2003).

(130) Hans-Erich Volkmann, «Die innenpolitische Dimension Adenauerscher Sicherheitspolitik in der EVGPhase,» in: Lutz Köllner [et al.], *Die EVG-Phase*, Anfänge westdeutscher Sicherheitspolitik, 1945-1956; Bd. 2 (München: Oldenbourg, 1990), p. 478.

(131) يُنظر:
George R. Packard, *Protest in Tokyo; the Security Treaty Crisis of 1960* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966), and Hanji Kinoshita, «Echoes of Militarism in Japan,» *Pacific Affairs*, vol. 26, no. 3 (September 1953), pp. 244-251.

(132) Abenheim, p. 42. See also: David Clay Large, *Germans to the Front: West German Rearmament in the Adenauer Era* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1996).

(133) Konrad Adenauer, *Memoirs, 1945-53*, Translated by Beate Ruhm von Oppen (Chicago: H. Regnery Co., 1966), p. 300.

(134) Ralph Giordano, *Die Traditionslüge: Vom Kriegerkult in der Bundeswehr* (Köln: Kiepenheuer and Witsch, 2000), pp. 40-41.

(135) Dennis Hevesi, «General von Kielmansegg, a NATO Leader, Dies at 99,» *New York Times*, 4/6/2006.

(136) يردّ جان مونيه فشل الجماعة الأوروبية للدفاع إلى أن «قوى الماضي وقوى المستقبل مزقت البلاد». يُنظر: مونيه، ص 397.

(137) Birtle, p. 288.

(138) Bredow, pp. 77-78.

(139) Birtle, p. 322.

(140) يُنظر:
Ekkehard Lippert, Paul Schneider and Ralf Zoll, «The Influence of Military Service on Political and Social Attitudes: A Study of Socialization in the German Bundeswehr,» *Armed Forces and Society*, vol. 4, no. 2 (February 1978), pp. 265-282.

(141) يُنظر:
Richard W. Kedzior, *Evolution and Endurance: The U.S. Army Division in the Twentieth Century* (Santa Monica, CA: Rand, 2000), pp. 23-29.

(142) Birtle, p. 327.

(143) Abenheim, pp. 234-235.

(144) يُنظر:
John W. Dower, *Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the Japanese Experience, 1878-1954*, Harvard East Asian Monographs; 84 (Cambridge, Mass.: Council on East Asian Studies, Harvard University, 1988).

(145) Kataoka and Myers, p. 4.

(146) James Dobbins [et al.], *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq* (Santa Monica, CA: RAND, 2003), p. 41. See also: Harold S. Quigley, «The Great Purge in Japan,» *Pacific Affairs*, vol. 20, no. 3 (September 1947), pp. 299-308.

(147) Masashi Nishihara, «The Japanese Central Organization of Defense,» in: Edmonds (ed.), p. 134.

(148) Richard J. Samuels, *Securing Japan Tokyo's Grand Strategy and the Future of East Asia*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), p. 33.

(149) Ron Matthews, «Japan's Security into the 1990s,» in: Ron Matthews and Keisuke Matsuyama (eds.), *Japan's Military Renaissance?* (Basingstoke: Macmillan, 1993), p. 4.

(150) مقابلة مع سابين فروهستوك (سانتا باربرا، كاليفورنيا، 19 أيار/ مايو 2008). في استطلاع أجري في عام 1981، قال 82 في المئة من اليابانيين إن قوات الدفاع الذاتي دستورية، بينما عارضها 8 في المئة فقط. يُنظر:
Nishihara, p. 135.

(151) Yoshida Shigeru, *Yoshida Shigeru: Last Meiji Man*, Edited by Hiroshi Nara; With

translations from Japanese by Yoshida Ken'ichi and Hiroshi Nara, Library of Japan. A Pacific Basin Institute Book (Lanham: Rowman and Littlefield, 2007), p. 157.

(152) Richard J. Samuels, *Machiavelli's Children: Leaders and their Legacies in Italy and Japan* (Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 2003), p. 210.

(153) Michael J. Green, *Arming Japan: Defense Production, Alliance Politics, and the Postwar Search for Autonomy* (New York: Columbia University Press, 1995), p. 10.

(154) Morris, p. 212.

(155) Yoshida, p. 154.

(156) Tetsuo Maeda, *The Hidden Army: The Untold Story of Japan's Military Forces*, with an introd. by David J. Kenney; Trans. from the Japanese by Steven Karpa (Chicago: Edition q, 1995; [1990]), p. 73.

(157) Ibid., pp. 94-95.

(158) Wolf Graf von Baudissin, «The New German Army,» *Foreign Affairs,* vol. 31, no. 1 (October 1995), p. 3. For a more comprehensive exposition, see: Wolf Graf von Baudissin, *Soldat für den Frieden. Entwürfe für eine zeitgemässe Bundeswehr*, hrsg. und eingeleitet von Peter v. Schubert (München: S. Piper, [1969]). For a recent history of *Innere Fuhrung,* see: Frank Nägler, *Der gewollte Soldat und sein Wandel: Personelle Rüstung und innere Führung in den Aufbaujahren der Bundeswehr 1956 bis 1964/65*, Sicherheitspolitik und Streitkräfte der Bundesrepublik Deutschland; Bd. 9 (München: Oldenbourg, 2010).

(159) مذكور في
Bredow, pp. 71-72.

(160) يُنظر:
Rudolf Schlaffer, *Der Wehrbeauftragte 1951 bis 1985: Aus Sorge urn den Soldaten* (Munich: Oldenbourg, 2006)،
وخصوصًا أول جزءين اللذين يتناولان الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرةً والفترة الممتدة بين عامي 1951 و1959 (وكيف عدّل صانعو السياسات الألمان في الأنموذج السويدي)، على التوالي.

(161) Abenheim, p. 217.

(162) I thank Dale R. Herspring for clarification.

(163) Samuels, *Machiavelli's Children*, p. 359.

(164) Peter J. Katzenstein and Nobuo Okawara, *Japan's National Security: Structures, Norms, and Policy Responses in a Changing World*, Cornell East Asia Series; 58 (Ithaca, NY: East Asia Program, Cornell University, 1993), pp. 49-50.

(165) Morris, p. 260.

(166) Akio Watanabe, «Japan's Postwar Constitution and Its Implications for Defence Policy: A Fresh Interpretation,» in: Matthews and Matsuyama (eds.), p. 36.

(167) يُنظر:
Richard J. Samuels, «Politics, Security Policy, and Japan's Cabinet Legislation Bureau: Who Elected These Guys, Anyway?,» JPRI Working Paper; no. 99, Japan Policy Research Institute, March 2004.

(168) Gaston J. Sigur, «Power, Politics and Defense,» in: James H. Buck (ed.), *The Modern Japanese Military System*, Sage Research Progress Series on War, Revolution, and Peacekeeping; 5 (Beverly Hills, [Calif.]: Sage Publications, 1975), p. 189.

(169) Maeda, p. 136.

(170) رسالة إلكترونية من ريتشارد صامويلز (أيار/ مايو 2010).

(171) Ian Gow, «Civilian Control of the Military in Postwar Japan,» in: Matthews and Matsuyama

(eds.), p. 59.

(172) Abenheim, pp. 90-91.

(173) Bredow, p. 71. See also: Manfred Dormann, *Democratische Militärpolitik* (Freiburg: Rembach, 1970).

(174) Mark N. Gose, «The Role of the Military in Building Political Community: The Case of the Two German States,» Ph. D. Dissertation, University of Colorado, 1995, p. 155.

(175) مذكور في:

Birtle, p. 221. See also: Dieter Rossmeissl (ed.), *Demokratie von Aussen: Amerikanische Militärregierung in Nürnberg 1945-1949* (München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1992), pp. 156-157.

(176) يُنظر:

Rüdiger Wenzke (ed.), *Staatsfeinde in Uniform?: Widerständiges Verhalten und Politische Verfolgung in der NVA*, Militärgeschichte der DDR; Bd. 9 (Berlin: Links, 2005), pp. 7-10.

(177) Birtle, p. 284.

(178) أنا ممتن لدونالد إبنهايم بخصوص هذه النقطة.

(179) On these issues see: Birtle, pp. 259-264.

(180) Ibid., p. 333.

(181) Abenheim, pp. 172-173.

(182) Yoshida, pp. 155-156.

(183) يُنظر على سبيل المثال:

Sabine Frühstück, *Uneasy Warriors: Gender, Memory, and Popular Culture in the Japanese Army* (Berkeley: University of California Press, 2007).

(184) Maeda, pp. 16-17.

(185) Ibid., p. 101.

(186) Thomas M. Brendle, «Recruitment and Training in the SDF,» in: Buck (ed.), pp. 67-96, esp. p. 71.

(187) مذكور في:

Maeda, p. 55.

(188) Ibid., p. 57.

(189) يُنظر على سبيل المثال:

Krisztián Ungváry, *The Siege of Budapest: One Hundred Days in World War II*, Translated from the Hungarian by Ladislaus Löb; With a foreword by John Lukacs (New Haven: Yale University Press, 2005).

(190) يُنظر:

Peter Kenez, *Hungary from the Nazis to the Soviets: The Establishment of the Communist Regime in Hungary, 1944-1948* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006).

(191) Bennett Kovrig, *Communism in Hungary: From Kun to Kádár*, Histories of Ruling Communist Parties. Hoover Institution Publication; 211 (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1979), pp. 154-210.

(192) يُنظر:

Stephen Kertesz, *The Last European Peace Conference: Paris 1946-Conflict of Values*, Credibility of Institutions, Policies and Leadership; vol. 10 (Lanham, Md.; Boston; London: University Press of America, 1985).

(193) Zoltan D. Barany, *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-90* (London: Palgrave Macmillan, 1993), pp. 41-42.

(194) يُنظر:

Mark Von Hagen, *Soldiers in the Proletarian Dictatorship: The Red Army and the Soviet Socialist State, 1917-1930*, Studies of the Harriman Institute. Studies in Soviet History and Society (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990).

(195) F. Rubin, «The Hungarian People's Army,» *RUSI Journal*, vol. 121, no. 3 (September 1976), p. 59.

(196) Jànos Kecskes, *Vezéràldozatok, vagyis mit tesznek a kiskiràlyok pànikban* (Budapest: Tornado Damenija Kft, 1990), p. 8.

(197) Béla K. Király, *Honvédségből Néphadsereg* (Budapest: Co-Nexus, 1989), p. 121.

(198) Sándor Mucs, *Politika és a hadsereg Magyarországon, 1944-1948: Tanulmányok* (Budapest: Zrínyi Katonai K. u.a., 1985), pp. 114-115.

(199) يُنظر:

Barany, *Soldiers and Politics*, pp. 47-49.

(200) Ibid., p. 39.

(201) Ibid., p. 43.

(202) Erno Zagoni, *Hadsereg, honvédelem; az MSZMP katonapolitikája és a magyar néphadsereg* (Budapest: Zrínyi Katonai Kiadó, 1968), p. 151.

(203) Zoltan D. Barany, «Soviet Control of the Hungarian Military under Stalin,» *Journal of Strategic Studies*, vol. 14, no. 2 (1991), p. 153.

(204) Birtle, p. 167.

(205) تراسل إلكتروني مع ريتشارد صامويلز (أيار/ مايو 2010).

(206) On this issue, see: Ian Buruma, *The Wages of Guilt: Memories of War in Germany and Japan* (London: Jonathan Cape, 1991).

(207) Gow, p. 51.

(208) يُنظر على سبيل المثال:

Basil Henry Liddell Hart, *The Other Side of the Hill; Germany's Generals, their Rise and Fall, with their Own Account of Military Events, 1939-1945* (London: Cassell, [1948]).

(209) Birtle, pp. 281-285.

(210) Ibid., p. 285.

الفصل الثالث
بعد الحرب الأهلية البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان

«الحرب الأهلية» مفهوم مثير للجدل في جانب كبير منه؛ ذلك أنه غالبًا ما ينظر المتقاتلون على الجبهات المتقابلة إلى الحروب الأهلية بشكل مختلف؛ فالمرجَّح أن يسمّي المعتدون النزاع «حربًا أهلية»، بينما يفترض هذا المصطلح، بالنسبة إلى الذين يتعرضون للهجوم، أن الأطراف كلهم مذنبون بالتساوي. ومن بين الحالات الثلاث التي سأتناولها في هذا الفصل، تجلّت هذه الفكرة بأوضح صورة في البوسنة والهرسك، حيث كان كثير من البوسنيين (المسلمين) يُبدون استياءهم عندما أستعمل مصطلح «حرب أهلية» لوصف الحرب التي دارت في بلادهم في فترة 1992 - 1995؛ إذ كانوا يقولون إن المحصلة هي «أننا هُوجمنا من الصرب والكروات»، وإن هذه الحرب كانت بكل بساطة ووضوح «حربًا عدائية صربية ضد البوسنة». تتلاقى فكرتي عن الحرب الأهلية مع ما قاله ستاثيس كاليفاس (S. Kalyvas) الذي اعتبرها «معركة مسلحة ضمن حدود كيان معترف به بين أطراف يخضعون لسلطة مشتركة عند بدء الأعمال العدائية»[(211)]، وذلك بغضّ النظر عن تحديد من بدأها.

يزودنا هذا الفصل بمعلومات عن بناء جيوش في ثلاث بيئات سياسية متميّزة جدًا، إلا أن الحروب كانت مع ذلك متشابهة إلى حد بعيد من حيث وحشيتها وحدّتها. كانت الحرب في البوسنة والهرسك (التي أصبح يشار إليها بـ BiH، أي البوسنة - الهرسك أو البوسنة) الأقصر مدة، ويمكن النظر إليها في سياق تفكك يوغسلافيا الاتحادية في مطلع التسعينيات. كان فرز الأطراف المتناحرة في البوسنة والهرسك قائمًا أساسًا على ديانات تلك الأطراف (البوسنيون المسلمون، والكروات الروم الكاثوليك، والصرب الأرثوذكس) ومناطق سكناهم التقليدية. كما كان الخصوم في الحرب الأهلية اللبنانية (بين عامي1975 و1990) متمايزين على أساس الإثنية والمنطقة والجماعة التي ينتمون إليها، والديانة (مسلمون شيعة وسنّة، ومسيحيون موارنة، ودروز)، والحزبية السياسية التي أطلقت شرارتها، في بداية الأمر على الأقل، وجهاتُ النظر مختلفةً، في شأن تسلُّح اللاجئين الفلسطينيين. في المقابل، كانت الحرب الأهلية في إلسلفادور (من عام 1979 إلى عام 1992) قائمة، أولًا وقبل كل شيء، على أساس الهوية الطبقية الاجتماعية - الاقتصادية. لقد كان ذلك نزاعًا بالمعنى الماركسي، أي قتالًا بين الطبقات الاجتماعية المهمَّشة والطبقات المهيمنة.

سنتناول أساسًا حالتي البوسنة وإلسلفادور. ومع أن الهدف في البلدين كان تطوير جيش ديمقراطي بعد الحرب الأهلية، فإن هذا الهدف لم يتحقق بالكامل في أيٍّ من الوضعين. حالتنا «الجيدة» هي البوسنة والهرسك التي اقتربت أكثر كثيرًا من إلسلفادور في بناء جيش ديمقراطي. مع أن البوسنة ما زالت في صراع مع مسائل سياسية رئيسة عدة، فإنها نجحت إلى حد بعيد من المنظور الضيّق للعلاقات المدنية - العسكرية. أرى، في الواقع، أن تأسيس جيش فدرالي ربما كان حتى هذا التاريخ الإنجاز السياسي الأكثر إثارة للإعجاب في الحقبة التالية للحرب الأهلية. كما

تحسنت بشكل ملحوظ العلاقات المدنية - العسكرية في إلسلفادور، إلا أن مسائل عدة تُركت غير منظَّمة بموجب اتفاق شابولتيبيك (Chapúltepec) للسلام لعام 1992، إضافة إلى دواعي قلق معيّنة برزت منذ ذلك الحين، أوجدت مشكلات في نواح معيّنة. أما لبنان، وهو الحالة الثانوية في هذا الفصل، فهو فريد لا بسبب كونه ضمن فئة بناء جيش بعد حرب أهلية فحسب، بل أيضًا بسبب ابتعاده من ناحيتين مهمتين عن كامل مجموعة حالاتنا السبع والعشرين. **أولًا**، في أول خمسة عشر عامًا بعد الحرب الأهلية، سيطر جيش أجنبي، هو الجيش السوري، على قسم من أراضي لبنان، وكان له دور مؤثر في إعادة بناء القوات المسلحة اللبنانية. **ثانيًا**، بمعزل عن القوات المسلحة اللبنانية الخاضعة لسيطرة الدولة، كانت قوة عسكرية محلية أخرى، منافسة أو مكملة (يتوقف هذا على الزمن المعيّن وعلى من يوجَّه إليه السؤال)، ولكنها **شرعية** مع ذلك، تعمل في البلاد: ميليشيا حزب الله الكبيرة، والحسنة التجهيز والفعالة، وهي منظمة سياسية وشبه عسكرية تابعة للمسلمين الشيعة.

هذه النطاقات الزمنية للحالات المشمولة بالدراسة ستكون بدءًا من اتفاقات السلام الثلاثة التي أنهت الحروب الأهلية، وذلك حتى انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2010 في البوسنة، ونهاية العام الأول (حزيران/ يونيو 2010) من ولاية موريسيو فونيس (M. Funes) الرئاسية في إلسلفادور، واستيلاء حزب الله بشكل موقّت على بيروت الغربية في أيار/ مايو 2008.

أتتبع في الجزء الأول من هذا الفصل العملية السياسية التي أدت إلى نهاية الحروب الأهلية في البوسنة - الهرسك وفي إلسلفادور، وأجري تقويمًا لاتفاقات السلام. وأنظر في الجزء التالي إلى الكيفية التي بُنيت بها قوات البوسنة - الهرسك وإلسلفادور الجديدة المسلحة، ونجاحات هذه العملية ونواقصها، كما أجري تقويمًا لدور القوى السياسية الخارجية المستمر خلال مدة هذا المشروع. ينتقل التركيز في الجزء الثالث إلى إعادة بناء القوات المسلحة اللبنانية وتعايشها مع الجناح العسكري لحزب الله.

من الحرب الأهلية إلى السلام في إلسلفادور والبوسنة

منذ الثلاثينيات فصاعدًا، كانت الطبقة الاقتصادية والسياسية الحاكمة في إلسلفادور تعتمد على الجيش وقوات الأمن والقوات شبه العسكرية والشرطة، لحفظ النظام والسيطرة على طبقة الفلاحين إلسلفادوريين الفقيرة والمهمَّشة. في عام 1979 نفّذ ضباط عسكريون صغار انقلابًا عسكريًّا من دون إراقة دماء، وذلك خشية قيام المنظمات والأحزاب اليسارية المعارضة بتأسيس حكم شيوعي شبيه بالحكم في نيكاراغوا المجاورة. انطلقت شرارة الحرب الأهلية في إثر عملية اغتيال رئيس الأساقفة أوسكار أرنولفو روميرو (Ó. A. Romero)، نفذها خلال القداس أفراد من أقصى اليمين في آذار/ مارس 1980. وفي كانون الثاني/ يناير، قامت جبهة فَرَابوندو مارتي (Farabundo Martí) للتحرير الوطني، التي ألّفها عدد من المجموعات اليسارية قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر فقط، بإطلاق حرب عصابات ضد الحكومة استمرت أكثر من عقد من الزمن، وأزهقت أرواح 75.000 إنسان، وخلّفت أكثر من مليون لاجئ[(212)]. كانت الحرب تخاض بشأن الأيديولوجيا

والتفاوت الاقتصادي، وضد هيمنة طبقة سياسية جائرة بشكل غير معتاد كانت ترفض إعطاء أي مساحة سياسية للمعارضة، وكانت في أغلب الأحيان غير قادرة على التحكم بالقوات المسلحة التي تسهر عليها. كانت هذه حالة من حالات اختلال السلطة المدنية أكثر من كونها سيطرة عسكرية، لكنها كانت تعني أن السياسيين كانوا لا يملكون غالبًا القدرة على التحكم بسرايا الموت ووحدات الجيش التي ارتكبت على امتداد فترة النزاع 95 في المئة من الانتهاكات الخطِرة التي استهدفت مدنيين[213]، كما أثبت ذلك لاحقًا تقريرٌ صادر عن «لجنة الحقيقة».

ثم نلتفت إلى البلقان، حيث كان التسامح العرقي المفروض اجتماعيًّا خلال أكثر من أربعة عقود من اشتراكية الدولة، قد أوجد ثقافة متكاملة ودنيوية وحضرية في يوغسلافيا التي كانت تبدو مهيأة للتحول الديمقراطي[214]. بدأ تفكك البلاد حين أصبح من الواضح أن قادة سلوفينيا وكرواتيا وصربيا يفضّلون الحرب على التوصل إلى تسوية[215]. كان سكان البوسنة في عام 1991 يتألفون من 46 في المئة من البوسنيين، و31.4 في المئة من الصرب (الذين كان عددهم أقرب إلى 40 في المئة إذا أضفنا الذين كانوا يعرّفون أنفسهم على أنهم «يوغسلاف»)، و17.3 في المئة من الكروات [216]. كان الصرب - والكروات بدرجة أقل - يشعرون منذ مدة طويلة بالقلق إزاء النمو الديموغرافي الأسرع وتيرة للمجتمع المسلم قياسًا بوتيرة نموهم، فتلاعب السياسيون الشعبويون بقيادة سلوبودان ميليسوفيتش، الرئيس الصربي، ورادوفان كاراديتش، مؤسس الحزب الديمقراطي الصربي في البوسنة (وهي تسمية في غير محلها)، بالمشاعر الشعبية بمهارة، وقد تمكنوا، بمساعدة صحافيين ومثقفين، من أن ينشروا على نحو فاعل الأساطير القومية بين أناس كان عدم اليقين الذي يتسم به الوضع السياسي قد ولّد لديهم إحساسًا بانعدام الأمان. أدت الحرب التي تلت ذلك إلى إزهاق أرواح 57.523 جنديًّا و39.685 مدنيًّا، وجعل 3.2 ملايين شخص من دون مأوى[217].

عملية السلام

تلقت عملية السلام إلسلفادورية دفعة إلى الأمام حين فاز ألفريدو كريستياني، (A. Cristiani) من التحالف الجمهوري الوطني المحافظ، في الانتخابات الرئاسية في عام 1989. كان كريستياني، المعتدل والبراغماتي، مستعدًا للمجاهرة بمبادئه الديمقراطية والدفاع عنها، وكان ملتزمًا إنهاء الحرب الأهلية بوضوح، وكان السياسي المثالي لبدء عملية السلام. وطبقًا لقول السفير الأميركي ويليام ج. ووكر، «لم يكن بمقدور أحد على يسار كريستياني أن يتفاوض، وما كان أحد على يمينه سيفعل ذلك»[218]. كان الوقت مواتيًا لأسباب أخرى أيضًا؛ فنهاية الحرب الباردة ألقت بظلال قاتمة على آفاق المساعدة المالية والعسكرية لكلٍّ من جبهة فَرَابوندو مارتي التي كانت تتلقى الدعم من الاتحاد السوفياتي وكوبا ونيكاراغوا، والقوات الحكومية التي كانت الولايات المتحدة تمولها أساسًا. إضافة إلى ذلك، أدى سقوط الشيوعية العالمية إلى حجب الرياح عن أشرعة جبهة فَرَابوندو مارتي. أخيرًا، كانت الأحوال العامة في إلسلفادور قد تدهورت في ذلك الوقت ليس بسبب الحرب الأهلية الدائرة فحسب، بل أيضًا بسبب هزة أرضية مدمرة في عام 1986 وتدنّي سعر البُن الذي كان أكبر صادرات البلاد مردودًا في السوق العالمية.

أعلن كريستياني بعد انتخابه أن السلام الدائم لا يتطلب تسريح قوات جبهة فَرَابوندو مارتي فحسب، بل أيضًا كبح السلطة السياسية التي كانت تتمتع بها تقليديًّا القوات المسلحة إلسلفادورية. واعتبر هذا الاقتراح راديكاليًّا لدرجة أن المتشددين وأيضًا الإصلاحيين في الطيف السياسي، كانوا في بداية الأمر يشككون في حسن نيات كريستياني[219]. غير أن نياته لجهة إنهاء الحرب أخِذت على محمل الجد بقدر أكبر حين أقر علنًا بأن الحرب الأهلية نشأت من الظلم والقمع وعدم المساواة الاجتماعية التي طبعت المجتمع إلسلفادوري منذ أمد طويل. جرت المحادثات الأولى بين الحكومة وجبهة فَرَابوندو مارتي للتحرير الوطني في فترة أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 1989، وبعد ذلك بوقت قصير قام متطرفون تواقون إلى حرف مسار عملية السلام بقتل نقابيين واغتيال ستة كهنة يسوعيين مع مدبرة منزلهم وابنتها القاصر. وردَّ مقاتلو جبهة فَرَابوندو مارتي بالاستيلاء على فندق شيراتون في العاصمة سان سلفادور. حققت الإدانة الدولية التي تلت هذه الأعمال هدفها - لأن الشريحة العليا من ضباط الجيش تأثرت خصوصًا بالاستهجان الصادر عن الكونغرس الأميركي الذي كان يملك سلطة حجب المساعدة العسكرية المخصصة للقوات المسلحة إلسلفادورية - وأعادت الأطراف إلى طاولة المفاوضات. لعل من اللافت إذًا، أن تكون الحرب قد بدأت بقتل كاهن (رئيس الأساقفة روميرو) وانتهت بقتل ستة كهنة آخرين.

في البوسنة أيضًا، لم تكن الطريق إلى السلام مسارًا مستقيمًا؛ إذ كان من المعالم الرئيسة على الطريق توقيع وقف إطلاق النار بمبادرة من الولايات المتحدة في آذار/ مارس 1994، أي اتفاق واشنطن، بين الجانبين البوسني والكرواتي، حيث عرضت الولايات المتحدة تقديم دعمها لطلب كرواتيا الحصول على عضوية مؤسسات أوروبية، وسهّلت المساعدات لكرواتيا لقاء موافقتها على عقد اتفاق مع البوسنة. إنه الاتفاق الذي أسَّس فدرالية البوسنة والهرسك (تدعى أدناه الفدرالية) بين مكونين من شعبين، الكروات والبوسنيين، وتحالفًا عسكريًّا بينهما، كان موجهًا ضد صرب البوسنة. بقيت المجموعات شبه العسكرية الكرواتية ووحدات الجيش البوسني موجودة ككيانين منفصلين، لكنها بدأت تتعاون في عمليات ضد صرب البوسنة. في صيف 1995، شرعت قوات كرواتية وبوسنية (بما في ذلك قوات كرواتية من كرواتيا) بعملية استرداد الأراضي التي كانت بيد صرب البوسنة منذ عام 1992. وأدرك قادة الصرب أن التيار تحوّل ضدهم، وأعلنوا حينئذ استعدادهم للشروع في مفاوضات سلام جدية[220].

كان الفاعلون الخارجيون، في كلٍّ من إلسلفادور والبوسنة - الهرسك، مسؤولين أساسًا عن إنهاء الحرب ومناقشة اتفاق السلام. وكما ذكرنا، كان اعتماد الجيش المتزايد على المساعدة الأميركية والضغوطات الداخلية في سلك الضباط قد جعل إلسلفادور عرضة للتأثر بالولايات المتحدة خصوصًا، وحين عرقلت مسائل إصلاح الجيش تقدُّم المحادثات في صيف 1990، كان قرار الكونغرس الأميركي حجب نصف المساعدة العسكرية البالغة 85 مليون دولار والمخصصة س للعام التالي بالتأكيد من العوامل التي أدت إلى تليين موقف القيادة العليا إلسلفادورية[221]. ومع أن التحول في سياسة واشنطن ساهم بوضوح في إنهاء الحرب، فإن صدقية الولايات المتحدة كصانعة سلام محتمل في إلسلفادور كانت متدنية لأنها كانت على مدى فترة طويلة مضت تدعم الحكومة وقواتها المسلحة[222].

تولت الأمم المتحدة تنفيذ المهمة الصعبة في إلسلفادور، بعد أن تلقّى مقرها الرئيس في نيويورك طلبات للتوسط في كانون الأول/ ديسمبر 1989 وكانون الثاني/ يناير 1990 من كلٍّ من قادة

جبهة فَرَابوندو مارتي والرئيس كريستياني على التوالي[223]. وجرت العملية، المسماة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في إلسلفادور «أونوسال» (ONUSAL)، بتفويض من الجانبين المتحاربين، وأقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وشُكِّلت البعثة في أيار/ مايو 1991 وسط حرب أهلية، وأصبحت من أنجح المساعي الداخلية لصنع السلام من جانب الأمم المتحدة منذ الحرب الباردة[224]. لا يعني ذلك أن مسار التقدم كان سهلًا، وطبقًا لما قاله ألفارو دي سوتو (Á. de Soto)، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة في إلسلفادور، فإن المفاوضات في أثناء عملية السلام التي استمرت عامين كانت مثل «البناء حجرًا حجرًا»[225].

في البوسنة - الهرسك، في المقابل، كانت الحكومة الأميركية هي صاحبة الدور الرئيس في إنهاء الحرب وجلب الخصوم، حرفيًّا ومجازيًّا، إلى مؤتمر السلام بالقرب من دايتون، أوهايو. وعمدت الحكومات الأوروبية الغربية الأكثر نفوذًا، مرة أخرى، إلى إلقاء المسؤولية على الغير، أو أنها كانت عاجزة عن التوصل إلى تسوية وحل وسط في ما بينها بشأن خطة العمل، مع أن الحرب كانت تتواصل على بعد مئات قليلة من الأميال عن حدودها مع ما يصاحبها من فظاعات. أما الولايات المتحدة، فبقيت، بعد أن ألزمت نفسها حل الأزمة، منخرطة في ذلك المسعى، وقامت بدور مركزي في إنهاء الحرب. وطبقًا لكثير من الضباط العسكريين والمسؤولين الحكوميين البوسنيين الذين أجريت مقابلات معهم في عام 2009، فإن الحرب ربما كانت ستستمر حتى ذلك الحين لولا الدور الأميركي[226]. وكانت الوحدة الأميركية المكوّنة الرئيسة في القوة التي قادها حلف الناتو بتفويض من الأمم المتحدة، لتوفير الأمن خلال فترة شديدة التقلب بين وقف إطلاق النار والسلام، فكتب روبرت كابلان (R. Kaplan) قائلًا إن تدخل الناتو الإنساني في البوسنة في عام 1995 غيّر النقاش من «هل يجب أن يكون الناتو موجودًا؟» إلى «هل يجب توسيع الناتو؟»[227].

شابولتيبيك ودايتون

في اليوم الأول من عام 1991، أطلقت الحكومة إلسلفادورية وجبهة فَرَابوندو مارتي اتفاق سلام مبدئي تفاوض الجانبان في شأنه بحضور مراقبين من الكنيسة الكاثوليكية والأمم المتحدة. وقِّعت الوثيقة النهائية في قلعة شابولتيبيك في مدينة مكسيكو في 16 كانون الثاني/ يناير 1992. وكان أهمَّ أثر للاتفاق على المدى القصير وقفٌ لإطلاق النار لمدة ستة أشهر، سرى مفعوله في الأول من شباط/ فبراير 1992، ولم يُنتهك قط. أوجدت تفاهمات شابولتيبيك للسلام فرصة تاريخية لتغيير العلاقات المدنية - العسكرية في إلسلفادور بشكل جذري: وربما كان هذا أهم مآلات تلك التفاهمات على المدى الطويل.

وضع اتفاق شابولتيبيك خطة محددة لإنهاء الحرب، وتسريح القوات، وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، والتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، والتحضير لانتخابات حرة ونزيهة، مع عدد من المسائل الأخرى، وذلك في تسعة فصول وملاحق عدة[228]. تضمّن الاتفاق نصوصًا رئيسة عدة في شأن القوات المسلحة لكلٍّ من جبهة فَرَابوندو مارتي والحكومة[229]. وكان ينبغي تسريح قوات جبهة فَرَابوندو مارتي بحلول 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، وإنقاص عديد القوات المسلحة إلسلفادورية بواقع النصف - بحيث يتدنى إلى 31.000 جندي - بحلول عام

1994، على أن تستوعَب قوات الشرطة الحكومية شبه العسكرية وقوات شرطة خزينة الدولة في الجيش النظامي، مع إنشاء قوة شرطة مدنية جديدة بمشاركة مقاتلين سابقين من جبهة فَرَابوندو مارتي، مع تفكيك قوات الدفاع المدني إلسلفادورية وكتائب النخبة الخمس في القوات المسلحة إلسلفادورية التي دربها الأميركيون. وفي الوقت نفسه وُضعت أجهزة الاستخبارات كافة، بما في ذلك وكالة الاستخبارات العسكرية، تحت سلطة رئيس الجمهورية، وجرى إحياء لجنة مستقلة مؤلفة من ثلاثة أشخاص لغرض حملة تطهير تستهدف منتهكي حقوق الإنسان في صفوف الضباط، وإنشاء لجنة حقيقة من أجل التحقيق في أسوأ حالات إساءة استعمال السلطة. كما كان يتعين أيضًا إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين.

من المهم أن ندرك أن نجاح اتفاق شابولتيبيك، كمجرد آفاق للتحول الديمقراطي في أنظمة تأتي بعد أنظمة عسكرية، كان يتوقف على تجريد السياسة من الطابع العسكري؛ إذ جسّد الاتفاق تصميم الأطراف كلها - بما في ذلك الحكومة، ولهذا أهمية حيوية - على تقليل نفوذ القوات المسلحة إلسلفادورية واستقلالها الذاتي الاجتماعي بتقليص قوتها، وبنيتها، ومهمتها (التي حُصرت في حماية حدود إلسلفادور). بهذا، فإن الاتفاق، بتحقيق ما ذُكر، لم ينهِ الحرب الأهلية فحسب، بل أرسى أيضًا دعائم انتقال إلسلفادور إلى الديمقراطية[230].

هذا لا يعني القول إن اتفاق شابولتيبيك للسلام لم يواجه أي معوقات جدية أو لم يُغفل عددًا من النواحي المهمة والمقلقة في السياسة العسكرية. ومع أن جبهة فَرَابوندو مارتي حملت السلاح بداية تحت راية الشيوعية ومن أجل تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فإن اتفاق السلام لم ينص في نهاية الأمر على أي توصية أو شرط في شأن الإصلاح الاقتصادي. ومع أنه كان يفترض أن تقوم الجبهة بإعداد اتفاق اقتصادي واجتماعي، فإن الطرفين حذفا هذا البند من جدول الأعمال بسبب الحاجة الملحة إلى إنجاز اتفاق السلام[231]. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة إلسلفادورية كانت هي المطالَبة من دون شك بدفع الثمن السياسي الأكبر لاتفاق السلام، فإنه كان في الإمكان إرغامها على أكثر من ذلك. لم يحدد الاتفاق أن وزير الدفاع يجب أن يكون مدنيًّا، كما أنه لم يضع نظامًا لرقابة تشريعية فاعلة على ميزانية الدفاع، ولم ينص على تحكُّم السلطة التنفيذية بالترقيات الداخلية لكبار الضباط العسكريين. كما سكتت التسوية أيضًا عما إذا كان سيجوز للضباط العسكريين الذين هم في قيد الخدمة الفعلية أن يبقوا على رأس مشروعات أو هيئات حكومية، وعما إذا كانت القوات المسلحة ستحتفظ بنفوذها على خدمات الاتصالات والمياه. بهذا، تمكنت القوات المسلحة إلسلفادورية من أن تحتفظ في هذه النواحي كافة بقدر من الاستقلال الذاتي، حتى وإن كان اتفاق شابولتيبيك قد كبح على نحو صارم ما كان لها عمومًا من نفوذ في حياة البلاد السياسية والاجتماعية[232].

كان اتفاق دايتون الذي أنهى الحرب الأهلية في البوسنة وثيقة متميزة إلى حد بعيد، نجمت عن وضع متميز جدًا، وكان لغرض مختلف جدًا. وقّع الاتفاقَ الذي جرى التفاوض في شأنه في أوهايو رؤساء جمهورية البوسنة - الهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغسلافيا الفدرالية (وشهد عليها ممثلون عن الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وذلك في باريس في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1995. والتزم الموقعون «سيادة البوسنة - الهرسك، ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسي»[233]. إلى جانب الوثيقة الرئيسة، تتضمن تفاهمات دايتون - وهي رسميًّا «اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك» - أحد عشر ملحقًا تفصّل

مسؤوليات الفرقاء البوسنيين والهيئات الدولية المكلفة بمراقبة التنفيذ[234]. كما تتضمن أيضًا دستورًا ملحقًا بالاتفاق يوضح التقسيمات الفدرالية للسلطة بين حكومة البوسنة - الهرسك الوطنية وحكومتي الكيانين الآخرين، وهما الفدرالية البوسنية - الكرواتية وجمهورية سربسكا الصربية.

كان اتفاق دايتون، أساسًا، قرار سلام مركّزًا على وضع ترتيب لحفظ السلام. أنشأ الملحق 1 - أ، أي «الاتفاق بشأن النواحي العسكرية من تسوية السلام»، قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (أيفور) (IFOR) التي تتألف من وحدات من حلف الناتو ودول من خارج الحلف لضمان التقيد بالاتفاق وتنفيذ ملحقه العسكري. واتفق الموقعون على عدم الاكتفاء بوقف الأعمال العدائية، بل أيضًا على انسحاب القوات الأجنبية من البوسنة خلال ثلاثين يومًا. تضمنت القوات، من بين الوحدات الأخرى، كتيبة كاملة من المقاتلين المجاهدين سجّلت كوحدة مستقلة ضمن الفيلق الثالث من الجيش البوسني[235]. ونصت الوثيقة، إضافة إلى ذلك، على إعادة نشر القوات البوسنية والكرواتية والصربية، ونشر أيفور)، وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة (تكون برئاسة قائد أيفور، وتتشكل من قادة عسكريين وممثلين محليين)، وحددت شروط تبادل الأسرى. وتناول الملحق 1 - ب تثبيت الاستقرار الإقليمي، وحدد تدابير بناء الثقة - والأمن - علاوة على إرشادات الرقابة الإقليمية وشبه الإقليمية على الأسلحة.

كان لكلٍّ من الكروات والصرب المقيمين في البوسنة «وطن أم» يمكنهم التطلع إليه طلبًا للمساعدة؛ وطن يقع على حدود البوسنة، ويمكنهم بسهولة الحصول على حق المواطنة فيه. لم يكن البوسنيون، من ناحية ثانية، يتمتعون بمثل هذه الضمانة الأمنية، وكانوا بهذا يمثلون المجموعة التي تملك حافزًا واضحًا للتسلح من جديد واستخدام تسوية السلام كمهلة من أجل الاستعداد للحرب (كان البوسنيون، في أي سيناريو يوجب عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم بوجه حملة كرواتية - صربية مشتركة، سيجدون أنفسهم في نسبة قوة بواقع 1 إلى 12)[236]. من أجل معالجة هذا الوضع وكسب موافقة الرئيس البوسني علي عزت بيغوفيتش على التسوية، أضاف المفاوضون الأميركيون برنامجًا خاصًا لتقديم مساعدات عسكرية إلى الفدرالية البوسنية - الكرواتية يدعى «التدريب والتجهيز»، وذلك من أجل التصدي لشعور البوسنيين والكروات بأنهم كانوا وسيكونون من دون الصرب من حيث قوة النيران.

كان اتفاق دايتون، مثل اتفاق شابولتيبيك، مشوبًا بعدد من النواقص الكبيرة. لكن، ربما بسبب طبيعة وضع البوسنة - الهرسك الأصعب والأكثر تقلبًا - ثلاث أمم في بلد واحد يقسّمه الدين والهوية الإقليمية إضافة إلى ذكريات حرب وحشية لا تزال ماثلة في الأذهان - كانت عيوب اتفاق دايتون أكثر خطورة وأصعب على الحل. بينما أوجد اتفاق شابولتيبيك الأساس لتحوُّل ديمقراطي جوهري وإصلاح عسكري، فإن اتفاق دايتون، ومن نواحٍ معينة، «زرع بذور عدم الاستقرار من خلال إنشاء نظام سياسي لامركزي زعزع سلطة الدولة»[237]. وفيما قرّب اتفاق شابولتيبيك ما بين المتمردين والحكومة، فإنه يمكن القول إن اتفاق دايتون جمّد النزاع الدائر وأوجد مصادر انعدام أمن جديدة. هذا واعترف السفير ريتشارد هولبروك (Holbrooke)، مهندس اتفاق دايتون الأول، أن اتفاق دايتون احتوى عيوبًا عديدة مع أن كان من المتعذر ربما التوصل إلى اتفاق أفضل منه في ظل تلك الأوضاع[238]. **أولًا**، قبل كل شيء، ترك الاتفاق جيشين متخاصمين في بلد واحد، أحدهما منقسم على نفسه إلى مكونين تنعدم بينهما الثقة. **ثانيًا**، سمح واضعو اتفاق دايتون للقسم الصربي من البوسنة - الهرسك أن يحتفظ بتسمية «جمهورية سربسكا»، وبينما يمكن فهم هذا الأمر على

أنه مجرد لفتة رمزية في ذلك الوقت، كان من الممكن أن يرى الصرب في ذلك تشجيعًا لمساعيهم المستقبلية لتحقيق استقلال ذاتي. **ثالثًا**، إن الحدود الزمنية الاعتباطية المقررة لأيفور (عام واحد) كانت ستحدث ربما لدى الصرب انطباعًا بأنهم يستطيعون التفوق على القوى المعنية بالتنفيذ.

كان برنامج «التدريب والتجهيز» الخاص يبدو، من حيث شروطه العسكرية، ناقضًا أحكام دايتون في شأن الرقابة على الأسلحة، مع أنه بقي ضمن الحدود المعيّنة. وازدادت الأمور سوءًا حين طلبت الولايات المتحدة من الدول الإسلامية أن تكون أول من يقر البرنامج، ما زاد شعور صرب البوسنة بهشاشة وضعهم. علاوة على ذلك، وكما أشارت سوزان ودوارد (Woodward)، فإن البرنامج نفسه شجّع الجناح المتشدد من الطيف السياسي البوسني على «التطلع إلى إمكانات نصر عسكري محتمل لتحرير الإقليم من صرب البوسنة»[(239)]. كانت قلة فقط من المراقبين ستخالف رأي أمين السر العام لحلف الناتو، جورج روبرتسون (Robertson) الذي لاحظ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000 - أي بعد خمسة أعوام من دايتون - أن في حال رحيل الناتو «فإن العنف سيبقى احتمالًا قائمًا»[(240)].

السياسة بعد الحرب الأهلية

من ناحية أساس، حقق الاتفاقان النجاح؛ فهما أوقفا الحرب، ولم يُستأنف العنف المسلح. وهيمنت بعد شابولبيتيك ودايتون مسائل مختلفة في البلدين، نابعة إلى حد بعيد من اختلاف جذور الحربين الأهليتين (على أساس طبقي مقابل أسس عرقية/ دينية). لم يُعثر من حيث الجوهر على حل لبعض العوامل الأساس التي دفعت الرجال إلى القتال، وهي التي بقيت تهيمن على عناوين الصحف إلسلفادورية ودواعي قلق القادة السياسيين.

أسفرت الانتخابات الوطنية التي جرت في آذار/ مارس 1994 عن فوز مرشح حزب التحالف الجمهوري الوطني، أرينا (ARENA)، أرماندو كالديرون سول (A. C. Sol)، على مرشح تحالف اليسار روبن زامورا (R. Zamora). كانت جبهة فَرَابوندو مارتي قد تحولت في ذلك الوقت إلى حزب سياسي علني وشرعي وحسن التنظيم، وكانت قواتها المقاتلة قد سُرِّحت منذ وقت طويل. وجرت الانتخابات في حضور 863 مراقبًا من بعثة «أونوسال»، إضافة إلى 500 مراقب آخر، وأعلِنت الانتخابات «مقبولة» وإن شابها بعض العيوب[(241)]. هدفت سياسات كالديرون إلى تحقيق المصالحة الوطنية ودمج مقاتلي حرب العصابات السابقين في الحياة المدنية، وهي أهداف نجح إلى حد بعيد في تحقيقها. وبعد رئيسين آخرين من أرينا، انتخب إلسلفادوريون في عام 2009 أحد سياسيي جبهة فَرَابوندو مارتي رئيسًا لهم. كان الإنجاز الهائل الذي حققه اتفاق شابولتيبيك والسياسة إلسلفادورية في الحقبة التالية للنزاع، التخلص بشكل كامل تقريبًا من أحد الأسباب الجوهرية للحرب الأهلية، أي النفوذ الاجتماعي الذي كان يتمتع به الجيش.

منذ اتفاق السلام، لم تُحلّ المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في إلسلفادور، بل على العكس من ذلك، أثَرَت سياسات الإصلاح الاقتصادي الليبرالية التي أوصت بها منظمات دولية ومولتها مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، نسبة صغيرة من إلسلفادوريين الذين كانوا في معظمهم من الموسرين، تاركة شرائح السكان التي كانت أصلًا فقيرة ومهدَّدة في عيشها، على

حالتها السابقة أو حتى على حالة أسوأ. كانت عصابات «مارا» (Mara) ولا تزال، وهي منظمات عابرة للدول نشأت في لوس أنجلس، وتتألف أساسًا من شبان سلفادوريين متورطين بشكل كبير في تهريب الأسلحة والمخدرات وتوزيعها، وفي نشاط إجرامي من جميع الأنواع. واستطاعت اختراق المؤسسات إلسلفادورية السياسية، والقضاء، وهيئات تنفيذ القانون، ومصالح الأعمال[242]. إلا أن الآفاق السياسية في إلسلفادور تبدو على الرغم من ذلك أفضل مما هي في البوسنة على المدى الطويل. كان من بين العوامل الرئيسة التي اتسمت بها سياسة الحقبة التالية للنزاع في إلسلفادور، أن الانتخابات الخاضعة لمراقبة دولية شجعت الخصوم السابقين على اعتبار السياسة السلمية بديلًا من الصراع المسلح قابلًا للحياة.

في المقابل، لم يؤدِّ إضفاء الطابع الليبرالي على الحياة السياسية في البوسنة - الهرسك إلا إلى تقوية المتطرفين الذين لم يتبنوا قط، في أي حال، التسوية بوصفها مقاربة سياسية نافعة[243]. كانت السياسة البوسنية، منذ عام 1995، خاضعة لهيمنة مسألة أساس وعميقة الجذور يطاول تأثيرها كثيرًا من الفدراليات. يعتبر البوسنيون، أكثر كثيرًا من صرب البوسنة، أن مصلحتهم تقتضي إبقاء البوسنة والهرسك دولة فدرالية (يقف كروات البوسنة في موقع وسط إلى حد ما). بنتيجة ذلك، تكون المناورات السياسية البوسنية مدفوعة بالرغبة في مركزة سلطة الدولة. من ناحية ثانية، فإن مساعي النخب السياسية لصرب البوسنة، الأقل التزامًا إلى حد بعيد بالبوسنة - الهرسك (إن كانت ملتزمة أصلًا)، تنصبّ على كسب مزيد من الاستقلال الذاتي. لا يرجّح، وإلى حد بعيد، أن يتغير في المستقبل المنظور هذا النزاع الكامن في السياسة البوسنية، والواقع هذا كان ظاهرًا خلال أول انتخابات جرت في عام 1996 في الحقبة التالية للنزاع. وفي المحصلة النهائية، فإن البوسنة - الهرسك، باعتبارها بلدًا قائمًا، تهمُّ البوسنيين وحدهم الذين لا يملكون، على عكس الصرب والكروات، مكانًا آخر يذهبون إليه. في غضون ذلك، تعلّم جيل كامل من البوسنيين في مدارس مختلفة، وكبر هذا الجيل على أساس اتصال محدود بأفراد المجموعات العرقية الأخرى.

على الرغم من تحذيرات عدة من المراقبين، مارس المجتمع الدولي - ولا سيما إدارة كلينتون - ضغطًا كبيرًا على النخب السياسية البوسنية لإجراء انتخابات وطنية في أيلول/ سبتمبر 1996. وكما توقع الخبراء الموجودون في الساحة، أفضت الانتخابات التي جرت في وقت مبكّر جدًا بعد توقف الأعمال العدائية، إلى ترسيخ سلطة القوميين الذين يعارضون المصالحة العرقية - الدينية. اعترف هولبروك في ما بعد أن «الانتخابات أدت إلى تقوية الانفصاليين الذين بدأوا الحرب»[244]. وبينما رفضت الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى التأثير في مجرى الانتخابات عام 1996، أيّدت في انتخابات لاحقة المرشحين المعتدلين علنًا. لكن الأحزاب الإثنية - القومية بقيت تكتسح الانتخابات - على الرغم من ظهور عشرات الأحزاب الجديدة - وتمكنت بذلك من ملء المؤسسات السياسية بأفراد لا يميلون إلى التعاون الإثني. كان المنتخِبون يميلون إلى التصويت على أسس عرقية، بغضّ النظر عن مؤهلات المرشحين أو موقفهم من القضايا المطروحة. برزت بارقة أمل في الانتخابات الوطنية التي جرت في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 حين فاز بالرئاسة عن المسلمين بكر عزت بيغوفيتش، نجل قائد مسلمي البوسنة في زمن الحرب، متغلبًا على حارث سيلاديتش (H. Silajdzié) الذي كان قوميًّا متطرفًا[245]. يُعتبر عزت بيغوفيتش سياسيًّا معتدلًا، مقارنة بالبدائل المتوافرة، وهو من دعاة الحوار والتعاون بين المجموعات الإثنية.

يقوم النظام السياسي في البوسنة - الهرسك على ترتيب لتقاسم السلطة ينقل بقدر جوهري

السلطة والاختصاص القضائي بعيدًا عن الحكومة المركزية وباتجاه الكيانين، الفدرالية البوسنية - الكرواتية وجمهورية سربسكا. تتألف الرئاسة في البوسنة من ثلاثة أشخاص - واحد عن كلٍّ من القوميات الثلاث - يتناوبون على الكرسي، وتنتخب كل واحدة من القوميات الثلاث خمسة مندوبين إلى مجلس الشيوخ المؤلف من خمسة عشر عضوًا، بينما يُخصص من مقاعد البرلمان، وعددها اثنان وأربعون مقعدًا، أربعة عشر مقعدًا لجمهورية سربسكا وثمانية وعشرون للفدرالية. وتُخصص التعيينات في كل منصب سياسي تقريبًا، بدءًا من الرئاسة ونزولًا حتى الشريحة الدنيا من مناصب الخدمة العامة، طبقًا لحصة عرقية. فليس من المستغرب أن تكون الحياة السياسية محفوفة بمحاباة الأصدقاء والأقارب، والفساد، وعدم الكفاءة. كانت النخب السياسية في جمهورية سربسكا تقوم منذ البداية، بسد طريق أو تأخير معظم المساعي الفدرالية الرامية إلى المركزية. بعد أن قررت محكمة العدل الدولية في تموز/ يوليو 2010 أن إعلان كوسوفو الاستقلال عن صربيا كان قانونيًّا، أحيت جمهورية سربسكا مجددًا فكرة تنظيم استفتاء في شأن الانفصال عن البوسنة[246]. كما أعرب الكرواتيون تكرارًا عن اهتمامهم بإنشاء «كيان ثالث»، ما يعني فعليًّا تقسيم «الفدرالية البوسنية - الكرواتية». ثم إن النخب السياسية من كروات البوسنة لا تتكلم على الانفصال التام عن البوسنة - الهرسك، بل تترك الصرب يجادلون عنها في هذا الصدد[247].

كان الأهم من بين المسؤولين الرسميين في البوسنة منذ عام 1995، وبطرائق عدة، أولئك الذين يتقلدون منصب «مكتب الممثل الأعلى» (OHR)، علمًا أن هذا «المكتب» هو عبارة عن مؤسسة دولية لغرض محدد، أنشأه اتفاق دايتون للإشراف على تطبيق النواحي المدنية من التفاهمات. يتولى الممثل الأعلى، وهو أيضًا ممثل الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، تمثيل «مجلس تطبيق السلام» (PIC) الذي يضم خمسة وخمسين بلدًا وهيئة تدعم عملية السلام. وكان هذا المجلس قد قام في عام 1997 بتوسيع صلاحيات الممثل الأعلى لتشمل فرض التشريعات، وإقالة أي مسؤول عمومي يعرقل تنفيذ اتفاق دايتون والتعاون بين الأعراق[248]. حاول المجلس، وهو بمعنى ما المجتمع الدولي، زيادة قوة الحكومة المركزية، لكن بسبب عدم وجود قيادة ملتزمة وبسبب الرغبة في تهدئة جمهورية سربسكا في الأعوام الخمسة الأخيرة، أصبح «المكتب» أقل فاعلية كثيرًا مما كان سابقًا[249].

التنفيذ وما بعده بناء الجيشين البوسني وإلسلفادوري

اتسم بناء الجيشين الفعلي في الحقبة التالية للحرب الأهلية باختلاف حاد بين البوسنة وإلسلفادور، بحيث كان إنجاز هذه المهمة في البوسنة أكثر صعوبة وأطول وقتًا، وكان يتعين إنشاء جيش جديد من قوات ثلاثة أعداء سابقين. أما في إلسلفادور، فكان الهدف دمج بعض مقاتلي جبهة فَرَابوندو مارتي السابقين في القوات المسلحة إلسلفادورية التي كان يتعين تقليص حجمها في الوقت نفسه. لكن كان يوجد مع ذلك مهمات متشابهة جدًا في كلتا الحالتين، مثل تسريح القوات، وتدمير الفائض من الأسلحة، وإدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية العسكرية. في البوسنة،

يُعتبر بناء الجيش البوسني الجديد قصة النجاح الكبير خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، ربما بسبب المسائل الكثيرة التي لا تزال من دون حل، والاستقرار السياسي الهش. أما في إلسلفادور، وبسبب النواحي التي أغفلها اتفاق شابولتيبيك وتطورات تعود إلى وقت أقرب في عهد الرئيس موريسيو فونيس، فإن النتيجة النهائية أقل إقناعًا من حيث العلاقات المدنية - العسكرية.

الطريق الصعب إلى النجاح في البوسنة

بعد أسابيع قليلة من نقل السلطة بشكل رسمي من قوات الحماية التابعة للأمم المتحدة إلى أيفور في عام 1995، بدأت وحدات تابعة لأيفور الإشراف على تسريح الجيش البوسني - الكرواتي والجيش الصربي في البوسنة، ونقل الأسلحة إلى مواقع تخزين، وإعادة نشر القوات على جانبي الخطوط الحدودية. وجرى في وقت قصير تسريح 300.000 من مجموع 400.000 جندي كانوا عاملين عند نهاية الحرب. لم تَسِر العملية من دون عقبات - مثل قيام الصرب بإلباس جنود بزَّات الشرطة، وهو عمل ممنوع صراحة بموجب الملحق العسكري لاتفاق دايتون - لكنها أنجِزت في النهاية في الوقت المحدد تقريبًا. جرى تخفيض عدد القوات مرة أخرى وعلى مراحل عدة، وعلى سبيل المثال ترك 10.000 جندي جيش الفدرالية البوسنية - الكرواتية في عام 2002، وترك 3.000 جندي جيش جمهورية سربسكا، ما أدى فعليًّا إلى تخفيض مجموع عدد جيش البوسنة إلى 20.000.[250] في الوقت نفسه، كان عدد أفراد وحدات حفظ السلام الأجنبية (أيفور [1995 - 1996]، ثم قوة ترسيخ الاستقرار «سفور» (SFOR) [1996 - 2004]، ثم قوات الاتحاد الأوروبي «يوفور» (EUFOR) [2005 -]) قد انخفض تدريجًا من 60.000 في أول الأمر إلى 12.000 بحلول عام 2003 وأقل من 2.000 في عام 2010.

مع أن الجهد الرامي إلى تكوين جيش بوسني واحد خلال الأعوام الثمانية الأولى بعد دايتون لم يصل إلى نتيجة، فإن هذه المدة لم تكن من دون إنجازات على الصعيد الأمني؛ ففي عام 1996، وفي ظل ضغط قوي من واشنطن، قامت الفدرالية المسلمة - الكرواتية بتأسيس وزارة دفاع وقيادة جيش مشتركتين لغرض تلقّي منافع برنامج التدريب والتجهيز[251]. وساعد برنامج تديره منظمة الهجرة العالمية آلاف الجنود على الانتقال إلى الحياة المدنية. في هذه الأثناء، نظّم الناتو ندوات واجتماعات عدة - كانت تُعقد في البداية في مدرسة الناتو في مدينة أوبيرامرغاو الألمانية، ثم لاحقًا في سراييفو وبانيا لوكا في البوسنة - من أجل تسهيل المصالحة بين الضباط الذين حاربوا بعضهم بعضًا في أثناء الحرب. بدأت طريقة إدارة الناتو لهذه العملية الصبورة والمراعية للمشاعر والتوسع التدرُّجي في موضوعات النقاش، بردم الصدع بين المشاركين[252]. وبقيت الجيوش الثلاثة خلال القسم الأكبر من هذه الفترة تعتمد على المساعدة الأجنبية، ومن ذلك أن تمويل القوات الكرواتية في الفدرالية (HVO) كان كله يأتي من الخارج: 83 في المئة من كرواتيا والباقي من الولايات المتحدة[253].

في عام 2002، كان العضو الصربي في الرئاسة ميركو ساروفيتش، يعارض إعادة تنظيم الجيش على مستوى الدولة. إلا أن فضيحة انفجرت بعد وقت قليل من هذا الخلاف - إذ قامت جمهورية سربسكا، على ما يبدو، ببيع العراق ما لديها من فائض أسلحة، متحدية حظر السلاح

المفروض من الأمم المتحدة - ما أدى إلى استقالة ساروفيتش. تبع هذا انكشاف وقائع أخرى، مثل صادرات غير قانونية إلى العراق من شركة يقع مقرها في الفدرالية. وكان هذا الأمر بمنزلة فرصة مثالية لـ «مكتب الممثل الأعلى» وفاعلين دوليين آخرين، إضافة إلى نخب بوسنية مساندة للدفع باتجاه إصلاحات دفاعية جوهرية. في كانون الثاني/ يناير 2003، استحدثت «اللجنة الدائمة عن المسائل العسكرية» - وهي مؤسسة أنشأها دستور البوسنة - الهرسك وبقيت من دون غرض أو جهاز عامل حتى عام 2003 حين بدأت، نتيجة ضغط متواصل ودعم من المجتمع الدولي، بتنسيق نشاط القوات المسلحة في البوسنة - الهرسك - «خمسة تعهدات» تؤكد الهدف المتمثل في تطوير التحكم المدني بالمسائل الدفاعية والمؤسسات على مستوى الدولة. تضمنت التعهدات، المستوحاة من قرار البوسنة - الهرسك على مستوى السياسة الخارجية بالسعي إلى عضوية «الشراكة من أجل السلام» (PFP) التابعة لحلف الناتو، أهدافًا مثل تقوية دور الرئاسة في مجال الأمن القومي، وإقرار إشراف برلماني على القوات المسلحة، وإعادة هيكلة الجيش استعدادًا لعضوية محتملة في حلف الناتو.

في أيار/ مايو 2003، قام «مكتب الممثل الأعلى» بتأسيس «لجنة الإصلاح الدفاعي» (DRC)، مع تفويضات متتالية لغرض تأسيس سيطرة وقيادة ديمقراطيتين ومدنيتين على مستوى الدولة في شأن جيوش الكيان، وبإنشاء أول وزارة دفاع وأركان عسكرية مركزية في البوسنة - الهرسك بعد الحرب (2003)، وبتنفيذ اتفاق وقانون عام 2003 (في عام 2004)، وبتأسيس قوة عسكرية واحدة في البوسنة - الهرسك (في عام 2005). كانت «لجنة الإصلاح الدفاعي» في فترة عامي 2003 و2004 برئاسة جيمس لوتشير (Locher)، وهو مساعد سابق لوزير الدفاع الأميركي؛ ثم تشارك لوتشير رئاسة اللجنة مع وزير الدفاع الجديد في البوسنة - الهرسك حتى نهاية عام 2004 حين خلفه المستشار السياسي لمقر قيادة الناتو الجديد في سراييفو، رافي غريغوريان، وهو أميركي ذو جاذبية ترقّى لاحقًا إلى منصب نائب الممثل الأعلى في آب/ أغسطس 2006.

في فترة ما بين عامي 2003 و2006، على قاعدة هذه المؤسسات، طبّقت إصلاحات نتج منها جيش واحد مع بنية قيادة وسيطرة موحدة[(254)]. وأتت هذه الإصلاحات، **نتيجة مفاوضات** مكثفة بين صربيي البوسنة (الذين كانوا يريدون التخلص من التجنيد الإلزامي، خوفًا من أن يتغلب عليهم البوسنيون الأقوى من الناحية العددية) والبوسنيين (الذين كانوا يتمسكون بفكرة الخدمة العسكرية الإجبارية، خوفًا من صربيا)، والكروات (الذين كانوا، لقلة عددهم نسبيًّا، يؤيدون جيشًا على مستوى الدولة يتسم بالتساوي في صناعة القرار). تواصل العمل التحضيري في إحدى عشرة مجموعة عمل، برئاسة مشتركة من المجتمع الدولي والبوسنة لكلٍّ منها، مع ما مجموعه 120 خبيرًا يعملون على وضع الإصلاحات. أقر برلمان البوسنة - الهرسك تشريعًا على مستوى الدولة بغرض قوننة وجود جيشين في المرحلة الأولى خاضعَين لوزارة الدفاع في البوسنة - الهرسك وأركان عسكرية مركزية (2003)، والمرحلة الثانية حين تُستبدل جيوش الكيان بجيش واحد على مستوى الدولة (2005). بحلول فترة عامي 2003 و2004 كان جميع الجنرالات الذين خدموا بهذه الصفة في أثناء الحرب قد تقاعدوا من القوات المسلحة، إضافة إلى ضباط آخرين من ذوي الرتب العالية لم يجتازوا امتحان قوة «سفور».

تُستخدم حصص إثنية في جميع التعيينات في قطاع الدفاع الناتجة من الترتيبات المذكورة، كما تُستخدم في نواح أخرى من الحياة المدنية. تتولى الرئاسة المؤلفة من ثلاثة أشخاص منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتقوم بتسمية الجنرالات واتخاذ القرارات المتعلقة بنشر الوحدات

العسكرية، وتصبح القرارات التي لا يوافق عليها البرلمان خلال ستين يومًا باطلة. تراقب السلطة التشريعية المؤسسة الدفاعية بأكملها باستثناء الاستخبارات. أسِّست «لجنة الدفاع والأمن المشتركة» التابعة للسلطة التشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وهي تتألف من ستة أعضاء من مجلس النواب ومثلهم من مجلس الشيوخ، وكانت واحدة من أنشط اللجان في السلطة التشريعية، تجتمع مرة واحدة كل شهرين، وتقوم بزيارات ميدانية متكررة. تناقش اللجنة التشريعات وتقرّها، وتشرف على تطبيق السياسة الدفاعية والأمنية، وتنهض بدور مهم في المراجعة الدفاعية والاستراتيجية الدورية. تسيطر السلطة التشريعية وتشرف، من خلال لجنة الدفاع والأمن المشتركة، على ميزانية قطاع الدفاع والأمن بأكمله، ويحضر الجلسات المتعلقة بميزانية هذا القطاع وزير الدفاع رئيس الأركان المشتركة. يقوم أعضاء اللجنة بتفحُّص عناصر ميزانية الجيش كافة، ويجرون التغييرات الضرورية.

أسِّست وزارة الدفاع على مستوى الدولة في مطلع عام 2004، وألغيت وزارات الدفاع على مستوى الكيان في الأول من كانون الثاني/ يناير 2006. تعمل وزارة الدفاع بوصفها بيروقراطية مدنية - يتألف جهازها العامل من نحو 320 مدنيًّا و60 ضابطًا عسكريًّا - وتمارس الرقابة الإدارية على القوات المسلحة. يوجد نائبان لوزير الدفاع، وينتمي ثلاثتهم إلى المجموعات العرقية المختلفة. إن وزارة الدفاع مسؤولة عن إدارة القوات المسلحة، وهي تنفِّذ جميع القرارات المتعلقة بالموضوعات المالية، وتخضع لسلطة الرئاسة ومجلس الوزراء. ويمكن العسكريين الرجوعُ في تظلماتهم إلى المحقق في الشكاوى، وهو منصب تابع للسلطة التشريعية. وتتولى الأركان المشتركة مسؤوليات عسكرية تقليدية. ويرئِس الأركان المشتركة، بمساعدة نائبين له، رئيس هو أعلى الضباط رتبة في البلاد، جنرال بثلاثة نجوم، ويعمل بوصفه أعلى مستشار دفاعي لدى الرئاسة. ومع أن وزارة الدفاع والأركان المشتركة كانتا غالبًا على خلاف في مسائل عدة، فإنهما لم تشكّلا تحديًّا سافرًا للتحكم المدني، وقد عملتا بشكل معقول مع الناتو ومنظمات دولية أخرى. كان أحد مصادر الإحباط النقص في مجال المهنيين المؤهلين، وهو مصدر قلق زادته حدةً ضرورةُ مراعاة التوازن العرقي.

تبقى القوات المسلحة البوسنية - التي ثبّت حجمها عند 10.000 فرد بالبزة العسكرية، وألف مدني، وخمسة آلاف احتياطي غير موجودين حتى الآن - أكبر مؤسسة متعددة الأعراق في البلاد. وجرى خفض مدة الخدمة العسكرية الإجبارية تكرارًا، وكانت قد أصبحت ستة أشهر بحلول عام 2005، أي عندما ألغيت. وتألف الجيش البوسني بالكامل منذ ذلك الحين من جنود محترفين. ليس ثمة ما يفيد بوجود فئوية عرقية في الجيش، وذلك نتيجة الحرص على مراعاة التوازن العرقي، والممارسة القائمة على التوصل إلى القرارات المهمة كافة على أساس الإجماع. وعلى سبيل المثال، يسير تجنيد الضباط طبقًا لحصص قدرها 45 في المئة للمسلمين، و38 في المئة للصرب، و17 في المئة للكروات؛ يتألف كل واحد من ألوية المشاة الثلاثة من ثلاث كتائب منفصلة متجانسة عرقيًّا، مع مقر قيادة لواء مختلط إثنيًّا ووحدات إسناد. وقّعت وزارة الدفاع اتفاقًا مع جماعات دينية، وهي تقدّم خدمات لأتباع الديانات الثلاث الكبرى في القوات المسلحة. يتمتع العسكريون الذي هم في قيد الخدمة الفعلية بحق التصويت، لكنهم لا يستطيعون الترشح لمنصب، أو الانضمام إلى أحزاب سياسية، أو تنظيم نقابات. لم يواجه الجيش مشكلة في جذب الأفراد والاحتفاظ بهم، ويعود ذلك في الجزء الأكبر إلى استمرار ارتفاع مستويات البطالة. يجري حاليًّا إصلاح التعليم العسكري، مع اهتمام خاص بجمعِ أفرادٍ من خلفيات عرقية مختلفة. ونظرًا إلى عدم وجود أكاديمية

عسكرية في البوسنة، تلقّى جميع الضباط وضباط الصف تقريبًا قدرًا من تدريبهم العسكري في الخارج، ولا سيما في الولايات المتحدة وألمانيا والنمسا وتركيا.

ثمة مشكلات باقية، على الرغم من قصة النجاح العام التي بات يجسدها جيش البوسنة بعد الحرب الأهلية. ومع أن المؤسسة الدفاعية أقامت علاقات جيدة مع وسائل الإعلام، فإنه لا يوجد سوى قلة من المنظمات غير الحكومية التي تركّز على النواحي الأمنية - الدفاعية، وعدد قليل من الخبراء المستقلين لغرض تقديم المشورة إلى السياسيين. ومن المرجح، في الوقت نفسه، وذلك بسبب تاريخ البوسنة القريب، أن يكون وعي الجمهور بالمسائل الدفاعية أعلى مما هو في الأمكنة الأخرى. ولا يزال أساس نظام المعاشات للعسكريين المتقاعدين قائمًا في الكيانات بدلًا من أن يكون قائمًا على مستوى الدولة المركزية. لا تعترف جمهورية سربسكا، وفقًا للطريقة نفسها المتبعة في الفدرالية، ببعض العلاوات المقررة للعسكريين وبعدد أعوام الخدمة العسكرية. إن ميزانية الدفاع التي كانت بنسبة 1.28 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010، أدنى كثيرًا من أن تسمح بما تحتاج إليه البوسنة من استثمار ومشتريات المعدات للانضمام إلى حلف الناتو. تستهلك تكاليف العاملين من 80 إلى 85 في المئة من النفقات العسكرية. وقد خفّض عدد القواعد وغيرها من المرافق المادية من أكثر من 400 إلى 69، ويتم حاليًّا رد ما تبقّى منها إلى الدولة، ما يُعتبر بوضوح تطورًا إيجابيًّا. كان لا يزال هنالك في أواخر عام 2010 حوالى 24.000 طن من الأسلحة الصغيرة والذخائر، من تركة الحرب الأهلية التي يتعيّن تدميرها، وهذا مشروع مكلف وصعب، لكن تأخيره يؤدي إلى إدامة وضع أمني محفوف بالمخاطر[255].

يتمثل الهدف النهائي للإصلاحات الدفاعية البوسنية في الحصول على عضوية كاملة في حلف الناتو. تعتقد النخب السياسية البوسنية - كما تعتقد ذلك نظيراتها في دول شيوعية سابقة تشهد تطورًا بطيئًا، مثل رومانيا - أن عضوية الناتو لن توفر منافع أمنية على المدى الطويل فحسب، بل ستوفر أيضًا طابعًا من الرضى الدولي الذي يمكن تحويله إلى استثمار اقتصادي أجنبي وتحسين السمعة في الخارج. لذلك، ليس من المستغرب أن يُعتبر الانضمام إلى الناتو ذا أهمية قصوى، مع أنه يأتي في المرتبة الثانية على مسافة بعيدة من الضرورات الإثنية/ القومية. أنشأ الناتو في سراييفو، جزئيًّا من أجل تحسين فرص البوسنة، «مركز التدريب لعمليات دعم السلام» الذي يديره الآن ضابط بوسني برتبة عقيد. تحتاج البوسنة إلى تطوير عقيدة دفاعية متوافقة مع الناتو، وإيجاد قدرات جديدة للانخراط في عمليات دعم السلام. ومن أجل تلك الغاية، أرسلت وزارة الدفاع في الأعوام الأخيرة مراقبين إلى الكونغو وإثيوبيا وأريتريا وأفغانستان (عشرة ضباط أركان)، إضافة إلى فصيل إلى العراق للتخلص من القذائف التي لم تنفجر (حتى عام 2008)، وفصيل إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية التابعة للناتو منذ مطلع عام 2011 (مع حوالى عشرة أفراد من العاملين في الأركان منذ أواخر عام 2009)[256]. وافق وزراء الناتو، في اجتماعهم الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2010، على منح البوسنة - الهرسك «خطة عمل للعضوية» (MAP) لمساعدتها على التقدم باتجاه عضوية الحلف. لكن يجب على البوسنة، قبل أن تستطيع الشروع في «خطة العمل للعضوية»، أن تعالج مصدر قلق دام طويلًا، وأن تسجل ممتلكات عسكرية (مثل القواعد) تملكها الدولة وتستخدمها وزارة الدفاع[257].

الإنجازات والنواقص في إسلفادور

كما في البوسنة، استمر دور المنظمات الدولية في إلسلفادور بعد اتفاق السلام، ولم تصل مدة تفويض بعثة «أونوسال»إلى نهايتها إلا في ربيع 1995. وكان للبعثة دور مؤثر في استحداث بيئة سياسية واجتماعية مستقرة في ذلك البلد. كانت الفرقة العسكرية التابعة للبعثة، ومعظمها من الجنود الإسبانيين، مسؤولة، على نحو خاص، عن مراقبة وقف إطلاق النار، وإحصاء القوات والمعدات الحربية، وجمع الأسلحة والتخلص منها، والإشراف على تحركات القوات، وذلك من بين أشياء أخرى[258]. أعقبت البعثة بعثة جديدة من الأمم المتحدة إلى إلسلفادور، «مينوسال» (MINUSAL) - خاضعة لسلطة الجمعية العمومية - لمدة عام واحد، وذلك أساسًا لإثبات الوجود وتأكيد دعم الأمم المتحدة المستمر لبناء السلام في إلسلفادور. (منذ عام 2003، شارك أفراد من القوات المسلحة إلسلفادورية في عمليات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في ليبيا وساحل العاج وهايتي والسودان).

كما كانت الحال في البوسنة، فإن تسريح القوات المسلحة المتواجهة في إلسلفادور، وهي إحدى المهمات الحرجة في بناء حيش بعد حرب أهلية، لم تكن عملية خالية من الحوادث؛ فالقوات المسلحة إلسلفادورية قاومت في بداية الأمر تطبيق عدد من شروط تفاهمات السلام، ولا سيما تسريح الحرس الوطني وشرطة خزينة الدولة. وفي نهاية المطاف خُفض عديد الجيش من 63.000 جندي إلى 31.000 جندي في عام 1993، أي قبل عام واحد من الموعد المقرر، ثم إلى 28.000 جندي في عام 1994. وافقت النخب الحكومية والعسكرية بطيبة خاطر على التحول الديمقراطي لأسباب ثلاثة: **أولًا**، كان المسرّحون يتشكلون في معظمهم من الجنود غير القادرين على الاحتجاج. **ثانيًا**، نُقل كثير من الضباط - ولا سيما الذين كانت لجنة الحقيقة تتهمهم بارتكاب تجاوزات في مجال حقوق الإنسان - **إلى وظائف** أخرى في الحكومة. **ثالثًا**، كانت مواصلة المساعدة العسكرية الأميركية حافزًا فاعلًا لجهة تقيد القوات المسلحة إلسلفادورية بمواعيد التسريح[259]. كما كانت إلسلفادور، بعد إتمام التسريح، لا تزال تملك أعلى مستوى من الطابع العسكري في أميركا الوسطى قياسًا بعدد السكان (5.1 جنود لكل 1.000 نسمة، مقارنة بـ 3.4 في نيكاراغوا و3.2 في غواتيمالا وهندوراس على سبيل المثال)[260].

من ناحية أخرى، احتجّت جبهة فَرَابوندو مارتي على عدم كفاية مرافق التجميع والتخزين، ما كان يجعل تسريح قواتها أمرًا صعبًا، واحتجّت أيضًا على مضايقة الحكومة لبعض مقاتليها بإجراءات مختلفة، مثل الإخلاء القسري من أراضٍ كانوا يشغلونها منذ مدة طويلة. تطلَّب الأمر تدخُّل الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، ماراك غولدينغ (Marrack Goulding)، لتسوية النزاع بين الجبهة وإدارة كريستياني. وافقت الحكومة، بعد تسريح 20 في المئة من قوات جبهة فَرَابوندو مارتي، على تغييرات تشريعية عدة تضمنت، في أهمها، أحكامًا تنص على الاعتراف بالجبهة حزبًا سياسيًا شرعيًا في آخر مراحل تسريح قواتها وتدمير أسلحتها[261]. ومثلما حدث في البوسنة، شكّل تدمير الأسلحة والذخائر الفائضة مسألة خطِرة في إلسلفادور، ولا سيما أن حادثًا وقع مصادفة استرعى الانتباه إلى تلاعب جبهة فَرَابوندو مارتي: ففي أيار/ مايو 1993، انفجر أحد مخازن السلاح غير القانونية التابعة للجبهة في ماناغوا، نيكاراغوا، ما برهن أن الجبهة كانت تنوي الاحتفاظ بقدر من ترسانتها، مع أن ذلك كان ممنوعًا بموجب اتفاق السلام. بعد مزيد من توسُّط الأمم المتحدة بين الحكومة التي أرعبها ذلك الأمر، كما كان متوقعًا، وأرادت إلغاء وضعية الجبهة كحزب سياسي، وجبهة فَرَابوندو مارتي التي سعت حينئذ إلى إثبات حسن نياتها من خلال الكشف عن أماكن أكثر من ألف مخبأ أسلحة سري وتدميرها، تم التوصل إلى حل للأزمة.

سلطت هذه الحوادث الضوء على المسألة الكامنة التي تشكّل عنوان البيئات بعد حرب أهلية: انعدام الثقة بين الجانبين المتحاربين سابقًا، وهو ما كان يتطلب التغلبُ عليه عادة قدرًا كبيرًا من الوقت. في نهاية الأمر، وبعد **عدد** من المشكلات المتوقعة إلى حد ما، لم تتعرض عملية السلام في إلسلفادور لتحديات خطِرة، بل بقي الجانبان ملتزمين السعي إلى أهدافهما السياسية بشكل سلمي. تجنبت الحكومات إلسلفادورية السياسات المتطرفة، بينما أحرزت جبهة فَرَابوندو مارتي للتحرير الوطني نجاحًا مرموقًا في «تحويل نفسها من حركة سرية إلى حزب علني حسن التنظيم»[(262)]. كان إصلاح العلاقات المدنية العسكرية - خصوصًا، إبعاد الجيش عن السياسة - أساسًا في التسوية التي جرى التفاوض في شأنها في شابولتيبيك. ومع أن أمورًا كثيرة سارت على ما يرام، فإن الترتيبات المؤسسية للعلاقات المدنية - العسكرية إلسلفادورية ما زال ينقصها كثير مما هو مرغوب فيه، وذلك جزئيًّا بسبب النواحي الكثيرة التي أغفلها الاتفاق، كما ذكرنا سابقًا.

رئيس الجمهورية هو أيضًا القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو يتلقّى المشورة من مجلس الأمن القومي. يخوّل الدستور الجمعية التشريعية المؤلفة من أربعة وثمانين عضوًا أن تشارك على الدوام في المسائل الدفاعية، غير أن لجنة الدفاع الوطني، المؤلفة من أحد عشر عضوًا، لا تتحكم عمليًّا بالميزانية الدفاعية بأي طريقة جوهرية، وحين ينجح النشطاء من المشرعين بـ «إرغام» وزير الدفاع على تقديم الميزانية الدفاعية لهم، فإنهم لا يملكون المعلومات الضرورية كي يطرحوا أي أسئلة باستثناء أسئلة روتينية[(263)]. يوجد، طبقًا لبعض الخبراء، اتفاق ضمني بين الدولة والجيش: يبقى الجيش بعيدًا عن السياسة، وتعتني الحكومة، في المقابل، بالجيش على أحسن وجه[(264)].

تقوم وزارة الدفاع الوطني بتنفيذ وظائف وزارة الدفاع التقليدية، مثل تطبيق سياسة الحكومة، وتنسيق أوجه النشاط العسكري، وإعداد مسوّدة الميزانية الدفاعية. كما أن وزير الدفاع يقترح على الرئيس الترقيات والتعيينات والإقالات، وهلم جرًا، بعد التشاور مع رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة[(265)]. ولا يملك الرئيس الحرية في تعيين وزراء الدفاع، لأنه مقيّد بالقيادة العليا التي لا تقبل بوزير دفاع مدني. كما أن جميع وزراء الدفاع إلسلفادوريين كانوا من الضباط العسكريين ذوي الرتب العالية الذين لا يزالون في الخدمة. ولا يحق للعسكريين الذين هم في الخدمة الفعلية التصويت أو الترشح لمنصب سياسي منتخب (مع أنه يحق لزملائهم المتقاعدين القيام بهذين الأمرين).

على العكس من الجيش البوسني الذي يتصف بشفافية نسبية، بقيت القوات المسلحة إلسلفادورية، كمؤسسة، محجوبة عن الجمهور، وإن لم يكن أكثر مما هو عليه الأمر في معظم الجيوش الأميركية اللاتينية. وكما نص اتفاق السلام، جرى تطهير القيادة العسكرية العليا من منتهكي حقوق الإنسان - أكثر من مئة ضابط، بمن فيهم وزير الدفاع ونائبه، وضباط من رتبة لواء، وكثير من العقداء - من خلال عملية داخلية أساسًا. تقاعد عدد كبير ممن أرغِموا على ترك القوات المسلحة إلسلفادورية أو أعيد تكليفهم بوظائف في القطاع العام. ومع أن محكمة عليا جديدة تمامًا تولت منصبها في عام 1994، امتنع القضاء عن التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي يعود تاريخها إلى فترة الحرب الأهلية، ولم يحاكم في الواقع إلا عددًا قليلًا من الضباط[(266)]. إن ترك مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان أحرارًا لا يشكّل فحسب تجاهلًا لضحايا كانوا في معظمهم من الفلاحين الأميين والفقراء الذين لا يملكون نفوذًا، أو إمكان الوصول إلى وسائل الإعلام كي يحتجوا، بل يوجّه أيضًا رسالة إفلات من العقاب إلى المنظمات الإجرامية المعاصرة؛ إذ أعلن الرئيس فونيس

في عام 2010 إنشاء لجنة دولة تكون مهمتها اقتراح التدابير في شأن التعويضات المعنوية والرمزية والمادية للضحايا.

بدأت إشارات تزايد الانفتاح العسكري تجاه المدنيين بالظهور في أواسط التسعينيات؛ فبعد عام 1994، كانت القيادة العليا الجديدة التي يرئسها وزير الدفاع، العقيد خوزيه هامبرتو كورادو (J. H. Corado)، على استعداد لإشراك المدنيين في حوار يتمحور حول دور الجيش في المستقبل[267]. نظِّمت مؤتمرات عن العلاقات المدنية - العسكرية، ومحاضرات للضباط العسكريين في جامعات مدنية، وأسِّست في عام 1993 كلية جديدة للدراسات الاستراتيجية العليا لا تخدم الاحتياجات التعليمية للضباط العسكرين فحسب، بل تخدم احتياجات المدنيين أيضًا[268]. وبدأت الكلية، مع عدد من المنظمات غير الحكومية الناشئة، بتزويد المجتمع بخبراء مدنيين مستقلين في مجال المسائل الدفاعية.

هنالك مشكلتان إضافيتان، على صلة بالموضوع، تثيران أسئلة عن صحة العلاقات المدنية - العسكرية إلسلفادورية عمومًا؛ يتعلق السؤال الأول بالدور الداخلي للقوات المسلحة. فطبقًا لاتفاق شابولتيبيك، يقتصر دور القوات المسلحة إلسلفادورية على عمليات الأمن الخارجي (الدفاع في وجه التهديدات الخارجية)، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ الوطنية (كان يُقصد بهذا الكوارث الطبيعية). وجرى في الوقت نفسه، بموجب تفاهمات السلام، حل منظمات الشرطة الثلاث واستبدالها بالشرطة المدنية الوطنية الجديدة (PNC) التي أصبحت على مر الزمن قوة قمع خارجة أحيانًا عن السيطرة، وذلك بسبب تصاعد موجة الإجرام واستمرارها في جانب، وبسبب المناورات السياسية والحروب على مناطق النفوذ بين العصابات في جانب آخر[269].

من منظورنا، نرى في هذا تلازمًا خاصًا لأن الرؤساء إلسلفادوريين سمحوا، بدءًا من عام 1994، باستخدام جنود من القوات المسلحة إلسلفادورية في وحدات مهمات مشتركة (GTCs) مع الشرطة المدنية الوطنية. تتألف هذه الوحدات من سبعة جنود إلى خمسة عشر جنديًّا من القوات المسلحة بقيادة واحد أو اثنين من ضباط الشرطة. كما نُشر أيضًا في عام 1994 نحو سبعة آلاف من جنود القوات المسلحة إلسلفادورية في الأرياف، بزعم ملء الفراغ الذي خلّفه تسريح 400 من أفراد مكافحة المخدرات الفاسدين. وحين أثار هذه المسألة سياسيون من المعارضة، كان جواب الحكومة أن العملية مشروعة لأن الجريمة في الأرياف وصلت إلى مستويات الطوارئ[270]. إضافة إلى ذلك، عمل أفراد من القوات المسلحة إلسلفادورية في فصيل الحراسة الشخصية في مطار سان سلفادور الوطني، واستُخدموا لإخافة المحتجين وكقوة دعم لضباط الشرطة المدنية الوطنية في عمليات السيطرة على الحشود، كما قاموا بنصب حواجز على الطرقات بحثًا عن أعضاء العصابات. من المؤكد أن هذه الممارسات لا تنبع من مبادرات القوات المسلحة إلسلفادورية - فقيادة الجيش تعارضها في الواقع، على ما يبدو - بل من أوامر صدرت عن السلطة التنفيذية وصاحب النفوذ مدير الشرطة المدنية الوطنية[271].

تتعلق المسألة الثانية المقلقة بالعام الأول من رئاسة موريشيو فونيس؛ فمع أن أحد الإنجازات الكبرى للسياسة إلسلفادورية منذ عام 1992 كان إزالة النفوذ العسكري من الحياة السياسية، بذل فونيس جهدًا منسقًا وناجحًا لكسب دعم الجيش. ولأن فونيس ربما كان يتذكر العمل العسكري الذي أطاح الرئيس الهندوراسي مانويل زيلايا (M. Zelaya) في عام 2009، فإنه منح القوات المسلحة إلسلفادورية صلاحيات ووسّع دورها على نحو خطِر؛ وبدلًا من وضع حدٍّ لإشراك أفراد الجيش

في عمليات الشرطة المحلية، مضى بذلك إلى أبعد من ذي قبل، مخالفًا مباشرةً تفاهمات السلام. ربما يكون الرئيس، بإقدامه على ذلك العمل، قد تعمَّد أن يحيي قدرًا من النفوذ السياسي الذي خسرته الشريحة العليا من الضباط في التسعينيات. ومع ذلك، تلك كانت حركة سياسية محسوبة ربما أرغِم فونيس على القيام بها بفعل الأزمة على مستوى السلامة العامة التي لا يظهر ما يشير إلى انحسارها: كان إشراك الجيش في الحملة ضد عصابات مارا ردًّا على الانتقادات الواسعة لسجله في محاربة الجريمة. حصل فونيس نتيجة ذلك على دعم سياسي كبير من قيادة القوات المسلحة إلسلفادورية، لكنه قوّض، كما كان متوقعًا، القاعدة المحورية المساندة له في جبهة فَرَابوندو مارتي[272].

القوات المسلحة اللبنانية بعد الحرب الأهلية

خلافًا لمعظم الحروب الأهلية التي تشكِّل الأرياف مسرحها عادة، فإن النزاع اللبناني الذي دام خمسة عشر عامًا (من عام 1975 إلى عام 1990) يُعد مثالًا لحرب عصابات دارت في أغلبها في مناطق حضرية. كما أنه يدل على قوة الدور النفسي الذي يتصف به الانتقام في هذا النوع من الأعمال العدائية. وصف المراقبون النزاع على أنه دائرة مقفلة ومديدة: «إذا قُتل مسيحي، كان حينئذ يُقتل مسلمان، وهكذا دواليك [...] كنا عندما نعمل بدافع الانتقام نولّد روح الرد الانتقامي»[273]. ومع أن القوات المسلحة اللبنانية استمرت قائمة في أثناء النزاع، إلا أن فاعليتها تلاشت أمام قوة الميليشيات المتعددة التي انضم إليها كثير من الجنود المنشقين. وكانت القوات المسلحة اللبنانية التي كان معظم أفراد قيادتها من المسيحيين، تمثّل ثقلًا صغيرًا في ميزان القوى، بما يؤكد تأكّل سلطة الحكومة المركزية[274]، فأصبحت بحلول نهاية الثمانينيات منقسمة إلى وحدات مسيحية ومسلمة متجانسة تقريبًا.

اتفاق الطائف

على نقيض البوسنة وإلسلفادور، لم يكن إنهاء الحرب الأهلية في لبنان من عمل الفاعلين الأجانب بصورة أساس، على الرغم من أهمية دور الوسطاء من الجامعة العربية والولايات المتحدة، ومن سورية بصورة خاصة. فالجانبان المتواجهان أدركا في نهاية الأمر، بعد مرحلة طويلة وصعبة من تعلّم الدروس، أن الغايات المثالية التي سعوا إليها لن تتحقق، وأن بلدهم سيواصل انحداره إلى الفوضى في حال عدم التوصل إلى تسويات جوهرية. بعد انتهاء ولاية الرئيس أمين الجميّل في أيلول/ سبتمبر 1988، تولت حكومة انتقالية السلطة إلى أن يصبح بالإمكان انتخاب رئيس جديد[275]. تألفت الحكومة الانتقالية التي رئسها قائد الجيش اللبناني ميشال عون من الأعضاء الستة في المجلس العسكري، ثلاثة مسيحيين وثلاثة مسلمين يمثلون الطوائف اللبنانية الرئيسة. لم يكن المسلمون في معظمهم، ومعهم سورية، وهي الدولة المجاورة الأكثر نفوذًا في السياسة اللبنانية، راضين عن تعيين عون، وكانوا يؤيدون الحكومة المنافسة برئاسة سليم الحص. نشأ نتيجة ذلك وضع غريب وغير مسبوق انقسم فيه الحكم بين سلطتين مركزيتين لا

تعترف أي منهما بالأخرى، وتسيطران على وحدات متنافسة من القوات المسلحة اللبنانية كانت تقع بينها اشتباكات أحيانًا. إلا أن هذه الأوضاع المحفوفة بالمخاطر عززت في نهاية المطاف رغبة الجانبين في التوصل إلى تسوية سياسية.

في تشرين الأول/ أكتوبر 1989، اجتمع في مدينة الطائف السعودية الأحياء من أعضاء مجلس النواب المنتخبين في عام 1972، لمناقشة «اتفاق مصالحة وطنية». كان هدف اتفاق الطائف الذي وقّع في 22 تشرين الأول/ أكتوبر وأُقر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، إنهاء الحرب الأهلية الطويلة، والإقرار سياسيًّا بالتحول الديموغرافي لمصلحة الأغلبية المسلمة والتعامل مع هذا الواقع، وإعادة تأكيد سلطة بيروت على الجنوب اللبناني الذي كانت إسرائيل تحتله. لعل الجزء الأهم في الاتفاق كان قرار إلغاء الميليشيات الفئوية التي أطالت أمد الحرب لكنها لم تكتسب الشرعية قط. وكما في البوسنة، كان من سمات اتفاق الطائف تخصيص المناصب السياسية لجماعات دينية معيّنة، مع أن هذه الممارسة كانت بالتأكيد سارية في لبنان حتى قبل استقلاله في عام 1943. نقل اتفاق الطائف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية (مسيحي ماروني) إلى مجلس الوزراء ورئيسه (مسلم سني)، بينما عزز صلاحيات رئيس مجلس النواب (مسلم شيعي) بزيادة مدة ولايته لتصبح أربعة أعوام. حلت هذه الترتيبات محل التحالف الماروني - السني القديم في إدارة الدفة، استجابة لمطالب المعارضة بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، مع «ترويكا (troika) من طوائف عدة»[(276)]. كما اتُّفق على أن يبقى قائد الجيش من المسيحيين الموارنة، وأن تساعد وحدات من الجيش السوري الجيش اللبناني في إعادة بسط سيطرته على الجنوب خلال عامين.

كان الاتفاق حاسمًا في تحديد هوية لبنان العربية، وتأكيد وحدته، وتحديد نظامه السياسي الجديد كديمقراطية برلمانية قائمة على مبادئ الفصل والتوازن والتعاون بين فروع الحكم الثلاثة. كما كان الاتفاق بالقدر نفسه من الوضوح لجهة تأييد أنموذج اقتصادي يقوم على المبادرة الفردية والملكية الخاصة، ولجهة التحضير لإلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني أساسٍ يتم تحقيقه تدريجًا[(277)]. لكن، مع ذلك، أبقى اتفاق الطائف في مجالين مهمين مسائل تُناقَش في المستقبل: **أولًا**، لم يحلّ الاتفاق، ولم يكن بمقدوره أن يحل، النزاع بين إسرائيل من جهة أولى ولبنان وسورية من جهة ثانية، وبينما هدف الاتفاق إلى إضفاء الطابع الشرعي على الوجود العسكري السوري في لبنان، فإنه نص على بقاء القوات السورية في لبنان مدة لا تتعدى عامين، على أن تقرر حينئذ لجنة سورية - لبنانية مشتركة ما إذا كانت فترة انتشار القوات السورية ستُمدَّد، وإذا تقرر ذلك، ففي أي مناطق، وبأي عدد، ولأي مدة. **ثانيًا**، مع أن الاتفاق استحدث ما وصل إلى واحد وثلاثين تعديلًا دستوريًّا - اعتمدها البرلمان ووقِّعت كقانون في عام 1990 - فإن عددًا من المسائل المتعلقة بطبيعة الإصلاحات السياسية الداخلية وتطبيقها بقي من دون جواب. كان من بين هذه المسائل المسألة المهمة المتمثلة في الآلية المحتملة، والمهلة الزمنية، وكيفية التفعيل، لإلغاء الطائفية السياسية - التخصيص النسبي للسلطة بين جماعات الوطن الدينية أو العرقية، طبقًا لنسبتها المئوية من عدد السكان - وهو أمر حدده الاتفاق كهدف وطني[(278)].

التسريح وحزب الله ودور سورية في الأمن اللبناني

كانت المهمات الأولى بعد اتفاق الطائف بسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبناني، وتسريح

الميليشيات المختلفة التي كانت ما زالت موجودة، بعد أن قامت أغلبية الميليشيات بتسريح قواتها طوعًا، ولا سيما حين رأت أن الجيش اللبناني بدأ مبكرًا بالانتشار في منطقة بيروت الكبرى في كانون الأول/ ديسمبر 1990، ثم واصل هذه العملية حتى مطلع عام 1991. أغار الجيش اللبناني على قواعد الميليشيات التي رفضت التعاون، وجردها من أسلحتها، وجمع تلك الأسلحة، وجرى ذلك في الأغلب بمساعدة القوات السورية. وأدى نجاح هذا الجيش في نزع أسلحة الميليشيات وتجهيزاتها، إلى تعزيز شرعيته في معظم أوساط المجتمع اللبناني، وأوقِف نشاط المجموعات المسلحة كلها تقريبًا بحلول الموعد النهائي (30 نيسان/ أبريل 1991، كما هو مقرر في اتفاق الطائف). وكان النجاح الذي أحرزه في بسط سلطته على البلاد عملية تدرُّجية للغاية؛ ففي آذار/ مارس 1992، كان نصف الجيش متمركزًا في جنوب لبنان، كما تمتع بوجود قوي في مناطق بيروت الكثيفة بالسكان في وقت مبكر من عام 1993، لكن آخر الموانئ غير الشرعية على البحر المتوسط ظل خارج سيطرة الجيش حتى حلول عام 1994 [(279)].

شجع قانون العفو الصادر في عام 1991 على تسريح الميليشيات؛ إذ إنه نص على عدم تعرُّض أيٍّ كان للمحاسبة عن جرائم ارتُكبت في أثناء الحرب الأهلية. كان القانون أشبه بعملية فقدان ذاكرة برعاية الدولة، لكنه لم يحل دون قيام آلاف من أقرباء المفقودين في أثناء النزاع بتحدي هذا القانون[(280)]. يبقى أن الميليشيات في معظمها كانت، بعد عام 1991، قد حولت نفسها إلى أحزاب سياسية مشروعة - بما يشبه إلى حد بعيد ما فعلته جبهة فَرَابوندو مارتي للتحرير الوطني في إلسلفادور - كما تحول كثيرون من قادتها السابقين إلى سياسيين بارزين، لذلك كان من شأن ملاحقتهم قانونيًّا أن تكون مكلفة جدًا على صعيد مشروع المصالحة الوطنية. تضمّن ثمن الاستقرار في لبنان، كما في سياقات عديدة أخرى، ترك انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي من دون عقاب.

على نقيض الميليشيات الأخرى كافة، سُمح لحزب الله، وهو منظمة شبه عسكرية للمسلمين الشيعة، بأن يستمر. ونظرًا إلى سجل حزب الله المثبت كقوة تنتهج حرب العصابات، ونظرًا إلى ما تمتع به من دعم سوري وإيراني منذ مدة طويلة، فمن المرجح تمامًا أن الحكومة اللبنانية لم تكن في أواخر التسعينيات قادرة على التخلص من هذه الميليشيا حتى لو أرادت ذلك؛ فالجيش اللبناني لم يكن في ذلك الوقت، بكل بساطة، ليضاهي نحو 6000 أو 7000 من مقاتلي حزب الله المجربين وذوي المعنويات العالية، ولا ترسانة الحزب المتفوقة[(281)]. إضافة إلى ذلك، كانت النخب اللبنانية السياسية والاجتماعية والعسكرية المختلفة متفقة على أن عدو البلاد الأول هو إسرائيل، كما أن عداء حزب الله لإسرائيل بشكل لا مساومة فيه، مقرونًا بفاعليته، جعل الحزب حليفًا استراتيجيًّا لا يقدَّر بثمن. ينظر الجيش اللبناني وحزب الله بعضهما إلى بعض كقوات مقاتلة شرعية باسم المصلحة الوطنية بتحديدها الواسع، وبينما يوجد عنصر من التنافس وعدم الثقة بينهما، ولا سيما في حالات تشابك عمليات الانتشار، فإنهما يملكان أيضًا سجلًا من التعاون والتشارك في المعلومات الاستخبارية بخصوص عمليات أمنية.

رحبت سلطات الدولة فعلًا، وبحماسة، بمشاركة حزب الله في الحياة السياسية اللبنانية. وفي واقع الأمر، ونظرًا إلى ميزان القوى السياسي في البلاد، وجد حزب الله نفسه تكرارًا في موقع «صانع الملوك». وكانت أحدث حالة من هذا النوع بعد انتخابات حزيران/ يونيو 2009 [(282)]. في حزيران/ يونيو 2011، أصبح حزب الله المشارك المهيمن في الحكومة اللبنانية، بعد أزمة سياسية

بدأت في كانون الثاني/ يناير حين أسقِطت الحكومة المركزية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة بعد أن استقال وزراء حزب الله احتجاجًا على قيام رئيس الوزراء سعد الحريري بعقد اجتماع مع الرئيس الأميركي باراك أوباما. وأصبح نجيب ميقاتي رئيسًا جديدًا للوزراء، وهو رجل أعمال ثري يتمتع بتأييد حزب الله.

شنّت سورية التي تبدي على الدوام اهتمامًا كبيرًا بشؤون جارتها الغربية، تدخلًا عسكريًّا بزخم كامل في حزيران/ يونيو 1976، عندما تصاعدت المخاوف من احتمال تفتت لبنان. أبقت دمشق، على مدى الأعوام الثلاثين التالية، ما راوح عدده بين 15.000 و25.000 جندي على التراب اللبناني، جانية منافع سياسية واستراتيجية تتلائم مع حجم استثمارها. وبدا أن النفوذ السوري ازداد بعد اتفاق الطائف، بما يرقى، طبقًا لبعض المراقبين، إلى سيطرة كاملة على لبنان الذي أصبح فعليًّا مستعمرة سورية[283]. كانت سورية، وليس هذا بمستغرَب، في موقع مثالي لوضع بصمتها على تطور القطاع الدفاعي اللبناني بعد الطائف. جاءت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق لعام 1991 المعززة باتفاق الدفاع والأمن التي صاغتها سورية بعد أربعة أشهر من ذلك، لتشكل القواعد الرسمية للنفوذ السوري في المجال الأمني اللبناني[284]. وكان هذا النفوذ مهيمنًا إلى درجة أنه، على سبيل المثال، إذا كان قائد إحدى وحدات الجيش اللبناني غير موالٍ لسورية فيجب على نائبه أن يكون موالِيًا لها[285].

بقيت القوات السورية في لبنان مدة أطول كثيرًا مما توقعه أولئك الذين وقّعوا اتفاق الطائف، ولم تغادر لبنان إلا بعد خطأ كبير في الحسابات من جانب دمشق. بالنظر إلى أن سورية لم تكن راضية عن السياسة اللبنانية الداخلية بعد انتهاء عهد الرئيس إميل لحود، ولم تكن قادرة على إيصال مرشحها المفضّل بسرعة إلى سدة الرئاسة، فإن من الممكن تمامًا أن يكون عملاء سوريون قد تورطوا في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت في شباط/ فبراير 2005. أدت التظاهرات الضخمة التي تلت ذلك احتجاجًا على التدخل السوري السافر في السياسة اللبنانية، مقرونة بالضغوطات المنسقة من الأمم المتحدة (كان القرار رقم 1559 لعام 2004، قد دعا «جميع القوات الأجنبية المتبقية» إلى الانسحاب من لبنان) والمجتمع الدولي، في نهاية الأمر إلى إقناع الرئيس السوري بشار الأسد بسحب قواته[286]. وسرعان ما أدركت النخب السورية، في أي حال، أنها لا تحتاج إلى إبقاء الآلاف من الجنود في لبنان للتأثير في السياسة اللبنانية.

إصلاح القوات المسلحة اللبنانية

لم يكن للقوات المسلحة اللبنانية، على مدى الأعوام الخمسة عشر التي تلت اتفاق الطائف، سيطرة فعلية على أجزاء البلاد التي تحتلها القوات السورية. لكن انسحاب القوات السورية الذي أُكمل في 26 نيسان/ أبريل 2005، أدى إلى إعادة تحديد دور الجيش اللبناني. ومع أن دمشق بقيت تحتفظ بقدر من السيطرة على الشؤون العسكرية اللبنانية - فهي عرضت التدريب وقدّمت أسلحة إلى الجيش اللبناني في حملته على منظمة فتح الإسلام في عام 2007 - فإن دورها الكلي كان قد تضاءل[287].

طبّقت نصوص اتفاق الطائف بخصوص العلاقات المدنية - العسكرية من دون أن تعترضها

سوى مشكلات قليلة[288]. بقي رئيس الجمهورية «القائد الأعلى» للقوات المسلحة على الرغم من توسيع سلطة مجلس الوزراء في مجال الدفاع لتشمل إعلان حالة الطوارئ، والحرب والسلام، والتعبئة العامة، والإشراف على أجهزة الاستخبارات كافة، واعتماد الترقيات على المستوى العالي في القوات المسلحة اللبنانية. كان من مسؤولية مجلس النواب، المؤلف من مجلس تشريعي واحد يضم 128 مقعدًا، القيام من خلال لجان الدفاع والداخلية والبلديات التابعة له بتنفيذ المهمات المعتادة، بما في ذلك مناقشة ميزانية القوات المسلحة اللبنانية والإشراف على صرفها. وتتمثل مهمات الجيش اللبناني الأساس في حماية الوطن، والقيام، عند الضرورة، بمساعدة قوات الأمن الداخلي في الحفاظ على النظام العام. كان المطلوب توحيد الجيش وإعداده، بحيث يستطيع النهوض بمسؤوليته الوطنية «بوجه العدوان الإسرائيلي»، وقد تحققت هذه الأهداف بشكل جزئي فحسب. غير أن أهم كابح لتطوُّر العلاقات المدنية - العسكرية اللبنانية كان استمرار وجود الجناح العسكري لحزب الله، وهو قوة لا تخضع لسيطرة الدولة.

كانت إعادة بناء القوات المسلحة اللبنانية أحد أهم مكونات تعزيز سلطة الدولة المركزية في لبنان ما بعد الحرب الأهلية. على نسق البوسنة، كان دمج جميع الجماعات العرقية - الدينية الكبرى في القوات المسلحة يمثّل المشروع الحرج في إصلاح القوات المسلحة اللبنانية. ما الذي فعلته النخب السياسية اللبنانية للقضاء على الهوية الطائفية لأفراد الجيش ثم زيادة ولائهم للقوات المسلحة اللبنانية كمؤسسة وطنية؟ يشار **أولًا** إلى أنه أُعيد في وقت قصير نسبيًّا، وعلى نطاق واسع، نقل جميع القادة (قادة الألوية، والكتائب، والسرايا، والفصائل) من مكان إلى آخر على مستوى الوحدات المختلفة، كما جرت أيضًا إعادة فصل الجنود وضباط الصف إلى مواقع جديدة، وإن بموجب جدول زمني أقل تشددًا. ويشار **ثانيًا** إلى أن هدف قيادة القوات المسلحة اللبنانية كان إرساء نسبة بواقع 60:40 بين المسلمين والمسيحيين في كل لواء، وبواقع 70:65 إلى 30:35 في ما يتعلق بالمجندين في كل لواء وكتيبة، وخصصت حصتان متساويتان بواقع 50:50 لكلٍّ من المسلمين والمسيحيين في القوات الخاصة، أي أفواج المغاوير والحرس الجمهوري[289]. كان يحق لمقاتلي الميليشيات أن يطلبوا الانضمام إلى الجيش المتنامي بسرعة (ازداد عدده من نحو 25.000 في عام 1991 إلى 59.100 في عام 2010)، إلا أن 6.645 منهم فقط دخلوا الجيش في نهاية المطاف، وكان معظمهم من المسلمين[290]. كان من الضروري في الواقع تجنيد مسيحيين من أجل الحفاظ على التوازن العرقي - الطائفي في الجيش، فتحوّل التوزيع الطائفي في سلك الضباط بين عامي 1991 و2004 ليصبح 47 في المئة من المسيحيين و53 في المئة من المسلمين، وذلك تماشيًا مع نسبة المسلمين المتزايدة في البلاد[291]. من جهة **ثالثة**، تُنقل كل كتيبة، مرة كل ستة أشهر، إلى منطقة مختلفة، وذلك لتفادي نمو روابط خاصة بين الوحدات وأماكن وجودها. ولم يكن تطبيق هذه المبادرة يتسم عمليًّا بصعوبة خاصة، نظرًا إلى حجم لبنان المتواضع (10.452 كلم^2). **أخيرًا**، وللمرة الأولى في تاريخ البلاد، اعتُمدت الخدمة العسكرية الإلزامية من أجل تعزيز الروح الاجتماعية والاختلاط بين الشباب اللبنانيين، حيث أصبح جميع الذكور الذين يبلغون 18 عامًا من العمر يخضعون، بدءًا من عام 1993، لخدمة في القوات المسلحة مدتها عام واحد. كان المجندون لهذه الخدمة يشكلون عمومًا نحو 25 إلى 28 في المئة من عديد الجيش الذي يُراوح بين 55.000 و60.000. انتهى العمل بالتجنيد الإلزامي عام 2007، بعدما رأت الحكومة أن توحيد الجيش أحرز النجاح المطلوب، وأن الخدمة العسكرية الإلزامية ما عادت

ضرورية[292].

أحرزت القوات المسلحة اللبنانية نجاحًا معتبرًا من حيث ناحية ذات أهمية حيوية. كانت وسائل إعلام الدولة وأجهزة الدعاية الداخلية في الجيش تركز، منذ اتفاق الطائف، على أن القوات المسلحة اللبنانية جيش وطني من دون هوية طائفية ومسؤول أمام الدولة وحدها. كانت النخب العسكرية والمدنية تصف القوات المسلحة بأنها «من لبنان كله ولجميع اللبنانيين»، وأنها تسعى لحفظ الأمن من دون تحيز وطبقًا للوائح القانونية. حققت الحكومة النجاح ضمن مدة لا تزيد على أعوام قليلة، وبدأ الناس يتطلعون إلى الجيش اللبناني كرمز لوحدتهم وإلى قادته كأفضل أمل في قيادة البلاد[293]. تمثل هذه الشعبية المؤسسية أحد الأسباب الرئيسة لفوز اثنين من قادة الجيش السابقين، إميل لحود (في عام 1998) وميشال سليمان (في عام 2008) في الانتخابات الرئاسية. يُعتبر الجيش اللبناني على نطاق واسع، مثله مثل الجيش البوسني، المؤسسة الوطنية الأكثر تمثيلًا في البلاد، وقد أظهر استطلاع أجري في تموز/ يوليو 2008 أن 76 في المئة من الذين استُطلعت آراؤهم يؤيدون استثمارًا إضافيًّا في الجيش[294].

الجيش اللبناني عاملًا ومُحْجِمًا عن العمل

على الرغم من الإنجازات الواضحة، عانى الجيش اللبناني على صعيد العلاقات المدنية - العسكرية ثلاث مشكلات مهمة، متجذرة كلها في بيئته السياسية:

المشكلة **الأولى** هي أن الجيش يبقى قوة ذات قيادة ضعيفة وغير آمنة، وذلك أساسًا بسبب تجاذب الولاءات السياسية والفئوية والمناطقية[295]. كان الجيش اللبناني يتردد في القيام بعمل ما، ويتحاشى المخاطرة إلى أقصى حد خشية أن يهدد ذلك تركيبة صفوفه الهشة في ما بين الطوائف، لكن يمكن، مع ذلك، النظر إلى هذه السمات على أنها نقاط قوة، حين نضع في اعتبارنا أن جيوشًا أخرى في الشرق الأوسط وأماكن أخرى أكثر ميلًا إلى الانقضاض والعمل لكنها في النهاية تزيد الوضع تفاقمًا.

المشكلة **الثانية** هي أن على الجيش اللبناني أن يتعايش مع الجناح العسكري لحزب الله باعتباره إحدى القوتين المسلحتين في البلاد؛ فبينما يُعتبر الجيش اللبناني شرعيًّا في نظر قطاعات المجتمع اللبناني كافة، فإن حزب الله يعَد في الأغلب شرعيًّا في أوساط المسلمين الشيعة وحدهم. الدولة تسيطر على الجيش اللبناني، وهي تعترف بشرعية حزب الله، لكنها بالتأكيد لا تسيطر عليه. ويؤدي إعفاء حزب الله من التجريد من السلاح، مثل باقي الميليشيات، إلى تعقيد عملية إصلاح الجيش اللبناني وإعادة هيكلته.

المشكلة **الثالثة** هي أن الجيش اللبناني لم يمتثل في مناسبات عدة لأوامر النخب السياسية، ولا يعني هذا بالضرورة أن الجيش اللبناني نقض في واقع الأمر أوامر أسياده المدنيين؛ إذ جرى، على ما يبدو، التعامل مع هذه الحالات بلباقة وبالتشاور مع الحكومة. إلا أنه يبقى من الصعب اعتبار هذه الممارسة مقبولة في ديمقراطية تمارس وظائفها[296]، وهنا تبرز ثلاثة أمثلة، تسلط أيضًا الضوء على النقطتين الأولى والثانية:

في أثناء تظاهرات شباط/ فبراير 2005 في إثر اغتيال الحريري، رفض قائد الجيش اللبناني

ميشال سليمان أن يتصدى الجيش للمحتجين كما أمرت بذلك حكومة رئيس الوزراء عمر كرامي. وساهم عمل سليمان في إدراك المواطنين اللبنانيين المتزايد أن قواتهم المسلحة كانت تتحول إلى جزء مهم من السلطة التنفيذية، كما ساهم، إلى حد بعيد على ما يبدو، في انتخاب ميشال سليمان رئيسًا للجمهورية في عام 2008 [297].

في صيف 2007 شن الجيش اللبناني حملة على تنظيم فتح الإسلام استمرت ثلاثة أشهر. والتنظيم هذا مجموعة إرهابية راديكالية من المسلمين السنّة، يقال إنها مستوحاة من تنظيم القاعدة، وكانت موجودة في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان. لم يحصل الجيش اللبناني قبل التصدي للعدو - كان فتح الإسلام هو الذي أشعل الأعمال العدائية بمهاجمة الجيش اللبناني - على تفويض واضح من السلطات المدنية، ودخل مخيم اللاجئين، الأمر الذي كان في العادة يتحاشى القيام به. كان هذا أهم عمل مسلّح شارك فيه الجيش اللبناني منذ اتفاق الطائف، ومع أن الجيش اللبناني تمكّن من إلحاق هزيمة صريحة بفتح الإسلام، فقد أظهرت العملية أيضًا شقوقًا عدة في دفاعات الجيش اللبناني، مثل العيوب في التواصل بين الهيئات وبين الوزارات[298].

بعد أن حاول وزير الاتصالات مروان حمادة في أيار/ مايو 2008 ترويض قوة حزب الله من خلال حظر تمديدات شبكته الهاتفية تحت سطح الأرض التي تشمل نحو 100.000 خط هاتفي مرقّم، قامت المعارضة اللبنانية، يتقدمها حزب الله، بالاستيلاء على معظم أنحاء بيروت. أصبح الجيش اللبناني مشلولًا وبقي يقف ببساطة، ومعه قوات الأمن الداخلي، خارج رقعة النزاع. ومن بين ثلاثة خيارات كان يواجهها - الانحياز إلى الحكومة، أو الانحياز إلى حزب الله، أو عدم القيام بأي عمل - اختار الجيش الخيار الثالث. كان المذنب الرئيس، في أي حال، قيادة سياسية تخشى، كما يمكن تفهُّم ذلك، عودة البلاد إلى حالة الانقسام، بحيث قررت أن عدم عمل أي شيء يبقى أفضل من استعداء حزب الله وأنصاره أكثر من ذلك[299]. كما أوحت حوادث أيار/ مايو 2008 أن الجيش اللبناني لن يكون قادرًا على أن يشكِّل تحديًّا معقولًا لحزب الله في المستقبل المنظور حتى لو كان مستعدًا لخوض معركة معه، وحتى مع المساعدة العسكرية الأميركية البالغة 100 مليون دولار (والتي طلبتها إدارة الرئيس أوباما لعام 2011).

كما أكدت حرب صيف [تموز/ يوليو] 2006 بين حزب الله وإسرائيل غموض دور الجيش بصفته حاميًا للبنان. لم يحاول الجيش اللبناني تجريد حزب الله من السلاح، بعد قيام مقاتلي الحزب بمهاجمة دورية إسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق للمنطقة الأمنية. من المؤكد أن الجيش اللبناني لم يكن مجهزًا بما يكفي للقيام بذلك العمل، لكن عدم تدخُّله أكّد تعايش جيشين منفصلين. وقف الجيش اللبناني موقف المتفرج في أثناء الحرب في جنوب لبنان التي دامت ثلاثة وثلاثين يومًا، مكتفيًا بالإقدام على أعمال رمزية فحسب، ضد القوات الإسرائيلية[300]. كانت نتيجة الحرب نوعًا من الانتصار لحزب الله، وسمحت بنشر 15.000 من جنود الجيش اللبناني في جنوب لبنان الذي كان سابقًا بيد إسرائيل. كان من المخطط له إجراء حوار وطني في ذلك الصيف، لمناقشة ما إذا كان يتعيّن على حزب الله إلقاء سلاحه أم لا، إلا أن الحوار أرجئ إلى أجل غير مسمى، لأن ميليشيا حزب الله أثبتت مرة أخرى أنها قوة أكثر فاعلية من الجيش اللبناني في محاربة إسرائيل.

خاتمة

إن عملية بناء جيوش ديمقراطية بعد حروب أهلية عملية، تتميز إلى حد بعيد من بناء جيوش في أوضاع أخرى. لننظر الآن إلى أنواع الأنماط التي تنشأ من تفحُّصنا للحالات الثلاث المشمولة بالدراسة في هذا الفصل:

- **دور الفاعلين الدوليين**: تفرض الحروب الأهلية بحكم طبيعتها ضرورة قيام كيانات خارجية سياسية، وأحيانًا عسكرية، بدور أساسٍ في إنهاء حلقة العنف وحل النزاع. ليس من قبيل المصادفة أن تكون الاتفاقات الثلاثة التي تناولناها قد وقُّعت جميعها خارج البلد المعني بدعم مفاوضين دوليين لا غنى عنهم وبمشاركتهم (جزئيًّا، باستثناء لبنان). كما ينهض أيضًا الفاعلون الأجانب عادة، بدور مهم في الوضع الذي يلي النزاع. ويتوقف على السياق المعيّن تحديد هوية المنظمة أو الدولة الأجنبية التي ربما تكون في أفضل وضع لتولّي دور قيادي في المفاوضات. وتفضَّل المنظمات الدولية التي تُعتبر غير متحيزة - مثل الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبية ومنظمة الدول الأميركية - بشكل واضح على دولة بمفردها. عندما لا تكون منظمات دولية مجهّزة للتدخل أو غير راغبة في ذلك أو قادرة عليه، يفضَّل الالتفات إلى دولة أو دول محايدة لا يكون لها مصلحة واضحة في الدولة المُبتلاة بالنزاع. لكن الأوضاع يمكن أن تكون، مع ذلك، ميؤوسًا منها في بعض الحالات إلى درجة يمكن معها أي دولة و/ أو منظمة دولية مستعدة للمساعدة وقادرة عليها أن تساهم في تحسينها.

والمنظمات الدولية، كما سنرى مجددًا في الفصلين الرابع والسابع، تمسك أيضًا بورقة رابحة مهمة: مفتاح العضوية. هنالك حقيقة تجعل آفاق البوسنة في المدى الطويل أكثر إشراقًا، وهي أن عضويتها مستقبلًا في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي توفر للنخب السياسية، نظريًّا على الأقل، حوافز جوهرية طويلة الأمد لكي تسوّي خلافاتها وتتعلم كيفية الانسجام. بالنسبة إلى الدول التوّاقة إلى التقدم في التنمية الاقتصادية، وشرعية السياسة الداخلية، والموافقة الشعبية، فإن الحصول على عضوية منظمات مرموقة مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي يمثّل إنجازًا عظيمًا. لكن الدول الخارجة من حروب أهلية يمكنها أيضًا أن تربح الكثير من مساعدة المجتمع الدولي ودعمه، كما أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتلقّي الدعوة للمشاركة في مشروعات متعددة الجنسيات، وكسب تغطية إعلامية إيجابية في الخارج، كل ذلك أمور مهمة ومربحة بالقدر نفسه. من المهم أيضًا، في الوقت ذاته، ألّا يُظهر الفاعل الأجنبي المتدخل جزرة الترغيب فحسب، بل عليه أن يُظهر عصا الترهيب أيضًا، بحيث يكون قادرًا على أن يثني عن عدم التقيد ببنود المعاهدة وعن الأعمال المضرة بالمصالحة والاستقرار السياسي، وأن يعاقِب إذا لزم الأمر.

- **أهمية اتفاقات السلام**: تكون اتفاقات السلام التي تلي نهاية الحروب الأهلية ذات أهمية حيوية في رسم الترتيبات المستقبلية، من سياسية وعسكرية واجتماعية، وفي تقريرها. ومن المرجح أن يؤدي التدخل الأجنبي في غياب اتفاق سلام، إلى إطلاق معارضة قوية من الأطراف التي تفضِّل الأمر الواقع السائد قبل التدخل[(301)]. يجب أن تكون تسويات السلام شاملة، وأن تتوقع المشكلات غير المنظورة التي يمكن أن تنشأ لاحقًا (على صعيد العلاقات المدنية - العسكرية وغير ذلك). وربما يكون الثمن السياسي المستقبلي الذي يتعيّن دفعه جرّاء إغفال مسائل أساس ثمنًا كبيرًا. كان في الاتفاقات الثلاثة جميعها التي تناولناها - شابولتيبيك ودايتون والطائف - عيوب ناتجة في معظمها من الإغفال ومن الغموض بقدر أقل. إلا أن من المهم مع ذلك الاعتراف بأن مسائل معيّنة ربما تكون أكثر حساسية من أن يجري التعامل معها، كما أن تطورات معينة يمكن ألّا يكون من الممكن توقُّعها في وقت تناقش فيه اتفاقات السلام. من المفيد أن نذكّر أنفسنا بأن أهم أهداف اتفاقات

السلام هي وقف القتال والتسريح السريع، حتى وإن كان باقي العملية سيكون مُتسمًا بالفوضى ومثيرًا للنزاع.

- **تشجيع المسؤوليات المحلية**: يمثّل صرف الفاعلين المحليين عن اعتمادهم على المنظمات الدولية بأقصى سرعة ممكنة، أحد أهم الأهداف في البيئات التالية لحروب أهلية. بالطبع، يتوقف على كل سياق محدد المدى الزمني لإمكان رحيل الفاعلين الأجانب؛ فإنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في إلسلفادور، بعد أربع أعوام فقط من اتفاق السلام، كان أمرًا سليمًا تمامًا، فيما كان إنهاءُ وجود المنظمات الدولية بعد خمسة عشر عامًا من اتفاق دايتون سيبدو متسرعًا على الرغم من طول المدة. يمكن الفاعلين المحليين، بمن في ذلك القادة والخبراء المدنيون والمنظمات غير الحكومية، تقديم مساهمة كبيرة في إنهاء الطابع العسكري والتسريح. وستتعزز آفاق الإصلاحات الدفاعية إذا سُمح لنخب عسكرية محلية جرى تفحصها بعناية، أن تنهض بدور جوهري في وضع مفاهيم الإصلاحات والتخطيط لها وتطبيقها.

- **التسريح وما يتعلق به من دواعي القلق**: يمثّل تسريح القوات وإعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية اثنين من أكثر الأهداف إلحاحًا بالنسبة إلى بناة الديمقراطية بعد حرب أهلية، فيجب أن تكون شروط التسريح موضحة بدقة في اتفاقات السلام. وكما رأينا في حالاتنا المشمولة بالدراسة، فإن جمع الفائض من الأسلحة والذخائر وتدميره هما من المهمات المتصلة التي تكون غالبًا مثيرة للنزاع. ولا يُستغرَب، بالنظر إلى انعدام الثقة بين القوات المتعادية سابقًا، أن تكون راغبة في الاحتفاظ بأفضلية استراتيجية أو بضمانة أمنية، ما تمكّنها من استئناف القتال إذا لزم الأمر. لذلك، سيكون من المهم حيويًّا، للاستقرار على المدى الطويل، تشجيع الشفافية وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، من خلال تدابير منوّعة لبناء الثقة، تتولى تطبيقها مؤسسات أمنية غير منحازة.

- **التوازن في الجهاز العامل وترويج هوية وطنية**: إن الحاجة في البيئات التالية لحروب أهلية إلى تحقيق التوازن في مناصب القطاع العام - بدءًا من كبير المسؤول التنفيذي والجنرال في الجيش، وصولًا إلى موظف البريد والعريف - بين مختلف الجماعات المتعادية سابقًا، تكتسب مغزى كبيرًا. تبنى الحصص على أساس المسألة التي قسّمت الشعب وأدت إلى الحرب، سواء أكان ذلك الدين أم العرق أم منطقة المنشأ أم الطبقة الاجتماعية. ومع أن تقسيم الوظائف على أساس الهوية يمكن أن يولّد الفساد وعدم الكفاءة، فإن من المرجح أن يمضي بعيدًا في الحفاظ على السلم. يمثّل التطبيق العملي لحصص دينية - عرقية في المجال العسكري، مسعى ينطوي على القدر نفسه من الصعوبة ويمكن تحقيقه - كما سنرى في سياقات الهند وباكستان وغانا وتنزانيا، بعد الحقبة الاستعمارية - طبقًا لطرائق مختلفة، وبدرجات متفاوتة من النجاح. مع ذلك، فإن تشجيع استحداث هوية وطنية حقًا، ولا سيما في القوات المسلحة، يُعدّ هدفًا مهمًا على المدى الطويل. يبدو من الحكمة، بعد حرب أهلية، إبقاء أعضاء الجماعات العرقية والدينية مختلفة، في وحدات منفصلة ودمجهم بصورة تدرُّجية، بحيث يكون التقدم من العناصر الأكبر إلى العناصر الأصغر كما تسمح الأحوال بذلك، أي القيام أولًا بضم الكتائب المختلفة المتجانسة، وفي فرقة واحدة، ثم السرايا من ديانة واحدة في كتيبة، وهلم جرًا.

- **الحاجة إلى التدرُّجية**: هذه الحاجة تثبتها كل ناحية تقريبًا من نواحي السياسة بعد حرب أهلية؛ فنظرًا إلى أن الجهات المتحاربة في حرب أهلية، بحكم تعريف هذا المصطلح، تعرف إحداها الأخرى، فإن رأب الصدع بينها سيستغرق على الأرجح وقتًا أطول كثيرًا مما يستغرقه مثلًا بين

غرباء بعد حرب بين دول مختلفة. وربما يكون مقدار الوقت كبيرًا، بالنسبة إلى البادئين، بين إدراك الجانبين المتقابلين أن وقف إطلاق النار والتسوية السلمية أمران مرغوب فيهما وتوقيع اتفاق سلام بصورة فعلية، والمصالحة الحقيقية بين الأعداء السابقين يكونان دائمًا تقريبًا عملية طويلة يمكن أن تستغرق في الواقع أجيالًا عدة، لكن يجب في الوقت نفسه مواصلة هذه العملية بكل همة، لأن الأحزاب القومية والمتطرفة ستبقى، ما بقيت السياسة تدور بشأن الهوية بدلًا من القضايا المطروحة، تتمتع بدور سياسي مؤثر، على حساب المنظمات السياسية التي تملك برامج عمل أكثر جوهرية في مضمونها.

خلاصة القول، بغضّ النظر عن الفروق العميقة بين البوسنة وإلسلفادور ولبنان، تبرز موضوعات عدة مشتركة بخصوص بناء الجيوش بعد الحروب الأهلية. ويشعر المرء مع ذلك، أنه مطالَب بقوة بتسليط الضوء على خيط مشترك في ما يخص التزام النخب العسكرية بالحكم الديمقراطي بعد أن تضع الحرب الأهلية أوزارها. في الجيوش المقسمة على أساس خطوط عرقية ودينية، يفوق الانتماء إلى إحدى المجموعات على الأرجح الولاءات الأخرى كافة، مع أن التزام الديمقراطية يصبح، بمرور الوقت، ولا سيما في ظل تطورات سياسية واجتماعية مؤاتية، أكثر صلابة، ويهيمن في النهاية على أشكال الهوية الأخرى. وبشأن الموضوع، وفي الحالتين الواردتين في هذا الفصل، يمكننا أن نكون متفائلين أكثر قليلًا بولاء سلك الضباط للديمقراطية في البوسنة والهرسك، مقارنة بسلك الضباط في الجيش اللبناني. المشكلات في إلسلفادور معقدة بالقدر نفسه، وتشمل مشاركة الجيش المتزايدة في عمليات الشرطة ونفوذها المتنامي في السياسة الداخلية. تشكّل هذه المخاوف، بخصوص تفاني القوات المسلحة الثلاث في ما يتعلق بالحكم الديمقراطي، أحد الأسباب الرئيسة التي تمنعنا من وصف الدول الثلاث بأنها ديمقراطيات راسخة.

في نهاية المطاف، توحي ضرورة مشاركة الفاعلين الخارجيين، وضرورة تسريح القوات بمراعاة الحاجة إلى التدرجية، والحاجة إلى تقاسم السلطة وتحقيق التوازن الإثني - الديني، بأن البيئات التالية للحروب الأهلية تستلزم عملًا يحقق توازنًا دقيقًا بين هذه العوامل كلها وعوامل إضافية في الغالب. إن كل ما تستهدفه السياقات التالية للحرب الأهلية هو الجمع بين الأطراف المتحاربة سابقًا، ثم المضي قُدُمًا كجسم واحد. سنرى في الفصل الأخير، كيف تُبنى جيوش ديمقراطية بعد إعادة التوحيد أو بعد الفصل العنصري، وهي سياقات لا تختلف بالكامل عن السياق الذي ناقشناه للتو.

الجدول رقم (3 - 1)
بعد حرب أهلية: البوسنة والهرسك وإلسلفادور ولبنان

	البلد المدة	البوسنة 2010 - 1995	إلسلفادور 2010 - 1992	لبنان 2008 - 1990
اتفاقات السلام	اتفاق سلام	دايتون	شابولتيبيك	الطائف

	إيجابيات	أنهى الحرب، وأضاف دستورًا جديدًا	أنهى الحرب، وأوجد أساسًا للتحول الديمقراطي، وأخمد نفوذ الجيش الاجتماعي	أنهى الحرب، وأزال الميليشيات، وأعاد ترتيب التوازن السياسي المؤسسي، وحدد نظامًا سياسيًّا جديدًا
	سلبيات	زعزع سلطة الدولة، وأنتج مصادر انعدام أمن جديدة	عدم النص على إصلاحات اقتصادية، وعدم تحديد مسائل مدنية - عسكرية عدة	شرّع وجود سورية، ولم يتطرق إلى العديد من مسائل الإصلاح السياسي الداخلي
	محاولات تملص	نعم، «تخبئة» جنود وأسلحة	نعم، الاحتفاظ بمخابئ سلاح	نعم، بضع ميليشيات غير متعاونة
الدولة	المهمات الرئيسة	التسريح، والتجريد من السلاح، وإعادة الدمج، مع نزع الطابع العسكري عن السياسة	التسريح والتجريد من السلاح وإعادة الدمج، مع نزع الطابع العسكري عن السياسة	التسريح، والتجريد من السلاح، وإعادة الدمج، مع نزع الطابع العسكري عن السياسة
	القيادة السياسية المدنية	منقسمة بحدة على أساس خطوط عرقية	قوة ومأسسة متناميتان	عدم استقرار سياسي متكرر وخطِر
	مؤسسات	عاملة لكن منقسمة	مبالغة في إضفاء الطابع المدني	تحكُّم مدني (جزئيًّا مدني) كامل

	سياسية وتوجهها			
	سيطرة السلطة التنفيذية	رئاسة قوية لكن منقسمة	محدودة نوعًا ما بامتيازات عسكرية	محدودة بنفوذ سورية وحزب الله
	إشراف السلطة التشريعية	قوي	ضعيف	متوسط
	حصص عرقية في المناصب العامة	نعم	غير ذات شأن	نعم
	تطهير الجيوش القديمة	نعم	نعم	لا

(211) Stathis N. Kalyvas, *The Logic of Violence in Civil War*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006), p. 17. For definitional issues, see: Nicholas Sambanis, «What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 48, no. 6 (December 2004), pp. 814-858.

(212) Lise Morjé Howard, *UN Peacekeeping in Civil Wars* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 88-89.

(213) Ibid., 108. See also: Margaret Popkin, «The Salvadoran Truth Commission and the Search for Justice,» *Criminal Law Forum*, vol. 15, nos. 1-2 (March 2004), pp. 105-124.

(214) Jack Snyder, *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict* (New York: Norton, 2000), p. 204.

(215) Stuart J. Kaufman, *Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War*, Cornell Studies in Security Affairs (New York: Cornell University Press, 2001), p. 196.

(216) Susan L. Woodward, «Bosnia and Herzegovina: How Not to End Civil War,» in: Barbara F.

Walter and Jack Snyde (eds.), *Civil Wars, Insecurity, and Intervention* (New York: Columbia University Press, 1999), p. 82.

(217) Lara J. Nettelfield, *Courting Democracy in Bosnia and Herzegovina: The Hague Tribunal's Impact in a Postwar State,* Cambridge Studies in Law and Society (New York: Cambridge University Press, 2010), p. 217.

(218) مذكور في:

Tricia Juhn, *Negotiating Peace in El Salvador: Civil-Military Relations and the Conspiracy to End the War*, International Political Economy Series (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 10.

(219) Ibid., pp. 47-48.

(220) Roland Paris, *At War's End: Building Peace after Civil Conflict* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2004), p. 98.

(221) Philip J. Williams and Knut Walter, *Militarization and Demilitarization in El Salvador's Transition to Democracy*, Pitt Latin American Series (Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 1997), p. 757.

(222) For analyses of Washington's role during the civil waq see: Michael J. Hennelly, «US Policy in El Salvador: Creating Beauty or the Beast?,» *Parameters*, vol. 23, no. 1 (Spring 1993), pp. 59-69, and Robert D. Ramsey, *Advising Indigenous Forces: American Advisors in Korea, Vietnam, and El Salvador*, Global War on Terrorism Occasional Paper; 18 (Fort Leavenworth, Kan.: Combat Studies Institute Press, 2006).

(223) Howard, p. 92.

(224) Ibid., p. 88

(225) Terry Lynn Karl, «El Salvador's Negotiated Revolution,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 2 (Spring 1992), p. 154.

(226) مقابلة في سرابيفو (نيسان/ أبريل 2010).

(227) Robert D. Kaplan, «Man Versus Afghanistan,» *Atlantic* (April 2010), p. 62.

(228) للاطلاع على نص الاتفاق الكامل، يُنظر:

http://www.elsalvador.com/noticias/especiales/acuerdosdepaz2002/index.html.

(229) يُنظر:

Andrew P. Miller, *Military Disengagement and Democratic Consolidation in Post-Military Regimes: The Case of El Salvador* (Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2006), p. 69.

(230) Juhn, p. 4.

(231) مقابلة مع كارلوس دادا، محرر صحيفة سان سلفادور ألفارو اليومية (أوستن، تي إكس، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010).

(232) A. Douglas Kincaid, «Demilitarization and Security in El Salvador and Guatemala: Convergences of Success and Crisis,» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 42, no. 4 (Winter 2001), p. 44.

(233) Woodward, p. 87.

(234) يُنظر:

http://www.ohr.int/dpaldefault.asp?content-id=380.

(235) Mary Kaldor, «Security Structures in Bosnia and Herzegovina,» in: Gavin Cawthra and Robin Luckham (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies*, Democratic Transition in Conflict-torn Societies; v. 1 (London; New York: Zed Books, 2003), p. 220.

(236) Woodward, p. 103.

(237) Patrice C. McMahon and Jon Western, «The Death of Dayton: How to Stop Bosnia From Falling Apart,» *Foreign Affairs*, vol. 88, no. 5 (September-October 2009), p. 70.

(238) This paragraph draws on: Richard Holbrooke, *To End a War* (New York: Random House, 1998), pp. 363-364.

(239) Woodward, p. 104.

(240) Lord Robertson, «The Work Ahead in Bosnia,» *New York Times*, 25/11/2000.

(241) Howard, p. 125.

(242) يُنظر على سبيل المثال:

Oliver Jütersonke, Robert Muggah and Dennis Rodgers, «Gangs, Urban Violence, and Security Interventions in Central America,» *Security Dialogue*, vol. 40, nos. 4-5 (2009), pp. 373-397, and Sonja Wolf, «Maras Transnacionales: Origins and Transformations of Central American Street Gangs,» *Latin American Research Review*, vol. 45, no. 1 (2010), pp. 256-265.

(243) Paris, p. 114.

(244) Holbrooke, p. 344.

(245) بشأن انتخابات 2010، يُنظر:

Dan Bilefsky, «Bosnians Doubt Vote, and Future, Too,» *New York Times*, 4/10/2010, and Joanna Kakissis, «Is Bosnia One Step Closer to Unity - or Collapse?,» *Time*, 4/10/2010. For a more general assessment, see: Christopher S. Chivvis, «The Dayton Dilemma,» *Survival*, vol. 52, no. 5 (October-November 2010), pp. 47-74.

(246) «Only Stable Bosnia Can Ensure Balkan Peace,» *New York Times*, 2/9/2010.

(247) مقابلة مع ماكسويل روهان من الناتو (سراييفو، 14 نيسان/ أبريل 2010).

(248) Patrice C. McMahon, «Rebuilding Bosnia: A Model to Emulate or to Avoid?,» *Political Science Quarterly*, vol. 119, no. 4 (Winter 2004-2005), p. 587.

(249) مقابلة مع نائب الممثل الأعلى الدكتور رافي غريغوريان (سراييفو، 14نيسان/ أبريل 2010).

(250) Graeme P. Herd and Tom Tracy, «Democratic Civil-Military Relations in Bosnia and Herzegovina A New Paradigm for Protectorates?,» *Armed Forces and Society*, vol. 32, no. 4 (July 2006), p. 558, and Sultan Barakat, «State Building and Post-Conflict Demilitarization: Military Downsizing in Bosnia and Herzegovina,» *Contemporary Security Policy*, vol. 30, no. 3 (December 2009), pp. 548-572.

(251) يُنظر:

Michael Dobbs, «Muslim-Croat Federation Agrees to Form Joint Defense Ministry,» *Washington Post*, 15/5/1996.

(252) مقابلات مع العقيد في الجيش سناد كلايسيتش والعقيد في الجيش روبرت سوساتش، في «الكلية الأميركية لدراسات ما بعد التخرج البحرية» (مونتراي، بس اي، 10 حزيران/ يونيو 2008)، ومع زيليكو غروبيسيتش من اللجنة البرلمانية الأمنية والدفاعية المشتركة (سراييفو، 12 نيسان/ أبريل 2010).

(253) Kaldor, p. 215.

(254) يُنظر:

Defense Reform Commission (DRC), *The Path to Partnership for Peace* (Sarajevo: Defence Reform Commission, 2003).

(255) مقابلتان مع زيليكو غروبيسيتش وليلى دزداريفيتش من الناتو (سراييفو، 13 نيسان/ أبريل 2010).

(256) مقابلتان مع أحمد هادزيزنميروفيتش، مساعد وزير الدفاع للسياسة والتخطيط (سراييفو، 14 نيسان/ أبريل 2010)، ومكسويل روهان.

(257) تتبع الالتباسات في تغيير علاقات الملكية من «الجيش الوطني اليوغسلافي» إلى مستويات هياكل الكيانات، وأخيرًا إلى دولة البوسنة والهرسك.

(258) Howard, pp. 114-115.

(259) Miller, pp. 72-73.

(260) Kincaid, p. 44.

(261) Howard, pp. 115-116.

(262) Tommie Sue Montgomery, *Revolution in El Salvador: From Civil Strife to Civil Peace*, Introduction by Ignacio Martín-Bar, 2nd ed. (Boulder: Westview Press, 1995), p. 253.

(263) يُنظر على سبيل المثال:

Juhn, p. 168.

(264) مقابلة مع دادا.

(265) Red de Seguridad y Defensa de América Latina (RESDAL), *A Comparative Atlas of Defence in Latin America* (Buenos Aires: RESDAL, 2008), p. 199.

(266) For a comparative perspective, see: Mark Ensalaco, «Truth Commissions for Chile and El Salvador: A Report and Assessment,» *Human Rights Quarterly*, vol. 16, no. 4 (November 1994), pp. 656-675.

(267) Williams and Walter, pp. 169-170.

(268) Ibid., p. 170.

(269) For a more general perspective on this issue, see: Charles T. Call, «War Transitions and the New Civilian Security in Latin America,» *Comparative Politics*, vol. 35, no. 1 (October 2002), pp. 1-20.

(270) Ricardo Corova Macias, *El Salvador: Reforma Militar y Relaciones Civico-Militares* (San Salvador: FundaUngo, 1999), p. 7.

(271) يُنظر:

Alfonso Gonzales, «Civil Military Relations In El Salvador: Change, Continuity, or Transformation?,» Paper Presented at the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Portland, OR, 6 April 2004.

(272) Alexander Brockwehl and Juan Pablo Pitarque, «Concessions of a Leftist Party: The FMLN's Dilemma in the Face of Funes' Centrist Policies,» Washington Report on the Hemisphere, Council on Hemispheric Affairs, 28 June 2010.

(273) Tracy Chamoun, *Au nom du père* (Paris: J.-C. Lattès, 1992), pp. 10 and 23, cited in: Kalyvas, p. 59.

(274) يُنظر:

Joseph A. Kechichian, «The Lebanese Army: Capabilities and Challenges in the 1980s,» *Conflict Quarterly*, vol. 5, no. 1 (Winter 1985), pp. 15-39.

(275) This paragraph draws on: Oren Barak, *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society* (Albany: State University of New York Press, 2009), pp. 153-159.

(276) Ibid., p. 162.

(277) يُنظر:

Hassan Krayem, «The Lebanese Civil War and the Taif Agreement,» in: Paul Salem (ed.), *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays* (Beirut: American University of Beirut, 1997), p. 422.

(278) Krayem, p. 423. See also: Imad Harb, «Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects,» Peace Brief, United States Institute of Peace, 30 March 2006, at: http.usip.org/publications/lebanons-confessionalism-problems-and-prospects.

(279) Barak, pp. 180-181.

(280) Karen Abi-Ezzi, «Lebanon: Confessionalism, Institution Building, and the Challenges of Securing Peace,» in: Nicholas Baldwin and Vanessa E Shields (eds.), *Beyond Settlement: Making Peace Last after Civil Conflict* (Madison, N.J.: Fairleigh Dickinson University Press, 2008), pp. 163-164.

(281) Joseph A. Kechichian, «A Strong Army for a Stable Lebanon,» Policy Brief; 19, Middle East Institute, Washington, DC, September 2008, p. 5.

(282) Fouad Makhzoumi, «Lebanon's Crisis of Sovereignty,» *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 52, no. 2 (April-May 2010), p. 7.

(283) يُنظر على سبيل المثال:

Farid El-Khazen, «Lebanon-Independent No More,» *Middle East Quarterly*, vol. 8, no. 1 (Winter 2001), pp. 43-50, and others cited by: Barak, pp. 171-172.

(284) Aram Nerguizian and Anthony H. Cordesman, *The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2009), pp. 21-22.

(285) Barak, p. 179.

(286) Ibid., pp. 188-89.

(287) Nerguizian and Cordesman, p. 22.

(288) This paragraph draws on: Barak, p. 164.

(289) Ibid., p. 177.

(290) Ibid., p. 173. See also: Kari Karamé, «Reintegration and the Relevance of Social Relations: The Case of Lebanon,» *Conflict, Security and Development*, vol. 9, no. 4 (December 2009), pp. 495-514.

(291) Nerguizian and Cordesman, p. 9.

(292) *The Military Balance, 2008* (London: International Institute for Strategic Studies, 2008), p. 251. See also: http://www.lebarmy.gov.lb/English/FlagService.asp.

(293) مقابلة مع ريان غزال من مؤسسة هوفر (ستانفورد، سي اي، 27 أيار/ مايو 2008).

(294) Nerguizian and Cordesman, p. 10.

(295) Yezid Sayigh, ««Fixing Broken Windows»: Security Sector Reform in Palestine, Lebanon, and Yemen,» Carnegie Papers; no. 17, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, October 2009, p. 8.

(296) Nerguizian and Cordesman, p. 10.

(297) Kechichian, «A Strong Army,» p. 2.

(298) Nerguizian and Cordesman, p. 17.

(299) يُنظر:

«Robert Fisk: Hizbollah Rules West Beirut in Iran's Proxy War with US,» *Independent,* 10/5/2008, and Makhzoumi, p. 6.

(300) For Hezbollah's 2006 war against Israel, see: Thanassis Cambanis, *A Privilege to Die: Inside Hezbollah's Legions and their Endless War against Israel* (New York: Free Press, 2010), pp. 39-54 and 63-97.

(301) Stephen John Stedman, *Implementing Peace Agreements in Civil Wars: Lessons and Recommendations for Policymakers* (New York: International Peace Academy, 2001), p. 10.

بناء جيوش ديمقراطية بعد تغيير النظام

الفصل الرابع
بعد الحكم العسكري في أوروبا إسبانيا والبرتغال واليونان

هذا الفصل هو الأول بين أربعة فصول نتحرى فيها الطرائق التي بنيت بها جيوش ديمقراطية استجابة لتغيير النظام، وهو الأول أيضًا بين ثلاثة فصول نتصدى فيها، على نحو أكثر تحديدًا، لبناء قوات مسلحة جديدة بعد حكم عسكري أو «بريتوري» في ثلاث قارات مختلفة[302]. فالحكم البريتوري صيغة من صيغ الحكم السلطوي الأكثر شيوعًا، وسنجد معلومات عن حالات إضافية في الجزء الأخير من هذا الكتاب.

مرت كلٌّ من باكستان وغانا بفترات من الحكم العسكري، إلا أن اهتمامنا الرئيس بهما ينصبّ على الكيفية التي طوّرتا بها جيشيهما نتيجة عملية تحوُّل الدولة، وذلك كدولتين بعد الحقبة الاستعمارية. والحالتان الرئيستان اللتان نتناولهما في هذا الفصل، أي إسبانيا والبرتغال، ليستا من الأمثلة «الكلاسيكية» للحكم العسكري. ومع أنهما ولدتا وعاشتا بفعل الدعم الثابت من القوات المسلحة، فإن الجنرالات والكولونيلات، في معظم الفترات السلطوية الطويلة التي مر بها البَلدان، لم يديروا الدولة بقدر ما فعلوا في أنظمة كانت **عسكرية** على نحو أكثر صراحة ونمطية.

نهض الجيش بدور أساسٍ في هذين البلدين الإيبيريين؛ ففي إسبانيا، بعد الحرب الأهلية (من عام 1936 إلى عام 1939)، «كان الجيش هو مركز الثقل والداعم الحقيقي للنظام [...]»[303]. وفي البرتغال أيضًا، كانت القوات المسلحة دعامة مؤسسية حيوية بالنسبة إلى الدولة؛ فحين ارتأى فيليب شميتر (Ph. Schmitter) في عام 1973 أن «البرتغال الآن دكتاتورية عسكرية، لكن أحدًا لم يدرك ذلك حتى الآن». وكان يعني بذلك أن الجيش والبيروقراطيات الاستعمارية كانا يقيدان مساحة المناورة السياسية الممنوحة لرئيس الوزراء مارتشيلو كايتانو (M. Caetano) إلى درجة «أنها كانت حينئذ تدير البلاد للمقاصد والأغراض كافة»[304]. كما أن القوات المسلحة البرتغالية قامت بعمل غير معتاد إلى حد بعيد، لأنها أسقطت النظام الذي كانت تدعمه سابقًا. وبعد عقود من التسلط، اتخذ إخضاع الجيش الإسباني للسيطرة المدنية شكل عملية مباشرة وقصيرة المدة نسبيًّا، ومن جهة أخرى كان تحوُّل العلاقات المدنية ـ العسكرية البرتغالية مثار نزاع أكبر، واستغرق وقتًا أطول كثيرًا، ولم يكتمل نجاحه بقدر اكتماله في إسبانيا.

أما اليونان، وهي حالتنا الثانوية في هذا الفصل، فشهدت تجربة حكم بريتوري أقصر مدة ولكن أكثر حدة. وكانت عودتها إلى الديمقراطية والعلاقات المدنية ـ العسكرية الديمقراطية عودة سريعة، وإن لم يكن ذلك من دون نواقص معيّنة[305]؛ إذ كان نظام الكولونيلات اليونانيين أكثر تماشيًا مع الحكومات العسكرية التي «بلغت مرحلة النمو الكامل»، وسنجد نماذج لها في الفصلين التاليين في أميركا وآسيا. وكان صمويل هنتنغتون قد وصف الانتقال في البرتغال بأنه بداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي العالمي، وصنَّف حالاتنا الثلاث في جنوب أوروبا ضمن فئة «ديمقراطيات المحاولة الثانية»، اعترافًا بتجاربها السابقة مع الحوكمة الديمقراطية.

يبدأ هذا الفصل بفقرة على شكل خلفية موجزة تساعدنا على وضع إسبانيا والبرتغال ضمن منظور تاريخي. وتتبع ذلك أربعة أجزاء، فنتفحص في الجزأين الأولين السياسات العسكرية في بلدين إيبيريين خلال المرحلة السلطوية، والتحولات التي شهداها خلال مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وتعزيزها، وفي الجزء الثالث، ننظر إلى التجربة اليونانية مع الحكم العسكري. وأخيرًا، نُقوّم تأثير المنظمات الدولية، ولا سيما حلف الناتو، في عملية إدخال التحول الديمقراطي على الدول الثلاث ومؤسساتها الدفاعية.

خلفية

شكلت الدولتان الإيبيريتان مجموعة ثانوية متمايزة في أوروبا معظم القرن العشرين، فكانت إقامة أنظمة سلطوية، نتيجةَ عمل عسكري مستقل في كلٍّ من إسبانيا (1938) والبرتغال (1926)، حالة شاذة في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبينما حاول الجنرال فرانسيسكو فرانكو (بين عامي 1892 و1975) وأنطونيو دي أوليفيرا سالازار (بين عامي 1889 و1970) أن يطمسا قدر استطاعتهما أي تماهٍ مع الفاشية الأوروبية وأي تصنيف لنظاميهما ضمن عائلة الدول المحافظة واليمينية والسلطوية، وجد القادة الديمقراطيون الأوروبيون الغربيون التعامل معهما أمرًا صعبًا، لكن حكومة الولايات المتحدة - التي غالبًا ما كانت رؤيتها للعالم تقوم حصريًّا على اعتبارات الحرب الباردة - كانت مقيدة بدرجة أقل في التعامل معهما. مع ذلك، كانت واشنطن تميل إلى موافقة فرنسا وبريطانيا العظمى في ما يخص عزل إسبانيا والبرتغال، بينما كانت أوروبا جديدة تُبنى من خلال خطة مارشال والمجموعة الأوروبية للفحم والصلب التي تطورت مع الزمن لتصبح المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم في النهاية الاتحاد الأوروبي. إلى جانب ذلك، يجب أن نلاحظ أن الغرب كان ينظر إلى سالازار بسلبية أقل من سلبية نظرته إلى فرانكو، لأن الأول لم يُنظر إليه قط على أنه حليف لألمانيا، فهو حافظ على روابط البرتغال الوثيقة تقليديًّا ببريطانيا العظمى.

انتهج فرانكو وسالازار مسارات إلى السلطة مختلفةً، فكان فرانكو الضابط الآمر الذي قاد القوات القومية إلى نصر عسكري على الجمهوريين عام 1939 بعد حرب أهلية دموية. أما سالازار الذي كان في الأصل أستاذًا جامعيًّا في علم الاقتصاد، فعُيّن في منصب وزير المالية البرتغالي في عام 1928، وتمكّن خلال عامين من ترسيخ سلطات دكتاتورية في يده. ثم أصبح رئيسًا للوزراء في عام 1932، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1968، حين أقعدته جلطة دماغية.

رسّخ فرانكو وسالازار نظاميهما بقوة قبل وقت طويل من نهاية الحرب العالمية الثانية، وتربّعا على قمة السلطة مدة طويلة، وذلك، في الجزء الأعظم، بفضل نجاحهما في بناء قواعد سلطة مستقلة جعلتهما خارج المساءلة من أيِّ شخص، عسكريًّا أكان أم مدنيًّا. فقاما، بعد الحرب العالمية الثانية، بقمع المكونات الفاشية التي كانت تدعمهما في الثلاثينيات والأربعينيات، تلك التي كانت ما زالت موجودة في داخل حركتيهما، وأضفيا الطابع المدني على نظاميهما من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات، وكان هذا الجهد قد بدأ حتى قبل ذلك في حالة البرتغال.

على الرغم من الاختلافات الكبرى في السياسة الاقتصادية وفي التغييرات الأساس التي أجريت على الاقتصاد، اتصفت الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من الحكم السلطوي بركود سياسي في البلدين، فكان فرانكو خلال هذه الفترة يحكم إسبانيا بصفته الوصي المدني على العرش أكثر مما كان يحكمها كضابط عسكري، وكانت سيطرته على القوات المسلحة تمثّل انحرافًا بالنسبة إلى بلد جعله التدخل العسكري في السياسة، القوي تقليديًّا، بلدًا غير مستقر[306]. ووطد سالازار أيضًا سيطرة شخصية وثيقة على القوات المسلحة: فكان يتخذ قرارات الترقية الكبرى كلها، وذلك أولًا على أساس مؤهلات المرشحين الأيديولوجية وولائهم للنظام، وكرّس، بوصفه رئيسًا للوزراء مدة ستة وثلاثين عامًا، أولوية هذا المنصب على حساب الرئاسة، وحين خلفه كايتانو، المشمول بحمايته، خلفه رئيسًا للوزراء.

تمكّن هذان الدكتاتوران من إعادة تشكيل المؤسسات التنفيذية، بحيث تخدم احتياجاتهما الخاصة، وتمتعا بسلطة من دون منازع على السياسة الوطنية، وأسسا هيئات تنفيذية مركزية، ووسّعا نطاق آليات السيطرة المركزية التي نجحت في الحد من استقلالية الجيش المؤسسية. ولم تكن القوات المسلحة خاضعة لأفضليات السياسة الشخصية لكلٍّ من فرانكو - الذي كان يتعامل مع جنرالاته مباشرة ويبذل خيرة مساعيه لطمأنتهم - وسالازار فحسب، بل إنها وُضعت أيضًا تحت إشراف الوزارات الحكومية. وكان لهذا التاريخ المؤسسي المسبق أثر عميق في انتقال إسبانيا والبرتغال من الحكم السلطوي في السبعينيات. وعلى الرغم من تباعد منشأيهما وأيديولوجيتيهما الهاديتين، كان النظامان الإيبيريان متشابهين بثلاث طرائق مهمة: طول عمر النظامين إلى حد أنه لم يكن هنالك، حتى عشية سقوطهما، بدائل عنهما قابلة للحياة، وتحويل ما ورثاه من اقتصاد وسياسة عن الأنظمة التي سبقتهما إلى هياكل إمرة على درجة عالية من المركزية، وإخضاع الضباط العسكريين لإملاءات الدولة «الجديدة».

على الرغم من حالات التوازي هذه، يجب النظر إلى العلاقات المدنية - العسكرية في إسبانيا والبرتغال طبقًا للعزلة النسبية لإحداهما عن الأخرى منذ الأربعينيات؛ إذ كان القادة السياسيون والعسكريون في إسبانيا والبرتغال ينتهجون سياساتهم الخارجية والدفاعية على نحو مستقل ومباشر مع المجموعة نفسها من الفاعلين والمنظمات الإقليمية والدولية، لكنهم نادرًا ما كانوا يتشاورون بعضهم مع بعض، هذا إن تشاوروا على الإطلاق؛ إذ كانت البرتغال من الأعضاء المؤسسين في حلف الناتو، بينما لم تتمكن إسبانيا من الانضمام إلى الحلف إلا بعد الانتقال الديمقراطي.

العلاقات المدنية - العسكرية في ظل الحكم السلطوي

إسبانيا

أدى تمرد القوات المسلحة على الجمهورية الإسبانية في عام 1936 إلى إغراق البلاد في حرب أهلية، مع تكلفة هائلة في الأرواح والممتلكات. وعندما انتهت الحرب الأهلية في عام 1939 بانتصار القوات «القومية» (Nationalist)، كانت إسبانيا مدمَّرة بالكامل. واستلم فرانكو الحكم بعد نصر عسكري في بلد منقسم بعمق بين «القوميين» و«الجمهوريين»، وكانت حكومته الأولى

تحالفًا محافظًا واسعًا من الضباط العسكريين والمدنيين الذين ساندوا التمرد على الجمهورية في عام 1936 وهزموا الجمهوريين والشيوعيين في عام 1939، وحكموا البلاد معًا كما لو أنها دولة/ ثكنة. لكن فرانكو كان مع ذلك في مركز القيادة منذ البداية، وكان مجلس الوزراء طوع أمره، فامتنع عن إعطاء أغلبية للعسكريين في أيٍّ من الحكومات المعيّنة من عام 1938 إلى عام 1974، لكن كان هنالك بالتأكيد تمثيل ثابت للعسكريين على مر السنين، لكن التعيينات السياسية كان لها الأسبقية على التعيينات العسكرية، خصوصًا في أول حكومة. هكذا، توزعت التعيينات في «حكومة النصر» المؤلفة من خمسة وعشرين عضوًا التي امتدت ولايتها من كانون الثاني/ يناير 1938 إلى أيار/ مايو 1941، على أساس ثلاثة عشر لسياسيين، وسبعة لعسكريين، وخمسة لتقنيين[307].

كان ما تحجبه هذه التقسيمات عن العيان انقسام مرير بين «الكتائب» فلانجيست (Falangists) (أعضاء منظمة راديكالية ويمينية وجمهورية وشبه فاشية) والملكيين الذين بقوا على خلاف بعضهم بين بعض حتى بعد أن قام فرانكو بجمعهم في منظمة سياسية واحدة في عام 1937. وحين نضيف التمثيل الكاثوليكي إلى هذا الخليط، يتضح بجلاء أن هذه الانقسامات خدمت فرانكو على أحسن وجه؛ إذ تمكن، من خلال استخدام أحد الجانبين ضد الجانب الآخر وعدم إعطاء أي زمرة اليد الطولى في أي وقت، من الاحتفاظ بالسلطة حتى وفاته في تشرين الثاني/ نوفمبر 1975.

اتُّبعت في هيكلة العلاقات المدنية - العسكرية في ظل الحكم السلطوي، صيغة التجنيد الإلزامي التي وضعها فرانكو حين كلّف الحكومة الأولى بمهمة إعادة تنظيم الدولة بعد الحرب الأهلية. وكان من بين التغييرات التي أجريت في عام 1939، استحداث وزارة واحدة لشؤون الأمن الداخلي، هي «الغوبرناسيون» (Gobernación) (وهو أنموذج اتبعته المكسيك عندما أرست دعائم الدولة الحديثة)، فحلّت تلك الوزارة محل وزارتي الداخلية والنظام العام الجمهوريتين، وأمنت للحكومة وجود وزارة واحدة تتولى السيطرة على الأرياف، وكان تفويضها بالصلاحيات يشمل الإشراف على الحرس المدني (Guardia Civil) (قوة الشرطة شبه العسكرية المكلفة بمهمة حفظ الأمن والنظام على المستوى شبه الوطني)، وأيضًا الإدارة والاتصالات المحلية. وحيث إن قنوات التحكم بالمجتمع المدني كانت مُمَركزة، كان من المهم أن تُقسم السلطة العسكرية، فاستحدثت الحكومة، بدلًا من وزارة الدفاع، ثلاث وزارات جديدة - وهي ممارسة اتُّبعت لاحقًا في البرازيل والأرجنتين في أثناء الحكم البريتوري - بواقع وزارة واحدة لكل فرع من فروع القوات المسلحة. وكانت كل وزارة من وزارات الفروع مسؤولة على نحو منفصل أمام فرانكو من دون أي مشاركة مدنية.

أعاد فرانكو في عام 1962 إنشاء منصب كان قد ألغي في عام 1939، هو منصب نائب الرئيس. وباستثناء العامين الأخيرين من حكمه، كان هذا المنصب يخصَّص للجيش؛ حيث عُيّن الجنرال أوغستين مونوز غرانديس (M. Grandes) نائبًا للرئيس حتى تموز/ يوليو 1967، وخلفه الأميرال كاريرو بلانكو (C. Blanco) حتى حزيران/ يونيو 1973، حين عيّنه فرانكو رئيسًا للحكومة. وفي أثناء أعوام حكم فرانكو الأخيرة، وبينما كان فرانكو يُعِد العدة لنظام يخلفه، حيث يتولى العرش الملك خوان كارلوس ويكون بلانكو رئيسًا للحكومة، كان قد أصبح من الواضح أن فرانكو يفكر في الجيش بوصفه ضامنًا للوضع القائم الذي سعى إلى إدامته[308]. لكن عرقل هذه الخططَ اغتيالُ بلانكو في كانون الأول/ ديسمبر 1973؛ إذ لم يكن في ذهن فرانكو من يحل محله،

وكان الوقت قد فات لتهيئة شخص موثوق به. وبتشوُّش النظام، ومع عجز فرانكو المتزايد بسبب تقدُّمه في السن وتدهور صحته، ومع كون كارلوس أرياس نافارو (Arias-Navarro) في موقع مركزي بوصفه رئيس الوزراء الجديد، بدأت في عام 1974 مفاوضات في شأن انفتاح ديمقراطي يمكنه أن يقود البلاد في اتجاه متميز تمامًا عن أي شيء تخيَّله فرانكو.

خدم أربعة وعشرون ضابطًا عسكريًّا إسبانيا في مناصب وزارية بين عامي 1938 و1969. وكان القاسم المشترك بينهم جميعًا التجربة القتالية في الحرب الأهلية، وكان معظمهم قد حارب مع فرانكو في الحروب المغربية (بين عامي 1919 و1926)، وتولّى الوزارات الخاصة بفروع القوات المسلحة، مع أن خمسة منهم تولّوا وزارات مدنية (تولّى ثلاثة وزارة الأمن الداخلي واثنان وزارة الخارجية) [(309)]. وكان لاستراتيجية التوظيف التي اتبعها النظام تأثير يفوق حتى ما تقدّم، حيث كانت تقوم على حفظ الوظائف الحكومية لقدامى «القوميين»، ولا سيما الذين أسرهم «الجمهوريون» في أثناء الحرب الأهلية، فأصبحت هذه السياسة قانون 25 آب/ أغسطس 1939 الذي نص على أنه ينبغي أن يكون 80 في المئة من الموظفين الحكوميين من قدامى «القوميين» أو من أفراد عائلاتهم، بما كان يضمن عمليًّا أن تكون البيروقراطية موالية لنظام فرانكو على نحو لا يحيد. ثم عملت قوانين إضافية بين عامي 1953 و1958 على توسيع نطاق التوظيف المدني ليشمل على نحو خاص العسكريين الراغبين في ممارسة مهنهم بصفة مدنية عمومًا، وفي وزارة مدنية خصوصًا. وُضع هذا التفضيل المؤسسي في قيد الممارسة العملية تدريجًا، وبحلول عام 1975 «كان الموظفون الإداريون يشكّلون 81.5 في المئة من الضباط الذين هم في قيد الخدمة في الجيش، و94 في المئة منهم في البحرية و82.5 في المئة منهم في القوات الجوية»[(310)].

لم يكن من المستغرب وجود علاقة وثيقة بين القوات المسلحة وأجهزة الأمن الداخلي، وهي علاقة كانت تنطوي على امتيازات، وكانت ستكرر لاحقًا في الأرجنتين والبرازيل كما في تشيلي؛ ذلك أن عسكرة قوات الأمن في البلاد كانت نمطًا ثابتًا طوال مدة نظام فرانكو. وفي قوات الشرطة المسلحة، كان ضباط المشاة والخيالة موضع اهتمام خاص، كما كانت الاستعانة بملاكات الجيش لتلبية الاحتياجات من العاملين في الحرس المدني ممارسة شائعة[(311)]. لهذا، حتى وإن كان فرانكو قد أقام نظامًا يتسم بـ «تعددية محدودة»، حيث كانت المجموعات كلها في تحالف «القوميين» ممثلة في حكوماته المتعاقبة، كان ثمة تفاعلات دائمة بين النظام والقوات المسلحة طوال مدة حكمه. في الوقت نفسه، كان إضفاء الطابع المدني على النظام، ولو ضمن نطاق أقل اتساعًا مقارنة بالبرتغال، يعني أن مشاركة ضباط الجيش في المؤسسات السياسية، مثل الـ «كورتيس جنرالس» (البرلمان) و«مجلس المملكة»، كانت تخضع تدريجًا لمزيد من التقييد[(312)].

كان في نظام الحكم الإسباني جانب آخر قلّما قدِّر حق قدره، ألا وهو اتساع مدى تغلغل القيم العسكرية في أيديولوجية النظام غير الرسمية، وتوفيرها قاعدة صلبة لبناء الصرح الفرانكوي وإدامته؛ فالقيم الكاثوليكية التقليدية كانت على توافق، أكثر من كونها على تباين، مع الثقافة التحتية للاحترافية العسكرية التي كانت تتخلل إسبانيا في أثناء تلك الأعوام. وكان فرانكو، على امتداد تاريخ النظام، يقدِّم نفسه على أنه **الزعيم الأعلى** (كاوديّو) (Caudillo)، كما أن «تطبيق مبدأ القيادة الموحدة العسكري كان يعزز صورة الزعيم كشكل قيادة موكلة إلى الجندي البطولي المنتصر»[(313)]. وقد عزز هذا التفاعل الوثيق بين المسؤولين العسكريين والبيروقراطيين المدنيين والقادة السياسيين عملية التخصيب المتقاطع لوجهات النظر التي كان يجري على أساسها، وبلغة

محافظة وقومية طنانة، تسييس القوات المسلحة وعسكرة السياسيين وموظفي الجهاز المدني في موالاتهم سلسلة قيادة موحدة تشدد على قيم الولاء والرصانة، والتقيد بالأوامر[314].

البرتغال

ولدت الدولة السلطوية البرتغالية في عام 1926، حين أطاح الجمهورية انقلابٌ عسكري كان على نقيض صارخ مما حدث في إسبانيا، أي بحد أدنى من الضرر أو التدمير. واختلفت تجربة النظام السلطوي البرتغالية عن التجربة الإسبانية بثلاث طرائق مهمة: في الطريقة **الأولى**، كان النظام أكثر مأسسة بفعل بقائه مدة أطول ونجاحِه في ترسيخ السلطة التنفيذية ونقلها. وفي الطريقة **الثانية**، كان النظام أيديولوجيًا بقدر أكبر، بمعنى أن الممارسة «النقابية التعاونية» (Corporatism)[315] كانت متغلغلة في ثقافة النظام السياسية على نحو أتم. أما في الطريقة **الثالثة**، فكان النظام ذا «طابع مدني» بقدر أكبر، ما يعني إبقاء أفراد القوات المسلحة بمعزل عن التفاعل مع المدنيين الذين تضمهم أجهزة الدولة، وإخضاعهم للحكم المدني[316].

كان التحول البرتغالي إلى النظام السلطوي أوسع من التحول الإسباني رقعة وأقل بلورة منه، نظرًا إلى عدم وجود نصر عسكري حاسم وعدو يمكن تحديده. ونجد هنا أوجه تماثل مع البرازيل أكثر كثيرًا مما يوجد مع إسبانيا؛ إذ تمحور إخفاق الجمهوريتين المدنيتين في البرتغال والبرازيل حول أزمات القيادة، من جهة - لأن النخب السياسية لم تتمكن من التعالي على الخلافات الفئوية لتوفير الاستقرار في الحكم - وعن المشكلات الاقتصادية التي بقيت من دون حل، من جهة أخرى. ومع أنه يمكننا أن نشير بوضوح إلى وقت انهيار هاتين التجربتين المتَّسمتين بديمقراطية محدودة (في عام 1926 في البرتغال وفي عام 1930 في البرازيل)، فإن الأمر استغرق أعوامًا قبل أن يصبح في إمكاننا أن نحدد بوضوح الأنظمة التي خلفت التجربتين؛ ففي البرتغال، ثبت عدم كفاءة الضباط العسكريين الذين قادوا انقلاب عام 1926 عندما يتعلق الأمر بالسياسة الاقتصادية. ولم يكن من الواضح على الإطلاق، في ذلك الوقت، أن تعيين سالازار وزيرًا للمالية، ونجاحه في إيجاد الأوضاع المواتية للاستقرار الاقتصادي، سيؤديان بالنتيجة إلى تعيينه رئيسًا للوزراء في عام 1932، وإلى قيامه بمراكمة الصلاحيات الدكتاتورية وإنشاء «الدولة الجديدة» (الـ Estado Novo) بموجب دستور جديد في عام 1933. إلا أنه لم يكن هنالك شك، بدءًا من عام 1930 فصاعدًا، في أن نظامًا تسلطيًّا كان في طور التشكل. ويشير ذلك العام إلى تأسيس «الوحدة الوطنية»، وهي مؤسسة «مناهضة للأحزاب» استُخدمت لجر القوى المدنية المؤيدة للنظام الجديد إلى منظمة واحدة[317].

أثبت نظام الدولة الجديدة، بعد إرساء دعائمه، أنه أكثر ثباتًا من أي نظام سلطوي آخر في أوروبا الغربية؛ إذ أصبحت السلطة في برتغال سالازار، وعلى نحو فريد، مُمَأسَسَة في منصب رئيس الوزراء وفي قدرة النظام على ابتكار آلية توريث قابلة للتطبيق، حين يصبح الدكتاتور عاجزًا عن الحكم. وفي مطلع السبعينيات، أظهر كايتانو، الذي تمركز في السلطة خليفةً لسالازار، أنه قادر من النواحي كافة على تأمين استمرارية الدولة الجديدة التي نذر لها حياته محاميًا ومدافعًا عن مبادئها النقابية التعاونية. وأخذ الانقلابُ العسكري الذي أطاح النظام الجميعَ على حين غرة، حين وصل الحكم السلطوي بعد ثمانية وأربعين عامًا إلى نهاية مفاجئة في عام 1974؛ فالحروب

الاستعمارية البرتغالية الطويلة (بين عامي 1961 و1974) أضعفت الدولة، وسممت علاقتها بالقوات المسلحة، وحين انهار النظام خلال ساعات في 25 نيسان/ أبريل 1974، تفكك النظام المؤسسي الذي بناه سالازار بكل ذلك القدر من العناية.

تمثّل الاختلاف الرئيس الثاني عن إسبانيا في النجاح في زرع الأيديولوجيا النقابية التعاونية التي حلت محل الفرضيات التعددية التي تشكّل أساس الديمقراطية الليبرالية الغربية، وغيّرت على نطاق واسع الثقافة السياسية البرتغالية. وبينما بقيت إسبانيا مجتمعًا منقسمًا خلال عقود حكم فرانكو، طوّرت النخب البرتغالية شكلًا من الحكم يقوم على تقسيم المجتمع إلى فئات مستقلة، وإعادة هيكلته طبقًا لمجموعات متباينة من المصالح التي تنظّمها الدولة وتضع لوائحها. وفي ظل دولة سالازار وكايتانو الجديدة، كان تمثيل المصلحة النقابية التعاونية والتنظيم النقابي التعاوني من الخصائص الثابتة في الثقافة السياسية البرتغالية[318]. ولم يكن هنالك قط وضوح في تعريف إعادة هيكلة الدولة والمجتمع بما يتماشى مع المبادئ التي حددها سالازار في إطار إقامة النظام. وكانت المشاركة الشعبية في الدولة والمجتمع والاقتصاد محصورة في منظمات رسمية توافق عليها الدولة، كما لم يكن أمام معارضي النظام سوى خيارين: الهجرة أو الاستقالة. في ما يتعلق بالاختلاف الرئيس الثالث، يشار إلى أن على الرغم من وجود نظام لوسائل الرقابة على الأمن الداخلي ومخبرون حكوميون فاعلون في تحديد «مثيري الشغب» المحتملين، فإن النظام السلطوي البرتغالي، حتى في أعوامه الأولى، لم ينشئ أي شيء يشبه الدولة/ الثكنة التي أقامتها المنظمات شبه العسكرية والقوات المسلحة في إسبانيا ما بعد الحرب الأهلية؛ بل كانت الرقابة على المجتمع تمارَس من خلال تنظيم جماعات المصالح، وكانت مرتبطة على نحو وثيق بالعلاقات المدنية - العسكرية. كما أنه كان يتعيّن على الضباط العسكريين البرتغاليين توخّي الحذر بقدر المدنيين في إطار الرقابة على ملاحظاتهم وفي مراقبة سلوكهم. وكانوا يؤخذون على محمل الجد، وكانت توجيهاتهم تطاع. وكانت قوات الأمن أيضًا - وهي التي نُظّمت في أثناء حكم سالازار لتكون الشرطة الدولية وشرطة الدفاع عن الدولة وأعيد تنظيمها لتصبح المديرية العامة للأمن في ظل كايتانو التي تألفت أساسًا من رجال بثياب مدنية ينتشرون في جميع مسارب الحياة - على شاكلة منظمة مستقلة مسؤولة أمام رئيس الوزراء مباشرة، وتدار من خلال مكتبه المسمى رئاسة المجلس. وكان يُكمّل هذه المنظمات الحرسُ الجمهوري والشرطة الأمنية الخاضعان لرقابة وزارة الداخلية، فكانت وظيفتها حفظ الأمن العام وممارسة الرقابة في المناطق الريفية والحضرية.

من الناحية المؤسسية، كانت القوات المسلحة تراقَب وتنظَّم من خلال الوزارات المخصصة لفروع القوات المسلحة وأمانات سر الدولة، وكان جهازها العامل لتلك الوزارات يضم ضباطًا من فروع القوات المسلحة على التوالي. وفي خلال أعوام «زمن الحرب»، التي بدأت بالنسبة إلى سالازار بالحرب الأهلية الإسبانية في عام 1936 وانتهت في عام 1947، أضاف سالازار وزارتي الحرب والعلاقات الخارجية إلى مسؤولياته كوزير مالية ورئيس وزراء، وفي الفترة التي تلت الحرب مباشرة (بين عامي 1947 و1958) كان نمو البيروقراطية العسكرية يوازي التوسع في المنظمات الاقتصادية الخاضعة لسيطرة الدولة. ونتج من هذه التطورات استحداث وزارة دفاع لتنسيق الرقابة الكلية على القوات المسلحة الممثلة بوزارتين منفصلتين لكلٍّ من الجيش والبحرية. كما اكتسبت القوات الجوية قدرًا من الاستقلالية المؤسسية: أولًا من خلال تعيين وكيل وزير دولة، ولاحقًا من خلال استحداث أمانة سر الدولة للقوات الجوية[319].

استمر العمل بهذه الأنماط في البيروقراطية العسكرية على امتداد ولاية كايتانو. وكقاعدة متبعة،

إلا عندما تولّى سالازار حقيبة الدفاع، كان وزير الدفاع أحد كبار ضباط الجيش ممن يحظون بثقة رئيس الوزراء الوثيقة. تجسَّد هذا في حقيقة أن الجيش كان أهم مؤسسة عسكرية في عام 1961 - عند بداية اندلاع التمرد في مستعمرة أنغولا البرتغالية - حتى سقوط النظام في عام 1974. مع ذلك، بقيت وزارة الدفاع منظمة صغيرة تتألف من الوزير، وجهاز مكتبي صغير من موظفين مدنيين، ومساعدين عسكريين، كانت مسؤولياتهم الرئيسة تنسيق السياسة العسكرية والتوسط في العلاقات بالحكومة كما هي ممثلة بمكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. واعتمدت على هذا النمط من الترتيب المؤسسي النخبُ الجديدة الساعية إلى ترسيخ الأسس الديمقراطية في أواسط الثمانينيات[320].

لم تكن العلاقات المدنية - العسكرية في برتغال الحكم السلطوي هادئة في أي وقت، كما كان يوحي بذلك استقرار النظام؛ إذ حدثت بين عامي 1927 و1961 تسع حالات تمرد حاميات على الأقل، خلّفت بقايا مسارات مهنية محبطة، وشبكات من الزمر، وخشية من التقلبات السياسية[321]. ولم يُفلح النظام إلا في زيادة عدم الارتياح في القوات المسلحة، عندما أدخل في سلك الضباط دفقًا من الطبقة الوسطى والضباط الصغار غير المجربين، كما دقت الحروب الاستعمارية الطويلة في أفريقيا إسفينًا أكثر حدة حتى بين النظام وجنوده. وكان يجري عمومًا إبقاء الضباط العسكريين البرتغاليين بعيدًا عن الموظفين الإداريين المدنيين في الوطن الأم، باستثناء حالة واحدة ذات مغزى عندما وُضعوا في وزارتي الداخلية والمواصلات ووزارة ما وراء البحار في فترة ما بين عامي 1947 و1961. وبعد أزمتي عام 1961، أي محاولة الانقلاب العسكري التي كادت تنجح في الوطن الأم واندلاع حرب العصابات في أنغولا، قويَ الفصل بين الجنود والموظفين الإداريين. كما جرى بعد عام 1961 توسيع نطاق المهمات العسكرية بتحويلها من الدفاع عن الوطن الأم إلى الاهتمام الشامل بالأراضي البرتغالية في ما وراء البحار. وحدث طبقًا لذلك، تراجع في تمثيل القوات المسلحة في مجلس الوزراء بعد عام 1960 - وحتى قبل ذلك في الجمعية الوطنية والغرفة النقابية التعاونية - إضافة إلى زيادة مطردة في عدد التكنوقراط المدنيين؛ إذ كان هنالك من عام 1958 إلى عام 1968 ما مجموعه اثنان وعشرون من التكنوقراطيين العاملين في مجلس الوزراء، في مقابل ثمانية عسكريين وثلاثة سياسيين[322]. واستمرت في ظل حكم كايتانو الممارسة القائمة على إعطاء ثقل للموظفين الإداريين المدنيين من ذوي المؤهلات الفنية والمهنية.

السياسة العسكرية في أثناء الانتقال إلى الديمقراطية وترسيخها

اختلف الانتقال الإسباني إلى الديمقراطية، الذي بدأت ارهاصاته في الإطار القانوني لنظام فرانكو والمستفيد من نزعته إلى الحداثة الاقتصادية، اختلافًا حادًا عن التجربتين البرتغالية (واليونانية). ولم تكن القوات المسلحة الإسبانية في الفترة التي سبقت الانتقال قد عانت الإذلال الذي عانته القوات المسلحة اليونانية والأرجنتينية؛ إذ بقيت موالية لفرانكو وداعمةً خليفته المختار. وتجدر ملاحظة أن فرانكو تحلّى ببُعد النظر المتمثل في التفاوض على انسحاب جيشه من الصحراء [الغربية] في عام 1975، بينما أصر سالازار وكايتانو على تزعُّم حرب استعمارية لا

تنتهي، ما أدى إلى انقلاب القوات المسلحة البرتغالية المُسيَّسة والراديكالية على الدولة.

يتوقف إلى حد بعيد تقويم دور الجيش في انتقال الدولتين الإيبيريتين إلى الديمقراطية، على تحديد المتغيرات الاجتماعية - السياسية التي تعطى أفضلية في التقويم. وإذا شُدِّد على التوجه التكنوقراطي المتزايد للنظامين، أمكن عندئذ النظر إلى الانتقال باعتباره عملًا قامت به النخب المدنية في المقام الأول[323]. في هذا السياق، يمكن حتى النظر إلى جهد القوات المسلحة في تشكيل عملية الانتقال على أنه عرضي إلى حد بعيد. وبهذا، تبدو التدخلات العسكرية في السياسة - الأوسع نطاقًا في البرتغال والوجيزة تمامًا في إسبانيا - بمنزلة انحرافات، وبعد عودة القوات إلى ثكنها، فإن نشاط العسكر يصبح قليل الأهمية بالنسبة إلى المحلل[324].

تشدد المقاربة البديلة على دور النخب العسكرية وقوات الأمن في إدامة الجهاز القمعي للنظام القديم؛ إذ تسلط هذه المنهجية الاهتمام على التغييرات في عقلية القوات المسلحة وقطيعتها مع النظام القديم. ففي الحالة البرتغالية، يكون الضوء مسلطًا على الأحوال التي أدت إلى انقلاب عسكري والتحول الراديكالي للمؤسسة العسكرية[325]. أما في حالة إسبانيا، فيكون التركيز على الأوضاع التي أدت بالقوات المسلحة إلى التخلي عن موقعها القوي في نظام فرانكو، والقبول بالهيمنة المدنية في النظام الديمقراطي الجديد[326].

إسبانيا

من المفيد في بادئ الأمر أن نفكر مليًّا في نقطتين أساسيتين. **الأولى** أنه كان الانتقال الإسباني إلى الديمقراطية، وبكل المعايير تقريبًا، قصير المدة نسبيًّا؛ إذ تزامنت مدة الانتقال مع بناء إجماع النخبة المدنية على الإجراءات الديمقراطية، ما بين عامي 1976 و1978. ومن أجل إدراك مغزى محاولة الانقلاب العسكري في شباط/ فبراير 1981 ولماذا عُزلت المحاولة بنجاح، فإنه سيكون من الأجدى أن نعتبر أن عملية الانتقال دامت وقتًا أطول كثيرًا. واتسمت عملية الانتقال، عندما ننظر إليها بهذه الطريقة، بإشراك العاملين العسكريين والمدنيين والمجتمع بالمعنى الواسع، وامتدت حتى طوال عام 1982 [327]. إضافة إلى ذلك، ينصرف انتباهنا إلى النقاش الوطني الذي سبق انتخابات عام 1982 التشريعية التي أوصلت إلى الحكم أول حكومة اشتراكية منذ زمن الجمهورية. والنقطة **الثانية** أنه حدثت خلال هذه الأعوام تغييرات هائلة في المؤسسة العسكرية؛ فالنخب السياسية كانت حساسة إزاء الأمزجة المجتمعية التي كانت عمومًا تؤيد السياسات المعتدلة. ومما لا شك فيه أن المخاوف من حركة ارتدادية من القوات المسلحة - التي قاومت بقوةٍ ضغوطات التحديث الشامل لنظام فرانكو البائد - كانت تكبح النزعات الملحة إلى تقديم اقتراحات سياسية راديكالية[328]. وتوخى أدولفو سواريز، أول رئيس وزراء إسباني منتخَب ديمقراطيًّا (بين عامي 1976 و1981)، الحذر في تحركاته، فسعى قبل كل شيء، وقد كان له ذلك، إلى الحصول على تعاون الدوائر العسكرية النافذة التي كان همّها الأول مستقبل القوات المسلحة، ثم بدأ في إثر ذلك بمقاربة الديمقراطيين المؤكدين في سلك الضباط الذين ربما كانوا يعارضون المجموعة الأولى فحسب[329]. كما طبِّقت أيضًا الإصلاحات اللاحقة بالتعاون مع فروع القوات المسلحة وبعد التشاور معها فحسب. ويرى بعض المراقبين أن «أبرز سمات الانتقال السياسي من الدكتاتورية

إلى الديمقراطية في إسبانيا هي الطريقة السلمية التي تخلّت بها القوات المسلحة عن موقعها القوي السابق في المؤسسات والحياة السياسية، قابلة بالتأسيس المعياري للهيمنة المدنية»[330].

كان الملك خوان كارلوس، الذي أصبح رأس الدولة بعد يومين فقط من وفاة فرانكو، عاملًا مؤثرًا في انتقال إسبانيا الديمقراطي؛ ففرانكو سمّى خوان كارلوس حاكم إسبانيا التالي في عام 1969، وكان يُنظر إلى كارلوس على نطاق واسع في القوات المسلحة على أنه خليفة الدكتاتور الشرعي. وكان لقانون الإصلاحات السياسية لعام 1976 ومواثيق قصر مونتويا لعام 1977 أثر محوري في الاتفاقات التي بُني عليها الإجماع على التقيد بالإجراءات الديمقراطية كأمر مرغوب فيه. وتبع هذه الاتفاقات استفتاء تمت الموافقة بموجبه على الدستور الجديد في عام 1978، كما أجريت انتخابات تشريعية وبلدية في عام 1979. أشّرت هذه الاتفاقات إلى الابتعاد عن شكل نقابي تعاوني من تمثيل مجموعات المصالح في ظل حكم سلطوي اقتصر فيه اعتراف الدولة وموافقتها على عدد محدود من المجموعات والأشخاص كمشاركين شرعيين، وبدلًا من الدولة الإسبانية الموحدة وذات المركزية العالية، تطوّر مجتمع أكثر انفتاحًا يعترف بشرعية تعدد المصالح[331]. ونشأت، عوضًا عن التركيز القديم على الحكومة ووسائل السيطرة الموحدة، دولة لامركزية إلى حد بعيد، مع تدابير واسعة النطاق تسمح باستقلالية الأقاليم والحكم الذاتي المحلي. تنص المادتان الأولى والثانية من الدستور على هيكلة الدولة على أسس ملكية برلمانية كاملة، والفصل بين السلطات، وكون الشعب منبع السيادة الوطنية.

كانت التغييرات في المؤسسة العسكرية ضرورية لنجاح عملية الانتقال. وفي الواقع، كان لتبدُّل وجهة نظر الجيش - التي كان منبعها الأساس تكثيف التواصل بين العسكريين الإسبان ونظرائهم الغربيين، ولا سيما الأميركيين - أثر بعيد ومغزى مثل أيٍّ من التغيرات في المجتمع المدني. وبينما كان كبار العسكريين من ذوي الخبرة الحربية يتقدمون في السن ويبلغون مرحلة التقاعد، ترقّى في صفوف الجيش ضباط أصغر سنًا تمكنوا، حين سنحت الفرصة، من تحقيق انفتاح إسبانيا على العالم الخارجي والتجاوب مع المبادرات التدريبية الجديدة، والاقتراحات لإعادة التنظيم، والاستعداد للعمل مع نظراء مدنيين. وقد شكَّل هؤلاء خميرة المدافعين في داخل المؤسسة العسكرية عن الانضمام إلى حلف الناتو، والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

حدثت التغييرات في العلاقات المدنية - العسكرية الإسبانية بسرعة حدوثها في المجالين الاجتماعي والسياسي؛ فقد حددت الجولةُ الأولى من الإصلاحات، في فترة ما بين عامي 1977 و1982، السياقَ القانوني الجديد الذي سيجري بموجبه إخضاع الجيش للسلطة المدنية. واستتبعت هذه الإصلاحات، بموجب دستور عام 1978، إنشاء وزارة الدفاع في تموز/ يوليو 1977 وتحديد دور الحكومة كمديرة ومنفِّذة للسياسة الدفاعية، مع تولّي رئيس الحكومة تنسيق هذه السياسة. وتُعرِّف المادة 8 من الدستور وظائف القوات المسلحة بأنها الدفاع عن سيادة الدولة ووحدة أراضيها. وأرسى القانون رقم 85 (المؤرخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 1978) المعايير الأساس التي تحكم العمليات الداخلية للقوات المسلحة. ووضع القانون الأساس (Organic Law) ، المؤرَّخ في الأول من تموز/ يوليو 1980، الأحكام المتعلقة بتنظيم الجيش وتحديد السياسة الدفاعية، وحدد قانون الدفاع لعام 1980 نطاق الصلاحيات بين المؤسسات السياسية والعسكرية الذي يدخل في صميم الإدارة المركزية في شأن الدفاع. وكان هذا القانون تتمة لمأسسة الهيئات الجديدة في إدارة الشؤون الدفاعية وتسييرها، ولا سيما إنشاء وزارة الدفاع التي حلت في تموز/

يوليو 1977 محل ثلاث وزارات قائمة[332].

طوال فترة 1982 - 1985، أدخِلت تعديلات كبرى على القانون الأساس لعام 1980 من خلال تنظيم وزارة دفاع قادرة على تولّي مسؤولية تحديد سياسة خارجية ودفاعية وتطبيقها؛ إذ تضمنت هذه التعديلات إعادة تعريف السياسة الدفاعية، بحيث جرى تحديد دور وزير الدفاع فيها وزيادته من خلال تكليفه بمسؤوليات أكبر في صنع السياسة. كما عدِّلت أيضًا بنية وزارة الدفاع التي استوعب فيها موظفون إداريون مدنيون وعسكريون. وطبِّقت، إضافة إلى ذلك، تعديلات كبرى في إجراءات الترقية والتقاعد العسكرية والقضاء العسكري والمشتريات، وجرى أخيرًا تقليص عديد القوات المسلحة بناء على مخطط تخفيض يمتد عشرة أعوام. ونشأت وزارة مركزية قوية وقادرة على تقوية وضمان سلطة الإشراف المدني على القوات المسلحة، ما وضع أدوات السيطرة المؤسسية الإسبانية على قدم المساواة مع تلك التي نجدها في الديمقراطيات الأوروبية العريقة. تبع هذه التغييرات خلال المدة من عام 1986 إلى عام 1989، تطويرُ مفهوم جديد للدفاع الوطني انضمت فيه إسبانيا إلى نظام التحالف الغربي[333].

أدت محاولة الانقلاب العسكري في 23 شباط/ فبراير 1981، وردّة الفعل الشعبية القوية على الشروط التي تفاوضت بموجبها حكومة ليوبولدو كالفو سوتيلو (Calvo-Sotlo) التي كانت مدتها قصيرة (من عام 1981 إلى عام 1982) بخصوص التكامل الأوروبي - أي ربط السياسة الاقتصادية بالسياسة الأمنية - مجددًا إلى تصميم الحكومة الاشتراكية (التي كانت في السلطة من عام 1982 إلى عام 1996) على البحث عن طريقة أكثر فاعلية لتأمين الحوكمة الديمقراطية. وعكست محاولة الانقلاب التي قادها المقدم أنطونيو تيخيرو (Tejero) عدم ميل قسم كبير من الجيش الإسباني إلى التكيف مع النظام الديمقراطي و/ أو معارضته، ولا سيما أن الحكومة بدت عاجزة عن التعامل مع المشكلات الاقتصادية والأعمال الإرهابية الوقحة الصادرة عن منظمة الباسك الانفصالية إيتا (ETA).

قاد تيخيرو وحدة من الحرس المدني تتألف من مئتي رجل مسلحين برشاشات إلى مجلس النواب، ولم يمتثل حين أمره وزير الدفاع بالإنابة، الجنرال مانويل غيتيريز ميلادو (Gutiérrez Mellado)، بالكف عن محاولته[334]. وفي هذه الأثناء، أصدر قائد المنطقة العسكرية الثالثة، القائد الميداني الأعلى خايمي ميلانس ديل بوش (J. M. del Bosch)، أمرًا إلى الدبابات بالنزول إلى شوارع فالنسيا، وأعلن حالة الطوارئ دعمًا للانقلاب. لكن العمل السريع والحاسم الذي قام به الملك خوان كارلوس كان قد ساهم إلى حد بعيد في إنقاذ الديمقراطية الإسبانية الهشة؛ إذ إنه ظهر بزيه كقائد أعلى للجيش (أعلى رتبة عسكرية في إسبانيا) على التلفزيون الوطني ليدين الانقلاب ويعلن تأييده الدستور. وساندت الحكومة موقف المحكمة القائل بضرورة إنزال عقاب صارم ومباشر بالقائمين بالمحاولة الانقلابية (حُكم على كلٍّ من تيخيرو وميلانس ديل بوش بالسجن ثلاثين عامًا).

نجحت حكومة فيليبّي غونزاليس (F. Gaonzález) الاشتراكية، التي عمّرت طويلًا (بين عامي 1982 و1996)، في التغلب على الذين كانوا ينظرون باستنكار في القوات المسلحة إلى نظام الحكم الديمقراطي. وأصبحت معنويات الحرس القديم في قيادة الجيش ضعيفة بعد انهيار اليمين والوسط في الحياة السياسية المدنية، وتمكُّن الحكومة الاشتراكية طوال الثمانينيات من الاحتفاظ بأغلبية واضحة في الكورتيس (البرلمان)، وتضاؤل عدد الضباط الذين تعود خدمتهم إلى زمن الحرب الأهلية.

كان التحدي الأكبر خلال تولّي نارسيس سيرا (Serra) منصب وزير الدفاع مدة طويلة (بين عامي 1982 و1991) يتمثل في اعتماد قانون الدفاع الصادر في كانون الثاني/ يناير 1984 الذي أسس تنسيقًا أفضل بين القادة العسكريين وأعاد تأكيد هيمنة السيطرة المدنية في توجيه القوات المسلحة. وطبقًا لهذا القانون، يعود قرار استخدام القوات المسلحة وممارسة القيادة الفعلية إلى وزير الدفاع، ويكون دور الملك مقتصرًا على موقع رسمي وشرفي مع احتفاظه بلقب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وفي واقع الأمر، «عيّن القانونُ الملكَ قائدًا أعلى مع أن قائد القوات المسلحة **الحقيقي** هو رئيس الوزراء»[335]. وعزز قانون عام 1984 دور وزير الدفاع، وغيّر لجنة قادة الأركان غير الفاعلة نسبيًّا (أسِّست في عام 1977)، وذلك باستبدال رئيسها بقائد أركان الدفاع الذي كان مسؤولًا مباشرة أمام الوزير، وكان يعمل معه بتنسيق وثيق وبصفته مستشاره[336].

على خلاف ما يحدث في المؤسسات الدفاعية الحديثة، بقيت الاختلافات التقليدية بين الفروع قائمة إلى حد بعيد في القوات المسلحة الإسبانية، الأمر الذي جعل كل فرع فريدًا بذاته، حيث تشتهر القوات الجوية بالفتور وسهولة التعامل في مواقفها، ويشتهر الجيش بأنه الأكثر صرامة من حيث المأسسة والأكثر قدرة على المستوى العملياتي، وتشتهر البحرية بكونها الأكثر محافظة وبأنها تحرص بانتباه على استقلاليتها النسبية وتقاليدها التاريخية الغنية. على سبيل المثال، بعد أن تحلّى الملك وحكومة سواريز بما يجب من حكمة سياسية وشجاعة لتشريع الحزب الشيوعي في نيسان/ أبريل 1977، استقال احتجاجًا على ذلك الوزراء الذين يمثّلون فروع القوات المسلحة الثلاثة. لم يكن تعيين بدلاء من الجيش والقوات الجوية ممن يوافقون على ذلك أمرًا صعبًا، إلا أنه استحال العثور على أميرال لا يزال قيد الخدمة في البحرية يرضى بتلطيخ سمعة زميل له من خلال الحلول محله، ما أدى بالضرورة إلى تعيين واحد من الاحتياطيين[337] (بعد أشهر قليلة من ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، حل الجنرال غيتيريز ميلادو محل الوزراء الثلاثة على رأس وزارة الدفاع الجديدة). ويرى سيرا أن معظم الفضل في انتقال إسبانيا العسكري السلمي ربما يعود إلى غيتيريز ميلادو الذي لم يخدم بوصفه وزيرًا للدفاع فحسب (بين عامي 1976 و1981)، بل بوصفه أيضاً نائبًا لرئيس الوزراء (بين عامي 1976 و1981) في حكومة أدولفو سواريز[338]. وشاءت المصادفة أن يكون غيتيريز ميلادو، الذي كان عندئذ في التاسعة والستين من عمره، واحدًا من الأعضاء الثلاثة في البرلمان الإسباني - الاثنان الآخران هما رئيس الوزراء سواريز وزعيم الحزب الشيوعي سانتياغو كاريلو (S. Carillo) - الذين تصدوا جسديًّا لقوات الحرس المدني في أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة (اختبأ النواب الآخرون تحت مكاتبهم).

البرتغال

كان لدى منفّذي الانقلاب الذين أطاحوا حكومة كايتانو في 25 نيسان/ أبريل 1974، مُسَرّعين بذلك انهيار نظام الدولة الجديدة، شكوك قليلة في مغزى أعمالهم؛ فقد بدأت حركتهم المسماة «حركة القوات المسلحة» في عام 1973 بهدف محدود تمثّل في إعادة تصحيح رواتب الضباط من المستوى المتوسط والرجال الأقل رتبة[339]. وكان كثيرون من الأعضاء المؤسسين في الحركة من ضباط السلك الذين قاتلوا في الحرب الاستعمارية في غينيا بيساو في غرب أفريقيا، كما كان

من بين الأسباب المهمة التي أدت إلى الانقلاب تغيير في القانون سمح في الواقع لرجال الميليشيات (Milicianos)، وهم مجندون حُوّلوا إلى ضباط برتب متدنية، بالحصول على منافع التقاعد ذاتها التي كانت حتى ذلك الحين حكرًا على سلك الضباط المحترفين.

بشكل عام، أدرك كثير من الضباط خلال مشاركتهم في الحروب الأفريقية التي خاضتها الدولة الجديدة أنهم يقفون بعكس حركة التاريخ ويقاتلون لحساب نظام استعماري قمعي ضد قوات تمثل رغبة أغلبية الأفارقة في التحرر. ومع قيام الحزب الشيوعي، ومنظمات يسارية أخرى كانت تتشكل بسرعة، بإذكاء نار التسييس الراديكالي للجيش، أصبح أعضاء «حركة القوات المسلحة» ينظرون تدريجًا إلى دورهم على أنه دور أوسع وثوروي: تحرير الوطن الأم واستقلال أقاليم في ما وراء البحار[340]. وكان الضباط العسكريون الذين يتماهون مع الحركة يريدون أساسًا تدمير ما أصبحوا يعتبرونه نظامًا شبه فاشي.

كما كان المدنيون الذين تجاوبوا مع مبادرة «حركة القوات المسلحة» من خلال تظاهرات في الشوارع واستقبال حماسي للمشاركين في الانقلاب، على الدرجة نفسها من الجزم. وكانوا يرون أن النظام القديم لم يكن نظامًا سلطويًّا محايدًا يعتمد مفهومًا يقيد المواطنة بل كان نظامًا قمعيًّا يتماهى مع الفاشية الأوروبية وحكم الأقلية البيضاء في أفريقيا. وأطلقت «حركة القوات المسلحة» حركة يسارية راديكالية، وعلى امتداد البلاد قام الضباط العسكريون والمجموعات المدنية المنظمة - مثل لجان العمال، وتعاونيات الفلاحين، ولجان الأحياء - بالاستيلاء على المصانع، واحتلال الممتلكات العقارية الكبيرة، وتشجيع من هم من دون مأوى على احتلال المساكن الخالية[341]. وسارع كثير من المحافظين الذين يعارضون بالقدر نفسه حكومة كايتانو، إلى التحرك لبسط نفوذهم في داخل مجلس الخلاص الوطني، ولتشكيل حكومة جديدة معتدلة مع «حركة القوات المسلحة». وتعاون ضباط الحركة في ما وراء البحار مع حركات التحرر الأفريقية في غينيا بيساو وأنغولا وموزامبيق، من أجل تسريع الانتقال إلى الاستقلال، فيما فرّ المستعمرون البرتغاليون إلى ملاجئ آمنة في جمهورية جنوب أفريقيا أو في البرتغال.

بحلول صيف 1975، وجدت البرتغال نفسها مجردة من أراضيها في ما وراء البحار (باستثناء جزيرة ماكاو قبالة ساحل الصين) وعلى شفا حرب أهلية. وبينما كانت مدينتا لشبونة وسيتوبال وسكان المناطق الريفية في الجنوب تحت سيطرة مجموعات من المواطنين متحالفة مع «حركة القوات المسلحة»، كان الناس في الشمال وفي جزيرتي الأزور ومادیرا ينظمون أنفسهم ضد الثورة ودفاعًا عن الملكية الخاصة. كما تشكَّل أيضًا كثير من الأحزاب السياسية الجديدة التي تمثّل المناطق مختلفةً، وتغطي الطيف السياسي من اليسار إلى اليمين، مع تنافس قادتها من أجل السيطرة على الحكم. وفي نهاية الأمر أدى تكاثر المجموعات والمقاربات والأيديولوجيات السياسية إلى ما كان يبدو منذ وقت ما أمرًا لا مفر منه: الانقسام في داخل القوات المسلحة[342]. بينما كانت الملاكات العسكرية المرتبطة بالنظام القديم تُعزل أو توضع خارج الصورة بشكل متزايد، وجدت «حركة القوات المسلحة» التي كانت تعاني انقساماتٍ كثيرة أنها لا تفتقر إلى أي نوع من التماسك التنظيمي فحسب، بل كان أيضًا قسم كبير من سلك الضباط والرجال الأقل منهم رتبة يرفضون نداءاتها. ولدت من التوجه الوسطي الذي نشأ في القوات المسلحة حركة جديدة قوامها من المعتدلين الذين قاموا بانقلاب مضاد في25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، وأزاحوا الراديكاليين عن مراكز السلطة. بعد ذلك، بالسرعة نفسها التي نشأت بها حركات اجتماعية ثورية ومجموعات قيادية

لتستولي على السلطة في فترة ما بين عامي 1974 و1975، برزت إلى الواجهة قوى اجتماعية وسياسية موازية لتؤسس نظامًا ديمقراطيًّا جديدًا يتمتع بقاعدة شعبية. وفي مطلع عام 1976، توصلت نخب سياسية تمثّل أحزاب وسط اليسار ووسط اليمين الجديدة إلى اتفاق على إجراء انتخابات تشريعية في نيسان/ أبريل، وانتخابات رئاسية في حزيران/ يونيو، وإقرار دستور جديد من خلال استفتاء في وقت لاحق من ذلك العام. وبالمجمل، فإن السرعة التي نشأت بها ديمقراطية تنافسية خلال عام 1976 لا تقل عن سرعة التطورات التي حدثت قبل ذلك بعام وأوصلت البرتغال إلى شفا ثورة.

مع ذلك، تطلب الأمر عقدًا من الزمن لكي يُنتج التزام الانتخابات التعددية حوكمة مستقرة، وكان النظام البرتغالي البرلماني وشبه الرئاسي الجديد متسمًا، ما بين عامي 1976 و1986، بحكومة منقسمة على الدوام. أدت مسؤوليات منفصلة ومسائل اختصاص لم تُحلّ بين الرئيس ورئيس الوزراء، إلى تنافس دائم بينهما بخصوص الفصل في المسائل السياسية الكبرى. كما أدت التحالفات البرلمانية المتغيرة باستمرار في جمعية الجمهورية (البرلمان) (Assembly of the Republic) إلى تقلُّب في الهيمنة الحزبية، بعدما تبعت سلسلة من الحكومات التكنوقراطية حكومات اشتراكية مختلفة، تولت زمام السلطة في البداية، ثم جاءت بعد عام 1980 سلسلة من حكومات يمين الوسط. وترسخت الاصطفافات الحزبية بدءًا من عام 1986 مع انتخاب ماريو سواريز (M. Soares)، أول مدني يصبح رئيسًا منذ أكثر من نصف قرن، ثم انتخاب أول حكومة بأغلبية واضحة بقيادة أنيبال كافاكو سيلفا (A. C. Silva) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام 1987، لتتخذ شكل نظام أصبح قائمًا على هيمنة حزبين.

وسط هذه التغيرات كلها، شهدت القوات المسلحة تبدلات كبرى؛ إذ كان ميثاق «حركة القوات المسلحة» مع الأحزاب السياسية في شباط/ فبراير 1976تطورًا له مغزاه، من حيث إنه أعطى الأحزاب الأولوية في تحديد تشكيل الحكومات عبر انتخابات تنافسية، وأيضًا من حيث تقييد دور الجيش السياسي بدرجة كبيرة؛ فالمراجعات الدستورية ألغت في عام 1982 أعلى هيئة في «حركة القوات المسلحة»، أي مجلس الثورة الذي كان للعسكريين فيه تمثيل وسلطة نقض أعمال البرلمان، وهو وضع كان يخالف روح الدستور إن لم يخالف حرفيته. وعززت هذه التعديلات صلاحيات البرلمان، أي جمعية الجمهورية، ورئيس الوزراء، وأضعفت صلاحيات الرئيس، ووضعت الجيش تحت سيطرة المدنيين، كما كان إقرار قانون دفاع جديد في العام ذاته جزءًا مهمًا من هذه التعديلات. وبيّن القانون، الذي أُلحِق بالدستور، على نحو مفصّل مهمة الجيش وطبيعة العلاقات المدنية - العسكرية في ظل جمهورية ديمقراطية. ومع أن النزاع الذي دام خمسة أعوام بين الرئيس ورئيس الوزراء تمحور حول من سيمارس منهما اختصاصًا مباشرًا على القوات المسلحة، كان مع ذلك شاهدًا على النواحي التي بقيت غامضة في قانون الدفاع. تم في النهاية التوصل إلى حل من خلال الاعتراف بأن رئيس الوزراء ووزير الدفاع سيكون لهما، في داخل مجلس الوزراء، المسؤولية الأولى عن الدفاع، على أن يكون من المفهوم أن قيام الحكومة بترشيح ضباط عسكريين كبار لمناصب في الأركان المشتركة أو كقادة لفروع القوات المسلحة، سيكون فقط بالتشاور مع الرئيس وبالاتفاق معه.

كان التنظيم السريع لوزارة دفاع قوية وفاعلة من بين الإنجازات الكبرى في انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية وترسيخها. لكن إنشاء وزارة دفاع جديدة في البرتغال ومدها بموظفين حكوميين يشرفون على فروع القوات المسلحة كانا عملية طويلة. وكان تطبيق أحكام قانون الدفاع لعام

1982 بطيئًا، واحتفظ قادة أركان القوات المسلحة بقدر كبير من النفوذ[343]. وبقيت وزارة الدفاع، من عام 1987 إلى عام 1992، مكتبًا صغيرًا محوره وزير الدفاع وأمين سر الدولة للدفاع، بينما كان الجهاز البيروقراطي في الأركان المشتركة للقوات المسلحة أهم كثيرًا، لأن الضباط العسكريين كانوا يتولون معظم مسائل السياسة العسكرية. ولم تؤسَّس سلطة الإشراف المدني الفعلي إلا نحو عام 1989، من خلال استخدام سلطة وزارة الدفاع في شأن الميزانية، كما ساهمت الممارسة القائمة على تسمية وزير الدفاع كنائب لرئيس الوزراء في تقوية التحكم المدني بالقوات المسلحة. ولم تصبح العلاقات المدنية - العسكرية البرتغالية شبيهة بالنمط الإسباني إلا في عام 1992، مع توسيع وزارة الدفاع وتزويدها بجهاز عامل، ومع استعداد الحكومة لإعطاء تلك الوزارة سلطة إشراف أكثر فاعلية.

بسبب هذا التأخير في تنظيم وزارة الدفاع وتزويدها بالعاملين، نستطيع اعتبار عام 1989 تاريخَ ترسيخ النظام الديمقراطي البرتغالي، أي بعد خمسة عشر عامًا من الثورة؛ إذ كان بحلول هذا التاريخ سلطة إشراف مدني كما تثبت ذلك التخفيضات في عدد رجال القوات المسلحة، وإعادة تحديد الأولويات التي تحبذ قوات بحرية وجوية أكبر وجيشًا أصغر، وتطبيق ضوابط فاعلة في شأن الميزانية من خلال وزارة الدفاع. إضافة إلى ذلك، كانت العقبات الأخيرة في وجه بناء اقتصاد سوق كامل قد أزيلت أيضًا، بحذف الموادّ التي جعلت التأميمات في أثناء الثورة عملية لا رجعة عنها وتُلزم الأمة بهدف تأسيس جمهورية اشتراكية. مع ذلك، تمكّن الجنرالات البرتغاليون من الحفاظ على موقع سياسي أعلى من موقع نظرائهم الإسبان.

رسخت إسبانيا والبرتغال ديمقراطيتيهما الأولى في عام 1982، والثانية في عام 1989 [344]؛ إذ كان هنالك بالتأكيد، حتى بعد هذين التاريخين، مسائل مهمة تقسّم النخب السياسية وأجزاء من الشعب، إلا أن انهيار حكم ديمقراطي مدعوم بانقلاب أو حركة شعبية كان قد كف عن كونه احتمالًا واقعيًّا. وكانت طريق كلٍّ من البلدين إلى الديمقراطية، كما رأينا، متميزة جدًا من الأخرى. وأثبتت التجربة البرتغالية أن الانتقال الديمقراطي قابل للاستمرار على الرغم من ضغوط راديكالية آتية من الأسفل، وكان الانتقال الإسباني أكثر سلمية إلى حد بعيد، مع أن العناصر المتطرفة لم تكن غائبة عن الساحة - إذ ارتفعت عمليات الخطف والاغتيالات السياسية على نحو مطرد في عامي 1979 و1980 على التوالي[345].

لكن، كما في أي قوات مسلحة أخرى، استمر الضباط الإسبان والبرتغاليون في مناقشة أولويات السياسة الدفاعية والأمنية، إضافة إلى مسائل متعلقة بالمهمة والتحديث والميزانية. فطورت إسبانيا والبرتغال، على الرغم من القيود المالية والتخفيضات في عديد القوة البشرية، مؤسسات عسكرية في غاية المهنية، وذلك جزئيًّا نتيجة مشاركتهما في حلف الناتو. وأوجد البلدان، بوضع آليات فاعلة للإشراف المدني على الجيش، ضوابط للميزانية والعاملين من خلال وزارتي الدفاع للتحقق من أن الوزارتين، لا الضباط العسكريين في الأركان المشتركة، ستحددان القرار الأخير في هذه المسائل. وبحلول مطلع التسعينيات، كان قد أُحرز، حتى في البرتغال، تقدُّم كافٍ في توسيع نطاق الرقابة المدنية على السياسة الدفاعية والأمنية، حيث تتلاءم فعليًّا مع التطورات في إسبانيا والأماكن الأخرى في أوروبا الغربية.

في سياق الديمقراطيتين الإيبيريتين، تتسم هيبة الجيش المهنية بأهمية خاصة، نظرًا إلى الاختلافات بين الدولتين؛ إذ دخل البَلدان مرحلة الانتقال، وفي كلٍّ منهما سلْك ضباط كان يتمتع

بهيبة مهنية عالية. وخرج الجيش البرتغالي من تلك المرحلة من غير أن تُمس هيبته، وذلك أساسًا بفضل دوره القيادي في إطاحة النظام القديم، واستعداده للتخلي عن دوره في السياسة للقادة المدنيين، عندما أصبحت الديمقراطية في مأمن. وجاءت القوات المسلحة على رأس القائمة - وجاءت الحكومة في المرتبة الثانية - في استطلاع أجري في عام 1988، طلب من المشاركين فيه تحديد المؤسسة التي تتمتع بأكبر قدر من الهيبة[346]. لكن موقع المهنة العسكرية كان قد تدهور في إسبانيا لثلاثة أسباب محددة: **أولًا**، لم يكن للقوات المسلحة دور في المواثيق التي أنتجت تسوية ديمقراطية. **ثانيًا**، بقي قسم كبير من سلك الضباط مُتماهيًا مع نظام فرانكو. ثم **أخيرًا**، مع أن محاولة الانقلاب الفاشلة في شباط/ فبراير 1981 لم تساندها سوى أقلية صغيرة من الضباط الإسبان، فإنها أدت مع ذلك إلى إدامة صورة الجيش لدى الجمهور بوصفه مؤسسة محافظة.

اليونان، حكم الكولونيلات ونتيجته

كانت الدكتاتورية العسكرية اليونانية، التي غالبًا ما قورنت بالأنظمة البريتورية في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي، متميزة جدًا من نواح عدة، وغير مطابقة في الواقع لنوع التسلط البيروقراطي الذي اتصفت به تلك الأنظمة. لعل الأهم من ذلك هو أن الحكم العسكري اليوناني لم يأتِ بعد أزمة رأسمالية خطِرة أو تهديد للنظام الاقتصادي السائد[347]؛ إذ كان التدخل العسكري في السياسة النمط السائد إلى حد بعيد في يونان القرن العشرين[348]. وازداد حجم الجيش اليوناني ونفوذه بعد الحرب الأهلية 1946 - 1949 التي اندلعت بين القوات الحكومية اليونانية والمتمردين الشيوعيين بدعم من الولايات المتحدة والكتلة السوفياتية على التوالي. وباستثناء فترة فاصلة قصيرة من الحكم الوسطي من عام 1964 إلى عام 1965، حكمت البلادَ قوى محافظةٌ على امتداد الأعوام التي أدت إلى الانقلاب العسكري في 21 نيسان/ أبريل 1967.

عندما ننظر إلى النظام السلطوي اليوناني - وإلى نظيريه البرتغالي والإسباني - يتوجب علينا الإقرار بأن الولايات المتحدة وحلفاءها في الناتو كانا في سياق الحرب الباردة مهتمين بالتوازن الاستراتيجي، أكثر من اهتمامهما بـ «جر حلفاء غربيين يعانون صراعات إلى القطيع الديمقراطي[349]»؛ إذ كانت القوات المسلحة اليونانية تتمتع بدعم ثابت من الولايات المتحدة، وكان يهيمن عليها ضباط محافظون، وكانت في الواقع مستقلة عن الرقابة المدنية، وبررت الانقلاب أساسًا بالإشارة إلى «التهديد المشترك» الذي كان، كما اعترفت لاحقًا، يشكِّل «خطرًا غير ذي بال»[350]. وفي الواقع، كان السببان الأكثر أرجحية إدراك القائمين بالانقلاب أن تقدُّم الانفراج الدولي يقلل النفوذ السياسي الداخلي للجيش، واستياءهم المتزايد من رواتبهم وعلاواتهم[351]. وقد أطلق شرارة الانقلاب نزاعٌ بين رئيس الوزراء جورج باباندريو (Papandreou) والملك قسطنطين الثاني، كانت نتيجته تحرير بعض الضباط تدريجًا من الوصاية السياسية والملكية[352]. وكان استيلاء الجيش على السلطة أمرًا خارجًا عن المألوف في السياسة اليونانية، لأن الكولونيلات الذين قادوا الانقلاب تولّوا زمام الحكم بدلًا من تعيين سياسيين لحكم البلاد. ثمة أمر شاذ آخر هو أن القوى السياسية اليمينية بقيادة رئيس الوزراء باناغيوتيس كانيلوبولوس (P. Kanellopoulos) كانت، وقت

وقوع الانقلاب، تسيطر على الحكومة وتعارض من دون التباس استيلاء الجيش على الحكم. ووُضع كانيلوبولوس قيد الإقامة الجبرية في منزله طوال مدة حكم الزمرة العسكرية، وسُجن كثيرون من شركائه وعُذّبوا. وكانت النتيجة المؤكدة لقيام الزمرة العسكرية باضطهاد السياسيين الديمقراطيين المحافظين وحظر جميع الأحزاب السياسية والنقابات، أنها لن تحظى إلا بالقليل من التأييد الشعبي وأن حكمها سيكون غير شرعي في نظر جميع الفاعلين السياسيين[353]. وقد أدت محاولة الانقلاب المضاد سيئة الطالع التي قام بها الملك في كانون الأول/ ديسمبر 1967، إلى استحداث فراغات مهمة في النظام السياسي ملأها حلفاء النظام الجديد، كما أنها في نهاية المطاف حسمت نهائيًّا مصير الملكية في اليونان.

بعد وقت قصير، حلت دكتاتورية بابادوبولوس (Papadopoulos) ذات الطابع الشخصي محل المجلس الثوري الذي شكِّل بعد الانقلاب من اثني عشر كولونيلًا. ومن المهم ملاحظة أن حكم الزمرة العسكرية كان حكم **كولونيلات الجيش**، ولم يكن بأي طريقة حكم القوات المسلحة بأكملها. ومن المعروف خصوصًا أن القوات الجوية والقوات البحرية على نحو أخص لم تكن تدعم النظام بحماسة، وكان دورها في الحكومة صغيرًا جدًا في واقع الأمر. (شارك ضباط من البحرية في أيار/ مايو 1973 في محاولة انقلاب مضاد لم يُكتب لها النجاح). وأحالت الزمرة العسكرية نحو ثلاثة آلاف ضابط على التقاعد في فترة 1967 - 1972، وقوّضت بذلك، وبصورة خطِرة، كفاءة القوات المسلحة ومعنوياتها، كما أثبتت ذلك بمنتهى الوضوح الأزمةُ القبرصية في عام 1974. كانت الزمرة العسكرية مهتمة بترقية مؤيديها أكثر من اهتمامها بالمحافظة على معايير مهنية، وفي نهاية حكمها كان سلك الضباط اليونانيين يتألف من 54 في المئة برتبتي رائد وكولونيل و43 في المئة فقط برتبتي ملازم أول ونقيب[354].

لم يكن لدى الكولونيلات، حين وصلوا إلى السلطة، سياسات وأيديولوجيا واضحة، إذا وضعنا جانبًا الرؤى الثابتة في شأن المسائل السياسية والاقتصادية الأساس. فالزمرة العسكرية لم تكن تملك المهارات الضرورية ولا الرؤية لترويج التنمية الاقتصادية، كما أنها واجهت مشكلة في توظيف مهنيين مدنيين قادرين. وكانت أهم سياسات الكولونيلات التطهير من التأثيرات الغربية «المنحطة»، وتوفير الإعفاء من الديون للفلاحين الذين شكّلوا قدرًا يسيرًا من التأييد المجتمعي لنظامهم. مع ذلك، فإن سجل الزمرة العسكرية الاقتصادي لم يكن كارثيًّا بأي طريقة: فعلى الرغم من تزايد حجم الدين والتضخم، لم يأخذ زخم نمو اليونان الاقتصادي الذي بدأ في الخمسينيات منحى معاكسًا، ويُعزى ذلك جزئيًّا إلى أن اليونان بقيت «جنة رأس المال [المحلي والأجنبي]»[355]. لكن هذا الأداء الاقتصادي الجيد إلى حد معقول لم يؤدِّ إلى شرعنة النظام، وذلك أولًا لأن الكولونيلات كانوا يملكون «قدرة لا تنضب على أن يستَعْدوا حتى زعماء الأحزاب الذين ربما كانوا، لولا ذلك، سيُبدون قدرًا من التعاطف مع بعض أهدافهم»[356]؛ فالحكم العسكري كان متجذرًا في شبكات المحسوبية أو الزبائنية (clientelistic) وصلات القربى، كما برعت الزمرة العسكرية في إثراء أعضائها بطرائق مختلفة. ولم يكد يمضي عامان من الاستيلاء على السلطة حتى كان الإنفاق الدفاعي قد ازداد بشكل حاد، مقابل تخفيضات حادة في ميزانيتي التعليم والصحة[357].

سعى بابادوبولوس في عام 1973 إلى إيجاد مخرج من عزلة اليونان الداخلية والدبلوماسية، لكن محاولاته الخرقاء لإضفاء الطابع المدني على النظام العسكري أسفرت عن إطاحته على يد

الجنرال ديميتريوس إيوانيدس (D. Ioannides) الذي أراد إنقاذ «الثورة»، واعتبر محاولات بابادوبولوس نقل قدر من السلطة إلى مدنيين بمنزلة خيانة. وفي تموز/ يوليو 1974، قام الحرس الوطني القبرصي، الذي كان أفراده ينتمون إلى العرق اليوناني، والضباط اليونانيون المتمركزون في قبرص، بإطاحة رئيس الجمهورية المطران مكاريوس الذي كان على الدوام من منتقدي نظام الكولونيلات. وأخذ الاجتياح التركي للجزيرة الكولونيلات في أثينا على حين غرة - وجاء احتجاجًا على التمييز الحاد الذي كانت تتعرض له الأقلية القبرصية التركية الكبيرة في ظل حكم مكاريوس، وخشية أنقرة، لسبب وجيه، أن يكون الآتي أسوأ في ظل النظام الجديد. أخطأ الكولونيلات في حساباتهم - مثل زملائهم في الأرجنتين كما سنرى في الفصل التالي - عندما توقّعوا أن الولايات المتحدة ستمنع أي ردة فعل تركية يمكن أن تؤدي إلى حرب مع اليونان. وكان أعضاء الزمرة العسكرية يشعرون في ذلك الوقت بحنق شديد، وأفضت إطاحة مكاريوس، بدلًا من تحقيق الالتفاف المأمول بالعَلَم، إلى وضع شبيه بالحرب مع تركيا وإلى عدم استقرار داخلي متزايد[358].

وصم الإخفاق التام في قبرص - حيث استولت تركيا في النهاية على 40 في المئة من أراضي قبرص - الجيش بالعار، وتركه ذليلًا وفاقدًا صدقيته في نظر الجمهور؛ إذ كان هذا مِفصلًا حرجًا في حياة النظام حسم مصيره بشكل نهائي[359]. وفي أواخر تموز/ يوليو 1974، قام نحو 250 ضابطًا من الفيلق الثالث القوي المتمركز في سالونيكا بتوقيع إعلان طلبوا فيه «التشكيل الفوري لمجلس إنقاذ وطني» يتألف من قادة عسكريين وسياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق قسطنطين كرامنليس (karamanlis) الذي عاد من المنفى وأدى القسم كرئيس للوزراء في 24 تموز/ يوليو. وعلى خلاف البرتغال وإسبانيا، حيث دام الحكم السلطوي جيلين، سمح قِصر مدة نظام الكولونيلات اليونانيين بعودة سريعة نسبيًّا إلى السياسة البرلمانية، كما أدت الكارثة القبرصية إلى تقوية نفوذ خصوم الزمرة العسكرية، بما في ذلك نفوذ العناصر المعتدلة في سلك الضباط التي كان لها لاحقًا دور كبير في القوات المسلحة اليونانية الديمقراطية الجديدة.

ألغت حكومة كرامنليس دستور الكولونيلات لعام 1968 وأبطلته، وأعادت إحياء القانون الأساس لعام 1952 الذي عدِّل بهدف تسمية سلطات مدنية تكون مسؤولة عن تعيين كبار القادة العسكريين. وأقيل الضباط الكبار المرتبطون بالزمرة العسكرية، لكن تطهير الجيش لم يصل إلى العمق - وهو أمر دعاه روريغ (Roehrig) «مقاضاة حذرة» - وذلك لتفادي حدوث شرخ عميق في الحياة السياسة؛ إذ كان مرتكبو التعذيب هم فقط من حوكموا وعوقبوا[360]. ووعد وزير الدفاع الجديد المدني إيفانجيلوس أفيروف (E. Averoff)، بأن يكون الحكم على أداء الضباط المستقبلي لا على خدمتهم الماضية، ضامنًا بذلك علاقات سلسة بين الحكومة والجيش. وبقي أكثر من 80 في المئة من الجنود المحترفين في القوات المسلحة، وعاد بعض الضباط الذين نبذتهم الزمرة العسكرية وتولّوا دورًا كبيرًا في إعادة بناء الجيش[361]. واتخذت حكومة «الديمقراطية الجديدة» المحافظة بقيادة كرامنليس خطوات لطمأنة الجيش، وزادت مخصصات الدفاع في الميزانية نظرًا إلى ما توافقت معظم القوى السياسية على أنه تهديد تركي داهِم للأمن اليوناني. وتبيّن في عام 1981 أن مخاوف الجيش بخصوص السياسة الدفاعية التي سينتهجها أندرياس باباندريو المنتخب توًا هو وحزبه الاشتراكي، لم تكن في موضعها. وأدت اللهجة القومية التي اعتمدها رئيس الوزراء الجديد وتوسيع حقوق الولايات المتحدة في إقامة قواعد في قبرص، إلى تمهيد الطريق أمام علاقات مدنية - عسكرية سلسة[362].

عندما انتهى الحكم العسكري، قام ضباط الجيش اليمينيون ببضع محاولات للتدخل السياسي أدت إلى نتائج عكسية تمامًا. وكان أهم هذه المحاولات في شباط/ فبراير 1975، وهي المحاولة الرابعة بعد سقوط الكولونيلات؛ مؤامرة دبرها سبعة وثلاثون ضابطًا موالين لإيونيدس الذي كان يخطط لإعادة الدكتاتورية. وأطلقت على هؤلاء تسمية «القذافيين» بسبب تشابه آرائهم المتطرفة بآراء العقيد الليبي معمر القذافي[363]. وعلى الرغم من حدوث بعض المكائد الصغيرة في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، كما كان متوقعًا وكما يتنبأ هنتنغتون بحدوث ذلك في الدول التي تكون القوات المسلحة فيها محرَجة بسبب هزيمة أو مُسَيَّسَة على أيدي دكتاتوريين اتسم حكمهم بالطابع الشخصي، أشّر التطهير الذي أعقب اعتقال المتشددين إلى نهاية المرحلة الانتقالية[364].

جرى توطيد التحكم المدني بالقوات المسلحة على نحو سريع في يونان ما بعد الزمرة العسكرية؛ إذ أبطل تشريعٌ جديد (القانون رقم 667) تدابيرَ الكولونيلات القانونية، وأسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني - المؤلف من رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد الأركان المشتركة وقادة فروع القوات المسلحة الثلاثة - المكلف بمسائل الدفاع والأمن[365]. وطبقًا للتعديلات الدستورية لعام 1985، فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة مع كون صلاحياته رمزية في معظمها، حيث يتخذ رئيس الوزراء وحكومته القرارات الوازنة. ويقوم المجلس الحكومي لشؤون الخارجية والدفاع بإعداد سياسة الأمن القومي، وتعيين رئيس الأركان العامة للدفاع الوطني ورؤساء أركان فروع القوات المسلحة[366]. وتتولى وزارة الدفاع، بدورها، إعداد الميزانية الدفاعية السنوية بتشاور وثيق مع القيادة العسكرية. ونصَّ قانون عام 1995 على مزيد من مَركزَة سلطة وزارة الدفاع ورأس الوزارة في مقابل قائد الأركان المشتركة وقادة أركان فروع القوات المسلحة، وعزز عمومًا التحكم المدني بالقوات المسلحة. كما استحدث هذا القانون مناصب لخبراء مدنيين يقدمون المشورة إلى وزير الدفاع في المسائل العسكرية - الاستراتيجية.

يمثّل الدور الضعيف للسلطة التشريعية الصدع الأهم في العلاقات المدنية - العسكرية اليونانية، حيث إن الإشراف البرلماني على القوات المسلحة محدود جدًا بسبب قوة الدور التقليدي للسلطة التنفيذية، ولأن الدفاع الوطني ربما يكون المسألة الوحيدة التي حدث إجماع في شأنها بين المعارضة والأحزاب الحاكمة. ونجم عن اقتناع النخب السياسية بأن تركيا شكّلت تهديدًا دائمًا لليونان جوٌّ يكون فيه الاختلاف في المسائل الدفاعية مثار انقسام، وينظر إليه الناخبون على أنه «غير وطني»[367]. تبعًا لذلك، افتقرت لجنة شؤون الخارجية والدفاع التابعة للهيئة التشريعية إلى أي سلطة حقيقية، وفي ما عدا عقد جلسات استماع صورية وتنظيم لقاءات إيجاز، كان دورها رمزيًّا إلى حد بعيد.

كانت الأحزاب السياسية الحاكمة في أثناء السبعينيات والثمانينيات تتدخل في عمليات الترقية، محاولة تقديم ضباطها المفضلين، لكن هذه الممارسة بطلت بحلول التسعينيات؛ إذ شهد تدخُّل الضباط العسكريين اليونانيين في السياسة تحوّلًا من حد أقصى إلى حد أقصى مقابل، في انقلاب كامل على الماضي. وأنهي فعليًّا تسييس سلك الضباط، وبات العسكريون يبذلون خيرة جهدهم لنفي مُمَاهاتهم مع أي منصب سياسي[368]، حيث لا يمكن الجنود الذين هم في قيد الخدمة الفعلية الترشح لمنصب سياسي، ونادرًا ما يقومون بذلك حتى بعد التقاعد: لا يوجد عادة، على سبيل المثال، ضابط سابق من بين نواب البرلمان. ومن الممكن جدًا أن يكون الضباط العسكريون، حتى ذوي الرتب العالية منهم، قد أصبحوا أكثر استحياء من أن يعربوا عن وجهات نظرهم في المسائل المهنية، ما

يسمح لسياسيين غير مؤهلين في الغالب بالتنطح لهذه المسائل[369]. حاول خبراء مدنيون - يعملون في الإعلام والجامعات وفي عدد متزايد من مجموعات البحوث والمنظمات غير الحكومية - ملء هذا الفراغ مع أن تأثيرهم في السياسة، كما هي الحال في إيبيريا، كان تأثيرًا ضئيلًا. ولا يزال دور الخبراء الدفاعيين المدنيين في البرتغال واليونان بحاجة إلى التوسع لكي يستفيد المجتمع من مساهمتهم على نحو أتم، وكانت إسبانيا إلى حد ما أكثر نجاحًا في هذا الخصوص.

كانت سمعة الجيش اليوناني قد تدنت بعد سقوط الزمرة العسكرية، لتصبح بذلك موازية للتجربة الإسبانية. وبات الضباط الذين كانوا يشكلون تقليديًّا شريحة نافذة في المجتمع اليوناني ينكرون مهنتهم ويفضلون عدم ارتداء البزة في أثناء وجودهم بين الناس. في هذه الأثناء، لم تحاول الحكومة تحديث المؤسسة العسكرية فحسب - وهو جهد شمل مشتريات كبيرة من السلاح - بل حاولت أيضًا رفع مشاعر الولاء والحماسة الجماعية وتشكيل هوية اجتماعية للقوات للمسلحة. كان الهدف تشجيع محترفي المهنة العسكرية على أن يفكروا بأنفسهم لا كجزء منفصل عن المجتمع اليوناني بل كجزء عضوي منه. واستهدف إصلاح النظام التعليمي العسكري اندماج أفراد القوات المسلحة بشكل أوثق في المجتمع المدني، وتضمّن تدابير مثل توحيد معايير الفحوص المؤهلة لدخول الكليات العسكرية والمدنية، وتحديث المناهج العسكرية المتبعة في الأكاديميات العسكرية.

تبقى اليونان واحدة من الديمقراطيات الأوروبية القليلة التي توجد فيها خدمة عسكرية إلزامية، تبرَّر بالتهديد الأمني التركي الدائم المزعوم، وبالتجنيد الإلزامي المتبع في تركيا. ثمة مشكلة خطِرة متبقية في نظام التجنيد الإلزامي اليوناني، إذ بينما يتوافر للمعترضين لأسباب ضميرية خيار خدمة بديلة لمدة ثلاثة أعوام ونصف عام، فإن طول المدة يمثّل عقابًا، مقارنة بمدة الخدمة النظامية البالغة تسعة أشهر، وهي مسألة وُجهت إلى اليونان بخصوصها انتقادات دولية. في الوقت نفسه، اتُّخذت خطوات لحماية الحقوق الفردية للجنود والضباط، فأُلغِيت «اختبارات الولاء»، ونظِّمت مكافآت جميع العاملين في القطاع العام (بمن فيهم أفراد القوات المسلحة) وفقًا للمبادئ ذاتها. باختصار، بذلت هذه الحكومة في المرحلة التي تلت الزمرة العسكرية، جهدًا ناجحًا إلى حد بعيد - يفسَّر جزئيًّا على الأقل بتوترات قديمة العهد بين اليونان وتركيا - في إعادة تأهيل سلك الضباط وإدخال التحول الديمقراطي المؤسسة العسكرية.

البعد الخارجي، تأثير الناتو والمجموعة الاقتصادية الأوروبية

من أوجه التشابه المهمة بين الحالات الثلاث التي تناولناها بالدراسة في هذا الفصل أن الفاعلين الخارجيين أثروا بقوة في الأنظمة السلطوية الثلاثة وعمليات انتقالها إلى الديمقراطية. كان في مقدمة هذه القوى الأجنبية الولايات المتحدة ومنظمتان دوليتان هما الناتو والمجموعة الاقتصادية الأوروبية. أما أثر الحرب الباردة فكان حاسمًا في سياسات الدول الثلاث الدفاعية وأيضًا، على نطاق واسع، في سياساتها الداخلية.

في الأربعينيات والخمسينيات، كانت الولايات المتحدة - المستميتة في الحد من توسُّع القوة السوفياتية في جنوب شرق أوروبا، والمفتقرة إلى حلفاء يملكون موارد يمكنهم الاستغناء عنها -

عاملًا مؤثرًا أساسًا في السياسة اليونانية. قدمت واشنطن إلى الجيش اليوناني مساندة سخية في أثناء الحرب الأهلية، وبقيت تمارس نفوذًا قويًّا عليه طوال الخمسينيات والستينيات[370]؛ تلقّى 11.229 من العسكريين اليونانيين تدريبات في الولايات المتحدة بين عامي 1950 و1969، وذلك بموجب برنامج المساعدات العسكرية الأميركية[371]. وكانت الولايات المتحدة ومنظمة الناتو تريدان منع حدوث قتال لحسم النزاع في شأن قبرص بين اليونان وتركيا في عام 1974، كما نجحتا في ذلك في عام 1963، حيث كان للبلدين، العضوين في حلف الأطلسي منذ عام 1952، أهمية استراتيجية حيوية في تأمين مجنبة الناتو الجنوبية. لكن الأوضاع، كما أدرك ذلك الجنرالات الأتراك، كانت مختلفة في عام 1974، نظرًا إلى اهتزاز أساسات حكم نظرائهم في أثينا وقلة التعاطف الدولي مع ذلك النظام. فقام كرامنليس، بعد استعادة منصب رئاسة الوزراء، بسحب اليونان من بنية الناتو العسكرية، بحجة أن بلاده لا ترى قيمة تُذكر لحلف لا يستطيع منع أعضائه من شن حروب بعضهم على بعض (انضمت اليونان مجددًا إلى الحلف في عام 1980).

لم يكن مسؤولو الناتو ينتقدون حكم الكولونيلات علنًا، مع أن منظمات دولية أخرى - ولا سيما المجلس الأوروبي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية - غالبًا ما كانت تفعل ذلك. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة، لأن اليونان كانت قد وقعت في عام 1961 اتفاقية شراكة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وكانت تطمح لنيل العضوية الكاملة، وهو ما لم يكن يرجَّح حدوثه عندما كان الكولونيلات يحكمون البلاد، نظرًا إلى صرامة معيار «الديمقراطيات فحسب» المتبع لدى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. كان التطلع إلى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية يعني، في جوهره، التطلع إلى صمام أمان يضمن تعذر إلغاء الممارسات الديمقراطية. وكانت حكومة كرامنليس تدرك وجود علاقة سببية مباشرة بين التحول الديمقراطي وعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية، لهذا كان إخضاع القوات المسلحة للسلطات المدنية مهمة يجب إنجازها قبل أن يصبح في إمكان أثينا الانضمام إلى المجموعة، وهو طموح تحقق في عام 1981.

كانت البرتغال تقليديًّا، ولأسباب عدة، أكثر تطلعًا إلى الخارج وأكثر ارتياحًا في التعامل مع الغرباء من جارتها على الجانب الشرقي. كما كان المجتمع البرتغالي أكثر تجانسًا من المجتمع الإسباني الذي لا يزال يواجه مشكلات إقليمية لم تُحل (جرى في الواقع، منذ مدة قريبة وفي عام 2006، اعتقال خوسيه مينا أغوادو (Aguado)، وهو جنرال إسباني، لأنه قال علنًا إن مطالبة الكتالونيين بسلطات من شأنها أن تثير في داخل الجيش مخاوف بخصوص وحدة إسبانيا)[372]. لم تكن علاقات لشبونة بواشنطن، في أثناء الحرب الباردة وبعدها، متوترة قط بقدر توتُّرها مع مدريد في أحيان كثيرة[373]. كما أن الولايات المتحدة، ومعها الناتو ومؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة إلى مؤسسات منوّعة، إلى جانب ديمقراطيات أوروبية - ولا سيما ألمانيا والنرويج - ساعدت على نحو ناشط الانتقالَ البرتغالي إلى الديمقراطية. كما قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو، حرصًا على منع الحزب الشيوعي البرتغالي المقرَّب من موسكو من إضفاء طابع راديكالي على المشهد السياسي لحليف استراتيجي مهم، بتطوير استراتيجيا مضادة تساند القوى السياسية غير الشيوعية وتبعِد الضباط العسكريين عن السياسة، لينصرفوا إلى أمور أكثر مهنية. كان الغرب يملك الأطر المؤسسية لتوجيه تطوُّر البرتغال، والقدرة على تقديم حوافز للضباط البرتغاليين والنخب السياسية البرتغالية - مثل التدريبات والمعدات الحديثة وعضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي كانت نادي أوروبا المزدهرة والديمقراطية

- من أجل مقاومة مساعي السوفيات إلى التقرب من لشبونة. وكانت الحالة البرتغالية في واقع الأمر الحالة الأولى التي استخدم فيها الغرب هذه الوسائل (المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية)، وهذه الاستراتيجيات والأدوات لترويج التحول الديمقراطي[374].

كان أحد المصادر الرئيسة لاكتساب الضباط الإسبان الطابعَ الاحترافي بدءًا من الثمانينيات تزايدَ احتكاكهم بنظرائهم العسكريين، ولا سيما بأفراد من القوات المسلحة الأميركية، المشاركين في الدفاع عن أوروبا[375]. ويصعب بهذا الخصوص أن نكون مبالغين في تقدير قيمة اتفاق القواعد مع الولايات المتحدة في عام 1953؛ إذ بينما كانت إسبانيا مستبعَدة عن حلف الأطلسي، أعطى الاحتكاك مع الضباط العسكريين الأميركيين المرابطين في إسبانيا صغار السن من الضباط الإسبان فرصة مقارنة وضعهم بوضع الآخرين في الخارج. كما أن القواعد الجوية والبحرية الأميركية على الأراضي الإسبانية وفرت وسيلة أمكن إسبانيا من خلالها أن تكون مندمجة مباشرة في الدفاع الأوروبي، واكتسب ضباطها معرفة بالتثقيف العسكري والتكتيكات والاستراتيجيات العسكرية بوساطة برامج التواصل العسكري، وزيارة القواعد، والتفاعل مع الضباط الآخرين.

بعد توطيد الديمقراطية، انضمت إسبانيا إلى الناتو وإن لم يكن التأييد الشعبي لذلك كاسحًا. كان الإسبان بعد عقد من ذلك، مثلهم مثل كثير من شعوب شرق وسط أوروبا، مهتمين في معظم الأحيان بما توفره عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية من منافع أكثر من اهتمامهم بما يرونه مسؤوليات ترتبط بعضوية الناتو، ولا سيما إذا كانوا ممن يصوتون للحزب الاشتراكي. انضمت إسبانيا إلى الحلف في عام 1982، لكن الحكومة الاشتراكية الجديدة المنتخبة انسحبت في وقت لاحق من العام نفسه من عضوية القيادة العسكرية المتكاملة لحلف الناتو. انقلب الاشتراكيون على موقفهم قبل الانتخابات، لأنهم كانوا يحرصون على تحقيق موقف جماهيري يمكن فيه إجراء تعديلات كبرى في التزام إسبانيا تجاه الناتو، من دون التخلي عن اندماجها في نظام التحالف الغربي. ونجح غونزاليس في آخر الأمر في الحصول على تأييد الأغلبية في الاستفتاء الوطني الذي أجري في آذار/ مارس 1986 في شأن الناتو، لمصلحة استمرار المشاركة[376] (في العام ذاته، أصبحت إسبانيا والبرتغال عضوين كاملي العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

خاتمة

ما هي الأنماط التي تنشأ؟ وما هي التعميمات التي يمكن استخلاصها بناء على تجارب دول جنوب أوروبا الثلاث بعد حكم عسكري؟ **أولًا**، إن المهمة السياسية الرئيسة لصنّاع الديمقراطية في كل مكان، بعد حكم عسكري، هي قبل كل شيء إبعاد القوات المسلحة عن السياسة، وتقليل استقلالية سلك الضباط ومزاياه وعدده. **ثانيًا**، وكما هي الحال تقريبًا في جميع السياقات التالية لحكم بريتوري، فإن العامل الأهم الذي يؤثر في السياسة ويسبب، على نحو أدق، صعوبة إخراج العسكر من الحياة السياسية، هو مقدار النفوذ الذي يتمتع به الجيش بعد ترك الحكم. رأينا في هذا الفصل ثلاث نخب لها، بدرجات مختلفة، مثل هذا النفوذ المتبقي. كانت الحالة البرتغالية هي الأكثر ابتعادًا عن الأنموذج المعتاد، حيث كانت المهمة المعتادة المتمثلة في إبعاد العسكر عن السياسة مهمة معقدة، لأن ضباط الجيش كانوا صنّاع الديمقراطية من منطلق إطاحتهم النظام السلطوي. بناء على ذلك، وحتى مدة التوطيد الديمقراطي في الأقل، كانت الشريحة العليا من الضباط البرتغاليين تحتل

موقعًا سياسيًّا نافذًا. أما موقع سلك الضباط الإسباني، فكان في مكان ما بين الحالتين البرتغالية واليونانية. قاطعت أغلبية النخب العسكرية سريعًا، وبشكل تام نسبيًّا، النظامَ السلطوي، ما أدى إلى الحد من الإضرار بالقوات المسلحة كمؤسسة. كان الانتقال الإسباني خارجًا عن المألوف من حيث الطريقة التي نجح بها مسؤولون مدنيون في فرض الاعتراف بامتيازاتهم بخصوص الشؤون الدفاعية - الأمنية الإسبانية، وترسيخ هيمنتهم على المجال العسكري[377]. عمومًا، اعتُبر توطيد الديمقراطية الإسبانية أنموذجًا لمروّجي الديمقراطية في أماكن أخرى، وكانت مشورة الناشطين الإسبان في مجال الديمقراطية مطلوبة في الثمانينيات والتسعينيات من جانب زملاء في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. ولم يكن للضباط اليونانيين، مثل غيرهم من القادة البريتوريين الذين ينتهي حكمهم بهزيمة في حرب، سوى نفوذ قليل جدًا عندما غادروا حلبة السياسة. وقام الكولونيلات اليونانيون، وبصورة مخالفة للنظامين السلطويين في إيبيريا اللذين استمرا فترة طويلة واتسما نسبيًّا بطابع مدني، بتأسيس نظام مغرق في طابعه العسكري، وحاولوا تحديد ثمن لتركهم السياسة، لكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم بأن ينجحوا في ذلك، نظرًا إلى عدم وجود وحدة داخلية، وإلى هيبتهم المتدنية، وأدائهم السيئ عمومًا، وإلى هزيمتهم في قبرص[378]. **ثالثًا**، كانت الملاحقة القضائية للضباط العسكريين الذين يستحقون اللوم وحملات التطهير التي تستهدف عاملين، وهي سياسة مشتركة للأنظمة التي تلي حكمًا عسكريًّا، محدودة جدًا في أوروبا الجنوبية خلال السبعينيات. لماذا؟ كان هنالك بالكاد أي ملاحقات قضائية في إسبانيا والبرتغال خلال العقد الأول بعد سقوط النظامين، وذلك جزئيًّا لأن نظامي فرانكو وسالازار استمرا فترة طويلة، حتى إن كثيرين من المتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات كانوا قد أصبحوا غير موجودين، ولأنه كان من الصعب إثبات ذنب الضباط العسكريين الأفراد. إضافة إلى ذلك، أذعن أفراد سلك الضباط في البلدين، إذا استثنينا الذين حاولوا منهم القيام بانقلابات وعوقبوا كما يستحقون، للتغييرات السياسية المنهجية أو قاموا فعلًا بتشجيعها[379]. في اليونان، حوكمت حفنة الجنرالات والكولونيلات الذين كانوا على قمة النظام، وعوقبت، لكن المخاوف من هجوم تركي والرغبة في الاستقرار السياسي حالتا دون تطهيرٍ واسع النطاق في صفوف القوات المسلحة، وبنتيجة ذلك كان أقصى ما عاناه بعضهم، من المسؤولين مباشرة عن تعذيب الآلاف من معارضي النظام، الطرد من القوات المسلحة. جذبت هذه الناحية في الأنظمة التالية لحكم سلطوي مزيدًا من الانتباه في أميركا اللاتينية، حيث غالبًا ما حوسب بعد عقود من الزمن أناس تمكنوا من تفادي الملاحقة القضائية على المدى القصير، كما سنرى في الفصل التالي. **رابعًا**، كان لمنظمات دولية، ولا سيما الناتو والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، دور مهم وإيجابي في الانتقال الديمقراطي لأنظمة الحكم الثلاثة، وأيضًا، خصوصًا، في إدخال التحول الديمقراطي إلى علاقاتها المدنية - العسكرية. يُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى أن أوروبا كانت، من نواحٍ عدة، في محور الحرب الباردة التي كان يمكن المنظمات الدولية أن تكون في أثنائها من الفاعلين السياسيين الأقوياء. كان لهذه المنظمات تأثير أقل كثيرًا في عمليات الانتقال السياسي في البلدان الآسيوية والأميركية اللاتينية التي سنتعرف إليها في الفصلين التاليين.

أخيرًا، إن الرأي القائل بعدم إمكان ترسيخ الديمقراطية من دون التزام نخب عسكرية الحكمَ الديمقراطي، يجد سنده في جميع الحالات الثلاث الواردة في هذه الفصول. تطلّب الأمر في إسبانيا أعوامًا عدة، كي يلقي سلك الضباط بثقله الداعم خلف الحكم الجديد، وذلك جزئيًّا لأنه لم يكن من

السهل هداية الذين خدموا دولة فرانكو طوال عقود من الزمن وكانوا المستفيدين منها، وبالفعل، ترك كثيرون منهم الجيش في إطار تخفيض عدده. وفي البرتغال، استغرقت هذه العملية وقتًا أطول حتى، ولم تكتمل تمامًا، كما ذكرنا، إلا بحلول عام 1992، وذلك نظرًا إلى دور الجيش السياسي في تغيير النظام. أخيرًا، كان الحصول على دعم سلك الضباط اليونانيين للحوكمة الديمقراطية أكثر يسرًا - حتى بالنظر إلى الحوادث الطفيفة التي ساندها، وهذا هو المهم، جزء صغير فقط من النخب العسكرية - بسبب قصر مدة حكم الكولونيلات وإخفاقه، ولأن أقلية صغيرة فقط من الضباط كانت تستفيد منه.

الجدول رقم (4 - 1)
بعد حكم عسكري في أوروبا: إسبانيا والبرتغال واليونان

	البلد المدة	إسبانيا 1975 - 1985	البرتغال 1975 - 1992	اليونان 1974 - 1990
الخلفية	نهاية النظام العسكري	وفاة الزعيم، لا هزيمة عسكرية	حرب استعمارية طويلة، انقلاب عسكري ضد النظام القديم	هزيمة عسكرية
	أداء النظام العسكري عمومًا	مقبول	مقبول إلى سيئ	سيئ
	نفوذ الجيش عند ترك الحكم	وسط	عالٍ في البداية (قاد الجيش التحول الديمقراطي في البداية)	متدنٍ
الدولة	المهمات الرئيسة	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته

		ومزاياه وحجمه، استحداث أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	ومزاياه وحجمه، استحداث أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	ومزاياه وحجمه، استحداث أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية
	القيادة السياسية المدنية	تدريج الإصلاحات بحذر، التشاور مع العناصر النافذة في سلك الضباط، عملية سريعة نسبيًّا وناجحة	عملية طويلة مع بقاء بعض الالتباسات المؤسسية	نظام عسكري قصير المدة يسمح بعودة سريعة إلى الديمقراطية البرلمانية
	المؤسسات والتوجهات السياسية	قوية وفي طور النضج	لم ينشأ استقرار سياسي حتى عام 1987حين استقر نظام الحزبين	مؤسسات موجودة - ألغيت بسرعة التدابير التي طبّقها الحكم العسكري
	مشاركة المدنيين في الشؤون الدفاعية	قوية، حاسمة، لكن «حذرة»	مترددة بداية بسبب مسائل متعلقة بنطاق السلطة المؤسسية	قوية، حاسمة، توسعية بدرجة عالية
	تحكُّم السلطة التنفيذية	قوي (ولا سيما وزارة الدفاع)	منقسم بين رئيس الوزراء والرئيس، زادت	توازن جيد بين رئيس الوزراء والرئيس

			صلاحيات رئيس الوزراء بعد عام 1982، وزارة دفاع ضعيفة حتى عام 1989عندما أسست سلطتها المالية	
	إشراف الهيئة التشريعية	قوي	متزايد بعد تعديلات دستورية في عام 1982	ضعيف
	تطهير الجيش	كلا (مخطط من 10 أعوام لخفض العدد)	كلا	نعم (محدود جدًا)
	النفوذ الأجنبي	الولايات المتحدة/ الناتو/ المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تأثير إيجابي في الطابع الاحترافي والتحول الديمقراطي	الولايات المتحدة/ الناتو/ المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تأثير إيجابي في الطابع الاحترافي والتحول الديمقراطي	الولايات المتحدة/ الناتو/ المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تأثير إيجابي في الطابع الاحترافي والتحول الديمقراطي
الجيش	السلوك في أثناء الانتقال	سلمي، ومتعاون	منقسم بين فئات عسكرية، مشاكس، جازم	سلمي وخاضع في أغلب الأحيان
	التدخل في السياسة	بحد أدنى باستثناء محاولة انقلاب	صوت قوي في السياسة الدفاعية	محاولات انقلاب عدة خرقاء في

		عام 1981	خلال الثمانينيات	أواخر السبعينيات والثمانينيات
	الوظيفة الداخلية	لا يوجد (باستثناء الغوث عند الكوارث)	لا يوجد (باستثناء الغوث عند الكوارث)	لا يوجد (باستثناء الغوث عند الكوارث)
	الوظيفة الاستشاري ة	تقديم المشورة عند الطلب	تقديم المشورة عند الطلب	(الجيش مهمش) تقديم المشورة عند الطلب
	الخصائ ص المؤسسية	اختلافات ثقافية باقية بين فروع القوات المسلحة	ألغيت الهيئة العليا لحركة القوات المسلحة عام1982، ما زالت الأركان العامة نافذة في النقاشات الدفاعية	تحطمت وضعية الجيش كـ «أول بين متساوين»، عائلات عسكرية عدة
	الكفاءة	لا يوجد دليل (أداء مقنع في عمليات حفظ سلام دولية)	لا يوجد دليل (أداء مقنع في عمليات حفظ سلام دولية)	لا يوجد دليل (أداء مقنع في عمليات حفظ سلام دولية)
	التزام الديمقراطي ة	نعم	نعم	نعم
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	نعم، قدر من التأثير	نعم، تأثير قليل	نعم تأثير قليل
	هيبة	متدنية	تبقى عالية	متدنية

	الجيش			
	الجنود في المجتمع	مستوى اندماج متوسط	مستوى اندماج متوسط	«جزء عضوي من المجتمع»
	التجنيد الإلزامي	كلا	كلا	نعم
النظام السياسي عند نهاية المدة		ديمقراطية برلمانية مرسخة	ديمقراطية برلمانية مرسخة	ديمقراطية برلمانية مرسخة

(302) Parts of this chapter draw on: Zoltan D. Barany and Lawrence S. Graham, «Democratic Transitions and Civil-Military relations: Comparing Eastern and Southern Europe,» Grant report prepared for NATO, 1994.

(303) مذكور في:

José Antonio Olmeda Gómez, «The Armed Forces in the Francoist Political System,» in: Rafael Banon Martinez and Thomas M. Barker (eds.), *Armed Forces and Society in Spain Past and Present: Colloquium: Revised Selected Papers* (Boulder: Social Science Monographs, 1988), p. 249.

(304) Philippe C. Schmitter, «Liberation by Golpe: Retrospective Thoughts on the Demise of Authoritarian Rule in Portugal,» *Armed Forces and Society*, vol. 2, no. 1 (November 1975), p. 6.

(305) كان للقوات المسلحة اليونانية دور أساس في فترات أخرى من التاريخ الحديث أيضًا، بما في ذلك ما بين عامي 1949 و1967(ما بين نهاية الحرب الأهلية والانقلاب).

(306) José-Maria Comas, «The Central Organization of Defense in Spain,» in: Martin Edmonds (ed.), *Central Organizations of Defense*, Westview Special Studies in Military Affairs (Boulder, Colo.: Westview Press; London: F. Pinter, 1985), p. 178.

(307) Paul H. Lewis, «The Spanish Ministerial Elite, 1938-1969,» *Journal of Politics*, vol. 5, no. 1 (October 1972), pp. 96 and 99.

(308) يُنظر:

Cristina Palomares, *The Quest for Survival after Franco: Moderate Francoism and the Slow Journey to the Polls, 1964-1977*, Sussex Studies in Spanish History (Brighton; Portland, Or.: Sussex Academic Press, 2004).

(309) Lewis, «The Spanish Ministerial Elite,» pp. 97-98.

(310) Rafael Banon Martinez, «The Spanish Armed Forces during the Period of Political Transition, 1975-1985,» in: Martinez and Barker (eds.), p. 346.

(311) Olmeda Gómez, p. 255.

(312) Felipe Agüero, «Democratic Consolidation and the Military in Southern Europe and South America,» in: Richard Gunther, P. Nikiforos Diamandouros and Hans-Jürgen Puhle (eds.), *The Politics of Democratic Consolidation: Southern Europe in Comparative Perspective*, New Souther

Europe (London; Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), p. 140.

(313) Olmeda Gómez, p. 257.

(314) Ibid., pp. 256-261.

(315) نظرية فاشية تقوم على نقابات تابعة للدولة وعلى التوفيق بين أصحاب العمل والعمال بهدف إخماد الصراع الطبقي وإحكام سيطرة الدولة على الاقتصاد من القمة إلى القاعدة. (المترجم)

(316) يُنظر: الجدول المقارن عن مشاركة القوات المسلحة في البرلمان الإيبيري بمجلسيه، في:

Felipe Agüero, *Soldiers, Civilians, and Democracy: Post-Franco Spain in Comparative Perspective* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), p. 49.

(317) António Costa Pinto, «The Salazar 'New State' and European Fascism,» EUI Working Paper HEC; 1991/12, European University Institute, Firenze, 1991, p. 67.

(318) يُنظر:

Howard Wiarda, «The Corporatist Tradition and the Corporative System in Portugal: Structured, Evolving, Transcended, Persistent,» in: Lawrence S. Graham and Harry M. Makler (eds.), *Contemporary Portugal: The Revolution and its Antecedents,* Foreword by Juan J. Linz (Austin: University of Texas Press, 1979), pp. 89-122.

(319) Paul H. Lewis, «Salazar's Ministerial Elite, 1932-1968,» *Journal of Politics*, vol. 40, no. 3 (August 1978), pp. 631-633.

(320) يُنظر مناقشة التسويات الجزئية كأداة لتعزيز إجماع النخب والتفاعل بين السلطات العسكرية والمدنية في:

Lawrence S. Graham, «Redefining the Portuguese Transition to Democracy,» in: John Higley and Richard Gunther (eds.), *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992), pp. 287-295.

(321) يُنظر:

Schmitter, p. 23.

(322) Lewis, «Salazar's Ministerial Elite,» p. 640.

(323) أنظمة الحكم السلطوية التي تنطبق على هذه الحالات هي الأنظمة «البيروقراطية - السلطوية»؛ يُتبع خط التفكير هذا الأنموذج الذي وضعه غويليرمو أودونيل في:

Guillermo O'Donnell, *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism; Studies in South American Politics*, Politics of Modernization Series; no. 9 (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, [1973]). For Iberian case studies, see: Charles W. Anderson, *The Political Economy of Modern Spain; Policy-Making in an Authoritarian System* (Madison: University of Wisconsin Press, 1970), and Lawrence S. Graham, *Portugal: The Decline and Collapse of an Authoritarian Order*, Sage Professional Papers in Comparative Politics; ser. no. 01-053 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975).

(324) يُنظر خصوصًا:

Thomas Bruneau and Alex Macleod, *Politics in Contemporary Portugal: Parties and the Consolidation of Democracy* (Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1986), and Raymond Carr and Juan Pablo Fusi Aizpurúa, *Spain: Dictatorship to Democracy*, 2nd ed. (London; Boston: Allen and Unwin, 1981).

(325) يُنظر:

Kenneth Maxwell: «The Hidden Revolution in Portugal,» *New York Review of Books* (17 April 1975), pp. 29-34 and (29 May 1975), pp. 20-30 respectively, and «Regime Overthrow and the Prospects for Democratic Transition in Portugal,» in: Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter

and Laurence Whitehead (eds.), *Transitions from Authoritarian Rule: Southern Europe*, with a foreword by Abraham F. Lowenthal (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), pp. 109-137.

(326) يُنظر:

Julio Busquets, «Prólogo, La Transición: Conveniencia de su Estudio,» pp. 7-12; Narcís Serra, «La Política española de defense,» pp. 173-186, and Agustín Rodríguez Sahagún, «La Reforma militar de los Gobiernos de Suárez,» pp. 189-194: *Revista Española de Investigaciones Sociológica*s, no. 36 (October-December 1986).

(327) An example of the former perspective is: Richard Gunther, «Spain: The Very Model of the Modern Elite Settlement,» in: Higley and Gunther (eds.), pp. 38-80. Identified with the latter perspective are: Antonio Marquina, «Spanish Foreign and Defense Policy Since Democratization,» in: Kenneth Maxwell (ed.), *Spanish Foreign and Defense Policy* (Boulder: Westview Press, 1991), pp. 19-62.

(328) Agüero, *Soldiers, Civilians, and Democracy*, pp. 9-10.

(329) Fernando Rodrigo, «A Democratic Strategy toward the Military: Spain, 1975-1979,» in: Constantine P. Danopoulos (ed.), *From Military to Civilian Rule* (London; New York: Routledge, 1992), p. 2.

(330) Martinez, p. 311. See also: Constantine P. Danopoulos, «Democratising the Military: Lessons from Mediterranean Europe,» *West European Politics*, vol. 14, no. 4 (October 1991), pp. 25-41.

(331) يُنظر:

Giuseppe Di Palma, *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions* (Berkeley: University of California Press, 1990), pp. 86-101.

(332) Comas, p. 179.

(333) ترد تفصيلات هذه التغييرات في نشرتين رئيستين صادرتين عن وزارة الدفاع الإسبانية:

España, Ministerio de Defensa: *Memoria Legislatura, 1982-86* (Madrid: Ministerio de Defensa, 1986), and *Memoria Legislatura, 1986-89* (Madrid: Ministerio de Defensa, 1989).

(334) For a fascinating interpretation of the coup and its aftermath, see: Javier Cercas, *The Anatomy of a Moment: Thirty-Five Minutes in History and Imagination*, translated from the Spanish by Anne McLean (New York: Bloomsbury, 2011).

(335) مقابلة مع وزير الدفاع السابق نارسيس سيرا (برشلونة، 3 أيلول/ سبتمبر 2009).

(336) Comas, p. 194.

(337) مقابلة مع سيرا.

(338) Ibid.

(339) يُنظر:

Kenneth Maxwell, *The Making of Portuguese Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), and Rona M. Fields, *The Portuguese Revolution and the Armed Forces Movement*, Praeger Special Studies in International Politics and Government (New York: Praeger, 1976).

(340) Thomas Bruneau and Harold Trinkunas, «Democratization as a Global Phenomenonand its Impact on Civil-Military Relations,» *Democratization*, vol. 13, no. 5: *Securing Democracy in Complex Environments* (December 2006), p. 779.

(341) يُنظر:

Nancy Bermeo, *The Revolution within the Revolution: Workers' Control in Rural Portugal* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

(342) Lawrence S. Graham, *The Portuguese Military and the State: Rethinking Transitions in*

.*Europe and Latin America* (Boulder: Westview Press, 1993), pp. 25-30

(343) Agüero, «Democratic Consolidation and the Military,» pp. 131-132.

(344) These dates are based on the analysis of the Spamsh and Portuguese transitions in: Gunther, «Spain,» and Graham, «Redefining,» pp. 38-80 and 282-99, respectively.

(345) Nancy Bermeo, «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict during Democratic Transitions,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 3 (April 1997), pp. 309 and 311.

(346) Thomas Bruneau, «Defense Modernization and the Armed Forces in Portugal,» *Portuguese Studies Review*, vol. 1, no. 2 (Fall-Winter 1991-1992), p. 37.

(347) يُنظر على سبيل المثال:

Nancy Bermeo, «Classification and Consolidation: Some Lessons from the Greek Dictatorship,» *Political Science Quarterly*, vol. 110, no. 3 (Fall 1995), pp. 435-452.

(348) Theodore A. Couloumbis, «The Greek Junta Phenomenon,» *Polity*, vol. 6, no. 3 (Spring 1974), p. 345.

(349) Agüero, *Soldiers, Civilians, and Democracy*, p. 4. See also: Jon V. Kofas, *Under the Eagle's Claw: Exceptionalism in Postwar U.S.-Greek Relations* (Westport, CT: Praeger, 2003).

(350) Richard Clogg, «The Ideology of the 'Revolution of 21 April 1967',» in: Richard Clogg and George Yannopoulos (eds.), *Greece under Military Rule* (New York: Basic Books, 1972), pp. 38-39.

(351) يُنظر:

George A. Kourvetaris, «The Contemporary Army Officer Corps in Greece,» Ph. D. Dissertation, Northwestern University, 1969, especially pp. 32 and 62-63.

(352) Thanos Veremis, *The Military in Greek Politics: From Independence to Democracy* (Montreal: Black Rose Books, 1997), p. 154.

(353) يُنظر:

Bermeo, «Classification and Consolidation,» pp. 441-444.

(354) Veremis, p. 154.

(355) Bermeo, «Classification and Consolidation,» pp. 448-450. For a less sanguine view see: Constantine P. Danopoulos, «From Military to Civilian Rule in Contemporary Greece,» *Armed Forces and Society*, vol. 10, no. 2 (Winter 1984), pp. 237-238.

(356) Veremis, p. 160.

(357) يُنظر:

John Pesmazoglu, «The Greek Economy since 1967,» in: Clogg and Yannopoulos (eds.), pp. 75-108, esp. pp. 90-91. See also: Andreas George Papandreou, *Democracy at Gunpoint: The Greek Front* (Garden City, NY: Doubleday, 1970).

(358) Danopoulos, «From Military to Civilian Rule,» p. 239.

(359) Duman Özkan and Dimitris Tsarouhas, «'Civilianization' in Greece versus 'Demilitarization' in Turkey,» *Armed Forces and Society*, vol. 32, no. 3 (April 2006), p. 413.

(360) Harry J. Psomiades, «Preface,» in: Theodore A. Couloumbis, *The Greek Junta Phenomenon: A Professor's Notes*, Modern Greek Research Series; 13 (New York: Pella Pub., 2004), p. 14, and Terence Roehrig, *The Prosecution of Former Military Leaders in Newly Democratic Nations: The Cases of Argentina, Greece, and South Korea* (Jefferson, NC: McFarland and Co., 2002), pp. 112-136.

(361) مقابلة مع البروفيسور تانوس فيريميس (أثينا، 13 آذار/ مارس 2007).

(362) Özkan and Tsarouhas, p. 414.

(363) Veremis, p. 172.

(364) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*,

Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 233.

(365) Danopoulos, «Democratising the Military,» pp. 34-35.

(366) Thanos Dokos, «The Evolution of Civil-Military Relations and Progress in Greek Security Sector Reform,» in: Thanos Dokos (ed.), *Security Sector Transformation in Southeastern Europe and the Middle East*, NATO Science for Peace and Security Series. E, Human and Societal Dynamics; 24 (Amsterdam; Washington, DC: IOS Press, 2007), p. 43.

(367) مقابلتان مع فيريميس وتانوس دوكوس في إيلياميب: المؤسسة الهيلينية للسياسة الأوروبية والخارجية (أثينا، 13 آذار/ مارس 2007).

(368) مقابلة مع فيريميس.

(369) مقابلة مع دوكوس.

(370) Veremis, p. 155.

(371) Couloumbis, *The Greek Junta Phenomenon*, p. 41.

(372) «Spain Arrests General after Remarks,» *New York Times,* 8/1/2006.

(373) Eusebio Mujal-Leon, «Democracy Comes to the Iberian Peninsula,» in: Hans Binnendijk, Peggy Nalle and Diane Bendahmane (eds.), *Authoritarian Regimes in Transition* (Washington, DC: Department of State Publication, 1987), pp. 173-221, esp. p. 174.

(374) Bruneau and Trinkunas, pp. 780-781.

(375) مقابلة مع الجنرال فرانسيسكو لاغونا (مدريد، 11 آذار/ مارس 1993).

(376) Anthony Gooch, «A Surrealistic Referendum: Spain and NATO,» *Government and Opposition*, vol. 21, no. 3 (July 1986), pp. 300-316. See also: Agüero, *Soldiers, Civilians, and Democracy*, pp. 203-206.

(377) Agüero, *Soldiers, Civilians, and Democracy*, p. 12.

(378) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 191.

(379) Alfred Stepan, *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 69.

الفصل الخامس
بعد حكم عسكري في أميركا اللاتينية
الأرجنتين وتشيلي وغواتيمالا

عندما نسير في شوارع سانتياغو وبوينس أيرس، يصعب ألّا نلاحظ ذلك العدد الكبير وغير المعتاد من التماثيل والصروح العامة التي تصور جنرالات وأميرالات بزيهم العسكري المثقل بالنياشين، وهم يمتطون صهوات جيادهم. ويزداد الأمر غرابة بسبب حقيقة أن معظم الجنرالات هناك لم يتميزوا في حماية مناطقهم من أعداء أجانب أو في فتح جزر بعيدة، بل في محاربة الشعوب الأصلية، والقضاء على «غير المرغوب فيهم»، وفي حكم بلدانهم. تقترن السياسات البريتورية بتقاليد طويلة الأمد في أميركا اللاتينية، وعلى خلاف كثير من السياقات الأخرى، فإن الحكم العسكري لم يسر يدًا بيد مع مستويات متدنية من التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، حيث إن مجتمعَي الأرجنتين وتشيلي هما في واقع الحال اثنان من أكثر مجتمعات القارة تقدمًا. لكن البلدين شهدا مع ذلك حكمًا عسكريًّا في القرن العشرين، وإن كان ذلك بنمط أكثر تكرارًا في الأرجنتين (بين عامي 1930 و1932، وعامي 1943 و1945، وعامي 1955 و1958، وعامي 1966 و1973، وعامي 1976 و1983) مما كان في تشيلي (بين عامي 1924 و1932، وعامي 1973 و1989).

سوف أصف في هذا الفصل السياسات التي أعقبت آخر فترتين من الحكم التسلطي في البلدين، وأقارنها وأفسرها. وعلى الرغم من بعض أوجه التشابه المهمة بين الأرجنتين وتشيلي، اختلف الحكم العسكري وعملية التحول الديمقراطي التي تلته. تقوم الحجة الرئيسة في هذا الفصل على أن الأداء المتباين للنخب البريتورية الأرجنتينية والتشيلية أفرز صفقات مختلفة مع المعارضة، وبالتالي، كانت نقطتا البداية لعمليتي الانتقال مختلفتين أيضًا إلى حد بعيد. وفي نهاية المطاف، أدّت هذه الصفقات المختلفة، مقرونة بالاختلاف الراديكالي للسياسات التي اتّبعتها الدولتان، إلى مآلات متميزة على نحو واسع، أي إلى فروق عميقة بين السياسات العسكرية في تشيلي والأرجنتين المعاصرتين. وإني أزعم أيضًا أن صنّاع التحول الديمقراطي في تشيلي نجحوا في التقليل تدريجًا من استقلالية الجيش السياسية إلى مستوى مقبول بالمعايير الديمقراطية. من جهة أخرى، مضى زملاؤهم الأرجنتينيون إلى أبعد مما ينبغي في ما يرقى تقريبًا إلى مصاف عملية ثأرية ضد الجيش كمؤسسة أدت أيضًا، خلال تعاقب فصولها، إلى الانتقاص بشكل خطر من قدرة الجيش على حماية مصالح الأرجنتين الوطنية وتحقيقها. الحالة الثانوية في هذا الفصل هي غواتيمالا، وهي دولة في أميركا الوسطى خضعت، في معظم فترة الحرب الباردة، لحكم دكتاتوريين عسكريين اتصفوا بوحشية غير عادية. تغلّب الجيش الغواتيمالي تمامًا على تمرد داخلي، ولم يضطر إلى تقديم تنازلات كثيرة عندما ترك الحكم. تبقى القوات المسلحة هناك مؤسسة سياسية رئيسة، حتى بعد عملية تحوُّل ديمقراطي طويلة ولكن غير مكتملة، وبهذا فإن المثال الغواتيمالي يقدّم بُعدًا متميّزًا للسياسة التالية للبريتورية في أميركا اللاتينية.

سأقدّم في هذا الفصل وصفًا موجزًا للحالة قبل الانقلاب، ثم أشير إلى الاختلافات بين أنواع

الحكم العسكري والأوضاع المحيطة برحيل الجنرالات عن حلبة السياسة في الأرجنتين وتشيلي. أتابعُ بتحليل السياسات العسكرية للرؤساء الأرجنتينيين والتشيليين، مع تركيز خاص على المسألة الأكثر إثارة للجدل، وهي مقاربة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان. أتطرق في بقية الفصل إلى مجموعة مسائل، من حركات التمرد على الدولة إلى الميزانيات الدفاعية وكيفية تأثيرها في مكانة الجيشين في المجتمعين الأرجنتيني والتشيلي المعاصرين. سأستكشف في الجزء الأخير الكيفية التي يختلف بها الحكم التالي للحكم العسكري في غواتيمالا عن الحكم في البلدين الأميركيين اللاتينيين الآخرين. يبدأ المدى الزمني لهذا الفصل، من الانتقال إلى الديمقراطية وينتهي في عام 2010، وهو عام شهد نهاية رئاسة ميشيل باشيليه في تشيلي ووفاة نستور كيرتشنر في الأرجنتين.

الحكم العسكري

خلفية

تاريخيًّا، كان نشاط الجيوش الأميركية اللاتينية في الحكم، وقمع المجموعات الداخلية، وحفظ النظام العام، والعمل وسيطًا في السلطة السياسية، أكبر كثيرًا من نشاطها في الدفاع عن التراب الوطني؛ إذ كان لجيشي تشيلي والأرجنتين في القرن التاسع عشر دور مهم في ترسيخ دعائم الدولة، وهما قاما بحملات للقضاء على الشعوب الأصلية وإخضاعها، ما سمح بضم المناطق الجنوبية إلى أراضي البلدين[380]. وفي الأرجنتين - حيث خاض الجيش عدًدا من الحروب الأهلية المبكرة أتاحت في نهاية المطاف إنشاء دولة فدرالية قوية - كان الجيش يتدخل في السياسة منذ نشأة البلاد[381]. ساند جيش تشيلي الحكومة المركزية ضد ملّاك الأراضي الإقطاعيين وأمراء الحرب، مرسخًا بذلك دعائم الدولة. استضافت دول أميركية لاتينية في أوائل القرن العشرين بعثات عسكرية أجنبية - إسبانية، وفرنسية، وألمانية - لبناء قواتها المسلحة وتدريبها. تدرّب كثيرون من الضباط الأرجنتينيين والتشيليين على أيدي مستشارين عسكريين بروسيين، ربما يكونون قد نقلوا مهارات مهنية، لكن من دون توجيه ديمقراطي؛ فما زال التشيليون يحبون في الواقع القول «لدينا بحرية بريطانية، وقوة جوية أميركية، وجيش بروسي»[382]. وكان الجيش في الجزء الأول من القرن العشرين في كثير من الدول الأميركية اللاتينية الأكثر تطورًا - بما في ذلك الأرجنتين والبرازيل وتشيلي - مؤسسة تدعم التحديث وإصلاحات الطبقة الوسطى، واعتمدت أيضًا هذه المهمةَ خلال الأربعينيات الجيوشُ البوليفية والغواتيمالية والهندوراسية. لكن معظم جيوش المنطقة كانت محافظة أكثر من السابق بحلول الخمسينيات، بينما كانت التعبئة الاجتماعية تدفع تدريجًا الطبقات الدنيا، مع آراء راديكالية في الأغلب، إلى حلبة السياسة.

وقع أول انقلاب في الأرجنتين بدعم من مجموعات من الطبقة الوسطى في عام 1930 حين حاول الجنرال خوسيه إي. أوريبورو (J. F. Uriburu) إقامة نظام بريتوري مماثل من نواح عدة لدولة بنيتو موسوليني الفاشية. وبعد حكم أوريبورو الوجيز، كان الجيش مرارًا في السلطة أو خارجها - إذ نادرًا ما كانت الحكومات المدنية حقًا تبقى في السلطة أكثر من أعوام قليلة - حتى عام 1983. وكان تدخُّل الجيش السياسي مدفوعًا، جزئيًّا، بما يكنّه من مقت للتأثيرات البيرونية في السياسة. فقد

كان خوان بيرون كولونيلًا سابقًا في الجيش، نهض بدور مهم في انقلاب 1943وتولّى لاحقًا منصب وزير العمل. انتُخب رئيسًا ثلاث مرات متتالية (1946 و1952 و1973)، وأصبحت شعبيته كبيرة في صفوف الطبقات الدنيا. وكانت القوات المسلحة تمقت سياسات بيرون الشعبوية ذات التوجه اليساري، فقامت، بدعم من أحزاب المعارضة والكنيسة الكاثوليكية، بإسقاط نظامه في عام 1955. وبعد ثمانية عشر عامًا أمضاها بيرون في المنفى، عاد في عام 1973 إلى بوينس أيرس والسلطة، ليقضي نحبه بعد تسعة أشهر فقط في إثر نوبات قلبية. خلفته زوجتُه إيزابيلا، صاحبة الكفاءة القليلة بصورة استثنائية، فخلعها الجيش من الحكم بعد ثلاثة أعوام من ذلك.

كان تدخُّل الجيش التشيلي في السياسة أضيق نطاقًا، بالنظر إلى موقفه المهني، ولا سيما التزامه الدستور. وبعد أشهر عدة من الشلل السياسي، نفذ ضباط في أيلول/ سبتمبر 1924 انقلابًا، لكنهم بقوا في الحكم نحو ستة أشهر فقط. دخل الجنرالات معترك السياسة مرة أخرى خلال فترة 1927 - 1932، أولًا في ظل حكم كارلوس إيبانيز ديل كامبو (Ibáñez del Campo) شبه الفاشي، ثم في ظل زمر عسكرية كان بعضها إلى حد ما تقدميًّا[383]. وكان الدرس الذي تعلّمه الضباط التشيليون من هذه التجارب أن الحكم المباشر يقوض مصالحهم المؤسسية وقدراتهم المهنية. وفي العقود الأربعة التي تلت، حافظ الجيش - المهمَّش اجتماعيًّا، والمعتبَر عديم الفائدة في نظر الفئات الاجتماعية التقدمية - على التزامه الدستور، وجاء معظم أفراده من عائلات عسكرية، وطوّر نظرة إلى العالم تعادي الماركسية على نحو لا يقبل المساومة. وعلى نقيض الأرجنتين والأوروغواي، كانت الأحزاب اليمينية في تشيلي ناجحة تاريخيًّا إلى حد كبير، ما يفسر جزئيًّا غياب القوات المسلحة عن السياسة.

يُعتبر الجيش في البلدين، كما في معظم بلدان أميركا اللاتينية، مؤسسة وطنية تقليدية ومحافظة. حافظت القوات المسلحة الأرجنتينية والتشيلية على موقف محافظ ومعادٍ بشدة للشيوعية، على خلاف الحال في بعض الجيوش الأميركية اللاتينية، على سبيل المثال جيش بيرو الذي كان يوجد فيه تيار يساري قوي في سلك الضباط في أثناء الحرب الباردة.

قبل الانقلابات

كان الاستيلاء العسكري على الحكم في الأرجنتين (في عام 1976) متميزًا تمامًا مما كان عليه في تشيلي (في عام 1973)، لكن الغليان السياسي والاجتماعي - الاقتصادي الذي سبقهما كان مماثلًا. ومع أن سياسات حكومة سلفادور أليندي الاشتراكية المتزايدة في راديكاليتها ولّدت معارضة من طيف واسع من الفئات الاجتماعية، منذ بداية ولاية أليندي في عام 1970، فإن الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية كانت قد أصبحت مشوشة بالكامل بحلول عام 1973، وتصاعد التأييد لاستيلاء عسكري على الحكم. بدأ الدفع الشعبي باتجاه الانقلاب في واقع الأمر بعد وقت قليل من تسلم أليندي مقاليد السلطة، وكان الناس بحلول عام 1971 ينثرون حبوب الذرة أمام الوحدات المشاركة في عروض عسكرية، في إشارة إلى أفرادها بأنهم «دجاج»، بما معناه أن الجيش لن يتدخل في السياسة، حتى والبلاد تدمَّر بفعل سياسات نظام أليندي[384]. وتصاعدت بمرور الوقت نداءات من دوائر عدة تطالب باستيلاء الجيش على السلطة، بدءًا من قضاة المحكمة العليا، وصولًا إلى قطاعات من الحركة العمالية[385]. وبعد عام واحد من الانقلاب، قال الرئيس الإصلاحي

السابق إدواردو فراي مونتالفا (E. F. Montalava) (حكم بين عامي 1964 - 1970):

> لم يكن لدى أليندي ولو مقدار قليل من التردد في تدمير البلاد من أجل إرساء برنامج لينيني والقضاء على المعارضة.... لقد قام الجيش بإنقاذ تشيلي... وجهت الأمة نداء إلى الجيش فلبى واجبه القانوني، بما أن الهيئة التشريعية والقضاء والكونغرس والمحكمة العليا فضحت علنًا عدم احترام رئاسة أليندي ونظامه الدستور أو قوانين الهيئة التشريعية... جاء أليندي ليقيم الشيوعية من خلال العنف لا بوسيلة ديمقراطية... حين يكون الشعب قد أوهِن وضُيّق عليه إلى درجة لا يستطيع معها أن يثور... ينوب عنه الجيش عندئذ ويقوم بعمل المطلوب[386].

يمكن النظر إلى استيلاء الجيش التشيلي على الحكم على أنه، من ناحية، انقلابٌ لإعادة الأمور إلى سابق عهدها - من حيث إنه سعى إلى قلب ما اعتمده نظام أليندي المذموم من سياسات على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية - وأنه من ناحية أخرى انقلاب تأسيسي، من حيث إنه تميّز تمامًا عن نظام الحكم الذي سبق أليندي واعتمد أهدافًا مختلفة، على المدى الطويل.

بينما لم يكن للمقاومة المسلحة بوجه الحكم العسكري الناشئ في تشيلي شأن يُذكر، ووجه حكم إيزابيلا بيرون في الأرجنتين الذي دام ثلاثة أعوام من الثوران الاجتماعي والأزمات الاقتصادية والدكتاتورية العسكرية بمعارضة عنيفة كبيرة، بعد ذلك؛ إذ كانت الأرجنتين في حالة من الفوضى التامة في مطلع عام 1976، وجماعات بيرونية (موفيميينتو بيرونيستا مونتونيرو أو بالمختصر المونتينيروس) وماركسية (إيخرسيتو ريفولوسيوناريو ديل بويبلو - جيش الشعب الثوري) تخوض حرب عصابات ضد القوات المسلحة والمنظمات شبه العسكرية. وجاء التأييد المجتمعي للانقلاب، وإن كان ذلك بأي درجة، أكثر اتساعًا في الأرجنتين مما كان في تشيلي. استولى الجنرالات على السلطة في آذار/ مارس 1976، مدعومين بكثير من القوى الاجتماعية والسياسية التي شملت حتى الحزب الشيوعي الأرجنتيني، حين سلّمت إيزابيلا بيرون الرئاسة إلى القوات العسكرية بقيادة الجنرال خورخي فيديلا (J. Videla).

نوعان من الحكم العسكري

كانت البريتورية التشيلية نظامًا مُمَأسَسًا بالكامل، ينتصب في وسطه الجنرال أوغستو بينوشيه الذي برز سريعًا قائدًا للحكومة العسكرية بلا منازع[387]، مع أنه ضُمّ في الدقيقة الأخيرة إلى مدبري الانقلاب. عيّن بينوشيه نفسه رئيسًا في عام 1974، وبقي محتفظًا بسيطرة تامة حتى عام 1989. وكان مدركًا أهمية احتفاظه بقيادة القوات المسلحة، وهو ما فعله حتى عام 1998، بعد أن ترك الرئاسة. وقد راكم بينوشيه سلطة سياسية هائلة مقارنة بنظرائه في أماكن أخرى من المنطقة، وذلك أساسًا لأن الزمرة العسكرية كانت تصر على أن يحتفظ رجل واحد بالمنصب التنفيذي

الأعلى طوال مدة النظام - وهو ترتيب يختلف تمامًا عن الحكم العسكري في البرازيل، على سبيل المثال، حيث استقر الرأي على مُدد محددة للرؤساء العسكريين. مع ذلك، فإن طبيعة الحكم العسكري التشيلي، المتسمة بمأسسة عالية، كانت تفرض حدودًا واضحة على سلطة بينوشيه. واشترطت لائحة داخلية بالغة الأهمية التوصل إلى جميع قرارات الزمرة العسكرية المؤلفة من أربعة أعضاء (السلطة التشريعية) بالإجماع. وبالفعل، عارضت الزمرة العسكرية بينوشيه بنجاح في عدد من المسائل الأساس، ما يبرهن أن بينوشيه، مع أنه كان بالتأكيد بالغ القوة، لم يكن الحاكم المتفرد والكليّ السلطة كما صوَّره بعض الدارسين[388]. وبكلمات أخرى، كان هذا النظام نظامًا عسكريًّا لا نظامًا مشخصنًا أو قائمًا على التفرد بالسلطة[389].

ألغت الزمرة العسكرية جميع الأحزاب السياسية، لكنها سمحت بعودتها في أواسط الثمانينيات. كان الجنرالات التشيليون، متجنبين طريق التعبئة الشعبوية التي انتهجها زملاؤهم في البرازيل والباراغواي، يعتقدون أن التحول البنيوي الناجح للاقتصاد سيُوجِدُ، بمرور الوقت، تأييدًا للنظام يتسم بالصلابة وطول الأمد. وقد سمح توجُّه الزمرة العسكرية البراغماتي بتفاعل وثيق مع صنّاع السياسة ومجموعات الأعمال، ونتجت منه سياسات صديقة للتنمية[390]. فبين عامي 1976 و1980، وعامي 1984و1989، اتصف الاقتصاد بنمو مرتفع، وتضخم متدنٍ، وميزانيات متوازنة تقريبًا، ومعدلات استثمار عالية[391]. وكان ضباط في قيد الخدمة الفعلية يخدمون في نواحٍ عدة من إدارة الدولة - مع أنهم كانوا يُستبدلون من دون تأخير بتكنوقراطيين إن لزم الأمر - لكن نادرًا لأكثر من عامين أو ثلاثة أعوام، ثم يعودون بعد ذلك إلى وحداتهم. وكانت قلة صغيرة فقط قد تقلّدت مناصب لمدة أطول. كان الفساد في تشيلي متدنيًا تاريخيًا، على خلاف ما في الأرجنتين؛ متدنيًّا فالزمرة العسكرية حافظت على دولة نظيفة إلى أقصى حد. ولم تتكشف فصول المخالفات المالية لبيونشيه وعائلته إلا بعد أن ترك الجيش الحكم، حتى أن أعداء النظام، مثل إدغاردو بوينينغر (E. Boeninger)، الوزير وأمين عام الرئاسة في أول حكومة ديمقراطية بعد الحكم العسكري، يعترفون بأن التركة الاقتصادية التي خلّفتها الزمرة العسكرية كانت «إيجابية إلى أقصى حد»[392]. وفي واقع الأمر، حافظت الحكومات المدنية منذ ذلك الحين على الجزء الأساس من برنامج بينوشيه الاقتصادي ومبادئه[393].

ما كان يمكن أن تكون الأشياء أكثر اختلافًا عن ذلك في الأرجنتين، حيث نجحت الحكومة العسكرية خلال أعوام قليلة في استعداء فئات المجتمع كلها تقريبًا. وكانت الدولة التي حكمها الجنرالات الأرجنتينيون سيئة المأسسة، مع سلطة مبعثرة بين قادة القوات الخمسة في خمس مناطق من البلاد. وبدأت الزمرة العسكرية الأرجنتينية «عملية التنظيم الوطني» (البروسيسو - Proceso) بإقفال المجالس التشريعية الوطنية والإقليمية، وإقالة جميع المسؤولين المنتخبين، وحظر الأحزاب السياسية، ووضع المنظمات العمالية وعدد من منظمات الأعمال تحت سيطرة العسكر، وتفعيل عدد من التدابير الأخرى الهادفة إلى توسيع نطاق سلطة القوات المسلحة على السياسة والمجتمع[394]. أدى سوء إدارة الزمرة العسكرية للاقتصاد إلى زيادة الدَّين الخارجي وإلى أحوال اقتصادية خارجية متدهورة، وازدادت في الوقت نفسه مشكلات الاقتصاد بسبب القيود المفروضة على خفض الميزانيات العسكرية وخصخصة مشروعات الدولة التي يسيطر عليها الجيش.

وكان سجل الجنرالات الأرجنتينيين سيئًا جدًا أيضًا في مجال السياسة الخارجية؛ إذ حسمت

محكمة تحكيم دولية نزاعًا طويل الأمد بين الأرجنتين وتشيلي في شأن حدودهما البرية والبحرية لمصلحة تشيلي في عام 1977. وفي العام التالي، تنصلت الأرجنتين من القرار التحكيمي، وشنت في كانون الأول/ ديسمبر عملًا عسكريًّا ضد تشيلي، ولولا تدخُّل الحكومة الأميركية والفاتيكان بشكل سريع لما أمكن تفادي الحرب قبل ساعات فقط من معركة بحرية شاملة كانت على وشك الوقوع في جنوب الأطلسي[395]. وعلى الرغم من تفادي الحرب، أشّر القرار التحكيمي وسلوك الجنرالات المتهور إلى هزيمة كبرى لحقت بالزمرة العسكرية، وإلى انفصال الأرجنتين عن المجتمع الدولي.

حرّض الجنرالات في عام 1982 على حرب طائشة ضد بريطانيا العظمى، أدّت في نهاية المطاف إلى تعرية عيوبهم المهنية الخطِرة؛ إذ كانت حرب جزر فوكلاند/ مالفيناس [أو المالوين]، مثل حروب كثيرة، تحظى في بداية الأمر بشعبية وحتى بدعم علني من شخصيات معارضة بارزة عدة، مثل نستور كيرتشنر الذي أصبح رئيسًا في ما بعد، لكنها أصبحت مع ذلك حالة جديرة بأن تُدرس عن كيفية **عدم** خوض حرب، بسبب أخطاء الجنرالات الأرجنتينيين الكثيرة التي كان يمكن تفاديها في التخطيط والتنفيذ، أيضًا بسبب التنسيق غير الكافي بين فروع القوات المسلحة (بينما كان أداء الجيش والقوات الجوية سيئًا، نفّذت البحرية مهمتها بنجاح أكبر كثيرًا). أظهرت حالات التمرد المباشر وتجاهل التسلسل القيادي عدم قدرة الضباط الكبار على السيطرة على قواتهم. وفاجأت الهزيمة الجنرالات وأحرجتهم، لأنهم كانوا واثقين بأنهم حققوا مستوى وافيًا من تحديث القوات، ولافتراضهم أن نجاحهم في محاربة المتمردين اليساريين سيُترجم إلى نصر في حرب تقليدية[396]. باختصار، كانت قلة فقط من الأنظمة العسكرية أقل نجاحًا من النظام العسكري الأرجنتيني.

ربما كانت تركة الدولتين البريتوريتين الأكثر أهمية تتمثل في انتهاكاتهما الواسعة حقوق الإنسان. كانت حملة النظام التشيلي على أعدائه الداخليين أقل اعتمادًا على القضاء، وأكثر راديكالية، وأكثر قمعًا من حكم الجنرالات في البرازيل (بين عامي 1964 و1985)، لكن أكثر اعتدالًا من حكم الزمرة العسكرية الأرجنتينية. في حالة الأرجنتين، كانت آلة النظام القمعية تتجاهل أساسًا النظام القضائي إلا حين يُطلب منه تغطية إرهاب الدولة[397]؛ إذ كانت الهيئات التابعة للجيش تقوم بتعذيب الآلاف من اليساريين ومعارضي النظام الآخرين وقتلهم. وتقدَّر حصيلة القتلى في تشيلي بنحو 3.000 قتيل، بينما تراوح التقديرات في الأرجنتين بين 11.372 و30.000 قتيل[398]. ولم تكن البريتورية الأرجنتينية أكثر قمعًا من البريتورية التشيلية فحسب، بل كانت أيضًا أكثر تنوعًا في أساليبها؛ فالجيش الأرجنتيني قام بمطاردة الآلاف من الناشطين اليساريين، ورجال حرب العصابات، وغيرهم من معارضي النظام، وتعذيبهم وقتلهم. كانت مسؤولية الجيش عن انتهاكات حقوق الإنسان أكبر كثيرًا من مسؤولية القوات الجوية والبحرية الأصغر حجمًا في البلدين[399]. لكن الجنود كانوا أيضًا يرغمون الضحايا على توقيع تنازلات عن ممتلكاتهم، وكانوا ينهبون كل ما يستطيعون نهبه، ويتنازلون للشرطة عما لا يحتاجون إليه. وخُطف أكثر من خمسمئة طفل من عائلاتهم «غير الموثوق بها سياسيًّا»، ووُضعوا لدى مؤيدين للنظام، أعيد إلى العائلات لاحقًا نحو مئة منهم فقط. وكانت حملات الإرهاب في تشيلي والأرجنتين سريعة وقاسية، وحدث القسم الأعظم من عمليات الإرهاب التي ارتكبتها الدولة ضد السكان عند بدايات الحكم العسكري[400].

كانت الحكومات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية تنتقد من دون هوادة القمع الوحشي الذي

تمارسه الدولتان بحق خصومهما السياسيين، فوجَّهَ الجنرالات الأرجنتينيون دعوة إلى اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأميركية في عام 1979، آملين أن يؤدي رأي إيجابي إلى تقليل عزلتهم الدولية المتزايدة، غير أن التقرير الصادر عن اللجنة انتقد بشدة سجلهم في مجال حقوق الإنسان[401]. وربما يكون هذا النوع من الرقابة والخوف من مواجهة محاكمات على طراز محكمة نورمبرغ، قد زاد تصميم النخب العسكرية على البقاء في الحكم.

مخارج مختلفة وصفقات مختلفة

أنتج تباين التركتين الاجتماعيتين - الاقتصاديتين للنظامين الأرجنتيني والتشيلي عمليات انتقال إلى الديمقراطية مختلفة؛ إذ بمقدور الأنظمة العسكرية، مثل نظام تشيلي (ونظام البرازيل)، التي تراكم سجلات اجتماعية - اقتصادية ناجحة نسبيًّا وتحافظ على درجة معقولة من الدعم المجتمعي، أن **تتحكم** بانتقال السلطة وتحوّل نقاط قوتها إلى نفوذ سياسي في عملية الانتقال والترسيخ. ويملك صنّاع الديمقراطية في ظل هذه الأحوال، ما أسماه هارولد ترينكوناس «بُنى فرص ضيقة»، ويكونون مرغمين على طمأنة الجنرالات الذين ينحون بدورهم إلى الإعداد بعناية لتنازلهم عن السلطة وترؤس مؤسسات عسكرية موحدة وشديدة التماسك[402]. كما أن عمليات الانتقال الديمقراطي بعد أنظمة بريتورية ناجحة نسبيًّا، تكون عادة عمليات تدرجية وطويلة.

تجد الأنظمة البريتورية المفتقرة إلى الكفاءة - مثل النظام الذي ساد في الأرجنتين أو النظام الذي ساد في اليونان وتقدّم وصفه في الفصل السابق - نفسها في موقف تفاوضي ضعيف، وهي تُبتلى عادة بمؤسسات عسكرية مفتتة ولا تتمتع بالنفوذ الكافي لكي تحافظ، حتى في المدى القصير، على مجموعة واسعة من امتيازاتها. يكون لصنّاع الديمقراطية في هذه الأحوال، فرص أكثر لصنع تحكُّم مدني يدوم وتحويل العلاقات المدنية - العسكرية على نحو أشمل. بكلمات أخرى، تمكّن الجنرالات التشيليون، بفضل نجاحهم النسبي، من **تسليم** السلطة إلى المدنيين بناء على شروطهم، ولم يكن لزملائهم الأرجنتينيين مثل هذا الترف. بغضّ النظر عن هذه الاختلافات، ربما كانت السمة الأبرز للانتقال السياسي من الدكتاتورية إلى الديمقراطية في أميركا اللاتينية طغيان الطابع السلمي على طريقة قيام القوات المسلحة - تدريجًا في بعض الحالات، وعلى نحو أسرع في حالات أخرى - بترك حلبة السياسة والقبول بتأسيس الهيمنة المدنية.

الأرجنتين

بعد الاستسلام في عام 1982، مارست قيادة الجيش ضغوطًا على الرئيس الجنرال ليوبولدو غالتييري الذي بدأ حرب جزر فوكلاند/ مالفيناس، كي يقدم استقالته. وبعد ذلك بأسابيع، أصبح الجنرال رينالدو بيغنون (Bignone) رئيسًا، وسمح، وإن على مضض، بانفتاح سياسي تدرّجي؛ إذ كانت القوات المسلحة تأمل بالتفاوض في شأن شروط التحول الديمقراطي، لكن الأحزاب السياسية التي برزت مجددًا رفضت التفاوض علنًا مع نظام غير شعبي كان يتهاوى في أي حال. ومع أن الحكومة العسكرية وضعت خمسة عشر شرطًا - بما في ذلك «عدم جواز مراجعة» الـ «حرب القذرة ضد التخريب» وأعمال الفساد، والمحافظة على استمرارية النظام القضائي - فإن هذه

الشروط رفضتها رفضت الأحزاب السياسية[403]. وكانت ثقافة الخوف التي ربتها وحشية النظام العسكري تعوق في البداية الانتقال إلى الحكم المدني، لكن الانقسامات في داخل القوات المسلحة، والتعبئة التي ردت بها المعارضة على دعوة الجنرالات إلى التفاوض، حسمتا مصير النظام نهائيًّا. وأصدرت الحكومة العسكرية في أيامها الأخيرة مراسيم تمنحها العفو عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما أصدر الجنرالات في نيسان/ أبريل 1983 «وثيقة القضاء العسكري النهائية في شأن الحرب ضد التخريب والإرهاب» التي اعترفوا فيها بـ «بعض التجاوزات المؤسفة»، وألقوا اللوم على إيزابيلا بيرون في إعطائهم حرية قمع حرب العصابات التي شنّها اليساريون.

أسفر النوع الخاص من الحكم العسكري الذي أقامه الجنرالات الأرجنتينيون عن نتائج عدة؛ فقد كانت حقيقة تمكُّنهم من البقاء في الحكم ثمانية عشر شهرًا بعد استقالة غالتييري - مع أن هذه الاستقالة لم تكن بالتأكيد «انهيارًا» للحكم البريتوري كما حدث في اليونان - تعني أنه لن يكون هنالك سياسات إصلاحية في أثناء ولاية حكومة بيغنون الموقتة[404]. وكانت سلطة الجيش قد تضاءلت في الواقع في أثناء هذه المدة، بسبب الانقسامات العميقة بين زمره المختلفة. ولم يسفر جهد «الخندق الأخير» الذي بذله الجنرالات لرد اعتبارهم سوى عن تغيير رأي قلة من المدنيين في شأن سِجل الزمرة العسكرية، ولا سيما مع اكتشاف مقابر جماعية ووقوع تظاهرات شعبية كبيرة تدعو إلى تحقيق العدالة بأثر رجعي. وأجريت في تشرين الأول/ أكتوبر 1983 انتخابات وطنية فاز فيها راؤول ألفونسين من الاتحاد المدني الراديكالي بأغلبية كبيرة، وسارعت حكومته - التي كانت، على خلاف حكومة باتريسيو أيلوين في تشيلي، تمثّل قطيعة تامة مع الماضي - إلى إعلان عدم قانونية المراسيم الرامية إلى إنقاذ ماء وجه الجيش.

تشيلي

ما الذي تستطيع الأنظمة العسكرية الناجحة الحصول عليه بفضل نفوذها السياسي القوي؟ تقدّم الحالة التشيلية مثلًا مفيدًا بهذا الخصوص؛ فترسيخ الديمقراطية في تشيلي كان صعبًا لأن مجال التحرك المتاح للحكم المدني كان محدودًا جدًا من الناحية القانونية - المؤسسية؛ إذ وضع النظام العسكري نظمًا انتخابية تحابي حلفاء النظام القديم، وتحدد شروطًا تعرقل الإصلاح المؤسسي[405]. ففي المجال التشريعي، كانت عملية الانتقال الطويلة قد بدأت في عام 1978، حين أصدر النظام العسكري قانون عفو تَبيَّن أنه يشكّل عقبة هائلة في وجه مقاضاة الذين يتحملون المسؤولية. وأضفى دستور عام 1980 - الذي أقِر في أثناء ذروة الطفرة الاقتصادية بنسبة 67 في المئة من الأصوات، في استفتاء عام خاضع لرقابة صارمة (لم يسمح للمعارضة بتنظيم حملات، ولم يكن هنالك تسجيل انتخابي سليم) - الطابع القانوني على تدخُّل الجيش السياسي في مجالات كانت حكرًا على السلطة التشريعية وهيئاتها قبل الانقلاب. واستحدث الدستور تسعة مقاعد غير منتخبة في مجلس الشيوخ تعيّن الزمرة العسكرية شاغليها، وذلك عشية العودة إلى الديمقراطية، وأدى هذا التدبير إلى ميلان كفة السلطة البرلمانية إلى مصلحة المعارضة اليمينية. إضافة إلى ذلك، كان من حق الرؤساء السابقين أن يصبحوا أعضاء مدى الحياة في مجلس الشيوخ، ما سمح لبينوشيه - الذي كانت شخصيته الطاغية تلوح خلف هذه القرارات كلها - بالحصول على مقعد في مجلس الشيوخ ومعه الحصانة البرلمانية، عند انتهاء مدة ولايته كقائد أعلى في عام 1998. وكان على النظام

الديمقراطي الجديد احترام الوظائف الدستورية الممنوحة للقوات المسلحة، ولم يكن قادرًا على استبدال قادة فروع القوات المسلحة، كما كان عليه الحفاظ على هيبتها وحمايتها من الهجمات السياسية، والإحجام عن التدخل في السياسة الدفاعية، وبنود ميزانية القوات المسلحة وشؤونها الداخلية، علاوة على قيود أخرى.

مدّد الدستور دور بينوشيه حتى عام 1989، لكنه وضع أيضًا جدولًا زمنيًّا للتغييرات المؤسسية، ورتّب، وهذا هو الأهم، لإجراء استفتاء في شأن الحكم العسكري عام 1988. والتزمت الزمرة العسكرية بهذا الجدول الزمني، لكنها فوجئت حقًّا عندما هُزمت في الاستفتاء بنسبة 56 في المئة من الناخبين الذين قالوا لا لاستمرار الحكم العسكري. ومع أن الجنرالات أوفوا بوعودهم، فإن موقعهم القوي مكنهم من تحقيق صفقة صعبة؛ إذ كانوا غير مستعدين لتقديم تنازلات بخصوص مسائل مثل المقاضاة عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، ومصير الجنرال بينوشيه، والعوائق المانعة ضمن الإطار القانوني والمؤسسي، الأمر الذي وضع حكومة التفاهم - **كونسيرتاسيون** - التي تشكلت من تحالف أحزاب المعارضة برئاسة باتريسيو آيلوين (بين عامي1990 و1994)، أمام موقف شديد الضعف في ما إذا أرادت أن تنشئ علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية[406].

بالإجمال، ورث الديمقراطيون التشيليون دستورًا ومجموعة كبيرة من القوانين المصمَّمة لضمان دور وصاية للجيش في تطور البلاد السياسي[407]. وتمكّن بينوشيه وحكومته من التخطيط لعملية انتقال بطيئة والتحكم بها، وهي عملية كانت تبدو في عام 1990 - حين أدى آيلوين، وهو ديمقراطي مسيحي، القسَم كرئيس للجمهورية - «أشبه بتغيير حكومات من تغيير أنظمة»[408]. كانت الرمزية مهمة في تشيلي، حيث أراد الجنرالات أن يعلم الجميع بأنهم تنازلوا **طوعًا** عن السلطة إلى المدنيين. مع ذلك، من المهم أن ندرك أن التنازل عن السلطة لم يكن طوعيًّا بالنسبة إلى الجيش، لأنه كان ملزَمًا بالدستور الذي وضعه - وكان يتوقع منه أن يسمح لبينوشيه بالبقاء في الحكم. قام أعضاء آخرون في الزمرة العسكرية بإرغام بينوشيه في نهاية الأمر على احترام نتائج استفتاء عام 1988 التي كان ينوي تخريبها، ما يُظهر، تكرارًا، أن بينوشيه كان أقل قوة مما كان يُظن غالبًا[409].

التحول الديمقراطي والجيش

أصبحت التشيلي منذ سنة 1990، ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. ومع أن الأرجنتين ديمقراطية، فقد كانت أكثر تقلبًا وضحية تذبذبات كبرى في اقتصادها. لقد أصبح البلدان من الديمقراطيات الراسخة وأسسا علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية، مع أن هذه العملية استغرقت في التشيلي، نظرًا إلى الموقع القوي الذي تتمتع به النخب العسكرية بعد ترك الحكم، وقتًا أطول كثيرًا مما استغرقته في الأرجنتين.

الرؤساء والجيش ومسألة حقوق الإنسان

نظام الحكم في كلٍّ من الأرجنتين وتشيلي نظام رئاسي تتمتع فيه السلطة التنفيذية بقوة أكبر كثيرًا مما هي عليه في الولايات المتحدة. ومن القيود القليلة المفروضة على السلطة التنفيذية في الأرجنتين أن الرئيس لا يستطيع ترقية الضباط إلى رتبة جنرال من دون موافقة مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من الاستقلالية العسكرية الواسعة التي احتفظ بها الجنرالات التشيليون، تمتع السياسيون المدنيون بأربعة امتيازات[410]: سلطة حق النقض التي يملكها الرئيس بخصوص ترقية كبار الضباط؛ حقه في الموافقة على المشتريات العسكرية ورفض توقيع خطة الدفاع الوطني؛ قدر من التحكم بميزانية الدفاع (عبر الاستفادة من واقع أن قانون القوات المسلحة لعام 1989 أوجب تعديله في حال التضخم، ولكن ليس في حال النمو الاقتصادي). وحتى الآن، أكمل جميع الذين تولوا السلطة التنفيذية بعد النظام التسلطي مدة ولايتهم التي جرى تمديدها من أربعة أعوام إلى ستة، قبل أن يعيدها تعديل دستوري مجدَّدًا في عام 2005 إلى أربعة أعوام، وهو إنجاز لم يحققه في الأرجنتين إلا كارلوس منعم وونستور كيرتشنر وزوجته كريستينا فرناندیز دي كيرتشنر (التي أعيد انتخابها لولاية ثانية في عام 2011). وسنلقي الآن نظرة على أهم السياسات المتعلقة بالجانب العسكري التي انتهجها رؤساء البلدين قبل أن نشرع في التصدي لنواحٍ سياسية أكثر تحديدًا.

الأرجنتين

(1) راؤول ألفونسين (1983 - 1989): استغلت إدارة ألفونسين ضعف موقع القوات المسلحة وبدأت عملية إذلال للجيش كمؤسسة، وهي عملية استمرت عقودًا من الزمن، من خلال الدفع باتجاه برنامج معادٍ للعسكر يُعدّ الأكثر معاقبة في أميركا اللاتينية. كان هدف ألفونسين الأساس إخضاع القوات المسلحة لتحكُّم مدني مُقَرٍّ دستوريًّا، فطرد من القوات المسلحة خلال العام الأول من تولّيه الرئاسة جميع الجنرالات الذين خدموا الدكتاتورية، وقلَّص الإنفاق العسكري بشكل حاد، وأعاد تنظيم البنى الدفاعية المركزية[411]. ونُزعت من يد القوات المسلحة تنظيمات عدة شبه عسكرية كانت حتى ذلك الوقت خاضعة لسيطرة العسكر - منها حرس السواحل، الجندرمة (الشرطة)، الشرطة الاتحادية، وحدات أمن المطارات والسجون - وأحيلت في النهاية إلى وزارة العدل. وانتزعت قوانين جديدة من يد الجنرالات سلطةَ صنع القرارات المتعلقة بشؤون الأمن القومي (بما في ذلك الميزانية، وإنتاج الأسلحة، والسياسة الدفاعية)، وأعطتها لوزارة الدفاع التي أصبح يهيمن على جهازها العامل، الذي كان يتألف بالكامل من عسكريين، مدنيون لا يملكون المعرفة المطلوبة أو الخبرة المهنية في المسائل الدفاعية. وأنزِلت رتبة قادة فروع القوات المسلحة إلى قادة أركان مع صلاحيات أقل، كما قُلصَت أيضًا الحقوق المقصورة على العسكريين في الحقل القانوني ومجال الاستخبارات، بعد إبعادهم عن حلبة السياسة وبعد تقليص مصالحهم التجارية بصورة جذرية. وأسست حكومة ألفونسين ما دعاه هنتنغتون «تحكمًا ذاتيًّا» بالقوات المسلحة، كما أظهر ذلك تعيين قائدي الأركان الجنرال هكتور ريوس إيرينو (Ríos Ereñú) والجنرال دانتي كاريدي (D. Caridi) على أساس التقارب الأيديولوجي بدلًا من الجدارة المهنية[412].

نصَّ قانون الدفاع الوطني لعام 1988 على فصل الدفاع الخارجي عن الأمن الداخلي الذي أصبحت قوات الشرطة ودوريات الحدود في الوقت الحاضر مسؤولة عنه أساسًا. وحدد القانون مهمة القوات المسلحة بأنها صدّ العدوان الأجنبي حصرًا، ومنعَها حتى من إعداد الخطط لمواجهة الطوارئ الداخلية، ومن استخدام الاستخبارات العسكرية لأغراض داخلية، كما أوضح التسلسل

القيادي وأسس قيادات مشتركة. وحرم القانون، على درجة مماثلة من الأهمية، القوات المسلحة من شغل مقعد في مجلس الدفاع الوطني، ممكِّنًا بذلك المدنيين من تحديد الأولويات الدفاعية من دون أي تدخُّل عسكري. كان قانون الدفاع المدني - الذي درس القائمون على صوغه كلًّا من قانون الدفاع الوطني الإسباني (1980) وقانون غولدوُتر نيكولز الأميركي (1986) دراسةً وثيقةً - مساهمةً حيوية في ترسيخ الهيمنة المدنية على القوات المسلحة[413].

بمحاكمة قادة «البروسيسو» (تسمية تُطلق عمومًا على حكم الطغمة العسكرية التي نفّذت انقلاب 24 آذار/ مارس 1976 في الأرجنتين)، غيّر ألفونسين الثقافة السياسية الأرجنتينية ومتّن أساسات التطور الديمقراطي. وهو افترض، على نحو خاطئ كما تبيّن لاحقًا، أن سلك الضباط جُرّد من قدرته على اللدغ وأنه لن يقاوم. ومع تزايد عدد الضباط المحترفين الذين طاولتهم الملاحقة القضائية، تزايد حجم التظاهرات العسكرية، فبحث الرئيس عن خط رجعة في مواجهة المعارضة المتزايدة، واستحدث قانونًا يوقف الدعاوى القانونية ضد الضباط إن لم يُقاضوا بتهمة ما خلال ستين يومًا. وحين لم تقتنع القوات المسلحة بهذا التدبير، أقدم الرئيس على خطوة أخرى من خلال دعم «قانون الطاعة المتوجبة» الذي ينصّ في جوهره على أنه لا يمكن ملاحقة الضباط الذين تقل رتبهم عن رتبة عقيد، لأنهم عملوا من منطلق إطاعة الأوامر. غير أن موعد انقضاء الدعاوى المقترح (النقطة النهائية - Puncto Final) أثار غضب جماعات حقوق الإنسان، كما أثار، بسبب هجمة القضايا الجديدة المرفوعة أمام المحاكم، غضب القوات المسلحة. لم يعترض معظم المنتقدين على القانون بحد ذاته، بل على الطرائق غير المنصفة والشاذة التي طُبِّق بها.

قامت حكومة ألفونسين في نهاية المطاف بمحاكمة جميع الضباط من الشريحة العليا الذين حكموا الأرجنتين في فترة 1976 - 1982، بينما كانت تحاول: (أ) الحد من مدة المحاكمات وعدد المتهمين؛ (ب) التفريق بين الذين أصدروا أوامر تنتهك حقوق الإنسان والذين نفّذوا الأوامر؛ (ج) طمأنة القوات المسلحة بأن دورها المشروع في إطار الأمة ليس موضع مساءلة[414]. وكان الحكام العسكريون الأرجنتينيون في حملتهم العنيفة ضد خصومهم يتجاوزون القضاء الذي سمح بدوره للنظام الذي أعقب المرحلة الانتقالية باستخدام النظام القضائي في مقاضاة العسكريين. كان ألفونسين يريد تحقيق قدر أكبر من استقلالية القضاء، مع أنه لم يتمكن من اقتلاع الفساد في النظام القضائي، وكان يصر أيضًا على مظهر من الإنصاف من خلال مقاضاة عدد قليل من مقاتلي حركة المونتونيروس البيرونية الذين روَّعوا الناس، وكانوا مسؤولين عن وفاة 790 شخصًا بين عامي 1969 و1979 [415].

(2) كارلوس منعم (1989 - 1999): كان منعم عند انتخابه يتمتع بموقع تجاه الجيش أقوى من موقع سلفه، لكن الوضع كان بعدُ بعيدًا عن الاستقرار. هدف ألفونسين أساسًا إلى تقوية الحكم المدني ضمن الفراغ الذي أوجدته الدكتاتورية العسكرية، بينما كان منعم - وهو من ضحايا إلبروسيسو (عملية التنظيم الوطني) - يعتزم إعادة دمج القوات المسلحة في المجتمع، فقدّم لها تنازلات عدة. لعل الأهم أن منعم أوقف رفع دعاوى جديدة، كما أصدر - في تشرين الأول/ أكتوبر 1989، ثم ثانية في كانون الأول/ ديسمبر 1990 - عفوًا عن أعضاء في الزمرة العسكرية وعسكريين آخرين كانوا مسجونين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وعن الذين شاركوا في حركات تمرُّد ضد ألفونسين. وقد نالت هذه التدابير رضى معظم القوات المسلحة، وأدت إلى تخفيف عملية طرد الضباط المتمردين من صفوفها.

نفّذ منعم في الوقت نفسه، إصلاحات أدت إلى مزيد من تقليص استقلالية القوات المسلحة، كما ألغى التجنيد الإلزامي الذي اعتبره الجنرالات دومًا حجر الزاوية الذي لا يُستغنى عنه في زرع الروح المجتمعية لدى الشباب، وأجرى اقتطاعات جديدة من ميزانية القوات المسلحة التي قلّص أيضًا عدد أفرادها ومصالحها التجارية، فقام ضباط ساخطون بتمرد جديد في كانون الأول/ ديسمبر 1990، لكن أمكن، بفضل سياسة منعم القائمة على تشجيع الروح المهنية وتقليل عدد الضباط السياسيين، قمع التمرد بسرعة وإنزال عقوبات قاسية بحق المتمردين. لم يحدث منذ ذلك الحين تدخُّل عسكري صريح في السياسة، وعندما أعلنت محكمة في عام 2001 عدم دستورية عدد من القوانين الصادرة في أثناء حكم ألفونسين، ما أثار إمكان تقديم لوائح اتهام جديدة بحق ضباط، انتقدت القوات المسلحة القرار بشدة، لكنها لم تتمرد.

ملأ منعم مقاعد المحكمة العليا بالموالين، من خلال زيادة عدد قضاتها من خمسة إلى تسعة، مُقلِّلًا بذلك احتمالات المعارضة القضائية لقراراته. ويُحسب لمواهبه السياسية أن القوات المسلحة كانت تنظر إليه بتقدير كبير، مع أنه لم يقم بزيادة رواتب العسكريين طوال مدة حكمه البالغة عشرة أعوام، لكن منعم زار قواعد عسكرية عدة كانت تحاط بقدر كبير من الدعاية الإعلامية، وشجّع نشاط حفظ السلام باعتباره جديرًا بأن يكون موضع فخر جميع الأرجنتينيين، وحافظ على علاقات ودية مع الضباط العسكريين النافذين.

(3) فرناندو دي لا روا (F. De La Rúa) (1999 - 2001) وإدواردو دوهالد (E. Duhalde) (2002 - 2003): في الفترة بين رحيل منعم في كانون الأول/ ديسمبر 1999 وأداء نستور كيرتشنر قسَم الرئاسة في أيار/ مايو 2003، تعاقب على الأرجنتين خمسة رؤساء، منهم ثلاثة تقلدوا هذا المنصب أقل من ثمانية أيام. لكن فرناندو دي لا روا من الحزب الراديكالي، بقي في منصب الرئاسة نحو عامين تميزا خصوصًا بالتعاون بين الدولة والقوات المسلحة. مع ذلك، فإن الجيش لم يربح سوى القليل جرّاء «حسن سلوكه»، وبقيت أمواله وقدراته تتناقص إلى درجة دفعت قائده الجنرال ريكاردو برينزوني (Brinzoni) إلى القول: «في حال الإبقاء على ميزانية عام 2001، فإن مقدرة الجيش التنظيمية ستكون حقًا بحد أدنى في عام 2002»[(416)]. لم تجرِ إعادة هيكلة قطاع الدفاع الموعودة، وذلك جزئيًّا بسبب ما ابتليت به مدة حكم دي لا روا من أزمة اقتصادية مستمرة، وتناحرٍ لا ينتهي بين أحزاب الائتلاف وفي داخل مجلس الوزراء، وتظاهرات جماهيرية وأعمال شغب. ولم يكن لرئاسة إدواردو دوهالد أثر كبير في العلاقات المدنية - العسكرية؛ إذ ثمة توتر جدير بالملاحظة، كان قد تطوَّر في ظل حكم دي لا روا، واستمر في أثناء حكم دوهالد، يتعلق بدور الجيش في الأمن الداخلي؛ ففي عام 1994، صرح دوهالد يوم كان حاكمًا محافظة بوينس أيرس قائلًا إن على القوات المسلحة أن تستعد لمحاربة الإرهاب ردًا على هجمات تعرضت لها مؤسسات يهودية في عامي 1992 و1994. ومع أن هذا الرأي لقي دعمًا من الجنرالات وبعض القوى السياسية اليمينية، فإن أحد أحجار الزاوية في قانون الدفاع الوطني لعام 1988 كان الفصل الصارم بين الأمن الخارجي والأمن الداخلي، مع فرض حظر صريح على قيام الجيش بدور في الأمن الداخلي.

(4) نستور كيرتشنر (N. Kirchner) (2003 - 2007) وكريستينا فرناندیز دو كيرتشنر (C. F. De Kirchner) (2007 -): أدت سياسات الرئيسين البيرونيين نستور كيرتشنر (بين عامي2003 و2007) ومن بعده زوجته كريستينا (2007 -) إلى مزيد من الإذلال لجيشٍ كان مدمَّرًا حتى قبل ذلك بسبب تدنّي الميزانيات والرواتب والتقدير الشعبي؛ إذ كان الرئيسان كيرتشنر، في كلمات

علنية موجهة إلى جمهور من العسكريين - مثل الكلمات الملقاة بمناسبة الاحتفالات بيوم الكلية العسكرية والجيش - يثيران التوترات من خلال لهجة خطابية استفزازية، مثل القول «أنا لا أخاف منكم!»، وعبارات مماثلة. ألقي كثير من هذه الخطب على طلاب عسكريين وضباط صغار ولدوا بعد نهاية الدكتاتورية العسكرية. ولم تحضر كريستينا فرناندیز، في أثناء احتفالات مئوية الأرجنتين الثانية عام 2010، عرضًا عسكريًّا ضم 5000 جندي، وشاركت فيه وفود من دول أميركية لاتينية عدة، ما اعتُبر على نطاق واسع احتقارًا للقوات المسلحة الأرجنتينية بعد سبعة وعشرين عامًا من بدء المرحلة الانتقالية.

كان الرئيسان كيرتشنر - وهما من الذين استفادوا ماليًّا من «البروسيسو»[417] - يتصرفان كما لو أنهما مدفوعان بثأر شخصي ضد الجيش - المؤسسة، لا ضد المتهمين الأفراد الذين حوكموا في معظم الحالات أو أصبحوا في عداد الأموات؛ فنستور كيرتشنر نفّذ عند تقلُّده منصب الرئاسة عملية تشذيب قاسية للرتب العليا في قيادة الجيش، مرغمًا أربعة وأربعين ضابطًا على التقاعد. وأبطل، بالتعاون مع الكونغرس والمحاكم، قانوني «النقطة النهائية» (Punto Final) و«الطاعة المتوجبة»، بهدف تسهيل محاكمة العسكريين مجددًا. ولعل المضحك في الأمر أن عددًا لا يُستهان به من القضاة وأعضاء الكونغرس كانوا من بين الأشخاص الذين اعتمدوا أصلًا هذين القانونين. هكذا، وجد عدد من الضباط الذين أنهوا محكوميتهم، ووجد ضباط آخرون أيضًا لم يُحاكموا سابقًا، أنفسهم على لوائح النيابة العامة مرة أخرى[418]. ولم يُطعن إلا نادرًا في قانونية هذه التدابير، لأن الممارسات القانونية الأرجنتينية قابلة للاستبدال، ولأنه يوجد قدر لا يستهان به من التدخل السياسي في شؤون القضاء[419]. أما مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان من اليسار السياسي، فإنهم لم يلاحَقوا - حتى أن ذكر هذا الموضوع كان يُعتبر غير لائق سياسيًّا - بل حصلوا أيضًا في حالات كثيرة على مناصب في الدولة؛ إذ كان بعض أعضاء مجلس الوزراء من المونتينيروس المتورطين في أعمال إرهابية ضد الدولة خلال السبعينيات والثمانينيات.

كان هاجس التركيز على انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي يؤدي إلى مزيد من تقسيم الشعب، ويستخدَم ستارًا دُخانيًا سياسيًا لتحويل الانتباه عن التجاوزات الانتخابية والفساد على نطاق واسع من الرئيسين كيرتشنر - توفي نستور في عام 2010 - وإدارتهما[420]. لكن على الرغم من ذلك، وبمعزل عن بعض الشرائح الشعبية ذات الأيديولوجية الراديكالية، تُعتبر أغلبية الأرجنتينيين التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي مسألة مشروعة وأساسية في بناء مجتمع جديد. في هذه الأثناء، أصبحت الاحتجاجات وأعمال الشغب أمرًا غالب الحدوث لا تتصدى له الحكومة، وذلك جزئيًّا، لأن ما يمكن أن يكون فرضًا طبيعيًّا للقانون في مكان آخر يصبح مسألة حساسة في الأرجنتين، بسبب تركة الزمرة العسكرية لجهة القمع الوحشي للتظاهرات، ومسائل تتعلق بقدرة الجمهور على التعامل مع رد الشرطة العنيف.

استغل الرئيسان كيرتشنر ضعف الجيش المؤسسي وألحقا مزيدًا من الضرر بهيبته وأحواله وفاعليته وقدراته. ويمكن وصف وضع السياسة العسكرية الأرجنتينية الحالي بأنه توليفة سامة من سياسيين لا يحفلون كثيرًا بالسياسة الدفاعية، ولا يعرفون عنها إلا القليل، لكنهم منحازون ضد القوات المسلحة التي أوهنها ربعُ قرن من اضطهاد الدولة وتعمُّدها إهمالها. وكما قال لي في عام 2008 خوسيه مانويل أوغارتي، وهو أحد الذين صاغوا قانون الدفاع لعام 1988، إن «الحكومة الحالية التبس عليها الأمر بخصوص الجيش: فهي تعتقد أن سياسة انتقامية في مجال حقوق الإنسان

تساوي سياسة دفاعية»[421].

تشيلي

(1) باتريشيو أيلوين (P. Aylwin) (1990 - 1994): كان الإصلاحيون الديمقراطيون مجبرين في البداية على مقايضة التحكم المدني بالقوات المسلحة مقابل بقاء النظام على المدى القصير[422]؛ فالهدف النهائي لحكومات التفاهم ((Concertación كان تدمير أساسات دستور عام 1980 ومحو النظام السياسي التسلطي[423]، حيث كان الجيش ما زال يتمتع بالشعبية، وكان جل ما يستطيع أيلوين وحكومته فعله هو محاولة ترسيخ نطاق سلطة الرئيس والدولة على القوات المسلحة وتوسيعها.

لم يكن الرئيس أيلوين قادرًا على إقالة قادة القوات المسلحة أو إغفال مجلس الأمن القومي القوي الذي كان يشرف على أداء الحكومة، نظرًا إلى أن الجيش كان يحدد تركيبة جهاز العاملين في المجلس. وبينما يجب الاعتراف بأن حرية الحركة المتاحة للرئيس كانت محدودة، فإنه كان باستطاعته القيام بأشياء معيّنة، وقد تمكّن فعلًا من القيام بها؛ إذ مع أن المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان كانوا يتمتعون بالحماية بموجب القانون، وجَّه أيلوين ضربة تتسم بالعبقرية السياسية تمثلت في تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة - التي دُعيت بلجنة ريتيغ (Rettig Commission) - للبحث عن الحقيقة، وتحديد الضحايا، وتحري إمكان المساءلة. وكان عمل الحكومة بمنزلة إنصاف معنوي وتعويض مالي، مع أن الجيش رفض الاعتذار، مُصِرًّا على أن تدخُّله في عام 1973 كان «مهمة وطنية».

وكان أيلوين أيضًا يحرص على أن يُظهر بوضوح صلاحياته الدستورية، مع التشديد على مفهوم التحكم المدني بالقوات المسلحة، مستعملًا سلطته لتجميد الترقي المهني للضباط المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وإن لم يكن قادرًا على طردهم. كما رفضت الحكومة أيضًا وضع برنامج ينص على اجتماعات منتظمة لمجلس الأمن القومي - المترع بالجنرالات - والتشاور مع الشريحة العليا من الضباط ما لم تكن خبرتهم المهنية مطلوبة. في الوقت نفسه، كان أيلوين يحرص على عدم استعداء الجيش من خلال التدخل بشؤونه الداخلية، وكان يتقيد بالقوانين التي تحمي الجيش. ويشار، من بين الإنجازات العديدة لعهد أيلوين، إلى تسوية ما يزيد على عشرين قضية حدود عالقة مع الأرجنتين، ما يشكّل إنجازًا بارزًا لأنه أزال التوترات المتبقية مع أهم شريك مجاور لتشيلي.

يتهم المنتقدون حكومة أيلوين بأنها كانت حذرة أكثر مما ينبغي في ما يتعلق بانتهاكات الزمرة العسكرية لحقوق الإنسان، وهو اتهام غير منصف. **أولًا**، كان الهدف الأساس لأيلوين بدء عملية ترسيخ التحول الديمقراطي، وهي عملية لا يمكن أن تنجح إلا إذا عاد الجنود إلى ثكنهم وبقوا فيها. وما كان لهذا الهدف أن يتحقق إلا إذا شعر الجيش بأنه غير مهدد. **ثانيًا**، كان من الضروري للتحالف الحاكم أن يُعتبر ناجحًا لكي يعاد انتخابه، بغير ذلك كانت عودة بينوشيه والزمرة العسكرية احتمالًا واردًا إلى حد بعيد. لكن الحكومة كانت مع ذلك بحاجة إلى تعاون أحزاب المعارضة لإنجاح برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وهو تعاون كان سيُحجب في حال السعي إلى مسائل تسبب المواجهة، علمًا أن مسألة حقوق الإنسان كانت أكثر هذه المسائل تسببًا بالمجابهة. **أخيرًا**، لم تكن الحكومة تملك ببساطة ما يلزم من أصوات في السلطة التشريعية لإزالة ما تبقّى من «عوائق

مانعة» مثل قانون العفو لعام 1978 [424].

(2) إدواردو فراي (1994 - 2000): كان أهم الدوافع السياسية لإدارة فراي تحديث البنى التحتية والعناية الصحية وإصلاح التعليم، بينما حظيت مسألة حقوق الإنسان باهتمام أقل. وعلى خلاف ما قام به سلفه، أشرك فراي القوات المسلحة من خلال مسائل تتصل بالسياسة الدفاعية، وذلك بقصد إيجاد علاقة أكثر تعاونًا، بينما تجري في الوقت نفسه تقوية مفهوم الهيمنة المدنية. كان هنالك نقاشات جادة تدور بين الأحزاب البرلمانية بخصوص أداء بينوشيه القسم عضوًا في مجلس الشيوخ مدى الحياة، عندما انتهت مدة تولّيه منصب القائد الأعلى في عام 1998، وسُمح له بذلك في نهاية المطاف. هذا وتضمنت لفتات فراي التصالحية تجاه القوات المسلحة زيادة رواتبها وترسيخ علاقات جيدة بالقادة العسكريين، ولا سيما مع خليفة بينوشيه، الجنرال ريكاردو إيزوريتا (Izurieta).

في عام 1988، اعتقلت السلطات البريطانية بينوشيه في لندن بتهم مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان ساقتها إسبانيا، وهي دولة أخرى عضو في الاتحاد الأوروبي. وأعرب العسكريون عن تضامنٍ غير مشروط مع بينوشيه، لكنهم أيدوا مساعي الحكومة - أي التشديد على الحصانة الدبلوماسية والسيادة الوطنية - لإطلاق سراح الجنرال. كان إبعاد بينوشيه عن السياسة التشيلية نقطة تحول كبرى على الرغم من كل شيء؛ إذ إنه عزز الترسيخ الديمقراطي والتحسن المطرد في العلاقات المدنية - العسكرية، خصوصًا إعادة التطرق إلى انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظامه. كان فراي ينوي التوصل قدر الإمكان إلى اقتلاع المكوّن العاطفي لمسألة حقوق الإنسان، من خلال التشديد على أنها مسألة قانونية، والضغط على القضاة الذين كان بعضهم طرفًا في القمع، لكي يثبتوا استقلاليتهم وعدم تحيزهم.

(3) ريكاردو لاغوس (R. Lagos) (2000 - 2006): وجد بينوشيه عند عودته من لندن، بعد غياب دام ستة عشر شهرًا، أن تشيلي أصبحت بلدًا آخر. كان الرئيس الجديد لاغوس اشتراكيًّا طوال حياته - عيّنه أليندي في عام 1972 سفيرًا لدى الاتحاد السوفياتي (مع أن الكونغرس لم يؤكد قط هذا التعيين) - كما كان من أشد خصوم الجنرال. تعامل لاغوس مع مسألتي انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وحصانة بينوشيه من المقاضاة على أنهما مسألتان قانونيتان فحسب، وشدد على استقلالية القضاء عن الحكومة، مُفهمًا بذلك القوى السياسية اليمينية واليسارية أن الضغط عليه سيكون من دون جدوى. انطلاقًا من هذه الروحية، رفض المساومة مع القادة العسكريين الذين كانوا على استعداد لمقايضة إصلاحات دستورية بحصانة بينوشيه. ومع أن إحدى محاكم سانتياغو ألغت حصانة بينوشيه بعد وقت قليل من عودته، اعتبرته محكمة الاستئناف في تموز/ يوليو 2001 فاقدًا أهليته العقلية، ما يحول من دون محاكمته، وانتهى بهذا الحكم دور بينوشيه السياسي.

في عام 2000، وفي أثناء انعقاد اجتماعات طاولة حوار (Mesa de Diálogo) مستديرة ضمت سياسيين وناشطين من المجتمع المدني وضباطًا من القوات المسلحة - وكان قد دعا إليها في البداية الرئيس فراي من أجل إزالة التوتر والتوصل إلى حل لمسألة حقوق الإنسان يكون مقبولًا لجميع الأطراف[425] - اعترف الأعضاء العسكريون في أول الأمر بارتكاب انتهاكات في ظل حكم بينوشيه، ووعدوا بتقديم كل ما يستطيعون من معلومات تتعلق بالضحايا، وأوفوا بوعدهم بعد سبعة أشهر، مع أن بعض سجلاتهم - مثل مكان جثث الضحايا - لم يكن دقيقًا. في عام 2002 اختار

لاغوس لتولّي منصب وزير الدفاع ميشيل باشليه التي كانت سابقًا وزيرة للصحة، وهي ابنة جنرال في سلاح الجو سجنه نظام بينوشيه وعذبه لأنه عارض انقلاب عام 1973. وكان تعيين باشليه، وهي أول امرأة تعيَّن وزيرة للدفاع في أميركا اللاتينية، مؤشرًا إلى إنعاش عملية المصالحة الوطنية.

لعل أهم إنجازات إدارة لاغوس كان التعديل الدستوري الذي أُجري في عام 2005 وأُلغيت بموجبه مناصب الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ وأُعطي الرئيس صلاحية إقالة القائد الأعلى للقوات المسلحة، بشرط تقديم إخطار مسبق بذلك إلى مجلسي السلطة التشريعية. كما أنه قلّص نفوذ مجلس الأمن القومي الذي كان يتألف عادة من أربعة قادة عسكريين وأربعة سياسيين، ليصبح دورًا استشاريًّا ضمن الإطار الأوسع، لإبعاد القوات المسلحة تدريجًا عن السياسة. وأصبح مجلس الأمن القومي يتألف الآن من رؤساء مجلس الشيوخ ومجلس النواب والمحكمة العليا، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، والقائد الأعلى للكارابينيروس (قوات الشرطة الوطنية والجندرمة)، والمراقب العام لحسابات الجمهورية.

(4) ميشيل باشليه (M. Bachelet) (2006 - 2010): في التسعينيات تلقّت باشليه، المتخصصة بعلم الفيزياء، تدريبًا أكاديميًّا مكثفًا في الشؤون العسكرية والاستراتيجية في كلٍّ من تشيلي (في الكلية الحربية التابعة للقوات المسلحة)، والولايات المتحدة (في كلية الدفاع التابعة لمنظمة الدول الأميركية). وفي أثناء عهدها، أصبحت العلاقات المدنية - العسكرية التشيلية تعاونية وتوافقية بشكل متزايد. توفي بينوشيه في أواخر عام 2006، بعدما تدهورت سمعته إلى حد كبير حتى بين أنصاره السابقين الذين كان كثيرون منهم يشعرون بأنهم «خُدعوا» بسبب ما اكتُشف من سوء سلوكه المالي[426]. وبالفعل، لم تسمح القوات المسلحة بدفن جثمان بينوشيه في أي أراضٍ عسكرية[427].

جرى، بإشراف باشليه، تقليص نطاق سلطة النظام القضائي العسكري، وسنّ الكونغرس، بعد شيء من التأخير، قانونًا دفاعيًّا جديدًا في شباط/ فبراير 2010. نص هذا القانون الشامل، من بين أشياء أخرى، على إعادة هيكلة وزارة الدفاع، وإلحاق الشرطة (الكارابينيروس) بوزارة الداخلية بدلًا من وزارة الدفاع. كما قُلص تدريجًا دور الجيش في مجلس الأمن القومي، إضافة إلى عدد من التطورات المهمة، وإن كانت أقل بروزًا مثل إنهاء تمثيل الجيش في مجلس التلفزيون الوطني، ما أشار إلى التحول اللبق ولكن الثابت في السياسة العسكرية التشيلية لمصلحة المدنيين[428].

لعل ما يرقى إلى نوع من السخرية أن تكون حكومة باشليه هي التي قامت، قبل أسابيع قليلة من نهاية ولايتها، باستدعاء القوات المسلحة للمساعدة في إعادة فرض النظام في مدينة كونسبسيون، في إثر انتشار أعمال النهب في أعقاب زلزال مدمر في شباط/ فبراير 2010، حتى إن باشليه انتُقدت في الواقع لتأخُّرها في إرسال القوات. ولم يُعتبر هذا التدبير مثيرًا للجدل إلا في رأي القلّة؛ إذ كان الجيش في ذلك الوقت يتمتع، كمؤسسة، بتأييد مجتمعي قوي، فكان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه كفؤ، ومهني، ومطيع للسلطة المدنية[429].

حركات التمرد والتوترات

شهدت الأرجنتين في ظل عهدي ألفونسين ومنعم حركات تمرد عسكري عدة اتسمت بتناقص

تدرُّجي من حيث الحجم والحدة والتأييد الداخلي، لكنها أخّرت على نحو حرج عملية الترسيخ الديمقراطي. ولم تكن حالات الاضطراب هذه مفاجئة، بالنظر إلى «انفجار المطالبة بالعقاب» ضد الجيش في حلبة السياسة والإعلام، وعدم قدرة حكومة ألفونسين على صوغ سياسة دفاعية متماسكة، وشعور كثيرين من الضباط بأنهم يتعرضون للمطاردة بسبب ما كانوا يعتبرونه أعمالًا مبرَّرة قاموا بها في سياق حرب ضد جماعات إرهابية محلية، مثل المونتينيروس وجيش الشعب الثوري[430]. وتأكدت الانشقاقات ذات الجذور العميقة والأبعاد المتعددة في صفوف القوات المسلحة من خلال حقيقة عدم مشاركة أي ضباط فوق رتبة عقيد في حركات التمرد. أما الانقسام المستمر بين الجيش «الرسمي» - الذي لم يكن يبدي اهتمامًا بإعادة تجهيز الجيش كقوة فاعلة - والمتمردين (كانوا يدعون أيضًا كارابنتاداس [الوجوه المصبوغة] إشارة إلى مواد التمويه التي يضعونها على وجوههم) الذين كانت أهدافهم مهنية في المقام الأول، مع أن أعمالهم تعدَّت ذلك إلى عالم السياسة، فإنه أدى إلى الإضرار بالجانبين، وسهّل، في النهاية، صعود شرائح سلك الضباط الأكثر مهنية وبُعدًا عن التسييس[431].

كان الغرض الظاهري لحركة التمرد الأولى التي قادها ألدو ريكو (Rico) في نيسان/ أبريل 1987 الاحتجاج على المحاكمات المتعلقة بحقوق الإنسان؛ إذ عُقد اجتماع بين المتمردين والرئيس ألفونسين الذي وافق على إحالة قضايا حقوق الإنسان إلى الاختصاص العسكري، بعدما رفض المتمردون الانصياع لمناداة رؤسائهم لهم بالاستسلام، وراهنوا، وكانوا مصيبين في ذلك، على أن الحكومة لن تقمع تمردهم. وجرى بعد ذلك وقف ريكو ورفاقه عن العمل، وأُنزلت رتبهم، ووُضعوا في قيد التوقيف الاحتياطي، لكنهم هَبُّوا ثانية في كانون الثاني/ يناير 1988، محتجين هذه المرة على قرار المحكمة بوضعهم في قيد اعتقال أكثر قسوة. وقاد العقيد محمد علي زين الدين (Seineldín) حركة تمرد حدثت في كانون الأول/ ديسمبر 1988، وهو العقيد الذي كان في حقيقة الأمر ملهم التمرد الأول بقيادة ريكو. وأصر ألفونسين هذه المرة على عدم إجراء أي تعديلات أخرى على مجرى العدالة. وقام الجيشُ بقمع هذا التمرد بسرعة، وحوكم زين الدين وشركاؤه في التآمر، وسُجنوا[432].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1989، أصدر منعم عفوًا لا يشمل ثمانية عشر ضابطًا متهمين بتعديات على حقوق الإنسان فحسب، بل يشمل المتمردين أيضًا. وكان لهذا العمل أثران متناقضان؛ فهو أوحى، من جهة **أولى**، بأن الحكومة منحت إنقاذًا موقتًا وهي مكرهة، لأن مسؤولين كانوا يعقدون اجتماعات مع زين الدين، بينما كان من جهة **ثانية** تبرئة لتصرفات العناصر المرتدة في الجيش، ما أدى في واقع الأمر إلى تقليل الانقسامات في القوات المسلحة[433]. وكان قد شارك في التمرد العسكري الأخير، في كانون الأول/ ديسمبر 1990، نحو 500 من صغار الضباط وضباط الصف الذين كانوا يؤيدون زين الدين ويحتجون على تهميشه وإجباره على التقاعد، وأيضًا على اقتطاعات أخرى من الميزانية. وبدأ المتمردون عصيانهم قبل يومين فقط من زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن الأرجنتين، آملين أن يؤدي التوقيت إلى إرغام منعم على التفاوض معهم بسرعة. لكن القسم الأكبر من القيادة العسكرية عارض التمرد، فتعززت قدرة منعم على رد حاسم تمثّل بقمع ذلك التمرد[434].

لم تشهد تشيلي حركات عصيان مسلح مثل التي حدثت في الأرجنتين. وفي الواقع أعرب أيلوين علنًا، بعد تركه منصب الرئاسة، عن تقديره مساهمة بينوشيه في عملية الانتقال الديمقراطي بإبقائه

القوات المسلحة موحدة وتحت قيادته، مانعًا بذلك إمكان انتفاضات على الطراز الأرجنتيني. إلا أنه كان على الرؤساء التشيليين، ولاسيما أيلوين، أن يتعاملوا مع عدد من الأوضاع الحساسة إلى أقصى حد؛ حيث إن الجيش لجأ مرتين إلى التخويف المحض - ما يمكننا أن نسميه «استعراض قوة» - من أجل الضغط على الحكومة لتتراجع عن أعمال معيّنة، فكانت المرة الأولى في عام 1990 عندما أجرت لجنة برلمانية تحقيقًا في تورط عائلة بينوشيه في تعاملات مالية مشبوهة (ما سمي قضية **البينوتشيكس**، أي الشيكات البينوشية)، وطلب أيلوين إيضاحات من الجنرال. ونظرًا إلى التوقيت - في وقت مبكر جدًا بعد نقل السلطة - كانت ردة فعل الجيش قوية، إذ ادعى، ومعه أحزاب اليمين، أن التحقيق يخالف قانون العفو لعام 1978. وأصدر بينوشيه مرسومًا ينص على «حالة التأهب القصوى» للقوات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، من دون التشاور مع الحكومة التي فوجئت تمامًا بذلك[435]. أما الأزمة الثانية، في أيار/ مايو 1993، فتسبب بها قيامُ السلطة التشريعية بالتحقيق مجددًا في قضية **البينوتشيكس**؛ إذ أمر كبار الضباط جميع الوحدات بالتزام ثكنهم خمسة أيام، وعقدوا اجتماعات تنذر بالسوء وسط تغطية إعلامية كبيرة وهم بكامل بزاتهم القتالية، بينما نشرت قوات النخبة خارج قصر لامونيدا الرئاسي. في نهاية الأمر، وعلى الرغم من بعض المبارزات الكلامية بين الحكومة والقيادة العسكرية، أنهي التوتر من خلال قنوات غير رسمية أدت عملًا حسنًا بدرجة معقولة في تسوية النزاعات.

وقعت في ظل إدارة فراي ثلاث مواجهات مدنية - عسكرية، برهنت على أن مقاربته الأكثر تصالحية لم تفلح في دفع الجيش إلى الإذعان؛ ففي مطلع ولايته، طلب فراي من الجنرال في الشرطة، رودولفو ستانج (Stange)، أن يستقيل بسبب تغطيته تورط الشرطة في جرائم في أثناء الدكتاتورية العسكرية. ورفض ستانج الاستقالة، لكنه تقاعد في أواخر عام 1995 بعد أن جمدت الحكومة قائمة ترقيات الشرطة وواصلت الضغط عليه أشهرًا عدة. ودارت الأزمة الثانية في شأن حكم بالسجن على الجنرال مانويل كونتريراس، رئيس شعبة الاستخبارات التشيلية (DINA) السيئة السمعة، ونائبه. ووافقت الحكومة، بعد مفاوضات مطوّلة، على افتتاح سجن خاص للعسكريين. وأخيرًا، استغل الجيش هذه الأزمة للمطالبة بقرار في شأن قضية **البينوتشيكس** التي كانت لا تزال قائمة، و«حلّ» فراي في نهاية المطاف هذه القضية بأن طلب من محامي دفاع الدولة تعليق تحقيقاته[436]. كانت تلك الأعمال الأكثر دراماتيكية التي قام بها الجيش التشيلي، لإظهار عضلاته بمواجهة الحكم المدني، وهدأت العلاقات المدنية - العسكرية بحلول العام الثاني من ولاية لاغوس - بعد أن أصبح بينوشيه خارج الصورة - وازدادت منذ ذلك الحين هدوءًا بشكل مطرد.

وزارات الدفاع والسلطات التشريعية

تتولى وزارة الدفاع الأرجنتينية مسؤولية التوجيه والتنظيم والتنسيق بشأن النشاط المتعلق بالدفاع الوطني والذي لا يخضع بصورة حصرية أو مباشرة لسلطة الرئيس أو لهيئات رسمية أخرى، بينما تمثّل نظيرتها التشيلية «أعلى هيئة في مساعدة الرئيس في الوظائف الحكومية والإدارية المتعلقة بالدفاع الوطني»[437]. بعد كلٍّ من الدكتاتوريتين في تشيلي والأرجنتين، حلّت وزارة دفاع واحدة بقيادة وزراء مدنيين محل الوزارات المنفصلة التي تمثل فروع القوات

المسلحة. وكان هنالك وزراء دفاع من النساء في البلدين: نيلدا غاريه (Garré) في الأرجنتين، وباشليه وفيفيان بلانلوت (Blanlot) في تشيلي - ومما يُذكر عرضًا أن نساء قد تولّين أخيرًا حقيبة الدفاع في كولومبيا والإكوادور والأوروغواي أيضًا.

خصص ألفونسين، بعد وقت قصير من تولّيه الرئاسة، المناصب الخمسة العليا في وزارة الدفاع للمدنيين، وزاد على نحو حاسم نفوذ الوزارة التي كانت عديمة الشأن في ظل الدكتاتورية، وأدخلها في سلسلة القيادة بين الرئيس والقوات المسلحة. كما أنزل موقع قادة فروع القوات المسلحة إلى قادة أركان يتبعون الأركان المشتركة - وهي هيئة استشارية خارج نطاق سلسلة القيادة - عند تدارس عمليات مشتركة، لكنهم مسؤولون في النهاية أمام وزارة الدفاع. أدت هذه التدابير، مع توسيع بيروقراطية وزارة الدفاع التي شكلت طبقات سلطة إضافية بين المسؤولين المدنيين والقوات المسلحة، إلى مزيد من تقليص نفوذ القوات المسلحة[438]. وجُرّد الجنرالات أيضًا من سيطرتهم على مشروعات الصناعة الدفاعية التابعة للقطاع العام، ولا سيما الإدارة العامة للصناعات العسكرية التي كانت قد أصبحت في ظل حكمهم تكتلًا ضخمًا يضم ثلاثة عشر مجمّعًا منفصلًا يعمل فيها 14.000 موظف[439].

في عام 2005، قام نستور كيرتشنر بتعيين نيلدا غاريه، وهي مناضلة يسارية سابقة - كان زوجها من مؤسسي المونتينيروس ورئيس استخباراتهم - لقيادة وزارة الدفاع. وحاولت غاريه في أثناء عملها في الوزارة (من عام 2005 إلى عام 2010) الحصول على موارد إضافية للوزارة، كما حاولت، من دون نجاح، دفع تشيلي والبرازيل إلى الاستثمار في الصناعة العسكرية الأرجنتينية، في جهد غير صائب يرمي إلى جعل بلادها مستقلة ذاتيًّا في مجال الأسلحة. وخططت أيضًا لتنفيذ عدد من التغييرات الضرورية، مثل الإصلاح اللوجستي وتنظيم تدريب الطيارين وتبسيطه من خلال مكاملة القوات الجوية الثلاث المنفصلة (القوات الجوية التابعة للجيش، وقوات الجو التابعة للبحرية، وقوات سلاح الجو) [440]. وكانت هذه الإصلاحات تتوقف على وجود خطة دفاعية شاملة ومتماسكة لم تكن وزارة الدفاع تمتلكها؛ إذ يمكن أن يكون تجديد تدريب الطيارين ضروريًّا، لكنه أمر صعب من دون توافر الطائرات أو الأموال اللازمة للوقود والصيانة. ورئست غاريه أيضًا عملية إلغاء النظام القضائي العسكري، وقادت حملة ناشطة ضد الفساد كانت أشبه بمطاردة السحرة في واحدة من أكثر الدول فسادًا في أميركا اللاتينية.

إلا أن الأهم كثيرًا يبقى مع ذلك، بمنظور المشهد الكلي، أن غاريه لم تُظهر سوى الازدراء والاحتقار تجاه القوات المسلحة كمؤسسة؛ فهي كانت تعرض في مكتبها ملصقات وتذكارات يسارية، ويُقال إنها كانت تنفر من البزات العسكرية حتى أن الضباط في قيد الخدمة كانوا لا يجرؤون على ارتدائها عندما يكونون بحضورها. لم تكن غاريه وقيادة الوزارة المدنية برمتها تطلب مشورة الجنرالات، وندرت اجتماعاتها مع قادة فروع الجيش، ولم يسفر التوتر المستمر بين الوزارة والقوات المسلحة عن فائدة تعود على أيٍّ من الطرفين.

نظرًا إلى حساسية المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة، جرى التوصل في تشيلي إلى اتفاق صريح بين السياسيين على أن يتولى الرئيس ووزير الدفاع إدارة هذه المسائل في المقام الأول. ويوجد الآن، بعد الإصلاح الدفاعي في عام 2010، ثلاثة وكلاء وزارة فقط - واحد لكلٍّ من فروع القوات المسلحة الثلاثة - لأن قائد الشرطة ألحِق بوزارة الداخلية. وخلافًا للأرجنتين، ليس في وزارة الدفاع التشيلية وحدة تخطيط استراتيجي على المستوى الوزاري. ونهض باتريسيو روخاس

(Rojas)، وزير الدفاع الذي عيّنه أيلوين، بدور مهم في عملية الانتقال، لكن شعبيته كانت معدومة عند القوات المسلحة، ما لا يُعتبر مستغربًا بالنظر إلى ميزان القوة المدني - العسكري، وهدف الحكومة الرامي إلى تقليص استقلالية القوات المسلحة. وسّعت وزارة فراي دور الحكومة في صوغ السياسة الدفاعية، وحاولت تخفيف النزاع المدني - العسكري في داخل الوزارة. ولتحقيق هذه الغاية، لم يُقَرَّب وزير الدفاع الجديد، إدموندو بيريز - يوما (Pérez-Yoma)، من فراي فحسب، بل إنه كان قد طوّر أيضًا علاقات جيدة ببينوشيه. وتمكنت الحكومة من زيادة المكوّن المدني في الوزارة - التي ما زال جهازها الوظيفي، خلافًا للأرجنتين، يهيمن عليه الضباط - وتوسيع دور خبراء الدفاع المستقلين. وحاول وزراء الدفاع أن يطوروا جهازًا عاملًا مدنيًّا على المدى الطويل - إذ كانت الوزارة تصارع من أجل الاحتفاظ بمسؤولين مدنيين في مناصبهم لأكثر من عامين أو ثلاثة أعوام - والمرام، في جانب منه، زيادة نفوذ المدنيين في الوزارة واستمراريته.

كانت حكومات الكونسرتاسيون تعتزم إصلاح الاستخبارات، لكن القوات المسلحة لم تكن على استعداد للتخلي عن سيطرتها على هذه المسألة من دون قتال، وكان ما زال هنالك في الواقع بعض حالات تجسس الاستخبارات العسكرية على سياسيين مدنيين في أواسط التسعينيات[441]. وفي إثر الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2001، استحدثت الحكومة وكالة استخبارات وطنية (ANI) جديدة، لكنها لم تطعن في استقلالية هيئات الاستخبارات العسكرية. وتبقى مؤسسة الاستخبارات التشيلية على قدر عالٍ من اللامركزية، ولا يوجد سوى قليل من الترابط الرسمي بين وكالات الاستخبارات التابعة لكلٍّ من فروع القوات المسلحة والشرطة ومديرية الأمن العام والإعلام[442].

خلافًا لغاريه، وطدت باشليه - التي كان لديها، أكثر من أي شخص آخر، الأسباب كلها للشروع في الانتقام من العسكريين - علاقات ودية بالعاملين العسكريين، وكانت، بصفتها وزيرة دفاع، تتمتع بشعبية كبيرة في أوساطهم؛ فهي شجعت المصالحة بين الجيش وضحايا الدكتاتورية، وأشرفت على إصلاح نظام المعاشات العسكرية، وعززت موقع النساء في فروع القوات المسلحة، وواصلت تحديثها بمشتريات معدات جديدة، وأيدت مشاركة القوات المسلحة في عمليات سلام دولية. وكان السياسيون الاشتراكيون أيضًا يسيطرون على وزارة الدفاع في حكومة باشليه؛ إذ كان وزير الدفاع السابق خوسيه غونيي (Goñi) عضوًا في الحركة الثورية اليسارية، بينما كان وكيل وزارة القوات الجوية، راؤول فيرغارا (Vergara)، من قادة سلاح الجو الساندينيي في نيكاراغوا في الثمانينيات. لم تتردد فيفيان بلانلوت، التي سبقت غونيي في وزارة الدفاع، في تجريد حفيد بينوشيه من رتبته كنقيب بعد أن دافع عن حكم جده في أثناء تأبينه. وجرت في هذه الأثناء زيادة متدرجة للمُكوّن المدني في اللجنة الاستشارية التابعة لوزارة الدفاع.

إن البرلمانات الأميركية اللاتينية، على النقيض من الرؤساء، أقل قوة من نظيراتها في واشنطن؛ إذ لا يستطيع الكونغرس في تشيلي والأرجنتين إعلان حالة الحرب أو عقد معاهدات السلام، إلا أن من الضروري الحصول على تفويض منه لدخول قوات أجنبية إلى البلاد أو نشر قوات وطنية خارج البلاد. وبينما تكون موافقة الكونغرس الأرجنتيني ضرورية في تعيين كبار ضباط القوات المسلحة، فإن الهيئة التشريعية في تشيلي لا تملك هذه السلطة. عمومًا، لا يولي النواب البرلمانيون في أميركا اللاتينية المسائلَ الدفاعية الأولويةَ، كما أنهم لا يبقون في مناصبهم مدة تكفي كي يراكموا خبرة في المسائل العسكرية، ولذلك لم تقم لجان الدفاع بصوغ أجندات

مفصلة ومتميزة[443]. ونظرًا إلى أن نفوذ المشرعين المحدود نسبيًّا، يندر أن ينجزوا شيئًا مهمًا مثل قانون الدفاع لعام 1988 المذكور أعلاه، والذي أدى إلى تحوُّل المؤسسة العسكرية الأرجنتينية. ثم إن للنواب الأرجنتينيين تأثيرًا ضئيلًا في ميزانية الدفاع من الناحية العملية، لما للسلطة التنفيذية من نفوذ مهيمن[444]. وفي المعتاد، يكون رؤساء لجان الدفاع سياسيين تابعين، تختارهم الحكومة، ولا يملكون الخبرة أو الحافز للقيام بتحريات معمقة في شأن النفقات العسكرية[445].

لا يتمتع النواب في بوينس أيرس وسانتياغو إلا بإمكان إطلاع محدود على تفصيلات بنود ميزانية الدفاع؛ إذ لا تملك لجان الدفاع البرلمانية - المزودة بجهاز عامل دائم في الأرجنتين، لكن ليس في تشيلي - صلاحية فتح ميزانية الدفاع، أو تفحُّصها، أو إعادة صوغها. كما أن قدرتها على مراقبة الميزانية منقوصة بدرجة كبيرة. ومن المثير للاهتمام أن ممارسة الإشراف على الميزانية لا تجري من خلال لجنة الدفاع البرلمانية، بل من خلال وزارة المالية[446]؛ إذ تراقب وحدة تقويم تابعة لوزارة الدفاع الإنفاق الدفاعي - ولا توجد هيئة مماثلة في تشيلي. لكن على الرغم من ذلك، أصبح المسؤولون المنتخَبون في تشيلي أكثر استعدادًا لمناقشة القوات المسلحة وشؤونها المالية، تدريجًا على مدى العقدين الأخيرين؛ فعلى سبيل المثال، أجرى خبراء مدنيون تفحُّصًا شاملًا لمشتريات القوات الجويّة، وحذفوا بنودًا منها مع التحقق من تمويل طلبات الشراء المبررة حين يكون ذلك ممكنًا.

يبقى تطوير خبرة مدنية مستقلة في شأن المسائل الدفاعية مشكلة شائكة في معظم دول أميركا اللاتينية، حيث لا توجد تقاليد لجهة تثقيف المدنيين بالمسائل العسكرية بسبب عدم تشجيع الأنظمة التسلطية لهذا التثقيف، فأصبح التثقيف الدفاعي منذ ذلك الوقت متاحًا للمدنيين في كلٍّ من تشيلي والأرجنتين، على ومن ذلك أن كلية سانتياغو العسكرية بدأت بقبول موظفين إداريين وصحافيين وطلاب جامعيين منذ عام 1993. وهنالك مشكلتان في هذا الخصوص، لأن الأغلبية الساحقة من الخبراء الدفاعيين المدنيين تميل أولًا إلى التركيز على العلاقات المدنية - العسكرية والمسائل المتعلقة بالرقابة المدنية، أكثر من ميلها إلى التركيز على المسائل المتسمة بقدر أكبر من الطابع العملي. كما أن جميع المنظمات غير الحكومية والجامعات تقريبًا، إن لم نذكر معاهد البحوث التي تمولها أحزاب سياسية، تعتمد توجهًا سياسيًّا واضحًا يدفع إلى طرح التساؤل عن مدى تجرُّد الخبراء الذين يعملون فيها، وثمة حالات - مثل حالة كثير من المستشارين الدفاعيين المدنيين في ظل حكم فرناندو دي لا روا في الأرجنتين - كان فيها الخبراء مرتبطين بعلاقات تعاقدية بالقوات المسلحة، لهذا كان هنالك شك في موضوعيتهم[447].

الجيوش الجديدة

إن العسكريين في تشيلي والأرجنتين غير مندمجين في التيار المجتمعي السائد بقدر اندماج نظرائهم الأميركيين الشماليين؛ إذ ينظر الجمهور في الأرجنتين إلى القوات المسلحة بقدر من السلبية، كما أنه لا يؤيدها بسبب الماضي الرهيب للحكم العسكري؛ ففي أثناء عرض عسكري أقيم في بوينس أيرس في عام 2000 - وكان العرض الأخير قبل الاحتفالات المشهودة بالمئوية الثانية التي تقدَّم ذكرها - هتف متجمهرون ساخطون: «إبادة جماعية». كما قابل كثيرون المشاركين في

العرض بصيحات الاستهجان[448]، فأصبحت المعنويات متدنية جدًا، وما عادت البزة العسكرية مصدرًا للفخر؛ إذ نادرًا ما يُشاهد أفراد القوات المسلحة وهم يرتدون بزاتهم، عندما يكونون في الأماكن العامة بالعاصمة الأرجنتينية. وما زال الضباط يشعرون بالحرج بخصوص أداء القوات المسلحة في حرب جزر فوكلاند/ مالفيناس التي أظهرت دراسات أجريت أخيرًا أن نتيجتها كانت ستختلف لولا ارتكاب القيادة العليا أخطاء يسهل تفاديها[449]، كما أنهم يتحدثون عن تلك الحرب كما لو أنها حدثت في العام الماضي.

هنالك قسم كبير من التشيليين ما زال يعتقد أن القوات المسلحة أنقذت البلاد في عام 1973 من دكتاتورية شيوعية داهمة، وأن سِجل الزمرة العسكرية - بمعزل عن حقوق الإنسان، بالطبع - كان إيجابيًّا بشكل كاسح. وبينما يبقى التقدير الاجتماعي للقوات المسلحة التشيلية عاليًا نسبيًّا، فإن بريق الجيش فقد قدرًا من بهائه بسبب فضائح مالية (اقتصرت على عائلة بينوشيه وقلة أخرى) ومسألة حقوق الإنسان. ويحظى أداء القوات المسلحة في مهمات الإنقاذ والكوارث الطبيعية، وفي مهمات حفظ السلام الدولية أيضًا، بتقدير واسع النطاق، ويساهم هذا الأداء في صورتها كمؤسسة مهنية وكفوءة. وفيما تدنت حصة النفقات الدفاعية في الميزانية الإجمالية، فإنه ليس ثمة ما يدعو العسكريين إلى الشكوى، وهم لا يشتكون.

في الواقع، يعود تاريخ «قانون النحاس» التشيلي - الذي يضمن ريعًا بحد أدنى من مبيعات كوديلكو، وهي شركة النحاس الوطنية، من النحاس (أكبر مصدر دخل للدولة من الصادرات) - إلى عام 1958، مع أنه عُدّل في عام 1987. وأدى ذلك التعديل إلى تثبيت حد أدنى لميزانية الدفاع، وخصص لها نسبة مئوية ثابتة من أرباح مبيعات النحاس. عمل أيلوين بدوره على تثبيت الحد الأدنى الذي ينص عليه قانون ميزانية الدفاع بحيث يصبح الحد الأقصى، محوّلًا بذلك ما كان يُعتبر في الأصل أداة قوية لاستقلالية القوات المسلحة إلى أداة سياسية تجسد قدرًا من التحكم المدني بالقوات المسلحة[450]. وكانت إرادة لاغوس التخلص من قانون النحاس، لكن كان القيام بذلك سيشكل مخاطرة من الناحية السياسية، نظرًا إلى المحاكمات المتعلقة بحقوق الإنسان التي كانت تهدد فعلًا الهدوء النسبي في العلاقات المدنية - العسكرية. وترضخ القوات المسلحة لحقيقة أن أموالها المتأتية من النحاس - التي يمكن إنفاقها في مشتريات ومعدات، لكن ليس في العمليات اليومية (التي يوجد لها ميزانية مستقلة) - قد تُدمج في نهاية الأمر في الميزانية[451]. وبين عامَي 1998 و2005، ازدادت الميزانيات الدفاعية التشيلية باطراد من 2.115 مليار دولار إلى 3.401 مليارات دولار[452]. وتُشابه رواتب العسكريين في تشيلي رواتب العاملين في الجهاز المدني من الرتبة نفسها.

من الصعب أن تكون الحال أكثر اختلافًا في الأرجنتين، حيث كانت رواتب العسكريين، ولا تزال، تتراجع مقارنة برواتب الجهاز المدني، ما دفع كثيرين من الضباط إلى البحث عن عمل ثانٍ إضافي، فاضطرت القوات المسلحة الأرجنتينية إلى تدبير أمورها بميزانيات مخفضة بشدة، في ظل حكم ألفونسين وكارلوس منعم (بين عامي 1982 و1990، انخفضت حصة القوات المسلحة من نفقات القطاع العام من 32.3 في المئة إلى 18.4 في المئة) [453]. ومع أن تقليص نفقات القوات المسلحة - أيضًا عددها - كان هدفًا **سياسيًّا** مهمًا، فإن هذه الحكومات عانت عوائق اقتصادية موروثة عن الزمرة العسكرية التي أنفقت في متطلبات القوات المسلحة أكثر مما أنفقت في الصحة والتعليم مجتمعين[454]. وذهب مجمل الميزانية الدفاعية في الأعوام الأخيرة إلى

الرواتب والتقديمات، مع تخصيص 0.36 في المئة و0.75 في المئة فقط من نفقات القوات المسلحة للمشتريات في عامي 2004 و2006 على التوالي، مع أن حصة الاستثمارات ازدادت إلى 3.1 في المئة بحلول عام 2008 [455]. ومما زاد الأمور سوءًا أن مشتريات أسلحة تمت أخيرًا لم تكن مدفوعة بكونها تندرج في خطة دفاعية سليمة، بل بكون تلك الأسلحة رخيصة الثمن[456]. انخفضت في البلدين حصة الميزانية الدفاعية من مجمل النفقات الحكومية في فترة ما بين عامي 2006 و2010 بواقع 1.49 في المئة في الأرجنتين و2.86 في المئة في تشيلي[457].

ألغي التجنيد الإلزامي في الأرجنتين في عام 1994 - أو لنقُل أنه عُلّق فنيًّا لأنه لا يزال قائمًا على الورق - بينما تتصف الخدمة العسكرية في تشيلي بطابع تطوعي أساسًا، ما يعني أن عدد الشبان الراغبين في الالتحاق بالقوات المسلحة يفوق الحاجة، بحيث لا يُجنَّد أحد رغم إرادته. ولا تزال الشريحة العليا من سلك الضباط كبيرة العدد في الأرجنتين، على نقيض تشيلي التي لا يوجد فيها سوى ثمانية وثلاثين جنرالًا لجيشها الذي يبلغ تعداده 35.000 جندي. ومن أجل الترقي إلى رتبة جنرال في تشيلي، يقوم جميع الجنرالات الذين هم في قيد الخدمة بالتصويت على مرشح واحد يجب أن يوافق الرئيس على ترقيته لاحقًا. ففي عام 2007، أُرغم جنرال، كان قد رُقي حديثًا إلى هذه الرتبة، على الاستقالة بعد أن تبين أنه شارك، كملازم أول في عام 1973، بنقل جثث عدد من ناشطي المعارضة المقتولين. وليس من المستغرب، عمومًا، أن تكون المهنة العسكرية في تشيلي أكثر شعبية كثيرًا مما هي في الأرجنتين، مع أن الأوقات الاقتصادية الصعبة تضمن سهولة بلوغ أهداف التجنيد في البلدين.

تغيرت الهوية السياسية للقوات المسلحة في البلدين بصورة راديكالية منذ نهاية الدكتاتوريتين العسكريتين. وما عاد الانقلاب خيارًا قابلًا للحياة في الأرجنتين، لكن تبقى مشكلتان هما: عدم وجود سياسة دفاعية متماسكة، والارتباك في ما يتعلق بالدور الذي تخصصه الدولة للقوات المسلحة[458]. وأدى ازدراء الدولة العلني للقوات المسلحة في واقع الأمر إلى تقليل الانقسامات في صفوفها، وهي مجردة حاليًّا من السلطة السياسية، مع أن الخبراء يدَّعون أنها لا تزال مؤسسة «ذات تفكير سياسي» تتحدى السلطة المدنية كلما سنحت لها الفرصة، وأنها تتحين الفرص لكي تنتزع قدرًا أكثر قليلًا من النفوذ السياسي والاستقلالية[459]. وعلى ما يبدو، يُجمع الخبراء والضباط الأرجنتينيون الذين تحدثت معهم على أن أفراد فروع القوات المسلحة يتفقون عمومًا مع المبادئ الديمقراطية، لكنهم يعتقدون أن الحكومات المدنية عاملتهم بدرجة من السوء تعطيهم حق القيام بتصرفات ربما تكون مؤذية، وليس ذلك بالتأكيد من أجل التدخل في السياسة، بل ربما من أجل تحسين رواتبهم وأوضاع عملهم.

يختلف الوضع تمامًا في تشيلي، بدءًا بواقع أن الحكم العسكري كان الحالة الأكثر شذوذًا في تاريخ البلاد؛ إذ يعتبر كثيرون من الضباط الشبان أن حقبة بينوشيه تاريخ قديم، ويؤيدون، حتى إن لم يكن لسبب سوى تشويه صورتهم المهنية، محاكمة الذين انتهكوا حقوق الإنسان. ومن الجدير بالملاحظة في أي حال أن الجنرالات الأعلى رتبة في تشيلي تخرجوا في الكلية العسكرية في عام 1973 برتبة ملازم ثانٍ، وأنهم سيتقاعدون قريبًا. وليس ثمة «مشكلة علاقات مدنية - عسكرية في تشيلي»، طبقًا لـ إدغاردو بوينينغر الذي كان، مع كارلوس كاسيريس (Cáceres)، مسؤولًا أساسًا عن انتقال السلطة السلس في عام 1990 [460].

ليس عند الجيش الأرجنتيني أي مبرر قانوني للمشاركة في السياسة، بينما تقتصر مسؤولية

الجيش التشيلي «السياسية» الوحيدة على ضمان الحفاظ على النظام العام في أثناء الانتخابات. ويتمتع الأفراد الذين هم في قيد الخدمة الفعلية في الجيشين بحق التصويت، لكن ليس بحق الترشح لمنصب سياسي، ولا يُسمح لأفراد الجيشين بالمجاهرة علنًا بآرائهم السياسية. ومع أن الجيش التشيلي ربما يمتلك، بالمعايير الرفيعة الإسبانية أو الأميركية، أكثر مما ينبغي من الاستقلالية المؤسسية، فإن التوجه نحو إضفاء الطابع المدني وتعزيز السلطة المدنية مستمر ولا يمكن إنكاره.

في الأغلب، يمثّل التدخل في السياسة الداخلية إغراء للجيوش العاطلة من العمل[461]؛ إذ لا يوجد في أميركا اللاتينية، على خلاف الحال في الدول الأوروبية، تحالف كبير مثل الناتو يمكن أن تنشغل في نشاطه الدول الخارجة من حكم بريتوري، مع أن المجتمع الدولي قدَّم كل المساعدة في محاولة صرف انتباه القوات المسلحة في أميركا اللاتينية عن السياسة وتحويله نحو أمور بنَّاءة بشكل أكبر، ولا سيما حفظ السلام الدولي؛ فالجيشان الأرجنتيني والتشيلي شاركا، نتيجة لذلك، في كثير من مهمات حفظ السلام الدولي بموافقة الأمم المتحدة. وكان كارلوس منعم، خصوصًا، مدافعًا قويًّا عن هذا النشاط، اعتقادًا منه بأنه سيؤدي إلى قبول الأرجنتين مجددًا في المجتمع الدولي شريكةً موثوقًا بها، كما أنه سيساعد على استحداث هوية جديدة للجيش هو بأمس الحاجة إليها. كانت عمليات حفظ السلام مفيدة للقوات المسلحة، لأنها تعطي الجنود وظيفة مهمة ونافعة، وتروي الظمأ إلى المغامرة الذي جذبهم في أول الأمر إلى الالتحاق بالجيش[462]. وقامت الأرجنتين بتأسيس مركز للتدريب على عمليات حفظ السلام المشتركة، من أجل إعداد المشاركين الأرجنتينيين والأجانب في حفظ السلام، كما أنها طورت مع تشيلي كتيبة متكاملة لحفظ السلام. وشاركت قوات أرجنتينية وتشيلية في نشاط حفظ سلام في قبرص وهايتي وكوسوفو ولبنان، وأماكن أخرى.

كانت السياسة الأميركية تجاه بلدان أميركا اللاتينية في أثناء الحرب الباردة مثيرة للجدل، نظرًا إلى تدخُّل واشنطن المتكرر في سياساتها الداخلية، دعمًا للقوى السياسية المحافظة والدكتاتوريات اليمينية غالبًا. تحوّل تركيز الولايات المتحدة، في الحقبة التالية للحرب الباردة، إلى المسائل التجارية، وترويج الديمقراطية، وتطوير البرامج، والقضاء على المخدّرات أو جعلها قيد السيطرة في عدد من الدول. فالغرب (ولا سيما الولايات المتحدة) كان، في ما يخص العلاقات المدنية - العسكرية، مهتمًا في المقام الأول بتشجيع الانسحاب الكامل للقوات المسلحة من حلبة السياسة، لأن الأهداف الاستراتيجية الجديدة لا تقتصر على تقوية المؤسسات الديمقراطية، بل تشمل أيضًا «تعزيز دور الجيش في المجتمع الديمقراطي»[463]. ويتمحور هذا الهدف، في شأن مساعدة الجيوش الأميركية اللاتينية، حول إعادة هيكلة أدوارها وتحديدها في دعم الديمقراطيات النامية، وفي حماية حقوق الإنسان وتشجيعها لمواطني دولها.

كان كارلوس منعم، من بين جميع الرؤساء بعد الحكم العسكري، الأكثر حرصًا على نيل موافقة واشنطن، لأنه كان يعتقد، من منطلق رؤيته الدولية، أن منافع عدة ستعود على الأرجنتين جرّاء دور دولي إيجابي؛ إذ أرسل منعم سفنًا حربية أرجنتينية للمشاركة في حرب الخليج، وحقق مكانة رفيعة لدى الولايات المتحدة بوصفها حليفًا من خارج الناتو، حتى أن الصحافة كانت تتداول في ذلك الحين توقعات بأن تصبح الأرجنتين عضوًا في الناتو[464]. وبعد انتقال الرئاسة إلى كيرتشنر والجناح القومي اليساري من الحزب البيروني، أصبحت الأرجنتين من منتقدي الولايات المتحدة بشكل ثابت وقوي. وشجعت الديمقراطيات الغربية اعتماد قانون تمويل الإرهاب، وعززت الرقابة

المصرفية في أميركا اللاتينية وأماكن أخرى، لكن هناك بالنسبة إلى الأرجنتين قلقًا خاصًا بشأن كيف تستطيع حكومة أن تعرّف الإرهاب، بينما هي مؤلَّفة جزئيًّا من أعضاء سابقين في حرب العصابات أو في منظمة إرهابية - كالمونتنيروس التي كانت في حقيقة الأمر، وطبقًا لكثير من الخبراء، مجموعة إرهابية[465].

غواتيمالا، مشكلات بحجم مختلف

أدى غزو هذه الدولة الصغيرة في أميركا الوسطى برعاية وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية(CIA) في عام 1954 إلى إنهاء عقد من التجربة الديمقراطية الوحيدة التي عرفها شعب غواتيمالا حتى الآن. وتبع ذلك أطول حكم عسكري أو شبه عسكري كان الأكثر دموية في أميركا اللاتينية، لأنه أزهق أرواح 200.000 مدني.

خاض الجنرالات الغواتيماليون، على مدى نحو ستة وثلاثين عامًا، حربًا ضد تمرُّد تصفها الحكومة والنخب السياسية المعاصرة بأنها «حرب ضد مقاتلي حرب العصابات الشيوعيين»، ويصفها المنتمون إلى اليسار السياسي بأنها «حرب أهلية». وبمعزل عن هذا الجدل، كان الجيش يحكم غواتيمالا خلال معظم فترة الحرب الباردة كما لو أنها إقطاعيته الخاصة، مهيمنًا ليس على الحكومة والإدارة فحسب، بل أيضًا على التعليم ومسارات القطاع العام بالمعنى الواسع. كان الجيش يتحكم بمسار الأمور من خلف الستار، حتى في أثناء الفترات المتقطعة القصيرة التي شغل فيها مدنيون القصر الجمهوري (مثل فترة ما بين عامي 1966 و1970). وحققت القوات المسلحة بحلول أواسط الثمانينيات انتصارًا استراتيجيًّا على قوات حرب العصابات من خلال توليفة من الإرهاب، والعمل المدني، وتجنيد سكان الأرياف في إطار دوريات مدنية قسرية[466].

بدأت عملية السلام الطويلة والمنهكة في عام 1985 بانتخاب فينيسيو سيريزو (V. Cerezo) رئيسًا مدنيًّا أكمل مدة ولايته (من عام 1986 إلى عام 1990). وانتهت الحرب الباردة خلال ذلك الوقت، ما حرم القوات المسلحة أحدَ أهم مبرراتها لسياستها القمعية[467]. وفي واقع الأمر، انتعشت المصالحة المجتمعية واستمرت في إثر محاولة الانقلاب الذاتي (autogolpe) التي قام بها الرئيس خورخي سيرانو (J. Serrano)، وحاول من خلالها حل عدد من المشكلات الاجتماعية/ الاقتصادية التي كانت البلاد تواجهها. كان ذلك منعطفًا كبيرًا في عملية السلام، لأن الجيش اختار عدم مساندة الـ «سيرانازو» - أي انقلاب سيرانو، وقام الكونغرس بتعيين رئيس جديد غير متوقع هو راميرو دي ليون كاربيو (Carpio) الذي كان يعمل حتى ذلك الحين محققًا في الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ضد موظفي الدولة. ووُقّع بين عامَي 1994 و1996 بين الحكومة (والقوات المسلحة) من جهة أولى، وأحزاب المعارضة والوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية (URNG) - وهي منظمة أسِّست في عام 1982 وتضم مجموعات منوّعة من مقاتلي حرب العصابات - من جهة ثانية، عدد من اتفاقات السلام التي تتصدى لمسائل مختلفة، من حقوق الإنسان إلى إعادة إسكان المشردين. وأدى موقع الجيش القوي إلى إكسابه تنازلات عدة: على سبيل المثال، لم يكن مسموحًا للجان الحقيقة عند تأسيسها بالكشف عن أسماء منتهكي حقوق الإنسان.

من منظورنا، كان التطور الأكثر أهمية يتمثل في الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور

القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي[468]؛ إذ نصَّ هذه الاتفاق على إصلاحات دستورية لإخضاع الجيش للسلطة المدنية، وحصر مهمة الجيش في الدفاع الخارجي، وألغى وحدات محاربة التمرد، وأنشأ قوة شرطة جديدة تتولى مسائل الأمن الداخلي كافة، وقرر تخفيض عدد أفراد الجيش وميزانيته بواقع الثلث. واتُّخذ عدد من التدابير الإيجابية خلال العقد ونصف العقد منذ ذلك الاتفاق، فقد تدنى نفوذ الجيش في إدارة الدولة، وأُخضع ضباط للعدالة المدنية (سُجن بعضهم بتهم جنائية) [469]، واستُحدث عدد من المؤسسات المركزية - أهمها نظام الأمن القومي - لتقوية السيطرة المدنية على الأمن والاستخبارات، وأصبح المجتمع المدني أفضل تثقيفًا بشؤون الأمن والدفاع، كما اكتسب المزيد من النفوذ في الشؤون العامة[470]. وسُرِّحت الشرطة العسكرية، وقلِّصت ميزانية القوات المسلحة وعددها بدرجة كبيرة (وذلك على التوالي إلى 0.40 في المئة من الناتج القومي الإجمالي و2.62 في المئة من ميزانية الدولة عام 2010، ومن 45.000 فرد عام 1996 إلى 14.906 عام 2010) [471]. كما أعيد تنظيم وزارة الدفاع، وهي تضم الآن دوائر لحقوق الإنسان والتحليل الاستراتيجي. واختفى تقريبًا التجنيد العسكري الإجباري، وأيضًا القسم الأعظم من الدوريات المدنية الشهيرة. وتمكنت المحاكم من محاكمة قلة من الضباط العسكريين المسؤولين عن تجاوزات حقوق الإنسان، مع أن القضاة الذين أصدروا الأحكام كانوا في أغلب الأحيان يتعرضون للتهديد أو القتل، أو كانوا يفرون إلى المنفى.

يقوم الرئيس بتعيين القائد الأعلى للجيش، وهو جنرال يكون مسؤولًا أمام وزير الدفاع، مع أنه يجب أن ينال موافقة وزير الدفاع الذي يكون بموجب القانون ضابطًا. وقد تحسنت العلاقات المدنية - العسكرية في عام 2003 بإنشاء جماعة دفاعية تضم أعضاء مدنيين وعسكريين يعملون معًا على تقويم احتياجات قطاع الدفاع[472]. بخلاف هذا، فإن فرص المدنيين للتأثير في قرارات السياسة الدفاعية لا تزال محدودة جدًا لأن الجيش ألحق هزيمة حاسمة بمقاتلي حرب العصابات، وبقي متماسكًا، وحافظ على قدر مهم من التأييد الشعبي، ولم يكن، نتيجة ذلك، بحاجة إلى تقديم كثير من التنازلات المكلفة للمعارضة.

في حين لا تزال المؤسسات الاجتماعية والسياسية الغواتيمالية ضعيفة - حتى قيل إن الرئيس ألفارو كولوم (Colom) ورث «كاريكاتور بنية دولة» عندما تسلّم منصبه في عام 2008[473] - يبقى الجيش مؤسسة قوية وموحدة؛ إذ عارضت القوات المسلحة بحدة النتائجَ التي توصلت إليها لجان الحقيقة التي نسبت إليها في تقارير عدة المسؤولية عن القسم الأعظم من عمليات القتل، في أثناء الحكم العسكري، من مثل اغتيال الأسقف خوان جيراردي (Gerardi) - الذي أسس مكتب رئاسة الأسقفية لحقوق الإنسان - بعد يومين فقط من إصدار أحد هذه التقارير، ولا تزال وقائع الاغتيال مجهولة[474]. كانت إحدى المشكلات الرئيسة في اتفاقات السلام كثرة ما تضمنته من وعود لكثير من المكونات - تجاوز عدد الوعود الـ 600 وعد طبقًا لبعض التحليلات[475] - مع عدم وضوح ملحوظ للكيفية التي يمكن بها إنجاز الوعود، ولم يُطبَّق معظم الاتفاقات نتيجة ذلك.

أسفر استفتاء أجري في عام 1999 في شأن تقوية الهيمنة المدنية على القوات المسلحة والحد من وظائف الجيش عن نتيجة سلبية، ما شكّل نكسة كبيرة لعملية التحول الديمقراطي؛ إذ كانت القوات المسلحة في هذه الأثناء المؤسسة الأكثر فسادًا في دولة فاسدة، حيث يستفيد موظفو وزارة الدفاع - بمن فيهم الوزير - من ممارسات منوّعة قائمة على الرشوة والابتزاز، ويبدو أنهم

يعتبرون ذلك امتيازًا طبيعيًّا يصاحب بلوغ منصب رفيع[476]. ويشغل كثيرون ممن قادوا القوات المسلحة في الثمانينيات والتسعينيات مناصب حكومية مسؤولة، وهنالك دور بارز لضباط سابقين في جميع الأحزاب السياسية باستثناء الأحزاب اليسارية، حيث سُمح للدكتاتور الوحشي السابق إفرين ريوس مونت بأن يترشح لمنصب الرئاسة. ومع أنه هُزم في انتخابات عام 2003، فإنه حقق نتيجة كافية ليترأس الكونغرس.

لم تتمكن القوات المسلحة من المحافظة على نفوذها في مجالات عدة فحسب، بل إنها أصبحت في الواقع أيضًا أكثر قوة في الأعوام الأخيرة؛ فغواتيمالا غدت أحد أخطر الأماكن في القارة الأميركية، بسبب تفشّي عصابات الشوارع التي لا تخشى أحدًا، وكارتيلات المخدرات التي تعمل لحساب بارونات المخدرات عبر الحدود في المكسيك. وأصبحت الجريمة المنظمة، والعنف الداخلي، والفشل المؤسسي، المعالم البارزة للسياسة الغواتيمالية. وارتُكِب من جرائم القتل 6000 جريمة في عام 2008 وسط سكان يبلغ تعدادهم ثلاثة عشر مليونًا[477]. وبحلول أوائل عام 2009، طلب أكثر من 362 منطقة آهلة بالسكان - تمثّل أكثر من نصف مجمل القرى والبلدات الغواتيمالية - وجود الجيش للحماية من الجريمة التي تعجز الشرطة الوطنية المدنية عن مكافحتها[478]. وكانت ردة فعل الدولة إعداد آلاف الجنود لتلبية الطلبات، وإعادة فتح قواعد عسكرية في مناطق البلاد الداخلية التي استوطنتها منظمات تهريب المخدرات، ثم إعلان حالة الحصار في كانون الأول/ ديسمبر 2010 في محافظة ألتا فيراباز لاسترداد مدن قيل إن عصابات المخدرات استولت عليها[479]. وكان الجيش السلطة العليا في ألتا فيراباز في أثناء حالة الحصار التي دامت شهرين؛ إذ كان يقوم بعمليات تفتيش من دون تفويض، ويحتجز المشتبه فيهم، ويسيطر على وسائل الإعلام المحلية، ويحظر التجمعات العامة.

دافع الرئيس كولوم عن تعزيز دور الجيش بالقول إن «مهربي المخدرات حشرونا في الزاوية»، وساق حجة أن «حالة الحصار بدأت بتحقيق هدفها»[480]. وبات مزيد من الغواتيماليين يطلبون في الواقع حضورًا عسكريًّا قويًّا في شوارعهم، فوعد بتلبية هذا المطلب أبرز ثلاثة مرشحين للانتخابات الرئاسية في أيلول/ سبتمبر 2011. ولا يعرف أكثر من 60 في المئة من الناخبين الغواتيماليين المسجلين الذين تراوح أعمارهم بين الثمانية عشرة والثلاثين، سوى القليل عن الحرب الأهلية، كما أنهم لا يملكون عمليًّا ذكريات عنها - إذ لا يوجد في المدارس دروس عن الحرب - وهم يميلون إلى الاعتقاد بأن الجيش سيكون، في مكافحة عصابات المخدرات، أكثر فاعلية من الشرطة التي ينخرها الفساد[481]. ويبدو أن كثيرين ممن يهللون لزيادة مشاركة الجيش في ضبط الأمن، يجهلون تقاليد الجيش الماضية في قمع المدنيين الأبرياء بوحشية، بل يجهلون أيضًا حقيقة أن الجيش لم يكن محصنًا - وكذلك هيئات الحكم القضائية والتشريعية والتنفيذية - ضد اختراقات الجريمة المنظمة[482].

ساعد النفوذ الأجنبي على إقامة الحكم العسكري في عام 1954، لكنه ساعد أيضًا على إنهائه بعد أربعة عقود؛ إذ نهضت الأمم المتحدة بدور مهم في التوسط بين الحكومة والمعارضة، بمساعدة الدور المساند لـ «مجموعة الأصدقاء» التي ضمت المكسيك والنرويج وإسبانيا والولايات المتحدة[483]. وركزت بعثة الأمم المتحدة التي حددت مراحلها في عام 2004 على مسائل مثل حقوق الإنسان، واستقلالية القضاء، وتحقيق شيء من التحكم المدني بالقوات المسلحة، كما سعت

إلى ذلك برامج أطلقتها الولايات المتحدة وأدارها خبراء مدنيون.

حكمت القوات المسلحة الغواتيمالية البلاد خلال معظم فترات تاريخها، وقامت بتطوير شبكات اجتماعية، ونفوذ اقتصادي وسياسي تستطيع ممارسته بسهولة وإن لم تكن فعليًّا في موقع السلطة. إن هذه العلاقة التاريخية القديمة بين الجيش والمدنيين، «يمكنها عدم إثارة التساؤل فحسب إذا كان التحكم المدني بالجيش ممكنًا»[484]. تثبت التجربة الغواتيمالية أن الانتخابات المنتظمة والمتسمة بدرجة أقل أو أكثر من النزاهة - منذ عام 1986! - بعيدة عن كونها كافية لضمان ديمقراطية تؤدي وظائفها. واعتبر خبراء من أميركا اللاتينية، في استطلاع شمل عشرين بلدًا، أن هايتي وحدها كانت أقل ديمقراطية من غواتيمالا في عام 2002 [485]، ولم تتغير الأمور خلال العقد الماضي إلا بمقدار طفيف.

خاتمة

من السهل تمامًا، في معظم الفصول التجريبية التي يتضمنها هذا الكتاب، التمييز بين الحالة «الجيّدة» والحالة «السيّئة» من حيث السياسات التالية لحكم عسكري تسلطي. لكن ما هي الحالة الجيّدة هنا؟ مما لا شك فيه أن السياسيين الأرجنتينيين يُخضعون قواتهم المسلحة للحكم المدني، إلا أنهم مضوا إلى أبعد مما ينبغي، لأن السياسات الشديدة المعاداة للعسكر غير منتجة ويصعب فهمها في الوقت نفسه؛ إذ مضى أكثر من ثلاثة عقود منذ انتهاكات حقوق الإنسان في ظل «عملية التنظيم الوطني» (البروسيسو) التي برّرها الجيش، وليس مصادفة، بالنشاط الإرهابي لمجموعات يوجد الآن عدد من أعضائها في الحكم. لكن الناحية الأكثر إثارة للقلق في هذا الصدد هي أن «مطاردة السحرة» لا تستهدف الأفراد المذنبين الذين أصبح معظمهم من الأموات أو القابعين في السجون فحسب، بل تستهدف مؤسسة بحد ذاتها؛ إذ لا تستفيد العلاقات المدنية - العسكرية بأي طريقة من التوليفة القائمة، من جهة أولى، على المعاملة المذلة من جانب الدولة والمجتمع، والميزانيات والرواتب المتدنية لدرجة تسبب الشلل، والمعنويات المتدهورة، ومن جهة ثانية، قائمة على كراهية الجيش لأسياده المدنيين «نزولًا حتى آخر رجل في الخدمة» كما قال لي أحد الذين أجريت مقابلات معهم[486]. وإذا كان ثمة ما يُقال، فربما يكون من الأصعب التنبؤ بموقف الضباط الأرجنتينيين السياسي، وتكون علاقاتهم بالمدنيين أكثر هشاشة مقارنة بزملائهم على الجانب الثاني من جبال الأنديز، حتى وإن كان أولئك قد احتفظوا بقدر أكبر من النفوذ السياسي.

استفادت تشيلي والعلاقات المدنية - العسكرية التشيلية من الاستمرارية السياسية منذ انتقال السلطة؛ فعلى خلاف الحال في الأرجنتين، حيث كانت الخلافات ذات شأن بين الحكومات المتعاقبة - مثلًا بين حكومتي ألفونسين ومنعم وحكومات دي لا روا والرئيسين كيرتشنر - الأمر الذي جعل من غير الممكن التنبؤ بالسياسة العسكرية، حافظت إدارات الكونسرتاسيون (حكومات التفاهم) التشيلية الأربع على توجُّه سياسي ثابت. كان الخبراء الدفاعيون الحكوميون يُستبدلون في بوينس أيرس كلما تغيرت الحكومة، وكان الخبراء الجدد يعتنقون في أغلب الأحيان أفكارًا متميزة تمامًا عن أفكار أسلافهم. أما في سانتياغو، من جهة أخرى، فلم يشهد الفريق المدني العامل في مجال المسائل العسكرية - الأمنية سوى تغييرات قليلة في صفوف جهازه العامل، ما سمح بالثبات والاستمرارية. لذلك، ليس من المستغرب أن تكون إصلاحات قطاع الدفاع وإدخال التحول

الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية قد اتسمت بالتقلب في الأرجنتين، بينما كانت في تشيلي أكثر تدرجًا، كما كانت، في العقد الماضي، أكثر توافقية. وفي المحصلة النهائية، وعلى نقيض ما هو بديهي، أصبحت السياسة العسكرية في تشيلي أكثر نجاحًا وإيحاءً بالثقة، مع أن السياسيين الأرجنتينيين تمكنوا من تدجين قواتهم المسلحة وإخضاعها.

ما هي التعميمات التي توصلنا إليها في سياق الحقبة التالية للحكم العسكري في جنوب أوروبا التي تصح في حالاتنا الأميركية اللاتينية؟

من الواضح أن مهمة صنّاع الديمقراطية، المتمثلة في إبعاد الجيش عن الشؤون السياسية، هي نفسها بالنسبة إلى جميع الحالات التالية للبريتورية. كما أن الحالات الثلاث في هذا الفصل تدعم التعميم الثاني المتمثل في العلاقة المتبادلة المباشرة بين الأداء الكلي لنظام عسكري ومقدار السلطة التي تتمتع بها نخب عسكرية بعد ترك الحكم.

لكن تعميمين آخرين، توصلنا إليهما في الفصل الرابع، لا يصلحان للحالات الأميركية اللاتينية؛ ففي حين أنه لم يكن هنالك مساءلة بأي طريقة منهجية للذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان في إسبانيا والبرتغال واليونان، وذلك لأسباب هي في معظمها فريدة ومحددة بفعل السياق، فإن الصورة التي تبرز من الحالات الثلاث المشمولة بالدراسة في هذا الفصل هي صورة مختلفة تمامًا، حيث إن الأفراد الذين انتهكوا حقوق الإنسان في الأرجنتين اعتُبروا من دون أي تأخير مسؤولين، مع العلم أن الأرجنتين هي البلد الذي احتفظ فيه الجيش بنفوذ ضئيل بعد ترك الحكم. أما في تشيلي، فنجا المذنبون من المحاكمة وقت انتقال النظام بفضل الصفقات التي كان بينوشيه قادرًا على التوصل إليها، نظرًا إلى ما كان يتمتع به من نفوذ، لكن مع ذلك، ومع تواصل عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الترسيخ الديمقراطي، بدأ الجيش يفقد تدريجًا نفوذه السياسي ومعه حصانته من المحاكمة. بعبارة أخرى، حان في النهاية يوم الحساب للمذنبين بانتهاكات حقوق الإنسان في تشيلي أيضًا. وتمثّل غواتيمالا التي اعتبر فيها قلة من الضباط مسؤولين عن جرائمهم حالة شاذة، لكنها ليست ديمقراطية راسخة.

ماذا عن دور المنظمات الدولية الذي كان بارزًا جدًا في جنوب أوروبا؟

لم يكن لهذه المنظمات دور مهم في انتقال أميركا اللاتينية إلى الديمقراطية، وذلك جزئيًّا باستثناء غواتيمالا، حيث كانت وساطة الأمم المتحدة مفيدة في إنهاء الحكم العسكري، لكنها لم تستطع، بالطبع، ضمان تحوُّل ديمقراطي مستدام.

هل النخب العسكرية في الأرجنتين والتشيلي ملتزمة الحكم الديمقراطي؟

عمومًا، لا يمكن التشكيك في أنها كانت ملتزمة بحلول عام 2010، أي نهاية الفترة التي تناولناها بالدراسة. ومع أن الجنود الأرجنتينيين يشعرون عن حق بأن الدولة لا تحترمهم، ومع أنهم يفضلون بالتأكيد حكومة تكون على صلة أقل بمجموعات الماضي الإرهابية، فإنه لا يوجد ما يشير إلى أنهم يفكرون في الانقلاب على أسيادهم المنتخَبين ديمقراطيًّا. من جهة أخرى، يصعب أن نكون متفائلين بخصوص الميول الديمقراطية للضباط والجنرالات في غواتيمالا، تلك الدولة التسلطية التي تعلمت فيها النخب السياسية والعسكرية أكثر الطرائق فاعلية ليلبي بعضها مصالح بعضها الآخر.

الجدول رقم (5 - 1)
بعد حكم عسكري في أميركا اللاتينية: الأرجنتين وتشيلي وغواتيمالا

	البلد المدة	الأرجنتين 1989 - 2011	تشيلي 1983 - 2010	غواتيمالا 1996 - 2010
خلفية	نهاية الحكم العسكري	هزيمة عسكرية وسلطة متأكّلة	ناقشها الجيش وسيطر عليها	ناقشها الجيش وسيطر عليها
	الأداء الكلي للنظام العسكري	ضعيف، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان	قوي (ولا سيما السياسة الاقتصادية)، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان	ضعيف، انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان
	نفوذ الجيش عند ترك الحكم	متدنٍ	عالٍ	عالٍ
الدولة	المهمات الرئيسة	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته وامتيازاته وعدد أفراده، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته وامتيازاته وعدد أفراده، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي، تقليل استقلاليته وامتيازاته وعدد أفراده، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية
	القيادة المدنية	قطيعة تامة مع الماضي	مقيدة	مقيدة

	السياسية			
	المؤسسات السياسية والتوجهات	قوية	متوسطة، تصبح أقوى	ضعيفة ومطوقة
	مشاركة المدنيين في شؤون الدفاع	منتشرة	متزايدة تدريجيًا	ضعيفة ومترددة
	سيطرة الفرع التنفيذي	قوية	متزايدة تدريجًا	ضعيفة جدًا على الرغم من إعادة تنظيم وزارة الدفاع
	إشراف الفرع التشريعي	ضعيف	ضعيف	ضعيف
	محاكمة انتهاكات حقوق الإنسان	نعم، وعلى نطاق واسع	ليس في البداية، بدأت بعد عقد من الانتقال	طاولت قلة صغيرة
	النفوذ الأجنبي	ليس عاملًا مهمًا	ليس عاملًا مهمًا	تفاوضت الأمم المتحدة و«مجموعة الأصدقاء» على اتفاق السلام
الجيش	السلوك في	حالات تمرد عدة	هادئ عمومًا،	مهيمن

	أثناء الانتقال	صغيرة (من عام 1987 إلى عام 1990)	باستثناء «استعراضات قوة» عدة	
	التدخل في السياسة	كلا	يتناقص تدريجًا	نعم
	الوظيفة الداخلية	لا يوجد (ليس حتى مكافحة الإرهاب)	تأمين النظام العام في أثناء الانتخابات	ضبط النظام والأمن الداخلي
	الوظيفة الاستشارية	كلا	نعم	نعم
	الفاعلية	لا بيّنة (أداء وافٍ في مهمات حفظ السلام الدولية)	لا بيّنة (أداء وافٍ في مهمات حفظ السلام الدولية)	لا بيّنة (أداء وافٍ في مهمات حفظ السلام الدولية)
	التزام الديمقراطية	نعم	نعم	غير واضح
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	يوجد بعضٌ منهم: غير نافذين ونادرًا ما يكونون غير متحيزين	يوجد بعضٌ منهم: غير نافذين ونادرًا ما يكونون غير متحيزين	كثر: إعداد جيد وغير نافذين نسبيًّا
	هيبة الجيش	متدنية	عالية	عالية
	الجنود في المجتمع	فصل حاد	فصل	فصل
	التجنيد	كلا (عُلّق العمل	إذا كان عدد	نعم

	الإلزامي	به في عام (1994	المتطوعين غير كافٍ	
النظام السياسي في نهاية المدة		ديمقراطية برلمانية راسخة	ديمقراطية برلمانية راسخة	تسلُّط انتخابي

(380) يُنظر:

Miguel A. Centeno: *Blood and Debt: War and the Nation-State in Latin America* (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2002), and *Warfare in Latin America*, International Library of Essays on Military History, 2 vols. (Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2007).

(381) Francisco Fernando de Santibañes, «The Effectiveness of Military Governments during War: The Case of Argentina in the Malvinas,» *Armed Forces and Society*, vol. 33, no. 4 (July 2007), pp. 612-637.

(382) Paul Sigmund, «Review: *Approaches to the Study of the Military in Latin America*,» *Comparative Politics*, vol. 26, no. 1 (October 1993), pp. 114. See also: Frederick M. Nunn, *Yesterday's Soldiers: European Military Professionalism in South America, 1890-1940* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1983).

(383) Eduardo Silva, «Chile,» in: Harry E. Vanden and Gary Prevost (eds.), *Politics of Latin America: The Power Game*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2006), p. 438.

(384) مقابلة مع كريستيان لابيه، عمدة بروفيدنسيا (سانتياغو، 23 حزيران/ يونيو 2008).

(385) مقابلة مع وزير مالية بينوشيه، كارلوس كاسيريس (سانتياغو، 23 حزيران/ يونيو 2008). يُنظر أيضًا:

Brian Loveman, «Antipolitics in Chile, 1973-94,» in: Brian Loveman and Thomas M. Davies (eds.), *The Politics of Antipolitics: The Military in Latin America*, Latin American Silhouettes: Studies in History and Culture, Rev. and updated ed. (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1997), p. 273.

(386) مذكور في:

Brian Loveman, *For la Patria: Politics and the Armed Forces in Latin America*, Latin American Silhouettes (Wilmington, Del.: SR Books, 1999), p. 188.

(387) Eduardo Silva, «Review: Chile Past, Present and Future: The Long Road to National Reconciliation,» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 33, no. 4 (Winter 1991), pp. 133-146.

(388) يُنظر على سبيل المثال:

Karen L. Remmer, «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, 1973-1987,» *Comparative Politics*, vol. 21, no. 2 (January 1989), p. 156.

(389) يُنظر:

Robert Barros, *Constitutionalism and Dictatorship: Pinochet, the Junta, and the 1980 Constitution*, Cambridge Studies in the Theory of Democracy (Cambridge, UK; New York:

Cambridge University Press, 2002), and Carlos Huneeus, *The Pinochet Regime*, Translated by Lake Sagaris (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2007).

(390) Eduardo Silva, «From Dictatorship to Democracy: The Business-State Nexus in Chile's Economic Transformation, 1975-1994,» *Comparative Politics*, vol. 28, no. 3 (April 1996), p. 299.

(391) David Pion-Berlin, «Military Autonomy and Emerging Democracies in South America,» *Comparative Politics*, vol. 25, no. 1 (October 1992), p. 91.

(392) مقابلة مع إدغاردو بوينينغر في مؤسسة دراسات أميركا اللاتينية (سانتياغو، 27 حزيران/ يونيو 2008).

(393) مقابلة مع بوينينغر.

(394) Aldo C. Vacs, «Argentina,» in: Vanden and Prevost (eds.), p. 406.

(395) Andrea Wagner, *Der argentinisch-chilenische Konflikt um den Beagle-Kanal: Ein Beitrag zu den Methoden friedlicher Streiterledigung* (Frankfurt am Main; New York: Peter Lang, 1992).

(396) *David Pion-Berlin, Through Corridors of Power: Institutions and Civil-Military Relations in Argentina (University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1997), p. 142*. See also: *Silvio Waisbord, «Politics and Identity in the Argentine Army: Cleavages and the Generational Factor,» Latin American Research Review, vol. 26, no. 2 (1991), pp. 166-168, and Jack Levy and Lily Vakili, «Diversionary* Action by Authoritarian Regimes: Argentina in the Falklands/Malvinas Case,» in: Manus I. Midlarsky (ed.), *The Internationalization of Communal Strife*, Studies in International Conflict Series; 7 (London; New York: Routledge, 1992), pp. 118-146.

(397) Anthony W. Pereira, *Political (in)Justice: Authoritarianism and the Rule of Law in Brazil, Chile, and Argentina*, Pitt Latin American Series (Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 2005), pp. 172-192.

(398) Deborah L. Norden, *Military Rebellion in Argentina: Between Coups and Consolidation* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1996), p. 59.

في آب/ أغسطس 2011، اعترفت الحكومة التشيلية بأن العدد الرسمي لضحايا الدكتاتورية العسكرية بلغ 40.018 ضحية (هو العدد الإجمالي للذين قتلوا أو عُذّبوا أو سُجنوا لأسباب سياسية).

See: Eva Vergara, «Chile Recognizes 9,800 more Pinochet Victims,» AP (Santiago), 18/8/2011.

(399) مقابلة مع الجنرال المتقاعد باتريسيو شاكون (سانتياغو، 25 حزيران/ يونيو 2008).

(400) مقابلة مع إليخاندرو أفينبورغ وفاكندو ساليس كوبيلانسكي (بوينس أيرس، 26 أيلول/ سبتمبر 2008).

(401) التقرير متوفر على:

http://www.cidh.oas.org/countryrep/Argentina80engl toc.htm.

(402) Harold A. Trinkunas, *Crafting Civilian Control of the Military in Venezuela: A Comparative Perspective* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005). See also: Felipe Agüero, «The Military and the Limits of Democratization in South America,» in: Scott Mainwaring, Guillermo O'Donnell and J. Samuel Valenzuela (eds.), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective* (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1992), pp. 153-198.

(403) Carlos Santiago Nino, *Radical Evil on Trial* (New Haven: Yale University Press, 1996), p. 61.

(404) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), p. 192.

(405) Felipe Aguëro, «A Political Army in Chile: Historical Assessment and Prospects for the

New Democracy,» in: Kees Koonings and Dirk Kruijt (eds.), *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy* (London; New York: Zed Books, 2002), pp. 123-124.

(406) Patricio Silva, «Searching for Civilian Supremacy: The Concertación Governments and the Military in Chile,» *Bulletin of Latin American Research*, vol. 21, no. 3 (July 2002), p. 375.

(407) Patricio Silva, «Between Autonomy and Subordination: Government-Military Relations in Chile,» in: Gavin Cawthra and Robin Luckham (eds.), *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies*, Democratic Transition in Conflict-torn Societies; v. 1 (London; New York: Zed Books, 2003), p. 102.

(408) Craig L. Arceneaux, *Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil* (University Park, Penn.: Pennsylvania State University Press, 2001), p. 106.

(409) أنا ممتن لفيليبي أغييرو بخصوص هذه النقطة.

(410) Claudio A. Fuentes, «After Pinochet: Civilian Policies toward the Military in the 1990s Chilean Democracy,» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 42, no. 3 (Autumn 2000), pp. 117-119.

(411) Pion-Berlin, «Military Autonomy,» p. 97.

(412) Ernesto Lopez, «Latin America: Objective and Subjective Control Revisited,» in: David Pion-Berlin (ed.), *Civil-Military Relations in Latin America: New Analytical Perspectives* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2001), p. 103.

(413) مقابلة مع خوسيه مانويل أوغارتي (بوينس أيرس، 18 أيلول/ سبتمبر 2008) يُنظر أيضًا:

Wendy Hunter, «Continuity or Change? Civil-Military Relations in Democratic Argentina, Chile, and Peru,» *Political Science Quarterly*, vol. 112, no. 3 (Autumn 1997), pp. 463-464.

(414) Raul Alfonsin, «The Transition towards Democracy in a Developing Country: The Case of Argentina,» in: Daniel N. Nelson (ed.). *After Authoritarianism: Democracy or Disorder?*, Contributions in Political Science, no. 360. ABC-Clio ebook (Westport, Conn.: Praeger, 1995), pp. 23-24.

(415) Norden, p. 59.

(416) مذكور في:

Rut Diamint, «Crisis, Democracy, and the Military in Argentina,» in: Edward Epstein and David Pion-Berlin (eds.), *Broken Promises?: The Argentine Crisis and Argentine Democracy* (Lanham: Lexington Books, 2006), p. 172.

(417) اشترت عائلة كيرتشنر عشرين عقارًا بالمزاد العلني باعها ضحايا البروسيسو اليائسون، وكانوا يملكون معلومات داخلية عن توقيت المزادات.

Interview with Avenburg and Kobilanski, and Ramiro Duran, «Los negocios de Kirchner durante la dictadura,» AR-News Buenos Aires, 29/9/2006, Accessed on 4/2/2011, at: https://arnews.wordpress.com/2006/09/29/los-negocios-de-kirchner-durante-la-dictadura/.

(418) مقابلة مع سباستيان فيغلييرو (بوينس أيرس، 17 أيلول/ سبتمبر 2008). يُنظر أيضًا:

«Argentine Dirty War Officers Punished,» *New York Times,* 29/1/2008, and Alexei Barrionuevo, «Argentine Ex-Army Chief Gets Life Sentence in 'Dirty War' Crimes,» *New York Times,* 25/7/2008.

(419) مقابلة مع البروفيسور روت ديامنت (بوينس أيرس، 19 أيلول/ سبتمبر 2008).

(420) مقابلتان مع خوان ريكي وهرنان لابييزا سبوتا (بوينس أيرس، 19 أيلول/ سبتمبر 2008).

(421) مقابلة مع أوغارتي.

(422) Trinkunas, p. 4.

(423) Brian Loveman, «Mision Cumplida?, Civil-Military Relations and the Chilean Political Transition,» *Journal of InterAmerican Studies and World Affairs*, vol. 33, no. 3 (Fall 1991), pp. 35-74.

(424) مقابلات في سانتياغو مع كلاوديو فوينتس (FLACSO)، وفيليبي أغويرو (مؤسسة فورد) (25 حزيران/ يونيو 2008) ومع بوينينغر، ويُنظر أيضًا:

Silva, «Searching for Civilian Supremacy,» p. 378.

(425) Thomas C. Wright, *State Terrorism in Latin America: Chile, Argentina, and International Human Rights*, Latin American Silhouettes (Lanham: Rowman and Littlefield, 2007), p. 208.

(426) «سُلبنا بالاحتيال» هي العبارة التي استخدمها ضباط عدة من ذوي الرتب العالية خلال مقابلاتنا في سانتياغو حزيران/ يونيو 2008). أيضًا، مقابلة مع غويليرمو باتيلو وخوان - ميغيل إيزكويردو في «المعهد الليبرالي» (سانتياغو، 23 حزيران/ يونيو 2008).

(427) «Pedregoso camino para que cenizas de Pinochet llegaran a Los Boldos,» *La Nación*, 26/12/2006.

(428) يُنظر:

Marcos Robledo, «Democratic Consolidation in Chilean Civil-Military Relations: 1990-2005,» in: Thomas Bruneau and Harold Trinkunas (eds.), *Global Politics of Defense Reform*, Initiatives in Strategic Studies-Issues and Policies (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 95-127.

(429) Larry Rohter, «After the Earthquake, a Military Chile Can Love Again,» *New York Times*, 12/3/2010.

(430) Norden, p. 3. See also: Waisbord, pp. 157-170.

(431) David Pion-Berlin and Ernesto Lopez, «A House Divided: Crisis, Cleavage, and Conflict in the Argentine Army,» in: Edward Epstein (ed.), *The New Argentine Democracy: The Search for a Successful Formula* (Westport, Conn.: Praeger, 1992), p. 65.

(432) Nino, p. 103.

(433) Pion-Berlin and Lopez, p. 84. See also: Marcelo Fabián Sain, *Los levantamientos carapintada, 1987-1991* (Buenos Aires: Centro Editor de América Latina, 1994).

(434) J. Patrice McSherry, *Incomplete Transition: Military Power and Democracy in Argentina* (New York: St. Martin's Press, 1997), pp. 240-242.

(435) Silva, «Between Autonomy and Subordination,» p. 110.

(436) Ibid., p. 113.

(437) Red de Seguridad y Defensa de América Latina (RESDAL), *A Comparative Atlas of Defence in Latin America and Caribbean* (Buenos Aires: RESDAL, 2010), p. 43.

(438) David Pion-Berlin, «Civil-Military Circumvention: How Argentine State Institutions Compensate for a Weakened Chain of Command,» in: Pion-Berlin (ed.), pp. 141-142.

(439) Pion-Berlin and Lopez, p. 66.

(440) مقابلة مع البروفيسور توماس شيتز (بوينس أيرس، 22 أيلول/ سبتمبر 2008). إصلاحات غاريه موصوفة أيضًا - على نحو إيجابي غير واقعي - على موقع وزارة الدفاع الإلكتروني، يُنظر أيضًا:

www.mindef.gov.ar.

(441) Gregory Weeks, «A Preference for Deference: Reforming the Military's Intelligence Role in Argentina, Chile and Peru,» *Third World Quarterly*, vol. 29, no. 1 (February 2008), pp. 50-51.

(442) Ibid., p. 46.

(443) يُنظر:

David Pion-Berlin and Harold A. Trinkunas, «Attention Deficits: Why Politicians Ignore Defense

Policy in Latin America,» *Latin American Research Review*, vol. 42, no. 3 (October 2007), pp. 76-100.

(444) مقابلة مع ديامنت.

(445) مقابلة مع لويس تيبليتي (بوينس أيرس، 24 أيلول/ سبتمبر 2008).

(446) Pion-Berlin and Trinkunas, p. 92.

(447) Diamint, p. 171.

(448) مقابلة مع فيغلييرو.

(449) يُنظر على سبيل المثال:

Santibañes, «The Effectiveness of Military Governments during War».

(450) Fuentes, p. 125.

(451) مقابلات مع بوينينغر ومع جنرالات تشيليين (سانتياغو، حزيران/ يونيو 2008).

(452) يُنظر:

Lucia Dammert (ed.), *Report on the Security Sector in Latin America and Caribbean* (Santiago: FLACSO-Chile, 2007), p. 27.

(453) Wendy Hunter, *Eroding Military Influence in Brazil: Politicians against Soldiers* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997), p. 162.

(454) Thomas Scheetz, «The Evolution of Public Sector Expenditures: Changing Political Priorities in Argentina, Chile, Paraguay and Peru,» *Journal of Peace Research*, vol. 29, no. 2 (May 1992), p. 179.

(455) مقابلة مع شيتز. في عام 2011، وضعت الأرجنتين تحديث القوات المسلحة - ولا سيما زيادة المشتريات الدفاعية - على جدول أعمال الحكومة للمدى الطويل من أجل تجديد ترسانة البلاد من الأسلحة التي عفّى عليها الزمن. يُنظر:

«Argentina Mulls Higher Defense Spending,» UPI (Buenos Aires), 19 August 2011.

(456) مقابلات مع ديامنت، وريكي، ودي سانتيبانيس.

(457) RESDAL, p. 54.

(458) Diamint, p. 164.

(459) مقابلتان مع ديامنت وأوغارتي.

(460) مقابلة مع بوينينغر.

(461) ناقش ستانيسلاف أندرزجيوسكي هذه المسألة بتوسُّع في:

Stanislaw Andrzejewski, *Military Organization and Society*, with a foreword by A.R. Radcliffe-Brown, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and Paul, [1954]).

(462) Katherine J. Worboys, «The Traumatic Journey from Dictatorship to Democracy: Peacekeeping Operations and Civil-Military Relations in Argentina 1989-1999,» *Armed Forces and Society*, vol. 33, no. 2 (January 2007), pp. 160-162.

(463) A. J. Ramos, R. C. Oates and T. L. McMahon, «The U.S. Southern Command: A Strategy for the Future,» *Military Review*, vol. 72, no. 11 (November 1992), p. 34.

(464) مقابلة مع أفينبرغ وسالسي. يُنظر أيضًا:

Alberto Miguez, «Argentina's Budding Relations with NATO,» *NATO Review*, vol. 41, no. 3 (June 1993), pp. 28-31.

(465) يُنظر على سبيل المثال:

Frank Kurz, «Ein 'tragisch-groteskes' Missverständnis: Das Scheitern der argentinischen Montoneros,» in: Alexander Straßner (ed.), *Sozialrevolutionärer Terrorismus: Theorie, Ideologie,*

Fallbeispiele, Zukunftsszenarien (Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2009), pp. 387-410.

والموقع الإلكتروني الخاص بالاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والاستجابة له، وهذا مركز تابع لوزارة الأمن الداخلي الأميركية، ومقره في جامعة ميريلاند:

http://www.start.umd.edu/start/data_collections/tops/terrorist_organization_profile.asp?id=236.

(466) Kees Koonings, «Political Armies, Security Forces and Democratic Consolidation in Latin America,» in: Cawthra and Luckham (eds.), p. 141.

(467) يُنظر:

Mitchell A. Seligson, «Democracy on Ice: The Multiple Challenges of Guatemala's Peace Process,» in: Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring (eds.), *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005), pp. 204-207.

(468) هذه الوثيقة متوفرة على:

http.c-r.org/our-work/accord/guatemala/civilian-power-armed-forces.php.

(469) في حزيران/ يونيو 2011، أصبح الجنرال هكتور ماريو لوبيز، وهو رئيس أركان سابق، أكبر ضابط سابق يُعتقَل بسبب مذابح الثمانينيات. يُنظر:

«Guatemala: Former Military Chief Is Charged with Genocide,» *New York Times,* 17/6/2011.

(470) Gabriel Aguilera Peralta, «Guatemala's Armed Forces: Fifteen Years after Peace,» in: RESDAL, pp. 230-231.

(471) RESDAL, pp. 222 and 227 respectively. The maximum size of the budget is set at 0.66 percent of the GDP by law.

(472) Dammert (ed.), pp. 17-18.

(473) «Guatemala Coming Full Circle,» *Guatemala Times*, 17/12/2008.

(474) Susanne Jonas, «Guatemala,» in: Vanden and Prevost (eds.), p. 288.

(475) Seligson, p. 208, fn. 5.

(476) Jennifer Schirmer, «The Guatemalan Politico-Military Project: Whose Ship of State?,» in: Koonings and Kruijt (eds.), pp. 77-78.

(477) Sarah Grainger, «Mexican Drug Gang Menace Spreads in Guatemala,» Reuters, 18/2/2009.

(478) «Remilitarization of Guatemala Already a Fact,» *Guatemala Times*, 16/2/2009.

(479) «Guatemalan Military Seizer Drug-Plagued Province,» *New York Times*, 19/12/2010. See also: Hal Brands, *Crime, Violence, and the Crisis in Guatemala: A Case Study in the Erosion of the State* (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, [2010]), and Thomas Bruneau, Lucía Dammert and Elizabeth Skinner (eds.), *Maras: Gang Violence and Security in Central America* (Austin, TX: University of Texas Press, 2011).

(480) Megan McAdams, «Bloodshed in Guatemala as Cartels and Street Gangs Wage War,» Council on Hemispheric Affairs Report, 7 March 2011, at: www.coha.org.

(481) Damien Cave, «Desperate Guatemalans Embrace an 'Iron Fist',» *New York Times,* 10/9/2011.

(482) Julie López, *Guatemala's Crossroads: Democratization of Violence and Second Chances* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Latin American Studies, 2010), pp. 24-29.

(483) Jonas, p. 284.

(484) Schirmer, p. 85.

(485) يُنظر:

Phil Kelley, «Democracy in Latin America,» *LASA Forum*, vol. 33, no. 1 (Spring 2002).

(486) مقابلة مع محلل عسكري أرجنتيني (بوينس أيرس، 20 أيلول/ سبتمبر 2008).

الفصل السادس
بعد حكم عسكري في آسيا كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا

بينما كان معظم الأنظمة التسلطية في أميركا الجنوبية في أثناء الحرب الباردة من النوع البريتوري، كان هنالك، إلى جانب الأنظمة العسكرية أو شبه العسكرية في شرق آسيا وجنوب شرقها (مثل بورما وإندونيسيا والفليبين وكوريا الجنوبية[487] وتايوان وتايلاند) أنظمة قائمة على اشتراكية الدولة (مثل كمبوديا والصين ولاوس وفيتنام). سوف نُعنى في هذا الفصل بالمجموعة الأولى من الدول؛ فموجة التحول الديمقراطي الثالثة في شرق آسيا وجنوب شرقها، أسفرت، بالنسبة إلى الأنظمة التي تلت الحكم العسكري، عن مآلات مختلفة جدًا. فالنمو الاقتصادي وتطوُّر المجتمع المدني أطلقا في دولٍ شرق آسيوية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان، انفتاحًا سياسيًّا، وأنتجا بمرور الوقت ديمقراطية راسخة. لكن المسار نحو التحول الديمقراطي في جنوب شرق آسيا، كان غير منتظم وهو لا يزال إلى حد بعيد عمليًّا في طور التقدم في تايلاند وإندونيسيا والفليبين، حيث قام الجيش، باعتباره الحصن التقليدي للسلطة المعادية للديمقراطية، بتقوية التيارات التسلطية، مع بقائه أهم عقبة في طريق ترسيخ الديمقراطية.

نجد في هذا الفصل معلومات عن ثلاث دول آسيوية. وكانت حالتنا «الجيّدة»، كوريا الجنوبية، ناجحة بشكل مثير للإعجاب في ترسيخ التحول الديمقراطي وتكوين موقع خاص لقواتها المسلحة في البنية المؤسسية الجديدة. أما حالتنا «السيّئة» فهي تايلاند، حيث أطاح الجيش في عام 2006 الحكومة المنتخبة، بعد خمسة عشرة عامًا من عملية ديمقراطية واعدة، ولو صعبة. وأخيرًا، فإن حالتنا «المثيرة للاهتمام» هي إندونيسيا، الدولة ذات الأغلبية المسلمة الأكثر سكانًا في العالم، حيث تناقص تدريجًا منذ عام 1998 وجود الجيش ونفوذه السياسي، وذلك خلافًا لتوقعات معظم الخبراء. إن ما أرمي إليه هنا هو أن أفسر لماذا أصبح الضباط الكوريون خُدّامًا للدولة، ولماذا تخلّى زملاؤهم الإندونيسيون تقريبًا، وذلك خلافًا لجميع التوقعات، عن اعتزامهم حكم بلادهم، ولماذا كان أفراد القوات المسلحة التايلاندية أقل ميلًا إلى التخلّي عن دورهم السياسي.

بدأت عمليات التحول الديمقراطي في شرق آسيا منذ مدة قريبة نسبيًّا: في عام 1987 في كوريا الجنوبية، وفي عام 1992 في تايلاند، وفي عام 1998 في إندونيسيا. ويمتد الإطار الزمني لهذا الفصل، من بداية التحول الديمقراطي حتى نهاية رئاسة كيم داي - جونغ (في عام 2003) في كوريا الجنوبية، وحتى نهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس يودهويونو في إندونيسيا (في عام 2009)، وحتى أواخر عام 2009 في تايلاند. وقُسّم هذا الفصل إلى أربعة أقسام؛ أوجزُ في أولها الحكم العسكري في الدول الثلاث، بينما أناقش في الأقسام التالية تفصيليًا تطوُّر الأنظمة العسكرية في كل حالة.

الحكم العسكري في ثلاث دول آسيوية

تاريخيًّا، كانت القوات المسلحة في الدول الثلاث المؤسسات السياسية الأكثر قوة؛ فطبقًا للفولكلور العسكري، في إندونيسيا وتايلاند، لم يكن الجنود جزءًا من المجتمع فحسب، بل كانوا هم أيضًا من **أوجد** الأمة فعليًّا، كما كان الجنرالات الكوريون يعتبرون أنفسهم الضامنين بقاء الأمة[488]. وكما كانت الحال في الأنظمة العسكرية السابقة في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية، فإن التحديات الرئيسة في الدول الآسيوية الثلاث كانت أيضًا إخراج القوات المسلحة من عالم السياسة. وكانت مقاربة السياسيين لهذه التحديات في كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا مختلفة، نظرًا إلى تباين أوضاعهم السياسية والاقتصادية/ الاجتماعية.

كوريا

حين أصبحت كوريا الجنوبية دولة مستقلة في عام 1948، كان الجيش القوة الاجتماعية الأفضل تنظيمًا إلى حد بعيد. واستمرت الحال على هذا المنوال نحو نصف قرن من الزمن. وكانت القوات المسلحة متأثرة تأثرًا شديدًا باليابان التي ترك جيشها الاستعماري انطباعًا عميقًا في نفوس الجنود والضباط الكوريين، كما في الولايات المتحدة - لأن حكومة أمر واقع عسكرية أميركية حكمت البلاد في فترة 1945 - 1948 [489]. واعتمد الرئيس سينغمان رهي (حكم 1948 - 1960)، وهو مدني ولكنه تسلطي بشدة، على الشرطة والقوات المسلحة، واستغل الصراعات الفئوية بين صفوف الجيش لترسيخ حكمه والحؤول من دون تطور مركز قوة موحد في داخل القوات المسلحة. واستمرت القوات المسلحة في كبت طموحاتها السياسية خلال الغليان الاجتماعي والسياسي الذي أعقب إطاحة ثورة طلابية نظامَ رهي. وأدى تعيين مدني وزيرًا للدفاع ومحاولته تقليل النفقات العسكرية، والفساد المتفشي، وعدم قدرة النظام المدني المزعومة على حماية البلاد من التهديدات الشيوعية، إلى انقلاب عسكري أبيض شكّل مدخلًا إلى حكم بارك شونغ هي (P. Chung-hee) الذي دام فترة طويلة (1961 - 1979)[490].

أعلن بارك القانون العرفي، وحلّ الجمعية الوطنية، وألغى الأحزاب السياسية، وحظر النشاط السياسي، وأسس دكتاتورية عسكرية كلاسيكية. وتولّى «المجلسُ الثوري الأعلى لإعادة البناء الوطني»، المؤلف بالكامل من عسكريين، مهمات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية كلها. وفي عام 1963، في إثر ضغط قوي من الولايات المتحدة والرأي العام، نُقلت السلطة السياسية إلى القطاع المدني، لكن التدخل السياسي للقوات المسلحة بقي قائمًا[491]. يومذاك، خرج بارك وزملاؤه الضباط الذين كانوا أعضاء في الحكومة من القوات المسلحة، تنازلًا أمام الدستور الذي نص على تحكُّم مدني بالجيش وعلى عدم جواز انتخاب عسكريين أو تعيينهم رؤساء جمهورية. لكن تعيين الضباط المتقاعدين في المناصب السياسية استمر بكامل الزخم خلال المدة الباقية من عمر هذا النظام، مع أن القوات المسلحة بقيت، **كمؤسسة**، خارج حلبة السياسة، بل إن نسبة العسكريين السابقين في مجلس الوزراء والسلطة التشريعية ارتفعت في الواقع[492]. وفي فترة ما بين عامَي 1964 و1979، تولّى ضباط سابقون 118 حقيبة وزارية من مجموع 314 حقيبة، وشغلوا نسبة من مقاعد الجمعية الوطنية راوحت بين 16 و22.4 في المئة[493]. تمكّن بارك من أن يسيطر سياسيًّا على الجنرالات برعايته عصبة هاناهو (Hanahoe) النافذة ووضع أعضائها في مناصب

استراتيجية في داخل القوات المسلحة، ومن خلال تعبئة أجهزة الاستخبارات لتعقّب تحركات القوات المسلحة ومنعها، كما من خلال اختيار ضباط متقاعدين لتولّي مناصب حكومية، بما يكفل تسكين تظلماتهم السياسية. كان ضباط السلك يساندون نظام بارك بقوة، وشكّل الجنرالات المتقاعدون العمود الفقري للحكم، فإذا بنظام بارك نظام عسكري في واقع الأمر، على الرغم من واجهته المدنية.

في أواخر عام 1979، نظّم الجنرال تشان دو هوان (C. Doo-hwan) تمردًا ضد جنرالات الحرس القديم، وقاد انقلابًا عسكريًّا في أيار/ مايو 1980. وأدت تعديلات دستورية إلى زيادة سيطرة السلطة التنفيذية على فروع الحكم الأخرى. وكما فعل بارك، تقاعد تشان وزملاؤه من القوات المسلحة، وأسسوا حزبًا سياسيًّا جديدًا (حزب العدالة الديمقراطي)، ونجحوا في السيطرة على القوات المسلحة. وقلص تشان في الوقت نفسه من مشاركة الضباط المتقاعدين في الحكم، واعتمد طوال فترة حكمه حصريًا تقريبًا على عصبة هاناهو كمنجم مواهب للنخب العسكرية والحكومية[494]. عانى تشان على مدى أعوام نظامه الثمانية (1980 - 1988) انعدامَ الصفة الشرعية نظرًا إلى استيلائه على الحكم بالقوة، وأيضًا بدرجة أكبر نظرًا إلى قيامه في أيار/ مايو 1980 بسحق انتفاضة كوانغجو، موديًا بحياة أكثر من مئتي شخص، كما أنه أحدث قدرًا كبيرًا من الشعور المعادي للولايات المتحدة بين أوساط الشباب الكوريين الجنوبيين. وكانت مدة حكم تشان بأكملها مصحوبة بمقاومة لا تلين من المجتمع المدني، تتسع وتزداد حدة تدرُّجيًا، ليتحتم في نهاية الأمر استحداث تدابير سياسية واقتصادية محدودة ذات طابع ليبرالي.

تايلاند

نفذت مجموعة من موظفي الدولة وضباط الجيش انقلابًا أبيض في بانكوك في عام 1932، فأنهت به حقبة الملكية المطلقة ودشنت حقبة الملكية الدستورية والحكم العسكري. ودخل الجيش التايلاندي حلبة السياسة عند هذا المنعطف، من أجل مساندة الديمقراطية طبقًا للجنرالات الذين كانوا يعتقدون أن الجيش مؤسسة ديمقراطية[495]. لكن الأرجح كثيرًا في أي حال، هو أن النخب العسكرية أسقطت الملكية المطلقة لكي تستطيع أن تصبح القوة السياسية المهيمنة؛ إذ يتمسّك الجنرالات التايلانديون حتى يومنا هذا بنظرتهم المتحمسة إلى أهميتهم السياسية، وطبقًا لقائدهم الأعلى، فإن:

> القوات المسلحة التايلاندية مسؤولة، طبقًا للدستور [كما قال حرفيًّا]، عن صون سيادة الدولة وأمنها ومصلحتها الوطنية، وإدارة النزاع المسلح أو الحرب، والعمل كرادع من أجل حماية المؤسسة الملكية، وقمع وردع التمرد والفوضى من أجل الحفاظ على أمن الدولة وتطوير البلاد[496].

قليلة هي المؤشرات التي تثبت، أفضل مما تثبته جولة مشي في وسط بانكوك، النفوذ السياسي الثابت الذي تتمتع به القوات المسلحة التايلاندية: فالعاصمة تزخر بالقواعد والمنشآت العسكرية من الأنواع كافة، على الرغم من انتفاء سبب استراتيجي لوجودها. استُخدمت روح الجيش التايلاندي

الجماعية وهيبته في تبرير الحاجة المزعومة إلى دولة قوية ودكتاتورية تستطيع التغلب على التهديدات والتحديات الخارجية (الحركات الشيوعية المتمردة) والداخلية (الأقلية الصينية القوية ماليًّا، والنزعة الانفصالية لدى المسلمين، إلى غير ذلك)[497]. تقاسم أفراد القوات المسلحة التايلاندية، خلال معظم فترات الحرب الباردة، تجارب موحدة مهمة: محاربة الأعداء الخارجيين (أي متمردين شيوعيين من فيتنام ولاوس وكمبوديا) والأعداء الداخليين (الشيوعيين المحليين والانفصاليين المسلمين في الجنوب). وكان الثابت الوحيد في السياسة التايلاندية منذ عام 1946 الملك بهوميبول أدولياديج (B. Adulyadej) (راما التاسع) الذي أصبحت مدة حكمه (بدءًا من كانون الثاني/ يناير 2012) الأطول في العالم، وتخلّلها خمسة عشر انقلابًا عسكريًّا، وستة عشر دستورًا، وثمانية وعشرون تغييرًا لرئيس الوزراء[498]. حافظ الملك الذي يحظى باحترام واسع على قدر كبير من النفوذ السياسي ولم يتهرب من معارضة السلطة التشريعية أو تأييد الانقلابات العسكرية[499].

أشّرت انتفاضة شعبية في عام 1973 إلى بروز المدنيين على المسرح السياسي؛ فخلال الأعوام الثلاثة من الحكم المدني، لبث الجنرالات يتحكمون بمسار الأمور من خلف الستار، لكن العلاقات المدنية - العسكرية شهدت ثلاثة تغييرات مهمة: فقدت القوات المسلحة التايلاندية بعض قادتها البارزين، حين أُرغم ضباط عدة من ذوي الرتب العليا على التوجه إلى المنفى؛ نشأ إمكان تسييس عملية الترقيات العسكرية مع تولّي المدنيين مسؤولية الحكم؛ أصبح الصراع ضد المتمردين الشيوعيين أكثر انفتاحًا على التفحص مع حلول الحكم البرلماني[500].

في عام 1976، أدت مجزرة كبيرة ارتكبتها الشرطة وقوات عسكرية بحق طلاب «شيوعيين» في جامعة تامّاسات إلى إنهاء السياسة التنافسية وعودة الجيش إلى السلطة. وشهدت تايلاند في الثمانينيات عملية بطيئة وغير منتظمة لإضفاء طابع ليبرالي، تخللتها من وقت إلى آخر انقلابات عسكرية ناتجة من خلافات في داخل القوات المسلحة التايلاندية في شأن وتيرة التغيير. كان عدد المقاعد التي يشغلها عسكريون في الهيئة التشريعية قد تضاءل ببطء، بينما كان ساسة مدنيون، ولا سيما من أصحاب المشروعات في المحافظات، يتولون تدريجًا الوزارات الحكومية التي كان يشغلها في وقت سابق ضباط متقاعدون[501]. وازداد بسرعة في الوقت نفسه عدد الجنرالات (إلى أكثر من ألف)، ما أوجد تنافسًا شديدًا على مستوى القمة. كان خوض حرب سياسية قد أدى إلى تسييس الجيش واستحداث انشقاقات جديدة وعمّق الانشقاقات القديمة في المؤسسة. وسط هذه البيئة، اكتسب ضباط من ذوي الرتب المتوسطة - أولئك الذين يسيطرون مباشرة على الرجال والقوة النارية - مزيدًا من النفوذ لأن الحصول على دعم منهم كان مسألة حيوية بالنسبة إلى الجنرالات المتخاصمين[502].

سمح دستور عام 1978 للملك بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، وبين عامي 1989 و1991، وكان 161(أو 60.3 في المئة) من أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم 267 من العسكريين الذين هم قيد الخدمة، مع أن مجلس النواب ومنصب رئيس الوزراء بقيا حكرًا على المدنيين. وخلال المدة ذاتها، كان أحد عشر وزيرًا، من أصل ستة وأربعين وزيرًا، من المسؤولين العسكريين المتقاعدين[503]. أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيير البيئة الأمنية في تايلاند أساسًا، وفي الوقت نفسه، وكما حدث في كوريا قبل عقد من ذلك، أدى النمو الاقتصادي والتحرر السياسي

إلى تعزيز توسُّع نشاط مجموعات المصالح[504]. وبحلول مطلع الثمانينيات، وجد الجيش نفسه في وضعية اجتماعية - سياسية واقتصادية متغيرة. كانت البلاد بحاجة إلى تسريع التصنيع، لكن الجنرالات الممسكين بمقاليد السلطة كانوا يفتقرون إلى الرؤية؛ كان النمو الاقتصادي يعني أساسًا بالنسبة إليهم إمكانًا أكبر للحصول على أسلحة رخيصة نسبيًّا، وعند هذه النقطة أدركت نخب الأعمال التايلاندية أنها ما عادت قادرة على ائتمان القوات المسلحة على النمو الاقتصادي.

إندونيسيا

بعد أربعة أعوام من إعلان الاستقلال وخوض حرب عصابات مكلفة ضد الهولنديين العائدين، أصبحت إندونيسيا ديمقراطية برلمانية (بين عامَي 1949 و1959)، ثم دولة تسلطية كانت نخبها القائدة تصوّرُها على أنها النظام الإندونيسي الفريد القائم على «ديمقراطية موجهة» (1959 - 1965). كان سوكارنو، دكتاتور إندونيسيا الأوتوقراطي بشكل متزايد، قد حاول الحفاظ على توازن دقيق بين أقوى مؤسستين في البلاد: القوات المسلحة الإندونيسية التي لم تقصر نفسها في أي وقت على دور عسكري حصري، والحزب الشيوعي الإندونيسي. وأزاح نظامَ سوكارنو في عام 1965 جنرالاتٌ كانوا ينظرون بقلق إلى تنامي قوة الحزب الشيوعي الإندونيسي[505]. وجرى تدمير الحزب، وأصبح الجيش المؤسسة الأكثر نفوذًا سياسيًّا في ظل خليفة سوكارنو، سوهارتو، وهو ضابط سابق برتبة فريق في القوات المسلحة الإندونيسية.

شرّع نفوذ القوات المسلحة الإندونيسية الهائل، من خلال عقيدة «الوظيفة المزدوجة» (Dwifungsi) التي نصت على أنه يحق للقوات المسلحة أن يكون لها، إضافة إلى المهمات العسكرية المحض، دور مباشر في الحياة السياسية[506]. سهّلت اعتماد هاتين المهمتين التهديدات الانفصالية التي واجهتها البلاد في آتشيه في شرق تيمور، وبابوا، وعقيدة القوات المسلحة الإندونيسية التي كانت تنص على تعاون وثيق بين الوحدات العسكرية والسكان المحليين. وتعززت استراتيجية «الدفاع الشعبي المتكامل» هذه بدورها بالبنية الدفاعية الإقليمية للقوات المسلحة الإندونيسية التي أسست وجودًا عسكريًّا على امتداد البلاد. كما برَّرت القوات المسلحة الإندونيسية أيضًا ممارستها المهمات المدنية - الصراع الإقليمي، والدفاع المدني، والمشاركة في الاقتصاد - من خلال تولّي دور قيادي في «المجموعات الفاعلة» في البلاد (العمال، والفلاحون، والشباب، والنساء)[507].

في ظل دولة «النظام الجديد» التي أقامها سوهارتو (1965 - 1998)، كانت نسبة 20 في المئة من المقاعد في الهيئات التشريعية على مستويات الحكم كافة مضمونة للقوات المسلحة. وبحلول أواسط التسعينيات، كان 14.000 من ضباط القوات المسلحة الإندونيسية يعملون في مناصب إدارية واقتصادية منوّعة[508]. على الرغم من ذلك، قلل سوهارتو تدريجًا، في أثناء العقد الأخير من حكمه، اعتماده على الجنرالات من خلال تشكيل تحالفات مع إسلاميين وتكنوقراطيين، والتشاور مع زمرته الخاصة في القصر (بمن في ذلك أفراد أسرته). أظهرت القوات المسلحة الإندونيسية في عام 1993ردة فعل إزاء تقليص أهمية موقعها، وذلك بإجبار سوهارتو على قبول أحد أفرادها، الجنرال تري سوتريسنو، (T. Sutrisno)، في منصب نائب الرئيس، لكن الرئيس رد بتقليص الوجود العسكري في مجلس وزرائه[509]. إضافة إلى ذلك، أوجد سوهارتو عن عمد

انقسامات على أسس دينية - وسياسية وعرقية أحيانًا في داخل القوات المسلحة الإندونيسية، خلال أول عقدين أو ثلاثة عقود من حكمه، وكان يقوم دوريًّا بإعادة خلط مواقع عدد كبير من الضباط العسكريين من أجل تقوية سلطته ومنع بروز توافق ومراكز قوة مستقلة بين النخب العسكرية[510].

جاءت التحديات الخطِرة لسلطة القوات المسلحة الإندونيسية من ثلاثة مصادر: سوهارتو، الذي كان أحيانًا يتخذ مواقف تخالف مباشرة رغبات الشريحة العليا من الضباط، والتوترات في داخل النخب العسكرية، خصوصًا، في أثناء أعوام نظام سوهارتو الأخيرة، والمعارضة من جماعة الاستخبارات ومن مجموعات المجتمع المدني الناشئة[511]. ومن الأهمية بمكان أن يشار إلى أن أيًّا من هذه العوامل لم يستطع تحدي اختراق القوات المسلحة الإندونيسية العميق للمجتمع، ولا سيما المجتمع الريفي.

مقارنة النظم البريتورية

عند المقابلة بين النظم العسكرية الثلاثة، يجدر بنا أن نشدد على أن التدخل السياسي في كوريا مارسه جنرالات أفراد وليس القوات المسلحة كمؤسسة، وأن نفوذ الجيش التايلاندي كان أوسع نطاقًا وأقل استنادًا إلى النخب، وأنه يمكن القول عن كامل سلك الضباط في إندونيسيا - نظرًا إلى التنظيم الإقليمي للقوات المسلحة الإندونيسية - إنه يملك قدرًا من النفوذ السياسي. وعلى نحو مشابه، فإن غنائم الانقلابات في كوريا - وغنائم الحكم العسكري عمومًا - كانت من نصيب أولئك الذين شاركوا شخصيًّا في الاستيلاء على السلطة في عامَي 1961 و1979. أما الذين بقوا في الثكن، فإن الحكم العسكري، علاوة على عدم استفادتهم منه، عاد عليهم بالضرر لأن الرأي العام لم يكن يفرّق بين مجموعتي الجيش. غير أن أقسامًا أكبر من القوات المسلحة، في تايلاند وإندونيسيا، استفادت ماديًّا من موقع الجيش السياسي، وكانت مشاركة في الفساد.

سهّل خروج القوات المسلحة الكورية من حلبة السياسة نمط التدخل العسكري الذي كان على الأصح مشخصنًا بدلًا من كونه مُمَأسَسًا. لم تكن الأنظمة هناك حكومات عسكرية «محضة» بل كانت، بالأحرى، أنظمة نصف مدنية تتمتع بدعم واسع من الجيش. في تايلاند، كانت القوات المسلحة التايلاندية تقرر مسار الأمور، لكن ضرورات التنمية الاقتصادية تطلبت بمرور الوقت اعتمادًا متزايدًا على الخبرة المدنية وتدخُّل المدنيين في هيكلة نشاط الأعمال وإدارتها. وعلى الطرف الآخر من السلَّم، كانت هنالك، مرة أخرى، إندونيسيا حيث كان النمو الاقتصادي أبطأ وتيرة، وحيث تمكن الجنرالات، على الرغم من بعض القيود على سلطتهم، من المحافظة على موقعهم السياسي المهيمن.

لا يمكن النظر إلى الحكم البريتوري في الدول الثلاث بمعزل عن الحرب الباردة. كان ادعاء الجيش الكوري أنه يمسك بمفتاح البقاء الوطني مبررًا بمعنى الكلمة، وهو ما كان يُذَكَّر الشعب به من وقت إلى آخر بفعل العمليات الجسورة التي تقوم بها الاستخبارات والقوات المسلحة الكورية[512]. في تايلاند وإندونيسيا، لم يكن المتمردون الشيوعيون و/ أو القوات الانفصالية بمصاف تهديد وجودي، بل ما يصنَّف بالتأكيد تحديات أمنية خطرة كان يجب التغلب عليها. كما أن سياق الحرب الباردة يثير أيضًا مسألة الفاعلين السياسيين الأجانب. كانت هذه الدول الثلاث مجتمعة متحالفة بقوة مع الغرب وإن لم يكن، إفراديًّا، بدرجة كوريا التي كان دفاعها مضمونًا

بوجود الجيش الأميركي الثامن على أراضيها. كان النظام العسكري التايلاندي يتمتع بالتأييد الأميركي وإن يكن ذلك دائمًا بالدرجة المفترضة عادة[513]. كانت الولايات المتحدة مبتهجة بالطبع بانقلاب عام 1965 الذي أطاح سوكارنو بعدما بدأت صداقته تتزايد مع الشيوعيين، وكانت مع أستراليا من مؤيدي سوهارتو الثابتين. ويوجد هنا أمر يتسم بالسخرية العميقة؛ إذ كانت الولايات المتحدة مؤيّدة ملتزمة لهذه الأنظمة التسلطية الثلاثة، ما دامت بحاجة إلى تعاونها في الصراع ضد الشيوعية وضد الاتحاد السوفياتي، لكن واشنطن برزت مع ذلك، مع تلاشي الحرب الباردة، لا كمنتقدة صارمة لأعمال القمع التي ترتكبها الأنظمة ذاتها فحسب، بل أيضًا كمؤيدة لجهد التحول الديمقراطي يمكن الاعتماد عليها[514].

يجب النظر إلى الحكم العسكري ضمن سياق زمنه. فالقوات المسلحة في جميع هذه الدول الثلاث قدَّمت مساهمات كبرى في التحديث وفي التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وكان لها، ولا سيما في المناطق الريفية، دور أساس في التنشئة الاجتماعية وتدريب السكان، وفي تحسين البنية التحتية المادية من خلال بناء الطرقات والجسور والقنوات، وهلمّ جرًّا. وفي كوريا، تلقّى جميع الشبان تقريبًا تدريبًا فنيًّا نافعًا في القوات المسلحة بفضل التجنيد الإلزامي، وكان لهذا النوع من التدريب أثره في إنجاح سعي البلاد إلى التصنيع اعتمادًا على كثافة القوة العاملة[515]. من جهة أخرى، كان الجنود التايلانديون بناة الأمة الفعليين؛ فالناس في منطقة الحدود مع كمبوديا كانوا يفتقرون، حتى الستينيات والسبعينيات، إلى هوية وطنية لا لبس فيها، فجاء نشاط القوات المسلحة الملكية التايلاندية في هذه المناطق مهمًّا لمساهمات السكان الاستراتيجية والاقتصادية، بقدر أهميته بالنسبة إلى بناء الأمة. وفي إندونيسيا، عزّز تنظيم الجيش الإقليمي بناء روابط وثيقة بين الجنود والسكان المحليين، وسهّل مشاركة القوات المسلحة الإندونيسية في الاقتصاد تكثيفيًا.

لا تزال النظرة العامة إلى الأنظمة العسكرية متسمة بالاستقطاب في المجتمعات الثلاثة. وكما يمكن توقُّع ذلك، فإن الذين هم على يسار الطيف السياسي وعانوا في الواقع الحكمَ العسكري، لا ينظرون إلى تلك الأنظمة نظرة تقدير. وخلافًا لكثير من الأنظمة البريتورية في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، فإن الأنظمة الثلاثة التي نتناولها بالدراسة هنا راكمت سجلات **مختلطة**؛ فهنالك أيضًا، إلى جانب الخانة التي يهيمن عليها السلوك الدكتاتوري والوحشية أحيانًا والفساد، خانة من الإنجازات. وحين أعلن بارك شونغ القانون العرفي في عام 1961، كان مستوى النمو الاقتصادي في كوريا مماثلًا لنظيره في غانا[516]. وكانت النتيجة ذات الأهمية الفائقة التي أدى إليها انشغال الجيش التايلاندي باحتواء المتمردين الشيوعيين، ترويج التنمية الريفية التي كانت البلاد بأمس الحاجة إليها[517]. ولا يزال كثيرون من الإندونيسيين يكنّون تقديرًا عاليًا للنظام العسكري لأنه حقق الاستقرار، وأبقى أسعار الحاجيات الأساس منخفضة، وشجع تطوير البنية التحتية، وأسّس إمكان التعليم للجميع[518].

طريق كوريا إلى الترسيخ الديمقراطي

الانتقال

في عام 1986، قامت حكومة تشان دو هوان التي عانت أزمة مستمرة بخصوص شرعيتها باستحداث عناصر شبه مشاركة في النظام السياسي، ووافقت على نقاش دستوري. كان للجيش متسع من فرص التدخل السياسي قبل بداية الانتقال الديمقراطي، لكن مجموعة نافذة من الضباط المعتدلين عارضت التدخل[519]. كان التحول الديمقراطي في كوريا عملية أقل إثارة ودرامية مما كان متوقعًا؛ فبعد نقاشات حامية بخصوص تعديل دستوري قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، سمحت حكومة تشان المتشددة بانتخاب رئاسي غير مباشر من خلال هيئة ناخبة فحسب، فأثار هذا حنق جماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة التي كانت تطالب بانتخاب شعبي مباشر. وشهدت فترة أيار/ مايو - حزيران/ يونيو 1987، تظاهرات واحتجاجات جماهيرية بحجم غير مسبوق، فأدرك تشان أنه بالغ في تقدير قوته، وأعاد فتح باب التفاوض مع أحزاب المعارضة في شأن دستور جديد، ووافق في النهاية على تعديل ينص على انتخابات رئاسية شعبية مباشرة[520]. أسفرت انتخابات كانون الأول/ ديسمبر 1987 عن فوز مرشح حزب العدالة الديمقراطي الحاكم، روه تاي وو، وهو جنرال معتدل ساعده على الفوز انقسام ثلاثي الاتجاهات في كتلة المعارضة. التزمت القوات المسلحة موقف المتفرج في أثناء أول انتقال سلمي للسلطة منذ أربعين عامًا، بعد أن أقنعها روه أن وضعيتها وامتيازاتها لن تكون عرضة للتهديد.

مع أن روه انتُخب بعملية انتخابية حرة ونزيهة نسبيًّا، فإنه لم يكن المتنفس النقي الذي كان الكوريون يأملون به، لأنه كان من بين المتآمرين الذين نفّذوا انقلاب 1979 - 1980 العسكري، كما أنه كان شريكًا في نظام تشان. مع ذلك، أثبت أنه بالضبط ذلك النوع من الوجه الانتقالي الذي لا يستغنى عنه من أجل استمرارية التحول الديمقراطي في بعض الدول. كان روه عضوًا مخلصًا في عصبة هاناهو في الجيش (التي كان معظم أعضائها من دفعة عام 1955 الحادية عشرة في الأكاديمية العسكرية الكورية)، وقد قام بترقية زملائه السابقين من تلك الدفعة إلى أعلى المراتب في سلك الضباط، مرسخًا بذلك سلطته، ومحبطًا المعارضة العسكرية المحتملة. لم يكن الجيش، في أي حال، مهددًا بسياسات روه المعتدلة، والسبب هو، على وجه الخصوص، أن الضباط كانوا يشكّلون حوالى خُمس مجلس وزرائه، ولأنه لم تُستحدث أي إصلاحات عسكرية كبرى. لكن روه سمح مع ذلك بإشراف تشريعي متزايد على النفقات الدفاعية وضَمن إبعاد الجنرالات عن حلبة السياسة خلال الأعوام الخمسة من مدة حكمه.

حقق التحول الديمقراطي مزيدًا من التقدم حين فازت ثلاثة أحزاب معارضة بعدد من المقاعد في انتخابات الجمعية الوطنية لعام 1988 يكفي لحرمان حزب العدالة الديمقراطي من الأغلبية[521]. وفر «تحالف كبير» من القوى السياسية المحافظة لروه وأعضاء حكومته، الدعم الضروري والاستقرار المطلوب لإكمال مدد ولايتهم. في غضون ذلك، أصبحت كوريا الشمالية معزولة بشكل متزايد في أعقاب الحرب الباردة، ما سمح للسياسيين والناشطين الكوريين الجنوبيين بالتركيز على التحول الديمقراطي. اتخذ روه، قبل الانتخابات الرئاسية لعام 1992، قرارين مهمين برهنا التزامه انتقالًا سلسًا للسلطة: أعلن في أثناء الحملة الانتخابية نيته الاستقالة من منصبه رئيسًا لحزب العدالة الديمقراطي، واستحدث قوانين انتخابية صارمة، بما في ذلك مددًا أقصر للحملات وحدودًا للإنفاق فيها[522]. عزز روه بعمله هذا الاستقرار السياسي، وساعد في تخفيف الخطر الذي كان قد أصبح متواضعًا أصلًا، المتصل بما أسماه هنتنغتون «المشكلة البريتورية» في عمليات الانتقال الديمقراطي[523].

كيم يونغ سام (1993 - 1998)

انتُخب كيم يونغ سام (K. Young-Sam) الناشط المؤيد للديمقراطية، بأغلبية كاسحة في عام 1992، وأصبح أول رئيس مدني حقيقي لكوريا منذ ثلاثة عقود. ومع أنه ترك منصب الرئاسة بعد خمسة أعوام وهو مبتلى بأزمة اقتصادية، واتهامات بوجود فساد في حكومته، ومعدلات متدنية لشعبيته، فإنه دفع إلى الأمام عملية التحول الديمقراطي في كوريا بشكل مؤثر[524]. لعل الأهم أن كيم تمكّن من أن يقلص بدرجة كبيرة ما كان الجيش يتمتع به من نفوذ سياسي، وذلك من خلال القيام بحملة تطهير كبرى في صفوفه، وإصلاح بنية الإدارة الدفاعية، واستبدال الجنرالات الذين كان يحتمل أن يثيروا مشكلات بجنرالات يلتزمون الديمقراطية.

بدأ كيم بأجندة واسعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، لكن هدفه الأول كان القوات المسلحة. تواصل مع كبار الجنرالات لمناقشة اقتراحاته الإصلاحية، وكسب تأييدهم في مسار هذه العملية، وقام بتحييد المعارضة العسكرية المحتملة من خلال الاعتماد على الجنرالات المتحدرين من مسقط رأسه، بوسان، وجنوب منطقة كيونغسانغ، مستفيدًا من المشاعر الإقليمية الموجودة في صفوف القوات المسلحة. كان من بين إنجازاته الرئيسة تدمير عصبة هاناهو، المعقل التقليدي لنفوذ الجيش السياسي، وذلك بصرف أكثر من ألف ضابط من ذوي الرتب العالية من الخدمة[525]. ثم أعاد خلط مواقع أكبر خمسين جنرالًا، واستبعد جميع أعضاء هاناهو من الترقيات وقيادات الفرق[526]. كما نجح في عام 1996 في محاكمة الرئيسين السابقين تشان وروه، إلى جانب ثلاثة عشر جنرالًا، والحصول على إدانتهم - وهو شيء كان يستحيل التفكير فيه قبل ذلك بأعوام قليلة - بتهمة الفساد على نطاق واسع وأدوارهم في انقلاب عام 1979 وقمع انتفاضة كوانغجو في عام 1980 [527]. وقلص في الوقت نفسه سلطة الأركان العامة، وزاد سلطة وزارة الدفاع، وكانت نتيجة هذه التدابير مجتمعة تفكيك قاعدة النظام العسكري السلطوية الراسخة منذ أمد طويل، ومأسسة التحكم المدني بالقوات المسلحة.

جرى إصلاح شامل للأسس القانونية والتنظيمية لمؤسسة وزارة الدفاع في أثناء رئاسة كيم، وراجعت السلطة التشريعية القوانين في شأن أجهزة الاستخبارات من أجل ضمان سلطة حكومية كاملة عليها وصوغ السياسات وتطبيقها. أُخضعت وكالة الاستخبارات المركزية الكورية للإشراف البرلماني بعدما أعيدت تسميتها لتصبح وكالة التخطيط الأمني الوطني، مع تعيين مدني مديرًا لها، كما أُخضعت أيضًا قيادة الأمن العسكري، وجرى تغيير سلسلة قيادتهما من أجل تعزيز الرقابة الحكومية الفعلية، وحظر عليهما القيام بمراقبة الكيانات العامة والخاصة والأفراد، وأُرغمتا على العودة إلى مهماتهما الأصلية[528]. كان تقليص الاستقلالية العسكرية يسير يدًا بيد مع توسيع الدور الحكومي في صوغ السياسة الدفاعية والأمنية.

سهلت عوامل عدة نجاح كيم في إصلاح العلاقات المدنية - العسكرية الكورية: **أولًا**، تمتع بدعم جماهيري قوي وواسع النطاق. **ثانيًا**، دعمت مجموعات المجتمع المدني المعتدلة التي كانت تركز على الإصلاح المؤسسي توجُّه كيم الإصلاحي وحالت دون مقاومة عسكرية للإصلاح. **ثالثًا**، كانت القوات المسلحة التي أصبحت أكثر تماسكًا ومهنية تقبل عن طيب خاطر توسيع الإشراف المدني. **رابعًا**، وفر انخفاض مستوى التهديدات الخارجية لكوريا حالة بنيوية مواتية للإصلاحات

الديمقراطية وانسحاب القوات المسلحة من حلبة السياسة[529]. **أخيرًا**، حدثت إصلاحات كيم في أثناء مدة من النمو الاقتصادي القوي، ما سمح له بإجازة ميزانيات مشتريات مرتفعة أدت إلى تهدئة قطاع كبير من المؤسسة العسكرية.

كيم داي - جونغ (1998 - 2003)

كان انتخاب كيم داي جونغ (K. Dae-Jung) في عام 1998 مؤشرًا إلى ترسخ الديمقراطية؛ فهو لم يكن أول مرشح حزب أقلية ينتخَب رئيسًا فحسب، بل كان أيضًا «أشهر معارض ومقاتل متأصل من أجل الديمقراطية» في البلاد[530]. أظهرت حقيقة عدم إثارة انتخاب كيم معارضة من القوات المسلحة، على الرغم من دواعي القلق في أوساط الجمهور، الشوط الذي قطعه التحول الديمقراطي على مدى عقد من الزمن.

لم يقم كيم، على خلاف سلفه، بتنفيذ إصلاحات عسكرية راديكالية، وكان أهم ابتكاراته في الشؤون الأمنية استحداث ما سمي «سياسة سطوع الشمس» التي وضعت العلاقات بكوريا الشمالية على أسس جديدة. تخلت هذه المبادرة بوضوح عن فكرة «توحيد شطري كوريا من خلال الامتصاص» باعتبارها هدفًا معلنًا لجمهورية كوريا، واعترفت بأن الطريق إلى الأمن الذاتي تتطلب إقلال الشعور بعدم الأمان في الشمال[531]. كان من المفهوم أن يكون الجنرالات قلقين، نظرًا إلى اهتمامهم الغالب بأمن كوريا الجنوبية، حيال تأثير «سياسة سطوع الشمس»، لكنهم بقوا صامتين مع أن الأحزاب المحافظة عارضت بصخب هذا التحول الحاد في السياسة الخارجية. كما أن الشريحة العليا من الضباط تقيدت بأوامر كيم داي جونغ بعدم الرد إلا بشكل محدود على قيام السفن الكورية الشمالية بانتهاك المياه الكورية الجنوبية.

كان كيم داي جونغ يعتزم تهدئة القوات المسلحة، فقرر، بعد أربعة أيام فقط من انتخابه، الإفراج عن القادة العسكريين السابقين الذين حوكموا وسُجنوا في ظل حكم سلفه، وذلك في بادرة تهدف إلى المصالحة الوطنية[532]. ولم يمارس تمييزًا ضد أعضاء زمرة هاناهو، وأرسى قرارات التعيين والترقية على أساس المؤهلات المهنية، كما تجنّب المحاباة الإقليمية. وسّع القضاء مشاركته في مسائل الأمن القومي، في ظل حكم كيم، وأصبحت المنظمات غير الحكومية أكثر نفوذًا إلى حد ما في المناقشات العلنية للموضوعات الدفاعية. وعزز كيم في عام 2001 قضية السيطرة المدنية بتأسيس مجلس الأمن الوطني باعتباره هيئة استشارية رئيسة تناقش مجموعة واسعة من مسائل الأمن الوطني، وتألف أعضاء المجلس من الرئيس، ووزراء التوحيد، والخارجية والتجارة، والدفاع، ومدير مصلحة الاستخبارات الوطنية، وكبير أمناء سر الرئاسة لشؤون الأمن والدفاع الوطني[533]. وأصبح مجلس الأمن الوطني في نهاية المطاف، في أثناء رئاسة روه موهيون (2003 - 2008)، الهيئة الأولى لصناعة القرارات الدفاعية، وقُلِّص دور الجيش إلى وضعية المتفرج[534].

من المهم الاعتراف بأن إنجازات كيم داي جونغ في ميدان السياسة الأمنية، وسياساته المعتدلة تجاه القوات المسلحة، أصبحت ممكنة بفضل كيم يونغ سام الذي كان **القائد** الكوري المحوري لجهة عملية تأسيس علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. وكانت إصلاحات كيم يونغ سام ووقفته

الجريئة تجاه القوات المسلحة هما العاملين اللذين مكّنا خلَفه من القيام بمبادرات كريمة إزاء المؤسسة العسكرية.

الجيش في الدولة والمجتمع

يملك الرئيس الكوري حق قيادة القوات المسلحة وإدارتها. وتكون هذه الامتيازات التنفيذية منوطة، من الناحية العملية، بوزير الدفاع ووزارته. وكما في معظم الديمقراطيات المتقدمة، تكون وزارة الدفاع مسؤولة عن السياسة العامة والإدارة والشؤون التنظيمية والدبلوماسية العامة، المرتبطة بالمسائل الدفاعية - الأمنية. يخضع جميع العاملين العسكريين للوزير، ويُعنى رؤساء الأركان المشتركة بالممارسة العسكرية وبتنفيذ السياسة. وفي حال حدوث كوارث طبيعية، يمكن المديرين المحليين أو الوطنيين أن يطلبوا المساعدة من الجيش، ويجب أن يتفق الرئيس والبرلمان، في حالات الطوارئ الوطنية، قبل أن يصبح في إمكان الرئيس إعلان حالة الطوارئ الوطنية وتوجيه طلب بتعبئة القوات المسلحة إلى وزير الدفاع.

كان معظم وزراء الدفاع من الجنرالات المتقاعدين. ومع أن عدد الضباط المتقاعدين تدنى في المناصب الحكومية، فإن قطاع الدفاع ما زال يشكل مصدرًا أساسًا للإمداد بالعاملين في المناصب السياسية والإدارة العليا. وبالنظر إلى ما يتمتع به الضباط السابقون من أعلى مستويات التعليم والتدريب ومجموعة المهارات الفريدة التي يجلبونها إلى سوق العمل، فإنه يجب النظر إلى هذه المسألة كاستخدام براغماتي للموارد البشرية لا كميراث تسلطي. ومن المهم أن القانون الكوري يحظر على الصناعات الدفاعية استخدام ضباط سابقين قبل مضي خمسة أعوام على تقاعدهم.

قطعت السلطة التشريعية الكورية، بوصفها مؤسسة سياسية مستقلة ونافذة، مسافة كبيرة إلى الأمام منذ أواخر الثمانينيات. وتنشط الجمعية الوطنية في الشؤون العسكرية - الدفاعية، من حيث مراقبة القوات المسلحة، ومن حيث التأثير في صوغ السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها. وكان عدد النواب البرلمانيين من ذوي الخلفيات العسكرية في انخفاض؛ ففي عام 2009، كان في اللجنة الدفاعية التابعة للهيئة التشريعية جنرالان برتبة أربع نجوم متقاعدان، حيث يقوم أعضاء اللجنة، التي تشارك في عملية إعداد الميزانية بتفحُّص اقتراح الميزانية وتعديله إن لزم الأمر، وتتوج العملية بتصويت برلماني[(535)].

مع إمكان وجود قدر من الفساد في داخل الجيش - لأنه يصعب على السياسيين أو الجمعية الوطنية تفحُّص مسائل المشتريات في أغلب الأحيان - فإنه لم يكن هنالك بيّنة على حدوث عمليات اختلاس أموال خطِرة، أو ما يوحي بوجود احتيال منهجي على وجه التحديد. وفي وزارة الدفاع دائرة تدقيق تتمتع بالخبرة، ومكاتب نيابة خاصة بفروع القوات المسلحة. تفسر جزئيًّا ندرة حدوث حالات فساد، بالحظر المفروض على القوات المسلحة لجهة تشغيل مشروعات أو منشآت أعمال خاصة. وهنالك تفسير آخر هو أن رواتب العسكريين المهنيين الكوريين جيدة بصورة معقولة، ما يسمح لهم بأن يعيشوا وفق أساليب حياة الطبقة الوسطى[(536)]. يؤدي الأمان الوظيفي ومنافع المعاشات على مدى الحياة إلى جعل الجيش خيارًا مهنيًّا جذابًا، ولا سيما في الأوقات الاقتصادية الصعبة.

نهض المجتمع المدني بدور حيوي في انتقال كوريا الديمقراطي، وأصبحت المنظمات غير

الحكومية ومنظمات الإعلام الجماهيري منذ ذلك الوقت أكثر انخراطًا حتى في شؤون الأمن الوطني، ولا سيما ما يتعلق بسياسة توحيد شطري البلاد والميزانية الدفاعية[537]. مع ذلك، فإن الخطاب العام في شأن المسائل الأمنية سيستفيد من وجود نقاش بصورة أكبر وبجودة أعلى، حيث لا يوجد سوى القليل من المؤسسات المستقلة المعنية بالسياسة الدفاعية والخارجية، بيد أن ثمة جامعات بدأت أخيرًا بتوفير دورات تتعلق بالشؤون العسكرية - الأمنية، لكن لم يسجَّل فيها سوى عدد قليل من الطلاب.

الجيش بصفته موفرًا للأمن

واجهت جمهورية كوريا منذ نشأتها تهديدات أمنية حقيقية وحادة. وتعاظمت قوة التهديد الوجودي الأساس الذي يستهدف كوريا الجنوبية في عام 1993، عندما أصبح قيام كوريا الشمالية بتطوير أسلحة نووية خطرًا حقيقيًّا. حدثت اشتباكات بحرية دامية في عامي 1999 و2002، لكن غالبًا ما تحدث مناوشات أصغر، إذ انتهكت البحرية الكورية الشمالية مياه كوريا الجنوبية أكثر من عشرين مرة في عام 2009 وحده [538]. ومن المدهش أن الكوريين الجنوبيين لا يهتمون خصوصًا بالمسائل الأمنية مع أنهم يعيشون بمحاذاة واحدة من أخطر الدكتاتوريات وأصعبها لجهة توقُّع تصرفاتها، ومن أسباب ذلك هو الشعور السائد عند كثير من الكوريين بأن بلادهم اعتمدت لأكثر من خمسمئة عام على الحماية الصينية، وهي تعتمد، منذ الخمسينيات، على الضمانات الأمنية الأميركية، حيث لا يوجد لديهم سبب لأن يقلقوا كثيرًا حيال الدفاع عن بلدهم. وهنالك سبب آخر هو عدم شعبية الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة سنتين بالنسبة إلى الذكور، لأن معظم المجندين يعتبرون الوقت الذي يمضونه في الجيش وقتًا مهدورًا، وهو ما يتفق معه الرئيس السابق روه مو هيون، كما صرح أخيرًا[539]. وطبقًا للعالِم السياسي البارز شوي جانغ جيب، فإن الكوريين الجنوبيين لا يقلقون في شأن الأمن ولكنهم قوميون بعمق، كما أن الجيل الجديد وطني بدرجة عالية[540]. لكن المرء يتساءل في الحقيقة عن مدى جوهرية وطنيتهم، نظرًا إلى مقتهم الخدمة العسكرية.

شمل ترسيخ الديمقراطية تأسيس سيطرة مدنية قوية، وما عاد الضباط يصنعون السياسة الأمنية. لكن بإعمال المعايير العالية للعلاقات المدنية - العسكرية المثالية، فإن الضباط المتقاعدين ما زالوا نافذين جدًا في إدارة الأمن الوطني. لكن المشكلة تتبدى مختلفةً، نظرًا إلى التهديدات العسكرية الدائمة الآتية من كوريا الشمالية، والانعدام النسبي للاهتمام المجتمعي بها، وحقيقة أن قلة من السياسيين فحسب تمتلك ما يلزم من اهتمام ومعرفة بالمسائل العسكرية - الأمنية.

يتشابك الأمن الكوري مع الولايات المتحدة ومع الجيش الأميركي الثامن الذي يرابط في البلاد ويتمتع بسمعةٍ، بصفته واحدًا من أنجح ميسّري استتباب السلم والاستقرار وأكثرهم فاعلية في شبه الجزيرة الكورية. بعد الحرب الكورية، قامت الحكومة العسكرية الأميركية في جنوب كوريا بإنشاء القوات المسلحة الكورية الجنوبية من الناحية الفعلية، وكان دورها أشمل كثيرًا مما كان في تأسيس البوندسفيهر في ألمانيا أو قوات الدفاع الذاتي في اليابان. وعلى الرغم من أن وجود القوات العسكرية الأميركية في كوريا أصبح أقل بروزًا في مراكز السكان الكوريين، ومن بينها سيئول، فإنه يصعب المبالغة في مدى تأثير القوات الأميركية في الجيش الكوري. أرسلت الحكومة

الكورية، على الرغم من بعض الاحتجاجات الشعبية، ثالث أكبر قوة شاركت في حرب العراق، كما أنها ساندت خطط واشنطن لإعادة مركزة القوات العسكرية الأميركية على أراضي بلادها[541]. وتدرب على مدى العقود الخمسة الأخيرة آلاف من الضباط الكوريين، وتلقّوا نوعًا من التعليم العسكري المتقدم في الولايات المتحدة.

كان موضع اهتمام الأميركي الرئيس، على مدى عقود من الزمن، هو الاستقرار في شبه الجزيرة، وعلى نحو خاص الاستقرار الاجتماعي في كوريا الجنوبية. وخلال عملية الانتقال، لم تَدَع الإدارة الأميركية، جنرالات القوات العسكرية الأميركية في كوريا، من خلال قنوات غير رسمية، مجالًا للالتباس بخصوص تأييدهم القوي التحول الديمقراطي. وتُعتبر كوريا في الواقع أنموذجًا مهمًا للجهد الأميركي في ترويج الديمقراطية في آسيا؛ فهي قامت، بما يثير الإعجاب نظرًا إلى قصر المدة، بترسيخ الديمقراطية بمعناها الأقصى، بحيث أصبحت تحوز «شرعية راسخة وواسعة النطاق بين أوساط الجمهور»[542].

جنرالات تايلاند الصامدون

التحول في عام 1992

بدأت عملية التحول الديمقراطي في تايلاند بعد الهجوم الأثيم الذي شنته القوات المسلحة الملكية التايلاندية على المدنيين وأسفر عن سقوط مئات الضحايا، لقمع انتفاضة شعبية في أيار/ مايو 1992. وتُعزى جذور هذا القمع الوحشي إلى انقلاب شباط/ فبراير 1991، حين قررت الشريحة العليا من الضباط ضرورة استيلاء الجيش على السلطة مجددًا من أجل تطهير البلاد من سياسييها الفاسدين[543]. فاز في انتخابات آذار/ مارس 1992 الحزب المدعوم من القوات المسلحة، وأصبح الجنرال سوشيندا كرابرايون (S. Kraprayoon)، قائد مجلس حفظ السلام الوطني الذي قام بانقلاب 1991، رئيسًا للوزراء. ألغى الجنرالات الإجراءات القانونية بحق الوزراء السابقين المتهمين بالاحتيال، وعُيّن في الوزارة الجديدة سياسيون عدة كان الجيش قد اتهمهم سابقًا بالفساد. وهكذا، تحولت الزمرة العسكرية من جلاد سياسة المال إلى راعيها[544].

مع اتضاح أن القوات المسلحة تخطط للبقاء في حلبة السياسة، بدأت الطبقة الوسطى الحضرية التي انضم إليها محتجون من المناطق الريفية بتنظيم تظاهرات جماهيرية. كان ادعاء الزمرة العسكرية أن هذه الهبّة «هجوم على الأمة والدين والملك» ادعاءً سخيفًا ومنافيًا للعقل، إذ هي ثورة بصدق قامت بها الطبقة الوسطى. أمر الملك في النهاية كلًا من قائد الاحتجاج، حاكم بانكوك شاملونغ سريموانغ (Ch. Srimuang) الذي كان جنرالًا سابقًا في الجيش، وسوشيندا بوقف العنف. وخسر الجيش كمؤسسة كثيرًا من تقدير المجتمع له ومن رأس ماله السياسي بعدما بات يُعرف بمذبحة أيار/ مايو الأسود (17 - 20 أيار/ مايو 1992)؛ إذ بُثت صور وحشية الجيش في جميع أنحاء العالم. وجاء وقت كان فيه العسكريون يتعرضون لسوء المعاملة في الطرقات، وترفض المستشفيات علاجهم[545]. ثم أرغِمت الحكومة التي تدعمها القوات المسلحة الملكية التايلاندية على

الاستقالة، وتقرر إجراء انتخابات عامة في أيلول/ سبتمبر 1992.

السياسة والجيش في أثناء عملية التحول الديمقراطي (1992 - 2001)

تمثّل مغزى انتفاضة أيار/ مايو 1992 في الهزيمة السياسية الكبرى التي لحقت بالقوات المسلحة الملكية التايلاندية التي أصبح من الممكن عندئذ تغيير موقعها في السياسة والمجتمع التايلانديين. وكان من بين أول أعمال السلطة التشريعية إقرار تعديل دستوري يجعل منصب رئاسة الوزراء مقتصرًا على أعضاء البرلمان المنتخبين، ما يحول دون دخول الجنرالات معترك السياسة بشكل مباشر. كما حدَّت تغييرات أخرى من سلطة أعضاء مجلس الشيوخ المعينين في إثارة نقاشات ضد الحكومة والتصويت على اقتراحات بحجب الثقة عنها، وذلك لمنع النخب العسكرية من اكتساب وسيلة للتحكم بالسلطة التشريعية[546]. وأُلغيت أيضًا أو عُدلت القوانين الرئيسة التي تمنح القوات المسلحة صلاحيات خارجة عن الدستور في الأزمات - مثالًا على ذلك، أصبحت الآن الاستعانة بالجيش للسيطرة على أعمال الشغب تتطلب تفويضًا من الحكومة - وحُلت «قيادة حفظ السلام في العاصمة» التي كانت هيئة الرقابة الأمنية الأساس في بانكوك[547].

في الأشهر التي تلت الانتفاضة، حققت الحكومة المدنية لتصريف الأعمال برئاسة أناند بانياراشون (A. Panyarachun) ما كانت قلة من الناس تعتبره ممكنًا، وأصبحت، في سابقة من نوعها، معنية على نحو عميق بالتعيينات العسكرية. أقال أناند الضباط من ذوي الرتب الكبيرة المتورطين في مذبحة 1992 وقام بنقل آخرين، منهم القائد الأعلى للجيش، إلى مناصب أقل نفوذًا واتصالًا بالسياسة. وملئت المناصب الكثيرة الشاغرة في أعلى هرم القوات المسلحة الملكية التايلاندية بجنرالات مؤهلين ولكن غير فاعلين سياسيًّا، في خطوة دفعت القوات المسلحة نحو مزيد من المهنية، أول مرة في تاريخ تايلاند الحديث[548].

تمكنت الحكومتان المدنيتان برئاسة تشون ليكباي (Ch. Leekpai) (بين عامي 1992 و1995، وعامي 1997 و2001)، من إعادة تنظيم العلاقات المدنية - العسكرية التايلاندية على نحو مؤثّر، وذلك بتقليص نفوذ القوات المسلحة في التعيينات النخبوية وصنع السياسات العامة، وتقليص صلاحياتها في مسائل السياسة الخارجية، ووقف الممارسة التي تسمح لضباطٍ في قيد الخدمة بشغل مناصب في الوزارة ومجلس الشيوخ. كما خفِّض في الوقت نفسه عدد العسكريين المتقاعدين من 152 (من مجموع 260) عضوًا معينًا في مجلس الشيوخ في عام 1992 إلى 48 عضوًا فقط في عام 1996. وبعد انتخابات مجلس الشيوخ في عام 2000، أصبح عدد المقاعد التي يشغلها ضباط سابقون في القوات المسلحة الملكية التايلاندية ثمانية عشر مقعدًا فقط من مجموع 200 مقعد[549].

مهدت أزمة عام 1997 المالية الطريق أمام تشون لتولّي رئاسة الوزراء لمدة أخرى، فأضاف ثانية حقيبة الدفاع إلى مسؤولياته كرئيس للوزراء، ودفع الجيش باتجاه إصلاحات مختلفة (كان رؤساء الوزراء أو جنرالات متقاعدون يحتفظون دائمًا بحقيبة الدفاع، غير أن أقوى مسؤول دفاعي هو قائد الجيش الذي يكون جنرالًا في قيد الخدمة).

على الرغم من هذه النجاحات، بقي الجيش قوة سياسية أساس، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أنه

لم يجرَّد قط من طابعه السياسي، بل كان «مستعدًا للتظاهر بقبول التحديدات والضوابط فحسب، بشرط أن يبقى بمنأى عن الإصلاحات»[550]. لم تغلق الحكومة المدنية باب السياسة بوجه الجيش، كما أنها لم تكن في موقف يمكّنها من طلب تنازلات رئيسة من القوات المسلحة الملكية التايلاندية: مثلًا، لم يكن وجود الجيش بشكل مكثف في بانكوك، وهو الذي لا يمكن تفسيره إلا بأسباب سياسية، موضوعَ منازعة على الإطلاق. وتمكنت القوات المسلحة الملكية التايلاندية من الاحتفاظ بموقعها المهيمن في صوغ سياسة الأمن الوطني، ويعزى ذلك في جزء منه إلى عدم وجود لجان دفاعية - أمنية فاعلة في الهيئة التشريعية، وفي جزء آخر إلى أن الجمعية الوطنية والحكومة كانتا تفتقران إلى أفراد يتمتعون بخبرة راسخة في ما يتعلق بالمسائل الدفاعية. إضافة إلى ذلك، لم يقم أيُّ من حكومتي تشون أو المجتمع المدني التايلاندي بتضمين معلومات أو تحليل بشأن المسائل العسكرية - الأمنية في خطابهم ونشاطهم السياسي[551]. وأدت هذه النواقص، بدورها، إلى إرغام المدنيين على الاعتماد على القوات المسلحة الملكية التايلاندية لجهة المشورة. وفي المجمل، كانت الحكومة لا تزال بحاجة إلى خطب ود الجيش وكسب تأييده.

أخفق الإصلاح الداخلي للقوات المسلحة لأن أحدًا لم يرغمها على تطبيقه، ولا سيما أن القوات المسلحة التايلاندية تحاشت بالفعل البرامجَ الحكومية التي وجدتها غير مقبولة، مثل المبادرات الهادفة إلى رفع الكفاءة وإصلاح لوائح الترقيات، وأيضًا تقليص عدد الجنرالات الذين لا ينهضون بمسؤوليات فعلية. في الوقت نفسه، كانت تطبَّق بحماسة إصلاحات أخرى تدفع إليها الحكومة، حين تكون تلك الإصلاحات متماشية مع خططها الخاصة - مثل تقليص عديد القوات - موجدة بذلك الانطباع بأنها مؤسسة مطيعة. وبينما كان القائد العام للجيش الجنرال سورايود شولانونت (S. Chulanont) الذي شوهدت قواته تطلق النار على المتظاهرين في أيار/ مايو 1992[552] - يصر على أنه يجب على الشريحة العليا من الضباط أن تترك إدارة السياسة الخارجية لوزارة الخارجية، فإنه سرعان ما أقر باستحالة إرغام زملائه على ترك واحد من المعاقل السياسية التقليدية للقوات المسلحة التايلاندية.

تاكسين والقوات المسلحة التايلاندية (2001 - 2006)

في عام 1998، قام تاكسين شيناواترا (T. Shinawatra)، العقيد السابق في الشرطة وأحد أنجح رجال الأعمال التايلانديين، بتأسيس حزب سياسي جديد، أسماه تاي راك تاي (واختصارها TRT، وهي تسمية تعني «التايلانديون يحبون التايلانديين»، في رد وقائي على الأزمة المالية)، وقاد الحزبَ إلى فوز كبير في انتخابات كانون الثاني/ يناير 2001.

بتقلُّد تاكسين منصب رئاسة الوزراء، انقلب مسار العملية التدرّجية الهادفة إلى تقليل نفوذ الجيش السياسي؛ فهو بدأ عند تسلم منصبه، بتحويل القوات المسلحة إلى قاعدة لقوته الخاصة، من خلال منحها عددًا من الامتيازات الجديدة وإعادة إحياء امتيازات قديمة، والأهم أنه لم يكتف بزيادة ميزانية القوات المسلحة، بل سارع أيضًا إلى الموافقة على قائمة مشتريات القوات المسلحة التايلاندية على مدى فترة 2005 - 2013، كما أنه وافق على تجديد موقع الجيش القوي في صوغ السياسة الخارجية. ومع أن تمثيل القوات المسلحة التايلاندية خُفِّض في الهيئة التشريعية، قام تاكسين بتعويض الشريحة العليا من كبار الضباط من خلال تعيين خمسة وخمسين من جنرالات

الجيش في منصب مستشار رئيس الوزراء البالغ الأهمية، ثم أضاف إليهم لاحقًا ثلاثين جنرالًا آخرين[553].

لم يكن لقيام تاكسين بخطب ود القوات المسلحة أن يخفي في أي حال طموحه الكامن في السيطرة عليها، ولم تكن القوات المسلحة، بفضل القرارات التشريعية والسياسية الصادرة في التسعينيات، تملك سلطة نقض تأليف الحكومات وحلّها، كما كان تقلُّد المناصب العامة محظورًا على أفراد الجيش الذين هم في قيد الخدمة. وخلال مدة تاكسين الأولى رئيسًا للوزراء، نتج من فوزه الكاسح في الانتخابات، وشعبيته الواسعة بين الجماهير، وتطبيق دستور عام 1977 مع التحديدات الصارمة التي يفرضها على الامتيازات العسكرية، ما يمثّل على الأرجح أعلى مستوى من التحكم المدني بالجيش في التاريخ التايلاندي[554].

يتحمّل تاكسين شخصيًّا مسؤولية المحدودية الزمنية، لتأثيره كرئيس للوزراء في القوات المسلحة؛ إذ إنه أثار حنق الشريحة العليا من الضباط بتدخله المتكرر في إجراءات الترقية في الجيش من أجل تمتين قاعدة مؤيديه، وذلك على الرغم من بادراته التصالحية العديدة تجاه القوات المسلحة التايلاندية؛ بادرات تضمنت في أول عامين من حكمه إبعاد وزارته عن التدخل في شؤون الجيش الداخلية. ولأنه لم يكن يدرك علامات الاستياء العميق الذي أثارته أفعاله في نفوس الجنرالات، أو لأنه اختار تجاهلها، استمر في تعيين مؤيديه، وحتى أفراد من عائلته، في المناصب العليا في القوات المسلحة، فأدت تلك التدابير الخطِرة في نهاية المطاف إلى التضحية لا بنظام تاكسين فحسب، بل بالحكم المدني في تايلاند أيضًا، وعلى نطاق أوسع.

أصبح تاكسين في عام 2005 أول رئيس وزراء تايلاندي يكمل مدة ولايته ويعاد انتخابه؛ إذ فاز مجددًا بأغلبية واسعة، وبدأ باستغلال شعبيته من خلال زيادة نفوذه السياسي، المهيمن أصلًا، على كامل سلطات الحكم الثلاث. وعلى سبيل المثال، أقرت إدارته مرسومًا يسمح لرئيس الوزراء بأن يجيز حالة الطوارئ ثلاثة أشهر ردًا على تهديدات داخلية وأجنبية، بينما كان يقوم، مستخدمًا في ذلك شبكة علاقاته الشخصية، بمركزة سلطته على الشرطة الملكية التايلاندية[555]. لكن تاكسين كان، على الرغم من ذلك، وجهًا سياسيًّا مستقطبًا أدت سياساته إلى تعبئة الطبقات الدنيا وكثير من سكان الأرياف ضد الطبقة الوسطى الحضرية، بينما كانت وسائل الإعلام تنتقد حكومته بقسوة بسبب الفساد المستشري وإساءة استعمال السلطة.

بدأت التظاهرات ضد تاكسين في خريف 2005، وازدادت حدتها في مطلع عام 2006، بعد أن باع أعماله بقيمة 1.9 مليار دولار أميركي معفاة من الضريبة. وبعد أشهر عدة من الاحتجاجات الشعبية، وعدم الاستقرار، والمناورات السياسية، قامت القوات المسلحة بانقلاب من دون إراقة دماء، في أيلول/ سبتمبر 2006، بينما كان تاكسين خارج البلاد. كان الانقلاب يتمتع بدعم جالية الأعمال والمثقفين والناشطين الاجتماعيين ووسائل الإعلام، وقام الناس في واقع الأمر بوضع الزهور على أبراج الدبابات في شوارع بانكوك[556]. استغل الانقلابيون بذكاء، من أجل تبرير عملهم، ما زُعم أنه سلوك من تاكسين لا ينم عن احترام المؤسسة الملكية، البقرة المقدسة للسياسة التايلاندية (في أثناء حكم الملك الحالي على الأقل)، والكسب غير المشروع والفساد في الحكومة، ومحاولة الحكومة إسكات وسائل الإعلام[557]. لكن السبب الكامن وراء الانقلاب كان، مع ذلك، تدخُّل تاكسين المستمر في الترقيات، ومحاولاته إعادة هيكلة القيادة العسكرية.

الحكومة العسكرية والعودة إلى «الوضع الطبيعي» (2006 - 2008)

كان استيلاء العسكر على السلطة في أيلول/ سبتمبر 2006 «انقلابًا ملكيًّا» بمقدار ما كان يفترض به أن يعيد تأكيد النظرة إلى الملكية باعتبارها أسمى من أن تُنتقد، ولأنه تمتع بدعم ضمني من الملك في أقل تقدير[558]. لم يكن التأييد الملكي للانقلاب مفاجأة، لأن الالتزام الأساس للملك كان على الدوام التزامًا بالاستقرار الاجتماعي، ولأن الملك كان تواقًا، بعد نحو عام من التشوش الكامل السياسي والاجتماعي، إلى العودة إلى النظام. كان صنّاع الانقلاب يعلنون تأييدهم الثابت للملك، وهُم نجحوا في تعبئة مشاعر الملكيين لإطاحة حكومة كانت شرائح مجتمعية مختلفة تعتبرها تهديدًا مباشرًا للملكية[559]. وقامت تظاهرات تحولت على نحو متزايد تعبيرًا عاطفيًّا عن مشاعر التأييد للملك، حيث كان الناس يهتفون «نحن المدافعين عن الملك» ويناشدونه أن يقيل تاكسين لأنه عديم الاحترام وجشِع وفاسد.

سهّل ناشطو الديمقراطية الانقلاب بقدر ما، لأنهم كانوا يعتقدون أن القوات المسلحة ما عادت المشكلة الرئيسة الكامنة في النظام السياسي التايلاندي، وفي الواقع، أشاحوا النظر عن الاستهداف الحقيقي. كان هنالك عدد قليل من المستقلين من الخبراء الدفاعيين المدنيين، معظمهم من الصحافيين أو الأكاديميين، لكنهم لم يكونوا أكثر ميلًا من القوات المسلحة إلى تاكسين وحزبه «التايلانديون يحبون التايلانديين». وبالقدر الذي يعني صنّاع الانقلاب، كان انقلابهم بمنزلة الخندق الدفاعي الأخير في وجه تمتين نظام تاكسين المشخصن الذي كان سيؤدي، في نهاية المطاف، إلى تحييد القوات المسلحة، بحيث تكف عن كونها قوة سياسية لها استقلاليتها[560]. استرد الجنرالات، بعد أن أمسكوا بزمام السلطة، موقعهم السابق في صوغ السياسات وتطبيقها، واحتكروا نواحي السياسة العامة الأكثر أهمية بالنسبة إليهم - الأمن الوطني والسياسة الخارجية - وفرضوا قيودًا على حريات وسائل الإعلام. حظرت الزمرة العسكرية الأحزاب السياسية والتظاهرات حتى تموز/ يوليو 2007، وقامت جمعية وطنية تشريعية جديدة - كان لـ 76 من أعضائها (أي 31.4 في المئة) خلفيات في القوات المسلحة أو الشرطة - بصوغ دستور جديد آخر اعتمدته الشريحة العليا من الضباط[561].

حكمت القوات المسلحة مباشرةً في فترة ما بين عامي 2006 و2008، فعينت أعضاء ورئيس الحكومة - الذي لم يكن سوى سورايود شولانونت السالف الذكر، وكان آنذاك قد أصبح جنرالًا متقاعدًا - وامتلكت سلطة نقض تشكيل الحكومات وحلها. وعلى خلاف قادة الجيش في الماضي الذين كان كثيرون منهم من البيروقراطيين المخضرمين والفاعلين السياسيين ذوي الخبرة، فإن الجنرالات الذين كانوا يديرون دفة الحكم (2006 - 2008)، كانوا يملكون خبرة سياسية قليلة **(كانوا** في المحصلة خارج الحكم منذ عام 1992).

لم تعمِّر طويلًا شعبية حكم القوات المسلحة التايلاندية الذي دام خمسة عشر شهرًا؛ إذ كان الجنرالات يعيّنون في الأغلب بيروقراطيين قدامى فاترين لم يفعلوا إلا القليل لحل المشكلات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي سرعان ما برزت إلى السطح. كانت تلك في المحصلة حكومة تغط في نوم عميق، وكان جهدها لإيجاد حوكمة فاعلة لا يتسم إلا بحماسة قليلة في أحسن

الأحوال[562]. سمحت الزمرة العسكرية بإجراء انتخابات في كانون الأول/ ديسمبر 2007، فاز بها حزب السلطة الشعبية - خليفة حزب تاكسين «التايلانديون يحبون التايلانديين» الذي حُظر في عام 2006 - بقيادة السياسي المخضرم ساماك سوندارافيج (S. Sundaravej).

تمثّل العودة إلى الحكم المدني مفهومًا نسبيًّا في السياق التايلاندي، فالمدنيون يكونون بالتأكيد في الحكم ظاهريًّا، لكن الجنرالات يبقون متمتعين بموقع سياسي متميز. ولئن كانت فترة ما بين عامي 1992 و2001 خطوتين إلى الأمام بمنظور إدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية، فإن تولّي تاكسين الحكم مدة خمسة أعوام والحكم العسكري الذي أعقب ذلك كانا خطوتين إلى الوراء. ومع أن الجنرالات ما عادوا في مجلس الوزراء، فإنهم يُلقون بظل ثقيل على النظام السياسي، وبينما يبقى مجلس النواب منتخَبًا بالكامل، فإن 76 عضوًا فقط من مجموع 150 عضوًا في مجلس الشيوخ ينتخَبون مباشرة بينما يعيَّن الباقون. في عام 2008، كان 23 عضوًا في مجلس الشيوخ عسكريين سابقين، منهم 14 بالتعيين[563]. ومع أن القوات المسلحة التايلاندية ما عادت تتمتع بسلطة نقض التعيينات في مجلس الوزراء، فإن الشريحة العليا من الضباط حاولت تكرارًا التأثير في العمليات السياسية والتدخل في تشكيل مجالس الوزراء. وشكَّل المجلس الخاص، المؤلف من مجموعة نافذة من مستشاري الملك الذين ينظرون في التشريعات وتعيينات الموظفين العموميين، معقلًا منذ أمد طويل للنفوذ العسكري لأن اختيار أعضائه في يد الملك الذي حافظ في الأحوال كافة، وطوال عقود من الزمن، على علاقات وثيقة بالقوات المسلحة التايلاندية.

كان الجنود التايلانديون، وما زالوا حتى بعد أن انسحبوا إلى ثكنهم في عام 2008، قادرين تمامًا على أن يهيمنوا بشكل غير مباشر على الحكومات المدنية إذا لاءم ذلك أغراضهم، وذلك بالضبط ما فعلوه بطريقة أو بأخرى منذ عام 1932 [564]. في أواخر عام 2009، جاء في مقالة نشرتها **بانكوك بوست** عن القيادة السياسية التايلاندية، أن رئيس الوزراء أبهيسيت فيجاجيفا (A. P. Vejjajiva)، كان يتصل هاتفيًّا مرات عدة يوميًّا بنائب قائد الجيش الجنرال برايوت تشان أوشا (Chan-ocha) لمعرفة آخر التطورات، ولإمرار رسائل إلى وزير الدفاع، الجنرال براويت وونغ ساوون (P. Wong-suwon)، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الجنرال أنوبونغ باوشيندا (A. Paochinda)، وأيضًا لطلب المشورة في شأن موضوعات ذات صلة، كما لو كان ذلك ممارسة روتينية في ديمقراطية في أثناء حالة السلم[565]. ولا يوجد سبب للافتراض بأنهم سيجرَّدون من هذه الصفة في المستقبل المنظور. في 10 نيسان/ أبريل ومن 13 إلى 19 أيار/ مايو 2010، قمع الجيش بوحشية، مرة أخرى، متظاهرين في وسط بانكوك كانوا يطالبون الحكومة بحل البرلمان وإجراء انتخابات. أسفرت أعمال القوات المسلحة عن سقوط أكثر من ثمانين قتيلًا وأكثر من ألفي جريح من المدنيين، ووصفت وسائل الإعلام التايلاندية هذه الهجمات التي انتهت باستسلام قادة المحتجين وباعتقالات عدة، بعبارتي «نيسان القاسي» و«أيار المتوحش»[566].

الأمن ومشكلات الجهاز العامل

تهيمن القوات المسلحة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على جميع الهيئات السياسية المتعلقة بالأمن - وأهمها مجلس الدفاع، ومجلس قادة القوات المسلحة، ومجلس الأمن الوطني. يضم بعض

هذه المنظمات مدنيين، وربما تشهد فترات التحول الديمقراطي نوعًا من التسابق على السيطرة بينهم وبين زملائهم العسكريين. لكن الجنرالات يفوزون دائمًا تقريبًا بقصب السبق حين تقرَّر مسائل يعتبرونها مهمة. كانت سلطتهم في وضع السياسة الدفاعية وتطبيقها قد تدنت نوعًا ما خلال فترة ما بين عامي 1992 و2006، لكنهم استعادوا منذ ذلك الحين معظم ما خسروه من نفوذ. وعلى سبيل المثال، فإن «الورقة البيضاء» للسياسة الدفاعية، التي صدرت في عام 2008 ووافق عليها رئيس الوزراء، كانت أساسًا من صنيع الضباط العسكريين مع مشاركة روتينية من جانب المدنيين فحسب.

بغضّ النظر عن موقعها السياسي القوي، فإن القوات المسلحة منظمة مهنية وذات توجه مهماتي. وقد ردت النخب التايلاندية على عدم الاستقرار الإقليمي ببناء قدرات البلاد العسكرية، ومن المثير للإعجاب خصوصًا ما أُنجز من تحسينات في البحرية الملكية التايلاندية[567]. انخرطت القوات المسلحة في مجابهة تهديدات أمنية عدة في الأعوام الأخيرة، وكان اهتمامها الأكبر ينصرف إلى وظيفة الأمن الداخلي للقوات المسلحة، نظرًا إلى أن تايلاند واجهت تحديات داخلية لا توجد مؤسسة أخرى مجهزة للتعامل معها. شن المتمردون المسلمون في جنوب البلاد، منذ عام 2004، حملة عنف انفصالية أودت حتى أواخر عام 2009 بحياة حوالى 4000 تايلاندي. يسكن تلك المنطقة مسلمون هم في معظمهم من الإثنية الماليزية، لكن بانكوك رفضت منحهم الاستقلال الذاتي. أدارت القوات المسلحة التايلاندية عمليات مواجهة التمرد من دون تدخُّل من المدنيين، مستفيدة من ثلاثة مليارات دولار أميركي صبّتها الحكومة في المنطقة[568]. كما كانت تايلاند تخوض نزاعًا في شأن مسائل حدودية خطرة - ولا سيما على شكل لاجئين، وتجارة مخدرات، وتهريب - على حدودها مع ميانمار وكمبوديا ولاوس. لكن حملة القوات المسلحة التايلاندية ضد الانفصاليين في الجنوب فاعلة، وكذا طريقة تعاطيها مع حالة اللاجئين في الشمال فاعلة.

هنالك مسألة مثيرة للجدل تتعلق بكفاءة أفراد القوات المسلحة التايلاندية هي أن أساس الترقي كان يقوم على الوقت الذي أمضوه في الخدمة بدلًا من المؤهلات، وبنتيجة ذلك كان ينظر إلى الترقية على أنها أحقية، لذلك يوجد جنرالات أكثر كثيرًا من المناصب الفعلية المتوافرة لهم. على سبيل المثال، كان هنالك 1895 جنرالًا في عام 1998، لكن 616 جنرالًا منهم لم تكن لديهم مسؤوليات حقيقية[569]. إضافة إلى ذلك، لن يبلغ ضباط الدفعة الذين دخلوا الأكاديمية العسكرية في عام 1985 سن التقاعد (في عقدهم الستين) قبل عام 2025، ولأن لا أحد يترك الخدمة طوعًا فإن خطط إنقاص عدد القوات لن تتجسد على الأرجح.

إن القوات المسلحة فئة حاكمة في تايلاند، وبمجرد اختيارهم للالتحاق بالمدرسة الإعدادية للأكاديمية العسكرية العريقة - لفترة تأسيسية مدتها عامان للطلاب الطامحين إلى العمل في الشرطة أو القوات المسلحة - يصبح الطلاب العسكريون جزءًا من جماعة نخبوية. تتسم الروابط بالقوات المسلحة وفي داخلها بأهمية قصوى، تفوق حتى أهمية الروابط بمؤسسات التعليم والتدريب العالية المستوى. وعلى سبيل المثال، فإن الشبان التايلانديين الذين تلقّوا تعليمهم العسكري في الخارج يكونون في وضع غير مؤاتٍ، بسبب عدم انتمائهم إلى إحدى دفعات القوات المسلحة التي كانت ستوفر لهم صلات قيمة على مدى مسيرتهم المهنية.

تخرجت الدفعة الأولى من القوات المسلحة (الدفعة 1) في عام 1960، وكان رئيس الوزراء السابق تاكسين من خريجي الدفعة 10. ومع أن القوات المسلحة كانت عرضة للتنافس الفئوي

بدرجة كبيرة، فإنها أصبحت موحَّدة أحيانًا من أجل غرض أكبر، مثل إحباط سعي السلطة المدنية إلى كسب تنازلات سياسية أو اقتصادية[570]. توجد داخل القوات المسلحة، كما هي الحال في كثير من الجيوش الأخرى والمنظمات المهنية الكبيرة، جماعات وولاءات على أساس الخيارات المهنية والخدمة المشتركة ومناطق المنشأ، وهلم جرًّا. وحين يرقّى ضباط، فإنهم يأخذون معهم، بحسب العرف المتبع، زملاء موالين، كما أنهم يقومون بعد تقاعدهم بتبادل الاستشارات المربحة، ولا يُعد ذلك نتيجة مخطط شائن، بل هو نتيجة المحاباة النمطية اللصيقة بالنظام.

ميزانية القوات المسلحة التايلاندية ودورها الاقتصادي ومكانتها الاجتماعية

تأتي أموال القوات المسلحة في المقام الأول من ميزانية الدولة ومن مشروعات للدولة تسيطر عليها هذه القوات، التي شاركت، إضافة إلى ذلك، في عدد من النشاط المربح غير القانوني أو شبه القانوني. ومع أن هذه المساعي كانت موضوع إجراءات صارمة في ظل حكومة رئيس الوزراء تشون، فإنه لم يُحرَز سوى تقدُّم طفيف بسبب الأزمة الاقتصادية في أواخر التسعينيات وغياب العقوبات الحكومية الفاعلة. تزايدت في أثناء الانتقال الديمقراطي قدرة السلطة التشريعية على تفحُّص الميزانية الدفاعية ومراقبة صرفها، لكن الانقلابات العسكرية أدت على الرغم من ذلك إلى زيادات كبيرة في مخصصات الدولة للدفاع. على سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الدفاعي بنسبة 60 في المئة في السنة المالية 2007 وبنسبة 18 في المئة في السنة التي تلتها[571]. لا يزال الجيش قادرًا إلى حد بعيد، منذ عودة الحكم المدني، على الحصول على ما يريد، ولا تكمن المشكلة في عدم وجود آليات قانونية لتحاشي الجرائم المالية والفساد، بل تكمن في تفصيلات لا يستطيع المدنيون حتى الإشراف عليها إن لم نقل السيطرة[572].

بعد عام 1992، كان قطاع الأعمال التايلاندي ينتقد بشكل متزايد مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد، ولا سيما في مجالس إدارة مشروعات الدولة، خصوصًا أن معظم الضباط لم يكن رجال أعمال كفوءين. وجعلت الزمرة العسكرية خلال فترة 2006 - 2008 عددًا من عامليها مسؤولين عن إدارة شركات عامة، لكن هؤلاء تركوا العمل بعد عودة الحكم المدني. كانت القوات المسلحة منخرطة على نطاق واسع، ومنذ أمد طويل، في التنمية الريفية التي عادت بنفع كبير على المجتمع التايلاندي، وجرى فعلًا تكريس دور القوات المسلحة التنموي في الدستور[573].

منذ بداية الحرب الباردة، امتلكت القوات المسلحة كثيرًا من منافذ البث الإعلامي وأدارتها، بما في ذلك قناتان من مجموع ست قنوات تلفزيونية غير مشفّرة في البلاد. وبفضل هذا الموقع، أصبح من السهل على القوات المسلحة أن تشكّل صورتها الخاصة وتتحكم بها، وأثبت العسكريون أنهم خبراء في الدعاية. قام الجنرالات، في أثناء المدة المحدودة (بين عامي 2006 و2008) التي تولوا فيها السلطة، بإنفاذ قانون يمنح المصالح الإعلامية التابعة للقوات المسلحة امتيازات إضافية. وتُنكر محطات الراديو والتلفزيون المملوكة من القوات المسلحة التقارير عن الفساد المستشري في مشتريات الأسلحة، أو تقلل من شأنها، وترسم صورة جيش يعمل من أجل الشعب ومع الشعب[574]. وبنتيجة ذلك، تمكّنت جزئيًّا من أن تبقى مؤسسة تتمتع بقدر كبير من الشعبية. يثق

الناس عمومًا بالقوات المسلحة، وتُعتبر الجندية مهنة مهيبة ومشرّفة، ولا تزال القوات المسلحة تجذب إلى صفوفها بعضًا من ألمع الشبان التايلانديين، على الرغم من تزايد فرص العمل بنتيجة اقتصاد سريع النمو. يحصل العسكريون على رواتب مجزية ويتمتعون بإمكان الحصول على مساكن بتكلفة غير مرتفعة والاستفادة من مستشفيات خاصة بهم، وفي حال تمكّن ضباط هُم في قيد الخدمة من العمل في الحكومة أو السلطة التشريعية، فإنهم سيستطيعون الحصول على راتبين من جهتي العمل.

مفاجأة سارة: إندونيسيا

حين بدأت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997، كان سوهارتو قد بلغ السادسة والسبعين من العمر، وكان معزولًا عن السياسة اليومية ومنصرفًا في معظم الوقت إلى الاعتناء بدائرة المقربين منه. أدى فساد حكومته على نطاق واسع إلى إطلاق تظاهرات في شباط/ فبراير 1998، ما لبثت أن تحولت إلى أعمال شغب عنيفة أودت بحياة أكثر من 1000 شخص في جاكرتا وحدها، وتسببت بإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات. وبعد مفاوضات مطوّلة دار معظمها في الغرف الخلفية مع سياسيين وقادة عسكريين، استقال سوهارتو في أيار/ مايو 1998 وخلَفه محميّه ونائبه ب. ج. حبيبي. أجرت إندونيسيا أولى انتخاباتها الحرة بعد أربعين عامًا في حزيران/ يونيو 1999. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، انتخبت السلطة التشريعية الجديدة - الجمعية الشعبية الاستشارية - المدني عبد الرحمن وحيد رئيسًا للبلاد.

كانت القوات المسلحة شريكة مهمة في المفاوضات التي أدت إلى عملية الانتقال من سوهارتو إلى حبيبي، ثم من حبيبي إلى وحيد[575]. أسفر الصراع الهائل على السلطة الذي سبق استقالة سوهارتو عن انتصار الجنرال ويرانتو (Wiranto) الذي تمكّن من الحصول على دعم أكبر تنظيم إسلامي في البلاد[576]. وتكرّس انتصار ويرانتو عندما كسب تأييد الرئيس القادم حبيبي، لجهة تولّيه قيادة القوات المسلحة وقيامه بإقالة الفريق برابوو سوبيانتو (P. Subianto)، صهر سوهارتو الذي كان خصم ويرانتو الرئيس على رئاسة قيادة الجيش الاحتياطي الاستراتيجي[577].

يمكن بسهولة تتُّبع تطوُّر السياسة العسكرية بعد سوهارتو، عبر مدد ولاية رؤساء إندونيسيا الأربعة بعد سوهارتو الذين اعتمدوا كثيرًا على علاقاتهم الشخصية بالجنرالات النافذين، وتركوا لهم مهمة إصلاح القوات المسلحة. يدين بعض المراقبين الإصلاح العسكري في إندونيسيا بسبب تدنّي مشاركة المدنيين فيه[578]، لكن يمكن المرء أن يجادل، مع ذلك، بأن البقاء خارج جوهر الإصلاح الدفاعي وتفصيلاته كان قرارًا حكيمًا: فبعدم فرض الإصلاحات على القوات المسلحة، بل ترْك أمر صوغها وتطبيقها لقادتها، اكتسبت القوات المسلحة تلقائيًّا «ملكية» هذه الإصلاحات وزادت أرجحية احترامها لها. مع ذلك، وكما حاجج ماركوس ميتزنر (M. Mietzner)، يمكن القول إن عملية الإصلاح العسكري كانت أي شيء سوى أنها تطوُّر على خط مستقيم، لأنها عكست على نطاق واسع تقلبات عملية الإصلاح السياسي[579].

حبيبي (1998 - 1999) والقوات المسلحة الإندونيسية

مع أن حكومة حبيبي كانت تصارع مشكلات اقتصادية، وحركة الاستقلال في إقليم تيمور الشرقية الإندونيسي، ومشكلات عدة اجتماعية وسياسية أخرى، فإن العلاقات المدنية - العسكرية الإندونيسية كانت قد تغيرت كثيرًا خلال الأشهر السبعة عشر من عمر هذه الحكومة. سارع القائد الأعلى ويرانتو الذي كان يشغل أيضًا منصب وزير الدفاع والأمن إلى الشروع في إصلاح القوات المسلحة، وأدت العلاقة الوثيقة بين حبيبي وويرانتو وقادة عسكريين آخرين - قرروا تجريد القوات المسلحة من الطابع السياسي وإعادة تحديد دورها - إلى تسهيل قبول القوات المسلحة بالإصلاحات.

لعل الأهم كان التخلي عن عقيدة «الوظيفة المزدوجة» لمصلحة «الأنموذج الجديد» الذي كان مؤدّاه الفصل بين القوات المسلحة والشرطة، ووقف الممارسة القائمة على تعيين ضباط عسكريين في قيد الخدمة في مناصب غير عسكرية، وتقليص نفوذ القوات المسلحة الإندونيسية في السياسة عمومًا. خفّض عدد المقاعد البرلمانية المخصصة للقوات المسلحة من خمسة وسبعين مقعدًا إلى ثمانية وثلاثين، واعتذر الجنرالات عن انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، وأقيل عدد لا بأس به من أشهر الضباط. وأعلنت القيادة العسكرية حياد القوات المسلحة الإندونيسية وانسحابها من حزب **غولكار** ((Golkar، وهو حزب «المجموعات الفاعلة» الذي شكِّل في عام 1964 بدعم من جنرالات الجيش لمواجهة نفوذ الشيوعيين المتزايد، وهو الذي كان في الواقع الحزب الحاكم في ظل سوهارتو وحبيبي. واتُّخذ إجراء مهم آخر هو فصل الشرطة الوطنية عن القوات المسلحة، كما أن تغيير اسم القوات المسلحة في نيسان/ أبريل 1999 ليصبح الجيش الوطني الإندونيسي (TNI) كان تعبيرًا رمزيًّا عن الإصلاحات التي كانت تشهدها القوات المسلحة.

عندما تولّى حبيبي منصبه، أعلن أن سيادة تيمور الشرقية أمر غير وارد، مع أنه لم يستبعد الحكم الذاتي الموسع. لكنه فجّر في كانون الثاني/ يناير 1999 قنبلة سياسية، عندما وافق على إجراء استفتاء في تيمور الشرقية للاختيار ما بين الحكم الذاتي والاستقلال. ولم يكن مفاجئًا أن يؤدي هذا القرار إلى التدنّي الكبير في شعبية حبيبي في صفوف القوات المسلحة التي كانت منخرطة بشكل كبير في الإقليم؛ فبلغت نسبة مشاركة التيموريين الشرقيين في الاستفتاء 98 في المئة، واختار أربعة من كل خمسة منهم الاستقلال، وبعد قدر كبير من إراقة الدماء والأعمال الوحشية، انسحبت قوات الجيش والقوات شبه العسكرية من الإقليم[(580)].

العلاقات المدنية - العسكرية في عهد وحيد (1999 - 2001)

اتسم عهد وحيد الذي دام عشرين شهرًا بأسلوب من الحاكمية الضالة، والشعور العام بانعدام الكفاءة، وفضائح الفساد، والمسائل المثيرة للجدل. وأُقيل من منصبه في جلسة خاصة عقدتها الجمعية الشعبية الاستشارية في تموز/ يوليو 2001 بعد أشهُر من التظاهرات وعدم الاستقرار السياسي. لكن السبب الأساس لسقوط وحيد كان أنه استعدى الذين أتوا به إلى السلطة، ومن بينهم قيادة الجيش.

كانت مقاربة وحيد للقوات المسلحة، كما في مجالات السياسة الأخرى، متهورة ولا يمكن توقُّعها؛ فهو اتخذ بعد وقت قصير من تسلّمه منصبه قرارات عدة بدا أنها تزيد إضعاف الموقع السياسي لقوات إندونيسيا المسلحة، كما اختار وزير دفاع من المدنيين وعيّن في المناصب العسكرية الكبرى جنرالات معروفين بتفكيرهم الإصلاحي. إضافة إلى ذلك، أيّد وحيد بحماسة محاكمة ضباط القوات المسلحة الوطنية الإندونيسية عن انتهاكاتهم المفترضة لحقوق الإنسان. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1999، قام بتعيين ويرانتو وزيرًا مكلفًا بتنسيق الشؤون الأمنية وشؤون الأمن السياسي، وهو منصب كان يعني على الرغم من أهميته إقالة ويرانتو من موقعه في سلسلة القيادة. وبعد أشهر قليلة من ذلك، قام وحيد بإقالة ويرانتو من منصبه الوزاري ونقله مع أربعة وسبعين آخرين من قادة القوات وضباط الصف، وبرّر تلك الإجراءات بأنها جزء من التحقيقات الجارية بخصوص انتهاكات الجيش لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية، لكنه كان يريد على الأرجح «إنهاء أسطورة قوة الجيش» من خلال زعزعة شريحة الضباط العليا[581].

كان التدبير الذي عاد بأكبر قدر من الضرر على استمرارية حياة وحيد السياسية - الذي ساهم أيضًا في إسقاط تاكسين - هو التدبير الذي تجده الجيوش في كل مكان غير مقبول: التدخل المتكرر في عمليات ترقيتها. ومن المؤكد أن تدخُّل وحيد في الشؤون الداخلية للقوات المسلحة تركز في معظمه على التقدم المهني للجنرالات «الإصلاحيين»، لكن النتيجة كانت هي ذاتها: فقدانه تأييد الشريحة العليا من الضباط. لم يُحرز في نهاية المطاف تقدُّمٌ في إدخال التحول الديمقراطي على القوات المسلحة في عهد وحيد، بل تراجعت العلاقات المدنية العسكرية في الواقع خطوة إلى الوراء، في أثناء مدة رئاسته، لأن سياساته المتسرعة منحت القوات المسلحة فرصة إعادة المطالبة بنفوذها السياسي[582].

ميغاواتي سوكارنوبوتري (2001 - 2004) وجنرالاتها

جيء بميغاواتي (Migawati)، وهي ابنة سوكارنو، إلى الحكم بوصفها ترياقًا مضادًا لحكم وحيد المتقلب. وهي كانت تتمتع بدعم القوات المسلحة المتين، وكانت مدينة لها بشكل كبير فأصبحت بدورها صديقتها التي يمكن الاعتماد عليها في القصر الرئاسي. تسلّم كثير من الضباط المتقاعدين - ومعظمهم من المتشككين في الإصلاحات - مناصب رئيسة في إدارة ميغاواتي، لكن يمكن القول مع ذلك إن أهم تعيين قامت به ميغاواتي كان تعيين سوسيلو بامبانغ يدهويونو (S. B. Yudhoyono)، وهو فريق متقاعد من الجناح الإصلاحي الذي تولّى منصب الوزير المكلف بتنسيق الشؤون الأمنية وشؤون الأمن السياسي، وكان مسؤولًا عن ضمان الاستقرار الداخلي والرقابة المدنية على القوات المسلحة.

أشرف سوسيلو، المعروف على نطاق واسع في إندونيسيا باسمه المختصر SBY، على البحث عن مرتكبي تفجير بالي في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 واعتقالهم، واكتسب في داخل البلاد وخارجها سمعة باعتباره أحد السياسيين الإندونيسيين القلائل الجادين في محاربة الإرهاب الدولي. لكن SBY كان مع ذلك مترويًا في مقاربته الحركة الانفصالية في آتشي، وكان من أعضاء مجلس الوزراء القلائل الذين حذّروا من تفجّر حرب شاملة هناك. كما أنه نجح في إقناع ميغاواتي بإعلان الأحكام العرفية في آتشي في عام 2003. وكانت فترة تولّيه منصب وزير التنسيق من دون

حوادث نسبيًّا، لكنها سمحت له بتلميع صورته لدى الجمهور كشخص هادئ ومهذب وجذاب. ثم أدت شعبيته المتزايدة وانسلاخه عن الجنرالات المحافظين إلى قيام ميغاواتي بتهميشه بشكل متزايد في داخل مجلس الوزراء، بعدما بدأت ترى فيه، لسبب وجيه، منافسًا يبرز على الساحة.

قلصت ميغاواتي سلطة وزارة الدفاع باعتبارها الرابط المؤسسي الأول للسلطة التنفيذية بالقوات المسلحة، واعتمدت أكثر على الصلات الشخصية بكبار الجنرالات. كانت نتيجة هذه الممارسة، مقرونة بتنازلات سياسية ومؤسسية أخرى للقوات المسلحة الوطنية الإندونيسية، تنتقص بشكل حاد من إشراف الدولة على القوات المسلحة[583]. وفي المحصلة، كانت أعوام ميغاواتي في الحكم مترادفة مع تزايد استقلالية القوات المسلحة، ويجب في الوقت نفسه ملاحظة أن موافقة السلطة التشريعية على القانونين الأساسين المتعلقين بالدفاع (القانون رقم 3 لعام 2002 في شأن الدفاع عن الدولة، والقانون رقم 34 لعام 2004 في شأن قوات الدفاع الإندونيسية) كانت في أثناء مدة حكمها.

سوسيلو بامبانغ يدهويونو (- 2004)

قبل وقت طويل من خروج ميغاواتي من المشهد السياسي، تخرج الجنرال يدهويونو الأول في دفعته في الأكاديمية العسكرية في عام 1973، وكان من أنصار تقليص الدور السياسي للقوات المسلحة. ومع أنه كان جنرالًا، فإن انتخابه لم يكن يعني بأي طريقة العودة إلى البريتورية، لأن يدهويونو كان يُعتبر دائمًا بمنزلة الدخيل في القوات الإندونيسية المسلحة، ولم يُنظر إليه قط على أنه قائد ميداني عظيم، وإنما كان مثقفًا وموسيقيًّا بارعًا. تزوج من ابنة الجنرال ساروو إدهي ويبونو (S. E. Wibowo) الذي كان له، كقائد لقوات الجيش الخاصة، دور أساس في تدمير الحزب الشيوعي الإندونيسي[584]. كانت أفضليته الانتخابية كرئيس جديد عدم محبة الشريحة العليا من الضباط له، لكن وضعيته كدخيل تحولت، بعد تسلّمه منصبه الرئاسي، إلى عبء يعيق تعامله مع الجيش. كان بعض الجنرالات الذين عيّنهم زملاء له من دفعته في الأكاديمية العسكرية ومن دائرة المؤتمنين على أسراره، واختار كثيرين منهم على أساس مهنيتهم العالية ونظرتهم الإصلاحية. لكن عهده، لأسباب تعزى جزئيًّا إلى ضعف موقعه في داخل القوات المسلحة، لم يشهد تطبيق إصلاحات جدية، بل ترك لكلٍّ من وزارة الدفاع وللقوات المسلحة أن تقوم بإصلاح ذاتها.

أصبحت السلطة التشريعية في عهد يدهويونو أكثر جزمًا، مع أن لجنة القوات المسلحة التابعة لها والمؤلفة بالكامل من المدنيين - وهي تُعرف أيضًا باسم «اللجنة رقم واحد» ويشمل عملها السياسة الخارجية والاتصالات أيضًا - لا تملك الإشراف الكامل على الميزانية. ولا يملك حتى وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة معلومات كاملة عن تطبيق الميزانية، فضلًا عن امتلاك القوات المسلحة كثيرًا من مصالح الأعمال. نشأ عدد من المنظمات غير الحكومية - مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية و«كونتراس» - ومؤسسات البحوث الحكومية (مثل ليمهاناس)، التي أطلقت نقاشًا علنيًّا عامًا حول الشؤون الدفاعية والأمنية، كما أنها تراقب المؤسسة الدفاعية بعين نقدية. مع ذلك، فإن السلطة التشريعية لا تستغل، كقاعدة عامة، ما لدى هذه المؤسسات من خبرة دفاعية كبيرة من خلال الاستعانة بمشورة العاملين فيها.

في خطوة ذكية، قام يدهويونو باختيار جوونو سودارسونو (J. Sudarsono) وزيرًا للدفاع في

حكومته. وكان سودارسونو، وهو عالم سياسي، قد تولّى حقيبة الدفاع في حكومة وحيد (1999 - 2000) - ليصبح بذلك أول مدني يتولى هذا المنصب منذ خمسين عامًا - وبقي وزيرًا للدفاع طوال ولاية يدهويونو الرئاسية الأولى (2004 - 2009). كانت سيطرة المدنيين على قوات إندونيسيا المسلحة قد تعززت في ذلك الحين، كما جرى تقليص امتيازات الجيش: ما عاد باستطاعة ضباط عسكريين غير منتخَبين شغل مقاعد برلمانية، وحظر تعيين أفراد قيد الخدمة في القوات المسلحة كسفراء، وأخضعت المحاكم العسكرية للمحكمة العليا. في عهد سودارسونو، أصبحت القوات المسلحة كمؤسسة مؤيدة للديمقراطية وإصلاحات السوق، ولا سيما على مستوى القرى والمناطق والمحافظات وعلى المستوى المحلي. ويقول سودارسونو إن إنجازه الأهم كوزير للدفاع كان نجاحه في إقناع الضباط الشبان من جميع فروع القوات المسلحة، بأن يجهزوا أنفسهم للحياة المدنية من خلال اكتساب المهارات في الإدارة والمالية والقانون، وهلم جرًّا[585].

نجح يدهويونو في تحسين أحوال الجنود، وتأمين مشتريات من عدد من كبار مصنّعي الأسلحة، وتقليل الفئوية في داخل الشريحة العليا من الضباط (وذلك، من بين أشياء أخرى، من خلال عدم التدخل في الترقيات). إضافة إلى ذلك، أصبحت الشؤون العسكرية التي كانت تحاط بقدر كبير من السرية في أثناء حكم ميغاواتي أكثر شفافية إلى حد بعيد في ظل رئاسة يدهويونو [586] الذي أعيد انتخاب بأكثر من 60 في المئة من الأصوات في انتخاب مباشر من الشعب عام 2009، فكان أن وضع على رأس أولويات مدته الرئاسية الثانية تطوير صناعة دفاعية وطنية، توصلًا على المدى الطويل إلى تكلفة أدنى للمشتريات.

النواقص الباقية

هنالك نواح إشكالية عدة باقية، مع أن الكثير قد أنجِز على صعيد إدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية الإندونيسية؛ فقائد قوات إندونيسيا المسلحة مسؤول مباشرة أمام الرئيس لا أمام وزارة الدفاع، ولا يزال الجهاز العامل في وزارة الدفاع يتألف أساسًا من ضباط (ولا سيما ضباط في الجيش)، مع احتفاظ الشريحة العليا من الضباط بدور مهيمن في صوغ سياسة الدفاع الوطني، كما لم يحاسَب أفراد القوات المسلحة عن ماضيهم في انتهاك حقوق الإنسان.

لعل المشكلة الأكبر هي استمرار مشاركة القوات المسلحة الوطنية الإندونيسية في الاقتصاد الوطني، واستمرار نفوذها في القرى والبلدات والمناطق، وذلك جزئيًّا نتيجة هذه المشاركة. أما يدهويونو، فوعد في مطلع مدته الرئاسية الأولى بإنهاء مشاركة القوات المسلحة في الاقتصاد، أو في الأقل بتقليصها بشكل حاسم. ونص قانون أقرّته السلطة التشريعية في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 على وجوب قيام مصالح الأعمال التابعة للقوات المسلحة بوقف عملياتها بحلول عام 2009، إلا أنه لم يحرَز في الواقع سوى تقدّم قليل. وبمواجهة انتهاء المهلة الزمنية الوشيك، اشترط مرسوم رئاسي في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، أُتبع بتوجيهات من وزارة الدفاع، إجراء إعادة هيكلة جزئية فحسب للتعاونيات والمؤسسات العسكرية التي تحتفظ بالجزء الأعظم من استثمارات القوات المسلحة[587]. لكن هذه الوقائع الأساس تخفي حقيقة أكثر تعقيدًا.

في فترة 2004 - 2009، كان متوسط الميزانية الدفاعية الإندونيسية ما بين 3.5 و4.2

مليارات دولار أميركي (0.68 من الناتج المحلي الإجمالي و4.5 من الميزانية السنوية)، على الرغم من التحديات الأمنية التي كانت إندونيسيا تواجهها من الحركات الانفصالية. ولغايات المقارنة، تتشكل دولة إندونيسيا من أكبر أرخبيل في العالم، وتشمل أراضيها التي تبلغ مساحتها أكثر من 740.000 ميل مربع حوالى 14.000 ألف جزيرة. وعلى مدى أعوام عدة مضت، أنفقت سنغافورة على الدفاع نحو ضعف ما أنفقته إندونيسيا[588]، مع أنها مدينة - دولة مساحتها 274 ميلًا مربعًا وعدد سكانها أربعة ملايين نسمة. حاول سودارسونو على مدى خمسة أعوام الحصول على تأييد لزيادة كبيرة في النفقات الدفاعية، لكنه أدرك في النهاية أنه يجب على القوات المسلحة أن تذعن لمتطلبات البرامج الاجتماعية، وتخفيف الفقر، والتعليم (التي استهلكت 75 في المئة من ميزانية الدولة)، وتطوير البنية التحتية[589].

كان عدم الاستقرار - السياسي والاقتصادي والاجتماعي - أهم صفات السياق الذي بدأت فيه إندونيسيا عملية الانتقال بعد سوهارتو. لذا، يجب الإقرار بأنه توجب، لضمان عدم انقلاب عملية الانتقال، تقديم تنازلات للقوات المسلحة التي تمثّل تقليديًّا أهم فاعل سياسي في البلاد. وكان إبقاء ميزانية القوات المسلحة متدنية جدًا والقيام **أيضًا** بوقف نشاطها الاقتصادي سيرقيان إلى مصاف قطع أرزاق الجنود. وسبق لهذه القوات أن وافقت على تقليص كبير لدورها السياسي وتأكّل كثير من امتيازاتها. وكان الجنرالات سيتعرضون لضغوط كبيرة إن هم سمحوا بإنهاء مصالحهم الاقتصادية من دون القيام باحتجاج ما، أو بتمرد ربما لا تسلم منه ديمقراطية إندونيسيا الهشة. تبدو القوات المسلحة مقتنعة بالوضع السياسي الراهن، لكن السلام بين المدنيين والعسكر مرهون باستمرار العسكر في مواصلة نشاط انتفاعي، وإن كان ذلك على نطاق أضيق[590]. سيُقبل الوقت الملائم لإرغام القوات المسلحة على ترك حلبة الاقتصاد، حين تصبح الميزانية الدفاعية قادرة على تلبية احتياجات قوات الدفاع الإندونيسية من دون مصادر دخل خارجي.

بالمجمل، كان تطور إندونيسيا بعد سوهارتو مفاجأة سارة لمعظم المراقبين[591]: لم تتفتت البلاد على الرغم من التحديات الانفصالية. كما أن العلاقات بين الإثنيات في نطاق السيطرة - ولا سيما الروابط المتوترة أحيانًا بين الأغلبية الإندونيسية والأقلية الإثنية الصينية القوية اقتصاديًّا على الرغم من صغر حجمها - ولم تتبنَّ الأغلبية المسلمة بأكثريتها الساحقة أفكارًا راديكالية. إضافة إلى ذلك، لم تحاول القوات المسلحة القيام بانقلاب، مع أن دورها السياسي تدنى بدرجة تفوق معظم التوقعات. وطبقًا لما يقوله أحد كبار مراقبي الشؤون الإندونيسية، يقارب إمكان استيلاء العسكر على السلطة في المستقبل المنظور الصفر، ما دام ظل النظام المدني الحالي مستقرًا[592].

خاتمة

شهدت كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا عمليات تحول ديمقراطي هي غاية في الصعوبة. وخلافًا للدول البريتورية وما أعقبها من أنظمة في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية تناولناها بالدراسة في الفصلين السابقين، كان على الأنظمة العسكرية الثلاثة موضوع النقاش في هذا الفصل أن تتصدى لتحديات أمنية خطِرة طاول تأثيرها موقع قواتها المسلحة، وما لها من تقدير في المجتمع، وشروط انسحابها من حلبة السياسة وأحواله. إن التمييز بين التهديدات الخارجية التي

كان على كوريا التصدي لها والتهديدات الداخلية التي تشكّلها الحركات الانفصالية في تايلاند وإندونيسيا، يدعم حجة مايكل ديش (M. Desch) القائلة إن الأوضاع التي تكون فيها التهديدات الداخلية مقرونة بغياب تهديدات خارجية تقوّض التحكم المدني بالقوات المسلحة[593].

كان على الدولة الكورية، نظرًا إلى التهديد الوجودي الذي جابهته، أن تبني اقتصادًا من أجل الدفاع عن نفسها. وكانت التنمية الاقتصادية بدورها الحاضنة التي سمحت بتشكيل مجتمع نابض بالحياة، كان بدوره يطالب بالتحول الديمقراطي. ومما يتسم بالأهمية أن المعطيات الاقتصادية، وتدقيقًا الأزمة المالية في عام 1997، كان لها تأثير سياسي كبير في الدول الثلاث، خصوصًا في تايلاند حيث أدت إلى إسقاط حكومة تفتقر إلى الكفاءة، وفي إندونيسيا حيث كانت الشرارة التي أشعلت عملية التحول الديمقراطي. وتدعم الحالات الثلاث في هذا الفصل ما تذهب إليه نظرية التحديث لجهة أن فرص التحول الديمقراطي الناجحة تكون أفضل كلما ارتفع مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية[594].

مع أن عملية التحول الديمقراطي في كوريا وتايلاند نشأت في إطار عمل وحشي قامت به الدولة - أي قمع انتفاضة كوانغجو الذي لم يتعافَ منه تشان أبدًا ومذبحة أيار/ مايو الأسود التي فرضت الإصلاح الدفاعي - فإنه سيكون من الصعب العثور على حالتين أكثر اختلافًا بعضهما عن بعض في شرق آسيا؛ إذ أدت وتيرة التحول الاقتصادي الأكثر بطئًا، مقرونة بعامل ثقافي، هو الاحترام الزائد للسلطة - وهو عامل تعزى جذوره إلى المكانة شبه الإلهية التي يتمتع بها الملك - إلى تأخير تطوُّر مجتمع مدني ناشط في تايلاند، حيث كانت الملكية بذاتها عاملًا معيقًا للتحول الديمقراطي في السياسة التايلاندية. كما أن الدعم غير المشروط الذي منحه الملك في أغلب الأحيان للقوات المسلحة، وتأييده انقلاب عام 2006، يضعانه على طرفي نقيض مع ما فعله ملك إسبانيا خوان كارلوس في إثر المحاولة الانقلابية قبل ربع قرن من الزمن.

سلكت كوريا طريقًا نظيفة ومستقيمة نسبيًّا نحو الترسيخ الديمقراطي من دون نكسات وحالات جيشان كبرى. على نقيض ذلك، كان مسار العملية متقطعًا وغير منتظم في تايلاند وإندونيسيا، مع أن تايلاند وحدها هي التي شهدت انقلابًا دراماتيكيًّا لمسار الأمور تمثّل في انقلاب عسكري بكل معنى الكلمة. تتضح هذه النقطة عند مراجعة سجلات القادة الأفراد، كما أنها تؤكد بدورها حجتي ذات الطابع الأعم بخصوص الدور الحاسم الذي ينهض به القادة الأفراد في مصير بلدانهم. القادة المحوريون المشمولون بالنقاش في هذا الفصل الذين أدت أعمالهم الشجاعة في عدد من المناسبات إلى تحويل مجرى التيار بشكل حقيقي، هم: كيم يونغ سام، أناند بانياراشون، تشون ليكباي خلال ولايته الأولى، ب. ج. حبيبي، فكانوا أول قادة بعد بدء التحول الديمقراطي، وتمكنوا من استغلال الفرصة التي أتيحت، بينما كان موقع القوات المسلحة في تراجع، خصوصًا أن مثلَي أناند وحبيبي يوضحان أن التنفيذيين القائمين على الأمور يمكن أن يكونوا قادة انتقاليين على أقصى درجة من الفاعلية. كان الإنجاز الأكبر لكلٍّ من يدهويونو وتشون، في ولايته الثانية رئيسًا وزراء، أنهما أعادا بلديهما إلى سكة تقليص النفوذ العسكري بعد النكسات التي مُني بها البلدان في ظل من سبقهما في الحكم.

تنطوي أيضًا تجارب الدول الثلاث في آسيا على التعميمين الرئيسين اللذين ذكرناهما بخصوص السياق التالي للبريتورية في ما يتعلق بالحالات الست المشمولة بالدراسة في الفصلين السابقين. كانت المهمة المركزية لصنّاع التحول الديمقراطي إخراج القوات المسلحة من حلبة السياسة، حتى لو كانوا قد نجحوا في ذلك جزئيًّا فحسب في إندونيسيا، ولم ينجحوا إطلاقًا في بعض الأوقات في

حالة تايلاند. كما أن نوع النفوذ الذي كانت الشريحة العليا من الضباط تتمتع به عند عودتها إلى الثكن كان مؤشرًا مسبقًا مهمًا إلى الطريقة التي سيتّبعها الحكم المدني التالي في معاملة تلك الشريحة. يشبه الانتقال الكوري إلى الديمقراطية التجربة التشيلية من حيث خسارة الجنرالات امتيازاتهم بالتدريج، وانتقال السلطة بشكل سلس نسبيًّا. في الوقت نفسه، كان الجنرالات الكوريون يتمتعون بقدر أقل من النفوذ مقارنة بنظرائهم التشيليين، بسبب فقدان حكومة تشون الشرعية. ويبدو أن النخب العسكرية التايلاندية كانت لا تحتفظ إلا بقدر قليل من النفوذ السياسي عندما تركت السلطة في عام 1992، لكنها حافظت مع ذلك على قدر كبير من قوّتها السياسية بفضل موقعها المهيمن تقليديًّا في المشهد السياسي التايلاندي، وعدم تمكُّن المدنيين من أن يجردوا بالكامل القوات المسلحة الملكية التايلاندية من طابع التسييس. كان موقع الجنود الإندونيسيين السياسي أكثر شبهًا بالأنموذج الكوري: فقد كانوا، **كمشاركين** في المفاوضات التي أدت إلى الانتقال، يتمتعون بمستوى عالٍ نسبيًّا من النفوذ، ثم خسروا بالتدريج قدرًا من قوتهم السياسية - لكن ليس بقدر ما خسره نظراؤهم الكوريون.

بناء على تجربة عمليات الانتقال في جنوب أوروبا، يمكننا الخروج بتعميم مضمونه عدم حدوث ملاحقة قضائية منهجية للمذنبين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، وهو قول لا يستقيم في ما يخص حالاتنا الأميركية اللاتينية. تشبه التجارب الآسيوية الثلاث الحالات في جنوب أوروبا ضمن حد عدم حدوث ملاحقة قضائية منهجية بحق أفراد القوات المسلحة المذنبين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، لكن الأسباب هنا متميزة عما كانت عليه في جنوب أوروبا. لم تكن الحكومات المدنية في إندونيسيا وتايلاند في موقع كافٍ من القوة إزاء العسكر يمكّنها من التفكير في إجراء تطهير شامل للقوات المسلحة. ومن جهة أخرى، كانت ملاحقة الجنرالات محدودة بسبب انصراف الاهتمام إلى المصالحة الاجتماعية. تشير عناوين الفصول في كتاب تيرينس روريغ (T. Roehrig) في شأن ملاحقة القادة العسكريين السابقين، وبشكل غني عن الشرح، إلى ملاحقة «شاملة» و«حذرة» و«على مضض» في الأرجنتين واليونان وكوريا على التوالي[595]. أما الحالات الآسيوية التالية لحكم عسكري، فأكثر شبهًا بحالاتنا الأميركية اللاتينية من حيث دور الفاعلين الدوليين الصغير نسبيًّا، باستثناء مشاركة الولايات المتحدة وجيشها في كوريا.

فهل جنرالات كوريا وإندونيسيا وتايلاند ملتزمون حقًا الحكم الديمقراطي؟

يمكننا أن نجيب بثقة بنعم في الحالة الكورية وحدها، وعلينا أن نكون مشككين إلى أقصى حد في التعاليم الديمقراطية التي اكتسبها الجنرالات التايلانديون، بينما يمكن بالتأكيد المجادلة في قوة التزام الضباط الإندونيسيين، مع أنه من المرجح تمامًا أن يكونوا قد أصبحوا أكثر احترامًا للقيم الديمقراطية في العقد الماضي. كما أن الحالات المشمولة بالدراسة في هذا الفصل تدعم أيضًا واحدة من الحجج الرئيسة في هذا الكتاب القائلة إن دعم النخب العسكرية الحكم الديمقراطي مقوّم ضروري، وإن يكن غير كافٍ، لترسيخ الديمقراطية. وتتماشى ميول سلك الضباط في كوريا وتايلاند وإندونيسيا على نحو ملائم مع وضعية الترسيخ الديمقراطي في هذه الدول.

كما يوضح هذا الفصل أيضًا أهمية الحذر في تحديد تسلسل الإصلاحات العسكرية، حيث إن السياقات المعينة تحدد التدابير التي يمكن اتخاذها في عملية الانتقال الأولية من دون إثارة غضب النخب العسكرية، كما تحدد متى يكون من الأسلم التوقف بانتظار تحقُّق مزيد من الاستقرار. وفي الأوضاع التي يتوافر فيها فائض من الأموال في يد الحكومة، مثلما كانت الحال في كوريا في عهد كيم يونغ سام، فإنه يجب استغلال فرصة شراء إذعان القوات المسلحة من خلال السماح لها بشراء

أسلحة ومعدات جديدة - أي من خلال «إعطائها لعبًا تتسلى بها» كما أشار هنتنغتون إلى هذا التكتيك[596]. إن التدخل في ممارسات الترقية المتبعة لدى مؤسسة عسكرية لم يتم إصلاحها بعد، كما فعل تاكسين، يعني في العادة البحث عن المشكلات، والمبالغة في طمأنة الجنرالات سعيًا إلى تأييدهم السياسي يمكن أن تؤدي في الوقت نفسه إلى عكس النتيجة المرجوة، وربما تسبب بسهولة، كما يبيّن ذلك بوضوح عهد ميغاواتي، وقف عملية إدخال التحول الديمقراطي على الجيش.

الجدول رقم (6 - 1)
بعد حكم عسكري في آسيا: كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا

	البلد المدة	كوريا الجنوبية 1987 - 2003	تايلاند 1992 - 2009	إندونيسيا 1998 - 2008
الخلفية	نهاية الحكم العسكري	سلمية وتدرُّجية	انتفاضة مجتمعية	ناقشها الجيش وسيطر عليها
	الأداء الكلي للنظام العسكري	قوي (سياسة اقتصادية)، وانتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان	مختلط، وتقدُّم في التنمية الاقتصادية وبناء الأمة، مع انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان	مختلط، وتقدُّم في التنمية الاقتصادية وبناء الأمة، مع انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان
	نفوذ الجيش عند ترك الحكم	عالٍ	متوسط (1992)	عالٍ
الدولة	المهمات الرئيسة	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي،	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي،	إبعاد الجيش عن السياسة والاقتصاد والأمن الداخلي،

		تقليل استقلاليته وامتيازاته وحجمه، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	تقليل استقلاليته وامتيازاته وحجمه، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	تقليل استقلاليته وامتيازاته وحجمه، إيجاد أطر مؤسسية جديدة لعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية
	القيادة المدنية السياسية	حسنة التدبير ومتحفظة وفاعلة	جريئة لكن حياتها قصيرة	جودة منوّعة
	المؤسسات السياسية والتوجهات	قوية ومتحسنة	عدد من الإصلاحات الجيدة، لكن كثيرًا منها ألغي	تتقوى
	مشاركة المدنيين في شؤون الدفاع	تتزايد تدريجًا، مع سيطرة مدنية قوية ومتوازنة	جريئة وتبالغ في ما تريده	في طور التجربة، وتترك الدولة للقوات المسلحة أن تصلح ذاتها
	سيطرة السلطة التنفيذية	تتزايد تدريجًا لتصبح قوية جدًا	قوية حتى وقت إنهائها	تراوح قوتها تبعًا للقائد
	إشراف السلطة التشريعية	يزداد نشاطًا في الإشراف على الميزانية	ضعيف وغير فاعل	ضعيف
	محاكمة	نعم، وفي أواسط	كلا	كلا

	انتهاكات حقوق الإنسان	التسعينيات لكن بشكل محدود جدًا		
	النفوذ الأجنبي	مرتفع (الولايات المتحدة)	ليس عاملًا مهمًا	ليس عاملًا مهمًا
الجيش	السلوك في أثناء الانتقال	غير ميال إلى المجابهة	يحاول الحفاظ على الامتيازات والاستقلالية المؤسسية	متحفظ بشكل يثير الدهشة
	التدخل في السياسة	بحد أدنى، وبعض الشيء في السياسة الدفاعية	قوي، ولم تتخل القوات المسلحة قط عن تسييسها	قلِّص بشكل حاد
	الوظيفة الداخلية	كلا	هزيمة المتمردين الانفصاليين، ووظائف للشرطة واسعة النطاق	هزيمة المتمردين الانفصاليين، ووظائف للشرطة واسعة النطاق
	الوظيفة الاستشارية	نعم	نعم، وتهيمن القوات المسلحة عادة على السياستين الخارجية والدفاعية	نعم
	الفاعلية	عالية	متوسطة	متوسطة
	التزام الديمقراطي	نعم	كلا	محتمل

	ة			
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	نعم، نفوذ متزايد تدريجًا	نعم، مشكلات لجهة عدم التحيز	نعم، نفوذ قليل
	هيبة الجيش	متوسطة	عالية	من متوسطة إلى عالية
	الجنود في المجتمع	يبذل جهد لتقليل الفصل	فئة اجتماعية منفصلة	قدر من الاندماج
	التجنيد الإلزامي	نعم	كلا	نعم
النظام السياسي في نهاية المدة		ديمقراطية برلمانية راسخة	ديمقراطية برلمانية غير راسخة	ديمقراطية برلمانية غير راسخة

(487) ما لم يُحدد خلاف ذلك صراحة، فإن «كوريا» تعني في هذا الفصل كوريا الجنوبية، كما أنني أستخدم هنا أيضًا، كما فعلت في الفصل الثاني بالنسبة إلى الأسماء اليابانية، الممارسة الكورية والتايلاندية القائمة على وضع اسم العائلة أولًا، باستثناء حالة سينغمان رهي الذي قام بتحويل اسمه إلى الإنكليزية.

(488) Aurel Croissant and David Kuehn, «Patterns of Civilian Control of the Military in East Asia's New Democracies,» *Journal of East Asian Studies*, vol. 9, no. 2 (August 2009), p. 191.

(489) Jinsok Jun, «South Korea: Consolidating Democratic Civilian Control,» in: Muthiah Alagappa (ed.), *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2001), p. 123.

(490) For a definitive assessment of Park's rule: Byung-Kook Kim and Ezra F. Vogel (eds.), *The Park Chung Hee era: The Transformation of South Korea* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011), and particularly Joo-Hong Kim's chapter: «The Armed Forces,» pp. 168-199.

(491) Jun, p. 128.

(492) Ibid., p. 129.

(493) مذكور في:

Jongseok Woo, *Security Challenges and Military Politics in East Asia: From State-Building to Post-Democratization* (New York: Continuum, 2011), p. 71.

(494) Jun, p. 129.

(495) James Ockey, «Thailand: The Struggle to Redefine Civil-Military Relations,» in: Alagappa (ed.), *Coercion and Governance*, pp. 191-192.

(496) مذكور في:

Panitan Wattanayagorn, «Thailand: The Elite's Shifting Conceptions of Security,» in: Muthiah Alagappa (ed.), *Asian Security Practice: Material and Ideational Influences* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998), pp. 423-424.

(497) يُنظر:

David A. Wilson, «The Military in Thai Politics,» in: John J. Johnson (ed.), *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), pp. 253-276.

(498) Ben Doherty, «Fears for Thai Monarch Set Stockmarket Tumbling for Second Day,» *Guardian*, 15/10/2009.

(499) Paul M. Handley, *The King Never Smiles: A Biography of Thailand's Bhumibol Adulyadej* (New Haven: Yale University Press, 2006), pp. 126 and 233.

(500) Ockey, p. 195.

(501) Ibid., p. 198.

(502) Chris Baker and Pasuk Phongpaichit, *A History of Thailand* (New York: Cambridge University Press, 2005), p. 232.

(503) Paul Chambers, «U-Turn to the Past the Resurgence of the Military in Contemporary Thai Politics,» Paper Presented at a Public Forum on «The Military in Thai Politics: What's Next?», Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, Bangkok, September 2009, p. 14.

(504) Surachat Bamrungsuk, «Changing Patterns of Civil-Military Relations and Thailand's Regional Outlook,» in: David R. Mares (ed.), *Civil-Military Relations: Building Democracy and Regional Security in Latin America, Southern Asia, and Central Europe* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998), p. 191.

(505) يُنظر:

John Roosa, *Pretext for Mass Murder: The September 30th Movement and Suharto's Coup d'état in Indonesia*, New Perspectives in Southeast Asian Studies (Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 2006).

(506) Geoffrey Robinson, «Indonesia: On a New Course?,» in: Alagappa (ed.), *Coercion and Governance*, p. 227.

(507) Herbert Feith, «Indonesia's Political Symbols and their Wielders,» *World Politics*, vol. 16, no. 1 (October 1963), pp. 79-97.

(508) Harold A. Crouch, *The Army and Politics in Indonesia,* Politics and International Relations of Southeast Asia, Rev. ed. (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988), pp. 273-303, and Woo, p. 131.

(509) Angel Rabasa and John B. Haseman, *The Military and Democracy in Indonesia: Challenges, Politics, and Power* (Santa Monica, CA: RAND, 2002), p. 37.

(510) Woo, p. 134.

(511) Robinson, «Indonesia,» p. 228.

(512) Joseph S. Bermudez, *The Armed Forces of North Korea*, Armed Forces of Asia Series (London: I. B. Tauris, 2001), pp. 13-16.

(513) يُنظر على سبيل المثال:

Maynard Parker, «Subversion in Thailand,» *Survival*, vol. 8, no. 10 (October 1966), pp. 310-312.

(514) يُنظر على سبيل المثال:

James Lilley and Jeffrey Lilley, *China Hands: Nine Decades of Adventure, Espionage, and Diplomacy in Asia* (New York: PublicAffairs, 2004), pp. 264-296.

(515) Jun, p. 139.

(516) Herbert H. Werlin, «Ghana and South Korea: Explaining Development Disparities-An Essay in Honor of Carl Rosberg,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 29, nos. 3-4 (1994), pp. 205-225.

(517) Mark Beeson, Alex J. Bellamy and Bryn Hughes, «Taming the Tigers? Reforming the Security Sector in Southeast Asia,» *Pacific Review*, vol. 19, no. 4 (December 2006), p. 460.

(518) مقابلتان مع إندريا ساميغو وإكرار نوسا بختي، المعهد الإندونيسي للعلوم (جاكرتا، 16 و17 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(519) Oren Barak and Gabriel Sheffer, «Continuous Existential Threats, Civil-Security Relations, and Democracy: A Comparative Exploration of Five Small States,» in: Oren Barak and Gabriel Sheffer (eds.), *Existential Threats and Civil-Security Relations*, Innovations in the Study of World Politics (Lanham: Lexington Books, 2009), p. 131.

(520) Jongryn Mo and Barry R. Weingast, «Political Economy of South Korea's Transition, 1961-2008,» October 2009, p. 115.

(521) يُنظر:

Hong Nack Kim, «The 1988 Parliamentary Election in South Korea,» *Asian Survey*, vol. 29, no. 5 (May 1989), pp. 480-495.

(522) Woo, p. 111.

(523) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 231-251.

(524) Victor Cha, «Security and Democracy in South Korean Development,» in: Samuel S. Kim (ed.), *Korea's Democratization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 207.

(525) Croissant and Kuehn, p. 193.

(526) Woo, p. 112.

(527) يُنظر:

Terence Roehrig, *The Prosecution of Former Military Leaders in Newly Democratic Nations: The Cases of Argentina, Greece, and South Korea* (Jefferson, NC: McFarland and Co., 2002), pp. 160-185.

(528) Larry Diamond and Doh Chull Shin, «Introduction: Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea,» in: Larry Diamond and Doh Chull Shin (eds.), *Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea* (Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, Stanford University, 2000), p. 10.

(529) Woo, pp. 113-114.

(530) Hahm Chaibong, «South Korea's Miraculous Democracy,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 3 (July 2008), p. 136.

(531) Cha, p. 214.

(532) انتُخب كيم داي يونغ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 1997، وأطلق سراح الجنرالات في 23 كانون الأول/ ديسمبر 1997. مدة كيم الرئاسية الرسمية لم تبدأ إلا في 25 شباط/ فبراير 1998 لكن القرار الذي تأثر على الأرجح بالأزمة الاقتصادية المستمرة كان قراره وليس قرار الرئيس الذي كان لا يزال في الحكم. أنا ممتن لجونغسيوك وو بخصوص هذه النقطة.

(533) Jun, p. 134.

(534) Croissant and Kuehn, p. 193.

(535) مقابلة مع كيم مين سيوك، خبير أول وكاتب في صحيفة جونغ آنغ إيلبو (سيول، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(536) مقابلة مع كيم شونغ نام، زميل زائر، معهد سيجونغ (سيول، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(537) يُنظر:

Sunhyuk Kim, «Civic Mobilization for Democratic Reform,» in: Diamond and Shin (eds.), *Institutional Reform*, pp. 279-304.

(538) Choe Sang-Hun, «Korean Navies Trade Fire in First Incident in Seven Years,» *New York Times*, 10/11/2009.

(539) مقابلة مع كيم شونغ نام.

(540) مقابلة مع شوي جانغ جيب (سيول، 5 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(541) Chang-Hee Nam, «Realigning the U.S. Forces and South Korea's Defense Reform 2020,» *Korean Journal of Defense Analysis*, vol. 19, no. 1 (Spring 2007), pp. 176-178.

(542) Diamond and Shin, «Introduction,» p. 5.

(543) Ockey, pp. 187-188.

(544) Baker and Phongpaichit, p. 244.

(545) Ibid., p. 246.

(546) Wattanayagorn, p. 429.

(547) Bamrungsuk, «Changing Patterns of Civil-Military Relations,» p. 193.

(548) Wattanayagorn, p. 430.

(549) Croissant and Kuehn, p. 197.

(550) Duncan McCargo and Ukrist Pathmanand, *The Thaksinization of Thailand* (Copenhagen: NIAS Press, 2005), p. 129.

(551) Bamrungsuk, «Changing Patterns of Civil-Military Relations,» p. 201.

(552) Thomas Fuller, «Thai Junta Shores Up Role in Politics,» *International Herald Tribune*, 1/10/2006.

(553) Chambers, p. 21.

(554) Ibid., p. 22.

(555) Ibid., p. 24.

(556) مقابلة مع أوكريست باثماناند من جامعة شولالونغكورن (بانكوك، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(557) Ukrist Pathmanand, «A Different Coup d'Etat?,» *Journal of Contemporary Asia*, vol. 38, no. 1 (February 2008), pp. 130-132.

(558) Kate McGeown, «Thai King Remains Centre Stage,» BBC, 21/9/2006. For a balanced assessment of the monarchy, see: «As Father Fades, his Children Fight,» *Economist,* 20/3/2010, pp. 26-28.

(559) Pathmanand, «A Different,» p. 125.

(560) Croissant and Kuehn, p. 197.

(561) Chambers, pp. 22-23.

(562) مقابلتان مع البروفيسور سوراشارت بامرونغسوك من جامعة شولالونغكورن وكريس بيكر (بانكوك، 12 و13 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(563) Chambers, p. 24.

(564) Surachat Bamrungsuk, *Military Trilogy, Coup, and Thai Politics* (Bangkok: Predi Institute,

2008), pp. 58-59. [in Thai]

(565) Wassana Nanuam, «PM Abhisit, Gen Prayuth and their Common Future,» *Bangkok Post*, 10/12/2009.

(566) يُنظر على سبيل المثال:

Thomas Fuller: «Violence Spreads in Thailand After Crackdown,» *New York Times*, 19/5/2010, and «Bangkok Is Tense as Order Returns,» *New York Times*, 20/5/2010.

(567) Wattanayagorn, pp. 440-442.

(568) «The Trouble in Between,» *Economist,* 12/12/2009, p. 48.

(569) Ockey, p. 202.

(570) Suchit Bunbongkarn, *The Military in Thai Politics, 1981-86* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1987), pp. 9-34.

(571) Chambers, p. 71.

(572) مقابلة مع سوراشارت.

(573) Ockey, p. 204.

(574) مقابلة مع بيكر.

(575) يُنظر:

Jun Honna, *Military Politics and Democratization in Indonesia*, Routledge Research on Southeast Asia (London; New York: Routledge, 2003), pp. 38-52.

(576) Terence Lee, «The Armed Forces and Transitions from Authoritarian Rule: Explaining the Role of the Military in 1986 Philippines and 1998 Indonesia,» *Comparative Political Studies*, vol. 42, no. 5 (May 2009), pp. 654-660.

(577) يُنظر:

Robert D. Palmer, «From Repression to Reform?» Indonesian Politics and the Military, 1997-1999,» *American Diplomacy* (April 2000), at: www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/amdipl_15/palmer_reform1.html.

(578) Croissant and Kuehn, p. 194.

(579) Marcus Mietzner, *Military Politics, Islam, and the State in Indonesia: From Turbulent Transition to Democratic Consolidation* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2009), p. 2.

(580) Geoffrey Robinson, *«If You Leave Us Here, We Will Die»: How Genocide Was Stopped in East Timor*, Human Rights and Crimes against Humanity (Princeton: Princeton University Press, 2010), pp. 139-161.

(581) Rabasa and Haseman, pp. 41-42.

(582) يُنظر:

Mietzner, pp. 211-225.

(583) Ibid., p. 227.

(584) مقابلة مع ماركوس ميتزنر (جاكرتا، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2009) واتصال إلكتروني من إيفان لاكسمانا (16 تشرين الأول/ أكتوبر 2006).

(585) رسالة إلكترونية من جوونو سودارسونو (28 آذار/ مارس 2010).

(586) مقابلة مع فرانز ليماهيلو من جامعة ايرلانغا (أوستن، 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2010).

(587) يُنظر:

Lisa Misol, *«Unkept Promise»: Failure to End Military Business Activity in Indonesia* (New York: Human Rights Watch, 2010), and Harold A. Crouch, *Political Reform in Indonesia after Soeharto* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2010), pp. 161-169.

(588) See the 2009 and 2010 issues of *The Military Balance* 2009 (London: International Institute for Strategic Studies), 388 and 407; and 405 and 424, respectively.

(589) رسالة إلكترونية من جوونو سودارسونو (28 آذار/ مارس 2010).

(590) مقابلة مع البروفيسور جون هونا (جاكرتا، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

(591) مقابلات مع إندريا ساميغو، كيفن أوروركي، جون هونا، ماركوس ميتزنر، إكرار نوسا بختي (جاكرتا، بين 15 و19 كانون الأول/ ديسمبر 2009). يُنظر أيضًا:

Susilo Bambang Yudhoyono, «The Democratic Instinct in the 21st Century,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 3 (July 2010), pp. 5-10; and more generally: Crouch, *Political Reform*.

(592) مقابلة مع ميتزنر.

(593) Michael C. Desch, *Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001), pp. 111-112.

(594) يُنظر على سبيل المثال:

Adam Przeworski [et al.], *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*, Cambridge Studies in the Theory of Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), especially pp. 78-141.

(595) Roehrig, p. ix.

(596) Huntington, p. 252.

الفصل السابع
بعد اشتراكية الدولة في أوروبا سلوفينيا وروسيا ورومانيا

بعد أن درسنا عملية بناء جيوش ديمقراطية في عقب أنظمة عسكرية في ثلاث قارات، نحوّل اهتمامنا في هذا الفصل إلى الكيفية التي تمت بها مقاربة هذا الهدف في أنظمة تلت نوعًا آخر من الحكم التسلطي. ومع أن أنظمة «اشتراكية الدولة» أو الأنظمة «الشيوعية» تجذّرت في عدد من المناطق، فإنها نشأت وبرزت في المقام الأول في الجزء الشرقي من أوروبا بعد الثورة البلشفية في عام 1917 [(597)]. كان هنالك كثير من أوجه التشابه المشتركة بين معظم النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية من حيث إطارها المؤسسي السياسي والنظام الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية، نظرًا إلى سيطرة الاتحاد السوفياتي على معظم أجزاء تلك المنطقة واعتماد الأيديولوجيا الماركسية - اللينينية. لكن بمرور الوقت، ولا سيما بعد وفاة جوزيف ستالين في عام 1953 وحدوث اهتزاز نسبي في هيمنة موسكو أتاح تعاظم دور العوامل المحلية، بدأت تبرز مجددًا الاختلافات الجوهرية التي كانت قائمة على امتداد دول المنطقة قبل اشتراكية الدولة. وقد أصبحت هذه الاختلافات بدورها أكثر تعاظمًا ودلالة بعد سقوط الشيوعية في فترة ما بين عامي 1989 و1991.

انتهت اشتراكية الدولة على نحو مختلف في أرجاء المنطقة المنوّعة، وأصبحت دول أوروبا الشرقية في العقدين الماضيين متميزة بعضها من بعض بقدر ما كانت عليه قبل الحرب الباردة، على الرغم من أكثر من أربعين عامًا من التطور الشيوعي المتماثل عمومًا. كما أن مقاربات هذه الدول لمسألة إصلاح مؤسساتها العسكرية كانت أيضًا مختلفة جدًا. يتضمن هذا الفصل معلومات عن ثلاث دول يكاد يكون اختلافها بعضها عن بعض بأقصى درجة ممكنة: سلوفينيا، وهي بلد صغير شهد انتقالًا سلسًا إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، وروسيا، وهي أكبر دولة في العالم أخفقت في تأسيس حكم ديمقراطي، ورومانيا التي تمثّل حالتنا الثانوية، وهي دولة بلقانية متوسطة الحجم وجدت، بعد قدر من التعثر، طريقها إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. سنتتبع في هذا الفصل سلوفينيا ورومانيا بدءًا من سقوط الشيوعية حتى عام 2002، وهو العام الذي تلقت فيه الدولتان دعوة الانضمام إلى عضوية الناتو، وروسيا بدءًا من تفكك الاتحاد السوفياتي حتى نهاية مدة فلاديمير بوتين الرئاسية (في عام 2008). نستهل هذا الفصل بتمهيد موجز عن العلاقات المدنية - العسكرية الشيوعية، يليه تقديم للدول الثلاث المشمولة بالدراسة. وخُصص القسم الأعظم من هذا الفصل للنواحي الرئيسة في السياسة العسكرية؛ من أدوار الجيوش الثلاثة في انهيار الشيوعية إلى مسائل التصميم المؤسسي وتأثير المنظمات الأجنبية في التحول الديمقراطي للقوات المسلحة في تلك الدول.

العلاقات المدنية - العسكرية في الدول الشيوعية

كان الاختلاف الأكثر سطوعًا بين الأنظمة السياسية الديمقراطية من جهة أولى والشيوعية من جهة ثانية أن الحزب الشيوعي الحاكم في الأنظمة الثانية كان يسيطر، أو يحاول السيطرة، على جميع الفاعلين السياسيين وعلى مجريات أعمال النظام السياسي كافة. من المؤكد أن سيطرة الحزب كانت تخف بعض الشيء في عدد من الدول خلال مدد معينة، لكن سيطرته النهائية على عملية صنع السياسات لم تتغير إلا قليلًا حتى نهاية اللعبة، في أواخر الثمانينيات، في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. ومن حيث الجوهر، فإن نظرة الحزب الشيوعي إلى دوره بوصفه دورًا طليعيًا أوجد نظامًا سياسيًّا كانت السيادة فيه للحزب، وكانت هيمنته من الناحية العملية تتوقف على سيطرته على المؤسسات السياسية الأخرى[598]. كانت أنظمة «اشتراكية الدولة» أقرب إلى الأنظمة العسكرية من كونها أنظمة ديمقراطية، ويعود ذلك جزئيًّا إلى أن ثقافتها السياسية كانت خاضعة لهيمنة ثقافة ماركسية - لينينية مقاتلة، كما كانت تميل إلى الاحتفاظ بجيوش كبيرة، وكان طابعها العسكري مستقلًا عن مستوى نموها الاقتصادي والتهديد الأمني الذي يمكن أن تواجهه[599]. كانت الدول الشيوعية القائمة على السيطرة - مثل الاتحاد السوفياتي والصين - ذات توجه خارجي من حيث طبيعتها الفعلية، وأظهرت في السياقات الداخلية خصائص ما يسميه هربرت سبنسر «المجتمعات العسكرية» و«الدولة الثكنة»[600]؛ إذ كانت جميع القوات المسلحة الشيوعية قائمة على التجنيد الإلزامي الذي كان، إلى جانب تزويدها بمجموعات كبيرة من المجندين، يستخدم التنشئة الاجتماعية السياسية كوسيلة فاعلة.

لم تكن النخب المدنية أو العسكرية في الدول الشيوعية تؤيد المعيار القائل بوجوب عدم تسييس القوات المسلحة. وكانت الأحزاب الماركسية - اللينينية الحاكمة تقيم علاقات تكافلية بجيوشها التي كان تأييدها أمرًا لا غنى عنه لبقاء أنظمتها. وكان الجيش الثوري في البداية هو الحزب في حالات عدة، مثل يوغسلافيا وألبانيا وكوبا والصين، وجرى الابتعاد عن هذه العلاقة الحميمة بصورة تدرُّجية وغير كاملة في حالات معيّنة (مثل كوبا وأنغولا)، وإذا بالسمة الحاسمة في ما يخص دور القوات المسلحة السياسي هي أن هذا الدور **كان في إطار تأييد** الحزب الشيوعي ولم يكن مستقلًا عنه[601].

يمكن النظر إلى العلاقات المدنية - العسكرية في الأنظمة الشيوعية على أنها تحالفات مستقلة، خاضعة لسيطرة محكَمة، اتخذ الحزب فيها موقع المهيمن. واحتاجت هذه الأنظمة، من جهة أولى، إلى القوات المسلحة الموالية للحزب والمستعدة لتنفيذ مهماتها على نحو يعتمد عليه، بما في ذلك حماية النظام من أعدائه الخارجيين والداخليين. ومن جهة أخرى، كان الجيش بحاجة إلى الحزب لضمان بيئة سياسية مستقرة وصون وضعيته المادية وهيبته الاجتماعية وتحسينهما. لم تكن سيطرة الحزب الشيوعي على الجيش تمنع حدوث حالات من النزاع أحيانًا، تتسبب بها عادة خشية قيادة الحزب من النزعة «البونابرتية» المحتملة لدى القادة العسكريين الشعبيين. وقد جابه النظام السوفياتي هذه الخشية، من خلال استراتيجيات تراوح بين العنف الشديد (مثل القضاء على القسم الأعظم من قيادة القوات المسلحة في الثلاثينيات) والتهدئة (مثل تعيين الماريشال جيورجي جوكوف في عام 1957 عضوًا في هيئة الرئاسة للحزب الشيوعي السوفياتي). (يخلط الكاتب بين مجلس السوفيات الأعلى واللجنة المركزية للحزب الشيوعي).

مع ذلك، كانت أهم طريقة لردع التهديد العسكري الحقيقي أو الوهمي قيام الحزب باختراق القوات المسلحة من خلال آليات رقابة سياسية مختلفة؛ إذ كانت القوات المسلحة الشيوعية، منذ

إنشائها، تخضع لرقابة منظومة كبيرة من الضباط السياسيين - «الإدارة السياسية الرئيسة» - كانت وظيفتها الأساس الحفاظ على النقاء الأيديولوجي في داخل القوات المسلحة. كانت هرمية الضباط السياسيين تمتد من أعلى درجات القيادة العسكرية نزولًا إلى مستوى الكتيبة أو حتى السرية، وكانت الأدوات الأخرى لسيطرة الحزب تتمثل في البوليس السري وأجهزة الاستخبارات العسكرية والامتيازات الممنوحة لسلك الضباط، وأيضًا اختيار ضباط عسكريين من ذوي الرتب العالية لوظائف في مستويات مختلفة، في داخل بيروقراطية الحزب والدولة.

يمكننا أن نميز، ضمن الأنظمة السياسية الشيوعية، بين الأنظمة المستقلة وتلك التي تحكمها دولة أخرى. كان الاتحاد السوفياتي يسيطر على معظم الدول الأوروبية الشيوعية - باستثناء ألبانيا ويوغسلافيا، ورومانيا، جزئيًّا، بدءًا من أواسط الستينيات. ومع أن الخصائص الرئيسة للعلاقات المدنية - العسكرية الشيوعية كانت متشابهة في كل مكان، فإن هيمنة الاتحاد السوفياتي أنتجت فرْقًا أساسًا هو، تحديدًا، أن فاعلًا خارجيًّا هو الجيش السوفياتي (الذي يمثّل النخب السياسية السوفياتية) أشرف على القوات المسلحة لهذه الدول. وُجدت بتصرف موسكو آليات عدة للسيطرة على هذه الجيوش، لكن أجداها كان الاحتلال العسكري السوفياتي لدول أوروبا الشرقية الشيوعية[602]، وعضويتها الإجبارية في حلف وارسو الذي يقوده السوفيات (بين عامي 1955 و1991). كان وضع دول أوروبا الشرقية كدول تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، ينتقص من شرعيتها السياسية الداخلية ويقلل سلطتها إزاء قواتها المسلحة.

يوحي سِجل المؤسسات العسكرية الأوروبية الشرقية في حالة الأزمات (مثل هنغاريا في عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا في عام 1968 وبولندا في الأعوام 1970 و1976 و1980 - 1981) على الرغم من جهد الأنظمة المكثف في مجال تشريبها بالأفكار الحزبية - أن القسم الأكبر من قطاعات نخبها العسكرية كانت تعارض قمع التحديات الداخلية بوجه النظام الشيوعي[603]. ظهرت أوجه التباين في العلاقات المدنية - العسكرية في المنطقة من خلال الأدوار المتباينة لهذه القوات المسلحة في ثورات 1989، حين تراوح أداؤها بين عدم التدخل (هنغاريا وبولندا)، والتدخل المحدود (تشيكوسلوفاكيا)، والدور الحاسم (بلغاريا ورومانيا). فما الذي يفسر هذه الفروق العميقة في سلوكها؟

إن أهم الأسباب هي الطبيعة الأساس لهذه الأنظمة الشيوعية سابقًا، ونوعية العلاقات التي كانت تقيمها مع قواتها المسلحة. يعني هذا أن الأنظمة ذات التوجه الإصلاحي (هنغاريا وبولندا) حاولت تهدئة قواتها المسلحة بتخفيف أدلجتها السياسية، وتحسين شروط الخدمة، ورفع مستوى المهنية. أما نظيراتها المتزمتة (بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا) فسعت، في المقابل، إلى زيادة سيطرتها على جيوشها من خلال توسيع التدريب السياسي وإهمال التدريب المهني. وكما في سياقات أخرى، كان لمدى تدخُّل القوات المسلحة السياسي علاقة تأثير سلبي بسرعة نقل السلطة، وعلى نقيض حالات انتقال السلطة بشكل مفاجئ، فإن العمليات التدرُّجية والمُعدّ لها لم يصاحبها إلا قليل من التدخل العسكري[604].

يميل منظِّرو التحول الديمقراطي إلى الاتفاق على أن العلاقات المدنية - العسكرية هي ناحية يمثّل فيها الماضي الذي أعقب الشيوعية عنصرًا مفيدًا أكثر من كونه ضارًا بالنسبة إلى الدول السائرة نحو الديمقراطية[605]. وطبقًا لهذا التفكير، كانت القوات المسلحة في ظل النظام القديم تخضع لإشراف مدني (الحزب الشيوعي) قوي، مع إبقائها تحت السيطرة من خلال قوات الأمن

الداخلي وغيرها من آليات التحكم. وطبقًا للحكمة التقليدية، فإن هذا الواقع يشكّل بشيرًا جيدًا لحقبة الديمقراطية. ومع أن هذه الحجة تبدو معقولة، فإنها تخضع لثلاثة محددات مهمة:

المحدد الأول يتعلق مباشرة بما دعاه توماس نيكولز (Th. Nichols) «التعقيد الدستوري»، وهو المفهوم القائل إن على الرغم من أن نظمًا قانونية تحكم العلاقات المدنية - العسكرية كانت موجودة في الدول الشيوعية، فإنها كانت قليلة المغزى نظرًا إلى موقع الحزب الشيوعي المهيمن على مؤسسات الدولة، بما في ذلك القضاء[606]. لهذا الشرط مغزاه، لأن المعايير الدستورية والقانونية كانت غير مهمة، بعدما سمحت ديناميات السلطة المتحولة في أواخر الثمانينيات بتفسيرات مختلفة لمفهوم الولاء. وبشكل أكثر واقعية، كان من المحتم بروز إشكالية حقيقية: هل يجدر بالضباط أن يكون ولاؤهم للعقيدة الحزبية التي غُرست فيهم، أم يجدر بهم، في الحالة السوفياتية، أن يحاولوا اللحاق بالإشارات السياسية التي لا يمكن توقُّعها، وهي تصدر عن سيد الكرملين ميخائيل غورباتشيف؟

المحدد الثاني يتعلق بالتغييرات الأساس التي حدثت في العلاقات المدنية - العسكرية في نهاية الحقبة السوفياتية. شجع غورباتشيف النقاش الداخلي لا في الحزب الشيوعي فحسب، بل في صفوف القوات المسلحة أيضًا، وذلك فعليًّا بدعوة الضباط العاملين في الخدمة إلى المجاهرة بآرائهم والمشاركة في السياسة بطرائق أخرى، فأثبت الضباط أنهم متجاوبون للغاية؛ إذ بدأوا سريعًا بتوجيه الانتقادات إلى غورباتشيف وسياساته وترشحوا لانتخابات مجلس السوفيات الأعلى (الهيئة التشريعية). وإجمالًا، محا آخر رئيس للاتحاد السوفياتي ما يمكن أن تكون العلاقات المدنية - العسكرية قد اتصفت به من تأثير إيجابي في الحقبة الشيوعية، وذلك بإلغاء ما كان للمدنيين من تحكُّم قوي بالقوات المسلحة.

أخيرًا، بينما كانت الدول الشيوعية تراقب عن كثب قواتها المسلحة، فإن هذا النوع من الإشراف المدني لم يكن متوازنًا بين فروع الحكم، بل كان يمارسه فاعل سياسي واحد هو الحزب، لهذا هو بعيد عن أن يكون مثالًا يحتذى للدول الجديدة السائرة نحو الديمقراطية.

الخلفية - ثلاث دول بعد الشيوعية

سلوفينيا

على الرغم من الفكرة الخاطئة الشائعة، فإن سلوفينيا المعاصرة ليست دولة بلقانية، لأن هذه التسمية غير مطابقة لا جغرافيًّا ولا سياسيًّا، ولا تاريخيًّا أو ثقافيًّا. وإذا وضعنا جانبًا موقعها الجغرافي الذي لا لبس فيه، نشير إلى أنها خضعت قبل عام 1918، وعلى مدى ثمانمئة عام تقريبًا، لحكم سلالة هابسبورغ النمساوية. كما أنها، من حيث اقتصادها وتوجهها الثقافي، الدولة الأكثر طابعًا «غربيًا» بين دول أوروبا الشرقية. وقد «أصبحت» جزءًا من البلقان بعد الحرب العالمية الأولى، حين ضُمَّت إلى ما سيصبح لاحقًا يوغسلافيا.

في 25 حزيران/ يونيو 1991، أصدرت السلطة التشريعية السلوفينية إعلانًا بالاستقلال ينص على انفصال سلوفينيا عن يوغسلافيا. وكان هذا القانون تتويجًا منطقيًّا لعملية توجُّه ليبرالي على مدى خمسة أعوام بدأت في عام 1986، حين أصبح مسؤولون حزبيون ذوو منحى إصلاحي

بقيادة ميلان كوتشان (M. Kučan) القوة المهيمنة في رابطة الشيوعيين السلوفينيين. بهذا، ربما تكون سلوفينيا أول دولة أوروبية شرقية - مع أنها لم تكن بعدُ دولة مستقلة - تسير على درب مُفضٍ إلى الديمقراطية[607]. وفي أول انتخابات تجرى على أساس تعدُّد الأحزاب بعد الحرب العالمية الثانية، في نيسان/ أبريل 1990، انتخب السلوفينيون القائد الشيوعي السابق كوتشان الذي كان يمثّل الحزب الديمقراطي الاجتماعي الجديد رئيسًا لهم. تولّى كوتشان، وهو من الشيوعيين السابقين القلائل في المنطقة الذين غيّروا جوهريًّا في خيارهم ليصبح ديمقراطيًّا اجتماعيًّا، مهمات الرئاسة حتى نهاية عام 2002؛ إذ كان يُعاد انتخابه دائمًا بأغلبية كبيرة[608].

تعزى جذور الاستقلال السلوفيني إلى استفتاء أجري في كانون الأول/ ديسمبر 1990، اختار السيادةَ فيه 88 في المئة من المشاركين في التصويت. ومع أن المجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة وحكومة يوغسلافيا الاتحادية كانت جميعها تشدد على معارضتها استقلال سلوفينيا، تمكّن السياسيون في ليوبليانا من المضي قُدمًا في مشروعهم[609]. وبعد أسبوع من الاشتباكات بين وحدات من جيش يوغسلافيا الاتحادية وقوات الدفاع الإقليمي السلوفينية، اجتمع وسطاء دوليون في تموز/ يوليو مع مبعوثين فدراليين وسلوفينيين وافقوا على وقف إطلاق النار والانسحاب التدرُّجي للقوات اليوغسلافية من سلوفينيا. وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، غادر آخر جندي يوغسلافي الأراضي السلوفينية، وأعلن الرئيس كوتشان بابتهاج شديد: «يا مواطني سلوفينيا، أصبحت جمهورية سلوفينيا حرة»[610].

كانت سلوفينيا منذ عام 1992 نظامًا برلمانيًّا خالصًا، يسيطر عليه أعضاء الجمعية الوطنية التسعون. يتمتع رئيس سلوفينيا بصلاحيات محدودة، وكان نظامها الحزبي مستقرًا نسبيًّا، ولا سيما مقارنة بغيرها من دول أوروبا الشرقية مثل رومانيا. تقلّد الديمقراطي المسيحي لويز بيترلي (L. Peterle)، وهو أول رئيس وزراء يفوز في انتخابات حرة، مقاليد منصبه مدة عامين (1990 - 1992)، وتمكنت حكومة يمين الوسط التي ألّفها من قيادة البلاد بنجاح من جمهورية عضو في دولة فدرالية إلى ديمقراطية تتمتع بالسيادة، لكنها عجزت عن تحقيق إجماع وطني على عدد من المسائل الرئيسة بدءًا من السياسة الخارجية وصولًا إلى الخصخصة، كما أنها لم تتمكن من تفادي أزمة حكومية في مطلع عام 1992. وفي أيار/ مايو 1992، انتخبت الجمعية الوطنية السلوفينية يانيز درنوفتشيك (J. Drnovšek) لمنصب رئاسة الوزراء، وهو قائد الديمقراطيين الأحرار اليساريين الذي ترأس الحكومات الائتلافية السلوفينية مدة عشرة أعوام، باستثناء انقطاع لمدة ستة أشهر، وخلف بعد ذلك كوتشان في منصب الرئاسة (2002 - 2007)[611]. كانت الائتلافات الحاكمة تولد أحيانًا بعد مفاوضات صعبة تلي فترات تأخير طويلة، نتجت منها مشكلات من حيث قدرة سلوفينيا في عامي 1998 و2000 على التعامل مع عمليتي انضمامها إلى الناتو والاتحاد الأوروبي[612].

كان المنافس السياسي الرئيس للديمقراطيين الليبراليين، أي اليمين و«الحزب الديمقراطي الاجتماعي» الذي لا تعكس هذه التسمية حقيقته ويقوده يانيز يانسا (Janša)، أكثر السياسيين السلوفينيين إثارة للجدل. كان يانسا في شبابه قائد منظمة الشبيبة الشيوعية، لكنه أعاد تصويب أشرعته في أواخر الثمانينيات تماشيًا مع الرياح السياسية المتغيرة، وبدأ مشواره الأيديولوجي من «اليسار الماركسي الراديكالي إلى أقصى اليمين الأكثر معاداة للشيوعية وكرهًا للأجانب»[613].

وكان بطريقة ما على صلة بكثير مما كان غير مقبول في السياسة السلوفينية من منظور ترسيخ الديمقراطية في التسعينيات، وأصبح وزيرًا للدفاع في أول حكومة متعددة الأحزاب، واحتفظ بهذه الحقيبة حتى عام 1994، حين تطوّر موقفه في شأن الدفاع الوطني من السلمية إلى الحياد، ثم إلى التأييد الحماسي لعضوية سلوفينيا في الناتو.

مع أن السياسة السلوفينية لم تشهد حالات متكررة من الدراما السياسية كما شهد معظم الدول الشيوعية السابقة، حدثت فيها خلافات في الشؤون العامة. قام يانسا، المخضرم الذي مر بأربعة أحزاب، بتأسيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، ثم استخدمه خزانًا للتعيينات السياسية في وزارة الدفاع السلوفينية[614]. وبينما كان وزيرًا للدفاع، وبعد إقالته في عام 1994 (نتيجة تصويت الجمعية الوطنية)، حاول تكرارًا إحراج الرئيس كوتشان، منتقدًا ماضيه الشيوعي بقسوة، متناسيًا أنه (أي يانسا) كان شيوعيًّا أيضًا. وخلال أواسط الثمانينيات، اكتسب رئيس الوزراء وأعضاء الوزارة من الناحية العملية سلطة تفوق ما كانت ستسمح به أحكام الدستور، وكان باستطاعة الوزراء - ولا سيما في حالة يانسا - التهرب من المساءلة باستخدام وزاراتهم إقطاعياتٍ شخصيةً[615].

لم تكن هذه المشكلات، مع ذلك، كبيرة الشأن مقارنة بمحن الدول الشيوعية السابقة الأخرى وتقلباتها. وفي الواقع، كانت سلوفينيا عنوان النجاح لما بعد الشيوعية: إنها ببساطة واحدة من أكثر الدول ديمقراطية مع حكم هو الأكثر نظافة، وهي بالتأكيد من أكثرها ازدهارًا. وقد لحظ تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2000 في شأن تطوُّر سلوفينيا باتجاه الانضمام إليه، أن ليوبليانا تستجيب بشكل كبير للمعايير السياسية المطلوبة. وفي عام 2004 تسلّمت سلوفينيا عضويتيها الكاملتين في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوروبي، وأصبحت في عام 2007 الدولة الشيوعية السابقة الأولى التي تعتمد اليورو عملة رسمية.

روسيا

عمدت مجموعة من السياسيين المعارضين للتحول الديمقراطي والملتزمين بالمحافظة على الاتحاد السوفياتي إلى تنظيم محاولة الانقلاب التي جرت في آب/ أغسطس 1991، أي قبل أشهر قليلة من انهيار الاتحاد السوفياتي، وإلى دعمها. لم يتمكن المتآمرون الذين ضمت صفوفهم عددًا من كبار السياسيين، بمن فيهم وزير الدفاع دميتري يازوف، من فرض إرادتهم على قادة الكتائب العسكرية في منطقة موسكو الذين كانت لهم الغلبة من خلال إقناع مرؤوسيهم بأن الانقلاب عمل أخرق. وقد أدى قرار الجيش عدم مساندة إطاحة الرئيس الروسي بوريس يلتسين إلى الحؤول فعليًّا دون نجاح الانقلاب[616].

مع أن الأعوام الأولى لروسيا الجديدة بقيادة يلتسين كانت مضطربة ومشوشة جدًا أحيانًا، استمر تقدُّم التحول الديمقراطي. وكانت المعارضة البرلمانية قوية، ووسائل الإعلام المذاعة والمكتوبة حرة، كما استمر تكاثر المنظمات المدنية. وكانت نقطة التحول في عملية التحول الديمقراطي المواجهة بين يلتسين والبرلمان في خريف 1993؛ ففي أواخر أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، حل يلتسين البرلمان، ودعا إلى انتخابات جديدة، وحدد موعدًا لإجراء استفتاء دستوري من أجل وضع حدٍ للنزاع بين الكرملين ومجلس السوفيات الأعلى[617]. وردَّ أعضاء البرلمان المتشددون بعزل

يلتسين وإقالته، وعينوا قائمًا بأعمال الرئيس - هو نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي (A. Rutskoi) - وألّفوا «حكومة» جديدة. وانتهت الأزمة حين تحركت وحدات من الجيش لإنقاذ يلتسين واقتحمت البيت الأبيض في موسكو، حيث كان يتحصن المشرّعون المتمردون[618]. انتهى عند هذا المنعطف زمن تقدُّم التحول الديمقراطي، وبدأت تتشكل ملامح نوع جديد من السياسة التسلطية مع سن دستور كانون الأول/ ديسمبر 1993. من المؤكد أن بقايا التحول الديمقراطي كافة لم تكن قد اختفت دفعة واحدة في أواخر عام 1993، لكن السهم المشير إلى وجهة مسار روسيا السياسي تحوّل منذ ذلك الحين باتجاه أنموذج يتسم بتسلطٍ متزايد لا باتجاه مزيد من التحول الديمقراطي[619].

على الرغم مما كان يلتسين يتمتع به من صلاحيات واسعة ومتزايدة، فإنه كان يخالف القانون تكرارًا، ويتعدى على صلاحيات البرلمان. وعلى سبيل المثال، كان الدستور واضحًا حين حرم الرئيس من الحق في حل الهيئة التشريعية، لكن هذا ما فعله يلتسين بالضبط في أيلول/ سبتمبر 1993. عكس دستور عام 1993 - وهو كان إحدى نتائج انتصار الرئيس على مجلس السوفيات الأعلى - تشكيل السلطة الجديد، لكن يلتسين انتهك مع ذلك المادتين 8 و88 من الدستور بعدم إبلاغ البرلمان قبل نشر القوات المسلحة في الشيشان. وما زاد الطين بلة هو قيام المحكمة الدستورية في آب/ أغسطس 1995 بإنشاء سابقة مقلقة حين رفضت إصدار حكم ضد الرئيس. كما مثّل الغليان السياسي والاقتصادي في عام 1998 تحديًّا عميقًا آخر لعمليتي التحول الديمقراطي والانتقال الاقتصادي في روسيا.

كانت السياسة الروسية، على مدى معظم العقد الأول بعد النظام السوفياتي، تتسم بصراع مستمر على السلطة بين الرئيس والسلطة التشريعية، وكان مآل هذه المواجهة تزايد الصلاحيات التنفيذية دراماتيكيًا، بما يشكل فعليًّا نوعًا من «الحكم الرئاسي المتفوق». يشير مفهوم الحكم الرئاسي المتفوق إلى نوع من نظام شبه ديمقراطي يختلف عن الأوتوقراطية في نطاق إجراء انتخابات منتظمة وحرة جزئيًّا. في نظام من هذا النوع، يتمتع الرئيس القوي - الذي يسانده جهاز تنفيذي ضخم - بنفوذ مؤثر في السلطة التشريعية والقضاء، ولا يكون لديه الحافز لتطوير مؤسسات يمكن أن تشكّل تحديًّا له لاحقًا[620]. ومن أجل حماية سلطته الشخصية، أخضع يلتسين لشخصه عددًا من الهيئات الأمنية كثقل موازن لنفوذ القوات المسلحة، وشجع التنافس بين وزارة الدفاع و«التكتل السلطوي». مع ذلك، كان قدر من الأمل لا يزال يُرتجى، لجهة إمكان بقاء مشروع إدخال التحول الديمقراطي على روسيا، عندما سلّم يلتسين زمام الحكم إلى فلاديمير بوتين في أواخر عام 1999.

لكن هذا التفاؤل تلاشى في أثناء كامل مدة ولاية بوتين الرئاسية الأولى (2000 - 2004)، وكانت ولايته الثانية مرادفة لدفن تجربة التحول الديمقراطي وتشكيل نوع من النظام السياسي يمكن تسميته تسلطية الحكم الرئاسي المتفوق. تأكد هذا المظهر من خلال نواحٍ عدة في المسائل الكبرى؛ إذ بقي سِجل روسيا في مجال حقوق الإنسان في أعماق الهاوية، ولم يكن هنالك ما يضمن حقوق الإنسان الأساس في البلاد، كما انتفت حرية القول والتجمع وغير ذلك من حقوق الإنسان العالمية إلا إذا لم تسبب قلقًا للدولة، فذكّر هذا بالحال في الاتحاد السوفياتي. كان يمكن أن يحكم على الأفراد، وقد حكم عليهم فعلًا، بعقوبات الحبس لمدد طويلة لأنهم تحدثوا مع غرباء عن موضوعات حساسة، حتى إن لم يكن لهم اطلاع على موادّ مصنفة أنها سرية. وكما لخّص هذا الأمر الناشط في مجال حقوق الإنسان سيرغي كوفاليف (S. Kovalev)، فإن «السلطات تتحدث عن

حقوق الإنسان مع الإعلام أو الزملاء الأجانب فحسب. أما المواطنون، فإنهم يُعتبرون أدوات مملوكة للدولة» [621].

كانت وسائل الإعلام المذاعة خاضعة لسيطرة الدولة عند نهاية ولاية بوتين الرئاسية، ولم يكن قد تبقى سوى شرارات قليلة من الحرية في الصحافة. قدّمت الكوارث الوطنية للكرملين تبريرًا لزيادة قوة قبضته على البلاد. وعلى سبيل المثال، تضاءلت حرية الصحافة بشكل ملحوظ بعد حادثة [غرق] الغواصة كورسك (في عام 2000)، بينما دفعت المأساة التي وقعت في مدرسة بِسلان (في عام 2004) موسكو إلى رفع هيمنتها السياسية إلى مستوى جديد، وذلك بإلغاء حق الناخبين بأن يختاروا حكامهم المحليين مباشرة[622]. كانت استقلالية المناطق قد ضُربت فعلًا في ذلك الوقت، حيث كان من بين أولى «الإصلاحات» التي قام بها بوتين عند تولي منصبه تأسيس سبع دوائر «فوق مناطقية» وتعيين مؤيديه، ومعظمهم من جنرالات الكي جي بي والجيش السابقين، قادة لها. وبذل «نواب الملك» هؤلاء خيرة جهدهم لتقويض سلطة مسؤولي المناطق وإخضاعهم للكرملين.

كانت الناحية الأهم في السياسة التي تُظهر بوضوح انحدار روسيا نحو الأوتوقراطية التقويض المنهجي لجميع المؤسسات السياسية المستقلة عن الرئاسة. ما عاد في الإمكان، بعد الانتخابات البرلمانية في عام 2003، النظر إلى السلطة التشريعية باعتبارها مصدرًا مستقلًا للسلطة السياسية. أصبحت إجراءات تسجيل الأحزاب الجديدة أكثر تقييدًا في حال بروز قوة سياسية تنوي تحدي الكرملين. وكما كانت الحال في الزمن السوفياتي، أصبح ممكنًا للقضاء تطبيق القانون انتقائيًا: لم يكن يُصفح إلا في النادر عن الذين لا يحظون برضا السلطات، كما كان قانون كانون الأول/ ديسمبر 2005 الذي قلّص بشكل حاد استقلالية المنظمات غير الحكومية التي تعمل في روسيا مجرد خطوة على الطريق التي انتهجها الكرملين طوال عقد من الزمن في مضايقة واحدة من آخر بقايا الاستقلالية المؤسساتية. بل إن الحكومة في ظل بوتين أنزلت مرتبتها إلى القيام بدور سياسي ثانوي: بدلًا من ذلك، كان الفاعل الأكثر نفوذًا، على مسرح السياسة الروسية، الإدارة الرئاسية التي يهيمن عليها الـ «سيلوفيكي» أو الرجال الأقوياء، وهم مجموعة من الأفراد ذوي الخلفية المهنية في أجهزة الدولة الأمنية[623].

لم ينجح بوتين في رفع كفاءة الدولة التي بقيت فاسدة بدرجة غير معتادة. فبحسب استنتاج دراسة أجرتها في عام 2005 منظمة الشفافية الدولية - وهي مؤسسة بحوث دولية محترمة تختص بالفساد - تراجعت روسيا إلى المركز 126 في العالم، بين النيجر وسيراليون[624]. وفي الوقت نفسه، استنتج تقرير منظمة «فريدوم هاوس» التي تراقب الديمقراطية أن روسيا شهدت أكبر تراجع في معايير الديمقراطية من بين جميع الدول الشيوعية السابقة، فأنزلت المنظمة تصنيف روسيا من «حر جزئيًّا» إلى «غير حر». كان هنالك شك قليل في أن بوتين، حتى بعد أن نقل الرئاسة إلى مَحميّه ديمتري مدفيديف - في إثر الانتخابات الرئاسية الزائفة في عام 2008 - سيبقى صاحب النفوذ الأكبر في السياسة الروسية في دوره الجديد باعتباره رئيسًا للوزراء.

رومانيا

تقدّم رومانيا درسًا مفيدًا ومهمًا عن عملية التحول الديمقراطي بعد الشيوعية، وذلك لأسباب

عدة. **أولًا**، كانت رومانيا الدولة الوحيدة العضو في حلف وارسو التي صاحبت فيها سقوطَ الشيوعية أعمالُ عنف واسعة النطاق. **ثانيًا**، يعزى ذلك في جزء منه إلى قسوة نظام نيكولاي تشاوشيسكو وغياب تقاليد المعارضة الفكرية، إذ لم يكن هنالك حركة مؤيدة للديمقراطية أو مجموعة منشقة في رومانيا، وكانت بالفعل الدولة التسلطية الوحيدة في أوروبا أو أميركا الجنوبية التي لم تظهر فيها ولو نشرة سرية (سامیزدات) واحدة بمعنى الكلمة[625]. وضمِن عدم وجود معارضة منظّمة للحكم الشيوعي أن يكون النظام الجديد خاضعًا، في المدى القصير على الأقل، لهيمنة «الشيوعيين الإصلاحيين» المنتمين إلى النظام السابق. **ثالثًا**، تُظهر التجربة الرومانية أيضًا أن نظامًا سياسيًّا تاليًا للشيوعية، ولو بأقل البدايات تبشيرًا بالنجاح، ربما يتمكن من تحسين حظوظه إذا توافرت له أحوال مواتية كانت في هذه الحالة إغراءات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والناتو.

كانت اللحظة الحاسمة في سقوط نظام رومانيا الشيوعي إعدام الدكتاتور [تشاوشيسكو] وزوجته في ختام محاكمة سريعة وهزلية أُجريت خلف أبواب مغلقة، وألقت سلفًا بظلالها على الصعوبات التي ستواجهها رومانيا مع الانتقال الديمقراطي. لكن إذا استخدمنا الانتخابات وحدها التي تجرى تكرارًا على نحو منتظم والنظام القائم على تعددية الأحزاب، باعتبارهما مؤشرين رئيسين لتعريف الديمقراطية، فإن رومانيا أصبحت ديمقراطية على نحو سريع نسبيًّا. ومع ذلك، تُظهر الحالة الرومانية المشكلات المرتبطة بهذا التعريف المحدود. كانت السياسة الرومانية، في الأعوام العشرة أو الاثنتي عشر الأولى بعد سقوط الشيوعية، تتصف بملامح شعبوية وتسلطية وغير ليبرالية وبغياب القطيعة الحاسمة مع التقاليد المركزية والإدارية والدولتية الموروثة من الماضي. كان عدم وجود تفاوض حقيقي وتنازل وتقاسم للسلطة تذكيرًا مزعجًا بأن الانتقال إلى الحكم التعددي يواجه عوائق شديدة[626].

هكذا، كانت رومانيا من الأنظمة الحزبية الأقل استقرارًا في أوروبا الشرقية. وطبقًا لتقرير أصدره الاتحاد الأوروبي في عام 2000، فإن الهيئة التشريعية في رومانيا كانت «مغرقة في البيروقراطية ومفتقرة إلى عملية تشاور منظمة وفاعلة» (في عام 1999 اعتمد 59 مشروع قانون فقط من مجموع 453 مشروعًا قُدّمت للبرلمان)[627]. وخلافًا لسلوفينيا، فإن النظام السياسي في رومانيا نظام رئاسي - برلماني مع صلاحيات رئاسية واسعة. تعاقب على رئاسة رومانيا رئيسان بين عامي 1989 و2004. في ظل حكم إيون إلييسكو الشيوعي السابق الذي أصبح شعبويًّا (بين عامي 1990 و1996، وعامي 2000 و2004)، أهدرت النخب السياسية حوالى سبعة أعوام من الفرص القيّمة لترسيخ ديمقراطية ليبرالية، ونهبت المصادر الوطنية بدلًا من تطبيق إصلاح اقتصادي جوهري. كانت رئاسة إميل قسطنطينيسكو (Constantinescu - 1996 2000) خيبة أمل بقدر رئاسة إلييسكو ولم تكن أقل فسادًا. أظهرت أربعة أعوام من الحكم الليبرالي النسبي، وذلك ربما أكثر من أي شيء آخر، أن القوى التقدمية كانت مجزّأة، وغير فاعلة، وعديمة الكفاءة، وأنها بالكاد أحسن من خصومها السياسيين. في انتخابات حزيران/ يونيو 2000، بنى الناخبون استنتاجاتهم على أداء «المؤتمر الديمقراطي» الباهت وأعادوا انتخاب إلييسكو. جلبت أربعة أعوام أخرى من حكم إلييسكو الشيء ذاته، على الرغم من بدء تطبيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية، بطلب من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. لم يتمكن إلييسكو ونخبه الحاكمة من إدارة الظهر لجذورهما الإصلاحية - الشيوعية وتأييدهما ملكية الدولة للمشروعات الكبرى.

وبسبب افتقار الاقتصاد إلى القدرة على المنافسة وغياب التغييرات الهيكلية، أصبح الفقر منتشرًا إلى درجة أنه لم يكن يوجد في أوروبا في عام 2001، طبقًا لرئيس الوزراء أدريان ناستازي (A. Nastase)، نسبة أعلى من الفقراء بين أوساط السكان إلا في ألمانيا وروسيا ومولدافيا.

مع أن رومانيا بقيت تواجه معركة شاقة لتوسيع التحول الديمقراطي واستحداث إصلاحات اقتصادية - لأن تدابير مكافحة الفساد والإصلاح القضائي هما مشكلتان من بين مشكلات عدة خطِرة فحسب - فإنها نجحت من نواحٍ كثيرة في تحسين سجلها تدرُّجيًا (مثل الإدارة العامة، وإصلاح الشرطة، والسياسات تجاه الأقليات العرقية). كان أهم هدف للحكومات الرومانية بعد عام 1989 الانضمام إلى الناتو والاتحاد الأوروبي. أكدت التغييرات الإيجابية الكثيرة في رومانيا ما لهاتين المنظمتين الدوليتين من تأثير مباشر في إحداث مآلات إيجابية على صعيد السياسة. كما قامت رومانيا أيضًا بحملة مقْنعة للانضمام إلى الناتو بعد أن رُفض طلبها بهذا الخصوص في قمة مدريد في عام 1997، بسبب سجلها المتدني في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية. بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 الإرهابية في نيويورك وواشنطن، جددت الولايات المتحدة تأييدها جولةً ثانية من توسيع حلف الناتو، فاستفادت رومانيا وانضمت في النهاية إلى الحلف في عام 2004، وهي منذ ذلك الحين أحد أعضاء الناتو الأكثر موثوقية وحماسة.

بناء جيوش ديمقراطية

كما هي الحال في سياقات بنيت فيها جيوش ديمقراطية، تطلّب سيناريو ما بعد الشيوعية، هو أيضًا، التطرق إلى مسائل ينفرد بها. ربما يكون أهم الملامح التي تميز القوات المسلحة الشيوعية هو أنها كانت مسيّسة بدرجة كبيرة ومشرّبة بالنظرية الماركسية - اللينينية. لذلك، كانت المهمة الحيوية، بعد اشتراكية الدولة، **التخلص من تسييس القوات المسلحة**، بما يشكّل نقيضًا حادًا للأنظمة التالية للبريتورية، حيث كان على القائمين بالتحول الديمقراطي أن يكون تركيزهم الأساس على **تجريد السياسات من الطابع العسكري**، وفق الشرح الوارد في الفصول السابقة. وكان الهدف المهم الآخر منح السلطة التشريعية دورًا جوهريًّا في الإشراف، لأن وظيفة البرلمانات في الدول الشيوعية نادرًا ما كانت تتجاوز الموافقة الروتينية من دون نقاش.

دور الجيوش في سقوط الشيوعية

خلافًا لروسيا، أدت القوات المسلحة في سلوفينيا ورومانيا دورًا مهمًا في إنهاء الحكم الشيوعي. ففي عام 1990 قام الجيش اليوغسلافي، أي القوات المسلحة ليوغسلافيا الاتحادية، بتعيين جنرال من غير السلوفينيين لقيادة قوات الدفاع الإقليمي السلوفينية (TD)، مع أن ذلك المنصب كان يتقلده دائمًا شخص من الإثنية السلوفينية. ساهم هذا الإجراء عمومًا في توتير علاقات سلوفينيا بيوغسلافيا التي كانت متوترة أصلًا، ولا سيما بين المؤسسة العسكرية والجيش الوطني اليوغسلافي. وفي 25 حزيران/ يونيو، تبنّى البرلمان السلوفيني إعلان الاستقلال، بما يعني بالتالي الانفصال عن يوغسلافيا. وفي حرب الأيام السبعة التي تلت ذلك، هزمت قوات الدفاع الإقليمي

السلوفينية، المتمتعة بمعنويات مرتفعة تعززها استخبارات جيّدة، الفرقة المتحمسة والصغيرة من الجيش اليوغسلافي التي أرسلتها بلغراد لإعادة فرض النظام وأذلتها[628].وأسفرت الاشتباكات بين الجانبين عن سقوط أربعة وخمسين قتيلًا، وأكثر من ثلاثمئة جريح، وأضرار كبيرة بالممتلكات، لكن الأعمال العدائية لم تصاحبها أعمال عنف بين الجماعات. وعزي استعداد بلغراد لترك سلوفينيا وشأنها، في جزء كبير منه، إلى قلقها من الأقلية الصربية الكبيرة في كرواتيا المجاورة، حيث كانت كرواتيا أيضًا قد أعلنت استقلالها في 25 حزيران/ يونيو 1991.

كان عدم حدوث انقلاب عسكري في كانون الأول/ ديسمبر 1991، حين تهاوى الاتحاد السوفياتي وتجزأ، مفاجأة لكثير من الخبراء. وهنالك ثلاثة أسباب تساعد في تفسير ذلك: **أولًا**، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة قبل أربعة أشهر، اعتُقل أكثر السياسيين تشددًا (بمن فيهم يازوف)، ففقدوا حرية تدبير خطط جديدة. **ثانيًا**، كانت محاولة الانقلاب المخفقة بحد ذاتها تحذيرًا من أن فرص نجاح أي عمل مماثل ستكون ضئيلة. **ثالثًا**، مع أن ذلك قد يُعتبر مستغربًا بالنظر إلى تاريخ روسيا الصاخب، فإنه لم يسبق للجنرالات الروس تنفيذ انقلاب ناجح منذ أكثر من قرنين. وقد تقدِّم نظرية ثقافة التنظيم - بتركيزها على أن «التجارب الفريدة في حياة منظمة ما تفسر سلوكها اللاحق» - التفسير الأكثر إقناعًا لهذه الأحجيّة، لأنها تشدد على وجهة نظر سلك الضباط القائلة إن التدخل العسكري ضد قادة البلاد المدنيين كان خاطئًا أساسًا[629]. وفي النهاية، نُقلت صلاحيات القائد الأعلى من الرئيس السوفياتي غورباتشيف إلى رئيس روسيا الجديد بوريس يلتسين في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1991، ولم تتدخل القوات المسلحة الروسية - السوفياتية.

في رومانيا، اضطلع الجيش بدور أكثر دراماتيكية وحسمًا في سقوط الشيوعية. كانت سيطرة الحزب الشيوعي على القوات المسلحة أوسع نطاقًا وأكثر شدة مما هي في باقي أنحاء أوروبا الشرقية، وكان للقوات المسلحة منافس دستوري هو الشرطة الأمنية (سيكوريتات) التي كانت تتمتع بمعاملة تفضيلية من الدولة. إضافة إلى ذلك، كانت القوات المسلحة تُستخدم على نحو متزايد كقوة عمل مسخّرة في خدمة مشروعات البناء الفرعونية التي كان ينفّذها تشاوشيسكو، وأيضًا في كثير من مواقع العمل الزراعية والصناعية[630]. كان سقوط النظام القديم في رومانيا مفاجئًا بدرجة أكبر مما كان في أوروبا الشرقية قاطبة، حيث قررت القوات المسلحة مصير الثورة في رومانيا. وبين 17 و21 كانون الأول/ ديسمبر 1989، أطاع الجيش أوامر جنرالاته المثيرة للجدل بإطلاق النار على المتظاهرين في مدينة تيميشوارا الترانسيلفانية وفي أماكن أخرى، لكن بعد 21 كانون الأول/ ديسمبر، وفي إثر أيام من التأرجح والتردد بين أوساط كبار الضباط، انحازت القوات المسلحة إلى الشعب - فكانت صرخات «الجيش معنا» (Armata e cu noi!) المحفورة في الذاكرة من بين شعارات المتظاهرين الأكثر تهليلًا - وقاتلت بنجاح ضد القوات الموالية لتشاوشيسكو حتى نهاية ذلك العام. قُتل في أثناء الثورة ما مجموعه 1.104 أشخاص، كان أكثر من 20 في المئة منهم جنودًا[631].

مسائل محددة في إطار ما بعد الشيوعية

إزالة التسييس

كانت إزالة تسييس القوات المسلحة المهمة الأكثر أهمية التي واجهت صنّاع التحول الديمقراطي

بعد الحقبة الشيوعية. كان هذا يعني ضرورة إلغاء الإدارة السياسية الرئيسة، وتفكيك المنظمات الحزبية في داخل القوات المسلحة، وطرد الضباط السياسيين أو إعادة تدريبهم. وعلى الرغم من أن هذه العملية لم تُنجز بسرعة أو من دون مشكلات في جميع الدول ذات الماضي الشيوعي، فأزيل تسييس القوات المسلحة الأوروبية الشرقية كافة بشكل مقْنع. مع ذلك، اتُّخذت ثلاثة قرارات رئاسية في روسيا، كانت بمنزلة «لحظات تكوينية»، فرسمت خطوط مسار القوات المسلحة غير الديمقراطي وأكدت استمرار تسييسها: **أولًا**، دعا غورباتشيف في أواخر الثمانينيات القوات المسلحة إلى المجاهرة باهتماماتها السياسية، فأدى هذا إلى تسييس غير مسبوق لسلك الضباط الروسي. **ثانيًا**، أخفق يلتسين في وضع حد لمشاركة القوات المسلحة في السياسة، لكن ليس هذا فحسب، بل سمح أيضًا بتطور نظام سياسي يكون فيه للقوات المسلحة دور سياسي مستقل وشرعي (الترشح للانتخابات، والحصول على مناصب سياسية مهمة، إلى غير ذلك.). **ثالثًا**، مع أن بوتين عيّن عددًا من كبار الضباط في مناصب سياسية، وسمح للمؤسسة العسكرية بأن تواصل معارضتها للإصلاح الدفاعي، فإنه وضع مع ذلك حدًّا لاستقلالية الجنرالات السياسية وطلب منهم مساندتهم الناشطة[632]. بالطبع، لم تجعل عملية إزالة التسييس بعد الشيوعية القوات المسلحة غير مُسيَّسة دفعة واحدة ولا طرد الحزب الشيوعي منها، لكنها أزالت تشوهًا مؤسسيًّا ليُتاح تأسيس سيطرة مدنية متوازنة.

الولاء

واجهت أنظمة أوروبا الشرقية السائرة نحو الديمقراطية مشكلة «الأحمر أو الخبير»[633]، ما أرغمها على خيارات صعبة بخصوص الاحتفاظ بالمسؤولين الكفوئين الذين بقوا على ولائهم للنظام القديم. فطلب في دول عدة من مسؤولي الحقبة الشيوعية توقيع قسَم بالولاء أو التعرض للإقالة. ومع أن كثيرين من الشيوعيين الصلبين رحلوا بمحض إراداتهم، بقيت هنالك استثناءات عدة. على سبيل المثال، اكتُشف في عام 2001 أن خمسة عشر موظفًا في وزارة الدفاع السلوفاكية هم من عملاء «وكالة الاستخبارات المضادة» الشيوعية السابقة. وفي الواقع، أعرب المكتب الأمني التابع للناتو عن مخاوفه في شأن نحو 5000 مسؤول سلوفاكي جرى إعفاؤهم من تحرّي خلفياتهم الأمنية، ولهم حق الاطلاع على معلومات سريّة[634]. وكانت المشكلة الأخرى قطع صلات الضباط العسكريين الأوروبيين الشرقيين بزملائهم في روسيا، وكان هذا الأمر موضوع اهتمام خاص في بلغاريا، حيث كان الجيش مندمجًا بشكل أوثق في القوات السوفياتية التي عملت على تنشئته الاجتماعية بدرجة أكبر مما فعلته في أي دولة أخرى في المنطقة.

تفكُّك الدول الاتحادية

سمح سقوط الشيوعية بحق تقرير المصير لكثير من الأمم التي كانت قد حشرت في دول فدرالية لا تلقى قبولًا شعبيًّا. تفككت جميع الفدراليات الثلاث في المنطقة - تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا - في أثناء التسعينيات، ليتألف في نهاية المطاف أربعة وعشرون كيانًا. ومن البديهي أن يكون لهذه الظاهرة وقع كبير على القوات المسلحة التي كانت الدول الفدرالية السابقة تحتفظ بها. تأثرت بهذه الظاهرة حالتان مشمولتان بالدراسة في هذا الفصل، وإن كان ذلك بالتأكيد

على نحو مختلف تمامًا. استطاعت روسيا الاحتفاظ بكثير من الترسانة السوفياتية، لأنها كانت الجزء المهيمن من الدولة الفدرالية من حيث عدد السكان والحجم، وأيضًا من حيث القوة السياسية والاقتصادية. ومن اللافت أن تقسيم الأصول العسكرية، بعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي، جرى من دون صعوبة تُذكر. لكن هذا لا يعني القول إنه لم يكن هنالك خلافات، أو ضرورة إجراء مفاوضات حذرة، ولا سيما بين روسيا وأوكرانيا في شأن أسطول البحر الأسود ومَرافقه، من أجل التوصل إلى تسويات. لكن يبقى، نظرًا إلى ضخامة المسعى، أنه أمكن التوصل إلى النتيجة النهائية من دون عداوات كبيرة. في الوقت نفسه، فإن إعادة مئات الآلاف من العسكريين وأسرهم إلى أوطانهم، من داخل الإمبراطورية السوفياتية ومن خارجها الذين كانوا بحاجة إلى عمل وسكن وبنية تحتية اقتصادية/ اجتماعية، كان عبئًا هائلًا على روسيا.

من ناحية أخرى، وجدت سلوفينيا نفسها مضطرة إلى تكوين مؤسسة عسكرية جديدة، وكانت أقل حظوة من سلوفاكيا، نظرًا إلى أن «الطلاق المخملي» التشيكوسلوفاكي كان متبوعًا بتقسيم ودي وتناسبي للأصول. مع ذلك، كان على سلوفينيا أن تواجه صربيا ذات الروح العدوانية التي كانت، علاوة على هذا، تهيمن على الجيش الوطني اليوغسلافي هيمنة أكبر بدرجة لامتناهية من هيمنة التشيك على الجيش التشيكوسلوفاكي. كان الأفراد من الإثنية السلوفينية يمثلون 2.8 في المئة فقط من سلك الضباط وضباط الصف في الجيش الوطني اليوغسلافي، مع أن حصة سلوفينيا من سكان يوغسلافيا كانت 8.2 في المئة[635]. بعد انسحاب الجيش الوطني اليوغسلافي، كانت قوات الدفاع الإقليمي هي القوة العسكرية الوحيدة الموجودة في سلوفينيا، وقد أعيدت تسميتها لاحقًا «الجيش السلوفيني» (سلوفينسكا فوجسكا (Slovenska Vojska)). ويحب الخبراء الدفاعيون السلوفينيون أن يشيروا إلى أن قواتهم المسلحة لم يجرِ «إصلاحها» بعد عام 1991؛ وأنها بدأت من الصفر تقريبًا. وكانت رومانيا واحدة من خمس دول فقط، من دول عالم الحقبة التالية للشيوعية - مع ألبانيا وبلغاريا وهنغاريا وبولندا - لم تتغير سيطرتها على أراضيها، وبالتالي على قواتها المسلحة.

شواغل تتفرد بها الحالات المشمولة بالدراسة

بعد تفكُّك يوغسلافيا، كانت مسألة حاجة سلوفينيا إلى قوات مسلحة تقليدية موضوع نقاش واسع في الدوائر السياسية، وكان الأمر نفسه كذلك في جمهورية تشيكيا. مع هذا كله، فإن سلوفينيا تحدها دول - النمسا وكرواتيا وهنغاريا وإيطاليا - لا تشكّل تهديدًا منظورًا للبلاد كما اعترف بذلك من دون تردد وزير دفاعها وكثير من سكانها[636]. وكان لدى النخب السياسية السلوفينية سببان للاحتفاظ بقوات مسلحة: **أولًا**، امتلاك قوة قادرة على التعامل مع اختراقات الحدود أو ردعها. **ثانيًا**، القدرة بالنسبة إلى سلوفينيا على استخدام القوات المسلحة كجزء من سياسة أمنية أوسع، مع التدليل في الوقت نفسه على أن سلوفينيا عضو مسؤول في المجتمع الدولي[637]. كان هنالك مسألة سلوفينية متميزة أخرى، هي أن بالنظر إلى افتقار سلوفينيا إلى التقاليد المرتبطة بوضعية الدولة، وبسبب كثرة تغيير الموظفين في قمة وزارتي الدفاع والخارجية، كانت النخب السلوفينية بحاجة إلى قدر كبير من الوقت لتحديد المصالح الوطنية الأساس في حقل الدفاع والخارجية. **أخيرًا**، إن المفهوم القائل إنه يجب على سلوفينيا بناء قواتها المسلحة مجددًا بدلًا من تحويل منظومة موجودة فعلًا كان يضعها في مواجهة عدد من التحديات، لكن هذا الواقع ربما كان في الوقت نفسه نعمة،

لأن تحويل منظومة غير ميالة إلى التغيير يكون غالبًا أصعب من بناء منظومة من الصفر.

واجهت روسيا بعد الحقبة السوفياتية كثيرًا من معضلات العلاقات المدنية - العسكرية، أذكر بإيجاز ثلاثًا منها: **الأولى** لم يكن في الاتحاد السوفياتي حتى أواسط الثمانينيات ما يفوق اعتبارات الهيبة الاجتماعية للقوات المسلحة ومستوى معيشة الجنود المحترفين. لكن لم يكد يمضي على ذلك عقد من الزمن حتى كانت القوات المسلحة قد أصبحت عرضة لانهيار المعنويات والإذلال والفقر بسبب انتهاء الحرب الباردة، والمتاعب الاقتصادية، وسياسة الإهمال المتعمد. وبحلول أواسط التسعينيات كانت مهنة «ضابط عسكري» قد أصبحت من المسارات المهنية الأقل جاذبية بين الشباب الروس، وكان المسؤولون عن التجنيد يعجزون عن العثور على نوعية مرشحي الضباط التي يحتاجون إليها. كانت المسألة **الثانية** تكمن في أوضاع المجندين المتدنية؛ فقد دفعت الأعمال المرهقة والإساءات الجسدية كثيرين إلى الفرار من الخدمة أو الانتحار، كل عام، وأدت إلى مزيد من تدنّي التأييد الاجتماعي للخدمة العسكرية. وكان لا يزال يتعين حتى وقت وضع هذا الكتاب (مطلع عام 2012) إيجاد حل مُرضٍ لهذا الوضع. وكان الاهتمام **الثالث** الذي تفردت به روسيا قيام كبار الضباط طوال التسعينيات بنهب موارد القوات المسلحة نهبًا واسع النطاق، من دون أن يتعرضوا لعقاب في معظم الأحيان. ومع أنه يقال إن حجم الفساد تدنّى على مدى أعوام عدة الماضية، فإن ممارسة «اللصوصية المنفلتة» في القوات المسلحة، كما أسماها بوتين بنفسه، على مدى نحو عقدين من الزمن، فاقمت سوء الأوضاع التي كانت سيئة حتى قبل ذلك، كما أدت إلى المزيد من تدهور المعنويات(638).

تبرز مسألتان حين ننظر خصيصًا إلى معضلات السياسة العسكرية الرومانية بعد الشيوعية. كانت المسألة **الأولى** القبول والتعامل مع دور النخب العسكرية في ثورة 1989. كان هذا أمرًا مهمًا لأن القوات المسلحة، على خلاف الحال في هنغاريا أو تشيكوسلوفاكيا، كانت منظومة محترمة في أثناء الحقبة الشيوعية الرومانية - فهي لم تكن تُعتبر المدافع عن المصالح السوفياتية - وكانت تتمتع بقدر من التعاطف الشعبي لتحمُّلها المشقات على نقيض الشرطة الأمنية المُعابة على نطاق واسع. إلا أن الملاحقة القضائية للجنرالات المتورطين في إطلاق النار على المدنيين كانت مع ذلك موجهة بسياسات حزبية: فهم لم يتعرضوا للإزعاج في أثناء مدتي رئاسة إلييسكو الميال إلى اليسار، لكنهم لوحقوا بشدة في ظل حكم قسطنطينيسكو الذي أعلن مرارًا أن القوات المسلحة لا تتحمل عبء «ذنب جماعي». وفي نهاية الأمر، عُلّقت أحكام السجن الصادرة بحقهم بعد عودة إلييسكو إلى الحكم، وفَقد هذا الخلاف زخمه في نهاية المطاف. أما المسألة **الثانية**، فكانت مشكلة رومانيا المستمرة منذ زمن طويل مع أقليتها العرقية الهنغارية التي كانت على مدى عقود من الزمن تنغّص علاقات بوخارست ببودابست. لكن السعي إلى عضوية الناتو (وعضوية الاتحاد الأوروبي لاحقًا) أقنع الجانبين بضرورة تحسين العلاقات، وبحلول أواخر التسعينيات ما عاد هنالك مسائل يُنظر إليها على أنها تحديات أمنية كبيرة سوى تهريب المواد الاستراتيجية عبر الحدود، والاتجار غير القانوني بالأسلحة التقليدية، وتهريب المخدرات، والهجرة غير القانونية(639).

- **الاستخدام الداخلي للقوات المسلحة**

لم تكن هذه المسألة المهمة في العلاقات المدنية - العسكرية من ضمن الاهتمامات في السياق السلوفيني، لكنها كانت مشكلة كبرى في روسيا؛ ففي أثناء أزمة أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 1993، طلب الجانبان الدعم من الجيش. حث روتسكوي (Rutskoi) - أحد أبطال الحرب الأفغانية الصادقين - زملاءه الضباط على اتخاذ موقف ضد الرئيس - داعيًا جوهريًّا إلى التمرد -

بينما أعلن رسلان حسبلاتوف (R. Khasbulatov)، رئيس مجلس السوفيات الأعلى: «يجب أن يكون لدينا في هذا اليوم وحدات عسكرية هنا [...] ليس مجرد رجال يرتدون معاطف رمادية، بل وحدات عسكرية» [640]. وأخيرًا، جاءت وحدات من الجيش لنجدة يلتسين، لكن بعد أن وافق فحسب على أن يصدر كتابة أمره غير الدستوري إلى وزير الدفاع بافل غراتشيف (P. Grachev) بأن يقتحم البيت الأبيض الذي لجأ إليه المشرّعون المُرتدّون[641].

المثل الآخر هو نشر القوات المسلحة في أثناء حربي الشيشان (1994 و1999 - 2009). كان أمر يلتسين باستخدام القوات في عام 1994 غير مجاز دستوريًّا، كما أنه شن الحرب من دون تشاور مسبق مع القادة العسكريين الذين انتقد كثيرون منهم الحرب بشدة. لكن قيام القوات المسلحة بمهاجمة المتمردين الشيشان مجددًا في عام 1999 كان أقل إثارة للخلاف نظرًا إلى التأييد الشعبي الكاسح. وبينما كان التبرير الرسمي للحرب الأولى «إعادة النظام الدستوري» إلى منطقة تعصف بها الحرب الأهلية والغليان السياسي، سُوِّغت الحرب الثانية بالدفاع عن سكان روسيا بوجه هجمات «العصابات الإرهابية الدولية» والهجمات التحررية الهادفة إلى فصل جمهوريات شمال القوقاز عن الاتحاد الروسي[642]. كما استُخدمت القوات المسلحة أيضًا ضد المواطنين الروس مرات عدة - لتفريق التظاهرات والعمليات ضد «الإرهابيين» - إلا أنه لم يكن هنالك حاجة إلى تحريك الجيش بذاته، نظرًا إلى ما تملكه الدولة من تشكيلات شبه عسكرية.

استُخدمت القوات المسلحة الرومانية أيضًا في مطلع التسعينيات في مناسبات عدة ضمن سيناريوهات داخلية، وإن لم يكن ذلك بشكل عنيف إطلاقًا. كانت النخب السياسية تسعى أساسًا إلى «تضمين الدفاع عن النظام الاجتماعي والقيادة السياسية بوجه التحديات الداخلية» باعتبارها إحدى المهمات المشروعة الموكلة إلى الجيش[643]. وأدرك السياسيون، مع تناقص قوة الجهاز الأمني بعد عام 1989، أن سلطة الدولة القمعية أفِلت. ولمواجهة هذا الوضع، اعتمد الرئيس تكرارًا على القوات المسلحة بأن طلب منها أن تدافع ليس عن النظام الدستوري بل عن النظام بنشر وحدات من الجيش إلى جانب الشرطة، وذلك، على سبيل المثال، في مدينة تارغو موريس الترانسلفانية، حين نشبت أعمال عنف بين جماعات عرقية رومانية وهنغارية في عام 1990، أو في العام التالي مدة يومين من أعمال الشغب أمام المقار الحكومية في وسط بودابست[644]. لفتت هذه الحوادث الانتباه إلى عدم وجود تشريع واضح يتعلق بالوظائف الداخلية المسموح بها للقوات المسلحة، وأقر البرلمان القوانين الملائمة في عام 1999 [645].

الإشراف المدني

السلطة التنفيذية والتشريعية

حُددت في وقت مبكر العلاقات التنفيذية - التشريعية في معظم أرجاء أوروبا ما بعد الشيوعية. ونظرًا إلى اختلاف مقدار السلطة المنوطة بالرئاسة (التي تراوح بين رئيس دولة بدور تشريفي إلى حد بعيد في سلوفاكيا وسلطة تنفيذية قوية في بولندا)، لا نستطيع التعميم بخصوص تأثير هذه السلطة في المسائل الدفاعية. الرئيس السلوفيني هو القائد الأعلى الاسمي للقوات المسلحة، إلا أنه

لا يملك صلاحيات محددة في ما يخصها. وتُحدد الهيئة التشريعية بمجلسيها التوجيهات الأساس لتنظيم السياسة الدفاعية وتطبيقها. وقد واجه المفهوم القائم على وجود لجان عدة في الهيئة التشريعية تختص بالشؤون الأمنية (مثل الدفاع والإشراف على الميزانية والمالية العامة وقرارات الأمن القومي) قدرًا من الانتقاد، لأن بعض النواب يشارك في أكثر من لجنة واحدة متعلقة بالدفاع. لكن على الرغم من ذلك، ولصغر عدد النواب عمومًا (ما مجموعه 130 نائبًا في المجلسين)، والعدد الصغير جدًا من النواب المهتمين بالمسائل الأمنية خصوصًا، ربما يصعب تحاشي هذا الوضع. وتنظّم الحكومة الاستعدادات بخصوص الدفاع وتقود تطبيقها، وتشرف أيضًا على سياسة العاملين في القوات المسلحة لأن العسكريين يُعتبرون موظفين عموميين. ويضم مجلس الأمن الوطني، وهو هيئة تشاورية أسِّست في عام 1998، الوزارات «الاستراتيجية» (الدفاع والداخلية والشؤون الخارجية، وما إليها).

في الطرف المقابل من الطيف، أدت القرارات الدستورية المتتالية التي اتخذتها النخب السياسية في أواخر الحقبة السوفياتية، وعند ميلاد روسيا الجديدة - مثل الأدوار المتمايزة على نحو ملتبس بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - إلى أزمة عام 1993 التي سرّعت اكتساب السلطة التنفيذية صلاحيات رئاسية متفوقة، في الواقع. وأصبحت السيطرة المدنية هناك مرادفة للسيطرة الرئاسية؛ إذ تقلصت استقلالية الهيئة التشريعية إلى المستويات السوفياتية قبل غورباتشيف.

تناقصت سلطة الدُّوما - مجلس النواب الروسي - في الإشراف على الشؤون العسكرية تدريجًا منذ أن ألغى دستور 1993 ما كان للمجلس من أدوات رقابة على القوات المسلحة. وعلى الرغم من استمرار وجود معارضة قوية في الدوما حتى عام 2003، جففت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ذلك العام منابع الاختلاف الجوهري مع الرئيس، في ما خص السياسات التشريعية، وأصبحت القوانين والنظم الجديدة، منذ ذلك الحين، نتاج مبادرات السلطة التنفيذية لا نتيجة مداولات برلمانية مستقلة. باختصار، أصبح الدوما في ظل بوتين أداة طيعة في يد الرئيس، يصفها أحد الخبراء بأنها «أكثر قليلًا من مسرح دمى يتحكم به الكرملين»[(646)].

أما في دول شيوعية سابقة أخرى، فأصبحت السلطة التشريعية مركزًا للإشراف المدني أكبر تأثيرًا، مع بدء لجان الدفاع البرلمانية ممارسةَ سلطتها في الإشراف على الشؤون العسكرية. مع ذلك، فإن مجال نشاطها هو في الأغلب أبعد من أن يكون مثاليًّا، ويكمن أحد أسباب ذلك في الترتيبات المؤسسية التي تم التوصل إليها عند بداية الانتقال بعد الحقبة الشيوعية التي أعطت أفضلية للسلطة التنفيذية. على سبيل المثال، طبقًا لقانون تموز/ يوليو 1994 في شأن الدفاع الوطني الروماني، ليس الرئيس في رومانيا القائد الأعلى فحسب بل هو أيضًا ضامن وحدة أراضي البلاد، وهو يرئس المجلس الأعلى للدفاع الوطني، كما أنه يستطيع، في الحالات الاستثنائية، تعبئة القوات المسلحة من دون أن يطلب موافقة البرلمان مدة خمسة أيام. وحتى وقت قريب، لم يكن لدى النواب الرومانيين الذين يعملون في لجان الدفاع - ولا سيما إذا كانوا على الجانب «الخطأ» من الاصطفاف - وسيلة حتى لمجرد الاطلاع في بعض الأوقات على القوانين التشريعية قبل طرحها للتصويت. وقد حُلت هذه المسائل تدريجًا مع تقدُّم ترسيخ الديمقراطية، إلا أنه كان من الصعب في الأغلب - في رومانيا كما في غيرها من الدول الشيوعية السابقة - تغيير القوانين والممارسات القديمة.

وزارة الدفاع والأركان العامة

في سلوفينيا، كما في معظم دول أوروبا الشرقية الوسطى، حل المدنيون في وزارة الدفاع محل الضباط العسكريين الذين هم في قيد الخدمة عند بداية الانتقال إلى الديمقراطية. وبقي الجنرالات في أماكن أخرى يرئسون الوزارات - على سبيل المثال، في رومانيا حتى عام 1994 - من أجل «تفادي النقاشات السياسية وبسبب الآراء القائلة إن وزيرًا مدنيًّا للدفاع سيكون عديم الكفاءة ومتغطرسًا»[647]. لم تكن هذه الحجج من دون قيمة، بالنظر إلى انعدام الخبرة السابقة أو حتى الاهتمام المؤكد بالشؤون العسكرية لدى معظم وزراء الدفاع بعد الحقبة الشيوعية. ومن الأمثلة على ذلك أول وزير دفاع في هنغاريا الديمقراطية، لايوش فوير (1990 - 1994) الذي كان من دارسي تاريخ الزراعة في القرن التاسع عشر، وكانت حشريته في الشؤون العسكرية تقتصر إلى حد بعيد على دراسة البزات العسكرية التاريخية. لكن الحاجة - والتوقعات الغربية في واقع الأمر - إلى التحول إلى وزارات دفاع يرئسها مدنيون طبقًا للمعايير الديمقراطية المقبولة، كانت مع ذلك واضحة لدول أوروبا الشرقية كلها التي قامت في نهاية المطاف باستبدال الجنرالات العاملين في قيد الخدمة في باقي الأماكن.

في المقابل، كانت الشريحة العليا من الضباط الروس تعارض علنًا طوال التسعينيات فكرة تولّي مدني وزارة الدفاع. من الناحية الفنية، أصبح الجنرال إيغور روديونوف (I. Rodionov) أول وزير مدني للدفاع في عام 1996، حين نقله بوريس يلتسين إلى قوات الاحتياط بهدف «إظهار تقدُّم روسيا الديمقراطي». لكن فراغ هذه البادرة من أي معنى أثبتته حقيقة أن الجهاز العامل في وزارة الدفاع بقي يتألف بالكامل من عسكريين، إضافة إلى أن خليفة روديونوف، إيغور سرغييف (Sergeev)، كان عسكريًّا قيد الخدمة. حصل الروس أخيرًا على أول وزير مدني للدفاع عندما عيّن بوتين في هذا المنصب مساعده المقرّب سيرغي إيفانوف، وهو جنرال متقاعد في الكي جي بي. وجاء بعد إيفانوف في عام 2007 أناتولي سرديوكوف (A. Serdyukov)، وهو مدني بمعنى الكلمة، تقتصر خلفيته العسكرية على خدمة عسكرية إلزامية مدة ثمانية عشر شهرًا. كُلّف سرديوكوف الذي كان سابقًا من كبار المسؤولين في مصلحة الضرائب في روسيا الاتحادية بمحاربة الفساد وعدم الكفاءة في القوات المسلحة.

إن المسؤولية التنفيذية المتعلقة بأمن سلوفينيا منوطة كلها بوزارة الدفاع التي تعِدّ التعديلات في قانون الدفاع، وتقوم بصوغ الوثائق الاستراتيجية التي سيناقشها البرلمان، وتضع برامج التطوير والتحديث وتنفّذها. خضعت وزارة الدفاع منذ عام 1991 لعملية إضفاء الطابع المدني عليها شموليًا، كما أصبح أسلوبها الإداري يشدد على المشاركة بين الأقسام المختلفة، ويشغل المدنيون معظم المناصب في الوزارة. هنا لاحظ بعض منتقدي وزارة الدفاع أن عملية إضفاء الطابع المدني ربما تكون قد مضت إلى أبعد مما ينبغي، لأن الخبرة العسكرية التخصصية تكون مفتقَدة أحيانًا[648]. وتبرّر الحجة المضادة هذا «الإضفاء المبالغ به للطابع المدني» - ولا سيما في الأعوام الأولى من الاستقلال - بالنظر إلى الرفض الواسع النطاق لأنموذج العلاقات المدنية - العسكرية اليوغسلافي السابق، وندرة التقاليد العسكرية السلوفينية، والتأخر في تطوُّر الهوية المؤسسية والروح المهنية لدى الضباط، وتواضع المكانة السياسية للنخب العسكرية[649].

يُعَد إضفاء الطابع المدني المبالَغ فيه على وزارة الدفاع السلوفينية أمرًا استثنائيًّا في عالم ما بعد الشيوعية. كان هنالك في أوائل التسعينيات عدد قليل من المدنيين المتوافرين للتوظيف في وزارات الدفاع، لأن التدريب الأمني - العسكري كان في أثناء الحقبة الشيوعية حكرًا على القوات المسلحة.

ونظرًا إلى الضغوط الداخلية والأجنبية - ولا سيما من الناتو والاتحاد الأوروبي - من أجل توظيف عدد أكبر من المدنيين في وزارات الدفاع الأوروبية الشرقية، عمدت السلطات في بعض الحالات إلى «إضفاء رمزي للطابع المدني»؛ إذ كانت تحيل ضباطًا عسكريين إلى التقاعد أو تنقلهم إلى قوات الاحتياط، ثم تستخدمهم موظفين مدنيين(650). وبدأ الإضفاء الحقيقي للطابع المدني في دول عدة، عندما أصبح في الإمكان تدريب إختصاصيين أمنيين. وخضعت المؤسسة الدفاعية الرومانية، على سبيل المثال، لعملية جوهرية لإضفاء طابع مدني بعد أواسط التسعينيات، وكُلّف، في المؤسسات العسكرية الرئيسة بما في ذلك وزارة الدفاع، عدد متزايد من الخبراء المدنيين بمسؤولية صنع السياسة الدفاعية. في الوقت نفسه، وبحلول أواخر التسعينيات، كان أكثر من نصف خريجي أكاديمية بوخارست العسكرية العليا من المدنيين، وذلك كجزء من الجهد الحكومي الهادف إلى توفير مصدر من الخبراء الدفاعيين المدنيين(651).

بقيت روسيا بمعزل حصين عن هذه التطورات. وكانت النخب السياسية والعسكرية في ذلك البلد تحبط ظهور خبراء مدنيين في المسائل الدفاعية - الأمنية لأنه لم يكن لديها ما تربحه، وكان لديها كثير مما ستخسره جرّاء التفحص المستقل للمؤسسة العسكرية.

إن الأركان العامة السلوفينية مدمجة في وزارة الدفاع، كما أن مقرها يقع في مجمّع المباني الذي تشغله الوزارة. ورئيس الأركان العامة مسؤول أمام وزير الدفاع المسؤول بدوره أمام رئيس الوزراء. والأركان العامة مسؤولة عن الجاهزية العسكرية، وهي تنفّذ المهمات المتعلقة بتنظيم القوات المسلحة وبتدريبها وبأدائها. وجرت إعادة هيكلة وزارة الدفاع الرومانية في عام 1993 (أنشئت أركان عامة منفصلة لمختلف فروع القوات المسلحة)، وأعيد تنظيمها في عام 1997 (652). في الوقت نفسه، من أجل تقوية الدور المدني في رقابة السياسة الدفاعية، أنشئ منصب رئيس دائرة السياسة الدفاعية والشؤون الدولية مع إعطائه رتبة وزير دولة، كما جُعلت مسؤولية قائد الأركان المشتركة مقتصرة على المهمات العسكرية المحضة.

غير أن الأركان العامة الروسية، على مدى عقد من الزمن تقريبًا، كانت منخرطة في معارضة علنية لسياسة الدفاع الرسمية، وكانت الأركان العامة على خلاف علني مع وزارة الدفاع في شأن أولويات الإنفاق وأيضًا، بشكل أوسع، في شأن العقيدة الدفاعية الروسية والمكانة المستقبلية للقوات المسلحة. وكانت وزارة الدفاع تريد تركيز النفقات الدفاعية على القوات النووية الاستراتيجية (وليس بمحض المصادفة أن وزير الدفاع سرغييف كان يمتلك فرع الخدمة)، بينما كان قائد الأركان المشتركة أناتولي كفاشنين (A. Kvashnin) يدافع عن تعزيز الاستثمار في الأسلحة التقليدية. وفي نهاية الأمر - في خطوة أدت إلى المزيد من تقويض حظوظ العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية - أخذ بوتين جانب كفاشنين في ما كان في أغلب الحالات صراعًا علنيًّا. وقام بوتين في عام 2000 بطرد ستة قادة كبار، جميعهم من مؤيدي سرغييف المتحمسين، ثم قام بعد ستة أشهر من ذلك باستبدال «زعيمهم» نفسه، أي سرغييف(653).

بتسمية سيرغي إيفانوف وزيرًا للدفاع في آذار/ مارس 2001، أرسل بوتين إشارة مضمونها أن الوزارة رُفعت إلى مرتبة فوق الأركان العامة. مع ذلك، لم يصدر عن الوزير الجديد ما يوحي بنقلة باتجاه تحكُّم مدني قوي بالقوات المسلحة، كما أنه لم يبشّر بتحوُّل جذري للقوات المسلحة، ويعود ذلك في الأساس إلى أن إيفانوف لم يتمكن من كسب ثقة الجنرالات، كما أنه لم يتلقَّ من الرئيس تفويضًا يتجاوز الإشراف على تطبيق ميزانية الدفاع وزيادة تواصل وزارة الدفاع مع

جهات أجنبية وبروزها على الساحة الدولية[654].

كان إنشاء تسلسل قيادي واضح تخضع له القوات المسلحة، كما التسلسل في داخلها، عمليةً صعبة أحيانًا لعدد من الأسباب الأخرى، مثل الفجوات والالتباسات التشريعية، وسوء السلوك الفردي، أو عدم الفهم في ما يتعلق بالإجراءات الديمقراطية. شهدت أواسط التسعينيات حوادث عدة مقلقة في سلوفينيا، حين استغل وزير الدفاع يانسا فراغًا قانونيًّا سببّه الدستور الجديد - الذي لم يكن وقتذاك مصحوبًا بتشريع جديد مقابل - فجعل نفسه القائد الأعلى من خلال حرمان الرئيس كوتشان من المعلومات المهمة، وإصدار أوامر خطرة من دون تفويض سليم[655]. يخضع قائد الأركان المشتركة في رومانيا لسلطة وزير الدفاع على نحو لا لبس فيه، ولم تحدث أي مخالفات للتسلسل القيادي المقرر.

كانت روسيا بهذا الخصوص أيضًا متميزة تمامًا من الحالات الأوروبية الشرقية. والصدع الذي دام عقدًا من الزمن بين وزيري الدفاع سرغييف وإيفانوف وقائد الأركان المشتركة كفاشنين تجلى أيضًا في انتهاكات كفاشنين المتكررة لتسلسل القيادة؛ إذ حرم وزير الدفاع من اتخاذ أي قرارات كبرى، وقاوم تطبيق الإصلاحات الدفاعية، وغذى التوترات بين وزارة الدفاع والأركان المشتركة. وفي حزيران/ يونيو 1999، كان كفاشنين العقل المدبّر في التحرك المفاجئ لقوات المظليين الروس التي تركت قواعدها في البوسنة واندفعت إلى عاصمة كوسوفو، بريشتينا، لبسط سيطرتها على مطار العاصمة من دون أي تنسيق مع قوات الناتو. وكان هذا الحادث مهمًا من منظور العلاقات المدنية - العسكرية، لأن الرئيس يلتسين سمح لكفاشنين بعدم إطلاع الحكومة، بما في ذلك سرغييف، على هذا العمل[656].

وافق يلتسين، من حيث الجوهر، على تجاهل كفاشنين تسلسل القيادة في داخل وزارة الدفاع والحكومة. كما ضاعف هذا الحادث الالتباسات التي أوجدها قانون الدفاع لعام 1996 الذي أشّر إلى رفع الأركان العامة إلى مستوى وزارة الدفاع أو فوقها. وفي صيف 2000، قام كفاشنين بتخطي سرغييف مرة أخرى، وأرسل إلى بوتين اقتراحه الشخصي بخصوص الإصلاح الدفاعي. كانت تلك مخالفة أخرى لتسلسل القيادة - إذ تصرف كفاشنين كما لو أن له رئيسًا واحدًا مباشرًا فقط هو بوتين - وما زاد الأمور سوءًا أن الحادث سرعان ما أصبح معروفًا للعامة. وتعامل بوتين ومستشاروه مع هذه المسألة على أنها نقاش فكري بين اختصاصيين عسكريين، وادعوا عدم وجود أي خطأ[657].

بقيت الخلافات قائمة بين وزارة الدفاع والأركان العامة حتى بعد تعيين إيفانوف، مع أنها أصبحت أكثر تهذيبًا لأسباب عدة: **أولًا**، أدرك كفاشنين والأركان العامة وجود علاقة وثيقة بين بوتين وإيفانوف، وكانوا يتوقون إلى استعداء إيفانوف. **ثانيًا**، كان وزير الدفاع الجديد قد جاء لدعم كثير من وجهات نظر الأركان المشتركة في ما يتعلق بالعقيدة والإصلاح العسكري. **أخيرًا**، خلافًا لسرغييف، لم يلعب إيفانوف ورقة محاباة فرع من فروع القوات المسلحة على حساب الفروع الأخرى، ربما لأنه لا يملك روابط مهنية معها، فهو لم يخدم قط في القوات المسلحة. وكان بوتين في نهاية الأمر قد ضاق ذرعًا على ما يبدو بالتحدي الدائم من جانب سرغييف، ووجد أسبابًا ملائمة لإقالته في هجوم المتمردين في حزيران/ يونيو 2004 في إنغوشيا الذي خلّف نحو مئة قتيل من العسكريين والمدنيين، إلى جانب انتقادات كفاشنين العلنية الحادة للميزانيات الدفاعية التمهيدية لعام 2005[658].

في الشهر نفسه، وفي ردة فعل على النزاع الطويل بين المؤسستين، قام مجلس النواب (الدوما) بتعديل قانون الدفاع، وكرّس رسميًّا تقدُّم موقع وزير الدفاع ووزارته على الأركان العامة وقائدها. وأوكل القانون المعدل لوزارة الدفاع القيادةَ الإدارية والعملياتية للقوات المسلحة والتحكم بها. وكان هذا، احتماليًّا، أهم تشريع خلال ذلك العقد، حيث إنه قنّن السيناريو الأسوأ بالنسبة إلى الأركان العامة. نقول «احتماليًّا» لأن القوانين التي تقرّها هيئة تشريعية يقتصر دورها في معظم الأحيان على الموافقة الروتينية، ولا يكون لها سوى مغزى قليل جدًا في روسيا؛ فربما تكون مفتوحة لتفسيرات مختلفة، أو ربما تعاد كتابتها وفقًا لما تتطلبه الأحوال المتغيرة. وفي أي حال، صعُب استشراف خسارة الأركان العامة لوظائف القيادة والسيطرة بجرّة قلم قبل وضع بنية بديلة[659]. مع ذلك، فإن حقيقة عدم خضوع الأركان العامة وقائدها رسميًّا حتى هذا الوقت لسلطة وزير الدفاع ووزارته كانت قصورًا كبيرًا في التشريع، جعل من الممكن حدوث صراع طويل ومدمر بين المؤسستين وقيادتيهما.

رقابة الميزانية

توضع ميزانية الدفاع السلوفينية وتطبَّق على نحو يشبه كثيرًا ما هو متّبَع في ديمقراطيات راسخة أخرى. تكون العملية بذاتها مفتوحة أمام وسائل الإعلام لتفحُّصها، ويقوم وزير الدفاع، ومعه كبار زملائه المدنيين والعسكريين (ولا سيما قائد الأركان العامة) بإعداد مشروع الميزانية، بما في ذلك احتياجات وزارة الدفاع، ويرسلونه إلى الحكومة بعد التشاور مع وزارة المالية. يجوز للحكومة تعديل أولويات الميزانية وتحديدها، ثم تقدَّم الميزانية الإجمالية إلى الهيئة التشريعية التي تعتمدها بعد تفحُّص دقيق وتشاور مع الحكومة، يمكن أن يسفرا عن مزيد من التعديل. يراقب البرلمان أيضًا تطبيق الميزانية الذي يكون وزير الدفاع عرضة للمساءلة بخصوصه[660].

في رومانيا أيضًا، لم يكن إشراف المدنيين على ميزانية الدفاع مثار قلق كبير منذ أواسط التسعينيات؛ إذ كانت أهم مشكلة بهذا الخصوص، خلال معظم التسعينيات، وضع رومانيا الاقتصادي الهش الذي ترك القوات المسلحة فقيرة نسبيًّا. لم يكن من المستغرب أن تجادل وزارة الدفاع من أجل الحصول على مخصصات دفاعية أكبر، مستخدمة في سبيل ذلك كل حجة يمكن التفكير بها؛ ففي عام 1991 على سبيل المثال، تمكّن وزير الدفاع فكتور ستانكوليشسكو (Stanculescu) من إقناع البرلمان بزيادة ميزانية الدفاع، جزئيًّا، لمجابهة التهديد العسكري المزعوم من هنغاريا[661]. هنالك أربع لجان برلمانية - لجنة الدفاع، ولجنة النظام العام، ولجنة الأمن القومي في المجلسين التشريعيين، ولجان منفصلة للناتو والشؤون الداخلية - تشارك بنشاط في عملية الميزانية[662]. تصوغ «مديرية التخطيط الدفاعي المتكامل»، أولًا، ميزانية الدفاع، وتقدَّم إلى وزير الدولة للتخطيط الدفاعي الذي يحيلها بدوره إلى وزير الدفاع، حيث يجوز له تعديل الميزانية بالتشاور مع وزير المالية، ثم يقدّمها إلى الحكومة. كما تكون الهيئة التشريعية الحَكم النهائي بخصوص ميزانية الدفاع، ويكون وزير الدفاع مسؤولًا أمام الحكومة عن جميع نشاط وزارة الدفاع - بما في ذلك كيفية إنفاق الأموال المخصصة - ويكون أيضًا، بصفته عضوًا في الحكومة، مسؤولًا أمام البرلمان[663].

في المقابل، تأكّلت منذ أواخر التسعينيات سلطة البرلمان الروسي في الإشراف على ميزانية

القوات المسلحة وكيفية إنفاق الأموال، إلى درجة أن تلك السلطة كانت عديمة الشأن بحلول عام 2008؛ إذ رفضت الحكومة، ولا سيما وزارة الدفاع، روتينيًا، تقاسم المعلومات الوثيقة الصلة بالموضوع مع البرلمان، أو كانت تزوده بمعلومات غير شفافة. ولم يكن هنالك سوى تفصيلات قليلة عن ميزانية الدفاع يمكن الاطلاع عليها حتى بالنسبة إلى نواب الدوما الذين كان إشرافهم على الميزانية محدودًا، بسبب عدم قدرتهم على إجراء تحليل مستقل للميزانية أو السياسة الدفاعية. في الوقت نفسه، كانت الحكومة تنظر إلى محاولات البرلمان تفحُّص مالية القوات المسلحة على أنها أعمال عدائية. وكان نقص الشفافية هذا انتهاكًا لقانون عام 1998 في شأن تصنيف الميزانية[664]. ولا يزال كثير من ميزانية الدفاع محوطًا بالسريّة، حتى إن أعضاء لجنة الدفاع التابعة للدوما - كي لا نقول شيئًا عن الصحافة أو الجمهور عمومًا - لا يزوّدون بأي تفصيلات تقريبًا عن الكيفية الفعلية التي تنفق بها وزارة الدفاع الأموال بعد إقرارها.

دور القوات المسلحة السياسي

أزيل تسييس القوات المسلحة السلوفينية والرومانية بصورة تامة؛ إذ لا يجوز للعسكريين الذين هم في قيد الخدمة الانضمام إلى أحزاب سياسية، أو الترشح لمنصب سياسي أو تقلُّده، لكن يُسمح لهم بالتصويت. مضت العملية بسلاسة في سلوفينيا، مع أن عددًا من الحوادث في رومانيا أوحى أن تحييد القوات المسلحة سياسيًّا لم ينجَز بالكامل في العقد الأول التالي للحقبة الشيوعية[665]؛ فعلى سبيل المثال، عمّم مكتب الرئيس قسطنطينيسكو على الجنود المحترفين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 رسائل مطبوعة على أوراق تحمل الترويسة الرسمية، تشجعهم على اتخاذ موقف مناهض للمعارضة في مسائل مختلفة. بعد شهر من ذلك، أصدر الناطق باسم وزارة الدفاع بيانًا صحافيًّا يدين المعارضة بزعم أنها أبدت احتقارًا للقوات المسلحة. وفي نيسان/ أبريل 2000، دافع قائد الأركان العامة، ميرسيا شيلارو (M. Chelaru)، علنًا - ومن دون نجاح - عن المشاركة السياسية للقوات المسلحة، من خلال تأسيس عشرة مقاعد في مجلس الشيوخ مخصصة للضباط العسكريين، وإلغاء المجلس الأعلى للدفاع الوطني المفوض دستوريًّا[666].

كانت المشكلات التي واجهتها رومانيا تافهة إذا قورنت بالحالة الروسية؛ إذ كان انتخاب أربعة وأربعين ضابطًا عسكريًّا نوابًا للشعب عن الجمهورية الروسية في عام 1990 - حصل ذلك في آخر انتخاب على مستوى الجمهوريات في الاتحاد السوفياتي - حالة محورية في العلاقات المدنية - العسكرية السوفياتية، لأن هؤلاء الضباط حصلوا على مقاعدهم نتيجة زيادة التنشيط السياسي في القوات المسلحة الذي عززته إصلاحات غورباتشيف[667]. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر 1992، كان هؤلاء الضباط - الساسة قد أصبحوا مندمجين تمامًا في الفرع التشريعي (الدوما) الروسي، حتى إن ثلاثة منهم ترأسوا لجانًا برلمانية. التمييز المهم هو الاعتراف بأن بينما كان النفوذ السياسي للقوات المسلحة كلاعب مؤسِّسي قد تضاءل في عهد غورباتشيف، فإن الحركة السياسية لضباط أفراد - وهو ما كان يستحيل تقريبًا التفكير فيه في الحقبة السوفياتية - كان يمكنها الآن أن تبدأ من دون إعاقة بفعل نظم قانونية. وافق يلتسين والنظام السياسي الروسي الجديد على قواعد مؤسسية جديدة جرى تقنينها في قانون الدفاع لعام 1992، تشرّع المعايير التي يعود تاريخها إلى عهد غورباتشيف، مثل إمكان أن يخدم الضباط كنواب برلمانيين مستقلين. ولزيادة الأمور سوءًا،

سمح القانون أيضًا للعسكريين بتقلد مناصب في الحكومة في أثناء خدمتهم في القوات المسلحة، وهو نص قانوني أدى إلى مزيد من إضعاف آفاق المساءلة وأوجد تضارب مصالح[668].

لم يكن نوع السيطرة المؤسسية على القوات المسلحة الذي كان ينشأ في روسيا يتطلب استبعاد القوات المسلحة من السياسة، وقد كان مصدرًا مباشرًا لمزيد من تسييس سلك الضباط. لم يتمكن جنرالات عدة بارزون - مثل ألكسندر روتسكوي وألكسندر ليبيد (Lebed) وليف روخلين (L. Rokhlin) - من تحويل شعبيتهم إلى مسيرات سياسية مقْنعة، وكانوا جميعهم في عهد يلتسين من «المستقلين» الذين بنوا في الأغلب مسيراتهم السياسية على الرغم من قائدهم الأعلى، لا بفضله[669]. وما لبث النفوذ السياسي الذي ربما اكتسبته القوات المسلحة في التسعينيات أن تضاءل بسرعة في ظل بوتين الذي **قوَّى** مسار السياسة العسكرية من خلال (أ) تعيين ضباط من ذوي الرتب العليا في مناصب سياسية مهمة، ولا سيما في أثناء مدته الرئاسية الأولى؛ (ب) اختيار جنرالات كان قد أقالهم عن حق بسبب سلوكهم غير الملائم، وذلك بإعطائهم مسؤوليات في إدارة الدولة، والأهم من ذلك كله، (ج) السماح للشريحة العليا من الضباط بمقاومة الإصلاحات الدفاعية الراديكالية التي كان هو ذاته ينادي بها عند بداية مدة رئاسته.

هنالك اختلافات جديرة بالملاحظة في دور الجنرالات السياسي في التسعينيات وما بعد ذلك. ففي بيئة التسلط المتزايد التي أوجدها بوتين، كانت المشاركة السياسية لشريحة الضباط العليا تعتمد دائمًا على رضا الرئيس. وبعبارة أخرى، فإنهم كفوا عن كونهم «مستقلين»؛ كانوا «معينين»، وبالتالي غير قادرين على الإفلات من دفع الثمن في حال انتهجوا سلوك التحدي الذي اتصف به ليبيد أو روديونوف. ولئن كانت طموحات الجنرالات هي وحدها التي كانت تحد من آفاقهم السياسية في ظل يلتسين، فإن أدوارهم في ظل بوتين كانت مقتصرة بشكل صارم على المناصب التي عُينوا فيها، ومحدودة بالولاء الذي يدينون به لرئيسهم. كان بوتين في واقع الأمر، ولا سيما خلال مدته الرئاسية الأولى، يحث الجنرالات الموثوقين على دخول ميدان السياسة، فاختار عددًا كبيرًا من أفراد السلك العسكري لترؤس الأقاليم الفدرالية في الدولة بصفة مبعوثين رئاسيين، كما أنه ساند بنشاط ترشُّح ضباط من ذوي الرتب العليا لمناصب منتخبة. لكن حماسة بوتين لتعيين جنرالات في المناصب الإدارية العليا تضاءلت في مدته الرئاسية الثانية، بينما توسَّع دور «السيلوفيكي» (Siloviki) [أفراد لهم خلفية مهنية في أجهزة الدولة الأمنية].

الخبرة الدفاعية ـ الأمنية المستقلة

يُعزى السبب المهم لمحدودية الإشراف التشريعي على المؤسسة الدفاعية في السياق التالي للشيوعية إلى الندرة النسبية للخبراء المدنيين المستقلين في الشؤون المتعلقة بالدفاع، مع أنه توجد، بهذا الخصوص أيضًا، أوجه تباين كبيرة. تعود حقيقة عدم معاناة سلوفينيا نقصًا في المدنيين الذين يملكون المعرفة المطلوبة لتقديم المشورة إلى السياسيين في شأن الموضوعات الدفاعية، إلى إرث سياسة الحكومة اليوغسلافية في تأسيس دوائر دراسات دفاعية في عواصم الجمهوريات كافة (باستثناء مونتينيغرو) بدءًا من أواسط السبعينيات[670]. بدأت الأكاديميات العسكرية في رومانيا وبولندا منذ أواخر التسعينيات بقبول المدنيين في برامجها، وذلك في خطوة واعية لزيادة المخزون من الخبراء الدفاعيين المدنيين.

تشكّل روسيا حالةً خارج الإطار بهذا الخصوص أيضًا، لأن نخبها السياسية أحبطت بكل قوة

ظهور خبراء مدنيين في المسائل العسكرية - الأمنية؛ فهي لم يكن لديها ما تربحه ولديها كثير مما ستخسره جراء التفحص المستقل للمؤسسة الدفاعية. وفي عهد يلتسين، وعلى وجه الخصوص في عهد بوتين، استُبعدت عن مجرى السياسة الرئيس المجموعة الصغيرة لكن النافذة من الخبراء الدفاعيين المدنيين التي ظهرت في عهد غورباتشيف. وهنالك قلة من المنظمات المستقلة التي تركّز على الموضوعات العسكرية، وهي تميل إلى تأييد سياسة الدولة. وثمة عامل آخر يعترض ظهور خبراء دفاعيين مستقلين، هو الهوس المستمر بالسرية في روسيا - فكل ما يتعلق بالأمن والدفاع تقريبًا يُعتبر من «أسرار الدولة» - الأمر الذي ردع الأفراد عن محاولة اكتساب خبرة في هذه المسائل.

النفوذ الأجنبي

كان للغرب (بمعنى الديمقراطيات الراسخة) نفوذ مهم في دول ما بعد الشيوعية، تستطيع بفضله التأثير في عمليات التحول الديمقراطي. ولا أشير هنا إلى المساعدة الاقتصادية التي تعرضها المنظمات الدولية بشكل مشروط أو إلى دور الاتحاد الأوروبي، بل إلى الدور الجوهري والإيجابي إلى أبعد حد الذي قام به الناتو في إدخال التحول الديمقراطي على الشؤون العسكرية الموروثة عن الشيوعية[671]. فنظرًا إلى أن جميع الأعضاء الأوروبيين الشرقيين السابقين في حلف وارسو حددوا عضوية الناتو باعتباره واحدًا من أهم أهداف سياستهم الخارجية، كان حلف الأطلسي يملك أوراقًا تفاوضية مهمة أحسن استعمالها.

كانت برامج الناتو مختلفة - مثل الشراكة من أجل السلام التي أُطلقت في عام 1994، ومخطط عمل العضوية - تحدد الأهداف التي يجب على كل واحدة من الدول بلوغها، وكانت تقدِّم المشورة والتقويم المستمرين، وتعرض مساعدة ملموسة بطرائق متعددة مثل تدريب الضباط المتعدد المستويات، والفائض من المعدات، وبرامج المنح. قامت الولايات المتحدة بدور مهم وإيجابي إلى أقصى حد في إنشاء مكاتب التعاون العسكري في السفارات الأميركية، فقدّم مسؤولو المساعدة الأمنية التقويم والمساندة، كما موّلت الولايات المتحدة برامج عززت تأسيس علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية وكفاءة مهنية (كان لبند التدريب باللغة الإنكليزية حصة كبيرة) [672]. وفي تموز/ يوليو 1994، أعلن الرئيس الأميركي بيل كلينتون التزام الولايات المتحدة تقديمَ مساعدات أميركية إلى الديمقراطيات الجديدة لغرض تقدُّم أهداف الشراكة من أجل السلام، وجاءت بنتيجة الإعلان مبادرة وارسو التي موّلها الكونغرس، وصُرف بموجبها 570 مليون دولار أميركي بين عامي 1994 و2000 وزعت بين اثنتين وعشرين دولة شريكة لدعم الهبات من المعدات والتدريب وتقانة المعلومات[673].

طلبت دول فِرق خبراء دفاعيين عدة من الدول الأعضاء في الناتو، فقامت هذه الفرق بالمساعدة في تحضير تلك الدول لعضوية الحلف؛ ففي رومانيا، على سبيل المثال، قام وفد صغير من المسؤولين والخبراء المدنيين التابعين لوزارة الدفاع البريطانية بدور الاستشاري المقيم لزملائهم في وزارة الدفاع الرومانية[674]. ومن الأمثلة الأخرى على النجاح «مركز جورج سي. مارشال الأوروبي للدراسات الدفاعية» في «غارمش - بارتنكيرشن» بألمانيا الذي قام منذ عام 1993 بتنوير المئات من الضباط ذوي الرتب الرفيعة والموظفين العموميين من دول شيوعية سابقة، في

ما يتعلق بمكان القوات المسلحة في دولة ديمقراطية. وفي الوقت نفسه، قدّم استشاريون دفاعيون أميركيون المساعدة إلى عدد من دول المنطقة بخصوص مسائل منوّعة، مثل التشريع الدفاعي، وصولًا إلى ضرورات المشتريات العمومية[675].

لم تكن روسيا بحاجة إلى استيفاء أيٍّ من معايير الناتو أو الاتحاد الأوروبي، لأنها لم تكن مرشحة لعضوية أيٍّ من هاتين المنظمتين. نتيجة لذلك، لم يكن للغرب الديمقراطي نفوذ على كيفية قيام روسيا بتمويل مؤسستها الدفاعية أو علاقاتها المدنية - العسكرية؛ إذ كانت المساعدة التي استلمتها موسكو من واشنطن وحلفائها مخصصة عمومًا لتسهيل تفتيت الأسلحة النووية والبيولوجية والكيمياوية وإزالتها و/ أو تنظيفها، إضافة إلى الأسلحة التقليدية. ولقيت الانتقادات من الديمقراطيات الغربية والمنظمات غير الحكومية (مثل «فريدوم هاوس» ومنظمة الشفافية الدولية) آذانًا صماء في معظم الأحيان، ولا سيما في ظل حكم بوتين.

خاتمة

توحي الدول الشيوعية السابقة الثلاث بتجارب متباينة جدًا في بناء جيوش ديمقراطية؛ حيث إن التحول في سلوفينيا سار بأفضل ما يمكن مقارنة بالدولتين الأخريين، وأيضًا ضمن النطاق الأوسع للسياق الشيوعي السابق. وربما تكون الناحية الأهم في تحول السياسات العسكرية السلوفينية متمثلة في الهيمنة المدنية على الشؤون العسكرية التي تشبه إلى حد ما التجربة الهندية، كما سنرى في الفصل التالي.

لم تواجه أي دولة شيوعية سابقة قدرًا من المشكلات الكبيرة في تأسيس علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية، أقل مما واجهته سلوفينيا، مع أنه كان يتعين عليها تكوين جيش جديد على أسس «قوة الدفاع الإقليمية» المهلهلة. سلوفينيا دولة صغيرة ومزدهرة، وشعبها يؤيد بقوة الحوكمة الديمقراطية، لكن ثمة أشياء، حتى في سلوفينيا، كان يمكنها أن تتخذ مسارًا خاطئًا، وهو ما حدث فعلًا. كان معظم المشكلات يرتبط، على نحو مؤكد، بفرد متقلب المزاج، لكن مع ذلك، فإن الانتقال من المرحلة التالية للشيوعية إلى الديمقراطية والانتقال من جمهورية ضمن دولة فدرالية إلى دولة موحدة أوجدا فراغات قانونية، وأنتجا إغراءات يصعب على الناس في أي مكان مقاومتها.

يندرج سجل رومانيا بعد الشيوعية بشأن بناء العلاقات المدنية - العسكرية بين سجلّي الدولتين الأخريين من حيث الأداء الديمقراطي، مع أنه أقرب كثيرًا إلى سلوفينيا مما هو إلى روسيا. وينبغي، من أجل الإنصاف، أن نشير إلى أن نقطة البداية الرومانية كانت، مقارنة بسلوفينيا، أقل مواتاة إلى حد بعيد - إحدى أكثر الدكتاتوريات قمعًا في المنطقة في مقابل نظام ليبرالي جدًا وذي عقلية إصلاحية - الأمر الذي يجعل إنجازات بوخارست أجدر بالإشادة. أما السلطة التنفيذية الفائضة القوة والمصحوبة بجانب تشريعي ضعيف نسبيًّا، والتي شكلت جذور كثير من المشكلات - كما هي الحال في كثير من الدول الشيوعية السابقة - فكانت تركةَ إطارِ اشتراكية الدولة الذي واجهت بوخارست أوقاتًا صعبة في التخلص منه. لعل الناحية الأكثر مغزى في الحالة الرومانية هي أن هذه الحالة تشير إلى التأثير العملي الهائل الذي يمكن فاعلًا خارجيًّا أن يمارسه في بناء جيوش ديمقراطية - وهو تحالف الأطلسي في هذه الحالة.

عمومًا، كلما ازدادت صعوبة وضعية نظام ما - من حيث الاستقرار السياسي والأداء

الاقتصادي والتأييد المجتمعي - ازدادت حماسته للانضمام إلى منظمات دولية توفر أفضليات لأعضائها. بالنسبة إلى الدول الأوروبية الشرقية الأعضاء في حلف وارسو سابقًا - التي لم يكن معظمها يواجه تهديدات خارجية يتعين التعامل معها بعد نهاية الحرب الباردة - كان الانضمام إلى الناتو بمنزلة ختم بالرضا من جانب الغرب، ودعوة إلى النادي الذي يضفي طابع الشرعية في الخارج وأيضًا، وهذا هو الأهم، في الداخل. لم يكن مستغربًا بالنسبة إلى الدول التي تسير أمورها على ما يرام، مثل تشيكيا وسلوفينيا، أن لا تعِدها عضوية الناتو إلا بالقليل من المكاسب العملية، ولذا كانت أقل حماسة بخصوص الانضمام إلى الحلف. مع ذلك، فإن المتلكئين في الانتقال - نذكر هنا بلغاريا ورومانيا - كانوا حريصين على الفوز بحظوة عضوية الناتو، وكانوا مستعدين بالتالي للقيام بالتصويبات السياسية الكبيرة التي طلبها الحلف، لأنهم سيربحون الكثير.

يحتل التحكم المدني المتوازن مؤسسيًّا بالقوات المسلحة، موقع القلب من العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية التي تشكّل بدورها مكوّنًا لا غنى عنه من مكوّنات الديمقراطية. مع ذلك، أصبحت القوات المسلحة الروسية مؤسسة رئاسية في واقع الأمر، وهي وضعية رعتها الشريحة العليا من الضباط، لأنها كانت ترفض على نحو متأصل أي تدخُّل تشريعي في شؤونها. ونظرًا إلى تدنّي دور البرلمان، يعتمد التحكم المدني بالقوات المسلحة - تمامًا كما هي الحال بالنسبة إلى باقي نواحي السياسة في روسيا المعاصرة - بشكل كبير على شخص واحد، هو الرئيس. ومن جهة أولى، يشكِّل غياب العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية عائقًا خطِرًا بوجه تحقيق الانتقال الديمقراطي، لأن هذه العلاقات مكوّن أساس من مكوّنات عملية الانتقال، ثم من جهة ثانية، فإن نواحي القصور المحددة في السياسة العسكرية الروسية ستعكس علاقات القوة التي قضت على آفاق إدخال التحول الديمقراطي إلى روسيا. يجدر بنا في الوقت نفسه أن نكرر أن القوات المسلحة لا تُظهر أي قدر من الاهتمام بإطاحة الحكومة، كما أن الأغلبية العظمى من سلك الضباط تعارض بقوة تدخُّل القوات المسلحة في السياسة. وفي أي حال، فإن الانقسامات المتعددة والعميقة الجذور في سلك الضباط تمنع أي عمل منسّق فعليًّا، ومنها التنافس بين فروع القوات المسلحة، والرتب، والأعمار، والمهمات الموكلة، وهلمّ جرًا.

يرتبط إصلاح القوات المسلحة وثوقيًا، من خلال مسألة العلاقات المدنية - العسكرية الأوسع نطاقًا، بالوضعية العامة للتحول الديمقراطي الروسي؛ إذ تندرج سياسات الدفاع في لب السياسة الروسية الداخلية، نظرًا إلى ما كان للمؤسسة العسكرية من دور بالغ الأهمية على امتداد التاريخ الروسي، بما في ذلك خلال أكثر من سبعة عقود من الحكم الشيوعي. ولأن التحكم المدني بالقوات المسلحة أمرٌ يعني مباشرة المجالين التنفيذي والتشريعي، فإن التفاعلات بين فرعي الحكم هذين والقوات المسلحة أثّرت في هذه المؤسسات كافة.

في نهاية المدة المغطاة بتحليلنا، كانت سلوفينيا ورومانيا قد استوفتا بالكامل المعايير الأساس للعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية، كما هي موضحة في الفصل الأول. فالبلدان ديمقراطيان راسخان، والعسكريون فيهما ملتزمون الحكم الديمقراطي، وتسهل الإشارة إلى نواحي القصور الكبرى في العلاقات المدنية - العسكرية الروسية. والأمر الأكثر أهمية هو أن نفوذ القوات المسلحة السياسي ازداد دراماتيكيًا في روسيا بعد الحقبة السوفياتية، وعلى نحو مؤكد تمامًا في أثناء المدة المشمولة بهذه الدراسة، وكان من المقلق خصوصًا رفض وزارة الدفاع تزويد البرلمان بمعلومات تسمح بإشراف فعلي على النفقات العسكرية، وغياب مشاركة المدنيين في المجال الدفاعي - الأمني.

بعد قولنا هذا، يبقى أن النفوذ السياسي للقوات المسلحة الروسية أقل كثيرًا من النفوذ الذي تملكه القوات المسلحة في الدكتاتوريات البريتورية، لكنه أكثر كثيرًا مما تملكه في الديمقراطيات.

فما هي التعميمات الإضافية التي نستطيع الخروج بها لمساعدتنا على فهم العلاقات المدنية - العسكرية في السياق التالي للشيوعية؟

قبل كل شيء، ليست المهمة الرئيسة للديمقراطيات في هذه البيئات إخراج القوات المسلحة من عالم السياسة - كما في السياقات التالية لحكم عسكري - بل هي تمامًا على العكس من ذلك: إخراج السياسة من القوات المسلحة، بما يعني تجريد القوات المسلحة من الطابع السياسي. يعني هذا، من الناحية العملية، إلغاء التأثير الأيديولوجي للحزب الشيوعي في الجيش، والتحقق من ولاء الضباط للدستور.

لم يكن عدد من المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى بلدان معيّنة بعد تغيير الأنظمة البريتورية، مثل نفوذ القوات المسلحة أو ملاحقة الذين انتهكوا حقوق الإنسان، على صلة حقيقية بالموضوع بالنسبة إلى الحالات التالية للشيوعية، وذلك على الأقل في ما يخص الحالات الثلاث في هذا الفصل. لماذا؟ لأن القوات المسلحة كانت أداة بيد الدولة - الحزب وكانت خاضعة بالكامل لسيطرتها، ولم يكن لها نفوذها الخاص. بالتالي، أصبح موقع الجيش المؤسّسي ضعيفًا بعد انهيار النظام الشيوعي، وكان دمجه في الدولة الجديدة السائرة نحو الديمقراطية مهمة سهلة نسبيًّا. إضافة إلى ذلك، مع أن حقوق الإنسان كانت تُنتهك روتينيًا في الدول الشيوعية، لم تكن القوات المسلحة تشارك إلا في النادر في هذا النشاط، لأن الدولة كانت تكلف مؤسسات أخرى، ولا سيما الشرطة السرية، بمهمة القمع المجتمعي.

الجدول رقم (7 - 1)
بعد اشتراكية الدولة في أوروبا: سلوفينيا وروسيا ورومانيا

	البلد المدة	سلوفينيا 2002 - 1990	روسيا 2008 - 1991	رومانيا 2002 - 1989
الخلفية	نهاية النظام القديم	حرب استقلال قصيرة	سلمية	حرب قصيرة بين الجيش والشرطة السرية
الدولة	المهمات الرئيسة	إنهاء تسييس الجيش وجعله محترفًا، وتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين السلطتين	إنهاء تسييس الجيش وجعله محترفًا، وتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين السلطتين	إنهاء تسييس الجيش وجعله محترفًا، وتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين السلطتين

		التشريعية والتنفيذية	التشريعية والتنفيذية	التشريعية والتنفيذية
	القيادة المدنية السياسية	تتمتع عمومًا بالكفاءة والفاعلية	تزداد قبضتها شدة	صفة متنوعة
	المؤسسات السياسية والتوجهات	قوية	تسلطية متزايدة	تتقوى وتتحسن
	سيطرة السلطة التنفيذية	محدودة وملائمة	قوية جدًا	قوية
	إشراف السلطة التشريعية	قوي	ضعيف	جوهري بازدياد
	النفوذ الأجنبي	متوسط: الناتو/ الاتحاد الأوروبي	متدنٍ	عالٍ: الناتو/ الاتحاد الأوروبي
الجيش	السلوك في أثناء الانتقال	غير ميال إلى المجابهة	يحاول الحفاظ على الامتيازات والمصالح المؤسسية	متحفظ
	التدخل في السياسة	بحد أدنى، بعض الشيء في السياسة الدفاعية	قوي، ولم ينهِ بالكامل تسييس القوات المسلحة	قُلِّص بشكلٍ حاد ليصبح في الحد الأدنى
	الوظيفة الداخلية	كلا	نشر قوات بصورة غير	بعض أعمال الشرطة في مطلع

			دستورية ضد أعداء داخليين	التسعينيات
	الوظيفة الاستشارية	نعم، ملائمة	نعم، عالية النفوذ	نعم، ملائمة
	الفاعلية	لا توجد بيّنة	متدنية	متوسطة إلى عالية (في عمليات الناتو)
	التزام الديمقراطية	نعم	كلا	نعم
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	نعم، نافذون	قليلون جدًا، الحياديون منهم قلة	نعم، مع قدر من النفوذ
	هيبة الجيش	متدنية	متدنية	متدنية
	الجنود في المجتمع	يُبذل جهد لتقليل الفصل المتدني أصلًا	فئة اجتماعية منفصلة	قدر من الاندماج
	التجنيد الإلزامي	كلا	نعم	كلا
النظام السياسي في نهاية المدة		ديمقراطية برلمانية راسخة	تسلطية انتخابية	ديمقراطية برلمانية راسخة

(597) لأسباب تتعلق بأسلوب الكتابة، أستخدمُ عبارتَي «اشتراكية الدولة» و«الشيوعية» مع إمكان استبدال الواحدة بالأخرى، على الرغم من أنني أفضل الأولى لأن الشيوعية لم تتحقق قط في أي دولة «شيوعية». كما أنني أفضل «اشتراكية الدولة» على «دولة الحزب الواحد»، لأنه كان يوجد، من الناحية التقنية، في عدد من الدول الشيوعية مثل ألمانيا الشرقية وبولندا، أكثر من حزب سياسي رسمي واحد، مع أن الكنية الأخرى وهي «الدولة - الحزب» تعكس بصدق هيمنة الحزب الشيوعي على الدولة. إضافة إلى ذلك، لم تكن دول الحزب الواحد كلها شيوعية، بل قامت أنواع أخرى من الأنظمة التسلطية بإلغاء الأحزاب المنافسة أيضًا.

(598) Amos Perlmutter and William M. LeoGrande, «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil-Military Relations in Communist Political Systems,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 4 (December 1982), p. 779.

(599) Thomas R. Dye and Harmon Zeigler, «Socialism and Militarism,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 22, no. 4 (December 1989), pp. 810-813.

استخدم المؤلفان مقاربات عدة لتحديد «العسكرة النسبية» للكيانات السياسية الديمقراطية والشيوعية. تضمنت هذه المقاربات مقابلة الإنفاق الدفاعي بالناتج المحلي الخام، وعدد الأفراد العسكريين من كل 1.000 نسمة، ومقارنة هذه المتغيرات قبل الثورات وبعدها.

(600) Herbert Spencer, «Militancy and Industrialism,» in: Herbert Spencer, *On Social Evolution; Selected Writings*, Edited and with an introd. by J. D. Y. Peel, Heritage of Sociology (Chicago: University of Chicago Press, [1972]), pp. 149-166, especially pp. 149-150. See also: Andrew C. Janos, «Social Science, Communism, and the Dynamics of Political Change,» *World Politics*, vol. 44, no. 1 (October 1991), pp. 93-95.

(601) Zoltan D. Barany, *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-90* (London: Palgrave Macmillan, 1993), p. 9.

(602) لم يكن هنالك قوات سوفياتية تتمركز في بلغاريا، أكثر حلفاء موسكو إخلاصًا. سُحبت القوات السوفياتية من رومانيا في عام 1958، وكانت هذه إحدى الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها نيكيتا خروشوف، إذ إنها سمحت بعد ذلك باستقلال رومانيا المحدود عن الاتحاد السوفياتي، واحتلت تشيكوسلوفاكيا فقط بعد ربيع براغ في عام 1968.

(603) نوقشت هذه النقطة بالتفصيل في:

Ibid., pp. 113-175.

(604) Zoltan D. Barany, «Democratic Consolidation and the Military: The East European Experience,» *Comparative Politics*, vol. 30, no. 1 (October 1997), pp. 22-26.

(605) يُنظر على سبيل المثال:

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), p. 232, and Valerie Bunce, «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience,» *World Politics*, vol. 55, no. 2 (January 2003), p. 175.

(606) Thomas M. Nichols, *The Sacred Cause: Civil-Military Conflict over Soviet National Security, 1917-1992*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca: Cornell University Press, 1993), pp. 11-12.

(607) Sabrina Ramet, «Democratization in Slovenia-the Second Stage,» in: Karen Dawisha and Bruce Parrott (eds.), *Politics, Power, and the Struggle for Democracy in South-East Europe*, Democratization and Authoritarianism in Postcommunist Societies; 2 (Cambridge, England; New York: Cambridge University Press, 1997), p. 191.

(608) مقابلة مع داميان برلوفيتش، سفير سلوفينيا في جمهورية تشيكيا (براغ، 25 آب/أغسطس 1999).

(609) Bojko Bucar, «The International Recognition of Slovenia,» in: Danica Fink-Hafner and John R. Robbins (eds.), *Making a New Nation: The Formation of Slovenia* (Aldershot, England; Brookfield, VT: Dartmouth, 1997), pp. 31-45.

(610) *Vecerno delo* (Ljubljana), 27/10/1991.

(611) James Gow and Cathie Carmichael, *Slovenia and the Slovenes: A Small State and the New Europe* (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2000). See also: «Janez Drnovsek, Slovenia's Dogged Guardian,» *Economist*, 22/4/2000.

(612) يُنظر:

Gow and Carmichael, pp. 170 and 173, and «Bridging Europe,» *Economist,* 11/1/1997, p. 49.

(613) Anton A. Bebler, «Civil-Military Relations in Slovenia,» in: Constantine P. Danopoulos and Daniel Zirker (eds.), *Civil-Military Relations in the Soviet and Yugoslav Successor States*, Foreword by Philippe C. Schmitter (Boulder, Colo.: Westview Press, 1996), p. 207.

(614) Bebler, «Civil-Military Relations,» p. 208, and Sabrina Ramet, *Balkan Babel: The Disintegration of Yugoslavia from the Death of Tito to the War for Kosovo* (Boulder, Colo.; Oxford: Westview Press, 1993), p. 181.

(615) Gow and Carmichael, p. 142.

(616) يخلط الكاتب هنا أيضًا بين الوقائع؛ فالرئيس كان حينها غورباتشيف الذي عاد بعد محاولة الانقلاب من القرم واستلم مهماته في موسكو. أما يلتسين، فكان معتصمًا في البرلمان، يقود التحرك القائم في الشارع المناهض للقيادة السوفياتية. (المراجع)

(617) A fine account of these events is in: Thomas M. Nichols, *The Russian Presidency: Society and Politics in the Second Russian Republic* (London: Macmillan, 1999), pp. 77-82.

(618) For Yeltsin's own version of this incident, see: Boris Yeltsin, *The View from the Kremlin*, Translated by Catharine Fitzpatrick (London: HarperCollins, 1994), pp. 271-283, and especially pp. 278-279.

(619) يُنظر:

Igor Kliamkin and Lilia Shevtsova, *Rezhim Borisa Vtoroga: Osobennosti postkommunicheskoi vlasti v rossii* (Moscow: Carnegie Center, 1999), and Michael McFaul, *Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001), pp. 207-209.

(620) M. Steven Fish, «The Executive Deception: Superpresidentialism and the Degradation of Russian Politics,» in: Valerie Sperling (ed.), *Building the Russian State: Institutional Crisis and the Quest for Democratic Governance*, John M. Olin Critical Issues Series (Boulder: Westview Press, 2000), pp. 177-192, especially pp. 178-179.

(621) مذكور في:

Andrew Jack, *Inside Putin's Russia: Can there Be Reform without Democracy?* (Oxford: Oxford University Press, 2005), pp. 26-27.

(622) يُنظر على سبيل المثال:

Uwe Klussmann, «Fuß auf dem Zünder: Moskau's Schlussforderungen aus dem Geiseldrama von Beslau,» *Der Spiegel* (4 July 2005), pp. 94-95.

(623) يُنظر:

Brian D. Taylor, *State Building in Putin's Russia: Policing and Coercion after Communism* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2011).

(624) Yelena Panfilova, «Russia's Corruption Rating 'Critical',» *Izvestia*, 19/10/2005.

(625) Juan J. Linz and Alfred Stepan, *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996), pp. 352-353.

(626) Helga A. Welsh, «Political Transition Processes in Central and Eastern Europe,» *Comparative Politics*, vol. 26, no. 4 (July 1994), p. 385.

(627) Catherine Lovatt, «EC 2000 Progress Report on Romania,» *Central Europe Review,* vol. 2, no. 39 (November 2000).

(628) بشأن هذا الموضوع، يُنظر:

James Gow, *Legitimacy and the Military: The Yugoslav Crisis* (New York: St. Martin's Press, 1992); Janez Janša, *Premiki: Nastajanje in Obramba Slovenske Države 1988-1992* (Ljubljana: Založba Mladinska Knjiga, 1992), and Janez J. Švajncer, *Obranili domovino: Teritorialna Obramba Republike Slovenije v Vojni za Svobodno in Samostojno Slovenijo 1991* (Ljubljana: Viharnik, 1993).

(629) Brian D. Taylor, *Politics and the Russian Army: Civil-Military Relations, 1689-2000* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003), p. 17.

(630) يُنظر على سبيل المثال:

William Crowther, ««Ceausescuismn» and Civil-Military Relations in Romania,» *Armed Forces and Society*, vol. 15, no. 2 (January 1989), pp. 207-225.

(631) يُنظر:

Peter Siani-Davies, *The Romanian Revolution of December 1989* (Ithaca: Cornell University Press, 2005).

(632) Zoltan D. Barany, *Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military* (Princeton: Princeton University Press, 2007), pp. 19-20.

(633) عن عبارة شهيرة لماو تسي تونغ ورد فيها أن المسؤولين «يجب أن يكونوا حمرًا (أي شيوعيين) وخبراء في الوقت نفسه». (المترجم)

(634) Zoltan D. Barany, *The Future of NATO Expansion: Four Case Studies* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003), p. 69.

(635) Anton A. Bebler, «The Yugoslav People's Army and the Fragmentation of a Nation,» *Military Review*, vol. 73, no. 8 (August 1993), pp. 38-51.

(636) Anton Grizold, «The National Security of Slovenia: The View of Public Opinion,» *Balkan Forum*, vol. 3, no. 3 (September 1995), p. 184.

(637) Gow and Carmichael, p. 187.

(638) Viktor Myasnikov, «Putin Attacks Chronic Commercialization of Russian Armed Forces,» *Nezavisimaia Gazeta,* 11/11/2005.

(639) مقابلة مع إيووان مرسيا باسكو، رئيس لجنة مجلس النواب لشؤون الدفاع، والنظام العام، والأمن الوطني (بوخارست، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999).

(640) «Dom Sovietov: S'ezd nachal rabotu,» *Pravda*, 24/9/1993, and «Seeks Support of Military Units,» Foreign Broadcast Information Service-Soviet Union, 27/9/1993, p. 27; both cited by: Nichols, *The Russian Presidency*, p. 77.

(641) يُنظر:

Yeltsin, pp. 278-279.

(642) Robert Bruce Ware, «Will Southern Russian Studies Go the Way of Sovietology?,» *Journal of Slavic Military Studies*, vol. 16, no. 4 (December 2003), pp. 163-165, and N. Grodnenskii, *Neokonchennaia voina: Istoria vooruzhennogo konflikta v Chechne* (Moscow: Charvest, 2004).

(643) Larry L. Watts, «The Romanian Army in the December Revolution and Beyond,» in: Daniel N. Nelson (ed.), *Romania after Tyranny* (Boulder: Westview Press, 1992), p. 108.

(644) يُنظر على سبيل المثال:

John Kifner, «Upheaval in the East; Fighting Abates in Transylvania but Not the Anger,» *New York Times,* 27/3/1990, and «Miners' Rally in Romania Stirs Riots,» Reuters, 25/9/1991.

(645) مقابلات مع لاري واتس (بوخارست، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999)، باسكو (بوخارست، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999)، والسناتور نيكولاي ألكسندرو، رئيس لجنة الدفاع والنظام العام والأمن الوطني التابعة لمجلس الشيوخ (بوخارست، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999).

(646) Robin Shepherd, «Russia's Misplaced Pride Holds Back its Democracy,» *Financial Times,* 25/11/2005.

(647) مقابلة مع لاري ل. واتس (بوخارست، 31 أيار/ مايو 1993).

(648) مقابلة مع أرنيجشيتش (ليوبليانا، 3 كانون الأول/ ديسمبر 1999).

(649) Anton A. Bebler, «Civil-Military Relations and Democratic Control of the Armed Forces in Slovenia,» in: Hans Born, Karl Haltiner and Marjan Malešič (eds.), *Renaissance of Democratic Control of Armed Forces in Contemporary Societies*, Militär und Sozialwissenschaften; 36 (Baden-Baden: Nomos, 2004), p. 129.

(650) Zoltan D. Barany, «Hungary: Appraising a New NATO Member,» *Clausewitz-Studien*, vol. 14, no. 4 (Winter 1999), pp. 19-20.

(651) مقابلة مع العقيد أنجيل فيليب (متقاعد)، مديرية الدمج WEU/NATO، وزارة الدفاع (بوخارست، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999) وباسكو (بوخارست، 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999).

(652) Government of Romania, *Two Years of Governance* (Bucharest: Government of Romania, 1994), p. 28;

فيكتور بابيوك، ومقابلات مع غورغي - فلاد نيكوليسكو ومونيكا - ميريلا مالكوسي (بوخارست، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999) والعقيد ألكساندرو غروماز (بوخارست، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999).

(653) Simon Saradzhyan, «Putin Sacks 6 of Sergeev's Generals,» *Moscow Times*, 1/8/2000.

(654) يُنظر:

Jennifer G. Mathers, «Outside Politics? Civil-Military Relations during a Period of Reform,» in: Anne C. Aldis and Roger N. McDermott (eds.), *Russian Military Reform, 1992-2002,* Cass Series on Soviet (Russian) Military Institutions; 4 (London; Portland, OR: Frank Cass, 2003), p. 25, and Pavel K. Baev, «Reforming the Russian Military: History and Trajectory,» in: Jurij E. Fedorov and Bertil Nygren (eds.), *Russian Military Reform and Russia's New Security Environment* (Stockholm: Swedish National Defence College, 2003), p. 45.

(655) Bebler, «Civil-Military Relations in Slovenia,» p. 208.

(656) For different interpretations of the «Prishtina Dash,» see: I͡U.V. Morozov, V. V. Glushkov and A. A. Sharavin, *Balkany segodnia i zavtra: Voenno-politicheskie aspekty mirotvorchestva* (Moskva: Institut politicheskogo i voennogo analiza, 2001), pp. 250-256; Strobe Talbott, *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy* (New York: Random House, 2002), pp. 332-349, and Lilia Shevtsova, *Putin's Russia* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003),

وهي تزعم أن يلتسين نفسه ربما يكون آخر من علم بهذه المسألة - الحاشية 11، ص. 285.

(657) Shevtsova, p. 130, and Vitaly V. Shlykov, «Does Russia Need a General Staff?,» *European Security*, vol. 10, no. 4 (Winter 2001), pp. 46-47 and 64.

(658) Pavel Felgenhauer, «Kvashnin Won't Be Missed,» *Moscow Times*, 20/7/2004, and «Heads Roll at Long Last,» *Economist*, 24/7/2004, pp. 48-49.

(659) يُنظر:

Pavel Felgenhauer, «General Staff in Command?,» *Moscow Times,*15/6/2004.

(660) يُنظر:

Bogomil Ferfila and Paul Phillips, *Slovenia: On the Edge of the European Union* (Lanham, Md.: University Press of America, 2000), pp. 31-61, especially p. 34, and Beno Arnejčič, «Some Aspects of the Accountability of the Slovenian Minister of Defense and Head of the General Staff of the Slovenian Defense Forces,» Paper Presented at the «Democratic Civil-Military Relations Conference», Ottawa, 26 March 1999, p. 79.

(661) Dale R. Herspring, «The Process of Change and Democratization in Eastern Europe: The Case of the Military,» in: John R. Lampe, Daniel N. Nelson and Roland Schönfeld (eds.), *East European Security Reconsidered*, Woodrow Wilson Center Special Studies (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press and Südosteuropa-Gesellschaft, 1993), p. 66.

(662) مقابلتان مع باسكو وألكسندرو (بوخارست، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1999)، وهما على التوالي رئيس لجنة الدفاع والنظام العام والأمن الوطني التابعة لمجلس النواب ومثيلتها التابعة لمجلس الشيوخ.

(663) «Law on Ministry of National Defense,» *Viitorul* (Bucharest), 19/1/1991, p. 3, translated in: *Foreign Broadcast Information Service-Eastern Europe* (1 February 1991).

(664) يُنظر المقابلة مع:

Lyobov Kudelina, «Increased Defense Spending Won't Benefit the Army,» *Izvestia,* 27/9/2000; in Johnson's Russia List #4545 of the next day.

(665) Larry L. Watts, «Reform and Crisis in Romanian Civil-Military Relations 1989-1999,» *Armed Forces and Society*, vol. 27, no. 4 (Summer 2001), p. 602.

(666) Barany, *The Future of NATO Expansion*, p. 154.

(667) Gregory J. Embree, «RSFSR Election Results and Roll-Call Votes,» *Soviet Studies*, vol. 43, no. 6 (November 1991), pp. 1065-1084, and Alexander Sobyanin and Vladislav Sukhovolsky, «V korolevtsve krivykh zerkal,» *Segodnia,* 10/3/1994.

(668) Robert V. Barylski, *The Soldier in Russian Politics: Duty, Dictatorship and Democracy under Gorbachev and Yeltsin* (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998), p. 231.

(669) Viktor Baranets, *Yel'tsin i ego generali: Zapiski polkovnika genshtaba* (Moscow: Sovershenno Sekretno, 1998), and Aleksandr Golts, *Armiya rossii: 11 poteriannikh let* (Moscow: Zakharov, 2004).

(670) مقابلة مع البروفيسور مارجان ماليسيتش من دائرة الدراسات الدفاعية (ليوبليانا، 2 كانون الأول/ ديسمبر 1999).

(671) Zoltan D. Barany, «NATO's Peaceful Advance,» *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (January 2004), pp. 63-76.

(672) مقابلة مع اللواء ديبورا هاناغان، وهو فرد سابق في قوات الدفاع الإقليمي في سلوفينيا (بالو ألتو، كاليفورنيا، 15 أيار/ مايو 2008).

(673) «U.S. Assistance to the Partnership for Peace,» Report to Congressional Committees; GAO 01-734, United States General Accounting Office, Washington, DC, July 2001, p. 22.

(674) يُنظر:

U. K., Ministry of Defence, «Review of Parliamentary Oversight of the Romanian Ministry of National Defence and the Democratic Control of Its Armed Forces,» DMCS Study; no. 43/96,

Ministry of Defence, London, February 1997.

(675) Dimitris Keridis and Charles M. Perry (eds.), *Defense Reform, Modernization, and Military Cooperation in Southeastern Europe* (Herndon: Brassey's Book, 2004), p. 129.

بناء جيوش ديمقراطية بعد تحوّل الدولة

الفصل الثامن
بعد حكم استعماري في آسيا الهند وباكستان وبنغلادش

يطرح بناء مؤسسة عسكرية تكون موالية للدستور وتساند الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا تحديات خاصة في بيئات ما بعد الاستعمار. سأقوم في هذا الفصل وفي الفصل الذي يليه بتفحُّص كيفية مقاربة هذا الهدف في دول يوجد بينها قدر من أوجه التماثل، إلا أن اختلافات مهمة تفرّق في ما بينها. ينصبّ التركيز هنا على دولتين محوريتين من دول جنوب آسيا: الهند وباكستان، بينما تتصل حالتنا الثانوية، وهي بنغلادش، بتلك الدولتين بوساطة كثير من الروابط العضوية. وكان البريطانيون قد استعمروا المنطقة كلها، وهي التي تضم حاليًّا الدول الثلاث، إلى جانب عدد من الدول الأخرى.

حصلت الهند وباكستان على الاستقلال في عام 1947، وحصلت بنغلادش، التي كانت جزءًا من باكستان نحو ربع قرن من الزمن - على استقلالها في عام 1971. يتمثل هدفي هنا، كما في الفصول الأخرى، في عرض يشمل مدة زمنية تكفي للتعرف إلى التوجهات الأساس التي شكّلت السياسة العسكرية في هذه الدول؛ فالهند نجحت في إخضاع قواتها المسلحة لسلطة الدولة على نحو محكم، ومن دون تحديات تقريبًا، منذ فجر الاستقلال. وسيتوقف العرض الشامل عند عام 1975 عندما تبيَّن، مجددًا، من طريقة التعامل مع «حالة الطوارئ» عدم وجود طموحات سياسية لدى الجنرالات الهنود. لكن العلاقات المدنية - العسكرية في باكستان كانت «زاخرة بالحوادث» على نحو أكبر كثيرًا. وسأتطرق إلى المدة التي بدأت مع الاستقلال وانتهت في عام 1988، عند نهاية دكتاتورية الجنرال ضياء الحق التي بشرت بعودة الحكم المدني.

يتضمن هذا الفصل ثلاث حجج: **الحجة الأولى**، والأهم، هي أن أنماط السياسات العسكرية للهند وباكستان، المختلفة بشكل حاد، تشكلت فعليًّا بحلول نهاية العقد الأول بعد الاستعمار. **الحجة الثانية** هي أن عددًا من الأسباب الكثيرة في اختلاف العلاقات المدنية - العسكرية في البلدين يكمن في الأوضاع التي صاحبت الانفصال في عام 1947، وفي المدة التي تلت الانفصال مباشرة. **الحجة الثالثة** هي أن الاستعمار البريطاني خلّف إرثًا عميقًا، كان لمعظمه تأثير إيجابي في الشؤون العسكرية في شبه القارة.

بعد تفحُّص سريع للإرث البريطاني، سأتطرق إلى وقع الانفصال على الشؤون العسكرية الهندية - الباكستانية، وأتابع بتعليق مقارن بشأن الجيشين، يليه استكشاف الأنماط الرئيسة في العلاقات المدنية - العسكرية الهندية والباكستانية. **أخيرًا**، سأوجز حال بنغلادش - منذ استقلالها في عام 1971 حتى استيلاء العسكر على السلطة في عام 2007 - وما يميز علاقاتها المدنية - العسكرية من مثيلتها في باكستان.

الإرث البريطاني

قليلة هي القوى الإمبريالية التي استطاعت أن تترك وراءها تأثيرًا يدوم في الشعوب التي أخضعتها مثل التأثير الذي تركه البريطانيون في الهند، وتركوه أيضًا، بدرجة أقل، في باكستان. كان البريطانيون مستعمرين أكثر نجاحًا من منافسيهم الأوروبيين أو - وهنا درس مهم - من النوعية الأحدث عهدًا من «مروجي الديمقراطية»، أي الأميركيين أو الغربيين الآخرين، وذلك لأسباب عدة[676]. ربما لم يكن البريطانيون أقل استغلالًا أو عنصرية من غيرهم، لكنهم كانوا أكثر فاعلية لأنهم عملوا بجد على فهم الناس الذين كانوا يحكمونهم، وجنّدوا الأفراد الذين كانوا على استعداد لتمضية مسيرتهم المهنية في مناطق بلد أجنبي واحد، ثم استثمروا في تعليمهم اللغة والثقافة المحليتين. إضافة إلى ذلك، أسس البريطانيون إدارات فاعلة واستوعبوا النخب المحلية في بُنى الحكم على المستويات كافة. وشغل الهنود في بعض الحالات مناصب عليا في الإدارة العامة، حتى إن نسبة كبيرة من نخبة موظفي القطاع العام الهندية تتألف من هنود وقت الاستقلال. وباختصار، فكّر البريطانيون وخططوا على المدى الطويل. وكون البيروقراطيات والمنظومات الكبيرة مقاومة للتغيير لهي حقيقة بدهية، فإن من المثير للاهتمام، بعد مضي أكثر من ستة عقود على الاستقلال، ألّا يكون هنالك مؤسسة هندية أو باكستانية تحافظ على أصولها البريطانية بقدر القوات المسلحة.

يعود أصل جيش الهند البريطاني (BIA) إلى القوة المسلحة التي شكلتها شركة الهند الشرقية البريطانية لحماية موظفيها وممتلكاتها. حين بدأ غزو الهند على أشده في أواخر القرن الثامن عشر، واجه البريطانيون قوات من السكان الأصليين كانت تشتهر بشجاعة أفرادها وكان بعضها مجهزًا بالمدافع وبنادق «الموسكيت». ويكمن تفوُّق البريطانيين، بمواجهة التشكيلات العسكرية الأخرى الاستعمارية أو المحلية، في التنظيم والتدريب والاستعداد، ما عاد بفوائد على مستوى الانضباط في ميدان المعركة. اتصفت منافع جيش الهند البريطاني، بالنسبة إلى العاملين فيه، بتقدير إيجابي لتوقعيَّتها: دفع الرواتب بانتظام، وأوامر منتظمة، ونظام ثابت[677]. وأدرك القادة البريطانيون أن قلة من قواتهم تستطيع التغلب على قوات هندية كبيرة لكن غير منظمة، كما أدركوا في وقت لاحق أن الهنود أنفسهم كانوا قابلين للانضباط[678].

خدم جيش الهند البريطاني الإمبراطورية بامتياز. وعلى الرغم من أن معظم الـ «سيبويز» (Sepoys) (الجنود من الهنود سكان البلاد) كانوا على درجة عالية من الانضباط، حدثت حالات تمرد منها حالتان جديرتان بالذكر. انضم نحو 70.000 من السيبويز إلى تمرد عام 1857، بينما بقي 30.000 على ولائهم للبريطانيين، وفرَّ 30.000 من الخدمة أو جُرِّدوا من السلاح. وكانت هذه نقطة تحوُّل مهمة في التاريخ الهندي؛ إذ كان من الممكن تمامًا أن ينتهي في ذلك الوقت الحكم البريطاني في الهند لو أن جميع السيبويز تمردوا في وقت واحد[679]، حيث إن المستعمرين قاموا بعد عام 1857 بتغيير سياساتهم في شأن العاملين، وأولوا المزيد من الاهتمام لمبدأ «فرّق تسد»[680]. وحدث التمرد المهم الثاني في كانون الثاني/ فبراير 1946 - بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حين تدنت المعنويات في جيش الهند البريطاني - وانضم إليه 7000 بحّار، أي ما يمثّل ربع البحرية. ورفع المتمردون على سفنهم أعلام القوتين السياسيتين المحليتين، حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية، ما شجع أعمال التمرد على اليابسة. وكان التمرد الذي أوحى بوضوح بأفول سلطة الإمبراطورية بمنزلة مفاجأة صاعقة للحكومة في نيودلهي ولحزب المؤتمر[681].

في أثناء الحرب العالمية الثانية، كان الجيش الوطني الهندي (INA) يشكّل تحديًّا أكبر لجيش الهند البريطاني؛ فالجيش الهندي أسسه في عام 1942 سوبهاز شاندرا بوز، بالتعاون مع قوات

الاحتلال اليابانية في جنوب شرق آسيا، وكانت رسالته في مجال التجنيد «ما النفع في أن تقاتل مع/ من أجل أسيادك المستعمرين حين تستطيع أن تقاتل من أجل حريتك؟» - وكان هدفه إطاحة الراج البريطاني (British Raj) بمساعدة اليابانيين. وطبقًا للاستخبارات العسكرية البريطانية في عام 1944، التحق 20.000 من القوات الهندية (جيش الهند البريطاني) بالجانب الياباني، واعتقِل اثنان من كل سبعة منهم. رصدت الاستخبارات في عام 1945 وجود نواة صلبة قوامها 7600 مقاتل من الجيش الوطني الهندي المخلصين لقائدهم الكاريزماتي بوز، والذين ساعدوا اليابانيين بنشاط وارتكبوا في عدد من الحالات «جرائم حرب مريعة»[682]. وأخذت الحكومة على محمل الجد قدرة الجيش الوطني الهندي على الإيعاز لجنود خط الجبهة الأمامي بالاستسلام، مع أن ذلك لم يكن له في النهاية أثر كبير في مجريات الحرب.

كان الجيش الوطني الهندي، من حيث العدد، قزمًا قياسًا بجيش الهند البريطاني؛ كان 1.789.000 جندي هندي يقاتلون مع البريطانيين في الحرب العالمية الثانية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط[683]. كما كان لجيش الهند البريطاني دور مهم في التعامل مع أعمال الشغب المتفرقة، والقلاقل المدنية، وعدم التعاون التي نظّمها غاندي وحزب المؤتمر في أثناء الحرب، ولم يشارك الضباط وضباط الصف الهنود في النضال من أجل استقلال بلادهم، ما وضعهم في موقف غريب بعد تحقيق الاستقلال.

تركت أربعة مكوّنات من إرث جيش الهند البريطاني بصمة دائمة على القوات التي خلفته، كان لثلاث منها - الاحترافية والتجنيد على أساس العرق وقيام الجيش بمساعدة السلطات المدنية - أثر مماثل في جيشي الدولتين الوارثتين. أما المكوّن الرابع - إي إصرار البريطانيين على الفصل الواضح بين المجالين السياسي والعسكري - فكان له تأثير قوي في الهند، لكنه عصي على باكستان[684]. نلقي في ما يأتي نظرة أقرب على مكوّنات الإرث هذه.

الاحترافية

وفر البريطانيون تدريبًا صارمًا وحديثًا وخيارًا مهنيًّا جذابًا للمؤهلين من المواطنين الهنود. وتلقّت الصفوة من هذا «المحصول» التعليم المخصص للضباط في [أكاديمية] ساندهيرست [العسكرية] في إنكلترا. وكان التدريب متواصلًا في الحاميات والقواعد على امتداد الإمبراطورية البريطانية، لا في مقار قيادة جيش الهند البريطاني الثلاثة فحسب في مدراس وبومباي وكالكوتا. وبعد افتتاح الأكاديمية العسكرية الهندية في ديهرا دون في عام 1932، كان جميع الضباط الهنود يتلقون تدريبهم فيها. حتى عام 1939، كان سلك الضباط صغيرًا نسبيًّا ومتماسكًا، لكن الحاجة إلى قوة أكبر كثيرًا، في أثناء الحرب العالمية الثانية، استلزمت توسيعه سريعًا والتخلي عن عدد من مبادئ التجنيد، فتغيرت نسبة الضباط البريطانيين إلى الضباط الهنود في الحرب من 10:1 إلى 4.1:1 [685]. والأهم أن البريطانيين زرعوا روحًا عسكرية تولي قيمة كبيرة للكفاءة المهنية، فحافظ سلك الضباط في الهند وباكستان المستقلتين على استمرارية هذه التقاليد.

التفضيل الإثني في التجنيد

كانت إحدى دعائم نجاح جيش الهند البريطاني توخي العناية والحذر في تجنيد الجنود وضباط الصف والضباط المستقبليين. وبعد عام 1857، كان القائمون على التجنيد يتحاشون عمومًا تجنيد البنغاليين، ويجلبون كثيرين من المناطق الواقعة في الجهة الغربية، مثل البنجاب التي بقيت في معظمها على ولائها للبريطانيين في وقت التمرد. وفي أي حال، آمن البريطانيون إيمانًا راسخًا بـ «الإثنيات المحاربة»، أي بأن الناس الذين تعود أصولهم إلى الزاوية الشمالية الغربية (البنجاب) من الهند، والسيخ، والغوركا في النيبال، وأفراد طبقات الكساتريا (طبقات المحاربين)، هم أكثر ملاءمة للخدمة العسكرية من غيرهم (مثل البنغاليين أو السنديين)[686]. وكان معظم الجنود من فلاحي الطبقة الوسطى، ويرقّون على أساس القدرة والجدارة وحدهما، في ظل تطوير جيش الهند البريطاني روحًا جماعية متميزة وقوية[687]. وكانت طاعة الغالبية العظمى من ضباط الصف والجنود ناتجة من اجتذاب أفراد موثوقين سياسيًّا ومطواعين[688]. ربما كان أكبر إنجازات البريطانيين في المجال العسكري استحداث نظام عاملين على أساس التنافس والتميز بدلًا من الهوية الدينية. وتُعزى إلى السياسة البريطانية الحذرة بهذا الخصوص مسألة ألّا تكون الديانة مركزيةً في جيش الهند البريطاني؛ إذ كانت الوحدات تنظّم، في معظمها، من أجل تفادي التوترات، على أساس الديانة، وكان الجنود (الهندوس أو السيخ أو المسلمون) يؤدون قسَمًا دينيًّا أمام رجال دين ملحقين بالأفواج. ولأن البريطانيين كانوا قلقين خصوصًا في شأن المجندين المسلمين بعد تمرد عام 1857، لم يؤلفوا أفواجًا جميع أفرادها من المسلمين، لكن المسلمين كانوا مع ذلك مُمَثلين جيدًا بين صفوف «ضباط صف الملك» و«ضباط صف نائب الملك»، وكان عددهم يزيد قليلًا في الواقع عن حصتهم النسبية من المراكز (حوالى الثلث تقريبًا) [689].

مساعدة السلطة المدنية

طوّر البريطانيون نظامًا - كان يدعى «مساعدة السلطة المدنية» - لحالات الطوارئ التي لا يستطيع العاملون على تنفيذ القانون احتواء القلاقل في أثنائها، وكانت السلطة في هذه الحالات تُنقل من المدير المدني إلى القائد العسكري المحلي طوال مدة النزاع. ومع أن المسؤولين البريطانيين كانوا يخشون أن تؤدي هذه المناورات ضد السكان المدنيين إلى اختبار ولاء الضباط من السيبوي والهندوس، فإنها لم تسفر إلا عن حالات قليلة من عدم الطاعة أو الفرار من الجيش، وكان هنالك في أي حال جهد واعٍ يقوم على استخدام قوات من مناطق أخرى (وبهذا، فإن الهنود من الجنوب قد يُستخدمون لإخماد حالات الشغب في بومباي).

فصل الجيش عن السياسة

مع أن الحكام الإداريين (Proconsuls) الذين حكموا الهند البريطانية في الأعوام الأولى كانوا ضباطًا عسكريين، استقر جيش الهند البريطاني بعد مدة قصيرة على موقع خارج السياسة وفوقها؛ فقد كان مبدأ خضوع الجيش السياسي لا لبس فيه، وكان التفريق بين المجالين المدني والعسكري منيعًا: فالجيش مسؤول عن التجنيد والتدريب والانضباط والمشورة الاستراتيجية. أما في ما عدا

ذلك، فإن المدنيين كانوا أصحاب القرار، بما في ذلك وقت وجوب نشر الجيش والغرض من نشره.

على الرغم من تأثيرات الحكم البريطاني السلبية الكثيرة، فإنه أرسى عددًا من المؤسسات التي لا غنى عنها لإحداث التحول الديمقراطي في الحوكمة (Governance): قضاء مستقل، وجهاز مدني فاعل ومستقيم نسبيًّا، وأحزاب سياسية، وشرطة وقوات مسلحة كانت فوق السياسة. ولم يستعمر البريطانيون بعض مناطق باكستان - ولاسيما في الغرب والشمال الغربي - إلا في أواخر القرن التاسع عشر، بينما كان معظم ما أصبح يسمى الهند خاضعًا للحكم البريطاني منذ سبعينيات القرن السابع عشر. وكانت المناطق التي طاولها تأثير هذه المؤسسات مدة أقصر من غيرها في وضع أضعف حين جاء الاستقلال.

التقسيم وتأثيره

كان تقسيم الهند البريطانية في عام 1947 إلى هند مستقلة وباكستان مستقلة اللحظة التي شكلت المسار السياسي لشبه القارة، ما يفسر الكثير من الاختلافات العميقة بين الدولتين وبين القوات المسلحة في كلٍّ منهما. وهي، على الوجه الخصوص، لا تساعد المرء على فهم لماذا أصبحت الهند ديمقراطية - مع علاقات مدنية - عسكرية تليق بدولة ديمقراطية - بقدر ما تساعده على فهم لماذا لم تصبح باكستان ديمقراطية.

كانت الحركة الإسلامية في الهند البريطانية لا تثق بالديمقراطية، بسبب اقتناعها بأن الأغلبية الهندوسية الكبيرة ستهمش المسلمين في هند مستقلة؛ ففي عام 1940، أعلن التنظيم الإسلامي الرئيس، «الرابطة الإسلامية لعموم الهند»، تأييده قيام دولة منفصلة تسمى باكستان. وقيل إن محمد علي جناح الذي قاد الرابطة مدة طويلة لم يكن يريد في واقع الأمر دولة مسلمة مستقلة، لكنه مضى إلى أبعد ما أراد لأنه تقدّم بطلبات مبالغ فيها لم يكن الهندوس يستطيعون القبول بها، مثل هيئة انتخابية مسلمة مستقلة وعدد مضمون من المقاعد في البرلمان[690]. وفي كتاب صدر أخيرًا وينم عن تفكير عميق، ذهب جاسوانت سنغ، أحد قادة حزب بهاراتا جاناتا، حزب المعارضة الهندوسي القومي في الهند، إلى القول إن اللوم بشأن تقسيم الهند البريطانية يجب أن يقع في حقيقة الأمر على عتبة باب جواهر لال نهرو، أول رئيس وزراء هندي، وحزبه، أي حزب المؤتمر[691] (بسبب «تدنيس المقدسات» هذا، طُرد سنغ من حزبه ومُنع الكتاب في بداية الأمر). وفي أي حال، كانت باكستان قد أصبحت واقعًا لا مفر منه تقريبًا بحلول أواسط الأربعينيات. ومع أن جناح كان يريد وطنًا للمسلمين، وليس دولة مستقلة، أصبحت الحملة من أجل باكستان حركة دينية في مراحلها الأخيرة[692].

يعود أساسًا منشأ التأييد الأكثر حرارة لباكستان مستقلة، إلى المحافظات ذات الأقلية المسلمة التي جاء منها في واقع الأمر معظم قادة باكستان؛ فقد كان المسلمون في المحافظات التي يشكّلون فيها الأغلبية يتوقعون أن يحتفظوا بالسيطرة السياسية، ولم يكونوا بالتالي يرون الحاجة إلى دولة مسلمة. وفي يوم الاستقلال، أصبح جناح، وهو أصلًا من بومباي، الحاكم العام، وأصبح مساعده المقرب، لياقت علي خان الذي أمضى معظم حياته في شمال الهند، رئيسًا للوزراء.

تصاعد الاستياء بسرعة في الدولة الجديدة بسبب هؤلاء «الغرباء» الذين كانوا يسمَّون

المهاجرين، لأنهم احتكروا المناصب القيادية وأعلنوا لغتهم الأم، الأوردو، لغة البلاد الرسمية مع أن اللغة والتقاليد الأوردية كانتا غريبتين على معظم أنحاء باكستان، وبالتأكيد على شرق باكستان كله الناطق باللغة البنغالية، حيث كانت تقطن أغلبية السكان[693]. كان كثير من المسلمين ما زال يشعر أن مصالحه في الهند، أو هو لم يتمكن ببساطة من الهجرة وبقي هناك: وهو يؤلف اليوم أكبر أقلية دينية في العالم.

قدّم القرار البريطاني بخصوص حدود البلدين، أي قرار رادكليف التحكيمي، في آب/ أغسطس 1947، وكان مبنيًّا في جزء منه على نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية لعامي 1945و1946 وهيئات تشريعية أخرى مختلفة. وأُطلق عليه اسم صاحبه سيريل رادكليف (C. Radcliffe) الذي لم تطأ قدماه الهند قط وبنى عمله على خرائط ومعلومات إحصائية عفّى عليها الزمن، فنُحتت باكستان من واقع خمسٍ من محافظات الهند البريطانية، منها محافظتان مقسمتان، البنجاب والبنغال، إضافة إلى عدد من الإمارات. تطلّب الترتيب إعادة إسكان ما وصل إلى عشرة ملايين شخص - ستة ملايين مسلم من الهند إلى باكستان وأربعة ملايين من الهندوس والسيخ من باكستان إلى الهند - وتبع إعلانه أعمال شغب واسعة في مناطق عدة، ولا سيما في البنجاب. أدت إراقة الدماء الإثنية - الدينية التي جرت في البنجاب وأماكن أخرى - منها سلسلة من المجازر والمجازر المضادة، وأعمال سلب ونهب - إلى إزهاق أرواح نصف مليون إنسان في الأقل[694].

أدى الانسحاب البريطاني المتسرع من شبه القارة إلى ما دعاه أخيرًا كاتب المقالات الهندي الرائد بانكاج ميشرا «إحدى أكبر حالات الإخفاق التام في القرن العشرين»[695]؛ إذ فاقمت الصعوبات حقيقة عدم قيام البريطانيين بعمل الترتيبات الضرورية للمساعدة في عملية تبادل السكان، كما أدى تعاظم شأن الإمارات عشية الاستقلال إلى تصاعد العداء بين المسلمين والهندوس ودخول القوات المسلحة حلبة النزاع. ومع أن أقسامًا من الجيش انغمست في أعمال العنف، ولم يكن في الإمكان الاعتماد عليها لاستعادة استتباب النظام، حاول معظم الوحدات العسكرية في المنطقة - البريطانية والهندية والباكستانية - احتواء أعمال القتل وتفادي مزيدًا من الدمار[696].

كان الجزء الشرقي من البنغال - الذي أصبح شرق باكستان ثم دولة بنغلادش المستقلة بعد الحرب الأهلية في عام 1971 - أكثر اكتظاظًا بالسكان بقليل من الجزء الغربي، وفيه 85 في المئة من المسلمين وأقلية هندوسية نسبتها 15 في المئة. كان هنالك خلافات كثيرة يمكن عزوها إلى التسرع في الإعداد للتقسيم وإلى تعاطف اللورد ماونتباتن مع الهند، وكان آخر نائب ملك للإمبراطورية البريطانية وأول حاكم عام للهند المستقلة (1947 - 1948). تعذَّر التوصل إلى حل للعداوة بخصوص ولاية جامو وكشمير، فأدت في نهاية الأمر إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1947 التي انتهت بوقف لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1948. ولم يتم التوصل إلى حل لهذه المسألة التي كانت مصدر نزاعات عدة، منها نزاعات مسلحة، بين البلدين[697].

أدى تعامل الهند مع تقسيم أصول الهند البريطانية إلى تقوية شكوك المسلمين بخصوص نيات الهندوس. ورفضت دلهي الإفراج عن مبالغ كبيرة من الأموال المستحقة لباكستان، وقطعت تدفق المياه من نهر الهندوس على الرغم من اتفاق تقاسم المياه لأنها لم تكن تريد مساعدة باكستان في أثناء انغماسها في نزاع مسلح في كشمير. واحتجاجًا على السياسات الهندية، بدأ المهاتما غاندي صيامًا حظي بدعاية واسعة في كانون الثاني/ يناير 1948، ورفض وقف صيامه قبل أن تتبنى

الهند مسارًا «مشرفًا» بخصوص الإفراج عن ممتلكات باكستان[698]. امتدت معاملة الهند المجحفة بحق باكستان إلى المعدات الحربية التي يملكها جيش الهند البريطاني التي كان يتعيّن تقسيمها بين الدولتين الوارثتين. لم تحترم الهند تعهُّدها تسليمَ باكستان حصتها: على سبيل المثال، كان قد جرى بحلول نيسان/ أبريل 1948 تسليم 3 في المئة فقط من حصة باكستان البالغة 165.000 طن من مخزونات المعدات الحربية، ولم يجر إطلاقًا تسليم باكستان الدبابات المخصصة لها (249 دبابة)[699].

كان قوام حصة باكستان من المؤسسات والبنية التحتية قواعد بحرية مهمة في كراتشي وشيتاغونغ، وكلية الأركان في كويتا، ومدرسة القوات الملكية الهندية في كاكول، وعددًا من المرافق الأخرى، مثل مراكز تدريب الأفواج[700]. أما من حيث العاملين، فورثت باكستان على الورق جيشًا يتألف من حوالى 150.000 ضابط ورجل في 508 وحدات، كان 40 في المئة منهم ما زالوا على التراب الهندي في يوم الاستقلال (14 آب/ أغسطس 1947). وفي واقع الأمر، فإن العاملين في القيادة العامة الباكستانية الجديدة لم يصلوا إلى روالبندي إلا في تشرين الأول/ أكتوبر 1947، لكن من دون مستندات عدة أساس، لأن المسؤولين الهنود رفضوا الإفراج عنها[701].

طُلب من ضباط جيش الهند البريطاني أن يختاروا بين القوات المسلحة الهندية والباكستانية. بالنسبة إلى الضباط المسلمين الذين كانوا يعيشون في الهند - وأيضًا بالنسبة إلى الضباط الهنود والسيخ الأقل عددًا والذين كانوا يعيشون في باكستان - كان التقسيم يعني أن يتركوا بيوتهم، ويقتلعوا عائلاتهم من جذورها، ويفقدوا ممتلكاتهم. وبعد التقسيم، ذهب الضباط المسلمون كلهم تقريبًا إلى باكستان، وانتقل الضباط الهندوس كلهم تقريبًا إلى الهند أو بقوا فيها. لم يكن رحيل الضباط المسلمين إلى باكستان أمرًا غير متوقع، نظرًا إلى خلفيتهم والفرص الجديدة المتاحة في جيش جديد يعاني نقصًا في جهازه العامل. بقي عدد قليل من الضباط المسلمين في الجيش الهندي الجديد، وتمكّن بعضهم في الواقع من بلوغ مراتب عليا في هرمية الجيش[702]. في أثناء أعوام التوتر السياسي التي أدت إلى التقسيم، كانت صداقة جديرة بالملاحظة تسود بين معظم الضباط الهندوس والمسلمين والسيخ. ويتذكر الماريشال محمد أيوب خان، القائد الباكستاني في الخمسينيات والستينيات، في سيرته الذاتية أن كبير الضباط الهندوس في جيش الهند البريطاني، الجنرال ك. م. كاريابا طلب منه في عام 1947 مساندة الجهد الرامي إلى إبقاء الجيش غير منقسم، وهو ما لم يكن أيوب يستطيع بالطبع عمله، لأن «الجيش كان أداة السيادة ودرع الشعب»[703].

على الرغم من اختلاف تطورهما بعد الاستقلال، كان الجيشان لا يختلفان كثيرًا بعضهما عن بعض وقت التقسيم؛ فهما جاءا من جسم واحد، وكانا يتقاسمان روحًا واحدة وثقافة مؤسسية واحدة، ولم يكن لهما دور في الحركة السياسية التي أدت إلى الاستقلال. واستخدمت القوات المسلحة الهندية والباكستانية ضباطًا بريطانيين أكثر من عقد من الزمن بعد الاستقلال، بسبب النقص في عدد الضباط من ذوي الرتب العالية؛ إذ كان يجب توافر 4000 ضابط في الجيش الباكستاني المؤلف من 150.000 رجل، إلا أنه لم يكن هنالك سوى 2500 ضابط فقط. ولتعويض هذا النقص، استبقت الحكومة 500 ضابط بريطاني وسرّعت ترقية الضباط الوطنيين لملء المراتب العليا[704]. ولم يتقلد أول قائد للأركان البحرية الهندية، اللواء البحري رام داس كتاري (R. D.

Katari)، منصبه إلا في نيسان/ أبريل 1958 - أي بعد نحو 11 عامًا من الاستقلال - عندما تقاعد خلَفه، اللواء البحري ستيفن هوب كرلايل[705]. ويكمن الفرْق الحقيقي في الثقافة السياسية التي سيعمل الجيشان بموجبها، وتفسر طبيعة إنشاء باكستان إلى حد بعيد تطوُّر الجيشين على نحو مختلف.

● **ستة أسباب للبريتورية الباكستانية**

بحلول أواسط الخمسينيات، كان قد أُعب على رقعة الشطرنج الباكستانية معظم النقلات المهمة التي ستحدد النوعية التي ستصبح عليها دولة باكستان. ويساعد عدد من العوامل المتصلة بعضها ببعض، والمتفاوتة من حيث الأهمية، على تفسير سبب إخفاق باكستان - خلافًا للهند - في الإبقاء على حوكمة ديمقراطية، ولماذا نهضت قواتها المسلحة بدور سياسي مهيمن. يكمن عدد من هذه العوامل في الهند البريطانية، وعدد آخر في التقسيم، إضافة إلى عدد آخر في الأعوام الأولى من الاستقلال.

- الانفصال الجغرافي والاجتماعي بين شرق باكستان وغربها

نتج من هذا التقسيم انتفاء الترابط بين شرق باكستان وغربها، كما سهّل التقسيم عزل السكان البنغاليين الأقل نفوذًا ولكن الأكثر عددًا. وكانت المؤسسة السياسية الباكستانية مسؤولة بذاتها عن السياسات التقسيمية والمتسمة بقصر النظر - مثلًا، لم تصبح البنغالية، وهي اللغة الأم لأغلبية الباكستانيين، لغة رسمية، وأعيق تطور البنغال الاقتصادي بفعل سياسات اقتصادية محابية لغرب باكستان (ومركزة خاصة على البنجاب) - الأمر الذي جعل في مجمله خسارة الجزء الشرقي من البلاد أمرًا مضمونًا. وخلال أعوام الوحدة الأربعة والعشرين بين شرق باكستان وغربها (1971 - 1947)، كان هنالك توتر دائم بينهما بسبب سياسات إسلام أباد المتسمة بالفوقية وعدم الإنصاف، والمعاملة القاسية تجاه مواطنيها في الشرق.

- النتائج الاجتماعية للتقسيم

كان للتقسيم تأثيران كبيران وطويلا الأمد في المجتمع الباكستاني: **أولًا**، أدت حركة ملايين المهاجرين إلى الدولة الجديدة - بحلول عام 1951 كان المهاجرون من الهند يشكلون 10 في المئة من مجمل الباكستانيين - إلى زعزعة الاستقرار وإلى الجيشان الاجتماعي. **ثانيًا**، إن التموضع الفوقي للنخبة السياسية والمثقفة الناطقة بالأوردو التي كانت غريبة على سكان باكستان السابقين (المؤلفين من جماعات إثنية متمايزة) ولّد انعدام ثقة واستياءً واسعًا وطويل الأمد، وجعل الحوكمة أكثر صعوبة.

- تدنّي مستوى التنمية الاجتماعية، والمدنيون الفاسدون وغير المؤهلين

بقيت بُنى الدولة التي طوّرها البريطانيون قائمة في الهند؛ فمن حيث البنية السياسية والإدارية، بدأت باكستان بما هو أكثر قليلًا من الصفر، فضم عدد لمجلة **لايف** يعود إلى عام 1948 صورًا جديرة بأن تُرى، تُظهر مقر الحكومة الباكستانية الجديدة في صف من الخيم[706]. وعلى نقيض هذه الصورة، نرى المباني الحكومية الهندية الشبيهة بالقصور التي تؤوي جيشًا صغيرًا من المديرين المجربين والقادرين، الأمر الذي يجعل من الأيسر تقدير مأزق باكستان الفتية[707]. وفي عام 1947، كانت باكستان دولة إقطاعية أساسًا تتركز فيها الأراضي في أيدي عدد قليل من العائلات، من دون طبقة وسطى تقريبًا، مع إنتلجنسيا صغيرة جدًا، وفقر هائل، وطبقة دنيا محرومة كان

مستوى تعليمها المتدني بدرجة قصوى يحد تطوُّر رأي عام.

بدأت باكستان بمؤسسات سياسية ضعيفة إلى أقصى حد، وكانت إدارتها العامة صغيرة وغير منظمة وغير مؤهلة. وكانت القوات المسلحة، في واقع الأمر، المؤسسة الوحيدة العاملة من مؤسسات الدولة التي ورثتها باكستان. لذلك، بالكاد يُستغرب عدم تمكُّن المدنيين من السيطرة على سلك الضباط المتعلم والمنضبط والطموح. ولم يكن في الإمكان أن يكون التفاوت أكثر حدة، مقارنة بالهند مع مؤسساتها المتماسكة نسبيًّا وقيادتها السياسية القوية المنكبة على إخضاع العسكر.

- حظ سيئ للآباء المؤسسين

ساهم سوء الطالع المحض أيضًا في ويلات باكستان؛ ففي العام التالي من الاستقلال، توفي مؤسسها محمد علي جناح بمرض السل، واغتيل لياقت خان، أول رئيس وزراء للبلاد، في أثناء تجمُّع سياسي في عام 1951، وهو الأول من عدد كبير من السياسيين الباكستانيين الذين سيُقتلون. ولا يوحي هذا أنهم كانوا بالضرورة سياسيين حكماء - إذ لم يقم لياقت، على سبيل المثال، خلال أكثر من أربعة أعوام من تولّيه رئاسة الوزراء بأي محاولة جدية لكتابة دستور - لكن التناقض مع الهند لافت هنا أيضًا، إذ بينما استفادت الهند من قادة لامعين ومجربين، مثل جواهر لال نهرو وآخرين مثّلوا الاستقرار والاستمرارية في أعوام تشكُّل البلاد، أصبحت باكستان بسرعة من دون دفة بعد الاستقلال، في وقت كانت فيه بأمس الحاجة إلى التوجيه السياسي والاستمرارية والثبات. واستمر تواتر هذا النمط منذ ذلك الحين: قاد الهند قادة سياسيون شرعيون وفاعلون إلى حد بعيد، ما كانت ستوجد لولاهم علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية، بينما لم يكن لباكستان مثل هذا الحظ.

- متلازمة انعدام الأمن

منذ البداية، كانت النخب الباكستانية تعتقد أن الهند خصم يسعى لإلحاق الأذى ببلادها، لذلك كان تحويل باكستان إلى قلعة بوجه الهند ضرورة أساسًا. تعزز هوس باكستان الأمني وتجذر بجزء منه بفعل عدم التزام الهند شروطَ التقسيم، الأمر الذي كانت إسلام أباد تنظر إليه على أنه خيانة عظمى[708]. ولأنها الدولة الأصغر والأقل سكانًا، مع جار أكبر كان يُنظر إليه على أنه غير جدير بالثقة، فإن ذلك عزز باستمرار حاجة باكستان إلى الاحتفاظ بآلة عسكرية قوية. والأكثر أهمية هو أن شعور باكستان بعدم الأمان برر تخصيص حصة غير متناسبة من ميزانية الدولة للدفاع، بما يزيد نفوذ القوات المسلحة ويبعد الموارد الشحيحة عن المشروعات الاجتماعية والاقتصادية[709]. بذلك أصبح للجيش الباكستاني مصلحة راسخة في استمرار العداوة، بما يوجد تبريرًا عقلانيًّا لطلبه من الموارد العامة. وفي واقع الأمر، كان النزاع في كشمير مرجلًا جاهز الصنع، وللجيش مصلحة في إبقائه على غليانه.

- القوات المسلحة باعتبارها بانية دولة

في المجتمعات التقليدية، تنهض القوات المسلحة في الأغلب بوظائف ثلاث: المحافظة على النظام القائم، وتوفير قناة للحركية التصاعدية، والوقوف في طليعة التحديث[710]. نهض الجيش الباكستاني، على مرور الزمن، بجميع هذه المهمات الثلاث، نظرًا إلى كونه أكثر انضباطًا، ووطنيًّا بعمق، وأفضل تعليمًا من المدنيين منذ وقت مبكر. ولم يكن الإثراء الذاتي الحافز الأوّلي في سعي الجنرالات الباكستانيين إلى السلطة السياسية، بل الحفاظ على المصلحة الوطنية. ومع أن الضباط الباكستانيين لم يكونوا المسؤولين عن تحقيق استقلال باكستان، كان لهم دور بالغ الأهمية في إبقاء البلاد موحدة[711]. وأرغمتهم التطورات عمليًّا على التخلي عن مقولة جيش الهند البريطاني

بوجوب «إبقاء الجيش خارج السياسة»، وعلى أن يصبحوا المؤسسة الأساس التي تبني الدولة. بعد أشهر قليلة من تأسيس باكستان، نُشر الجيش بمواجهة إخوته السابقين في السلاح في حرب كشمير في تشرين الأول/ أكتوبر 1947. ونجح الجيش في أداء مهمته، على الرغم من محدودية قيادته العليا البريطانية بمجملها، وقام بمساهمة مهمة في تثبيت الوضع التالي للتقسيم. ونظرًا إلى الفراغ السياسي الواسع وضعف المؤسسات العامة، فإن تولّي الجيش مسؤولية الإدارة السياسية لباكستان كانت مسألة وقت فحسب. وكان هذا، من منظور التطور الديمقراطي، الوضع الأكثر إنذارًا بالسوء لمؤسسة عسكرية. وعلى نقيض صارخ من ذلك، نجح الأسياد السياسيون للجيش الهندي في ضمان بقائه على موقفه غير المعني بالسياسة.

كما لاحظ ذلك حسين حقاني، فإن «هيمنة القوات المسلحة في الشؤون الداخلية الباكستانية هي نتيجة مباشرة للأوضاع في أثناء الأعوام الأولى من عمر الدولة»[(712)]؛ إذ أرغمت التجارب الأولى التي مرت بها باكستان قادتها على الاعتراف بالحاجة إلى مؤسسات دولة قوية لحماية مصالح البلاد الأساس. لكن من هم الأفراد الذين كانت تتألف منهم الدولة؟ ومن كان العاملون في مؤسسات الدولة؟ كانوا من جهة أولى إداريين عامّين شبانًا يفتقر معظمهم إلى الخبرة، وكانوا من جهة ثانية ضباطًا من الجيش يملكون انضباطًا وتعليمًا عاليين، وسجلًا من التضحيات الشخصية. كان الدور السياسي المبكر للجنرالات الباكستانيين، على الرغم من الدساتير التي كانت تُراجع باستمرار والفترات المتخللة شبه الديمقراطية، مقدمة لأربعة انقلابات وعقود عدة من الحكم العسكري. ومن المؤكد، كما هي الحال بالنسبة إلى صانعي الانقلابات في أُطر أخرى، أن الضباط من الشريحة العليا كانوا يتمتعون بتأييد مؤثر من سكان سئموا السياسيين المفتقرين إلى النزاهة والكفاءة، فسارعوا إلى تبرير تدخُّلهم السياسي على أساس عدم مقدرة القادة المدنيين وعدم استقامتهم.

جيشان مختلفان

على مدى عقود من الزمن بعد الاستقلال، استمر التجنيد في الجيشين الهندي والباكستاني على هدى مبادئ «الإثنيات المحاربة» التي وضعها البريطانيون؛ ففي الهند، كان ضباط السلك والصف من البنجاب ممثَّلين بما يفوق حصتهم، بينما كانت مناطق مثل مدراس وكيرالا وغرب البنغال توفر أقل كثيرًا من حصتها من المجندين. وكانت الحكومة الهندية قد قررت منذ عقود مضت إلغاء نظام الهوية الطبقية مبدأً لتنظيم الوحدات العسكرية، ومنذ زمن طويل دُمجت بالكامل مكوّنات فرعي الخدمة الجديدين نسبيًّا، أي القوات الجوية والقوات البحرية. ولم يكتمل في الهند إلغاء جميع الوحدات القائمة على أساس الإثنية أو الديانة أو الطبقة الاجتماعية، مع أن هذا الأمر كان ولا يزال موضوع نقاش عام مستمر. وكان معارضو الإلغاء يحاجُّون مدللين على أن الأفراد من ذوي الخلفيات المتماثلة يقاتلون معًا بشكل أفضل، ويكونون أكثر استعدادًا للتضحية بعضهم من أجل بعض، مما لو كانوا في وحدات مختلطة. في أي حال، لم يتبقَّ في الجيش إلا قليل من الوحدات المؤلفة من مجموعة واحدة، وتعود هذه الوحدات إلى زمن طويل مضى يُرجع بعضهم تاريخها إلى القرن الثامن عشر. تُظهر النقاشات مع ضباط عسكريين أن الأفواج الصافية هي مستودعات للتقاليد والتاريخ، وأنها تتصف في الأغلب بمعنويات عالية تفوق المعتاد وفخر شديد بالانتماء إلى

القوات المسلحة[713].

نشأت أنواع ثلاثة من كتائب المشاة: الصافية (من مجموعة إثنية أو طبقية واحدة)، والمختلطة جزئيًّا (أفواج مفروزة إلى سرايا)، والمختلطة كاملًا (مفتوحة لكل من هو مؤهل للخدمة العسكرية). وعلى الرغم من بذل جهد منسق لجعل الجيش أكثر تمثيلًا، فإن البنجابيين كانوا لا يزالون يؤلفون 15 في المئة من الجيش، أي أكثر من مرات عدة من نسبتهم من السكان[714]. فخلال فترة 1978 - 1982، كان 57 في المئة من الطلاب الصغار السن في الأكاديمية العسكرية الهندية ينتمون إلى الشمال الغربي، ما يوحي بأن تمثيل هذه المنطقة في القوات المسلحة الهندية بأكثر من حصتها لم يتدنَّ إلّا نادرًا منذ زمن الاستعمار[715].

كان السيخ بصورة خاصة، وبغضّ النظر عن قوّتهم العددية في سلك الضباط، قلقين بسبب عدم تمثيلهم في القيادة العليا. إضافة إلى ذلك، جرى في ثلاث مناسبات على الأقل أن تجاوز ضباط من الهندوس أقل أقدمية جنرالات من السيخ كان دورهم قد حان لتولّي منصب قائد أركان الجيش. أدى هجوم الحكومة في عام 1984 على المعبد الذهبي في البنجاب إلى تسريع حركة تمرد في الجيش قام بها السيخ وشملت حوالى 2000 عسكري. وأظهر التمرد أن القوات المسلحة - التي غالبًا ما يُنظر إليها كرمز للوحدة الوطنية، كما زادتها المعارك ضد الصينيين والباكستانيين صلابة - يمكن أن تكون أيضًا مثالًا للشقاق الإثني - الديني[716]. إلا أنه جرى مع ذلك رأب هذه التصدعات، ويقول أحد كبار الخبراء العسكريين في البلاد: «إن الجيش، بتشكيلته المتعددة الديانات، والمتعددة اللغات، والمتعددة الثقافات، مثال مشرق للهدف الوطني الرامي إلى تحقيق 'الوحدة في إطار التنوع'»[717].

هنالك تفاعل سلبي بين جاذبية المهنة العسكرية وأوضاع الاقتصاد الوطني، وهو ما ينطبق على القوات المسلحة في كل مكان. في ظل الحكم البريطاني وفي أول عقدين بعد الاستقلال، كانت القوات المسلحة - وأيضًا الخدمات الإدارية النخبوية - مهنة تخصصية للشريحة العليا من الطبقة المتوسطة. ومنذ ذلك الحين، حدث تحوُّل تدرُّجي نحو الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، حيث خبا بريق المهنة بسبب نشر القوات في أماكن بعيدة، وتدنّي الأجور بشكل كبير، وقلة فرص التقدم مقارنة بموظفي الجهاز المدني. وبحساب بسيط، فإن المنافع التي يحصل عليها قادة السرايا والكتائب انخفضت، من حيث القيمة الحقيقية، بما يراوح بين 60 و70 في المئة خلال فترة 1947 - 1982[718]. وأدى هذا المنحى إلى تبدد الهالة النخبوية المحيطة بسلك الضباط وتراجع مكانته الاجتماعية.

أما الهيبة المهنية المرتبطة بالجندية في باكستان، فهي أعلى كثيرًا لأسباب عدة: فالدفاع الوطني أولوية أعلى، وفرص العمل التي يوفرها الاقتصاد الباكستاني أقل. كما أن حكم القوات المسلحة الاقتصادي - الاجتماعي المهيمن يضمن عمليًّا توفير معيشة أفضل للعاملين فيها. ويوجد رابط حقيقي بين المجتمع الباكستاني والقوات المسلحة، وهنالك، كما هي الحال في تركيا وإندونيسيا، رابط اجتماعي عميق متجذر في التاريخ والتقاليد، وهو ما لا يوجد في الهند[719]. إضافة إلى ذلك، تشارك القوات المسلحة الباكستانية بشكل كبير في الاقتصاد، لأن عُشر التعيينات في الجهاز المدني محفوظ للضباط، كما تملك القوات المسلحة إمبراطورية أعمال تبلغ قيمتها 20 مليار دولار أميركي، وهي على الأرجح أكبر مطوري الأراضي في البلاد لأن ضمان ولاء الضباط يحصل

من خلال هبات الأراضي[720]. وطبقًا لخبيرين هنديين، كان الجيش الباكستاني ولا يزال «طفيليًّا يتغذى على الجسم السياسي، مستخرجًا 'ريعًا' على شكل أراض، وتعيينات بيروقراطية، وغير ذلك من غنائم المناصب» في مقابل الحفاظ على أمن البلاد، حسبما يُفترض[721].

إن القوات المسلحة الهندية أكبر مؤسسة عسكرية تطوعية في العالم، والجنود كانوا حتى عام 1977 يتطوعون مدة سبعة أعوام مع ثمانية أعوام إضافية في قوات الاحتياط. وهم يتطوعون منذ ذلك العام مدة سبعة عشر عامًا. كانت عتبة قبول المتطوعين منخفضة نسبيًّا، فهي أكثر قليلًا من اجتياز فحص طبي والإلمام بالقراءة والكتابة[722]. ومع أن كثيرين من أبناء الضباط كانوا، قبل جيل أو جيلين من الآن، يتبعون آباءهم إلى القوات المسلحة، فإن الحال ما عادت كذلك، بل أصبح التوجه أن يكون الطلاب العسكريون الجدد من أبناء ضباط الصف، وأن يكونوا من بلدات صغيرة[723]. وخلافًا لما هي الحال في باقي المجتمع الهندي، فإن الفساد ليس مشكلة في القوات المسلحة، ويعود السبب، جزئيًّا، إلى أن بنيتها الانضباطية لا تزال ممتازة[724].

أصبحت القوات المسلحة الهندية والقوات المسلحة الباكستانية منذ الاستقلال قوات عالية الاحترافية، مع تدريب صارم ومتطلبات تعليمية. من العقائد الأساس في التدريب العسكري الهندي أن القوات المسلحة والسياسة لا تمتزجان، وكان الضباط الشبان يعلَّمون على مدى عقود مضت أن يكونوا أميين سياسيًّا[725]. ومع أن الجيش الهندي ربما لا يحصل على أفضل الشبان وألمعهم، فإن الالتحاق بالمهنة لا يزال تنافسيًّا. وكانت أكاديمية الدفاع الوطني الجديدة قد فتحت أبوابها في عام 1955 في حفل شهده شاه إيران والزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف ومعه وزير دفاعه، الماريشال غيورغي جوكوف. وأقنع نجاحُ هذه الأكاديمية الحكومة الإثيوبية بأن تطلب مساعدتها لإنشاء مؤسسة مماثلة، هي أكاديمية هيلا سيلاسي العسكرية[726].

من أوجه الاختلاف الأساس بين الجيشين الهندي والباكستاني افتراض أن تتغلب الهوية الإسلامية المشتركة للعسكريين في باكستان على الاختلافات التاريخية والثقافية. لكن لأن جميع المسلمين مؤهلون بالتساوي لحمل السلاح والخدمة في القوات المسلحة، فإن عدم التوازن في الجيش الباكستاني يصبح أكثر بروزًا؛ فالبنغاليون الذين كانوا يُعتبرون منذ أمد طويل غير ملائمين للحياة العسكرية عانوا تمييزًا قاسيًا في ظل هذا النظام، وكانوا لا يشكّلون إلا نسبة مئوية صغيرة من العسكريين. ومع أنهم كانوا أغلبية سكان باكستان، فإنهم كانوا يشكّلون في الستينيات 7 في المئة فقط من القوات المسلحة الباكستانية، وكانت نسبتهم في الإدارة العامة 24 في المئة[727]. لا يُستغرب أن تكون مظالم البنغاليين قد أزكت سعيهم إلى الاستقلال؛ فعلى مدى أعوام عدة، كان الضباط الباكستانيون يعلَّمون في الواقع أن «منطقة القلب» من البلاد هي البنجاب، وأن باقي المناطق هي مجرد «طرق للغزو»، فأدى هذا بالضرورة إلى زيادة روح التحدي عند البلوش والبنغاليين والسنديين والمواطنين الآخرين من غير البنجابيين[728]. ومع خسارة شرق باكستان في عام 1971، أصبح التمييز ضد ذوي الخلفيات البلوشية والسندية أكبر مما كان في السابق.

مع ذلك، بقي قائمًا التقديرُ الذي يكنّه البريطانيون للفضائل الحربية عند البنجابيين، والبشتونيين بدرجة أقل، حتى إن بعض الخبراء كان يتحدث عن «بنجبة» القوات المسلحة الباكستانية. كان الناشطون السياسيون من بلوشستان والسند يسمّون القوات المسلحة الباكستانية أداة النخبة البنجابية - البشتونية الحاكمة، لا أداة باكستان الاتحادية[729]. وفي الثمانينيات، كان 75 في المئة من الجنود

ينتمون إلى ثلاث مناطق من البنجاب ومنطقتين من المحافظات الحدودية الشمالية الغربية، تضم 9 في المئة فقط من سكان باكستان من الذكور[730]. مع ذلك، ينقسم البنجابيون والبشتونيون (الذين يتشاطرون هوية إثنية مع نحو 50 في المئة من الأفغانيين) بين عدد من المسائل، ولا سيما نظرتهم إلى طالبان في أفغانستان والحدود الشمالية الغربية. وعلى سبيل المثال، يرفض معظم الطيارين البشتونيين إطلاق النار أو إلقاء القنابل على طالبان[731].

أما الاختلاف الكبير الثاني بين الجيشين فيتمثل في أنه بينما نجد أن العاملين في الجيش الهندي منعزلون نسبيًّا عن الاتجاه الرئيس السائد في المجتمع، فإن الضباط وضباط الصف الباكستانيين أكثر اندماجًا في ذلك الاتجاه؛ إذ يمضي الجنود الباكستانيون ما يصل إلى مئتي يوم في العام بعيدًا عن وحداتهم - إجازات سنوية أو طارئة، وعُطل، وأعياد، وأيام نهاية الأسبوع - ويعودون في هذا الوقت إلى الحياة المدنية[732]. ربما يجعل هذا التقاربُ الاجتماعي القواتِ المسلحة الباكستانية أكثر قبولًا، كما يجعل ظهورها في أدوار أخرى - بما في ذلك الدور السياسي - ملموسًا بشكل أكبر. وعند التقاعد، يكافأ الضباط الباكستانيون، ولا سيما الذين وصلوا إلى الرتب العليا، في الأغلب، بوظائف مربحة في قطاع البلاد المدني الكبير المتعلق بالدفاع، وذلك كإداريين عامين واستشاريين وخبراء. ولم تكن هذه ممارسة منتشرة في الهند - ولا سيما بالنظر إلى مؤسستها العسكرية الأكبر كثيرًا وقطاعها الدفاعي الأصغر نسبيًّا - مع أن بعض كبار الضباط المتقاعدين الذين روعتهم الطريقة الجائرة التي يعامل بها السياسيون القوات المسلحة دخلوا حلبة السياسة في الأعوام الأخيرة[733].

الهند: سيطرة الدولة الشاملة على القوات المسلحة

في 15 آب/ أغسطس 1947، وهو يوم الاستقلال، اعتمدت حكومة الهند الجيش المتعاون مع المحتل - أي المكوّن الهندي من جيش الهند البريطاني - قوة عسكرية وطنية لها، وبذلك قبلت ما يصاحبه من مشكلات الشرعية والثقة[734]. أثبت الضباط والجنود الهنود أنه يمكن الاعتماد عليهم عمومًا في إخماد أعمال الشغب ومحاربة القوميين، وجزء من سبب ذلك يعزى إلى أن البريطانيين أبقوا جيش الهند البريطاني مميزًا من المجتمع الهندي. مع ذلك، اتفق نهرو وباقي القادة السياسيين في وقت مبكر على أن الهند تحتاج إلى الاستقرار وإلى قوة عسكرية فاعلة ومنضبطة، ولم يكن ثمة خيار سوى الجيش الموجود. وفي أي حال، كان جميع الضباط الهنود تقريبًا العاملين في جيش الهند البريطاني من الشبان، ولا يشكّلون تهديدًا سياسيًّا.

يمثّل الاحتفاظ بالمكوّن الوطني من الجيش الاستعماري واقعة غير معتادة في الدول المستعمَرة سابقًا، حيث يكون لحركات الاستقلال عادة جيوش تحرير تشكّل، عند تحقيق الاستقلال، نواة القوات المسلحة الجديدة. لكن التوجه السائد في جيوش التحرير الوطني هو أن يكون للضباط آراء سياسية متطورة جدًا، وأن يجاهروا بها. ولو أن نهرو وباقي القادة السياسيين كانوا مهتمين بتجنيد ما تبقى من جيش الهند الوطني الذي قاده سوبهاز شاندرا بوز - وهم لم يكونوا كذلك، مع أن مقاتلي ذلك الجيش استلموا معاشات - لربما أصبح الجيش الهندي الجديد أقل ابتعادًا عن السياسة. مع ذلك، فإن معظم النخب السياسية الهندية كان ينظر إلى جيش الهند البريطاني على أنه مؤسسة

إقطاعية قمعية، وكان يريد إبقاء الجيش الجديد منفصلًا عن المجتمع، مع تقليص حاد لدوره الداخلي في أعمال الشرطة، كما كان سائدًا في أيام البريطانيين.

كان اهتمام نهرو بالمسائل الدفاعية ضئيلًا، وكان لا يحفل بالقوات المسلحة، ولم يكن يملك رؤية استراتيجية، ويؤثر عنه قوله إن «الهند لا تحتاج إلى جيش، بل تحتاج إلى قوة شرطة، فنحن ليس لنا أعداء» [735]. وثمة ضابط جيش معاصر شبّه موقف الحكومة تجاه القوات المسلحة بموقف «شخص لا يتعاطى الكحول ورث مصنع جعة»[736]. وبذلت إدارة نهرو قصارى جهدها لمنع تدخُّل القوات المسلحة في الشؤون السياسية من خلال عدد من اللوائح والترتيبات والممارسات الهادفة إلى تثبيت الوضع القائم، وتضاعف هذا الجهد بعد انقلاب عام 1958 في باكستان، بداعي القلق على الجيش الهندي. بالتالي، ألغي في يوم الاستقلال منصب قائد الجيش ومصدر المشورة العسكرية المقدَّمة للحكومة، وذلك تماشيًا مع رؤية نهرو وآخرين القائلة إن رأس الدولة في نظام ديمقراطي يجب أن يكون هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة.

وُضع قادة فروع الخدمة الثلاثة - الجيش وسلاح الجو وسلاح البحرية - في المستوى والرتبة نفسيهما، بما يعني ضربة قوية لمكانة الجيش ونفوذه، وهو الذي كان إلى حد بعيد أكبر هذه الفروع وأقدمها. أصبح قادة الفروع الثلاثة مسؤولين الآن أمام المدني الذي يتقلد وزارة الدفاع، كما تولّى الدور السابق للقائد العام (CiC). وفقد مسمى القائد العام معناه في النظام الجديد بعد أن أعيدت تسمية قادة الفروع الثلاثة في عام 1955 ليصبحوا قادة أركان الجيش/ البحرية/ الدفاع. وكان الجيش منذ عقود يضغط من دون جدوى لتعيين قائد رابع - قائد أركان الدفاع (CDS) - وهو ما يماثل رئيس قادة الأركان المشتركة في الولايات المتحدة، لكن هذا التعيين لم يحدث حتى الآن؛ إذ ترى الحكومة أن تعيين قائد لأركان الدفاع سيكون مخالفًا لمضمون اللوائح السابقة، لأنه سيؤدي بشكل مؤكد تقريبًا إلى زيادة نفوذ الجيش، ففرصة اختيار فرد من الفرعين الآخرين لتولّي هذا المنصب ستكون ضعيفة.

بموجب الدستور الهندي لعام 1950، تُناط القيادة العليا للقوات المسلحة بالرئيس، لكن السلطة الفعلية على الحكومة هي مسؤولية رئيس الوزراء. ولم يحاول أي رئيس على مر الأعوام أن يقود الجيش على نحو مستقل[737]. وتغيرت بمرور الوقت الهيئة الحكومية العليا المعنية بالدفاع، من لجنة الدفاع التابعة لمجلس الوزراء إلى لجنة مجلس الوزراء بخصوص الشؤون السياسية، ومنها إلى لجنة مجلس الوزراء في شأن الأمن (CCS) الحالية التي تتألف عضويتها من رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والمالية والداخلية. تتخذ هذه الهيئة - التي تعاونها إدارة عامة مدنية كبيرة - أهم القرارات المتعلقة بالشؤون الدفاعية والأمنية. كان التقلص المستمر لنفوذ الجنرالات والأميرالات الملمح الثابت لهذا التطور المؤسسي. وتُجري اللجنة البرلمانية الدائمة في شأن الدفاع مراجعات سنوية عدة للنواحي المختلفة الخاصة بالقوات المسلحة. ويقوم عاملون في الجهاز المدني بإجراء هذه المراجعات من الناحية الفعلية، لأن معظم أعضاء اللجنة لا يملكون، في أي حال، إلّا معرفة وخلفية متواضعتين في الشؤون العسكرية، ولا يتم في نهاية المطاف تطبيق إلا نحو 5 في المئة من توصياتهم، كما أن دورهم في السياسات العسكرية ثانوي[738].

أصبح المدنيون يهيمنون على وزارة الدفاع، وقد أعطي إداريو الوزارة قدرًا كبيرًا من سلطة صنع القرار مكنتهم من أن يقللوا بشكل أكبر إمكان وصول العاملين العسكريين إلى السياسيين؛ إذ لا يوجد تفاعل رسمي بين القادة العسكريين وأعضاء البرلمان إلا في الحالات التي تطلب فيها

إحدى اللجان التشريعية من الجنرالات أن يدلوا أمامها بشهاداتهم[739]. ويتدخل إداريو وزارة الدفاع حتى في الأمور العسكرية الصغيرة: فموافقتهم مطلوبة في جميع الترقيات إلى ما فوق رتبة رائد. وازدادت في هذه الأثناء سلطة وزارة المالية في إجراء تعديلات على ميزانية الدفاع، وزادت رقابتها على الكيفية التي صرفت بها الأموال.

تضاءلت تدريجًا وضعية الضباط العسكريين إزاء الإداريين العامين المدنيين[740]؛ إذ تخضع القوات المسلحة لمراجعة الأجور مرة واحدة كل عشرة أعوام، وهي عملية كانت في تلك الفترة - باستثناء عام 1984 حين زيدت الأجور بشكل كبير - مرادفة لتراجع قيمة الأجور العسكرية مقارنة بأجور الجهاز المدني[741]. وبعد تدخُّل السياسيين في إدارة الحرب ضد الصين في عام 1962، أعطي الجنرالات حرية عملياتية غير مسبوقة وإن كان ثمن ذلك اضمحلال الثقة لدى المدنيين وزيادة مراقبتهم للجيش[742].

لم يفكر الضباط الهنود يومًا بتدخُّل سياسي، ومن المؤكد أن الضباط العسكريين كانوا وما زالوا يتداولون النكات عن السياسة، وهم يجاهرون في ما بينهم بانتقادات لعدم كفاءة أو فساد هذا السياسي أو ذاك، كما هي الحال بين أوساط أي مجموعات مهنية. ويتمتع أفراد القوات المسلحة بحق التصويت، لكن مشاركتهم الانتخابية أدنى من مشاركة باقي السكان. ويفسَّر هذا جزئيًّا بالعملية الانتخابية: يجب على اللجنة الانتخابية أن تعلن الانتخابات الجديدة قبل ثلاثين يومًا على الأقل من تاريخها، وهنالك استمارات اقتراع بريدية مخصصة للجنود المداومين في مناطق بعيدة، إلا أنه لا يتوافر غالبًا الوقت الكافي لإرسالها إليهم بالبريد، أو ربما لا يكون التصويت على رأس أولوياتهم حين يعودون إلى قواعدهم ومعسكراتهم[743].

ينتقد الضباط الهنود، في جلساتهم الخاصة، نواحي انعدام الفاعلية في العملية السياسية، ويعربون عن استيائهم من عدم اهتمام السياسيين بالمسائل الاستراتيجية، وإحجامهم عن إشراك القادة العسكريين في مناقشات السياسة الدفاعية[744]. ويشير موقفهم إلى أهم النواقص في العلاقات المدنية - العسكرية: لا يستغل السياسيون في جهدهم المنسق لضمان خضوع قواتهم المسلحة المخزون الهائل من المعرفة الاستراتيجية والعقيدية الذي يملكه العسكريون، وقد دفع المجتمع الهندي ثمن ذلك.

- **التحديات أمام العلاقات المدنية - العسكرية الهندية**

خلت السياسات العسكرية الهندية على مدى أكثر من ستة عقود من الأزمات الخطرة، كما صمدت أيضًا - من دون اضطرابات كبيرة - حيال الهزيمة والنصر في الحرب، والطلبات المتكررة للحكومة بأن يوقف الجيش بشكل متزايد نزاعات مدنية، وحيال تدنّي الوضعية الاقتصادية - الاجتماعية للقوات المسلحة. مع ذلك، تطوّر خلال فترة 1947 - 1975 عدد من حالات التوتر، سأذكر بإيجاز أربعًا منها، كان الموضوع المشترك بينها أن المدنيين - ولا سيما القادة السياسيين - لا العسكرين، هم من بدأها.

- الحرب مع الصين (1962)

قرر القادة الهنود منذ البداية أن الدفاع لا يستحق أن يعطى أولوية عالية، واقتصر تركيزهم على باكستان باعتبارها عدو البلاد المحتمل. أبقي الإنفاق الدفاعي على حد أدنى، تماشيًا مع رؤية الحكومة القائلة إنه يضر النمو الاقتصادي والهيمنة المدنية[745]. كانت هذه الرؤية ستؤدي إلى عواقب وخيمة في عام 1962، حين قامت الصين - ردًا على سياسة نهرو الاستفزازية على حدود

جبال الهملايا - بمهاجمة الهند التي كانت غير مستعدة إلى حد بعيد. وكان عدم ميل الجيش الهندي إلى الدخول في حرب متجذرًا في دواعي قلقه من التحديات التكتيكية، واستمرار توريد المعدات الحربية من الاتحاد السوفياتي. لكن الأهم، مع ذلك، هو أن الجنرالات كانوا يدركون تمامًا القيود السياسية المفروضة على إدارتهم للحرب[746]. ولم يكونوا مخطئين في ذلك، لأن وزير الدفاع الميال إلى الشيوعية كريشنا مينون (K. Menon)، وهو صديق وشريك قديم لرئيس الوزراء نهرو، كان يرفض التصديق أن الصين ستهاجم الهند. ومع أنهما كانا يدافعان عن وجوب فصل السياسة عن الشؤون العسكرية، فإن مينون ونهرو - اللذين لم يكن أيٌّ منهما يملك خبرة عسكرية - أشرفا على مركزة وحدات الجيش، بدءًا من كل فرقة حتى كل فصيلة، وكانت النتائج كارثية. حين قامت القوات الصينية المتفوقة باجتياح القوات الهندية، استقال مينون، وأرسِل الجنرال سام مانيكشاو (Manekshaw) - ربما يكون أفضل جنرال في تاريخ الهند المستقلة - على عجل إلى الجبهة لتجميع القوات الهندية المنسحبة، إلى أن أعلِن وقف إطلاق النار[747].

- الحرب مع باكستان (1971)

حين أصبحت ابنة نهرو، أنديرا غاندي، رئيسة للوزراء في عام 1966، حدث تغيير حاد مقارنة بسذاجة نهرو بخصوص المسائل الاستراتيجية، وكرهه الأمور العسكرية، ولاسيما عدم ميله إلى استخدام القوات المسلحة مصدرًا للمشورة الاستراتيجية. وكانت أنديرا على أتم الاستعداد لربط القوة المسلحة بالسلطة السياسية، وهي لا تزال أكثر رؤساء الوزراء الهنود تشربًا بالروح العسكرية[748]. وعندما بلغت «أزمة بنغلادش» ذروتها في كانون الأول/ ديسمبر 1971، ألحق الجيش الهندي، بعد استعداد على مدى ثمانية أشهر، هزيمة كاملة بالقوات الباكستانية، مستغلًا ما اكتسبه في عام 1962 من حرية عملياتية متزايدة واستقلالية واسعة، ليحارب مستخدمًا استراتيجياته الخاصة. كان التوتر المدني - العسكري الطفيف في هذه الحالة بسبب السيدة غاندي المتعجلة لإطلاق النار التي كانت تريد من قواتها مهاجمة باكستان منذ مطلع ربيع 1971 [749]، «مُظهرة عدم إدراكٍ كامل [...] لسوء استعداد الهند للحرب». قاوم الجنرال مانيكشاو طلباتها، وأصر على تأجيل الحملة إلى أن ينتهي هبوب الرياح الموسمية («المونسون»)، وإلى أن يصبح الجيش أفضل تجهيزًا وتدريبًا. وقبيل بدء الحملة في كانون الأول/ ديسمبر سألته: «جنرال، هل أنت مستعد للحرب؟»، فأجابها «أنا مستعد دومًا، يا محبوبتي»، ونفّذ كلامه قبل مضي ثلاثة أسابيع. قال مانيكشاو الذي يستشهد دائمًا بأقواله إنه لم يكن يستطيع إرغام نفسه على مناداة السيدة غاندي بكلمة «مدام» (سيدة باللغة العربية)، لأن ذلك كان يذكّره بماخور[750].

- الطوارئ (1975)

في حزيران/ يونيو 1975، أعلنت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي حالة الطوارئ وعلّقت العمل بالديمقراطية ردًا على تظاهرات وإضرابات وأعمال شغب واسعة النطاق، كانت في رأيها تشكّل تهديدًا للنظام الاجتماعي والاقتصاد. كان للقلاقل تأثيرات في الأمن القومي أيضًا، نظرًا إلى مرور وقت قصير على نهاية حربٍ مع باكستان (أصل الاحتجاجات قرار محكمة يدين غاندي بتهم ثانوية متعلقة بالانتخابات، ويعلن أن انتخابها للبرلمان ملغى وباطل). بعد ثمانية عشر شهرًا من الحكم بموجب مرسوم، وبناء برنامج اقتصادي، والتغلب على حملة العصيان المدني (جرى اعتقال 140.000 شخص، منهم 40.000 من السيخ)، أجريت في عام 1977 انتخابات أسفرت عن تقليص هيمنة حزب المؤتمر وخسارة السيدة غاندي مقعدها البرلماني. إن ما يهمنا في الأساس هو،

بالطبع، سلوك القوات المسلحة؛ إذ كانت القوات المسلحة المطيعة دومًا مستعدة، حتى في هذه الأجواء المشحونة بتوتر شديد، لإطاعة توجيهات الحكومة. كان هنالك، طبعًا، قلق في القوات المسلحة بخصوص الانزلاق إلى انعدام النظام، وكان القادة خصوصًا يشعرون بالقلق إزاء وقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشوشة بالكامل على العسكريين الذين يمضون إجازات منزلية[751]. مع ذلك، حين سألت السيدة غاندي المشير مانيكشاو عن شائعات مضمونها أنه يتآمر لإطاحتها، أجابها سائلًا ما إذا كانت تريد منه أن يستقيل على أساس إصابته باختلال عقلي[752].

- مساعدة السلطة المدنية

على خلاف الحوادث الاستثنائية الموصوفة أعلاه، بدأ تدخُّل الجيش الهندي في النزاعات المدنية - الإثنية، وهي دينية في معظمها، في أثناء الحقبة الاستعمارية، واستمر في فترة 1947 - 1975، وأصبح منذ ذلك الحين أكثر تكررًا وانتشارًا (في فترة 1951 - 1970، استدعي الجيش 476 مرة، و721 مرة في فترة 1982 - 1989) [753]. يشكّل هذا التدخل أكثر النواحي مدعاة للقلق في العلاقات المدنية - العسكرية الهندية، إلى الحد، كما قال ستيفن كوهين، أن «الهند ليست ديمقراطية في كثير من مناطقها التي حل فيها الجيش والقوات شبه العسكرية، كحكم نهائي، محل القضاء والإدارة المدنية وصناديق الاقتراع»[754] (تركزت «مساعدة الجيش للسلطة المدنية» في كشمير والشمال الشرقي المضطرب قبليًّا، وفي البنجاب في الثمانينيات).

ثمة عوامل عدة فاقمت المشكلة الأساس التي ينطوي عليها اعتماد الحكومة المتزايد على الجيش، لتأدية وظائف الأمن الداخلي: **أولًا**، نادرًا ما يكون الجيش حرًا في التعامل مع الوضع على النحو الذي يراه ملائمًا، خصوصًا بسبب إشراك القوات شبه العسكرية والشرطة في كثير من العمليات الداخلية. **ثانيًا**، إن وظيفة حفظ النظام والقانون هذه مضرة بمعنويات القوات وسلامتها. **ثالثًا**، إن إضفاء الطابع الاجتماعي والخبرة الاحترافية زرعا في القوات المسلحة الهندية فكرة أن القضاء على الاضطرابات المدنية تمثّل واحدة من وظائفها المهمة والمشروعة، أو أنها، بعبارة أخرى، القوة الفاعلة الوحيدة التي تقف بين الفوضى والنظام[755]. ويبدو أن الخبراء العسكريين الهنود يهتمون بعدم الكفاءة السياسية التي تستلزم تدخُّل الجيش أكثر من اهتمامهم بحقيقة أن الجيش يُنشر ضد المدنيين[756].

قليلة هي المساعي التي يمكن أن تكون أكثر لاخلقية، لجهة العلاقات المدنية - العسكرية، من مشاركة الجيش في مسائل القانون والنظام الداخلية. تشكّل هذه المشاركة تحديًّا لحياد القوات المسلحة السياسي، كما ثبت ذلك بوضوح في سياقات عدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية وأماكن أخرى. لهذا، أكثر ما يلفت الانتباه هو أن سيطرة الدولة على القوات المسلحة في الهند بقيت بمنأى عن الاهتزاز تقريبًا.

باكستان، تطوّر دولة بريتورية

حددتُ أعلاه ستة أسباب لتطوُّر حكم تسلطي وعسكري في باكستان تعزى جذورها إلى التقسيم، وهي أسباب ميزت باكستان من الهند بهذا القدر كله من الوضوح. كما أن أوجه التباين بين الدولتين تساعد أيضًا، بالنظر إلى الأوضاع السائدة، على توضيح لماذا لم يكن تدخُّل الجنرالات

الباكستانيين السياسي أمرًا غير مستغرب فحسب، بل حتميًّا تقريبًا. كيف حدث هذا؟

بدلًا من الانتخابات العامة التي أعقبت الاستقلال في الهند، لم تجرِ في باكستان سوى انتخابات غير مباشرة من خلال جمعيات إقليمية. وسرعان ما بدأت ادعاءات بحدوث تلاعب تلطخ الانتخابات، بدءًا من تلك التي أجريت في البنجاب والمنطقة الحدودية الشمالية الغربية في عام 1951 (في واقع الأمر، باستثناء انتخابات عام 1970، لم يكن هنالك بين عامي 1947 و1988 انتخابات باكستانية لم تتأثر بمستويات مختلفة من الفساد والغش). وبعد اغتيال رئيس الوزراء لياقت خان في عام 1951، ظهر التدهور السريع في أوضاع باكستان السياسية الداخلية من خلال سرعة تعاقب رؤساء الوزراء وغيرهم من متقلدي المناصب العليا. قدّم الحاكم العام، غلام محمد، دليلين على تأكُّل الممارسات الديمقراطية: ففي عام 1953 قام بحل حكومة رئيس الوزراء خواجة ناظم الدين، كما قام بعد عام واحد من ذلك بحل البرلمان عندما حاول وضع ضوابط على السلطة التنفيذية. كان من نتائج النزاعات الطويلة بين الفاعلين السياسيين صعوبة قيامهم بإقرار ميزانيات تهدد مباشرة تدفُّق الأموال لأغراض الدفاع.

أدت صدمة التقسيم، وحرب كشمير، وعدد من جروح الحروب اللاحقة، إلى زيادة قلق سلك الضباط الباكستاني من الضعف العسكري، وسرعان ما أدرك هذا السلك أن مقتضيات بناء الدولة تفوق أهمية الإصرار البريطاني القديم على الفصل بين السياسة والقوات المسلحة. تعزز في وقت مبكر اقتناع الجيش بعدم كفاءة المدنيين بفعل تكرر مهمات «مساعدة السلطة المدنية»، حين قامت الإدارة المدنية باستدعاء قوات الجيش لإخماد أعمال شغب فئوية[757]. وفي عام 1951، تآمر ضباط من الجيش في روالبندي، كانوا غير راضين عن دعم الحكومة المعنوي والمادي للقوات المسلحة في كشمير، لاغتيال الجنرال دوغلاس غريسي (Gracey)، القائد الأعلى البريطاني للجيش، وعدد من كبار المسؤولين. قُضي بسهولة على المؤامرة، لكنها كانت مؤشرًا إلى تدخل الجيش بالسياسة في المستقبل[758].

كانت معاملة الدولة الباكستانية لقواتها المسلحة معاملة لها الأولوية، منذ البداية. وكان لياقت خان قد أعلن منذ عام 1948 أن «الدفاع عن الدولة هو أهم اعتباراتنا، وهو يهيمن على النشاط الحكومي الآخر كله» [759]. وقام في كانون الثاني/ يناير 1951 بتعيين الجنرال محمد أيوب خان الذي كان في قيد الخدمة وزيرًا للدفاع، وهو عمل كان يرقى إلى التخلي عن سيادة المدنيين على المؤسسة العسكرية. ولئن كان التنافس على الموارد مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية قد جلب القوات المسلحة إلى السياسة، فإن الضغوط على المؤسسة الدفاعية وفرت أول قوة دافعة لتوسيع دور القوات المسلحة[760]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1958، ردًا على عدم الاستقرار السياسي المديد، قام الرئيس إسكندر ميرزا، وهو جنرال سابق تلقّى تعليمه في ساندهيرست، بإبطال الدستور، وإلغاء الأحزاب السياسية، وإقالة الحكومة المدنية، وعيّن أيوب خان مديرًا أعلى للحكم العرفي. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك، حل أيوب خان - الذي كان قد قال علنًا قبل أعوام قليلة إن الجيش لا مكان له في السياسة[761] - محل ميرزا في ما اعتُبر أول انقلاب في باكستان، مدشنًا بذلك تاريخًا طويلًا من الحكم العسكري في البلاد (بين عامي 1958 و1971، وعامي 1977 و1988، وعامي 1999 و2008).

خلال الأعوام الأربعة الأولى، حكم أيوب بموجب نظام حكم عرفي معتدل حافظ على تسلسل القيادة العسكرية، وكانت القرارات الكبرى فيه تتخذ في مقر القيادة العامة في روالبندي. أطلق

أيوب مبادرة «الديمقراطيات الأساس» التي كان هدفها المعلن تقوية الديمقراطية على مستوى الجذور، لكن غرضها الحقيقي كان زيادة تأييد سكان الأرياف لنظامه[762]. كان النظام - المعتمد على ممثلين منتخبين وغير منتخبين وإدارة محلية «تعمل عيونًا للحكومة المركزية وآذانها وعصاها» - شكلًا من الديمقراطية الموجهة التي لا تختلف عن تجربة الرئيس سوكارنو في إندونيسيا بعد عام 1957 [763]. أنشأ أيوب، من أجل تحقيق استقرار الوضع السياسي، علاقة متكافئة بين القوات المسلحة - التي لم تكن تملك خبرة إدارية - والإدارة العامة المدنية، نتج منها تمكُّنه من حكم البلاد على نحو أكثر كفاءة من المدنيين الذين سبقوه. نجحت القوات المسلحة، من خلال إكراه بعض السياسيين واختيار بعضهم الآخر، في إقامة نظام سياسي يتسم بقدر معقول من النجاح والشرعية كان يلبي احتياجاتها المؤسسية الخاصة[764].

في عام 1960 أصبح أيوب، بعد تقاعده من الجيش، رئيسًا مدنيًّا وأخذ يُشرك سياسيين مدنيين نافذين في الحكم، مستحدثًا في عام 1962 دستورًا جديدًا كان يعد بالعودة إلى الديمقراطية، فشرع تدريجًا في إضفاء الطابع المدني على إدارته. وحين حقق انتصاره الانتخابي في عام 1965، كان يعتمد أولًا على حلفاء سياسيين، مستغلًا شبكاتهم في تأمين انتصاره[765]، حيث لم يكتف بعدم إزعاج النخب الاقتصادية الباكستانية الحاكمة، بل إن سياسته الاقتصادية وسّعت في الواقع الفروق بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية ونواحي عدم الإنصاف بين المناطق الريفية والحضرية. وفي عام 1968، أي بعد عشرين عامًا من ولادة البلاد، كانت اثنتان وعشرون عائلة تملك 68 في المئة من الصناعات الباكستانية و87 في المئة من أصولها المصرفية والتأمينية[766].

في عام 1969، قام أيوب خان، المريض والمعزول سياسيًّا، بتسليم السلطة إلى الجنرال يحيى خان، رئيس أركان الجيش الذي أعلن نظام حكم عرفي جديدًا. كان هذا الانقلاب الثاني، من دون إراقة دماء، استثنائيًّا لأنه لم يكن لدى القائد الجديد خطط لإصلاح الدولة أو «تقويم» نظام باكستان السياسي[767]. كان الانتقال غير دستوري أيضًا لأن السلطة، في حال استقالة الرئيس، كان يجب أن تُنقل إلى رئيس الجمعية الوطنية. ومع أن أيوب قوّى المؤسسات المدنية في النصف الثاني من مدة حكمه، فإن الشريحة العليا من الضباط لم تكن مستعدة للتخلي عن السلطة. كان الانتقال من أيوب إلى يحيى مجرد تأكيد لما تتمتع به القوات المسلحة من سلطة فوق الدستور.

خلال عمر نظامه القصير (1969 - 1971)، وسّع يحيى خان نطاق دور القوات المسلحة بصفتها حارس «الحدود الأيديولوجية» للبلاد، وهي حقيقة سادت منذ ذلك الحين[768]. أكثر ما يتذكره الناس عن حكمه هو الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 1970 - أول انتخابات عامة في البلاد - والحرب التي أعقبتها وأسفرت عن تفكُّك أوصال باكستان. فازت رابطة عوامي بـ 160 مقعدًا من مجموع المقاعد الـ 162 المخصصة لشرق باكستان في الجمعية الوطنية التي يبلغ عدد مقاعدها 300، وجاء في المركز الثاني حزب الشعب الباكستاني الذي فاز بـ 81 مقعدًا فقط من مجموع المقاعد الـ 138 المخصصة لغرب باكستان. وجاء تأييد الحزبين حصرًا من جزأي البلاد الشرقي والغربي على التوالي، ولم تصل المحادثات بين الجانبين إلى نتيجة - بخصوص تقاسُم السلطة بين الحكومة المركزية والأقاليم وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة رابطة عوامي - لأن الباكستانيين الغربيين كانوا لا يريدون أن يحكمهم الجزء الشرقي المحتقر من البلاد الذي كانوا ينظرون إليه ويعاملونه على أنه مستعمرة. قام يحيى خان بتأجيل دورة الجمعية الوطنية إلى أجل غير مسمى، مسرعًا بذلك العصيان المدني الكبير في شرق باكستان. ففي آذار/

مارس 1971، وعلى الرغم من إجراءات صارمة لفرض النظام بواسطة الجيش الباكستاني، قام زعيم رابطة عوامي الشيخ مجيب الرحمن بإعلان استقلال الجزء الشرقي من باكستان وأعاد تسميته باسم بنغلادش. مع تصاعد القتال بين الجيش الباكستاني و«موكتي باهيني» («مقاتلو الحرية»)، لجأ إلى الهند حوالى عشرة ملايين بنغالي، معظمهم من الهندوس. تدخلت الهند إلى جانب البنغاليين في كانون الأول/ ديسمبر، وبعد أسبوعين استسلمت القوات الباكستانية بعد أن غُلبت على أمرها. وسلّم يحيى خان السلطة السياسية إلى ذو الفقار علي بوتو، رئيس حزب الشعب الباكستاني الذي برز كزعيم غير منازع لباكستان أصغر حجمًا.

عزز بوتو مفهوم السيطرة المدنية على القوات المسلحة، واتخذ خطوات سياسية وإدارية وقانونية لفصل القوات المسلحة عن السياسة؛ إذ صيغ في عام 1973 دستور جديد اعتمد شكلًا برلمانيًّا من الديمقراطية، وناط السلطة التنفيذية برئيس الوزراء، وحوّل الرئيس إلى رئيس صوري. مع ذلك، فإن بعضًا من أقرب مستشاري بوتو كانوا من الجنرالات، وكان يشاطر الصقور من العسكر رؤيتهم إلى شؤون الأمن القومي، وباشر مشتريات سلاح طموحة وبرنامج تحديث. ومن أجل المزيد من تهدئة القوات المسلحة، منح بوتو الجنرالات دورًا في إدارته، ومع ذلك رفض القادة العسكريون إطلاق النار على الناس حين طلب منهم إخماد قلاقل سياسية في مدن كبرى[769].

عيّن بوتو في آذار/ مارس 1976 الجنرال محمد ضياء الحق قائدًا جديدًا لأركان الجيش. لم يكن ضياء الحق معروفًا بألمعيته، وكان أصغر سنًا من ستة جنرالات آخرين ينتظرون دورهم لتقلّد المنصب، لكن تملقه الذليل جعله يفوز بالمنصب. ولم يعترض بوتو حين قام ضياء الحق، بعد وقت قليل من تقلده مهمات منصبه، بتغيير عقيدة الجيش لتصبح «إيمان، تقوى، جهاد في سبيل الله»[770]. كانت أسلمة الجيش قد بدأت في الواقع قبل ذلك بزمن طويل، ومع أن جناح كان يحبّذ دولة علمانية، كان الضباط العسكريون يستخدمون منذ فترة ما بين عامي 1947 و1948 مفهوم الجهاد الإسلامي لتعبئة رجال القبائل الذين جندوهم للقتال من أجل كشمير[771].

كان انقلاب ضياء الحق في عام 1977، وهو الثالث في تاريخ البلاد القصير، ارتدادًا إلى الروحية العسكرية؛ إذ استجاب الجيش - مرة أخرى من منطلق الدور الذي عيّنه لنفسه، باعتباره الحكم النهائي في مجال السياسة - لادعاءات واسعة النطاق مؤداها أن بوتو زوّر انتخابات عام 1977، وأعلن عدم إمكان بوتو أن يحكم البلاد. وكان بحاجة إلى قاعدة تأييد عندما استولى على السلطة، فنجح في استمالة الإدارة العامة المدنية شريكًا صغيرًا في حكومة الحكم العرفي. والأهم من ذلك أنه بدأ في إشراك الضباط العسكريين في السياسة مباشرةً - فأعطوا أول مرة آنذاك فرصة التقدم في مسارهم المهني والسعي إلى وظائف مربحة في القطاع المدني - وفي تعيين ضباط متقاعدين موثوق بهم في مناصب مدنية عليا[772]. سرّع ضياء الحق البرنامج النووي الذي بدأه بوتو، وعمل بجد لإعادة إحياء معنويات ومكانة الجيش الواهنتين بعد حرب عام 1971.

تمكّن ضياء الحق من البقاء في السلطة أكثر من عقد من الزمن. ومن منطلق إدراكه أهمية الحماية الدستورية في وجه قوى لم تُكبح، عمل على تقوية دور الرئيس بموجب تعديل دستوري استخدمه أساسًا قانونيًا لحل الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية (ولاحقًا إقالة حكومات مدنية). وبالقدر نفسه من الأهمية، حافظ ضياء الحق على تحكُّمه بالقوات المسلحة. وبقي، حتى بوصفه رئيسًا، قائد أركان الجيش - تمامًا مثل بينوشيه في تشيلي - ضامنًا بذلك أمان منصبه رئيسًا

للدولة[773]. كما حكم بقبضة قوية، وزاد في تعزيز دور القوات المسلحة بوصفها مؤسسة الدولة **السياسية** الأساس.

قتِل ضياء الحق في حادث تحطُّم طائرة في آب/ أغسطس 1988. وأعقب وفاته انتقال إلى حكم مدني يتحكم به الجيش، وعقد كامل من الاختبارات الديمقراطية شهد أربعة انتخابات وأربع حكومات مدنية (اثنتان برئاسة بنظير بوتو، ابنة ذو الفقار علي بوتو، واثنتان برئاسة نواز شريف)، لم تكمل أي منها مدة ولايتها المقررة. بالكاد كان هناك مظهر من السيادة المدنية على القوات المسلحة، حتى خلال هذه المدة القصيرة شبه الديمقراطية. ولم يكن هنالك في باكستان إلا خط فاصل رفيع بين القوات المسلحة والسلطة السياسية، وعندما يقرر الجنرالات أن مصالحهم المؤسسية ما عادت مصونة بشكل كاف من الحكومة، فإنهم يستولون على مقاليد الحكم، كما فعل في تشرين الأول/ أكتوبر 1999 الجنرال برويز مشرّف الذي بقي في الحكم تسعة أعوام قبل أن يسمح، على مضض شديد، بعودة إدارة مدنية.

بنغلادش

يمكن النظر إلى بنغلادش باعتبارها حالة أخرى من حالات الحقبة التالية للاستعمار، لا باعتبارها مستعمرة تابعة لبريطانيا، بل لباكستان التي عامل قادتها السياسيون والعسكريون، طوال ربع قرن من الزمن، هذه المنطقة الشاسعة كما لو أنها ملحقات غير متطورة لا موطن أغلبية سكان البلاد. كان الضباط الباكستانيون الشرقيون خصوصًا مستاءين من التمييز الذي عانوه على أيدي الباكستانيين الغربيين، ومن أن الشرق كان متروكًا من دون دفاع تقريبًا - مع أربع فرق فقط - في حال حدوث هجوم هندي[774]. وفي عام 1972، بعد حرب استقلال أزهقت أرواح ثلاثة ملايين إنسان، أصبحت بنغلادش («بلاد البنغال») ديمقراطية برلمانية، واعتمدت دستورًا، ووقّعت معاهدة صداقة مع الهند. وما لبث الحكم العسكري أن أطل برأسه في عام 1975 على شكل انقلاب قتل الأب المؤسس للبلاد، مجيب الرحمن. وبعد عامين وانقلابين آخرين، نصّب رئيس أركان الجيش، الجنرال ضياء الرحمن، نفسه رئيسًا لكن مجموعة من ضباط الجيش اغتالته في عام 1981 [775]. في العام التالي، قام الجنرال حسين محمد إرشاد، وهو أيضًا قائد سابق لأركان الجيش، بانقلاب ناجح ضد الحكومة المدنية غير الكفوءة، وبقي في الحكم حتى عام 1991.

بين عامي 1991 و2007، عاد الحكم المدني مع ابنة الشيخ مجيب الرحمن، الشيخة حسينة واجد، وأرملة الجنرال ضياء الرحمن، خالدة ضياء، على رأس حزبيهما على التوالي، «رابطة عوامي» و«حزب بنغلادش الوطني». تناوبت المتنافستان على السلطة والمعارضة على مدى ستة عشر عامًا، وكان حكمهما متصفًا بفساد متزايد على الدوام، وعدم كفاءة تدعو إلى الاستغراب، وعادات أوتوقراطية، وكراهية متبادلة. وفي كانون الثاني/ يناير 2007، قامت الأمم المتحدة فعليًّا بدفع القوات المسلحة إلى التدخل في السياسة - في استيلاء آخر على الحكم كان نذير حالة طوارئ استمرت نحو عامين - من أجل تفادي انتخابات كان من المتوقع على نطاق واسع أن تكون انتخابات دموية.

كما في باكستان، بقيت القوات المسلحة قوة سياسية كبرى حتى في ظل الحكم الديمقراطي الضعيف، لكن المؤدي وظائفه في ظل رابطة عوامي وحزب بنغلادش الوطني. ومع أن الحكومات

المدنية بذلت جهدًا من أجل السيطرة على القوات المسلحة، فإنها حاولت أيضًا إبقاء القوات المسلحة راضية؛ إذ التزمت برنامجَ تحديث دفاعي، وأبقت الإنفاق الدفاعي مرتفعًا، ووظفت عددًا كبيرًا من الضباط المتقاعدين في إداراتها[776].

كانت القوات المسلحة في باكستان وبنغلادش، ولا سيما قوات بنغلادش، تشارك بكثافة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فشكّل هذا النشاط في بنغلادش منبعًا أساسًا للمكانة والموارد[777].

يكشف هذا المشهد الموجز لبنغلادش أوجهًا عدة تماثل بينها وبين باكستان - المجيء السريع والطبيعة التكرارية للحكم العسكري بعد الاستقلال، والنخب السياسية الفاسدة وغير الكفوءة، والمؤسسات السياسية الضعيفة - إلا أنه يوجد مع ذلك ثلاثة اختلافات في الأقل يجدر ذكرها بين القوات المسلحة في البلدين[778].

أولًا، إن جذور سلك الضباط في قوات بنغلادش المسلحة لا تعود إلى جيش الهند البريطاني، نظرًا إلى قلة عدد الضباط البنغاليين في الجيش الباكستاني خلال فترة 1947 - 1971 [779]. لذلك، فإن الاحترافية و«مقتضيات النبالة» (Noblesse oblige) التقليدية التي غرسها البريطانيون في الضباط الباكستانيين مفقودة تمامًا في القوات المسلحة البنغلادشية.

ثانيًا، إن سلك الضباط البنغلادشي أقل تجانسًا من سلك الضباط الباكستاني، لأن كثيرين من ضباطه كانوا من مقاتلي الحرية «موكتي باهيني» السابقين الذين مُنحوا معاملة تفضيلية بعد الاستقلال، باعتبارهم النخبة الجديدة من القوات المسلحة - وأيضًا نخبة الإدارة العامة والحياة الاقتصادية - على نقيض الذين خدموا في الجيش الباكستاني. أدت الامتيازات التي تمتعوا بها في الترقيات والتعيينات والمستلزمات، إلى إحداث تصدعات عميقة الغور في سلك الضباط بقيت سائدة حتى أوائل الثمانينيات، وتجلّت في الانقلابات والانقلابات المضادة التي تلت بدءًا من عام 1975. وأعاد ضياء تنظيم الجيش، ليحاول بذلك إنهاء النزاع الفئوي بين مقاتلي الحرية السابقين والضباط الذين عادوا إلى وطنهم من الجيش الباكستاني.

ثالثًا، لم يصبح الجنرالات البنغلادشيون ماهرين مثل نظرائهم الباكستانيين في التلاعب بالسياسيين؛ فهُم كانوا أقل تعليمًا - حيث إن نسبة الحاصلين على تدريب أكاديمي حقيقي لم تتجاوز الواحد في المئة[780]، عند الاستقلال - وكانوا أقل حنكة وصقلًا. في الوقت نفسه، عندما كان الجنرالات في السلطة، لم يفوقوا نظراءهم المدنيين من حيث عدم الكفاءة، لكنهم كانوا بالتأكيد أقل فسادًا منهم.

خاتمة

على الرغم من القواسم المشتركة المتعددة في تراثها وسياستها، شهدت القوات المسلحة الهندية والقوات المسلحة الباكستانية مسارين تطوريين متناقضين بشدة؛ إذ لا يمكن البلدَين أن يكونا أكثر اختلافًا مما هما عليه، من حيث الترتيبات المؤسسية التي تحكم العلاقات المدنية - العسكرية. تملك السلطة التنفيذية سلطة كبيرة على القوات المسلحة الهندية تكمّلها - في هذه الديمقراطية البرلمانية - سلطة تشريعية من الناحيتين الشكلية والجوهرية. أما في باكستان، فإن موقع السلطتين التشريعية

والتنفيذية أضعف كثيرًا إزاء القوات المسلحة؛ ففي الهند، يتمتع وزير الدفاع - وهو مدني بمعنى الكلمة - بموقع قوي، بينما يكاد موقع قادة فروع القوات المسلحة (لا يوجد حتى الآن أول بين القادة المتساوين رتبة) أن يكون عديم الشأن، وهو مقتصر على وظيفة استشارية. أما في باكستان، فإن وزير الدفاع هو ضابط عسكري متقاعد يتمتع بنفوذ محدود، مع كون السلطة السياسية الحقيقية منوطة برئيس أركان الجيش. تتلقى السلطة التشريعية الهندية المعلومات الكاملة والمفصلة الضرورية لوضع ميزانية الدفاع، وتعاونها قنوات مؤسسية مختلفة للتحقق من أن الأموال تُصرف على نحو سليم. أما في باكستان، فلا يستطيع المشرعون الحصول إلا على قليل من المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية - مع كون سلطتهم على تلك النفقات متواضعة من الناحية العملية.

يتمتع العسكريون الذين هم في قيد الخدمة في البلدين بحق التصويت؛ ففي باكستان، يجب على الجنود والضباط، من المنظور القانوني على الأقل، **البقاء خارج حلبة السياسة**، لكن «أوضاعًا استثنائية» دفعتهم إلى دخول عالم السياسة. وكان الجنرالات الباكستانيون يميلون إلى الاهتمام بقانونية تدخلاتهم السياسية، فسعوا إلى شرعنة تصرفاتهم بمفعول رجعي على الأقل من خلال التشريع. وفي الهند، ثمة شبكة من الخبراء الدفاعيين المستقلين والمحنكين تستخدمهم الصحف والمنظمات غير الحكومية والجامعات، بينما تعذّر تطوُّر مجموعة من الخبراء الدفاعيين المستقلين حقًا في ظل أوضاع التسلط الباكستانية. تملك القوات المسلحة في البلدين عددًا من معاهد البحوث المتصفة بمهنية عالية.

بالطبع، كان إرث الإمبراطورية البريطانية أهم نفوذ أجنبي على العلاقات المدنية - العسكرية الهندية والباكستانية. ومع أن ظل الإمبراطورية تلاشى تدريجًا بمرور الوقت، فإنه لا يوجد في أيٍّ من البلدين مؤسسة بقيت أكثر «بريطانية» من القوات المسلحة. تأثرت باكستان بقوة، في أثناء الحرب الباردة وبعدها، بتحالفها مع الولايات المتحدة الذي مكّن قواتها المسلحة من الحصول على الأسلحة والتقانة والتدريب العالي المستوى[781]. ومن المهم ذكره أن الغرض من هذا التحالف كان تعويض عوز باكستان من حيث الموارد، وأنه لم يكن يُقصد به، في أي وقت من الأوقات، أن يدل على أن باكستان كانت «تناصر الأميركيين». أما الهند، فطورت بشكل مماثل علاقات وثيقة بالاتحاد السوفياتي، إلا أنها لم تكن تعني - كما افترض كثيرون في الغرب - أن الهند كانت مغرمة بموسكو أو بالشيوعية على النسق السوفياتي.

حيرت الهند خبراء الديمقراطية، لأنها حافظت على الرغم من معوقات عدة - أي الفقر المتفشي والأمية والانقسامات الاجتماعية والإثنية - على مؤسسات غاية في الديمقراطية باستثناء ثمانية عشر شهرًا من حالة الطوارئ[782]. كان دور القوات المسلحة الهندية - ولا يزال - قليل الشأن في السياسات الدفاعية والأمنية، ما يشكّل ضررًا للشعب الهندي نظرًا إلى انعدام الخبرة العسكرية التقليدي (والمستمر) بين أوساط القادة الحكوميين الهنود[783]. ربما لا يوجد ديمقراطية - باستثناء الديمقراطية الأرجنتينية في ظل الرئيسين كيرتشنر - قيدت سلك الضباط لديها بقدر ما فعلته الهند. أما في باكستان، وعلى الرغم من أوجه التشابه الكثيرة بين المجتمعين، فقد تطوّر نظام سياسي تملك فيه القوات المسلحة السلطة الحقيقية، والأمر عائد إلى الجنرالات مهما كانت طبيعة السلطة التي يمنحونها للسياسيين ومدتها.

هنالك عدد من الطرائق لتفسير التباينات العميقة بين الهند وباكستان وبين العلاقات المدنية - العسكرية في البلدين. إن اختلاف التجارب في ظل الاستعمار، والتهديدات الأمنية الخارجية (دائمة

وعلى درجة عالية بالنسبة إلى باكستان، وأقل إلحاحًا بالنسبة إلى الهند)، والمؤسسات العامة الضعيفة في مقابل مؤسسات عامة متينة، وضعف شرعية النخب السياسية المدنية في جانب مقابل قوتها في الجانب الآخر، تشكّل مفاتيح مهمة لحل هذه الأحجية[784]. تقودنا نظرية الانسجام التي قالت بها ربيكا شيف (R. Schiff) باتجاه آخر لأنها تركز على اختلاف الأدوار السياسية للجيشين الهندي والباكستاني، قائلة إن أربعة عوامل - هي التركيبة الاجتماعية لسلك الضباط، وعملية صنع القرار السياسي، وطريقة التجنيد، والأسلوب العسكري - تنير الطريق إلى فهم التباينات بين السياسات العسكرية في البلدين[785]. كان للأوضاع التاريخية - تحديدًا الإرث الاستعماري عمومًا، والتقسيم وما أعقبه، والعقد الأول من الاستقلال أو ما يقرب من ذلك - دور كبير أيضًا في اختلاف تطور العلاقات المدنية - العسكرية في شبه القارة. وسنرى في الفصل التالي ما إذا كان الاستعمار البريطاني قد ترك في أفريقيا بصمة بهذا العمق.

من الواضح أن السياق التالي للاستعمار يعني لصنّاع الديمقراطية مهمات متميزة من تلك التي تناولناها بالدراسة حتى الآن. ويتمثل الهدف الرئيس هنا في تأسيس قوات مسلحة مستقلة عن السلطة الاستعمارية. وكما رأينا في باكستان والهند، فإن أحد المكوّنات الأساس في هذا المسعى هو تعليم سلك ضباط جديد من أبناء البلد وتدريبهم، وهو شيء لم يكن في الإمكان حدوثه أو لم يكن ممكنًا إلا جزئيًا في ظل السلطة الاستعمارية. إن التخلص من بقايا سلك الضباط الاستعماري القديم الذي كان من الضروري استخدامه إلى أن يتم تدريب ضباط من أهل البلاد، كان حافزًا جيدًا لإعطاء الأولوية لتدريب سلك الضباط الجديد. من بين الحالات الثلاث في هذا الفصل، يمكن القول عن النخب العسكرية الهندية وحدها أنها ملتزمة الحوكمة الديمقراطية بقوة، وليس من المستغرب أن تكون الهند الدولة الوحيدة التي توجد فيها ديمقراطية راسخة. وكانت باكستان على مدى تاريخها تخضع لحكم الجنرالات أو سيطرتهم، بينما يلوح دائمًا طيف الحكم العسكري كسيف مربوط بخيط رفيع فوق رقبة ديمقراطية بنغلادش الضعيفة.

الجدول رقم (8 - 1)
بعد الاستعمار في جنوب آسيا: الهند وباكستان وبنغلادش

	البلد المدة	الهند 1947 - 1975	باكستان 1947 - 1988	بنغلادش 2009 - 1971
الخلفية	القوة العسكرية الوطنية في ظل البريطانيين	جيش الهند البريطاني - احترافية عالية، ودور متزايد للمحليين، ومفهوم الأعراق المحاربة	جيش الهند البريطاني - احترافية عالية، ودور متزايد للمحليين، ومفهوم الأعراق المحاربة	دور مهمَّش في الجيش الباكستاني

	التأثير الاستعماري في القوات المسلحة الجديدة	قوي	من قوي إلى معتدل	قوي
الدولة	المهمات الرئيسة	تأسيس قوات مسلحة مستقلة، مع تدريب سلك ضباط جديد، ثم التخلص من الضباط الاستعماريين، والاستعداد للحرب	تأسيس قوات مسلحة مستقلة، مع تدريب سلك ضباط جديد، ثم التخلص من الضباط الاستعماريين، والاستعداد للحرب	تأسيس قوات مسلحة مستقلة، مع تدريب سلك ضباط جديد، والاستعداد للحرب
	القيادة المدنية السياسية	تتمتع بالكفاءة والقوة	غائبة أو عاجزة، وفاسدة	عاجزة وفاسدة غالبًا
	المؤسسات السياسية والتوجهات	قوية وتزداد قوة	ضعيفة، مع نضج قليل	ضعيفة، لكنها تزداد قوة
	مشاركة المدنيين في الشؤون الدفاعية	منتشرة	بحد أدنى	بحد أدنى
	سيطرة السلطة التنفيذية	قوية	ضعيفة	ضعيفة

	إشراف السلطة التشريعية	من ضعيف إلى متوسط	ضعيف	ضعيف
	السياسيات الإثنية - الدينية والإقليمية	موحدة	تقسيمية	موحدة
	تطهير القوات المسلحة	كلا	كلا	كلا
	النفوذ الأجنبي	الاتحاد السوفياتي: متوسط	الولايات المتحدة: متوسط الصين الشعبية: صغير	الهند: عالٍ الصين الشعبية: صغير
الجيش	التدخل في السياسة	لا يوجد	عالٍ إلى أقصى حد	عالٍ
	الوظيفة الداخلية	مساعدة السلطة المدنية (متزايدة)	مساعدة السلطة المدنية، وحماية النظام (ولا سيما في ظل حكم عسكري)	مساعدة السلطة المدنية، وحماية النظام (ولا سيما في ظل حكم عسكري)
	الوظيفة الاستشارية	بحد أدنى	عالية جدًا (في ظل حكم مدني)	عالية جدًا (في ظل

				حكم مدني)
	الصفات المؤسسية	احترافية عالية	احترافية، «عصا الضباط المؤسسية»	عاملون من قوات حرب العصابات والجيش الباكستاني
	الفاعلية	معرضة للخطر بفعل كثرة تطفُّل المدنيين	متفاوتة، القيادة عرضة للحسابات الخاطئة	عالية، أكبر مساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
	التزام الديمقراطية	نعم	كلا	كلا
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	نعم، وبعض منهم نافذ	نعم، ونفوذ قليل	نعم، مع قدر من النفوذ
	هيبة الجيش	متدنية إلى متوسطة	عالية	عالية
	الجنود في المجتمع	معزولون نسبيًّا	مشاركة ناشطة في الاقتصاد والمجتمع	مندمجون جيدًا
	التجنيد الإلزامي	كلا	كلا	كلا
النظام السياسي في		ديمقراطية برلمانية راسخة	تسلطية انتخابية مع حكم عسكري متقطع	تسلطية انتخابية مع حكم

نهاية المدة				عسكري متقطع

(676) Rory Stewart, *The Places in Between* (Orlando: Harcourt, Inc., 2006), pp. 247-248.

(677) يُنظر:

Philip Mason, *A Matter of Honour; an Account of the Indian Army, its Officers and Men* (London: Holt, Rinehart and Winston, 1974).

(678) Stephen P. Cohen, *The Indian Army: Its Contribution to the Development of a Nation*, Oxford India Paperbacks, Rev. ed. (New Delhi: Oxford University Press, 2001), p. 7.

(679) John French, *Armies of the Nineteenth Century: The British in India 1825-59: Organisation, Warfare, Dress, and Weapons* (Nottingham, UK: Foundry Books Publications, 2006), pp. 89-170. See also: Cohen, *The Indian Army*, p. 35.

(680) مقابلة مع ب. ر. شاري، معهد دراسات السلام والنزاعات (دلهي، 8 كانون الأول/ ديسمبر 2008).

(681) Lawrence James, *The Rise and Fall of the British Empire* (New York: St. Martin's Press, 1996), p. 549.

(682) Ibid., pp. 502-503.

(683) Ibid., p. 507.

(684) مقطع مقتبس من:

Zoltan D. Barany, «Authoritarianism in Pakistan,» *Policy Review*, no. 156 (August-September 2009), pp. 42-45.

(685) Cohen, *The Indian Army*, p. 145.

(686) Ibid., pp. 45-47.

(687) Ibid., p. 54.

(688) Claude E. Welch, «Civilian Control of the Military: Myth and Reality,» in: Claude E. Welch (ed.), *Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries* (Albany: State University of New York Press, 1976), p. 29.

(689) مقابلة مع ب.ر. شاري.

(690) Ayesha Jalal, *The Sole Spokesman: Jinnah, the Muslim League, and the Demand for Pakistan*, Cambridge South Asian Studies; 31 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985).

(691) Jaswant Singh, *Jinnah: India, Partition, Independence* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2010). See also: Lydia Polgreen, «Politicians in India Turn Against One Another,» *New York Times*, 7/10/2009, and «India Court Lifts Jinnah Book Ban,» BBC News, 4/9/2009.

(692) Husain Haqqani, *Pakistan: Between Mosque and Military* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), p. 10.

(693) مقابلة مع روبرت ل. هاردغريف (أوستن، 7 شباط/ فبراير 2008).

(694) James, pp. 553-554.

(695) Pankaj Mishra, «The Inner Voice: Gandhi's Legacy,» *New Yorker*, 2/5/2011, p. 80.

(696) Partap Narain, *Subedar to Field Marshal* (New Delhi: Manas Publications, 1999), p. 230.

(697) يُنظر على سبيل المثال:

Sumit Ganguly, *The Crisis in Kashmir: Portents of War, Hopes of Peace*, Woodrow Wilson Center Series (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997).

(698) H. V. Hodson, *The Great Divide: Britain, India, Pakistan* (London: Hutchinson, 1969), pp. 504-507.

(699) Pervaiz Iqbal Cheema, *The Armed Forces of Pakistan* (New York: New York University Press, 2002), p. 18.

(700) Stephen P. Cohen, *The Pakistan Army* (New Delhi: Himalayan Books, 1984), p. 7.

(701) Shuja Nawaz, *Crossed Swords: Pakistan, its Army, and the Wars Within* (Karachi: Oxford University Press, 2008), pp. 32-33.

(702) N. Kunju, *Indian Army: A Grassroots Review* (New Delhi: Reliance Pub. House, 1991), pp. 17-18.

(703) Mohammad Ayub Khan, *Friends not Masters: A Political Autobiography* (London; New York: Oxford University Press, 1967), p. 19.

(704) Pervaiz Iqbal Cheema, *Pakistan's Defense Policy, 1947-58* (London: Macmillan 1990), p. 80.

(705) Narain, p. 261.

(706) يُنظر:

«Pakistan Struggles for Survival,» *Life*, 15/1/1948, pp. 16-20.

(707) مقابلة مع العميد المتقاعد فيروز خان (مونتيري، كاليفورنيا، 10 حزيران/ يونيو 2008).

(708) Stephen P. Cohen, *The Idea of Pakistan* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004), p. 47.

(709) يُنظر:

Ayesha Jalal, *The State of Martial Rule: The Origins of Pakistan's Political Economy of Defence*, Cambridge South Asian Studies; 46 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990).

(710) A. F. K. Organski, *Stages of Political Development* (New York: Knopf, 1965), pp. 49-51.

(711) مقابلة مع ستيفن ب. كوهين (أوستن، تكساس، 7 أيلول/ سبتمبر 2007).

(712) Haqqani, p. 313.

(713) مقابلة مع العميد المتقاعد آرون شاغال والعميد المتقاعد غورميت كانهال (دلهي، 8 و10 كانون الأول/ ديسمبر 2008 على التوالي).

(714) Cohen, *The Indian Army*, p. 210.

(715) Stephen Peter Rosen, *Societies and Military Power: India and its Armies*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca; London: Cornell University Press, 1996), p. 221.

(716) Raju G. C. Thomas, *Democracy, Security, and Development in India* (New York: St. Martin's Press, 1996), p. 101. See also: Pradeep P. Barua, «Ethnic Conflict in the Military of Developing Nations: A Comparative Analysis of India and Nigeria,» *Armed Forces and Society*, vol. 19, no. 1 (Fall 1992), pp. 123-137.

(717) Gurmeet Kanwal, *Indian Army, Vision 2020* (New Delhi: HarperCollins Publishers, 2008), p. 12.

(718) Sunil Dasgupta, «India: The New Militaries,» in: Muthiah Alagappa (ed.), *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2001), p. 108.

(719) مقابلة مع كانوال، يُنظر أيضًا:

Nawaz, p. xxxvi.

(720) «Land of the Impure,» *Economist*, 17/6/2010. For a book-length exposition of this issue, see: Ayesha Siddiqa-Agha, *Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy* (London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2007).

(721) Rajesh M. Basrur and Sumit Ganguly, «Pakistan's Self-Defeating Army,» *Newsweek* (4 May 2009).

(722) Rosen, p. 209.

(723) مقابلة مع كانوال.

(724) مقابلة مع مانو بوبي، المراسل الدفاعي لصحيفة إنديان إكسبرس (دلهي، 11 كانون الأول/ ديسمبر 2008).

(725) Cohen, *The Indian Army*, p. 184.

(726) قام فريق من تسعة ضباط هنود بتصميم ساحة العروض العسكرية ومبناها؛ بقي الفريق في إثيوبيا ثلاثة أعوام ونصف عام (1956 - 1960) إلى أن أسِّست الأكاديمية. يُنظر:
Narain, p. 262.

(727) Haqqani, p. 61.

(728) Cohen, *The Pakistan Army*, p. 45.

(729) Babar Sattar, «Pakistan: Return to Praetorianism,» in: Alagappa (ed.), p. 394.

(730) Rosen, p. 217.

(731) محاضرة ألقاها ستيفن ب. كوهين، جامعة تكساس (أوستن، 7 أيلول/ سبتمبر 2007).

(732) Rosen, p. 217.

(733) مقابلة مع بابي.

(734) Dasgupta, «India,» p. 94.

(735) مقابلة مع كانوال.

(736) مذكور في:
Apurba Kundu, *Militarism in India: The Army and Civil Society in Consensus* (New York: St. Martin's Press, 1998), p. 82.

(737) Stephen P. Cohen, «The Military and Indian Democracy,» in: Atul Kohli (ed.), *India's Democracy: An Analysis of Changing State-Society Relations*, Foreword by John P. Lewis (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), p. 115.

(738) مقابلة مع بابي.

(739) Dasgupta, «India,» p. 106.

(740) Cohen, *The Indian Army*, pp. 172-173.

(741) مقابلة مع بابي.

(742) Dasgupta, «India,» p. 95.

(743) مقابلة مع كانوال.

(744) مقابلات مع ضباط هنود في قيد الخدمة ومتقاعدين (دلهي، كانون الأول/ ديسمبر 2008).

(745) Cohen, *The Indian Army*, p. 128.

(746) Julian Schofield, *Militarization and War*, Initiatives in Strategic Studies-Issues and Policies (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p. 60.

(747) H. M. Patel, «The Situation of India,» *Survival*, vol. 4, no. 6 (November 1962), pp. 255-259.

(748) Stephen P. Cohen, *India: Emerging Power* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001), p. 135.

(749) Schofield, p. 53.

(750) «Sam Manekshaw,» *Economist*, 3/7/2008. See also: Depinder Singh, *Field Marshal Sam Manekshaw, M.C.: Soldiering with Dignity* (Dehradun: Natraj Publishers, 2002).

(751) P. R. Chari, «Civil-Military Relations in India,» *Armed Forces and Society*, vol. 4, no. 1 (November 1977), p. 24.

(752) «Sam Manekshaw,» *Economist*, 3/7/2008.

(753) كانت اثنتا عشرة حملة من حملات القوات المسلحة السبع عشرة الكبرى في فترة 1947 - 1995 حملات داخلية. يُنظر:

Dasgupta, «India,» pp. 95-96.

(754) Cohen, *The Indian Army*, p. xv.

(755) Sumit Ganguly, «From the Defense of the Nation to Aid to the Civil: The Army in Contemporary India,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 26, nos. 1-2 (1991), pp. 11-26.

(756) مقابلات في دلهي، كانون الأول/ ديسمبر 2008.

(757) Aqil Shah, «Praetorianism and Terrorism,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 4 (October 2008), p. 18.

(758) يُنظر:

Ayub Khan, pp. 36-39.

(759) مذكور في:

Hasan Askari Rizvi, *The Military and Politics in Pakistan, 1947-1997* (Lahore: Sang-e-Meel Publications, 2000), p. 42.

(760) Schofield, p. 36.

(761) Brian Cloughley, *A History of the Pakistan Army: Wars and Insurrections* (Karachi; New York: Oxford University Press, 1999), p. 33.

(762) Ayesha Jalal, *Democracy and Authoritarianism in South Asia: A Comparative and Historical Perspective*, Contemporary South Asia; 1 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 56-60.

(763) Siddiqa-Agha, p. 74.

(764) Ibid., p. 73.

(765) Schofield, p. 40.

(766) Saeed Shafqat, *Civil-Military Relations in Pakistan: From Zulfikar Ali Bhutto to Benazir Bhutto* (Boulder, Colo.: Westview Press; [Lahore], Pakistan: Pak Book Corp., 1997), p. 57.

(767) Cohen, *The Idea of Pakistan*, p. 125.

(768) Haqqani, p. 51.

(769) Cohen, *The Idea of Pakistan*, p. 81.

(770) Haqqani, pp. 111-112.

(771) Ibid., p. 29.

(772) Sattar, p. 391.

(773) يُنظر على سبيل المثال:

Brian Cloughley, «Pakistan's Army and National Stability,» Brief Number; 47, Pakistan Security Research Unit (PSRU), 22 April 2009, pp. 3-4.

(774) Jérémie Codron, «Putting Factions 'Back in' the Civil-Military Relations Equation Genesis, Maturation and Distortion of the Bangladeshi Army,» *South Asia Multidisciplinary Academic Journal* (2007), para. 7, at: http://samaj.revues.org/document230.html.

(775) من أجل تحليل لحكم ضياء، يُنظر:

Asish Kumar Roy, *Praetorian Politics in Bangladesh: 1975-1981* (Kolkata: Progressive Publishers, 2002).

(776) Amena Mohsin, «Bangladesh: An Uneasy Accommodation,» in: Alagappa (ed.), p. 221.

(777) يُنظر:

Haqqani, pp. 83-85, and Kabilan Krishnasamy, «Bangladesh and UN Peacekeeping: The Participation of a 'Small' State,» *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 41, no. 1 (March

2003), pp. 24-47.

(778) For a good overview, see: Bhuian Md. Monoar Kabir, *Politics of Military Rule and the Dilemmas of Democratization in Bangladesh* (New Delhi: South Asian Publishers, 1999).

(779) يُنظر:

Nazrul Islam, «Bengali Representation in Pakistan Defense Forces,» *BIIss Journal*, vol. 23, no. 4 (2002), pp. 363-369.

(780) Sakhawat Hussain, «State of Law and Order in Military Involvement and its Consequences,» talk at the Institute of Regional Studies (Islamabad, January 2003), cited by: Codron, para. 36.

(781) Mohammad Asghar Khan, *Generals in Politics: Pakistan 1958-1982* (New Delhi: Vikas, 1983), pp. 200-203.

(782) يُنظر:

Ashutosh Varshney, «Why Democracy Survives,» *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 3 (July 1998), pp. 36-50.

(783) لدراسة حديثة ممتازة تستكشف تأثيرات هذه النقطة، يُنظر:

Stephen P. Cohen and Sunil Dasgupta, *Arming without Aiming: India's Military Modernization* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010).

(784) يُنظر:

Zoltan D. Barany, «Why India, Why Not Pakistan? Reflections on South Asian Military Politics,» Manekshaw Paper; 11, Centre for Land Warfare Studies, New Delhi, 2009, and Philip Oldenburg, *India, Pakistan, and Democracy: Solving the Puzzle of Divergent Paths* (Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010).

(785) يُنظر:

Rebecca L. Schiff, «Concordance Theory: The Cases of India and Pakistan,» in: David R. Mares (ed.), *Civil-Military Relations: Building Democracy and Regional Security in Latin America, Southern Asia, and Central Europe* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998), pp. 27-44.

الفصل التاسع
بعد حكم استعماري في أفريقيا غانا وتنزانيا وبوتسوانا

رأينا في الفصل السابق المسارات المتباينة التي اتخذتها السياسات العسكرية في الهند وباكستان. ويتحول انتباهنا في هذا الفصل إلى أفريقيا، لكننا سنبقى في السياق التالي للاستعمار بينما نتعرف على ثلاث دول أخرى شهدت حكمًا بريطانيًّا قبل الاستقلال. الحالتان الرئيستان هنا هما غانا في غرب أفريقيا وتنزانيا في شرق أفريقيا، المعروفتان سابقًا بساحل الذهب وتنجانيقا على التوالي. كانت غانا أول مستعمرة أوروبية في أفريقيا جنوب الصحراء تحصل على استقلالها في عام 1957، وأصبحت تنجانيقا دولة ذات سيادة في عام 1961. أما حالتنا الثانوية، فهي بوتسوانا المحمية البريطانية السابقة في أفريقيا الجنوبية التي أصبحت مستقلة في عام 1966.

لم تضطر شعوب هذه المستعمرات البريطانية الثلاث إلى إعلان الحرب لكي تصبح سيدة مصيرها، مع أنه كان هنالك، ولا سيما في غانا وتنزانيا، نضال قوي من أجل الاستقلال - أو «أوهورو» (Uhuru) بلغة السواحيلي، اللغة الرئيسة في تنزانيا. كما كان هنالك تماثل مهم آخر بين البلدان الثلاثة، هو أنها استفادت جميعها من هداية قادة كاريزماتيين كانوا في طليعة المسيرة نحو الاستقلال. لكن بغضّ النظر عن أوجه التماثل هذه وغيرها، فإن هناك أيضًا أوجه اختلاف كبيرة بينها في ما يتعلق بما وهبتها الطبيعة وبتأثيرات الحكم الاستعماري. ويصعب أن يكون هنالك قدر أكبر من الاختلاف في ما بينها، لجهة تشكيل المكان المؤسسي الملائم للقوات المسلحة في دولها الناشئة بعد الحقبة الاستعمارية؛ فتنزانيا لم تعرف قط حكمًا عسكريًّا، وبوتسوانا لم تشهد حتى محاولة انقلاب، بينما نفذ الجنود الغانيون أربعة انقلابات وحكموا بلادهم أكثر من عقدين، إلى أن بدأ التحول الديمقراطي في عام 1992.

يمتد الإطار الزمني لتحليلنا الخاص بالحالتين الرئيستين في هذا الفصل من الاستقلال حتى عام 1979، وهو عام شكّل معلمًا مهمًا للبلدين. في غانا، كان عام 1979 عام انقلاب مضاد ونهاية مدة ثانية من الحكم العسكري أفسحت المجال لمحاولة ثالثة من الحوكمة المدنية، وكان العام ذاته علامة انتهاء حرب تنزانيا الظافرة ضد أوغندا المجاورة. ستتوقف التغطية، في ما يتعلق بالمناقشة القصيرة لحالة بوتسوانا، عند عام 1998، حين استقال القائد العسكري الذي حقق تحوّل قواتها المسلحة. وسأبدأ بإلقاء نظرة على الإرث الاستعماري البريطاني في غانا وتنزانيا، ثم أشرع في تقويم دور الزعماء المؤسسين للبلدين. وبعد تحليل للسياسات العسكرية التنزانية في ظل حكم الحزب الواحد، سأتناول بالدراسة أسباب الدكتاتورية العسكرية المتكررة وسجلها في غانا. وسأشرح في النهاية، لماذا كانت بوتسوانا حالة غير اعتيادية إلى هذا الحد في السياسات والشؤون العسكرية الأفريقية.

الإرث البريطاني

كان الوجود البريطاني في غرب أفريقيا، على غرار ما كان في الهند، محكومًا بالمصلحة التجارية؛ ففي ساحل الذهب، بدأت العلاقة الرسمية للإمبراطورية مع ميثاق عام 1844 الذي يمنح حقوقًا تجارية[786]. وتولت لندن بعد ذلك السيطرة على أراض حكمتها طوال قرن وربع قرن من الزمن، عندما امتد تراجع السلطة الاستعمارية من آسيا إلى أفريقيا، حيث أسفر غالبًا عن عمليات انتقال للسلطة اتصفت بقدر لافت من اللاعنف. وكان ساحل الذهب مصدرًا مربحًا للإمبراطورية من حيث «الموارد القابلة للاستغلال»، وجديرًا بالتالي بأن يكون موضع استثمار. وعندما استقلت غانا، ورثت بنية تحتية مادية حسنة التطوير بدرجة معقولة - ولا سيما في المناطق الساحلية - وشريحة متفوقة من الموظفين العموميين الوطنيين، وقطاعًا صغيرًا من أهل البلاد الحاصلين على تعليم جيد[787].

قامت ألمانيا باستعمار تنزانيا في أواخر القرن التاسع عشر (باعتبارها شرق أفريقيا الألمانية (DeutsCh Ostafrika))، لكن الأفارقة أوشكوا على إلحاق الهزيمة بالمستعمرين في بداية حرب ماجي - ماجي (Maji-Maji) بين عامي 1905 و1907، وهي حركة تمرد أطلقتها جماعات من أهل البلاد[788]. تمكنت تعزيزات مصدرها «أرض الآباء» (Vaterland) من إنقاذ الألمان الذين عمدوا في النهاية إلى ذبح المحاربين حملة الرماح بوساطة الرشاشات والتجويع القسري[789]. وكان الهجوم البريطاني البري - البحري على التحصينات الألمانية في شرق أفريقيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914 أولى المعارك الكبيرة التي دارت على أراضي القارة في أثناء الحرب العالمية الأولى. شهدت المنطقة تبديل الأسياد بعد الحرب، حيث استولى البريطانيون على تلك الأراضي بمباركة عُصبة الأمم في عام 1920، وغيروا اسمها لتصبح تنجانيقا، تيمنًا ببحيرة تنجانيقا. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت تنجانيقا أكبر الأقاليم الموضوعة في عهدة الأمم المتحدة، وبقيت خاضعة لإدارة لندن حتى الاستقلال في عام 1961. خلافًا لغانا، لم تكن تنجانيقا الفقيرة بالموارد ولكن المتمتعة بموقع استراتيجي قيّم على قائمة التنمية الاستعمارية، وكان المبشرون هم المسؤولين في الأساس عن بناء المدارس والمستشفيات وإدارة برامج الرفاه الاجتماعي. حكم البريطانيون تنجانيقا ثلاثة وأربعين عامًا، إلا أنه لم يكن يوجد فيها عندما استقلت سوى مهندسَين اثنين مُدرَّبَين، واثني عشر طبيبًا، ونسبة أمية بين البالغين بواقع 85 في المئة[790].

- **الجيوش الاستعمارية في ساحل الذهب وتنجانيقا**

تعود أصول القوات المسلحة لغرب أفريقيا الذي حكمه البريطانيون إلى دمج قوات من ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون وغامبيا في عام 1897، لتشكّل القوة الملكية لحدود غرب أفريقيا (RWAFF). وفي عام 1901، شُكِّل فوج ساحل الذهب الذي بقي فيه جميع الضباط ومعظم ضباط الصف من البريطانيين. كانت الوظيفة الأساس لفوج ساحل الذهب التعامل مع الاضطرابات الداخلية، لكنه عمل في أثناء الحرب العالمية الأولى في غرب أفريقيا وشرقها، حيث كان أداؤه مثيرًا للإعجاب إلى درجة جعلت مكتب الحرب الإمبراطوري يسعى إلى تجنيد جيش أفريقي يُنشر في أوروبا[791]. تعود بدايات كتيبة الرماة الأفريقية الملكية (King's African Rifles) في شرق أفريقيا إلى أيام الشركات صاحبة الامتيازات، وهي أولى أيام الغزو البريطاني. وكانت كتيبة الرماة

الملكية، طبقًا لكاتب عاصرها، «أداة طبيعية للسلطة المتمدنة، ولم يكن يُقصد بها قط أن تشارك في أي شيء باستثناء عمليات محلية ضد متوحش أو شبه متوحش على الأكثر»[792]. وكانت على أي حال مكلَّفة بالحفاظ على الأمن الداخلي، ما كان يعني بشكل رئيس كبح الحركات العمالية المحلية وقمع النشاط السياسي. ولم تكن الجيوش الاستعمارية في أفريقيا بين الحربين العالميتين إلا أكثر قليلًا من قوات جندرمة حسنة التنظيم بدرجة معقولة وذات أسس عسكرية[793].

كما حدث في الهند تمامًا، كان البريطانيون - تماشيًا مع اعتقادهم بأن أهل مناطق معينة يكونون أصلح للخدمة العسكرية من أهل مناطق أخرى - يجندون من مناطق لا يكون من المرجح فيها أن يعتنق الجنود المحتملون أفكارًا راديكالية أو وطنية. وعلى خلاف الهند التي كان فيها للطبقة الاجتماعية دور عندما يتعلق الأمر بالتجنيد، فإنه لم يكن لهذه الطبقة إلا أهمية قليلة في المجتمعات الأفريقية التي كانت أقل هرمية إلى حد بعيد. وبدلًا من ذلك، كان القائمون بالتجنيد يتحاشون عادة البلدات ويركزون على استقطاب أبناء الفلاحين أو الإداريين ذوي الرتب الدنيا في المناطق النائية. وفي ساحل الذهب، كان مرشحو الضباط من أهل البلد يؤخذون أساسًا من الجماعات الإثنية الأكثر تعلمًا وتقلبًا اجتماعيًا؛ فقد كانت قبائل الـ «غا» (Ga)، و«إيوي» (Ewe)، و«فانتي» (Fante) مصدر 73 في المئة من مجمل الضباط. في المقابل، لم تكن حصة قبيلة «أشانتي» (Ashanti) الكبيرة والغنية والمتماسكة التي لم يكن المستعمرون يعتبرونها «عرقية محاربة» تزيد على 7 في المئة من أفراد سلك الضباط المشكَّل من الوطنيين[794]. وكان مجندو الجيش في تنجانيقا يؤخذون أيضًا من القبائل - ولا سيما قبائل الـ «هيهي» (Hehe)، و«كوريا/ واتندي» (Kuria/Watende)، و«ياو» (Yao) - التي كان البريطانيون يعتبرونها «عرقيات محاربة». ومع أن كتيبة الرماة الملكية كانت غير متوازنة إثنيًّا، فإن الإثنية في تنجانيقا لم تكن يومًا العامل السياسي الحاسم على نحو ما كانت في دول أفريقية عدة، بما فيها غانا، وقد تضاءل مغزاها بدرجة أكبر بعد الاستقلال.

قاتل نحو نصف مليون أفريقي في الحرب العالمية الثانية، ومن مجموع 63.083 رجلًا من ساحل الذهب، خدم 41.888 رجلًا في ما وراء البحار [795]، كانوا، مع الآلاف الذين قاتلوا في صفوف كتيبة الرماة الملكية، يؤدون مهماتهم بشجاعة وفاعلية، أولًا في شرق أفريقيا (ولا سيما ضد الإيطاليين في الحبشة)، ثم ضد اليابانيين في الهند وبورما. وحتى يومنا هذا، فإن أكبر منشأة عسكرية في غانا، وهي تقع على مسافة قريبة خارج أكرا، لا تزال تُدعى معسكر بورما، تخليدًا لذكرى تلك الحملة. كانت معركة كوليتو ذروة الحرب بالنسبة إلى كتيبة رماة الملك، حيث أخذت سرية المشاة الأولى التابعة للكتيبة 489 إيطاليًّا و31 أفريقيًّا أسرى حرب، وغنمت كمية كبيرة من العتاد العسكري[796]. مثّلت الحرب بالنسبة إلى كثير من الأفارقة فرصة تعلُّم التحدث والقراءة والكتابة باللغة الإنكليزية، وإتقان مهارات جديدة، والسفر، والتعرف إلى بلدان أخرى، وتوسيع آفاقهم عمومًا. كما عززت الحرب العالمية الثانية تعليم شريحة صغيرة لكن مهمة من الأفارقة وإكسابهم الطابع الاجتماعي، فأصبحوا في الأغلب من قادة النضال من أجل الاستقلال، ثم لاحقًا من أعضاء حكومات بلدانهم بعد الحقبة الاستعمارية.

بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير، بدأ إسدال الستار على الجيوش الاستعمارية. كانت كيفية التعامل مع القوة المقلقة المحتملة من الذين خدموا في تلك الجيوش تمثل هَمًّا جديًّا للقائمين على الإدارة الاستعمارية. وشُكلت لقدامى المحاربين في مستعمرات بريطانية (وفرنسية) عدة منظماتٌ تحولت إلى مراتع ساخنة لتهييج المشاعر الوطنية. وأغلقت قيادة منظمة غرب أفريقيا

أبوابها في عام 1956، وتم في النهاية حل بقيتها التنظيمية، «مجلس الجيش الاستشاري لغرب أفريقيا»، بعد عامين من ذلك، في إثر قرار رئيس الوزراء كوامي نكروما بانسحاب غانا من المنظمة. وتمتع بعض الضباط الوطنيين التابعين للقوة الملكية لحدود غرب أفريقيا (RWAFF) بسِيَر مهنية لامعة في القوات المسلحة الغانية وجهاز الخدمة المدنية، ويُذكر منهم، على وجه الخصوص، الرائد سيث أنطوني، وهو من خريجي ساندهيرست الذي أصبح دبلوماسيًّا بارزًا. وفي عام 2008، قبل أشهر قليلة من وفاته عن عمر ناهز 93 عامًا، تغلب البريطانيون أخيرًا على إحجامهم عن الاعتراف بجنودهم الاستعماريين، وقلدوا أنطوني وسام نجمة بورما[797].

كان البريطانيون يشعرون بأن الضباط الأفارقة يملكون إمكانات أقل من الهنود، وأدى عدم رغبة البريطانيين بتدريب جميع المحليين باستثناء قلة منهم إلى إبقاء مستويات التعليم متدنية، كما أخر تطوير الجيوش في مستعمراتهم الأفريقية[798]. وعند الاستقلال في عام 1957، كان اللواء البريطاني اي. جي. بيلي يرئس القوات المسلحة الغانية، وكان بقيادته 237 ضابطًا، منهم 29 من الغانيين[799]. كانت تنجانيقا حتى أسوأ حالًا من ذلك، حيث إن أعلى جنودها رتبة كانوا ضباط صف يتميزون بالولاء والموثوقية والطاعة والخبرة، وهي صفات حلّت موقتًا محل التعليم والمؤهلات الفنية بسبب مقتضيات تلك الأزمنة[800].

كانت سياسة الأفرقة البطيئة لسلك الضباط التي اتبعها البريطانيون - والمبررة بسوء الإعداد الأكاديمي للمجندين ومعارضة البريطانيين تخفيض معايير التدريب - تخدم مصالحهم جيّدًا. في الوقت نفسه، بينما كان حزب المؤتمر الهندي يضغط على المستعمرين منذ العشرينيات من أجل زيادة عدد الهنود في جيش الهند البريطاني، فإن السياسيين الوطنيين في ساحل الذهب وتنجانيقا أولوا تشكيلة القوات الاستعمارية حتى الاستقلال اهتمامًا ضئيلًا. وكما كانت الحال في الهند وباكستان، بقي الجنرالات والضباط البريطانيون يقودون ويخدمون في القوات المسلحة أعوامًا عدة بعد نهاية الحكم الاستعماري، وذلك بسبب ندرة المحليين المؤهلين. ولم يترك آخر الضباط البريطانيين الذين كانوا في قيد الخدمة الجيش الغاني إلا في أيلول/ سبتمبر 1961 عندما أمرهم الرئيس كوامي نكروما - قائد أركان الدفاع الجنرال هنري ألكسندر، و80ضابطًا، و120 ضابط صف - بمغادرة البلاد قبيل زيارة الملكة إليزابيت الثانية، ليشعرها، على ما يُفترض، بسيادة مستعمرتها السابقة[801]. وفي عام 1964، غادر زملاؤهم في كتيبة الرماة الملكية تنجانيقا التي كان اسمها قد تغيّر.

نكروما ونيريري وسياساتهما

في البيئات السياسية ذات المستويات المتدنية من المأسسة والتطور الاجتماعي، يصبح دور السياسيين الأفراد مهيمنًا في الأغلب، وهُم يراكمون قدرًا كبيرًا من السلطة. كان جوليوس نيريري في تنزانيا، وكوامي نكروما في غانا، وأيضًا سيرتسي خاما في بوتسوانا، يوجهون نضال بلدانهم من أجل السيادة، ثم أصبحوا قادتها الطليعيين بعد الاستقلال.

آباء الأمة

أشّر تأليف أحزاب سياسية في ساحل الذهب وتنجانيقا إلى بداية النضال من أجل الاستقلال؛ ففي تنجانيقا، قام نيريري (1999 - 1922)، وهو مدرّس مسلح بشهادات من جامعة ماكريري في أوغندا وجامعة أدنبره، بتأسيس الاتحاد الوطني الأفريقي لتنجانيقا (TANU - تانو) في عام 1954، لغرض تحقيق السيادة. وكان البريطانيون غير متعاطفين في بداية الأمر، لكن وتيرة عملية تسليم السلطة الاستعمارية تسارعت مع تعيين السير ريتشارد تورنبول (Turnbull) حاكمًا في عام 1958. وفي أول انتخابات حرة جرت في أيلول/ سبتمبر 1958، فاز المرشحون المدعومون من حزب تانو بجميع المقاعد الخمسة عشر في المجلس التشريعي، وأصبح نيريري زعيم المعارضة. بعد ذلك بستة أشهر، تسلم أعضاء من حزب تانو حقائبهم في مجلس الوزراء المشكَّل حديثًا. وفي انتخابات آب/ أغسطس 1960، فاز حزب تانو بجميع المقاعد البالغ عددها واحدًا وسبعين مقعدًا باستثناء مقعد واحد، وأصبح نيريري كبير الوزراء في أول إدارة داخلية للحكم الذاتي، وكان الخيار البدهي ليتولّى منصب رئيس وزراء تنجانيقا في كانون الأول/ ديسمبر 1961، وليكون أول رئيس جمهورية عندما أصبحت تنجانيقا جمهورية في العام التالي. وفي إثر اتحاد تنجانيقا وجزيرة زنجبار في المحيط الهندي في عام 1964، أصبح نيريري رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى أن استقال في عام 1985. كان يكره الفساد بأشكاله كلها، ولم يحاول قط إثراء نفسه أو عائلته، وهو من الزعماء الأفارقة القلائل الذين تركوا مناصبهم طوعًا، وتحاط ذكراهم باحترام وحب حقيقيين.

أما نكروما (1972 - 1909)، زعيم ساحل الذهب ثم غانا بعد ذلك، فشابه نيريري في عدد من الصفات؛ فبعد أن حصل على شهادتين جامعيتين، واحدة من جامعة لنكولن وواحدة من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة، عاد إلى وطنه ليؤسس منظمة سياسية من أجل تحقيق السيادة، هي حزب المؤتمر الشعبي (CPP). وسرعان ما اعترف به البريطانيون وشعب بلاده بصفته السياسي الوطني البارز في المستعمرة. عُيّن نكروما في عام 1951 «قائد أعمال الحكومة»، وشغل منصب رئيس الوزراء من عام 1952 حتى الاستقلال في عام 1957، واحتفظ بذلك المنصب حتى عام 1960، عندما أصبحت غانا جمهورية أيضًا.

أوجد دستور عام 1960 دولة رئاسية قوية، ومُنح الرئيس نكروما سلطات تنفيذية كاسحة. وخلافًا لنيريري، أصبح نكروما دكتاتوريًّا بشكل متزايد مع مرور الوقت؛ ذلك بأن نظامه سنَّ منذ عام 1958 قانون الاعتقال الاحتياطي الذي كان يسمح بتوقيف الأشخاص من دون تهمة، والسجن من دون محاكمة، وكانت مصادر المعارضة المحتملة - وسائل الإعلام والنقابات والقضاء والجامعات - تخضع لسيطرة حكومية صارمة. وبحلول عام 1960، تطورت عنه عبادة الشخص بكامل مقوماتها: فقد أصبح «لا يُمس»، وكان أي انتقاد له أو لسياساته يستتبع حتمًا عقوبات قاسية. وفي عام 1964، أعلن نكروما إقامة دولة الحزب الواحد، ونصّب نفسه «رئيسًا مدى الحياة». وانغمس حزب المؤتمر الشعبي والحكومة ونكروما شخصيًّا في فساد كبير، لم يسفر إلا عن زيادة التأييد الشعبي لإطاحة نظامه في عام 1966 [802]. كان نكروما خارج البلاد في ذلك الوقت، ولم يسمح له لبقية حياته بأن تطأ قدماه أرض غانا.

الاشتراكية الأفريقية: صيغتان

كان نيريري يريد بناء مجتمع اشتراكي قائم على المشاركة والتآخي، وكان يعتقد أن الأنموذج التنموي الذي تنتهجه الصين الشيوعية هو الأكثر ملاءمة لأوضاع تنزانيا. ففي البداية، كانت الدولة تكتفي بتشجيع المزارع التعاونية، لكن السعي إلى إقامة دولة اشتراكية أصبح سياسة رسمية مع صدور إعلان أروشا في عام 1967، وأصبحت المهمة الوطنية تتمثل في الزراعة التعاونية. واستخدم نيريري نظام الحزب الواحد ليحكم المجتمع على نحو يستهدف تقريبًا المصلحة العامة، على رأس دولة تسلطية لا مكان فيها للمعارضة. استخدم مفهوم «أوجمعة» (Ujamaa)، (أي الروح الأسرية باللغة السواحيلية) لتبرير إعادة إسكان ملايين الفلاحين في مناطق أخرى قسريًا من أجل تكوين «قرى قائمة على الروح الأسرية»، وجعلهم يدفعون ضرائب مرتفعة مع أنهم ينتجون القليل بسبب تدنّي المعنويات وخسارة ملكياتهم الشخصية[803]. وكانت الفكرة من وراء «الروح الأسرية» مشوبة بخلل عميق؛ إذ استمد نيريري أفكاره من تجربة قبيلته - قبيلة زاناكي المعروفة جيدًا بالروح الداعية إلى المساواة - التي كانت على تناقض صارخ مع تجربة معظم القبائل الأخرى، حيث لم يكن هنالك وجود للملكية المشتركة. كانت الدولة تملك الأصول الكبرى في البلاد وتديرها، وتفرض قيودًا صارمة على الدخل والملكية الخاصة، ما يعني في واقع الأمر تجريد الناس من حافز العمل. وكانت النتائج كارثية: تراجع اقتصادي حاد بدأ في أواسط السبعينيات، مع نقص كبير في المواد الغذائية واعتماد متزايد على مانحين دوليين. وفي عام 1977، اندمج حزب تانو مع حزب أفرو - شيرازي - وهو الحزب الحاكم في جزيرة زنجبار - ليشكّلا «شاما شا مابندوزي» (حزب الثورة باللغة السواحيلية)، وهيمن الحزب الجديد على حلبة السياسة حتى بعد إعادة العمل بنظام تعدُّد الأحزاب في عام 1992.

عندما تنحّى نيريري عن الرئاسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985، قال علانية: «فشلت، فلنعترف بهذا»، مشيرًا إلى عدم تمكّنه من بناء اقتصاد سليم[804]. وكان قد حسّن جوهريًا العناية الصحية والتعليم والخدمات العامة في تنزانيا، وسعى إلى القضاء على عدم المساواة، واجتثاث الفقر المدقع، ومكافحة التمييز بأنواعه كلها. وفي هذه المنطقة التي تتسم بعدم الاستقرار الإثني، نجح في تفادي النزاعات الإثنية العنيفة وبناء أمة من واقع سكان منوّعين ينتمون إلى حوالى 126 قبيلة. عمل الكثير، من خلال إصراره على أن تكون اللغة الأولى السواحيلية لا الإنكليزية، لإيجاد شعور حقيقي بالكرامة والوحدة الوطنيتين، وهو شعور مفقود في معظم الدول الأفريقية الأخرى؛ إذ يثمّن التنزانيون تقليديًّا السلام والاستقرار قبل أي اعتبار آخر، ويجب عدم التقليل من أهمية نجاح نيريري في تحقيق هذين الأمرين؛ فالاستهلاك الفاحش كان غير مقبول اجتماعيًّا في ظل حكمه، وكانت النخب تستلهم ضوابط سلوكها من رئيس شعبي ومتقشف. ويتفق التنزانيون كلهم تقريبًا على أنه كان رجلًا عظيمًا لا يهتم بأي شيء أكثر من اهتمامه بخدمة شعبه بأفضل كيفية يعرفها[805]. ويُشار إليه عادة بكلمة «موليمو» (المعلم باللغة السواحيلية) أو «بابا وا طايفا» (أبو الأمة).

ربما لا يكون هنالك بلد أفريقي آخر بدأ استقلاله بشكل واعد أكثر من غانا، إلا أنه لم يكد يمضي عقد من الزمن حتى كان اقتصادها قد أصبح مدمرًا وأصبحت سمعتها الدولية أسمالًا بالية، ويعود ذلك في معظمه إلى سياسات نكروما الطائشة وغير المسؤولة. كان مفهومه للاشتراكية، ولا

سيما مفهومه للتعبئة الشعبية والتنمية الاقتصادية، متأثرًا بقوة بالصين الماوية أيضًا[806]. وخلافًا لتنزانيا، كان التركيز في غانا على التنمية الاقتصادية منصبًّا على «التصنيع الكلي» مع إهمال الإنتاج الزراعي. وأدت سياسات نكروما الخرقاء إلى تدمير فعلي لصناعة الكاكاو النابضة بالنشاط التي تشكّل مصدر غانا الرئيس من دخل الصادرات. إضافة إلى ذلك، أدى تراجع سعر الكاكاو في السوق العالمية وعدم توافر المواد الخام إلى عدم التمكُّن من إطعام السكان، وبالتالي إلى إخفاق التنمية الصناعية السريعة. كانت غانا مفلسة بحلول عام 1966، وكان معظم الغانيين في حال أسوأ كثيرًا مما كانوا عليه حتى قبل أعوام قليلة[807].

بينما كان نيريري حساسًا بالنسبة إلى المسائل الإثنية، أهمل نكروما الزعماء القبليين الذين بقوا يتمتعون بموقع بالغ الأهمية في المجتمع الغاني أو استعداهم. استمد، كما فعل نيريري، الاستنتاجات الخاطئة من خلفيته الخاصة، لأن جذوره التي تعود إلى واحدة من أصغر الجماعات، الـ «نزيما» في جنوب غرب غانا، جعلته ميالًا إلى تبنّي المركزية السياسية المكثفة التي أسفرت عن نتائج سلبية حادة بالنسبة إلى الجماعات الإثنية الأكبر حجمًا، ولا سيما قبيلة أشانتي النافذة في وسط غانا التي عارضت نظامه بقوة[808].

الوحدة الأفريقية

كان نكروما ونيريري من دعاة الوحدة الأفريقية الملتزمين. فالأول سعى لتشكيل دولة أفريقية موحدة يكون أساسها «الشخصية الأفريقية»، وتلغي الحدود الاصطناعية التي رسمتها القوى الاستعمارية بين الأفارقة. وكان يتصور سوقًا مشتركة لعموم أفريقيا ومنطقة عملة أفريقية، وتطوير أنظمة نقل واتصالات على اتساع القارة في إطار دولة أفريقية عليا يكون هو نفسه قائدها الكلي القوة[809]. كما سعى أيضًا، بموازاة التوسيع التدرُّجي للوحدة الأفريقية، إلى تحقيق فكرة الجيش الأفريقي الموحد والقيادة العسكرية الأفريقية، لكن ذلك لم يقابَل بأي قدر من الاهتمام، لا من جنرالاته ولا من جنرالات الدول الأفريقية الأخرى[810].

ونشر نكروما، بعد أسبوعين من قيامه بتنصيب نفسه رئيسًا لغانا، جيشه لمساعدة الوطنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي كانت قد استقلت منذ مدة وجيزة، في خطوة زادت من سوء علاقته بالقوات المسلحة التي كانت علاقة هشة أصلًا[811]. وعندما قامت قوات المظليين البلجيكيين بعملية إنزال في الكونغو في حزيران/ يونيو 1960، طلب رئيس الوزراء باتريس لومومبا مساعدة من نكروما إلى حين وصول قوات الأمم المتحدة. وخلال أسبوع، كان 1193جنديًّا غانيًّا قد وصلوا إلى ليوبولدفيل، ثم ازداد عددهم بحلول أواخر آب/ أغسطس 1960 إلى نحو2400 جندي. ووقِّع في الشهر نفسه اتفاق سري ينص على قيام الوحدة بين غانا والكونغو، اعتبره نكروما أولى نتائج استراتيجيته الكبرى لأفريقيا، لكن الاتفاق لم ينفّذ قط. وبقي فوج القوات المسلحة الغانية في الكونغو طوال ثلاثة أعوام من عمليات الأمم المتحدة التي استمرت أربعة أعوام، بمساهمة مجموعها أكثر من 39.000 ساعة عمل في الشهر (نيجيريا وإثيوبيا وحدهما أرسلتا عددًا أكبر من الجنود)[812]. ومع أن غانا شاركت على نطاق واسع في عمليات دولية لحفظ السلام، فإنها لم تخُض حربًا منذ الاستقلال[813].

كان نيريري من مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية، ومن دعاة فدراليةٍ شرق أفريقية تضم كينيا وتنزانيا وأوغندا. وقامت تنزانيا، في أثناء حكم نيريري الطويل الأمد، بدور «دولة من دول الجبهة الأمامية» في التصدي لنظام سيادة العرق الأبيض في جنوب أفريقيا. وساندت على أوسع نطاق حركات التحرر الوطني والقوى المعادية للعنصرية والفصل العنصري، وأمدتها بالسلاح والرجال وتسهيلات التدريب، ووفرت ملاذًا آمنًا للثوار من دول أخرى. ونجحت تنزانيا في أثناء الحرب الباردة في أن تبقى فاعلًا مستقلًّا في السياسة الأفريقية، حيث لم يكن لها سيد إمبراطوري، ومع أنها كانت تتلقى على مر السنين مساعدة كبيرة من بيجين، فإنها لم تصبح قط دولة تدور في فلك الصين[(814)].

القوات المسلحة الغانية في ظل نكروما (1957 - 1966)

كانت وزارة الدفاع تمارس أساسًا السيطرة على القوات الغانية المسلحة بعد الاستقلال، وكانت الوزارة التي يقودها وزير ونائبه مقسمة إلى جناح مدني يرئسه مدير أول، وجناح عسكري يديره قائد أركان الدفاع. أسِّست في عام 1962 قيادة مشتركة لفروع القوات المسلحة الثلاثة، وذلك لأغراض التنسيق وخفض التكلفة. وكانت لجنة الأمن الوطني تتولى تقويم مستلزمات الأمن فقررت، منذ عام 1958، توسيع القوات المسلحة وزيادة الإنفاق الدفاعي، بعدما بدأت الدولة تعتبر القوات المسلحة أداة محتملة للسياسة الخارجية. أراد نكروما بناء جيش كبير، يكون القوة العسكرية الداعمة لأفكاره المتعلقة بالتحرر الأفريقي. وازداد عدد القوات المسلحة تدريجًا، حتى صار 14.000 ضابط ورجل بحلول عام 1966 أي الأكبر في غرب أفريقيا[(815)]. وكانت الحكومة تصر على أن النوعية أهم من الكمية في تدريب الضباط، لكن المعايير كانت سيئة بسبب ضرورة تسريع وتيرة «أفرقة» سلك الضباط. وكما حدث في باكستان بعد رحيل البريطانيين، ما عاد هنالك في غانا من يدافع بقوة عن إبقاء القوات المسلحة خارج حلبة السياسة.

اتسمت علاقة نكروما بجنوده بالخصام منذ البداية؛ فهو وأفراد النخبة السياسية الغانية كانوا، مثل كثيرين من المثقفين في المستعمرات السابقة - نتذكر هنا نهرو ومينون - يحتقرون الضباط العسكريين، ويجهلون المسائل الأمنية، فأضرت سياساتهم بالجيش وغانا معًا. وعلى نقيض تنزانيا، حيث ألغى نيريري الهوية الإثنية كصفة ذات مغزى بالنسبة إلى العسكريين، تلاعب نكروما بعد عام 1961 بالقوات المسلحة ليضمن تمكُّن القبائل التي يتمتع بتأييدها من تحسين موقعها في القوات المسلحة[(816)]. وبدأ نكروما، بعد أن عمّق علاقاته بالدول الشيوعية، بإرسال مزيد من الضباط لتلقّي تعليمهم في الكتلة الشيوعية (ولا سيما في الاتحاد السوفياتي)، بينما بقي آخرون يتلقون تدريبهم في أكاديميات عسكرية غربية (ولا سيما في بريطانيا وكندا). وكانت الشريحة العليا من الضباط قلقة من أن تسفر هذه السياسة عن تشكيل سلك ضباط منقسم يتلقى جزءٌ منه تدريبًا مهنيًّا من أعلى المستويات، بينما يحصل الجزء الآخر على جرعات ثقيلة من التشريب بالأيديولوجيا الماركسية - اللينينية. وكما رأى ذلك جنرال بارز؛ «فإن 'القول إن الشرق شرق والغرب غرب وإن الاثنين لن يلتقيا أبدًا'، اكتسب معنى جديدًا وأكثر حيوية بالنسبة إليَّ عندما

انعطف نكروما نحو اليسار وحاول أن يجر معه البلاد والجيش» [817].

لم يكن من المستغرب أن تكره مؤسسة الجيش سياسات نكروما، وأن يشمئز العسكر من تركيز السلطات بين يديه، ومن الفساد المستشري، و«الممارسة المزاجية للسلطة» التي يقوم بها رئيس كان يدير البلاد «كأنها ملكيته الشخصية»[818]. فقرار التدخل في الكونغو كان غير شعبي، خصوصًا بين صفوف الضباط، لأنه سلّط الانتباه على اثنين من اهتماماتهم الكبرى: سلامة وضعهم المهني وسمعة حكومتهم الدولية[819]. قلة هم الذين عبّروا عن رؤية القيادة العليا بأبلغ مما قاله المشارك في الانقلاب والرئيس المقبل أكوازي أفريفا (A. Afrifa) الذي تساءل: «هل من الممكن أن نكون قد أرسِلنا إلى الكونغو لتعزيز طموح كوامي نكروما؟»[820].

في أثناء الأعوام القليلة الأولى بعد الاستقلال، كانت الحكومة تثق بالمهنية المستقلة للقوات المسلحة وتبني العلاقات المدنية - العسكرية على أساس مفهوم السيطرة الموضوعية الذي وضعه هنتنغتون. وأدرك نكروما، مع تحوُّل نظامه إلى نظام دكتاتوري بشكل متزايد واستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية، أنه لا يستطيع اعتبار تأييد الجيش أمرًا مضمونًا. لذلك، كما حدث في أنظمة دول اشتراكية أخرى، وسّع النظام تدريجًا سيطرته على القوات المسلحة، مُستحدثًا آليات عدة لضمان هدوئها وولائها. وكان مشروع القانون لعام 1961 يهدف إلى لجم القوات، بينما رسّخ قانون الخدمة الأمنية لعام 1963 ما دعاه عدد من المراقبين «نظامًا مناهضًا للقوات المسلحة»[821]. ونص توجيه صادر عن وزارة الدفاع في عام 1962 على تثقيف حزبي إلزامي في الجيش من خلال «مكتب القوات المسلحة»، وأرسِل الضباط لتلقّي دورات دراسية طويلة في معهد كوامي نكروما للدراسات الأيديولوجية[822]. وأصبحت عضوية حزب المؤتمر الشعبي والتماهي مع الدولة - الحزب المعيار الأساس للتجنيد والترقية، وكان هنالك تشديد أكبر في التعليم والتدريب على تشريب أفراد القوات المسلحة بالمعتقدات الاشتراكية العلمية، وكان جميع الضباط العسكريين النافذين يخضعون لمراقبة الجهاز الأمني. إضافة إلى ذلك، كان يجري بشكل متزايد إضفاء الطابع القبلي على القوات المسلحة، حيث كان أفراد من قبيلة نكروما، قبيلة نزيما، ومن قبائل شمالية مؤيدة يعيَّنون في جميع المناصب الحساسة في المؤسسة الدفاعية - الأمنية. كما استحدث النظام ممارسة تقوم على التعيين المتزامن لشخصين أو أكثر من خلفيات إثنية مختلفة، في مناصب تتشابك بينها المسؤوليات من أجل تشجيع الخصومات وعدم الثقة بين الناس[823].

استحدثت الدولة أيضًا مزيدًا من التشكيلات الأمنية والاستخبارية للتجسس على القوات المسلحة النظامية ومنافستها، وتشكيل ثقل موازن لها. وكان من بين هذه التشكيلات «كتيبة العمال» شبه العسكرية (التي كان يقصد بها أن تكون احتياطيًّا مسلحًا لحزب المؤتمر الشعبي)، و«مصلحة الأمن الوطني»، وأيضًا، وهذا الأهم، الحرس الجمهوري الذي أُسس في عام 1960 من وحدة تعادل سرية، وزيد عددها تدريجًا ليصبح 1150 رجلًا و50 ضابطًا بحلول عام 1966، وأعيدت تسميته ليصبح فوج الحرس الرئاسي الخاص[824]. وكان الحرس - مثل الجيوش الخاصة الأخرى التابعة للسلطة التنفيذية، من رومانيا إلى العراق - أفضل من القوات النظامية رواتب وتجهيزًا، حتى إن قائدهم تلقّى تدريبًا خاصًا في موسكو. وأدى وجود قوة موازية تحظى بامتيازات إلى نشوء تهديد مباشر لاستقلالية الجيش النظامي المهنية وصورته الذاتية، وزادت حدة استياء سلك الضباط، المتعمقة أصلًا، من نظام نكروما.

تطور السياسات العسكرية التنزانية

كتيبة رماة تنجانيقا (1961 - 1964)

كانت العلاقات المدنية - العسكرية خلال الأعوام الثلاثة الأولى من الاستقلال من دون حوادث تُذكر؛ فالجيش الذي ورثته تنجانيقا من أسيادها الاستعماريين لم يكن قد تغيّر فيه إلّا الشيء القليل، ومن ذلك اسمه، حيث إن البريطانيين بقوا يهيمنون على بنية القيادة باستثناء سرية تتمركز في قاعدة كوليتو في دار السلام، وكان خمسة وثلاثون ضابطًا بريطانيًّا وخمسة وعشرون من ضباط الصف البريطانيين يشغلون المناصب القيادية الموروثة عن كتيبة الرماة الأفريقية الملكية[825]. بعبارة أخرى، كان للجنود من أبناء البلاد أن يتساءلوا، ولسبب وجيه، هل هُم يخدمون في جيش تابع لدولتهم السيدة أم لا. وكان العسكريون، ولا سيما ضباط الصف، يتقاضون رواتب متدنية مقارنة بغيرهم من الموظفين الحكوميين، ما أكسب كتيبة رماة تنجانيقا (Tanganyika Rifles) لقب «ملجأ الأميين من أرياف البلاد الداخلية»[826]. خلافًا لغانا، حيث كانت حكومة نكروما على تواصل يومي مع قادة الجيش البريطانيين إلى حين إقالتهم في عام 1961، لم يكن هنالك تفاعل منتظم بين نيريري واللواء باتريك دوغلاس، وقد تركت نخبة حزب تانو إدارة الجيش كاملًا للبريطانيين. ولهذا الأمر مغزاه، إذ لم يكن يوجد، حتى عام 1966، وزارات منفصلة تتولى الشؤون الدفاعية أو الخارجية، لأن هاتين الوظيفتين من وظائف الدولة خاضعتان مباشرة لسلطة رئيس الوزراء (نيريري). وكان كثيرون من كبار ساسة تنجانيقا يرددون الحجة القائلة إن الدفاع الوطني يجب ألّا يتمتع بأولوية على جدول أعمالهم، نظرًا إلى عدم وجود أعداء للبلاد.

تغيرت الأمور في عام 1963 استجابة لبلورة سياسة خارجية ناشطة تعطي أولوية لمساعدة حركات التحرير[827]؛ إذ شهد ذلك العام إنشاء وزارتين مستقلتين للدفاع والخارجية ونقاشًا مطولًا للميزانية في الجمعية الوطنية توّج باتفاق على تقوية الأوضاع في القوات المسلحة وتحسينها. كما حظيت بالاهتمام والدعم في هذه المرحلة المسائلُ المتعلقة بالسيطرة الوطنية الحقيقية على القوات المسلحة، و«أفرقة» سلك الضباط.

مرت تنزانيا وغانا بتجربة حاسمة غيّرت مسار العلاقات المدنية - العسكرية على المدى الطويل، وإن كانت التأثيرات قد اختلفت إلى أقصى حد ممكن؛ فالتمرد في تنجانيقا، كما كان نيريري يحب أن يقول بعد ذلك، «مكّننا من بناء جيش من الصفر تقريبًا. إننا ورثنا مؤسسات عدة، لكن الجيش شيء بنيناه بأنفسنا»[828]. من جهة أخرى، بشّر الانقلاب العسكري الأول في غانا الذي وقع في عام 1966 بربع قرن من الحكم العسكري المتقطع.

المفصل الحرج الأول: التمرد في عام 1964

تزعزعت ثقة نيريري في القوات المسلحة في كانون الثاني/ يناير 1964 عندما تمرد فصيلان من كتيبة رماة تنجانيقا. كان التمرد في أساسه إضرابًا قام به الجنود للمطالبة بزيادة الرواتب وتسريع عملية إحلال تنزانيين محل الضباط البريطانيين، وكان بعض المشاركين يشير إلى هذه

الحوادث على أنها «إضراب صناعي»[829]. ولم يكن هدف التمرد إسقاط النظام: كان العمل السياسي الوحيد الذي قام به المتمردون التوجه مرتين إلى «بيت الدولة» في دار السلام، بغرض طلب مقابلة مع الرئيس لعرض تظلماتهم، لذلك فإن ما قاموا به يجب ألا يُصنَّف على أنه «محاولة انقلاب».

بالنظر إلى حركات التمرد المسلحة والقلاقل السياسية التي حدثت قبل ذلك أو في الوقت نفسه تقريبًا في دول أفريقية أخرى (الكونغو وتوغو وكينيا وأوغندا)، ربما يُفهم أن تصدر عن نيريري ردة فعل مبالغ فيها، وأن يعمد إلى الاختباء («اختفى بصورة غير رسمية» كما قال بعضهم) في أثناء التمرد[830]. وفي غيابه، تقدَّم وزير الخارجية والدفاع، أوسكار كامبونا (Kambona)، لملء الفراغ السياسي، وساعد على حلحلة الوضع. هنا، أدركت القيادة السياسية ضرورة وقف الاضطرابات بسرعة، ودعت البريطانيين، نظرًا إلى عدم وجود خيار آخر، إلى التدخل من خلال تجريد كتيبة رماة تنجانيقا من السلاح. قام ستون رجلًا من كوماندوس البحرية البريطانيين بتنفيذ ما طُلِب منهم على نحو سريع وفاعل. وكان التمرد درسًا مذلًا للنخب الحاكمة في تنجانيقا، لأنه أظهر تواصل اعتمادهم على أسيادهم الاستعماريين. وفي شباط/ فبراير 1964، دعا نيريري إلى اجتماع لمنظمة الوحدة الأفريقية في دار السلام ليفسر السبب الذي جعله يطلب من البريطانيين أن يتدخلوا - دعا أحد الدارسين الأفارقة هذا الاجتماع «حفلة تطهير» - وأعرب علنًا عن شكره للبريطانيين (على عكس نظيريه الكيني والأوغندي اللذين أنقذ جنود بريطانيون نظاميهما بطريقة مماثلة)[831].

على الرغم من أن خبراء مختلفين أدلوا بتفسيرات متباينة للتمرد، فإن العوامل الداخلية تفسر تلك الحوادث على النحو الأكثر حسمًا للجدل؛ إذ كانت هذه الدول، بعد أعوام قليلة من الاستقلال، هشة سياسيًّا ومفتقرة إلى المَأسسة، الأمر الذي جعلها عُرضة بشكل خاص للتمردات العسكرية. وفي حالات عدة، لم تكن مسائل النظام الداخلي والسلامة العامة قد حُلت بعد، أو أن الدولة، كما في حالة تنجانيقا، لم تكن قد تولت بعد السيطرة الكاملة على مؤسستها العسكرية. وفي مثل هذه البيئات، فإن مطالب القوات المسلحة، حتى وإن كانت معتدلة ومجرد مطالب «معيشية»، يمكنها بسهولة، كما حدث فعلًا، أن تتسبب باختلال النظام العام[832]. كان التمرد بالنسبة إلى تنجانيقا جرس إنذار أظهر أن الجيش قوي بما يكفي لإحداث فوضى كبيرة، وأنه يجب إخضاعه لسلطة المدنيين بأسرع ما يمكن[833]. إضافة إلى ذلك، أظهر التمرد عدم قدرة حزب تانو على حشد الدعم الجماهيري الذي ربما كان سيستطيع احتواء التمرد[834]. وكان يتعين أيضًا معالجة هذا النقص بسرعة.

القوات المسلحة في ظل حكم الحزب الواحد

كما ذكرنا سابقًا، تشكّلت جمهورية تنزانيا المتحدة في نيسان/ أبريل 1964 في إثر اتحاد تنجانيقا وزنجبار. وكانت الجزيرة قد شهدت قبل ذلك بوقت قليل انقلابًا أنهى السلطنة ومهد الطريق للوحدة، وهي على ما يُذكر الحالة الوحيدة التي تخلت فيها دولتان أفريقيتان عن سيادتيهما كي تتحدا[835]. وقد ألزم إعلان أروشا الصادر في عام 1967 تنزانيا انتهاجَ تنمية اشتراكية، وكان تحويل القوات المسلحة مكوّنًا من المكوّنات الأساس لبرنامج بناء الدولة ومأسستها.

كان الأنموذج المؤسسي للعلاقات المدنية - العسكرية التنزانية شبيهًا جدًا بنماذج دول اشتراكية أخرى؛ إذ كانت سلطة الحزب تفوق سلطة الحكومة - كانت العلاقة بينهما تكافلية - ولم يكن البرلمان يتمتع بسلطة مستقلة في صنع القرارات. وكانت إحدى المهمات الرئيسة للقوات المسلحة التي أصبح اسمها «قوات الدفاع الشعبي التنزانية» (TPDF) ضمان الاستقرار السياسي الداخلي، لأنها كانت، بعد كل شيء، جيش الدولة - الحزب، وكان يمكن استدعاؤها للعمل من أجل السيطرة على الحشود ومساعدة السلطة المدنية، كما رأينا في حالات مستعمرات بريطانية سابقة أخرى. ولم تصبح وزارة الدفاع بيروقراطية مستقلة إلا في عام 1966، مع وزير مدني وضابط كنائب له أحيانًا، وبالعكس أحيانًا أخرى. وحاولت الدولة أيضًا تحقيق التوازن في المناصب القيادية بين سياسيي الجزء البري من البلاد وسياسيي زنجبار. وضمت وزارة الدفاع - خلافًا لما كانت الحال في كثير من الدول التسلطية والاشتراكية الأخرى - مجموعة كبيرة من الموظفين المدنيين على الدوام. وكان قائد القوات المسلحة في زمن السلم قائد قوة الدفاع، وقد تغيّر لقبه في زمن الحرب ليصبح قائد قوات الدفاع لأن مسؤولياته كانت تشمل حينئذ الإشراف على عدد من الخدمات الإضافية، بما في ذلك الشرطة ونظام السجون والميليشيا. كانت «قوات الدفاع الشعبي التنزانية» تشمل (ولا تزال خليفتها تشمل) فروع القوات المسلحة التقليدية الثلاثة، علاوة على «الخدمة الوطنية»، وهي منظمة اجتماعية ذات طابع شبه عسكري. ولم يكن هنالك منظمات غير حكومية لتوظيف خبراء عسكريين مستقلين. وازداد الإنفاق العسكري نسبيًّا وجزئيًّا بسبب العسكرة الشاملة للمجتمع، ونظرًا إلى التهديدات الأمنية المتكررة، ولا سيما من أوغندا المجاورة في أواخر السبعينيات. وكانت العسكرة تنحو إلى أن تصبح الأكثر حدة في أوساط المجتمعات الأفريقية الفقيرة - ومنها موزامبيق والصومال وإثيوبيا وتشاد - ولم تكن تنزانيا استثناء في هذا الخصوص[836].

بدأت الأفرقة السريعة لسلك الضباط بعد تمرد عام 1964. وحوكم قادة حلقات التمرد، لكن أطلق سراح معظم المشاركين فيه مع تدوين ملاحظة في سجلاتهم تنص على حرمانهم من الخدمة في القوات المسلحة المستقبلية. وذهبت الحكومة إلى حد توفير أجور النقل بالقطار للجنود البعيدين عن ديارهم[837]. واستفاد الضباط الموالون من ترقيات سريعة الوتيرة: على سبيل المثال، جرى ترفيع النقيب م. ساراكيكيا الذي ظهر مقدّمًا بعد التمرد إلى رتبة لواء خلال ثلاثة أسابيع، وأصبح قائدًا للجيش الجديد[838] الذي بُني استنادًا إلى تعليمات نيريري بشأن رابطة الشبيبة التابعة لحزب تانو (المماثلة للكومسومول السوفياتية)، وأصبح التشريب بالعقيدة السياسية مكوّنًا مهمًا في التدريب بقدر أهمية التعليم العسكري المألوف. وتماشيًا مع سياسات المساواة التي اتّبعها النظام، جُندت نساء أول مرة خلال فترة ما بين عامي 1964 و1965، إلا أنهن سُرحن جميعًا بحلول عام 1966بسبب عدم وجود بنية تحتية لإيوائهن. وكانت هذه المشكلات قد عولجت بحلول عام 1972، حين أعادت «قوات الدفاع الشعبي التنزانية» العمل بنظام تجنيد النساء[839].

كانت تنزانيا حالة استثنائية في أفريقيا، لأن نيريري طوّر قوات مسلحة ناشطة سياسيًّا من أجل استجلاب المعارضة المحتملة إلى حكم الحزب الواحد، في وقت كان فيه معظم القادة الأفارقة ينشأون بعيدًا عن قواتهم المسلحة. وهكذا، أصبح التسييس العلني للجيش سياسة رسمية، بينما استُبعد صراحة مفهوم القوات المحايدة سياسيًّا؛ إذ أراد نيريري أن يكون أفراد القوات المسلحة جميعًا ناشطين ومن مؤيدي الدولة الملتزمين. وأصبحت عضوية حزب تانو، ثم عضوية حزب الثورة (CCM) بعد عام 1977، شرطًا للقبول في القوات المسلحة - لكن ليس شرطًا شبه إلزامي

كما كانت الحال في معظم الدول الاشتراكية الأوروبية - وبقيت كذلك حتى عام 1992. وكما في الجيوش الاشتراكية الأخرى، كان لكل وحدة فرعها الحزبي ومفوضها السياسي المسؤول عن نشاط القوات الأيديولوجي[840]. ودمجت الأكاديمية العسكرية مع مدرسة كادرات الحزب في عام1977، في خطوة تؤكد نفوذ الحزب في الحياة العسكرية.

بعد عام 1972، كان باستطاعة أفراد القوات المسلحة التنافس على المقاعد البرلمانية، والحصول على إجازة غير مدفوعة الأجر من القوات المسلحة في أثناء مدة خدمتهم كمُشرّعين. وسار تسييس القوات المسلحة يدًا بيد مع عسكرة الحوكمة. ولم يدخل الحزب القوات المسلحة فحسب، حيث كان سياسيون يعملون باعتبارهم مفوضين سياسيين، بل إن ضباط الجيش كانوا يعيَّنون روتينيًا في إدارات الحزب أو الحكومة أيضًا. وخلال مطلع السبعينيات على سبيل المثال، كان أكثر من ثلث حكومة نيريري يتألف من ضباط عسكريين[841]. وتسلّم عدد كبير من الضباط وظائف في منظمات الدولة أو الحزب، وفي مؤسسات أعمال بعد التقاعد من القوات المسلحة. وبعبارة أخرى، كانت العلاقة بين القوات المسلحة والدولة - الحزب طريقًا سالكة بالاتجاهين، ووصفت بأنها «الحزب في الجيش والجيش في الحزب» [842].

كان نيريري ينوي إيجاد صورة إيجابية للجيش بوصفه جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، وكان يقول للضباط: «أنتم مواطنو البلاد تمامًا بقدر المزارعين وصيادي الأسماك، ولا يوجد بالتالي سبب لرفض أن يكون لأي مواطن كلمته في سياسة البلاد» [843]. وكان فهمه للمواطنين - الجنود يتشارك في عدد من الخصائص مع مفهوم «المواطن بالبزة العسكرية» الألماني الغربي؛ إذ بدأ النظام، بعد تمرد عام 1964، بالبحث عن أنموذج ملائم للتعبئة الاجتماعية، بهدف تجميع الشباب من جميع الخلفيات الجغرافية والاقتصادية والإثنية والدينية، توصلًا إلى بناء شعور بالهوية الوطنية. وتأثر نيريري وزملاؤه خصوصًا بنظام الكيبوتسات الإسرائيلي، وأيضًا بالقاعدة الاجتماعية الواسعة للجيش الإسرائيلي، واعتمدوا عددًا من مقوماتها. وتلقّى عدد من الجنود التنزانيين في أواسط الستينيات تدريبًا في إسرائيل، وذهب ضباط من الجيش الإسرائيلي إلى تنزانيا لتدريب أفراد القوات المسلحة، ولإقامة ما أصبح يُعرف بـ «معسكرات الخدمة الوطنية». وأصبح تنويع مصادر تدريب الضباط في الخارج (في بريطانيا وكندا ونيجيريا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، إلى غير ذلك) سياسة رسمية في تنزانيا، مكّنتها من المحافظة على حيادها في السياسة الدولية، وعلى التوازن في سلك الضباط.

استُحدثت «الخدمة الوطنية» رسميًّا في عام 1965، وأصبحت واحدة من الركائز الأساس للتنمية الاجتماعية التنزانية، فاحتلت مكانًا مهمًا بين العالمين المدني والعسكري. وبعد وقت قليل، في عام 1966، حين تظاهر طلاب جامعيون ضد إلزامهم بالخدمة الوطنية، ألحقت الخدمة الوطنية بقوات الدفاع الشعبي التنزانية. ومن هذه النقطة فصاعدًا، أصبح الالتحاق بالخدمة الوطنية إلزاميًّا لخريجي المدارس الثانوية والجامعات الذين كان يتعين عليهم - على الرغم من احتجاجاتهم - أن يخدموا عامين كطريقة يسددون بها للدولة تكلفة تعليمهم[844]. لم يكن هنالك تجنيد إلزامي اعتيادي في تنزانيا، لكن الخدمة الوطنية كانت تؤدي وظيفة مركز التجنيد لقوات الدفاع الشعبي التنزانية. وكان كثيرون من الشباب الأقل تعليمًا، ولا سيما من مناطق فقيرة اقتصاديًّا، يلتحقون في واقع الأمر بالخدمة الوطنية على أمل استيعابهم في القوات المسلحة. وتولّت الخدمة الوطنية بعد عام 1976 دورًا إضافيًّا كوحدة إنتاج تابعة لقوات الدفاع الشعبي التنزانية، تنتج الأحذية والبزات،

وتزاول نشاطًا متنوعًا في مجالي الزراعة والأعمال[845]. وما زالت الوزارة تُدعى حتى يومنا هذا «وزارة الدفاع والخدمة الوطنية».

كانت القوات المسلحة تتدخل عند الضرورة في السياسة الداخلية كخادم للحكومة؛ فعلى سبيل المثال، أخمدت القوات المسلحة مقاومة المزارعين، العنيفة أحيانًا، لإعادة إسكانهم في «القرى القائمة على الروح الأسرية» (قرى الأوجمعة)[846]. وكان الجيش أيضًا، كمؤسسة، خصمًا لمدبري محاولات الانقلاب يُعتمد عليه بعد عام 1964؛ حيث وقعت محاولات انقلاب صغيرة في أعوام 1969 و1972 و1982، لكنها كانت غير عنيفة، وسيئة التخطيط، ولم تحظ بأي تأييد جماهيري تقريبًا. وأدى تناوب الضباط في حلبة السياسة وخارجها وتناوب السياسيين في قوات الدفاع الشعبي التنزانية وخارجها إلى تعقيد الأمور بشكل خطر بالنسبة إلى مدبري الانقلابات المحتملين. ولكي تقوي الدولة سيطرتها على القوات المسلحة، أنشأت منظمات شبه عسكرية، أهمها المليشيا الشعبية التي كانت خزانًا للحاصلين على تدريب عسكري. وقلل حصول القوات المسلحة على الأسلحة من إمكان تطفلها على السياسة. ففي عام 1963، أُسست المليشيا وكُرست مكونًا من مكوّنات قوات الدفاع الشعبي التنزانية في قانون الدفاع الوطني لعام 1966، فكانت تقدّم مساعدة مهمة للسلطات المدنية في المحافظة على القانون والنظام وفي العمليات القتالية في أثناء الحرب مع أوغندا (1978 - 1979)[847].

كانت الحرب الأوغندية - التنزانية الحادثة التي تشكّل الحد الفاصل الأخير للفترة في قيد الدراسة، وكان مبعثها، مثل حروب عدة أخرى، حسابات خاطئة بشكل فادح؛ فدكتاتور أوغندا عيدي أمين الذي بدأ يفقد السيطرة على جيشه لمصلحة مرؤوسين أكثر ولعًا بالقتال ادعى زورًا أن قوات تنزانية دخلت أوغندا وسوّت بالأرض عشرات من مناطق الاستيطان المجاورة للحدود. وفي محاولة منه لإظهار سلطته، أمر أمين القوات الأوغندية بمهاجمة شمال تنزانيا، حيث قتل جنوده قرويين عدة ونهبوا كل ما له قيمة. وفي نهاية الأمر، ألحقت قوات الدفاع الشعبي التنزانية - معززة بدعم اجتماعي واسع النطاق، وخزينة مليئة نسبيًّا، ومتطوعين يفوق عددهم ما يمكن تجنيده - بقوات الحكومة الأوغندية هزيمة منكرة عجلت بنهاية نظام أمين[848].

غانا - حكم عسكري متكرر

ظهرت منذ عام 1958 المؤشرات الأولى على أن قطاعات من القوات المسلحة كانت جاهزة للتدخل السياسي، وذلك عندما اعتُقل الضابط الغاني، النقيب بنجامين أيهايتي (Awhaitey)، ثم سُجن بتهمة التآمر لاغتيال نكروما[849]. ووقع بعد ذلك بثمانية أعوام الانقلاب الأول الذي أطاح نكروما ونظامه - الذي وُصف على نحو صائب بأنه «عمل صاعق على مستوى القمة، يشكّل فيه العنف العامل المحدد الأول وإن لم يُستخدم»[850] - وتبعته انقلابات عدة أخرى واثنان وعشرون عامًا من الحكم العسكري المتقطع.

المفصل الحرج الثاني: الانقلاب في عام 1966

غالبًا ما كان العميد م. م. حسن، مدير الاستخبارات العسكرية، يحذِّر نكروما من التهديد المحتمل الذي تشكّله القوات المسلحة؛ ففي أواخر شباط/ فبراير، بينما كان الرئيس وعدد كبير من الموالين للنظام في القيادة العسكرية خارج البلاد، انتهزت الفرصة قوة من الجيش قوامها 500 رجل - بدعم قوي من رجال الشرطة الذين كانوا مستائين بالقدر نفسه من دكتاتورية نكروما - واستولت على السلطة. ولم يواجَه المتمردون بمقاومة مسلحة كبيرة، واقتصر القتال على مناوشات بين الحرس الرئاسي ووحدات من الجيش النظامي.

تصلح الأوضاع التي سبقت الانقلاب الغاني مادة لكتاب يدرّس في مجال استيلاء العسكر على السلطة؛ إذ كانت القوات العسكرية منذ مطلع عام 1966 قد ضاقت ذرعًا بحكم نكروما الدكتاتوري والسياسات الاقتصادية المدمرة، وتأذى الجيش جراء سياسات الرئيس التقسيمية، ولا سيما محاباته الضباط الموالين سياسيًّا بترقيات وبتعيينات، وتقاعد جنرالات كفوءين رفضوا التملق له، ومن الاقتطاعات التي طاولت أسباب راحة القوات المسلحة النظامية وخدماتها، ومن التهديدات والشائعات المتعلقة بنشر قوات لمساندة مغامرات أجنبية محفوفة بالخطر[851]. تضمّنت أهداف الانقلاب إعادة الاعتبار لضباط بارزين عدة، منهم الجنرالان جوزيف أنكرا (Ankrah) وستيفن أوتو (Otu) اللذان نحَّاهما نكروما، ما يُظهر أن المسائل المتعلقة بروح الجماعة كانت أيضًا من محفزات الانقلاب المهمة[852]. والأهم من ذلك كله أن المتآمرين كانوا يعتقدون حقًّا أنهم يخلّصون غانا من زعيم متسلط. وكان الانقلاب شعبيًّا بشكل ملحوظ وبجميع المقاييس، حيث أيدت معظم شرائح المجتمع استبدال دكتاتورية نكروما بنظام سياسي قائم على التعددية، بحسب ما وعد الضباط القائمون بالانقلاب.

الحكم العسكري، 1966 - 1969

لاحظت روث فيرست (R. First) عن حق أن «الانقلاب، بوصفه طريقة تغيير لا تغيّر سوى القليل، أصبح متفشيًّا في السياسة الأفريقية» [853]. وعلى الرغم من ذلك، فإن الانقلاب الغاني في عام 1966 يشكِّل استثناء إلى حد ما؛ إذ قال روبرت بنكني (R. Pinkney) إن المساهمة الأوضح التي يستطيع جيش أفريقي تقديمها للديمقراطية، هي إطاحة الحكومات التسلطية التي لا يمكن إطاحتها بوسيلة أخرى، ثم السماح بانتخابات حرة، وهو ما كان تقريبًا النمط في غانا خلال فترة ما بين عامي 1966 و1969 [854]. إلا أنه يجب مع ذلك تأكيد أن قيام الجيش بإعادة السلطة إلى مدنيين منتخبين بحرية كان أمرًا نادرًا في أفريقيا وفي الأماكن الأخرى، وأن الانقلاب في غانا أوجد سابقة ساعدت على جعل الانقلابات العسكرية التي تلته تبدو أمرًا مقبولًا. كانت القيادة العسكرية ملتزمة، ومعها كثير من حلفائها السياسيين - النخب البيروقراطية والمهنية ونخب الأعمال والنخب التقليدية - ما كانت تعتبره أنموذجًا من ديمقراطية وستمنستر[855]؛ فمجلس التحرير الوطني الجديد (NLC) - المشكّل من أربعة ضباط عسكريين وأربعة من ضباط الشرطة - قام بتعليق دستور عام 1960، وحل حزب المؤتمر الشعبي، وحل السلطة التشريعية المؤلفة بأغلبيتها الساحقة من متملقي نكروما. وعنى الحكم العسكري عمليًّا نظام إدارة عسكرية يشرف فيه بضعة جنرالات، ولا سيما أنكرا وإيمانويل كوتوكا (Kotoka)، على إدارة عامة مدنية[856]. ولم يكن العدد الإجمالي لضباط القوات

المسلحة، المعيّنين لتولّي أدوار خارجة عن النطاق العسكري، يتجاوز الاثني عشر إلا في النادر[857]. وقام مجلس التحرير الوطني بإضفاء طابع ليبرالي على الإعلام، وسمح بالإعراب عن مقاربات سياسية مختلفة. كما كان مجلس التحرير الوطني قد عيَّن في عام 1966 اللجنة الدستورية واللجنة السياسية اللتين كانت المجموعات المعارضة ممثلة فيهما على التوالي بعشرة أعضاء من مجموع سبعة عشر، وبثلاثة عشر عضوًا من مجموع ثلاثة وعشرين[858]. ومقارنة بتجارب أخرى من الحكم العسكري، كان النظام الغاني لفترة 1966 - 1969 تقدميًّا ومستنيرًا، إلا أن ما تركه أساسًا من إرث إيجابي على الساحة السياسية كان إعادة إحياء مشهد سياسي تعددي. وغالبًا ما كان مجلس التحرير الوطني يذكّر الشعب بأن هدفه كان تحرير غانا من دكتاتورية متعسفة - وليس تغيير بنية المجتمع - وتسليم السلطة إلى حكومة تمثيلية مدنية في أسرع وقت ممكن. وباشر المجلس حملة لزيارة 700 بلدة وقرية من أجل تفسير سبب الانقلاب، وأنشأ شبكة من اللجان الاستشارية كان يمكن الناس من خلالها إيصال طلباتهم عبر مجموعات ضغط مختلفة[859]. وأنشأ المجلس، إضافة إلى ذلك، عددًا من المفوضيات واللجان الاستشارية لإجراء تحقيق في حالات التعسف المرتكبة في ظل نظام نكروما، وللتصدي لعدد من التظلمات المجتمعية.

ألغى النظام العسكري أيضًا عددًا من القوانين الضارة، مثل قانون تثبيت الإيجارات لعام 1962 «لإعادة العمل بالقواعد المعتادة للملكية العقارية»، واستجابة لمطالبة رؤساء القبائل بسلطة قضائية أكبر[860]. ولأن مجلس التحرير الوطني لم يكن له ولاء أيديولوجي معيَّن، كان قادرًا على السير في سياسات براغماتية وعلى الاستجابة للضغوط المجتمعية. استفاد الاقتصاد من زيادات حادة في أسعار الكاكاو والماس العالمية، لكن سياسة مجلس التحرير الوطني الاقتصادية كانت تقضي قبل كل شيء بعدم التدخل في القطاع الخاص. وأدى اعتماد الحكومة بشكل كبير على الغرب بخصوص التنمية الاقتصادية والمهارات الإدارية إلى إدامة تبعية غانا الاقتصادية[861].

لم يتوانَ الجنرالات عن ترقية أنفسهم بأنفسهم بشكل مستمر، وعن توزيع التعيينات على أساس المحسوبية، وعن الحرص على سرعة تلبية شكاوى المؤسسة. ومع أنهم أدخلوا عددًا من السياسات التقشفية لإخراج البلاد من المستنقع الاقتصادي الذي خلّفه نكروما، ارتفعت مخصصات الجيش بنسبة سنوية بلغت 22 في المئة[862]. ونتجت من جولة أخرى من الترقيات، قررها ضباط من الشريحة العليا احتفالًا بالذكرى الأولى لانقلابهم، محاولة انقلاب مضاد فاشلة في نيسان/ أبريل1967 نفّذها ضباط صغار قاموا بقتل الجنرال كوتوكا، وسُجن بعد المحاولة مئات من المدنيين والعسكريين المعادين للنظام. وبدأت حلقة المتآمرين الأصلية تتفكك في إثر اغتيال الجنرال كوتوكا، كما بدأ، بالنسبة إلى القوات المسلحة، حلول التعب من الحكم، وهو مفهوم مفيد لفت الانتباه إليه صمويل فاينر[863]. وفي نيسان/ أبريل 1969، حل الجنرال أفريفا محل أنكرا رئيسًا للدولة بسبب تورط الثاني في فضيحة رشوة. وفي الشهر التالي، رفع مجلس التحرير الوطني الحظر الذي فرضه على الأحزاب السياسية، ووضع أسس انتخابات وطنية، وعاد العسكر إلى ثكنهم في أيلول/ سبتمبر.

القوات المسلحة في ظل الفاصل الديمقراطي (1969 -

(1972

حقق حزب التقدم بزعامة خريج أوكسفورد، البروفيسور كوفي بوسيا (Busia)، فوزًا كاسحًا في انتخابات آب/ أغسطس 1969. كان بوسيا، وهو خصم سياسي لنكروما، قد عاد إلى غانا في عام 1966، وعُيّن في مناصب عدة مهمة في أثناء الحكم العسكري، منها رئاسة اللجنة الاستشارية الوطنية التابعة لمجلس التحرير الوطني. وبعد تسلمه الحكم، لم يقم بأي بادرة تصالحية تجاه مؤيدي نكروما، وكان يرفض فكرة القومية الأفريقية الشاملة التي كان كثيرون من الغانيين المتعلمين يأخذون بها. رُحِّل في أثناء مدة رئاسته نحو نصف مليون مواطن نيجيري من غانا، وخُفضت قيمة العملة الغانية، السيدي (Cedi)، بنسبة 44 في المئة[864]. ووجهت هاتان السياستان باستياء شعبي واسع، كما تعرّض نظام بوسيا لضربات مؤلمة بفعل التراجع الحاد لأسعار الكاكاو العالمية الذي تسبب بإفلاس أصحاب المزارع وتقليص السياسات الاقتصادية الحكومية بشكل حاد. هكذا، لجأ بوسيا عند تدهور الوضع الاقتصادي الإجمالي وتدنّي مستويات المعيشة إلى خيارات سياسية أخرى أدت إلى استعداء مزيد من شرائح المجتمع الغاني وزوال قاعدة مؤيديه.

دعمت القوات المسلحة في بداية الأمر بوسيا وسياساته المحافظة بقوة، وكانت في وضع جيد بفضل التأثير الرجعي لمكافآت حكمها الذي دام ثلاثة أعوام. واعتقد ضباط الشريحة العليا أن محميهم السابق، بوسيا، مدين لهم بالفضل، وأنه سيوليهم معاملة تفضيلية. لكن بوسيا لم يستغل ود الجنرالات، على الرغم من أن دعمهم له ربما كان سيمكنّه من اجتياز عدد من الأوقات الصعبة[865]؛ إذ ارتكب بوسيا عددًا من الأخطاء الجسيمة التي اعتبرها الجنرالات أخطاء لا تُغتفر: **أولًا**، فرض بوسيا اقتطاعات كبيرة من ميزانية الدفاع، وفرض قيودًا شديدة على التدريب والمناورات، وهو النشاط الذي يشكّل أساس ازدهار أي قوات مسلحة في زمن السلم، وذلك لأنه كان يعتقد أن غانا لا تواجه تهديدات أمنية متوقعة. **ثانيًا**، فاقم بوسيا موجة العداوات الإثنية المتصاعدة في داخل القوات المسلحة، حيث قام عن سابق قصد بإحلال ضباط من قبيلة الإيوي محل ضباط من قبيلة الآكان في مناصب قيادية مهمة[866]. **ثالثًا**، انخفضت دخول الضباط الحقيقية بشكل حاد، وذلك جزئيًّا، بسبب سياسات بوسيا، حيث كان يتعين عليهم، على سبيل المثال، تقديم مساهمات إلزامية في مشروعات التنمية الاقتصادية، كما ألغيت العلاوة المقررة لهم على ثمن سياراتهم (مع أنها أعيدت لاحقًا). **أخيرًا**، تقاعد عدد كبير من كبار الضباط لتولّي أعمال في القطاع الخاص، تاركين قيادة الجيش في أيادٍ فتية ومتقلبة. وكان عدد من هؤلاء الضباط الأصغر سنًا، يعترفون بضرورة حشد الناس خلف سياسات أكثر شعبية وأقل تسببًا بالخلاف والشقاق[867]. أدت هذه العوامل وغيرها، إلى الانقلاب العسكري الذي أسقط في مطلع عام 1972 حكومة بوسيا المنتخبة ديمقراطيًّا ولكن المتدنية الأداء.

انقلاب، وحكم عسكري، وانقلابات مضادة، 1972 - 1979

بعد انقلاب أبيض حظي بالشعبية في 13 كانون الثاني/ يناير 1972، أقام الكولونيل أ. ك. أشيامبونغ حكمًا عسكريًّا جديدًا. كان منفذو انقلاب 1966 يشددون على أن الأوضاع الاستثنائية كانت هي المسؤولة عن تدخُّلهم، فبذلوا خيرة جهدهم لإعادة الحكم إلى المدنيين. وبعد ستة أعوام من ذلك، لم يكن أشيامبونغ وزملاؤه يرون أي سوء في إطاحة ديمقراطية عاملة من أجل إيجاد حل لتظلماتهم. وبحلول ذلك الوقت، ما عاد يُنظر إلى التدخل العسكري على أنه استثنائي، أو لمدة قصيرة، أو أنه يستلزم إعداد تبرير أخلاقي[868].

كان مجلس الخلاص الوطني (NRC) الذي جرى إنشاؤه مختلفًا عن مجلس التحرير الوطني، من حيث قيامه بتعيين عدد أكبر كثيرًا من الضباط العسكريين على رأس الوزارات والهيئات الحكومية والشركات التابعة للدولة. وكان مجلس الخلاص الوطني - تغيّر اسمه في عام 1975 ليصبح المجلس العسكري الأعلى - مؤلفًا من عشرة ضباط من ذوي الرتب العالية. أما من حيث الأداء الاقتصادي، فكان سجل نظام أشيامبونغ جيدًا بمقدار جودة سجل أي نظام عسكري أفريقي. واستطاعت الحكومة، خلال أول عامين من مدتها، الحفاظ على صورة حكومة وطنية نزيهة، وكان أشيامبونغ وزملاؤه، مثلهم مثل قادة النظام العسكري السابق، متحررين من أي قيود أيديولوجية، فعملوا بطريقة براغماتية، واستجابوا للتوقعات الشعبية. هذا ورفض مجلس الخلاص الوطني سداد دفعات على حساب دين غانا لصندوق النقد الدولي، قائلًا إن الشعب لم يستفد من تلك القروض: كانت هذه السياسة، وشعار «لن ندفع» يحظيان بشعبية واسعة. كما تمكنت الحكومة من أن تشحن طاقة الناس، مشجعة إياهم على أن يكونوا أكثر اعتمادًا على أنفسهم - كانت «عملية أطعم نفسك» تحث الناس على استغلال كل قطعة أرض متوافرة لإنتاج الفواكه والخضر - ومن أن تنفّذ مشروعات تنمية محلية مصممة لكسب قلوب الناخبين وعقولهم[869]. كما جرى تخفيف حدة المشكلات الإثنية في القوات المسلحة، حيث حصلت المجموعات القبلية على تمثيل أكثر توازنًا في القوات المسلحة.

صار الجنرالات أسياد السياسة من دون منازع، فأصبح الفساد متفشيًا على نطاق واسع في أعوام النظام الأخيرة، لكن وزارة المالية بقيت تحتفظ بقدر من التحكم بميزانية الدفاع بما يتماشى مع حيطة الجنرالات المالية (ما دامت محافظ نقودهم لم تُمَس) [870]. وعلى الرغم من تنفيذ برامج واسعة النطاق للتنمية الزراعية، تدهور الوضع الاقتصادي في عام 1977، ما دفع القيادة إلى إعادة السلطة إلى المدنيين، لكن، قبل أن تتمكن من عمل ذلك، أرغم انقلابٌ مضاد وقع في تموز/ يوليو 1978 حكومة أشيامبونغ على ترك الحكم. وبرر منفذو الانقلاب - الذين قادهم الجنرال فريد أكوفو، نائب أشيامبونغ ورئيس أركان الدفاع وعضو المجلس العسكري الأعلى - فعلتهم بالإشارة إلى فساد الحكومة وشدة مركزة السلطة، لكن الدافع إلى الانقلاب كان في حقيقة الأمر خلافًا عسكريًا داخليًا متجذرًا في عدم تحقق آمال مجموعة مستاءة من الضباط بالترقي. وعد أكوفو بتسليم السلطة إلى إدارة مدنية في السنة التالية، إلا أن الفرصة لم تتح له ليفي بوعده، إذ أطاحه ضباط صغار بقيادة الملازم أول طيار جيري راولينغز في حزيران/ يونيو 1979، أي بعد أقل من أحد عشر شهرًا من تولّيه السلطة. كان غرض هذا الانقلاب «تنظيف البيت العسكري» ومعاقبة المتهمين بالفساد المتفشي، حتى لا يتسلم الحكم قادة سياسيون يسمحون للمذنبين بالاحتفاظ بمكاسبهم التي جنوها بصورة غير مشروعة. قام راولينغز ورجاله، خلال أسابيع قليلة، بإعدام ثمانية قادة عسكريين - منهم أفريفا وأكوفو وأشيامبونغ - بعد محاكمات صورية. التزم راولينغز

تعهده بالسماح بإجراء انتخابات في أيلول/ سبتمبر 1979، وبدأت بعد شهر من ذلك مدة ولاية حكومة مدنية كانت، وقد لا يكون هذا مفاجئًا، أقصر عمرًا من المتوقع.

خلاصة ختامية

تولى راولينغز مقاليد السلطة ثانية في كانون الأول/ ديسمبر 1981 في انقلاب - «من أجل إعادة حكومة جديرة بالحكم» - واحتفظ بها حتى عام 2001. وبسبب متاعب اقتصادية وانتقاد متزايد لحكمه، قام بتشريع الأحزاب السياسية وإجراء انتخابات في عام 1992. ولم تكن تلك الانتخابات - التي أسفرت عن فوز كاسح لراولينغز - نزيهة أو حرة، لكنه انتُخب رئيسًا للمرة الثانية بعد أربعة أعوام، ولم يكن هنالك شك هذه المرة بصحة النتيجة. وقد أثبت راولينغز أنه رئيس شعبي ومستقيم، مع إنجازات اقتصادية واجتماعية عدة تُحسب له[871]. ثم تنحى عن الرئاسة لأن الدستور كان يمنعه، بعد مدتين رئاسيتين، من السعي إلى إعادة انتخابه. وعلى خلاف تنزانيا التي بقيت دولة حزب واحد في واقع الأمر، حتى بعد إعادة العمل بنظام تعدد الأحزاب في عام 1992، أصبحت غانا تدريجًا ديمقراطية تؤدي وظائفها، وفقدت فيها أحزاب حاكمة السلطة وحل محلها سلميًا خصوم سياسيون[872].

بوتسوانا الاستثنائية

كانت بوتسوانا تُعرف باسم محمية بتشوانالاند (Bechuanaland) البريطانية منذ عام 1885، وحين حصلت على استقلالها في عام 1966 كانت واحدة من أفقر دول العالم ومن دون موارد معروفة، وتشمل صحراء كالاهاري قرابة ثلاثة أرباع أراضيها المسطحة، وكان فيها خمسة أميال من الطرق المعبّدة، واثنان وعشرون خريجًا جامعيًّا، وكان دخل الفرد فيها 60 دولارًا أميركيًّا[873]. على الرغم من ذلك، كانت خلال أعوامها الخمسة والأربعين باعتبارها دولة ذات سيادة واحدة من أكثر الدول استقرارًا وازدهارًا وديمقراطية في أفريقيا، وهي لم تعرف الحروب أو حالات الانتفاض الاجتماعي الكبرى.

يسهل في واقع الأمر تفسير هذا المآل غير المتوقع: **أولًا**، كان في بوتسوانا منذ الاستقلال ديمقراطية متعددة الأحزاب، وصحافة حرة عمومًا، من دون انتهاكات مُمنهجة لحقوق الإنسان أو الحقوق السياسية. أطلق منتقدو بوتسوانا عليها تسمية «الديمقراطية الأبوية» و«الأتوقراطية الناعمة»، وذلك في الأساس لأن حزبًا واحدًا، هو حزب بوتسوانا الديمقراطي، حكم البلاد منذ الاستقلال[874]. مع ذلك، فإن حزب بوتسوانا الديمقراطي لم يعرقل جديًّا نشاط خصومه السياسي، حتى أن «فريدوم هاوس» ومنظمات أخرى طيبة السمعة اعترفت بأن الانتخابات التي فاز بها الحزب كانت منتظمة وحرة ونزيهة[875]؛ **ثانيًا**، تمكنت بوتسوانا، بفضل اكتشاف ترسبات كبيرة من الماس في عام 1967، من أن تصبح من أكبر المنتجين في العالم لأحجار الماس ذات النوعية الصالحة للمجوهرات، ما ساعدها على تمويل أسرع نمو لدخل الفرد في العالم[876]؛ **ثالثًا**، استفادت بوتسوانا من قادة مستقيمين نسبيًّا، فهموا محدودية البلاد وخططوا للمدى الطويل. وعلى سبيل

المثال، وضعت الحكومة جانبًا في أواخر الألفية الثانية مبلغًا يزيد على 7 مليارات دولار أميركي لـ «صندوق الأيام الماطرة»، توقعًا لانخفاض الطلب العالمي المستقبلي على الماس؛ **أخيرًا**، لم تشهد بوتسوانا نزاعات إثنية خطرة، وذلك في الأساس بسبب قلة عدد سكانها (1.8 مليون نسمة في بلد بحجم تكساس) وتجانسهم إلى حد كبير. وتتحدث قبائل بوتسوانا التسع لغات محلية متفرعة من لغة واحدة، وكان لديها منذ زمن طويل آلية فاعلة لحل النزاعات، تسمى الـ «كغوتلا» (Kgotla)، وهي اجتماعات منتظمة للزعماء والذكور البالغين (يسمح بحضورها للنساء والأطفال وحتى للذين لا ينتمون إلى الجماعة) تعمل باعتبارها محكمة تقليدية[877].

إن ما يجعل بوتسوانا جديرة باهتمام خاص من منظورنا هو صفة أخرى من صفاتها الاستثنائية، أي تحديدًا كونها قد اختارت على مدى 11 عامًا بعد الاستقلال عدم امتلاك قوات مسلحة؛ إذ إن الدول الخارجة من حقبة استعمارية لا تستطيع في معظمها مقاومة الإغراء المتمثل في تجهيز جيش يكون على أهبة الاستعداد، لكن بوتسوانا انتهجت مسارًا آخر، فجهزت وحدة شرطة متحركة تعود جذورها إلى ماضيها الاستعماري وتخلت عن أبهة امتلاك جيش خاص بها.

فكيف يفسر هذا القرار؟

بداية، وكما أدرك ذلك أول رئيس بوتسواني، سيرتسي خاما (S. Khama) (1966 - 1980)، لم تكن البلاد الجديدة تواجه تهديدًا أمنيًّا حقيقيًّا. وحين كان السياسي المعارض ب. ج. ماتانتي (Matante) يكرر إصراره على أن بوتسوانا تحتاج إلى قوات مسلحة خاصة بها، كان خاما يهزأ منه متسائلًا: «ومن هم الذين سنقاتلهم؟»[878]. وعلى القدر نفسه من الأهمية، ولأعوام عدة بعد الاستقلال، كانت بوتسوانا فقيرة إلى درجة أن نسبة لا يستهان بها من ميزانيتها الوطنية كانت تأتي على شكل معونة من المملكة المتحدة. وكان على الحكومة مواجهة خيارات صعبة وتحديد الأولويات، ولم يكن امتلاك جيش من بين هذه الأولويات. وفي أي حال، فإن مجرد الاكتفاء بتجهيز قوة صغيرة كان سيفوق كثيرًا مدى إمكاناتها المالية. كما أن أعضاء النخب السياسية كانوا لا يستخفّون بإمكان قيام جيش محتمل بإطاحة الحكومة، وكانوا يعربون علنًا عن تخوّفهم من أن يقوم «القادة الجشعون والأنانيون» للقوات المسلحة العتيدة بقتل الديمقراطية من طريق انقلاب[879]. وبالمجمل، تمكنت هذه الدولة السيدة الفتية، نظرًا إلى غياب التهديدات الأمنية وشح الموارد المالية وبفضل المنطق السليم لنخبها السياسية، من تطوير ديمقراطيتها وتفادي المطبات التي وقع فيها كثير من الدول الحديثة الاستقلال.

تحولت خيارات بوتسوانا في الأساس وتوسعت مع اكتشاف ترسبات الماس[880]؛ إذ شهدت في أواسط السبعينيات غارات قام بها رجال كوماندوس مسلحون من روديسيا وجنوب أفريقيا - كانوا يطاردون راديكاليين وناشطين معادين للفصل العنصري يبحثون عن ملجأ آمن في بوتسوانا - شكلت، إلى جانب مشكلات حدودية لم تُحلّ، تهديدات لسيادة بوتسوانا. كما أصبح مرتكبو أعمال السطو أكثر نشاطًا، مهددين مخزونات بوتسوانا الطبيعية وبناء صناعة سياحية. فردَّت الدولة بتشكيل قوة مسلحة، من خلال قانون برلماني (قانون قوة بوتسوانا المسلحة رقم 13 لعام 1977)، بعد 11 عامًا من الاستقلال.

- **قوات الدفاع البوتسوانية والدولة**

ألزمت حكومة غابورون نفسها إنشاء واحدة من أقدر القوات المقاتلة وأكثرها احترافية في أفريقيا، وحققت هذا الهدف بحلول مطلع التسعينيات. وتسارع تطوير قوات الدفاع البوتسوانية

خلال فترة 1989 - 1998، عندما كانت بقيادة سيرتسي خاما إيان خاما، نجل أول رئيس والرئيس الحالي منذ عام 2008. وكان تصميمه على تحويل قوات الدفاع البوتسوانية إلى قوة مجهزة وجاهزة للمهمات الشاقة، مدفوعًا أيضًا، على الأرجح، بسوء أدائها ضد قوات كوماندوس جنوب أفريقيا في حزيران/ يونيو 1985. كان إيان خاما رجلًا يتحلى بالانضباط الصارم ومتمسكًا بشدة بأهداب الفضيلة، ما أهّله لممارسة أسلوب فاعل في القيادة، مع إظهار طاقة تبدو كأنها لا تنضب في العمل على تحويل قوات الدفاع البوتسوانية. استفادت بوتسوانا من التغييرات في البيئة الأمنية الدولية - ولا سيما تأسيس حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا في عام 1994 - على الرغم من بقاء عدد كبير من التحديات: مشكلة السطو المزعجة، وتدفُّق النازحين من دول مجاورة (ولا سيما زمبابوي)، والشجار المستمر مع ناميبيا بخصوص الحدود المشتركة.

جرى في ظل إيان خاما تحديث التعليم العسكري والتدريب وتكثيفهما، وأرسِل كل ضابط فوق رتبة نقيب تقريبًا لتلقّي تدريب متقدم خارج البلاد، ولا سيما إلى بريطانيا والولايات المتحدة. وبحلول أواخر التسعينيات، كانت بوتسوانا تملك قوة عسكرية متينة وحسنة التجهيز قوامها 10.000 رجل، مع عدد من المنشآت الحديثة، بما في ذلك قاعدة جوية جديدة في موليبول. وارتفع الإنفاق العسكري - 4.1 في المئة من الناتج المحلي الخام في التسعينيات - متجاوزًا الإنفاق في التعليم أو العناية الصحية[881]. وشدد إيان خاما على المعايير الخلقية العالية والمساءلة والافتخار بالخدمة. وقللت الأجور المقبولة حافز الكسب غير المشروع، وضمنت قدرة القوات المسلحة على جذب خيرة الرجال والنساء البوتسوانيين وألمعهم (دخلت النساء الخدمة في عام 2008) [882]. بدا أداء قوات الدفاع البوتسوانية جيدًا في عمليات مكافحة السطو والتعدي على ممتلكات الدولة التي برزت كواحدة من مهماتها الرئيسة[883]. وتمثّل أكبر التحديات بالنسبة إلى الجيش تلبيةَ احتياجات أفراده المصابين بمرض الإيدز الذين يشكّلون ما يصل إلى 35 في المئة من عديده[884]. ولم تُظهر قوات الدفاع البوتسوانية خلال أكثر من خمسة وثلاثين عامًا من تاريخها ما يشير إلى وجود تململ، وكان احتمال حدوث انقلاب أو تمرد معدومًا تقريبًا[885]. ويملك الجنود حق التصويت، لكن لا يُسمح لهم بالمشاركة في أي نشاط سياسي.

مع أن الأسس المؤسسية للعلاقات المدنية - العسكرية أصبحت أكثر تعقيدًا منذ عام 1998، فإنها كانت إلى حد كبير غير معقدة خلال أول عقدين من عمر قوات الدفاع البوتسوانية؛ إذ يهيمن الرئيس بشكل كبير على النظام السياسي البوتسواني، كما أن سيطرة السلطة التنفيذية على القوات المسلحة - هنا أيضًا، خاصة حتى عام 1998 - كانت شبه كاملة. والرئيس هو القائد الأعلى لقوات الدفاع البوتسوانية، وهو يعيّن جميع كبار الضباط (من مقدَّم فما فوق) على أن يساعده في هذه المهمة مجلس استشاري في شأن الترقيات. ومع أن قانون قوات الدفاع البوتسوانية أسس مجلس دفاع، فإن هذا المجلس يخضع بشكل كامل لتوجيهات الرئيس الذي يقرر من سيتولى عضويته[886]. غير أن الأهم هو أن المجلس لا يُدعى إلى الاجتماع إلا في النادر، حيث يبقى أحيانًا من دون عمل أعوامًا عدة؛ فالدفاع كان مجرد دائرة في مكتب الرئيس توظّف، في الجزء الأعظم، جنرالات متقاعدين ذوي كفاءة عالية (هي الآن مكتب الرئيس للعدل والدفاع والأمن). ووزير الدولة في مكتب الرئيس هو، على الورق، المسؤول عن الإدارة اليومية لقوات الدفاع البوتسوانية، لكن هرمية السيطرة المدنية ملتبسة في الواقع، كما هي بالضبط العلاقة بين الرئيس ووزير الدولة[887].

كان دور السلطة التشريعية محدودًا في الشؤون العسكرية، حيث قامت إلى حد بعيد بوظيفة هيئة توافق من دون نقاش. يتلقى البرلمانيون معلومات محدودة جدًا في شأن المسائل العسكرية - الأمنية ويوقّعون عادة ميزانيات الدفاع من دون مناقشتها جديًا[888]. وتبدي الحكومة اهتمامًا عميقًا بالسرية، كما أن قانون الأمن القومي لعام 1986 يعفي القوات المسلحة من نشر أي معلومات، باستثناء المعلومات التي لا ضرر من نشرها[889]. ولم يعمد السياسيون إلا نادرًا إلى الاستعانة بالخبراء المستقلين القلائل الذين يعملون في الجامعات والمنظمات غير الحكومية، وهم الذين كان يتعين عليهم بدورهم أن يتوخوا الحذر في الإعراب علنًا عن آرائهم.

خاتمة

كان من السهل في الفصل السابق تبيُّن الحالات «الجيدة» والحالات «السيئة»، لكن جوابنا في هذا الفصل لا يمكن أن يكون بذلك القدر من الوضوح. ولا تنشأ هذه الصعوبة مع غانا بعد الحقبة الاستعمارية وحكمها العسكري المتكرر. لكن ماذا عن تنزانيا؟ كان هذا البلد دولة حزب واحد على الرغم من أن النقاشات السياسية الداخلية في حزب تانو تتجاوز كثيرًا، وعلى صعيدي الكم والنوع، النقاشات في الكيانات السياسية الخاضعة للسيطرة السوفياتية[890]. وبعد ترويض الجيش في عام 1964، كانت العلاقات المدنية - العسكرية التنزانية مماثلة لما هي في دول اشتراكية أخرى، مع شبه انصهار للحزب والدولة كان يمارس على القوات المسلحة سيطرة ذاتية متعددة الأوجه من خلال آليات مؤسساتية مختلفة. مع ذلك، كانت تنزانيا أيضًا متميزة تمامًا في العالم الشيوعي بسبب **مدى وانتظام** تبادل العاملين بين المناصب الحزبية والمناصب العسكرية. بكلمات أخرى، نجحت تنزانيا، على خلاف غانا، في تأسيس سيطرة مدنية على القوات المسلحة، لكن يجب، مع ذلك، عدم الخلط بين السيطرة المدنية والسيطرة الديمقراطية. كانت السيطرة المدنية في تنزانيا مركزية، ولم تكن هيمنة الدولة - الحزب مستغربة نظرًا إلى عدم وجود سلطة تشريعية مستقلة أو قضاء مستقل أو أي منظمة سياسية أخرى متحررة من سيطرة تانو/ حزب الثورة. ويبرهن مثَل تنزانيا على أن السيطرة المدنية يمكن أن تكون ناجحة بينما تدمج القوات المسلحة في الحلبة السياسية العامة. أما وضع بوتسوانا، فمشابه لوضع تنزانيا ضمن نطاق قيام حزب واحد بحكم البلاد منذ الاستقلال، لكن مع فرْق كبير هو أن انتخابات حرة وعلى أساس فواصل زمنية منتظمة كانت تجرى في بوتسوانا خلال الفترة الزمنية ذاتها. ويبقى، نظرًا إلى الموقع المهيمن للسلطة التنفيذية في النظام السياسي البوتسواني، أن العلاقات المدنية - العسكرية البوتسوانية بعيدة أيضًا عن كونها مثالية.

يجادل كثير من الدارسين بأن مع كون جميع العوامل الأخرى متساوية، فإن أرجحية بقاء الديمقراطية تزداد كلما كان أمد الحكم الاستعماري البريطاني أطول - وذلك على نقيض حكم استعماري أوروبي آخر[891]. ويمكن تأييد هذه الحجة بالحالات التي تناولناها في جنوب آسيا، لكن ليس بتجارب الدول الأفريقية الثلاث الواردة في هذا الفصل، إذ كان التورط البريطاني في غانا أطول وأشد مما كان في تنزانيا أو بوتسوانا، مع ذلك كان على غانا وحدها أن تتحمل دكتاتورية نكروما القمعية أولًا ثم جولات عدة من الحكم العسكري.

ثمة عامل آخر يكتسب أهمية خاصة في كثير من السياقات التالية للاستعمار، وهو معاملة المجموعات الإثنية في القوات المسلحة. لم تكن هذه المسألة واردة تقريبًا في بوتسوانا، لأن

مجتمعها يتصف بتجانس نسبي وتقاليد صداقة طويلة الأمد بين القبائل. ويجب الاعتراف بأن القيادة التنزانية - أي في الحقيقة نيريري، نظرًا إلى سلطته السياسة غير المحدودة عمليًّا - أزالت إلى حد بعيد «العامل الإثني» من القوات المسلحة وأيضًا من السياسة عمومًا في بيئة قبلية معقدة ومنوّعة. ويمكن تقدير حجم هذا الإنجاز على أفضل نحو، عند النظر إلى مجتمعات عدة أخرى تفتك بها النزاعات الإثنية في أفريقيا وأماكن أخرى. على نقيض تنزانيا، كانت العلاقات القبلية في غانا تصبح أحيانًا محفوفة بالتوتر. ومن المثير للاهتمام أن الحكام العسكريين ليسوا هم من تعامل على نحو خاطئ مع هذه المسألة، بل الحكومات المدنية، ولا سيما حكومات نكروما، وبقدر أقل حكومات بوسيا التي كانت تتلاعب بالجماعات القبلية وتستغلها لأغراضها السياسية.

كما في السياقات التالية للاستعمار الواردة في الفصل السابق، كانت مهمة بناء الدولة في كلٍّ من غانا وتنزانيا تتمثل في بناء جيش جديد من أبناء البلاد يكون مستقلًا عن المستعمرين، وإعادة من بقي من ضباط بريطانيين إلى بلادهم بمجرد أن يصبح في الإمكان توفير التدريب لخلفائهم الوطنيين. وتمثِّل بوتسوانا هنا حالة خارج السياق، لأن البريطانيين لم يُمَركزوا جيشًا استعماريًّا في بتشوانالاند، فتيسَّر بناء جيش جديد بعد عام 1977. وكان النفوذ الأجنبي مهمًا في هذه الدول، وذلك جزئيًّا بسبب بقاء تأثير الفترة الاستعمارية، لكن أيضًا بسبب القوى المتنافسة في إطار الحرب الباردة: الصين والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

خلال المدد المشمولة بالدراسة هنا، شهدت غانا حكمًا عسكريًّا متقطعًا بينما كانت تنزانيا دولة اشتراكية. ولم تكن قوات البلدين المسلحة ملتزمة الديمقراطية ولا حتى، في حالة غانا، بالحكم المدني. وكانت بوتسوانا حالة مختلفة من نواحٍ عدة، وعلى ما يبدو طوَّر سلك الضباط البوتسواني ولاء قويًّا للديمقراطية. مع ذلك، فإن صغر حجم القوات المسلحة وجهاز الدولة في غابورون، والتخلف النسبي في تطوير الترتيبات المؤسساتية والسياسية الخاصة بالمؤسسة الدفاعية، إن لم نذكر الطبيعة الأعم لاستثنائية بوتسوانا[892]، عوامل لا تسمح باستخدام البلاد قاعدة لتعميمات مفيدة بخصوص أفريقيا بعد الحقبة الاستعمارية.

هنالك ظاهرة مشتركة في جميع السياقات التالية للاستعمار التي تناولناها بالدراسة، ديمقراطية أكانت أم تسلطية، ألا وهي ضعف إمكان إشراف السلطة التشريعية إزاء السلطة التنفيذية. لكن يجب، مع ذلك، ذكر ثلاثة توضيحات بهذا الخصوص: السلطة التشريعية الهندية أقوى نوعًا ما من السلطات التشريعية في البلدان الأخرى، بينما تفتقر سيطرة السلطة التنفيذية (السيطرة المدنية) على القوات المسلحة في باكستان وبنغلادش إلى القوة والفاعلية. والتعميم الذي نستطيع الخروج به هو أنه يصعب إلى أقصى حد الخروج بتعميمات مفيدة من التجارب الست التالية للاستعمار التي درسناها في هذا الفصل وفي الفصل السابق.

الجدول رقم (9 - 1)
بعد الاستعمار في شبه الصحراء الأفريقية: غانا وتنزانيا وبوتسوانا

	البلد المدة	غانا 1957 - 1979	تنزانيا 1961 - 1979	بوتسوانا 1977 - 1998

الخلفية	القوة العسكرية الوطنية في ظل البريطانيين	فوج ساحل الذهب: مسؤوليات محدودة للمحليين، وأفضليات قبلية	كتيبة رماة الملك الأفريقية: مسؤوليات محدودة جدًا للمحليين	لا وجود لقوة عسكرية بريطانية أو مشاركة محلية في الدفاع
	التأثير الاستعماري في القوات المسلحة الجديدة	معتدل	من ضعيف إلى معتدل	معدوم تقريبًا
الدولة	المهمات الرئيسة	تأسيس قوات مسلحة مستقلة، وتدريب سلك ضباط جديد، مع التخلص من الضباط الاستعماريين، إظهار للقوة في الخارج	تأسيس قوات مسلحة مستقلة، وتدريب سلك ضباط جديد، مع التخلص من الضباط الاستعماريين	تأسيس قوات مسلحة لأمن الحدود وعمليات مكافحة السطو على ممتلكات الدولة
	القيادة السياسية المدنية	غير كفوءة وفاسدة (نكروما)	شعبية ونزيهة وملهمة	قوية وتقدمية ومسؤولة
	المؤسسات السياسية والتوجهات	ضعيفة، لكنها تتحسن قليلًا	ضعيفة، لكنها تصبح أقوى	تتقوى بسرعة
	مشاركة	قوية (نكروما) ثم	متخللة	قوية

	المدنيين في الشؤون الدفاعية	أضعف		
	سيطرة السلطة التنفيذية	قوية	قوية	قوية
	إشراف السلطة التشريعية	ضعيف	ضعيف	ضعيف
	السياسيات الإثنية - الدينية والإقليمية	تقسيمية في ظل الحكم المدني، موحدة في ظل الحكم العسكري	موحدة	موحدة (ليست مسألة أساس)
	تطهير القوات المسلحة	نعم،وبشكل متكرر	بعد تمرد عام 1964	كلا
	النفوذ الأجنبي	الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي، ثم الولايات المتحدة: معتدل	الصين الشعبية: معتدل	المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا: معتدل
الجيش	التدخل في السياسة	عالٍ	عالٍ، وإشراك عناصر من الجيش، ومؤسسة	معتدل (في ظل إيان خاما وزيرًا

			سياسية أساس، ومحاولات انقلاب صغيرة غير عنيفة	للدفاع)، ثم أقل كثيرًا
	الوظيفة الداخلية	القيام أحيانًا بدور الوسيط النافذ في السياسة	حماية النظام وفض الاحتجاجات	لا يوجد
	الوظيفة الاستشارية	بدرجة عالية جدًا (في ظل الحكم المدني)	بحد أدنى	صغيرة
	الصفات المؤسساتية	تشكيلات في ظل نكروما كثقل موازن للجيش	علاقة تكافلية مع الدولة - الحزب	تدريب عالٍ واحترافية عالية
	الفاعلية	غير واضحة	معتدلة	عالية
	التزام الديمقراطية	كلا	كلا	نعم
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	كلا	كلا	قليلون، نادرًا ما يستشارون
	هيبة الجيش	عالية	معتدلة	عالية
	الجنود في المجتمع	فصل	«جنود مواطنون»	كيان منفصل
	التجنيد الإلزامي	كلا	كلا	نعم

النظام السياسي في نهاية المدة		تسلطية مع حكم عسكري متقطع	اشتراكية الدولة	ديمقراطية برلمانية

(786) A. B. Assensoh and Yvette M. Alex-Assensoh, *African Military History and Politics: Coups and Ideological Incursions, 1900-Present*, Foreword by Richard W. Hull; Introd. by Okey Onyejekwe (New York: Palgrave, 2001), p. 2.

(787) Edward A. Shils, «The Military in the Political Development of the New States,» in: John J. Johnson (ed.), *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962), p. 38

(788) Robert B. Edgerton, *Africa's Armies: From Honor to Infamy: A History from 1791 to the Present* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2002), pp. 66-67.

(789) يُنظر:

Ali AlAmin Mazrui (ed.), *The Warrior Tradition in Modern Africa*, International Studies in Sociology and Social Anthropology; 23 (Leiden: Brill, 1977), and Michelle Moyd, «'We Don't Want to Die for Nothing': Askari at War in German East Africa, 1914-1918,» in: Santanu Das (ed.), *Race, Empire and First World War Writing* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2011), pp. 90-107.

(790) مقابلة مع جوليوس نيريري في الصاندي تايمز (لندن)، (3 تشرين الأول/ أكتوبر 1999)، ذُكرت في:

John Ndembwike, *Tanzania: The Land and its People*, 3rd ed. (Pretoria, South Africa: New Africa Press, 2008), p. 121.

(791) Simon Baynham, *The Military and Politics in Nkrumah's Ghana*, Westview Special Studies on Africa (Boulder: Westview Press, 1988), p. 24.

(792) William Lloyd-Jones, *K. A. R.; being an Unofficial Account of the Origin and Activities of the King's African Rifles* (London: Arrowsmith, [1926]), p. 42.

(793) Nestor N. Luanda and E. Mwanjabala, «King's African Rifles to Tanganyika Rifles: A Colonial Sliceup,» in: Tanzania People's Defence Forces, *Tanganyika Rifles Mutiny, January 1964* (Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press, 1993), p. 11.

(794) J. 'Bayo Adekson, «Army in a Multi-Ethnic Society: The Case of Nkrumah's Ghana, 1957-1966,» *Armed Forces and Society*, vol. 2, no. 2 (February 1976), p. 253.

(795) Baynham, *The Military and Politics*, p. 27.

(796) Hubert Moyse-Bartlett, *The King's African Rifles; a Study in the Military History of East and Central Africa, 1890-1945* (Aldershot: Gale and Polden, 1956), pp. 478-574. See also: Timothy H. Parsons, *The African Rank-and-File: Social Implications of Colonial Military Service in the King's African Rifles, 1902-1964*, Social History of Africa (Portsmouth, NH: Heinemann, 1999), and John Nunneley, *Tales from the King's African Rifles: A Last Flourish of Empire*, Cassell Military Paperbacks (London: Cassell, 2001).

(797) Cameron Duodu, «Obituary: Major Seth Anthony,» *Guardian*, 13/1/2009.

(798) W. F. Gutteridge, *Military Regimes in Africa*, Studies in African History; 11 (London:

.Methuen and Co., 1976), p. 30

(799) Baynham, *The Military and Politics*, p. 32.

(800) Nestor N. Luanda, «Introduction,» in: Tanzania People's Defence Forces, p. ix.

(801) Baynham, *The Military and Politics,* p. 109.

(802) John Mukum Mbaku, *Institutions and Development in Africa* (Trenton, NJ: Africa World Press, 2004), pp. 131-134, and Edgerton, p. 149.

(803) يُنظر:

Godfrey Mwakikagile, *Economic Development in Africa* (Commack, NY: Nova Science Publishers, 1999), pp. 58-62. See also: Göran Hydén, *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry* (Berkeley: University of California Press, 1980).

(804) مذكور في:

Ndembwike, p. 107.

(805) مقابلات مع غوران هايدن وموسيغا باريغو والتر بغويا (دار السلام، في 7 و8 و9 نيسان/ أبريل 2009 على التوالي). يُنظر أيضًا

Godfrey Mwakikagile, *Nyerere and Africa: End of an Era* (Pretoria, South Africa: New Africa Press, 2006).

(806) مقابلتان مع إي. جييماه بوادي وكوجو أسانتي (أكرا، 14 نيسان/ أبريل 2009).

(807) Edgerton, p. 149.

(808) مقابلة مع بن كونبور (أكرا، 14 نيسان/ أبريل 2009)؛

Adekson, p. 254, and Shils, p. 31.

(809) Kenneth W. Grundy, «Nkrumah's Theory of Underdevelopment: An Analysis of Recurrent Themes,» *World Politics*, vol. 15, no. 3 (April 1963), pp. 450-451.

(810) مقابلة مع آموس أنييمادو (أكرا، 14 نيسان/ أبريل 2009).

(811) Baynham, *The Military and Politics*, p. 128.

(812) Ibid., p. 93, and James S. Coleman and Belmont Brice, «The Role of the Military in Sub-Saharan Africa,» in: Johnson (ed.), p. 392.

(813) Eboe Hutchful, «Ghana,» in: Wuyi Omitoogun and Eboe Hutchful (eds.), *Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 73.

(814) Eboe Hutchful and Abdoulaye Bathily, «Introduction,» in: Eboe Hutchful and Abdoulaye Bathily (eds.), *The Military and Militarism in Africa*, Codesria Book Series (Dakar: Codesria, 1998), p. ix.

(815) Hutchful, pp. 72-73.

(816) مقابلة مع صامويل أتيوبي (أكرا، 15 نيسان/ أبريل 2009).

(817) A. K. Ocran, *A Myth Is Broken: An Account of the Ghana Coup d'état of 24th February 1966* (Harlow: Longmans, 1968), p. 15.

(818) مذكور في:

Robert Pinkney, *Ghana under Military Rule, 1966-1969*, Studies in African History; 6 (London: Methuen, [1972]), p. 1.

(819) Gutteridge, pp. 64-65.

(820) Akwasi Amankwaa Afrifa, *The Ghana Coup: 24th February 1966*, 2nd ed. (London: Frank Cass, 1966), p. 66.

(821) مقابلة مع اللواء (المتقاعد) كارل كولمان (أكرا، 15 نيسان/ أبريل سنة 2009).

(822) Simon Baynham, «Civil-Military Relations in Post-Independent Africa,» *South African*

Defence Review, no. 3 (1992), Accessed on 18/12/2010, at: www.iss.co.za/Pubs/ASR/SADR31Baynham.html.

(823) Adekson, p. 264.

(824) مقابلة مع كوامي بوافو - آرثر (أكرا، 15 نيسان/ أبريل 2009)، و Baynham, *The Military and Politics*, p. 138.

(825) Nestor N. Luanda, «A Changing Conception of Defence: A Historical Perspective of the Military in Tanzania,» in: Martin Rupiya (ed.), *Evolutions and Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2005), p. 299.

(826) Luanda and Mwanjabala, p. 27.

(827) M. L. Baregu, «Perception of Threat and Conception of Defence before the Mutiny,» in: Tanzania People's Defence Forces, p. 50.

(828) مذكور في: William Edgett Smith, *Nyerere of Tanzania* (London: Gollancz, 1973), p. 121.

(829) Nestor N. Luanda, «The Playout of the Mutiny, 19 to 21 January 1964,» in: Tanzania People's Defence Forces, pp. 105-106.

(830) مقابلة مع أبيلاه عمري (دار السلام، 9 نيسان/ أبريل 2009).

(831) يُنظر: Ali AlAmin Mazrui, *On Heroes and Uhuru Worship: Essays on Independent Africa*, Forum Series (London: Longman, 1970), pp. 92-94, and Gutteridge, p. 17.

(832) يُنظر: Ruth First, *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat* (London: Allen Lane, 1970), especially pp. 411-465, and Henry Bienen, *Armies and Parties in Africa* (New York: Holmes and Meier, 1978), pp. 140-142.

(833) Robert Pinkney, *Democracy and Dictatorship in Ghana and Tanzania* (London: Macmillan, 1997), p. 121. See also: Ali AlAmin Mazrui, «The Soldier and the State in East Africa: Some Theoretical Conclusions on the Army Mutinies of 1964,» *Western Political Quarterly*, vol. 20, no. 1 (March 1967), pp. 82-96.

(834) Cranford Pratt, *The Critical Phase in Tanzania, 1945-1968: Nyerere and the Emergence of a Socialist Strategy* (Cambridge, Eng.; New York: Cambridge University Press, 1976), p. 179.

(835) A. B. Assensoh, *African Political Leadership: Jomo Kenyatta, Kwame Nkrumah, and Julius K. Nyerere*, Foreword by John Mukum Mbaku (Malabar, Fla.: Krieger Pub. Co., 1998), pp. 131-133, and Martin Bailey, *The Union of Tanganyika and Zanzibar: A Study in Political Integration*, Eastern African Studies; 9 (Syracuse, NY: Program of Eastern African Studies, Syracuse University, 1973), p. 1.

(836) Hutchful and Bathily, «Introduction,» p. ii.

(837) أنا ممتن، بخصوص هذه النقاط، لتشارلز توماس، طالب دكتوراه في التاريخ في جامعة تكساس.

(838) Nestor N. Luanda, «The Aftermath,» in: *Tanzania People's Defence Forces*, p. 155.

(839) مقابلتان مع العميد ليليان كنغازي واللواء المتقاعد هرمان لوبوغو (دار السلام، 6 و11 نيسان/ أبريل 2009).

(840) مقابلة مع البروفيسور مويسيغا باريغو (دار السلام، 8 نيسان/ أبريل 2009).

.Nestor N. Luanda, «The Aftermath,» in: *Tanzania People's Defence Forces*, p. 155

(841) مقابلة مع الجنرال لوبوغو.

(842) يُنظر على سبيل المثال:

Abillah H. Omari, «Civil-Military Relations in Tanzania,» in: Rocky Williams, Gavin Cawthra and Diane Abrahams (eds.), *Ourselves to Know: Civil-Military Relations and Defence Transformation in Southern Africa* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2003), pp. 89-106.

(843) مذكور في:

Ali AlAmin Mazrui, *Violence and Thought: Essays on Social Tensions in Africa* (London: Longmans, 1969), p. 33.

(844) Herman Lupogo, «Tanzania: Civil-Military Relations and Political Stability,» *African Security Review*, vol. 10, no. 1 (January 2001), Accessed on 18/12/2010, at: http://www.issafrica.org/pubs/ASR/1ONo1/Lupogo.html.

(845) Casta Tungaraza, «The Transformation of Civil-Military Relations in Tanzania,» in: Hutchful and Bathily (eds.), pp. 299-301.

(846) Pinkney, *Democracy and Dictatorship*, p. 121.

(847) يُنظر:

Lilian Kinghazi, «Enhancing Human Resource Capability in the TPDF,» M. A. Thesis, Naval Postgraduate School, June 2006, pp. 28-30.

(848) مقابلة مع الجنرال لوبوغو، و

Andrew Mambo and Julian Schofield, «Military Diversion in the 1978 Uganda-Tanzania War,» *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 35, no. 2 (Winter 2007), p. 306.

(849) Baynham, *The Military and Politics*, pp. 87-91.

(850) First, p. 18.

(851) Samuel Decalo, *Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style*, A Yale Paperbound; Y-295 (New Haven: Yale University Press, 1976), p. 19.

(852) يُنظر:

Staffan Wiking, *Military Coups in Sub-Saharan Africa: How to Justify Illegal Assumptions of Power* (Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1983), p. 87.

(853) First, p. 22.

(854) Pinkney, *Democracy and Dictatorship*, p. 70.

(855) Ibid., p. 160

(856) Edward Feit, «The Rule of the 'Iron Surgeons': Military Government in Spain and Ghana,» *Comparative Politics*, vol. 1, no. 4 (July 1969), p. 487.

(857) Gutteridge, p. 77.

(858) Pinkney, *Ghana under Military Rule*, p. 38.

(859) Ibid., p. 20.

(860) Ibid., p. 28.

(861) يُنظر:

Robert M. Price, «A Theoretic Approach to Military Rule in New States,» *World Politics*, vol. 23, no. 3 (April 1971), pp. 399-430.

(862) Decalo, p. 31.

(863) Samuel Edward Finer, *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics* (London: Pall Mall Press, 1962), pp. 190-197.

(864) مقابلة مع كوامي بوافو - آرثر (أكرا، 15 نيسان/ أبريل 2009).

(865) مقابلة مع الجنرال كولمان.

(866) Baynham, *The Military and Politics*, p. 262.

(867) Gutteridge, p. 83.

(868) Pinkney, *Democracy and Dictatorship*, p. 71.

(869) مقابلة مع كويسي أنينغ (أكرا، 17 نيسان/ أبريل 2009).

(870) مقابلة مع آموس إنييمادو (أكرا، 14 نيسان/ أبريل 2009).

(871) مقابلتان مع بن كونبور وكوامي بوافو - آرثر (أكرا، 14 و15 نيسان/ أبريل 2009).

يُنظر أيضًا:

Jeffrey Herbst, *The Politics of Reform in Ghana, 1982-1991* (Berkeley: University of California Press, 1993).

(872) يُنظر:

Alexander Boniface Makulilo, *Tanzania: A de Facto One Party State?* (Saarbrücken, Germany: Verlag Dr. Müller, 2008), and E. Gyimah-Boadi, «Another Step Forward for Ghana,» *Journal of Democracy*, vol. 20, no. 2 (April 2009), pp. 138-152.

(873) Paul Sharp and Louis Fisher, «Inside the 'Crystal Ball': Understanding the Evolution of the Military in Botswana and the Challenges Ahead,» in: Rupiya (ed.), *Evolutions and Revolutions*, p. 45.

(874) يُنظر:

John D. Holm, «Botswana: A Paternalistic Democracy,» in: Larry Diamond, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.), *Democracy in Developing Countries, vol. 2: Africa* (Boulder, Colo.: L. Rienner; London: Adamantine Press, 1988), p. 214, and Kenneth Good, «Authoritarian Liberalism: A Defining Characteristic of Botswana,» *Journal of Contemporary African Studies*, vol. 14, no. 1 (1996), pp. 29-48.

(875) يُنظر:

Freedom House, «Freedom in the World: Botswana (2008),» (2009), at: http.freedomhouse.org, and «The Good Example,» and «Diamonds Are not for Ever:» *Economist*, 22/10/2009, pp. 20 and 58-59.

(876) يُنظر:

Abdi Ismail Samatar, *An African Miracle: State and Class Leadership and Colonial Legacy in Botswana Development* (Portsmouth, NH: Heinemann, 1999); Joe Nocera, «Diamonds Are Forever in Botswana,» *New York Times,* 8/8/2008, and especially J. Clark Leith, *Why Botswana Prospered* (Montreal: McGill-Queen's University Press, 2005).

(877) Isaac Schapera, *The Tswana* (London: Kegan Paul, 1953), pp. 46-48.

(878) مقابلة مع البروفيسور مفو مولومو (غابورون، 19 أيار/ مايو 2009).

(879) Ernest Chilisa, «MPs Give Blessing for Army Bill,» *Daily News* (Gaborone), 31/3/1977, pp. 1-2.

(880) Dan Henk, «The Botswana Defence Force: Evolution of a Professional African Military,» *African Security Review*, vol. 13, no. 4 (2004), p. 86.

(881) Kenneth Good, *Diamonds, Dispossession and Democracy in Botswana*, African Issues (Woodbridge; Rochester, NY: James Currey; Auckland Park, SA: Jacana Media, 2008), pp. 82-83.

(882) مقابلة مع روس سانوتو (غابورون، 18 أيار/ مايو 2009).

(883) يُنظر:

Dan Henk, *The Botswana Defense Force in the Struggle for an African Environment,* Initiatives in Strategic Studies: Issues and Policies (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

(884) مقابلة مع أوغستين ن. ماكغونتسوتلهي (غابورون،14 أيار/ مايو 2009). يُنظر أيضًا:

Raymond Molatole and Steven Laki Thaga, «Interventions against HIV/AIDS in the Botswana Defence Force,» in: Martin Rupiya (ed.), *The Enemy Within: Southern African Militaries' Quarter-*

Century Battle with HIV and AIDS (Pretoria: Institute for Security Studies, 2006), pp. 19-64, and Unity Dow and Max Essex, *Saturday Is for Funerals* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009).

(885) Richard Sklar, «On Democracy and Development in Botswana,» in: John Holm and Patrick Molutsi (eds.), *Democracy in Botswana: The Proceedings of a Symposium Held in Gaborone, 1-5 August 1988* (Athens, OH: Ohio University Press, 1989), p. 277.

(886) Government of Botswana, *Botswana Defence Force Act* (Gaborone: Government Printer, 1977), p. 12.

(887) Sharp and Fisher, p. 53.

(888) يُنظر:

Tendekani E. Malebeswa, «Civil Control of the Military in Botswana,» in: Williams, Cawthra and Abrahams (eds.), pp. 70-71 and 77.

(889) James J. Zaffiro, «The Press and Political Opposition in an African Democracy: The Case of Botswana,» *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 27, no. 1 (1989), p. 66. See also: Good, *Diamonds, Dispossession*, p. 60.

(890) أنا مدين بهذه النقطة للجنرال لوبوغو الذي خدم أعوامًا في مقر قيادة الحزب. تبادل شخصي لرسائل إلكترونية (من 11 إلى 13 تموز/ يوليو 2009).

(891) يُنظر على سبيل المثال:

Myron Weiner, «Empirical Democratic Theory,» in: Myron Weiner and Ergun Özbudun (eds.), *Competitive Elections in Developing Countries* (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1987), pp. 3-34, and Michael Bernhard, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom, «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival,» *International Studies Quarterly*, vol. 48, no. 1 (March 2004), pp. 225-250.

لوجهة نظر مخالفة، يُنظر:

Kwasi Kwarteng, *Ghosts of Empire: Britain's Legacies in the Modern World* (London: Bloomsbury, 2011).

(892) الصفة المشتقة من الاسم «Botswana» هي «Batswana» أو «Tswana».

الفصل العاشر
بعد (إعادة) التوحيد والفصل العنصري
ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن

شرحت في الفصل الثالث كيف يمكن بناء جيوش بعد حرب أهلية. وموضوع هذا الفصل مماثل ضمن حد اهتمامنا، هنا أيضًا، للحالات التي يتم فيها الجمع بين كيانين أو **إعادة** جمعهما. سنتناول بالنظر ثلاث حالات مختلفة، لكنها مثيرة للاهتمام بالقدر نفسه؛ ففي حالة ألمانيا، كانت القوات المسلحة للدولة المعاد توحيدها مجددًا تعكس مآل الحرب الباردة؛ إذ لم يتبق إلا القليل جدًا مما يمكن أن يذكّرنا بجيش ألمانيا الشرقية السابق. وفي اليمن، وهي حالتنا الثانوية، تصارع اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، الخصمان في أثناء الحرب الباردة، فترةً قصيرة قبل أن يصبحا موحدَين. أما جنوب أفريقيا، فهي حالة فريدة لأن حدودها لم تتغير مع أن قطاعًا كبيرًا من سكانها كان مستبعدًا في السابق عن السياسة الرسمية والقوات المسلحة لم يصبح جزءًا من السياسة الرسمية والقوات المسلحة فحسب، بل أصبح الجزء **المهيمن**. إن وجه التماثل في الحالات الثلاث كلها هو الجمع بين مُكوّنين منفصلين ومختلفين في كيان سياسي واحد جديد. إضافة إلى ذلك، فإن الجزأين اللذين جُمعا معًا في الحالات الثلاث كانا عدوين تقاتلا أو دُرّبا على أن يقاتل أحدهما الآخر. سننظر إلى كيفية التصالح مع الماضي، وكيفية جمع هذين الجزأين، والمبادئ التي تحكم هذه العمليات.

مع أن ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن تبدو استثنائية ربما، فإنها ليست كذلك، وهنالك في الواقع أمثلة عدة مشابهة في التاريخ الحديث. يمكننا أن نفكر هنا في الجيش الإيطالي بعد أن حققت حركة البعث الإيطالية «ريسورجيمنتو» (Risorgimento) التوحيد في عام 1861، وفي إعادة تنظيم القوات المسلحة الأميركية بعد الحرب الأهلية أو، أيضًا، في الجيش الأميركي بعد الدمج العرقي في الخمسينيات. يمكن أن تكون هذه التجارب وغيرها مفيدة بوصفها مرجعًا في المستقبل، بسبب وجود عدد من الحالات الجديدة المحتملة، مثل الكوريتين والجزء البري الرئيس من الصين وتايوان، وهذه الحالات يمكن أن تقرر توحيد الجيشين وتكاملهما في مستقبل غير بعيد.

يمثل عام 1990 عامًا مفصليًّا في الحالات الثلاث الماثلة، لأنه يؤشر إلى إعادة توحيد ألمانيا وإلى توحيد اليمن، وبداية نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. سنتتبع التطورات منذ نقطة البداية تلك حتى عقد من الزمن تقريبًا، ثم نوجز التطورات الأحدث

ألمانيا بعد الحرب الباردة

انتهت الحرب الباردة بسرعةٍ كان يمكن قليلين من الناس تخيُّلها قبل أشهر قليلة من ذلك؛ فبمجرد أن أعلن الرئيس السوفياتي غورباتشيف أن موسكو لن تتدخل في الشؤون الداخلية لدول أوروبا الشرقية، بدأت الأنظمة الشيوعية هناك تتهاوى مثل أحجار الدومينو. وخلال أسابيع قليلة، تهاوت جمهورية ألمانيا الديمقراطية - التي يدعم اسمها التأكيد القائل إن أي دولة يحتوي اسمها

على كلمة «ديمقراطية» ليست دولة ديمقراطية - على الرغم من السمعة التي بناها النظام بعناية على أنه حصن دائم للماركسية - اللينينية. ومن منظورنا، فإن أهم وجه من أوجه هذه الظاهرة هو دور الجيش الألماني الشرقي - الجيش الشعبي الوطني أو NVA - في انهيار النظام، وما حل به بعد إعادة التوحيد. هذا المقطع مقسم إلى ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول، وصف للجيش الشعبي الوطني وعلاقته بجمهورية ألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي، وفي الجزء الثاني لماذا ألغي الجيش الشعبي الوطني بالكيفية المعينة التي كان بها، وسندرس في الجزء الثالث السياسة العسكرية في ألمانيا بعد الحرب الباردة.

الجيش الشعبي الوطني

بسبب الموقع الاستراتيجي الذي كان الجيش الشعبي الوطني يحتله على الخط الأمامي لجبهة الحرب الباردة، كان هذا الجيش - جرى تنظيمه رسميًّا في عام 1956، بعد أشهر قليلة من إنشاء البوندسفيهر على الجانب الآخر من الحدود - أهم جيوش حلف وارسو إلى حد بعيد، بعد القوات المسلحة السوفياتية. وكانت السيطرة السوفياتية عليه أشد وأوسع مما كانت على قوات حلف وارسو الأخرى. وأرغِم الجيش الألماني الشرقي في واقع الأمر على أن يتطور ضمن إطار المؤسسة العسكرية السوفياتية الأكبر بدلًا من أن يتطور كجيش وطني مستقل[893]. واعتمد الحزب الشيوعي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية - الحزب الاشتراكي الألماني الموحد (SED) - بشدة على الدعم السوفياتي السياسي والأيديولوجي والعسكري. وكان جنوده يتمركزون في معظمهم على مقربة من حدود ألمانيا الغربية، الدولة الحرة والمزدهرة بشكل متزايد والتي كان أفراد جيشها، فعليًّا في بعض الحالات، من أبناء عمومتهم. لهذا السبب، فإن سيطرة نظام جمهورية ألمانيا الديمقراطية على الجيش الشعبي الوطني **كان يجب أن تكون** صارمة ولا هوادة فيها.

افتقرت ألمانيا الشرقية إلى تقليد **وطني**، ولهذا كان من الضروري البحث عن بديل للأيديولوجيا أساسًا للولاءات العسكرية. وفي الواقع، انغمس الحزب الاشتراكي الألماني الموحد بقوة في محاولة **استحداث** أمة تؤمن بأسطورة وجود تراث ثقافي ومنظومة قيم تقليدية خاصة بها. وكان السوفيات وقادة الحزب يعترفون بالجيش الشعبي الوطني أداةً لتغيير الوعي السياسي وإعادة بنائه، وأتيح لهذا الجيش أن يصبح قاعدة دعم صلبة للسياسات الماركسية - اللينينية والأهداف الأيديولوجية لمجتمع جمهورية ألمانيا الديمقراطية بكامله[894]. ودعمت هذه الأهداف بالمنزلة التي حازتها جمهورية ألمانيا الديمقراطية باعتبارها تحفة الاشتراكية، ومع أن الأوضاع المعيشية فيها كانت متدنية بالمعايير الغربية - ولا سيما المعايير الألمانية الغربية - فإنها كانت أفضل كثيرًا مقارنة بدول حلف وارسو الأخرى.

من أجل السيطرة على الجيش الشعبي الوطني، قام الحزب الاشتراكي الألماني الموحد بتسييس جميع نواحي الحياة العسكرية تقريبًا. فعلى سبيل المثال، كانت الشبكة الهاتفية التابعة للجيش الشعبي الوطني موصولة بمقار الحزب الإقليمية، وتجاهل الحزب الإجراءات العسكرية حين تعلّق الأمر بضمان الموثوقية السياسية. كانت أهمية الجيش الشعبي الوطني السياسية كبيرة، إلى درجة أن وزراءه كلهم كانوا حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 أعضاء في المكتب السياسي و/ أو في اللجنة المركزية للحزب الحاكم، كما أن عضوية الحزب في الجيش الشعبي الوطني (96 في المئة

من الضباط و94 في المئة من ضباط الصف)[895] كانت الأعلى من بين القوات المسلحة الأوروبية الشرقية كافة. إضافة إلى ذلك، كان كثيرون من ضباط الجيش الشعبي الوطني ينتمون إلى البوليس السري، «ستازي»، أو يعملون معه. تغلبت الموثوقية السياسية بسهولة على الكفاءة المهنية: كان يُستبعد أي شخص لا يُعتبر موثوقًا بالكامل[896]. وفي داخل الجيش، كانت الـ «بوليت أبارات»، أي الهرمية الكبيرة للضباط السياسيين، سلسلة قيادة ثانية، وكانت مهمته تدريب الجنود، ولا سيما المجندين إلزاميًّا، وتشريبهم العقيدة تحويلهم إلى ناشطين شيوعيين[897]. وتولّى قادة الإدارة السياسية الرئيسة للجيش الشعبي الوطني إدارة الجيش في الأساس، وكان يمكنهم حتى أن يصبحوا وزراء دفاع، كما أصبح هاينز كيبلر (H. Keßler) في عام 1985. وكان بين الهياكل السياسية العسكرية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفي الاتحاد السوفياتي اختلاف رئيس هو أن الضباط السياسيين في الجيش الشعبي الوطني كانوا لا يتمتعون بسلطة توقيع إقرار الأوامر لجعلها سارية، كما كان يفعل زملاؤهم السوفيات في فترات معينة. ويعزى السبب في هذا إلى أن ضباط الجيش الشعبي الوطني كانوا بفعل الأمر الواقع تابعين للضباط السوفيات، المعيَّنين لوحدات الجيش الشعبي الوطني كضباط اتصال، كما كانوا يسمَّون، وهم الذين كان عملهم التأكد من أن وحدات الجيش الشعبي الوطني تعمل طبقًا للتوقعات السوفياتية[898].

أرسل الجيش الشعبي الوطني الذي كان يحرص دومًا على إثبات أنه الجيش الأكثر إخلاصًا للاتحاد السوفياتي كثيرًا من الجنود ليعملوا وكلاء لموسكو في شمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ كان 2.370 جنديًّا ينتشرون هناك خلال فترة 1985 - 1986 [899]. وكانت جودة الجيش الشعبي الوطني، بصفته قوة مقاتلة، ضئيلة بالتأكيد؛ إذ أثبط الضباط عن إظهار المبادرة، كما في الأماكن الأخرى في العالم الشيوعي، وكانت حوافزهم في الأغلب من النوع المرتبط بالترقي المهني، وكانوا لا يتلقون تدريبًا محدثًا، كما أن نوعية أسلحتهم كانت أدنى من نوعية أسلحة أعدائهم. هكذا، كان سلك ضباط الصف غير فاعل مقارنة بنظرائه الغربيين، واضُطر صغار الضباط تكرارًا إلى القيام بأعمال ضباط الصف[900]. ومع تدهور اقتصاد ألمانيا الديمقراطية، كُلِّف عدد متزايد من المجندين بتأدية عمل زراعي أو صناعي خلال جزء كبير من خدمتهم العسكرية الإلزامية. وبحلول أواخر الثمانينيات، أدى الانزعاج العام في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وإدراك سكانها أن الجيش الشعبي الوطني كان خادمًا للدولة - الحزب إلى تقليل هيبة الجندية، المتدنية أصلًا، كمهنة.

لم يكن من الممكن أن يكون الجيش الشعبي الوطني أكثر اختلافًا عن البوندسفيهر مما كان عليه. كان الأول يعمل طبقًا لمبادئ موجهة ومحددة بدرجة عالية، بينما كان البودنسفيهر قائمًا على قاعدة مبادئ موجهة نحو الهدف، فيرسم الضباط بموجبها أهدافًا محددة وتوجيهًا عامًا، مع ترك كل ما تبقى لمرؤوسيهم[901]. كان العاملون المحترفون في الجيش الشعبي الوطني معزولين عن المجتمع المدني ويشكلون نخبة مكلفة بالدفاع الخارجي وحماية النظام الشيوعي من أعدائه الداخليين. من جهة أخرى، كان الجيش الألماني الغربي مصممًا على إبقاء جنوده على مقربة من باقي المجتمع بأكبر قدر ممكن. وبينما كان الألمان الشرقيون مبعدين بالكامل عن حياة الجيش الشعبي الوطني، كان الألمان الغربيون يشجعون على استخدام مرافق البوندسفيهر الرياضية والاستجمامية، والمشاركة في احتفالاته، ودخول معاهده التعليمية. وكان مبدأ البوندسفيهر، «مواطنون يرتدون البزة»، يؤكد مظهر المشاركة الذي يتصف به مجتمع ديمقراطي، وبأن الجنود جزء لا يتجزأ من

ذلك المجتمع حتى عندما يكونون في القوات المسلحة[902]. وكانت الحماية اليقظة لحقوق الإنسان الخاصة بجنود البوندسفيهر، على تناقض حاد مع المعاملة القاسية لمجنّدي الجيش الشعبي الوطني. باختصار، كان البوندسفيهر جيشًا دفاعيًّا غير عقائدي خدم تشكيل دولة ديمقراطية، بينما كان الجيش الشعبي الوطني، من ناحية أخرى، عاملًا لمصالح فوق وطنية، ومشربًا بقوة بالعقيدة، وخادمًا للنظام الشيوعي.

من انهيار الدولة إلى إعادة التوحيد

من سخرية الأقدار أن تكون زيارة غورباتشيف إلى برلين في تشرين الأول/ أكتوبر 1989، بمناسبة احتفالات العيد الأربعين لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، قد سرّعت نهاية البلاد. ومع أنه صرّح بكل تصميم وتأكيد بعد شهرين من ذلك قائلًا: «لن نترك جمهورية ألمانيا الديمقراطية في موقع حرج»، فإن هذا بالضبط هو ما فعله الاتحاد السوفياتي عندما أعلنت ألمانيا الغربية استعدادها لتعويض موسكو عن تكاليف سحب قواتها المحتلة من ألمانيا الشرقية[903]. وأشار الكرملين في أواخر عام 1989 إلى أنه لن يتدخل في إعادة توحيد ألمانيا، وسرعان ما تغيّر أيضًا إصرار غورباتشيف على أن عضوية ألمانيا الموحدة في حلف الناتو غير مقبولة بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، وكان وزير الدفاع السوفياتي، يازوف، هو الوحيد الذي بقي يعارض تلك الفكرة بقوة. وفي تموز/ يوليو 1990، اتفق المستشار الألماني الغربي هلموت كول مع غورباتشيف على أن لا يزيد عديد القوات المسلحة لألمانيا الموحدة عن 370.000 فرد (خلال معظم مدة الحرب الباردة، كان عدد جنود البوندسفيهر 500.000 وعدد جنود الجيش الشعبي الوطني 175.000)، وترى معظم نخب جمهورية ألمانيا الديمقراطية السياسية والعسكرية أن موسكو باعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية من خلال إبرام صفقة على حسابها[904].

في هذه الأثناء، تسارعت الحركة باتجاه إعادة التوحيد بشكل خارج عن السيطرة، وما عادت الدولة قادرة على احتوائها. كانت يافطات المتظاهرين الألمان الشرقيين تعلن «نحن شعب واحد» و«نحن الشعب»، مطالبين بإعادة التوحيد والحوكمة الديمقراطية. وكان المتظاهرون يرفعون في الأغلب يافطة أخرى تحمل تهديدًا مبطنًا - «إذا أتى المارك الألماني، فسنبقى مكاننا، وإذا لم يأتِ، فإننا سنأتي إليه!» - مطالبين بالإسراع في اعتماد العملة الألمانية الغربية التي تحظى باحترام كبير بدلًا من العملة الألمانية الشرقية غير القابلة للتحويل.

لم يُعق الجيش الشعبي الوطني انهيار الشيوعية، وباستثناء عدد من عمليات احتواء الحشود وحوادث صغيرة في دريسدن، بقي الجيش ملتزمًا ضبط النفس بالكامل في أثناء التظاهرات الكبيرة التي طبعت الانهيار السريع لنظام إيريش هونيكر الدكتاتوري؛ فقد استقالت الحكومة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، وأُقنع وزير الدفاع كيبلر بالاستقالة في اجتماع لناشطي الحزب الاشتراكي الألماني الموحد، وحل محله بعد أربعة أيام من ذلك الأميرال تيودور هوفمان (Hoffmann). وفي كانون الثاني/ يناير 1990، أمر جميع أفراد الجيش الشعبي الوطني بالتخلي عن عضويتهم في الحزب، وأصبح الضباط السياسيون ضباط «إعادة تثقيف»، مع أن انعكاسات هذا الأمر كانت قليلة من الناحية الجوهرية. وكان إضراب قام به جنود في حامية برلين، مطالبين بتقصير مدة الخدمة العسكرية وتحسين الأوضاع، بمنزلة دلالة على أن الجيش الشعبي الوطني وصل إلى نقطة

النهاية[905].

أجرت جمهورية ألمانيا الديمقراطية انتخاباتها الحرة الأولى والوحيدة، في آذار/ مارس 1990، وأسفرت نتيجتها عن فوز كبير للحزب الديمقراطي المسيحي الذي كان يُظن أنه حزب ألمانيا الغربية في الحكم. وتولّى رينر إيبلمان (R. Eppelmann)، وهو ناشط سلام سابق لا يملك إلا معرفة قليلة بالشؤون العسكرية، «وزارة الدفاع ونزع السلاح»، بحسب ما أعيدت تسميتها، في حكومة لوثار دو مازيير (Lother de Maizière) التي مضت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى إعادة التوحيد في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر 1990. وكانت مدة الأشهر الستة هذه حافلة بالتطورات بالنسبة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية وقواتها المسلحة.

عند استعادة الحوادث الماضية، يُستغرب أن نرى أن إيبلمان وقائد الجيش الشعبي الوطني (وهو منصب آخر جرى استحداثه) الأميرال هوفمان، كانا لا يزالان يعتقدان بأنه سيكون هنالك جيشان ألمانيان منفصلان، أحدهما عضو في الناتو والثاني عضو في حلف وارسو. ولم يكن إيبلمان يرى اختلافًا مهمًا بين الحلفين - غير مدرك على ما يبدو أن عضوية الناتو اختيارية على خلاف عضوية حلف وارسو - بينما كان هوفمان يصر على أن الجيش الشعبي الوطني يستطيع أن يساهم في البوندسفيهر بما له من خبرة تعاون مع الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية[906]. وفي الأشهر الأخيرة من عمر جمهورية ألمانيا الديمقراطية، أجرى الرجلان إصلاحات في الجيش الشعبي الوطني كانت «أقل مما ينبغي، وفات أوانها»، مثل أسبوع عمل من خمسة أيام واحترام حقوق المجندين إلزاميًّا. كما أنهما استحدثا تأدية قسَم جديد للجيش الشعبي الوطني، وتم حتى تصميم بزَّات جديدة بناء على طلبهما، وجرى تسريح كبار العاملين في الجيش الشعبي الوطني الذين تزيد أعمارهم على خمسة وخمسين عامًا. في هذه الأثناء، كان الجيش يذوب ببطء، حيث إن أكثر من 60.000 من جنوده استغلوا ببساطة فتح الحدود مع ألمانيا الغربية لكي يفروا من الخدمة[907]. وأضاع إيبلمان وهوفمان في الأساس كثيرًا من الوقت والجهد على حلمهما الدونكيشوتي بإبقاء الجيش الشعبي الوطني على قيد الحياة. وتعذّر إصلاح ذلك الجيش، ولم يكن لحكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية كلمة في ألمانيا الجديدة.

تولّي زمام الجيش الشعبي الوطني

في تشرين الأول/ أكتوبر 1990 - أي عند إعادة توحيد ألمانيا - قام وزير الدفاع الألماني الغربي غيرهارد شتولتنبرغ (G. Stoltenberg) بتعيين جنرال البوندسفيهر، يورغ شوينبوهم (J. Schönbohm)، رئيسًا للـ «كوماندو - أوست»، وهي منظمة تتألف من 600 ضابط وضابط صف و200 مدني، مكلفة بمهمة تفكيك الجيش الشعبي الوطني[908]. وكان شتولتنبرغ يريد عمل أقل ما يمكن بخصوص الأفراد المحترفين في الجيش الوطني، لأنه كان يتفق مع الأغلبية العظمى من النخب السياسية والعسكرية الألمانية (الغربية) على نقطتين أساسيتين: **أولًا**، إن الجيش الشعبي الوطني أداة في يد السوفيات، وهو مدرب لا على تدمير الغرب فحسب بل أيضًا على السيطرة على سكان جمهورية ألمانيا الغربية وإخضاعهم بقمع المعارضة الداخلية. **ثانيًا**، لعل هذا هو الأهم، إن أحدًا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية لم يجبَر على أن يصبح جنديًّا محترفًا، وبالتالي عضوًا في

منظمة شيوعية قمعية ومتشددة. بعبارة أخرى، لم يكن ضباط الجيش الشعبي الوطني السابقين الضحايا، بل كانوا المذنبين في الماضي القريب. وبناء على ذلك، اتُّفق على وجوب تفكيك الجيش الشعبي الوطني لا دمجه أو استيعابه.

أنجزت «كوماندو - أوست» التي اتخذت من مقر قيادة الجيش الشعبي الوطني السابق مقرًا لها في شتراوسبرغ، على مسافة قريبة خارج برلين، عملها في الأول من تموز/ يوليو 1991، وكان الجيش الشعبي الوطني قد انتهى فعليًّا خلال الأشهر الستة السابقة. ولم يتلق شوينبوهم، الضابط اللامع من النواحي كافة (وهو الذي جعله صبره ومهاراته الدبلوماسية الخيار المثالي لهذه المهمة)، إلا القليل من التوجيه السياسي بخلاف تحديد عدد من الأهداف الرئيسة[909]. **أولًا**، يجب إنهاء الجيش الشعبي الوطني في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، على أن يلتحق أعضاؤه بالبوندسفيهر بصورة موقتة. **ثانيًا**، يجب تسريح جميع وحدات الجيش الشعبي الوطني تدريجًا. **ثالثًا**، نظرًا إلى ضرورة خفض العديد الإجمالي للبوندسفيهر الجديد، يمكن استخدام ما يصل إلى 30.000 من الأفراد المحترفين وعاملي الخدمة القصيرة في الجيش الشعبي الوطني، وذلك مدة عامين. ويكون العدد الإجمالي للقوات المسلحة في ألمانيا الشرقية 50.000، منهم 20.000 من أفراد الجيش الشعبي الوطني السابق كمحترفين أو عاملي خدمة قصيرة، و5000 من المحترفين أو من عاملي الخدمة القصيرة في البوندسفيهر، و25.000 من المجندين إلزاميًّا أو المتطوعين. **رابعًا**، يغيَّر تدريب المجندين إلزاميًّا من جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بحيث يتوافق مع برنامج تدريب البوندسفيهر. **أخيرًا**، في أثناء المدة الانتقالية، ستكون القوات المسلحة في الولايات الشرقية (جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة) خاضعة لسلطة «كوماندو - أوست»، الهيئة الملحقة مباشرة بوزارة الدفاع الفدرالية. باختصار، كان يجب، بعد إنهاء الجيش الشعبي الوطني خلال مدة وجيزة، تولّي زمامه لا دمجه.

بدلًا من وحدات الجيش الشعبي الوطني القديمة، وجب تنظيم وحدات جديدة بالنظر إلى بنية قوات البوندسفيهر الجديدة والأصغر حجمًا بعد الحرب الباردة. وكان حل الجيش الشعبي الوطني مع القيام، بالتزامن مع ذلك، بتنشيط وحدات جديدة، يتطلب كثيرًا من اللياقة التنظيمية والتنسيق[910]. كان الجنرال شوينبوهم يزور من دون كلل وحدات قديمة وجديدة، ويتحدث مع ضباط الجيش الشعبي الوطني السابق وجنوده، ويحاول التأكد من معاملتهم جميعًا بصورة عادلة. أثبتت عملية تولّي الزمام نجاحها، من حيث إنها لم تسبب خللًا في عمل البوندسفيهر الكلي، وبما أن الجيش الشعبي الوطني والحزب الإشتراكي الألماني الموحد كانا منظمتين مهزومتين بكل معنى الكلمة، فإن شوينبوهم لم يواجه أي مقاومة صريحة للعملية. مع ذلك، يقر شوينبوهم، ناظرًا إلى الوراء بعد مضي أكثر من عقدين من الزمن، بأنه قلل من شأن تأثيرات أربعين عامًا من التشريب بالعقيدة الشيوعية - الذي كان أساسًا لا يرقى، كما يقول، إلى أكثر من «تعليم الكراهية» - في ضباط الجيش الشعبي الوطني وضباط الصف. إضافة إلى ذلك، لم يقدّر كما ينبغي مدى افتقار أفراد الجيش الشعبي الوطني إلى المبادرة، وهي صفة ربما تكون قد سهّلت مهمته في نهاية الأمر، لأن كادرات الجيش الشعبي الوطني كانوا مستعدين للشروع في العمل من دون طرح أسئلة بمجرد تلقّيهم توجيهات واضحة ومفصّلة[911].

بقيت مشكلة مهمة يجب على شوينبوهم التعامل معها، وهي تفكيك أسلحة ومعدات وذخيرة الجيش الشعبي الوطني أو تدميرها أو بيعها. كما أن معاهدة 1990 بشأن القوات التقليدية في

أوروبا جعلت من الضروري إجراء تخفيض كبير في ترسانة ألمانيا الجديدة. نقِلت مخابئ كبيرة من أسلحة الجيش الشعبي الوطني إلى دول من أعضاء حلف وارسو السابق، وقرر البوندسفيهر أن يضم إلى موجوداته كمية قليلة جدًا من أسلحة الجيش الشعبي الوطني التي أصبحت عتيقة في معظمها. وكان من بين الاستثناءات سرب (أربع وعشرون) من طائرات ميغ 29 النفاثة المقاتلة السوفياتية الصنع التي «جاءت مع» طيارين وفنيين مجربين. نتج من الاحتفاظ بقدرٍ من معدات الجيش الشعبي الوطني الميدانية أفضلية غير متوقعة. كان الجيش الشعبي الوطني، بوصفه جيشًا هجوميًّا، مجهزًا لعمليات الانتشار خارج البلاد، لكن البوندسفيهر - المجهز لخوض حرب دفاعية على أرضه - لم يكن كذلك. وحين نُشرت قوات ألمانية في شرق تركيا وشرق البحر المتوسط في أثناء حرب الخليج في عام 1991، كان توافر عدد من معدات الجيش الشعبي الوطني ومواده مفيدًا وفي محله[912].

ورث البوندسفيهر أيضًا مئات من الثكن والمخازن على امتداد جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، وكان الحفاظ عليها يشغل آلاف الجنود. وكان معظم هذه المرافق بحالة كارثية، وبيع كثير منها بينما جرى تجديد مرافق أخرى؛ إذ كان قد أُنفق في تجديدها، بحلول نهاية عام 1994، زهاء 3.5 مليارات مارك ألماني[913]. وطوّر شوينبوهم علاقات جيدة بقيادة قوات الاحتلال السوفياتية - أكثر من 350.000 من القوات وأفراد عائلات عشرات الآلاف من الضباط - التي بدأت بإخلاء نحو 1000 موقع كانت تشغله من أجل التقيد بالمهلة الزمنية المحددة لانسحابها بالكامل (كانون الأول/ ديسمبر 1994)[914].

بقي التحدي الأكبر في عملية تولّي زمام الجيش الشعبي الوطني تخفيض عدد الأفراد؛ فمن مجموع قوات يبلغ عديدها 585.000 وقت التوحيد في تشرين الأول/ أكتوبر 1990، كان يجب على البوندسفيهر تقليص عديده إلى 370.000 خلال أربعة أعوام[915]. وعندما جرى حله في خريف 1990، كان الجيش الشعبي يستخدم 88.797 جنديًّا و22.676 ضابطًا. وأكمل المجندون إلزاميًّا مدد خدمتهم. لكن ماذا حل بالضباط وضباط الصف الذين كانوا في قيد الخدمة في الجيش الشعبي الوطني؟

أولًا، قبل كل شيء، لم يُرِد كثيرون منهم ارتداء بزة البوندسفيهر، الجيش الذي درّبوا على كراهيته عقودًا من الزمن. **ثانيًا**، لم تكن الأغلبية العظمى من ضباط الجيش الشعبي الوطني مؤهلة حتى لطلب الانضمام إلى البوندسفيهر، لأن أعمار هؤلاء كانت تزيد على خمس وخمسين عامًا، وكانوا قد بلغوا رتبة مقدّم، وكانوا شيوعيين متشددين و/ أو كانوا قد عملوا مع الـ «ستازي». فقَدَ جميع هؤلاء الأشخاص بين عشية وضحاها مناصبهم وما تنطوي عليه من امتيازات، وأصبحوا منبوذي المجتمع الألماني، يزدريهم مواطنوهم من الشرق والغرب. ومُنعوا من استخدام الرتب العسكرية التي اكتسبوها في الجيش الشعبي الوطني، حتى وإن كانت مقرونة بكلمة «متقاعد»، وهو ما اعتبره كثيرون منهم مجافيًا للإنصاف لأن القانون الألماني الشرقي كان يسمح لقدامى محاربي الفيهرماخت الذين خاضوا الحرب العالمية الثانية باستخدام رتبهم.

تلقّى كثيرون من أعضاء الجيش الشعبي الوطني السابقين تعليمًا وتدريبًا مجانيين من «خدمة المساعدة المهنية»، مكّناهم من الانتقال إلى الحياة المدنية[916]. مع ذلك، لم يتمكن عدد كبير من ضباط الجيش الشعبي الوطني السابقين من العثور على عمل - كانت معدلات البطالة في الشرق أعلى كثيرًا مما هي في الغرب - إلا بوظيفة نواطير ليليين، أو حراس أمنيين، أو سائقي شاحنات.

وقد امتد تهميشهم الاقتصادي - الاجتماعي إلى مجال منافع معاشات التقاعد، ولم تُحل مسألة معاشاتهم إلا بعد ستة عشر عامًا من تقديم العرائض والشكاوى وممارسة الضغوط من «رابطة الجيش الألماني» التي كان يمكن قدامى الجيش الشعبي الوطني الانضمام إليها إذا لم يكونوا من أعضاء الستازي السابقين.

وعدت الحكومة بعدم إقالة أفراد البوندسفيهر طريقة للتقيد بحصص تقليل القوات، واكتفت بعدم استقدام بدلاء للضباط وضباط الصف المتقاعدين. قبل البوندسفيهر في البداية 20.000 من ضباط وجنود الجيش الشعبي الوطني، وسُرِّح معظمهم بعد مضي عامين. ولم يُسمح في نهاية المطاف إلا لـ 2507 من ضباط الجيش الشعبي الوطني ونحو 7600 من أفراده الذين تقل رتبهم عن ضابط صف - خضعوا جميعًا لتفحُّص «اللجنة المستقلة لغربلة الملاءمة» - بالبقاء في البوندسفيهر كضباط وضباط صف ممتهنين بعد مدة اختبارهم البالغة عامين[917]. وعند التفكير في العدد الصغير نسبيًّا من أعضاء الجيش الشعبي الوطني الذين انتهى بهم المطاف إلى الخدمة في جيش ألمانيا الموحدة، من المهم أيضًا أن نتذكر أن الجيش الشعبي الوطني كانت تكثر فيه الرتب العالية لأن الضباط كانوا يترقون بصورة أسرع كثيرًا من نظرائهم في البوندسفيهر - فكثيرون منهم لم تزد أعمارهم على تسعة وثلاثين عامًا لرتبة عقيد. كان عدد العقداء في الجيش الشعبي الوطني 2.110 (1.2في المئة) من مجموع عديده البالغ 175.000، في مقابل 1.800 عقيد فقط (0.36 في المئة) من بين العسكريين في البوندسفيهر البالغ عددهم 495.000[918]. وكانت نسبة ضباط الصف إلى الذين يقلون عنهم رتبة 1:1 في الجيش الشعبي الوطني، في مقابل 1: 3 في البوندسفيهر[919]. كما أن الضباط الألمان الغربيين كانوا يتلقون قدرًا أكبر من التعليم والتدريب، ويتحملون مسؤوليات أكثر من الضباط الألمان الشرقيين من الرتبة نفسها. لذلك أنزلت رتبة معظم ضباط الجيش الشعبي الوطني الذين نقلوا إلى البوندسفيهر بواقع درجة من الرتبة وأحيانًا بواقع درجتين، وذلك بعد تقويم مهاراتهم وخدماتهم السابقة. في عام 2006، بعد ستة عشر عامًا من إعادة التوحيد، كان عدد ضباط البوندسفيهر الذين سبق لهم أن خدموا في الجيش الشعبي الوطني 800 ضابط، وكثيرون منهم تكيفوا مع بيئتهم الجديدة من دون صعوبة كبيرة[920].

إياك التفوه بكلمة «حرب»!

لم تسفر إعادة التوحيد وتولّي زمام الجيش الشعبي الوطني عن إحداث تغيير ذي مغزى في البوندسفيهر والعلاقات المدنية - العسكرية الألمانية؛ إذ بات يوجد الآن بلاد أكبر يجب حمايتها، ونُقلت أكاديميةٌ لتدريب الضباط من هانوفر في شمال ألمانيا إلى دريسدن في الشرق، ودُمج عدد صغير من قوات الجيش الشعبي الوطني في القوات المسلحة، وتوسعت قاعدة التجنيد المتوافرة للقوات المسلحة وتغيرت. كان التأثير الوحيد الكبير الذي أحدثته إعادة التوحيد في البوندسفيهر تدهور جاهزيته العملياتية بشكل حادّ لكن قصير الأمد، لأنه خصص طاقته كلها تقريبًا لاستيعاب الجيش الشعبي الوطني[921]. وبسبب ارتفاع نسبة البطالة في الولايات الألمانية الشرقية، يجند البوندسفيهر حاليًّا ما بين 40 و45 في المئة من ضباطه وضباط الصف من تلك المنطقة، مع أنها لا تضم أكثر من ربع إجمالي السكان[922].

تواصل التجنيد الإلزامي مع أن عدد الشبان الذين أدّوا فعلًا خدمتهم العسكرية كان يتناقص باطراد. كما أن مدد الخدمة كانت تقصر بالتدريج بسبب محدودية العدد الضروري من المجندين وتعدد أنواع الإعفاء من الخدمة (الطلاب والرجال المتزوجون والمتدربون على الحِرف، إلى غير ذلك). اختار معظم الذين أدّوا الخدمة، أن يؤدوا الخدمة المدنية (Zivildienst)، بمجموع 90.000 في عام 2010. وبسبب تاريخ ألمانيا، ومفهوم «المواطن الذي يرتدي البزة العسكرية»، والحاجة الملحة والتقدير الكبير للذين يؤدون خدمتهم المدنية في المستشفيات ودور التقاعد والمرافق المخصصة للمعوقين، كان إنهاء قرعة الخدمة العسكرية يبدو غير مرجح لأعوام عدة. مع ذلك، كان هذا بالضبط ما حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010؛ فبعد نقاش عام مطول، أعلن كارل تيودور تسو غوتنبرغ (z. Guttenberg)، وزير الدفاع الكاريزماتي والمتمتع بالشعبية، أن التجنيد الإلزامي سيُعلّق في تموز/ يوليو 2011، ومع ذلك فإن قرعة الخدمة العسكرية ستبقى نصًا ماثلًا في الدستور الاتحادي - سيستمر جمع أسماء الألمان الذين يبلغون سن الخدمة العسكرية - مع إمكان إعادة العمل بها بأغلبية برلمانية بسيطة[923].

بقيت المبادئ الدستورية للعلاقات المدنية - العسكرية الألمانية (الغربية) من دون تغيير تقريبًا منذ وضعها أصلًا في الخمسينيات؛ إذ ما زال مفوض الدفاع البرلماني، المتمتع بسلطة قوية، يشرف على القوات ويُعِد سنويًّا تقارير للبرلمان والجمهور. وتحقيقًا للمقاصد والأغراض كافة، فإن المفوض - الذي يشكّل منصبه جزءًا من السلطة التشريعية ويملك حق الاطلاع الدائم على جميع المنشآت الدفاعية والوثائق العسكرية - يشرف على وزير الدفاع الذي هو بالطبع من أعضاء السلطة التنفيذية. تُعِد لجنة الدفاع التابعة للسلطة التشريعية جميع قوانين البرلمان الكبرى التي تمس البوندسفيهر، كما أنها تراقب نشاط الحكومة في المجال الدفاعي - الأمني[924]. أما قائد أركان الدفاع فهو أعلى الضباط رتبة، وأعلى المستشارين لدى وزارة الدفاع ولدى الحكومة الفدرالية، لكنه لا يزال، كما كان في الخمسينيات، خارج سلسلة القيادة بين وزارة الدفاع والقوات المسلحة، وقليلة هي الدول التي مضت إلى هذا الحد لضمان مساءلة مؤسساتها العسكرية. إن الأحكام الدستورية والترتيبات المؤسسية التي وُضعت في أواخر الأربعينيات وفي الخمسينيات تركت فعليًّا البوندسفيهر في داخل «سترة مجانين»[925] افتراضية مكبَّلًا بالكامل، حتى حين يتعلق الأمر بأدنى اقتراح للتغيير. تتولى السلطة التشريعية إدارة القوات المسلحة، كما تثير المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة حتى وإن كانت ثانوية نقاشات برلمانية يبدو أنها لا تنتهي، ونادرًا ما تصل إلى نتائج نهائية.

لم يكن السبب الرئيس في تغيُّر البوندسفيهر خلال الأعوام العشرين الأخيرة نتيجة إعادة التوحيد، بل نتيجة نهاية الحرب الباردة. وكان وقوع حرب فعلية في أثناء الحرب الباردة أمرًا لا يتصوره معظم الألمان، لأنها كانت ستعني على الأرجح حربًا نووية. وثمة أجيال من البوندسفيهر أمضت مدة خدمتها حتى من دون المشاركة في قتال. وكان الضباط وضباط الصف يجوبون أرجاء ألمانيا في مهمات موكلة إليهم، لكنهم لا يخرجون أبدًا من البلاد (إلا في مهمات تدريب أو تعليم). ثم تغيرت الأمور منذ التسعينيات حين شاركت وحدات من البوندسفيهر في عمليات لحفظ السلام أو لفرضه بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو، امتدت من الصومال والبوسنة ولبنان إلى كوسوفو ومقدونيا وأفغانستان. وأدت المشاركة العسكرية في هذه العمليات خارج البلاد إلى تغيير البوندسفيهر أكثر كثيرًا مما غيرته إعادة التوحيد. وعلى سبيل المثال، فإن كثيرين من الضباط

الشبان ولكن عددًا قليلًا جدًا من الضباط المسنين في البوندسفيهر يملكون تجربة قتالية.

استجابت دول عدة من حلفاء ألمانيا في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا) للتغيرات الحادة في بيئتها الأمنية من خلال إصلاحات عسكرية بعيدة التأثير[926]. مع ذلك، فإن الإصلاحات التي أجراها وزيرا دفاع ألمانيان متعاقبان، هما فولكر روهي (1992 - 1998) ورودولف شاربنغ (Scharping 1998 - 2002)، لم تغير طبيعة الجيش الألماني أو تسمح له بأن يشارك على نحو أكثر فاعلية في عمليات إدارة الأزمات[927]. وكان اقتراح تقدَّم به الديمقراطيون المسيحيون في عام 2008، يدعو إلى استحداث مجلس أمن قومي على الطراز الأميركي ورفع عدد من القيود الدستورية عن عمليات نشر القوات المسلحة في الخارج، قد أدى إلى التسبب بغضب سياسي كان متوقعًا[928]؛ إذ كان السياسيون الألمان والمجتمع الألماني بطيئين جدًا في إدراك أن التحول إلى قوة أوروبية مهيمنة في عالم ما بعد الحرب الباردة يترافق مع عدد من الالتزامات غير المستحبة.

يكفي إيراد ثلاثة أمثلة. كما لاحظت في الفصل الثاني، فإن الدستور الألماني لا يسمح باستخدام القوات المسلحة في وظائف داخلية، باستثناء مساعدة شرطة الولايات أو حرس الحدود بموجب شروط منظمة وبالغة الصرامة. وبعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، جرى نقاش عام كبير في شأن هل من المسموح للبوندسفيهر بأن يُسقط طائرة إرهابية، وكانت النتيجة التي تم التوصل إليها أن ذلك غير مسموح به[929]. بعد ذلك بمدة وجيزة، واجه البوندسفيهر مشكلات في جمع 7000 جندي وتجهيزهم لمهمة حفظ سلام في أفغانستان، مع أن عدد جنوده يبلغ 285.000 وميزانيته السنوية 25 مليار مارك[930]. وكان الجنود الألمان، بعد أن أصبحوا في أفغانستان، يُعرضون عن القتال أو حتى عن تعريض أنفسهم للخطر، ويتقيدون على نحو دقيق بلوائح تنظيمية - موضوعة لنشاط أوقات السلم في ألمانيا - من قبيل القيود البيئية على المركبات العسكرية ومقدار ما يجب أن يتمتع به الجنود من الراحة قبل قيادة المركبات[931]. وفي ما أسمته **الإيكونوميست** «منخفضًا جديدًا» للسياسة الألمانية، رفضت برلين مساندة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973 الذي سمح في ربيع 2011 بحماية المدنيين في ليبيا التي تمزقها الحرب. ومع أن حليفيها الأوروبيين في الناتو، فرنسا وبريطانيا - وهما مشاركان آخران إلى جانب بلجيكا والدانمارك وإيطاليا والنرويج، إضافة إلى كندا والولايات المتحدة وعدد من الدول غير الأعضاء في الناتو - كانا حاسمين في شأن العملية، سحبت ألمانيا كل مساندة عملية لمهمة الناتو، بل إنها عرضت للخطر المرحلة المبكرة من الحملة عندما سحبت طواقمها المشاركة في عمليات الإنذار والتحكم الجوي[932]. ووصف وزير الخارجية النافذ السابق يوشكا فيشر سلوك بلاده بأنه «ربما يكون أكبر انهيار للسياسة الخارجية منذ تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية»[933].

بعد خمسة وستين عامًا من نهاية الحرب العالمية الثانية، لا تزال القوات المسلحة مؤسسة لا شعبية لها في ألمانيا؛ إذ لا يريد معظم الناس سماع أي شيء عن القوات المسلحة، حتى وإن كان في السياق الأكثر مثالية وبعدًا عن الأذى. وتتوقع وسائل الإعلام من الجنود الألمان أن يكونوا جزءًا من مشروعات إعادة البناء، وأن يبنوا الجسور والمدارس، لكن أن لا يقاتلوا. ومع أن البوندسفيهر ينشر قوات في أفغانستان منذ عام 2002، وأن أكثر من 35 جنديًا من مجموع 4400 من جنوده هناك قُتلوا في معارك، فإنه لا يمكن استخدام كلمة «حرب» في العلن من دون

أن يكون لذلك أصداء في ألمانيا، حتى أن غوتنبرغ الذي كان وزيرًا للدفاع عندئذ تجنب أن يسميها «حربًا» في كلمة له في مناسبة الجمعة الحزينة، وأعلن بدلًا من ذلك أن البوندسفيهر يواجه «وضعًا شبيهًا بالحرب» في جنوب أفغانستان[934]. وفي أواخر أيار/ مايو، وفي إطار إبراز جديد للصواب السياسي الألماني غير القابل للضبط، أصبح هورست كوهلر أول رئيس ألماني يجبَر على الاستقالة منذ أربعين عامًا؛ إذ قامت وسائل الإعلام الألمانية على مدى أيام بمطاردة الرئيس، وشنت ضده حملة ملؤها الكراهية لأنه تجرأ على القول، في أثناء زيارة إلى جنود البوندسفيهر في أفغانستان، أنهم نُشروا هناك لحماية المصالح الألمانية، بما في ذلك المصالح الاقتصادية[935].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، أعلِنت إصلاحات دفاعية عدة إلى جانب تعليق قرعة الخدمة العسكرية. وأدت هذه الإصلاحات إلى تقليص حاد للمناصب العسكرية في وزارة الدفاع، وإلى نقل مكاتب قادة الخدمة إلى خارج الوزارة، وتوسيع دور قائد أركان الدفاع، وإعادة تنظيم عملية المشتريات في وزارة الدفاع. وسيصار إلى تخفيض الحجم الإجمالي لأفراد البوندسفيهر من حوالى 240.000 إلى 180.000 تقريبًا، كما سيصار إلى تعليق الخدمة العسكرية بشكل فاعل في هذا التخفيض. في الوقت نفسه، سيزداد عدد الأفراد الذين يمكن نشرهم من 7500 إلى 10.000، أي أقل كثيرًا من الهدف البالغ 14.000 والمحدَّد في «تقرير حكومي رسمي» صادر في عام 2006 [936]. يُقصد بهذه التغييرات ترشيد هياكل القيادة استباقًا لمتطلبات عملياتية في المستقبل، وتوفير قدر كبير من الأموال، وربما هذه النقطة هي الأهم. وسيقوم وزير دفاع جديد بتطبيق هذه الإصلاحات، لأن غوتنبرغ تنحى في آذار/ مارس 2011 بعدما تبين أنه انتحل أجزاء من أطروحة الدكتوراه التي قدّمها في عام 2006. خليفته هو وزير الداخلية السابق توماس دو مازيير الذي شاءت الصدف أن يكون ابن عم لوثار المذكور أعلاه، وابن الجنرال أولريخ دي مازيير، وكنا ناقشنا أمريهما في الفصل الثاني.

إذًا، إجمالًا، كان تولّي البوندسفيهر زمام الجيش الشعبي الوطني عملية ناجحة أوجدت جيشًا لعموم ألمانيا. وكان لدى الجيش الشعبي الوطني القليل مما يستطيع تقديمه للبوندسفيهر وألمانيا الغربية، ولم تكن له قاعدة نفوذ للتأثير في المآلات السياسية. خير ما يمكننا قوله عن الجيش الشعبي الوطني السابق هو أنه لم يحاول حماية دكتاتورية هونيكر من الحركة الشعبية المستعدة لتهديمها، وأنه لم يقاوم إلغاء وجوده بالذات.

جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري

يُعتبر تحوُّل القوات المسلحة الجنوب الأفريقية أمرًا خارجًا عن المألوف، لأنه عالج انقسامًا كان مبنيًّا على التمييز العنصري لا على تفكك دولة؛ فتجربة جنوب أفريقيا تشبه الحالتين الألمانية واليمنية ضمن حد توحيد كيانين عسكريين كان بينهما عداوة في السابق.

أقام «الحزب الوطني» نظام الفصل العنصري بعد انتخابه لتولّي السلطة في عام 1948، أي إنه مأسس الفصل بين الناس بعد تصنيفهم ضمن أربع فئات عرقية (بيض، ملونون، هنود، سود) مع حقوق وقيود مرتبطة بكل فئة. وعمل نظام الفصل العنصري على مَنهَجَة قوانين الفصل العنصري التي كانت موجودة وتشديدها، وكانت تعطي الأقلية البيضاء امتيازات في مقابل الأغلبية السوداء الأكبر منها كثيرًا. سيطر السكان البيض على ثروة البلاد الكبيرة والمتنامية التي ولّدها

التصنيع السريع خلال الحقبة التالية للحرب العالمية الثانية، فأصبحت جنوب أفريقيا، بالنسبة إلى البيض، واحدة من أكثر دول العالم ازدهارًا، لكن الفصل العنصري كان يعني بالنسبة إلى السود تمييزًا قاسيًا؛ ففي عام 1961، أصبحت جنوب أفريقيا جمهورية، وخرجت من الكومنولث البريطاني الذي بات أعضاؤه ينتقدون بريتوريا بشكل متزايد. بحلول الثمانينيات، اشتدت المعارضة العالمية لنظام الفصل العنصري تدريجًا، وتجلت بعقوبات دولية وسحب استثمارات. أما في داخل جنوب أفريقيا، فنظّمت الحركات والمنظمات المعادية للفصل العنصري - أهمها المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC) - إضرابات وعمليات تخريب واحتجاجات ومقاومة مسلحة شملت إلقاء قنابل وهجمات إرهابية ضد دولة يشتد عليها الحصار.

بمرور الزمن، أصبح الفصل العنصري نظامًا تصعب إدامته، أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما بالنسبة إلى أقلية بيضاء لم تكن مستعدة للتضحية بما سمّاه عالِم سياسي أفريقي «عقلية المسادا»[937]. وكان عدد متزايد من البيض يعتقد أن الإبقاء على نظام الفصل العنصري - مع ما يرتبط به داخليًّا وخارجيًّا من تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية - لن يكون في صالحهم على المدى الطويل. فقام ب. و. بوتا (Botha)، رئيس وزراء جنوب أفريقيا (1978 - 1984) ورئيسها (1984 - 1989)، بعد وضع دستور جديد بإلغاء أكثر من سبعين من قوانين الفصل العنصري، كما أطلق عمليات عدة مهمة طاولت أمورًا مثل الفصل العرقي في الجيش، من أجل قبول الضباط الملونين في سلك الضباط. وكما قال نيلسون مانديلا، لم يتلقَّ بوتا ما يستحقه من فضل «عن الخطوات التي اتخذها لتمهيد الطريق باتجاه تسوية في بلادنا عبر مفاوضات سلمية»[938]. ومن الأرجح أن أكثر ما سيُذكر لبوتا **عدم** انتهاز فرصة تفكيك نظام الفصل العنصري في خطاب ألقاه في آب/ أغسطس 1985 كان يتوقع منه على نطاق واسع أن يوضح فيه الكيفية التي ستبدأ بها جنوب أفريقيا عملية التحول الديمقراطي. وعلى عكس التوقعات كلها، أحجم بوتا عن «اجتياز الروبيكون»[939]؛ فهو لم يقل أي شيء جديد لأنه كان يرفض استعداء حزبه الوطني[940].

تعمقت الإدانة الدولية لجنوب أفريقيا، كما تعمقت عزلتها. وكانت استراتيجية المؤتمر الوطني الأفريقي، أهم منظمات السود المعارضة، تقوم على أربع دعامات: تشجيع عزلة جنوب أفريقيا الدولية، ودعم العصيان المدني، و«انقضاض مسلح» ينفّذه جناحه العسكري «رمح الأمة» الذي كانت تسميته المختصرة MK، وضغط اقتصادي مستمر من خلال تنظيم حملات المقاطعة والتخريب والإضرابات. وكان خليفة بوتا، الرئيس ف. و. دي كليرك، آخر رئيس في حقبة الفصل العنصري، هو من استجاب لهذه الضغوط، وذلك بتفكيك نظام الفصل العنصري. ومضى إلى أبعد مما كان يتوقعه المراقبون المحليون والدوليون حين أعلن في شباط/ فبراير 1990 إلغاء حظر المؤتمر الوطني الأفريقي وباقي الأحزاب المعادية للفصل العنصري وجعلها أحزابًا قانونية، ورفع القيود المفروضة على المجموعات المعارضة مثل «الجبهة الديمقراطية المتحدة» التي تمثّل جناح الصراع الداخلي، والإفراج من دون قيد أو شرط عن مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين. وخففت الدولة في الوقت نفسه رقابتها على التغطية الإعلامية لسياسات المعارضة[941].

بعد خطاب دي كليرك في شباط/ فبراير 1990، اكتسبت التطورات زخمًا شجعه استفتاء عام 1992 أيد فيه أكثر من ثلاثة أرباع السكان البيض إجراء إصلاحات كبرى. كانت الحرب الباردة تبقي نظام الفصل العنصري في قيد الحياة، بالمعنى الحقيقي للكلمة، وكان لنهايتها تأثير عميق في سياسة جنوب أفريقيا. ولم تتدخل، أول مرة منذ مئتي عام، قوة خارجية في المنطقة، وأصبح شعب

جنوب أفريقيا قادرًا على أن يكون سيد مصيره. وأدى انهيار جدار برلين إلى تقليل مصلحة النخب البيضاء في الفصل العنصري وإضعاف إحكام الروابط بين القادة السود وداعميهم في الحركة الشيوعية العالمية الذين أصبحوا مفلسين، الأمر الذي أزال العقبات من أمام بدء مفاوضات جادة بين الجانبين بخصوص شكل جنوب أفريقيا الجديدة.

قوات الدفاع الجنوب الأفريقية وقوات المعارضة السوداء

ينصبّ اهتمامنا الرئيس في انتقال جنوب أفريقيا من الفصل العنصري إلى الديمقراطية على إنشاء قوة عسكرية ديمقراطية جديدة ومتعددة العرقيات - قوات الدفاع الوطني الجنوب الأفريقية (SANDF) [في ما يلي قوات الدفاع الوطني] - من الأداة السابقة لدولة الفصل العنصري، قوات الدفاع الجنوب الأفريقية (SADF) [في ما يلي قوات الدفاع] والقوات العسكرية التابعة لـ «جيوش التحرير» ودول المواطن الأربعة (أُنشئت في عام 1958 عشرة مواطن على أساس قبلي، وأصبحت أربعة من هذه المواطن - ترانسكي، سيسكي، بوفتاتسوانا، يندا - دولًا مستقلة اسميًّا ولها قواتها المسلحة الخاصة)[(942)]. فلنلقِ نظرة على قوات الدفاع الجنوب الأفريقية ورمح الأمة (MK)، وعلى الجيوش الأخرى الأصغر كثيرًا والتي أقامتها منظمات سوداء أخرى ستُدمج في قوات الدفاع الوطني الجديدة.

بحلول أواخر الثمانينيات، أصبحت قوات الدفاع على أساس رجل لرجل واحدًا من أفضل جيوش العالم؛ إذ كان أفرادها معدين جيّدًا - بعدما أولي تدريب الجنود وضباط الصف والضباط القدر نفسه من الاهتمام الجدي - وعلى درجة عالية من الانضباط، ويملكون أحدث المعدات، وكانت جاهزيتهم القتالية مضمونة بفعل عمليات الانتشار المتكررة. هكذا باتت قوات الدفاع هذه أداة قادرة في خدمة أهداف السياسة الخارجية للنظام؛ فهي قاتلت في أنغولا وناميبيا وموزامبيق، مراكمة سجلًا من الأداء المتفوق دومًا في العمليات الحدودية وحرب الأدغال[(943)]. كانت الخدمة العسكرية إلزامية، وكان الرجال البيض يمضون عادة أربعة أعوام في الجيش: عامان من الخدمة المتصلة متبوعة بعامين في قوات الاحتياط (من ستين إلى تسعين يومًا في العام حتى سن الخامسة والخمسين).

بينما كانت القوة التقليدية من قوات الدفاع تذهب للقتال في خدمة سياسات النظام، مثل زعزعة الاستقرار الإقليمي والاحتلال غير المشروع في أنغولا وناميبيا وموزامبيق[(944)]، فإن قواتها الداخلية - المنظمة بموجب عشرة مقار قيادة إقليمية - تعاملت مع التحديات الأمنية الداخلية. وكانت المشاركة الداخلية لقوات الدفاع ضد المؤتمر الوطني الأفريقي وقادته العسكرية محدودة، لكنها شاركت في عمليات «مساعدة السلطة المدنية»، ولا سيما تحقيق الاستقرار في المناطق التي تتفشى فيها الجريمة[(945)]. إضافة إلى ذلك، كانت قوات الدفاع تشارك بقوة في نشاط ضبط الحدود. وفي الأعوام الأخيرة من الفصل العنصري، نُشرت قوات الدفاع في بلدات السود - ساندت الشرطة في البداية، ثم عملت بالاشتراك معها، وبعد أن حققت نجاحًا إلى حد بعيد في أوائل عام 1987، أصبح دورها أقل بروزًا - من أجل الفصل بين مجموعتين من السود كانت كل واحدة منهما عازمة على إبادة الأخرى، هما المؤتمر الوطني الأفريقي وحزب الحرية إنكاتا التابع لقبائل الزولو[(946)].

كان ضباط السلك في قوات الدفاع يمقتون السياسة عمومًا ويبدون اهتمامًا قليلًا بالتدخل السياسي المباشر، حتى وإن كانت الحكومة تعتمد بشكل متزايد على القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والحفاظ على الهدوء الداخلي[947]. (كان عدد من كبار ضباط قوات الدفاع أعضاء في جمعية «برودربوند» (Broederbond) - وهي جمعية سرية نافذة تضم رجالًا بيضًا من البروتستانت الملتزمين الدفاع عن قضايا الـ «أفريكانر» - التي كانت تشارك بقوة في السياسة). وفي أواخر الثمانينيات، انقسمت آراء ضباط قوات الدفاع في شأن إمكان إدامة الفصل العنصري، ما كان يوحي - إلى جانب عدد من العوامل الأخرى - بالحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي. ومن المهم هنا أيضًا أن نحو 60 في المئة فقط من أفراد القوات النظامية كانوا من البيض بحلول عام 1990، بفضل كثير من الإصلاحات الداخلية التي جعلت من الممكن للهنود (ولا سيما في البحرية) و«الملونين» (وهُم المتحدرون من أعراق مختلطة، ولا سيما في الجيش) أن يلتحقوا بقوات الدفاع بأعداد كبيرة.

امتلكت دولة جنوب أفريقيا في حقبة الفصل العنصري مؤسسة أمنية جمعت التنوع والمركزية، وتبع لها عدد من الهيئات والمنظمات، بما في ذلك قوات الشرطة ووكالات الاستخبارات وقوات الدفاع. مع ذلك، كُسر في مطلع الثمانينيات احتكار الدولة وسائل العنف الحديثة الذي دام طويلًا، وذلك حين أصبحت البنادق الآلية والمتفجرات، وحتى الصواريخ، متوافرة لمناوئيها السياسيين، ولا سيما المؤتمر الوطني الأفريقي. كما أن المجرمين العاديين استغلوا هذا الوضع الجديد، وبدأوا يسرقون الأسلحة ويتاجرون بها، ما أدى إلى وقوع جرائم أكثر عنفًا وإلى تدنّي قدرة الشرطة على إيجاد حل لها[948]. وبحلول أواخر الثمانينيات، كانت قوات الدفاع هي وحدها القادرة على حفظ النظام، ما اعتُبر مجرد شراء وقت ليتمكن السياسيون من التوصل إلى حل لوضع بات لا يُطاق على نحو متزايد. وفي واقع الأمر، شعر كثيرون من أفراد القيادة العليا بالارتياح حين توصّل السياسيون إلى حل[949].

من جانب آخر، كان هناك القوات المسلحة التابعة للأغلبية السوداء التي تشمل، أولًا وفي طليعتها، قوات «رمح الأمة» للمؤتمر الوطني الأفريقي، وجيش تحرير شعب أزانيا (وهو الجناح العسكري لمؤتمر عموم أفريقيا (Pan Africanist Congress))، وقوات زواكولو للحماية الذاتية التابعة لحزب الحرية إنكاتا، وجيوش المواطن الأربعة. كانت «رمح الأمة» قوة كبيرة نسبيًّا - ربما وصل عديدها إلى 25.000 فرد متنوعي مستويات العضوية فيها - مع أن قليلين من أفرادها كانوا يملكون ما يشبه التدريب العسكري السليم. شمل معظم عمليات «رمح الأمة» إلقاء قنابل المولوتوف وارتكاب أعمال إرهابية بتقانة متدنية - أي بعبارة أخرى، التكتيكات المتاحة للناشطين الذين يعارضون الفصل العنصري - مع أنها نفّذت أيضًا أعمال تخريب أكثر تعقيدًا. وحظي قليلون من قادة «رمح الأمة» بفهم للجيوش التقليدية، أو عرفوا كيف تُدار التشكيلات الكبيرة، أو ما هي الأهداف الاستراتيجية التي يمكن تحقيقها بوساطة قوة عسكرية معقدة. ولم تتجاوز «رمح الأمة» قط تخطيط أعمال إرهابية وتنفيذها.

قدّم الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الأوروبيون الشرقيون ما يمثّل تقريبًا التدريب الرسمي كله الذي تتلقاه كادرات «رمح الأمة»؛ إذ أرسل المؤتمر الوطني الأفريقي إلى **الكتلة السوفياتية** أفرادًا مختارين لمتابعة دورة تعلم وتدريب مدتها عامان. وكان التثقيف الذي اكتسبوه في نظريات الحرب ضبابيًّا من حيث قيمته، لأن مهمة «رمح الأمة» كانت، في المحصلة، التخريب، والهجمات

المسلحة على جماعات ريفية غير حصينة، والتصفية الجسدية للسود الشعبيين الذين لا يتفقون مع سياسات المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان التدريب الذي تقدمه الـ «كي جي بي» أو غيرها من منظمات الاستخبارات الذي يتعلق بتكتيكات العصيان والمتفجرات والأسلحة الصغيرة أكثر نفعًا إلى حد بعيد. وكان معظم طلاب «رمح الأمة» هُم ممن اعتنقوا مسبقًا، وبشكل وثيق، التعاليم الشيوعية، لكنهم - مثل غيرهم ممن درسوا في الدول الشيوعية - أخضِعوا مع ذلك لجرعات كبيرة من التشريب بالأيديولوجيا الماركسية - اللينينية. واختِرق المؤتمر الوطني الأفريقي بشكل كبير من الحزب الشيوعي الجنوب الأفريقي، واتّسق تدريب «رمح الأمة» وسلوكها مع تلك التقاليد الأيديولوجية.

اعتبر كثيرون أن جيش تحرير شعب أزانيا متفوق بقوته على «رمح الأمة»، مع أنه أصغر منها كثيرًا، وذلك يعود، إلى حد بعيد، إلى أن تدريب قوته كان في معظمه على أيدي الصينيين الذين كانوا يوفرون ثقافة عسكرية متينة وعملية، ويخففون التشريب بالفكر الماركسي[(950)]. ونظرًا إلى وضع المؤتمر الوطني الأفريقي المتميز وتفوُّق «رمح الأمة» من حيث الحجم، كانت المناصب المعروضة في قوات الدفاع الوطني الجديدة قياسًا على كادرات جيش تحرير شعب أزانيا قليلة نسبيًّا. كما انضمت قوات زواكولو للحماية الذاتية التابعة لحزب الحرية إنكاتا إلى البرنامج الذي أدى إلى إنشاء قوات الدفاع الوطني، ومعها جيوش المواطن الأربعة «المستقلة» التي لم تكن تمثل قوة عسكرية يُعتد بها.

التفاوض والتخطيط للانتقال

بلغ الانتقال من الفصل العنصري ذروته في عام 1994 متمثلًا في ديمقراطية انتخابية جنوب أفريقية جديدة وفي قوات عسكرية جديدة، هي قوات الدفاع الوطني. وبدأت محادثات سرية بين الدولة - بمعرفة الرئيس بوتا لكن ليس حكومته - والمؤتمر الوطني الأفريقي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1985. وكانت هذه المفاوضات في البداية مفاوضات في شأن إجراء مفاوضات (أو «محادثات في شأن إجراء محادثات»)، وذلك بهدف إيجاد مجموعة من التفاهمات على الشكل العام للكيان السياسي المستقبلي. في كانون الأول/ ديسمبر 1991، بدأت أعمال المؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية بمشاركة الأحزاب والمجموعات السياسية الكبيرة كلها، مع أن حكومة الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الأفريقي كانا بالتأكيد يهيمنان على مجريات المؤتمر. وكان المشاركون مدفوعين برغبة مشتركة في أن يرثوا بيئة اجتماعية مسالمة واقتصادًا عاملًا. وعلى الرغم من أن العملية لم تكن من دون تعقيدات وخلافات، فإنها انتهت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 بإقرار دستور انتقالي مهّد الأرضية القانونية - المؤسساتية للانتخابات المقبلة. وفي أيار/ مايو 1994، حصل المؤتمر الوطني الأفريقي على 62 في المئة من الأصوات، وأصبح مانديلا رئيسًا لحكومة الوحدة الوطنية التي انضم إليها أيضًا الحزب الوطني الذي أيده 20 في المئة من الناخبين.

لم يُعقد أول اجتماع رسمي بين قوات الدفاع و«رمح الأمة»، إلا بحلول آذار/ مارس 1993، إلا أن تقدمًا سريعًا أُحرز مع ذلك. وبحلول نهاية الشهر التالي، تم التوصل إلى إجماع كافٍ للسماح بتشكيل مجموعة على مستوى الأركان - المجلس الفرعي التابع للمجلس التنفيذي الانتقالي في شأن

الدفاع - الذي باشر العمل على وضع خطط محددة. وأظهرت المفاوضات وجود مزاوجة غير ملائمة جديرة بالملاحظة؛ إذ كان ممثلو «رمح الأمة» محنكين سياسيًّا لكنهم لا يملكون إلا القليل من المعرفة الجوهرية في الشؤون العسكرية. وعلى الجانب الآخر من الطاولة كان ضباط قوات الدفاع سُذّجًا من الناحية السياسية، ومفتقرين إلى مهارات التفاوض، وهي صفات كانت في هذه المرحلة أهم كثيرًا من تضلعهم الواضح من المسائل العسكرية. وكان كادرات «رمح الأمة» لا يفهمون، على ما يبدو، أن عبارة «مدني - عسكري» تشير إلى عالمين متميزين ومنفصلين، لأن نقطتهم المرجعية الرئيسة في الاتحاد السوفياتي، أي القوات المسلحة، كانت أداة الحزب الشيوعي. ومع أن جنود قوات الدفاع تربوا على التمييز بين عالمين منفصلين، مدني وعسكري، كان الجنرالات يفتقرون في الأغلب إلى الإعداد اللازم كي يفسّروا لممثلي المؤتمر الوطني الأفريقي/ «رمح الأمة» أدق نقاط السيطرة المدنية المتوازنة بين المؤسسات الديمقراطية.

نص اتفاق الانتقال الرسمي على زواج قسري؛ إذ كان أعضاء المقاومة السرية السابقون سيُدمجون في القوات الجديدة على جميع المستويات. بدأت هذه العملية بإجراء تقويم لمهارات المقاتلين وخبرتهم لغرض تحديد رتبهم، ولم تكن هذه مهمة سهلة؛ إذ قدّم مسؤولو المؤتمر الوطني الأفريقي قائمة بالأسماء والرتب المرغوب فيها - من قبيل «فلان يجب أن يكون عقيدًا، وفلان يجب أن يكون لواء» - إلا أن من البدهي أن الذين يأخذون الجيش المحترف على محمل الجد كانوا يحتاجون إلى أكثر من ذلك كثيرًا. فتقرر، من أجل ضمان تقويم متوازن لمقاتلي حرب العصابات السابقين لأغراض تحديد رتبهم في قوات الدفاع الوطني الجديدة، الاستعانة بمقومين خارجيين. وبعد نقاش مستفيض، اتفق ممثلو المؤتمر الوطني الأفريقي وقوات الدفاع على طلب المساعدة من بريطانيا. وكان دور الفريق العسكري البريطاني الاستشاري والتدريبي والفريق البريطاني لدعم السلام إجراء تقويم للجنود المعنيين، وتصميم وتنفيذ برامج تدريب عسكري تهدف جزئيًّا إلى رفع مهارات المقاتلين السابقين إلى مستوى رتب معيّنة[951]. فمن الناحية العملية، كانت مجموعة مؤلفة من «رمح الأمة» وقوات الدفاع والفريق العسكري البريطاني الاستشاري والتدريبي تتولى تقدير ما يحتاج إليه كل فرد من دورات وتدريب لكي يصبح مؤهلًا لرتبة ما. وكانت قوات الدفاع تدير الدورات ومعها أفراد من الفريق العسكري البريطاني الاستشاري والتدريبي يعملون بصفة مراقبين. وفي حال تعذُّر حل خلافات تنشأ بين الأطراف الثلاثة، كان الموضوع يُحال إلى اللجنة الفرعية في شأن الدمج التابعة للسلطة التشريعية. وفي واقع الأمر، مع أن الفريق العسكري البريطاني الاستشاري والتدريبي كان متوازنًا تمامًا في تقديراته، فإن المدربين البريطانيين كانوا يقومون أحيانًا، في حال كان أعضاء سابقون في «رمح الأمة» لا يستوفون المعايير أو كانوا غير قادرين على الإلمام بالدروس إلمامًا تامًا، بتمكين أولئك الأعضاء من اجتياز الامتحان على الرغم من ذلك، «لأنهم في غنى عن أن تُفتح عليهم نيران السياسة» [952]. وكان المدربون البريطانيون يتذكرون أيضًا نصيحة لورانس العرب - التي غالبًا ما ذُكرت في أثناء إعادة بناء العراق أخيرًا - القائلة: «أن يقوموا هم بعمل شيء ما على نحو غير كامل، لهو أفضل من أن تقوم أنت بعمله على نحو كامل، لأن هذه البلاد هي بلادهم»[953].

مع تقدُّم عملية الانتقال، لم يكن من المفاجئ أن يتدنى نفوذ قوات الدفاع تدريجًا بينما يزداد في المقابل نفوذ المؤتمر الوطني الأفريقي/ «رمح الأمة». لعل خير مثال لتحوُّل علاقات القوة في أثناء مرحلة الانتقال والأعوام الأولى من حكم المؤتمر الوطني الأفريقي هو المسيرة المهنية

ليوهانيس «جو» موديس الذي اضطلع، وهو أحد مؤسسي «رمح الأمة» في عام 1960، بدور مركزي في المفاوضات التي أدت بعد ثلاثة عقود من ذلك إلى إنشاء قوات الدفاع الوطني. وكان قد تلقّى تدريبه في الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وفيتنام في الستينيات والسبعينيات، وأصبح معروفًا بقمعه القاسي للمنشقين عن صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي. واعتبر كثيرون موديس سفاحًا عاديًّا، وذُكرت خصوصًا انتهاكاته حقوق الإنسان في تحقيق داخلي أجراه المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1993، بينما كان في المنفى[954]. على الرغم من ذلك، أصبح موديس أول وزير دفاع لجنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري، وهو منصب ميز فيه نفسه بعلاقاته الحميمة بالنخبة العسكرية البيضاء وبمقدار الأموال العامة - المخصصة لمشتريات السلاح - التي تمكّن من اختلاسها[955]. واستطاع أيضًا تعيين زوجته - جاكي سيديبي (Sedibe)، رئيسة الاتصالات السابقة في «رمح الأمة» - برتبة لواء في قوات الدفاع الوطني.

أخفي عن ضباط السلك في قوات الدفاع - باستثناء حفنة من الجنرالات وأولئك الذين شاركوا مباشرة، مثل مدربي دورات «امتحانات الإكمال» لأفراد «رمح الأمة»، في عملية تحويل الجيش - كثير من المعلومات المتعلقة بالتفصيلات الجوهرية لمرحلة الانتقال. واستدعي عدد كبير من قادة قوات الدفاع السابقين للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 1997، بمن فيهم كونستاند فلجوين (Viljoen)، القائد العام لقوات الدفاع، وماغنوس مالان (Malan)، وزير الدفاع. وبينما اعترفوا بأعمالٍ من قبيل الموافقة على غارات عبر الحدود ضد أهداف معادية في شمال أفريقيا، كانوا ينظرون إلى تلك الأعمال على أنها من وظائف الدولة المعتادة. وهُم أنكروا على نحو قاطع إعطاء الإذن باغتيال ناشطين معادين للفصل العنصري أو، عمومًا، أن تكون قوات الدفاع «مذنبة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على نطاق واسع»[956].

فما الذي سار على ما يرام وما الذي ساء في عملية إنشاء قوات الدفاع الوطني على أساس أجزائها المكونة؟

ربما كان الأجدر بالملاحظة استعداد جميع الأطراف للتعاون، والمستوى العالي من المهنية الذي أظهرته قوات الدفاع على مدى المرحلة الانتقالية. ومهما كانت دواعي الارتياب التي ربما كانت عند حكومة مانديلا لجهة ولاء القوات المسلحة للنظام الجديد - كانت القوات المسلحة في الأعوام الأولى هي تقريبًا قوات الدفاع نفسها التي درّبت لسحق المؤتمر الوطني الأفريقي - تبخر ذلك كله عندما أثبتت القوات المسلحة مِهَنِيَّتها. من جهة أخرى، كان نشاط «رمح الأمة» مدفوعًا بطموح قادتها إلى المناصب والسلطة وقدرتهم على استغلال شح الخبرة السياسية لدى قوات الدفاع [957].

كان أكبر أخطاء المرحلة الانتقالية القيام أولًا بتعيين أناس غير ملائمين لمناصبهم، ثم تسريع مسار ترقيتهم؛ ففي أي جيش جدير بأن يسمى جيشًا، يجب أن يكون الذي يبلغ رتبة مقدّم قد خدم أولًا وهو برتبة ملازم أول ثم نقيب ثم رائد، وأن يكون قد راكم ما لا يقل عن خمسة عشر عامًا أو نحو ذلك في سجل خدمته. وينبغي لأيّ كان ألّا يصبح ضابطًا كبيرًا في جيش كبير محترف بناء على خبرة في رمي الحجارة أو حتى في حرب العصابات، لكن كثيرين أصبحوا ضباطًا كبارًا في قوات الدفاع الوطني لأن مفاوضي المؤتمر الوطني الأفريقي/ «رمح الأمة» كانوا يقللون من أهمية «الاحتراف» و«الخبرة»، بل كانوا يسخرون منها. ولا عجب إذًا أن يكون كثيرون من الضباط وضباط الصف البيض الكفوءين قد تركوا القوات المسلحة بعد أن وجدوا أن مساراتهم

المهنية تعطلت وأن آفاق ترقيتهم تدنت.

النتيجة: قوات الدفاع الوطني الديمقراطية

تضمن الدستور الموقت لعام 1993 فصلًا في شأن الدفاع، وبيّن وظائف قوات الدفاع الوطني، ووضع الإطار الدستوري للعلاقات المدنية - العسكرية والسيطرة المدنية. ومع أن قوات الدفاع كانت خاضعة للإشراف المدني، فإنها لم تكن خاضعة بالمعنى الحقيقي للسلطة البرلمانية[958]. وأكد الدستور الجديد لعام 1996 (الفصل11، المادة 198د) أن «الأمن الوطني يخضع لسلطة البرلمان والسلطة التنفيذية الوطنية». كما نص الدستور (المادة 199 [8])، على أنه «يجب أن يكون للجان البرلمانية المتعددة الأحزاب الإشراف على الخدمات الأمنية كافة بالطريقة المحددة بموجب قانون وطني أو نظم وأوامر البرلمان» [959]. إضافة إلى ذلك، يجب على الرئيس - بصفته رئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى لقوات الدفاع - إبلاغ السلطة التشريعية حين تنشر قوات الدفاع، كما يجب عليه تقديم المعلومات المطلوبة للجان الإشراف البرلمانية المعنية. وحسّن الدستور الجديد بشكل كبير القاعدة القانونية للسيطرة المدنية، باستحداث دور جوهري للسلطة التشريعية. وبينما أعطى الدستور أفراد قوات الدفاع الوطني حق التصويت، فإنه لم يُجِز لهم الانتماء إلى حزب سياسي أو الترشح للمناصب المنتخبة.

لا يعيّن الرئيس وزير الدفاع فحسب - أي الرئيس السياسي لوزارة الدفاع (التي تدعى دائرة الدفاع) - بل إنه يعيّن أيضًا، خلافًا للعادة، قائد قوات الدفاع الوطني الذي يكون أعلى الضباط رتبة في البلاد. ويرئس دائرة الدفاع الوزير ونائبه الذي يشرف على عدد محدود جدًا من العاملين. ويكون وزير الدفاع رئيس دائرة الدفاع، ويفترض به تقديم الإرشاد السياسي وصنع السياسة الدفاعية. كما أعطى قانون إدارة الأموال العامة لعام 1999 صفة «السلطة التنفيذية» لوزير الدفاع في شأن الميزانية العسكرية[960]. تكون ميزانية الدفاع نتاج عملية ديمقراطية تشارك فيها الوزارة ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية. يتولى المدقق العام تدقيق الميزانية والنفقات العسكرية، حيث إن الدستور أعطاه صفة المؤسسة المستقلة من أجل تعزيز المبادئ الديمقراطية، بما في ذلك مبدأ الشفافية.

تكون دائرة الدفاع مقسمة إلى هيئتين رئيستين: قوات الدفاع الوطني التي يرئسها قائد قوات الدفاع الوطني، وأمانة سر الدفاع التي يرئسها أمين سر الدفاع. وتشمل قوات الدفاع الوطني أربعة فروع (الجيش والبحرية وسلاح الجو والخدمات الصحية العسكرية). ويتولى قائدها تنفيذ السياسة العسكرية، وتوجيه عمل قيادة الدفاع، وإدارة مجمل وظائف القوات وعملياتها. وتكون أمانة سر الدفاع مسؤولة عن الإدارة المالية للوزارة بأكملها. ويكون قائد قوات الدفاع الوطني وأمين سر الدفاع المستشارَين الرئيسين لدى دائرة الدفاع في شأن العمليات العسكرية والسياسة الدفاعية على التوالي. ويكون مجلس الدفاع أعلى هيئة لصنع السياسة الدفاعية، وهو يتألف من وزير الدفاع ونائبه، وأمين سر الدفاع، وقائد قوات الدفاع الوطني. ويُفترض بالمجلس أن يعقد اجتماعات أسبوعية، وتنهض السلطة التشريعية لجنوب أفريقيا المؤلفة من مجلسين بدور مهم وجوهري في الشؤون الدفاعية، من خلال لجانها المختلفة. ويوجد إشراف برلماني على الميزانية واسع النطاق، يمارسه أعضاء اللجنة المكلفة بحقيبة الدفاع المتمتعون بمقدرة معقولة وبحسن الاطلاع.

شهد عام 1996معْلمًا مهمًا يتعلق بالدفاع، هو الموافقة البرلمانية على «الورقة البيضاء في شأن الدفاع الوطني»[961]. وكان البرلمان هو الذي أوجد المطالبة بالورقة البيضاء، حين قامت لجنة الدفاع البرلمانية في عام 1994 بتكليف موديس بصوغ سياسة دفاعية ملائمة لجنوب أفريقيا الجديدة. وتولّى إعداد القسم الأكبر من الورقة البيضاء، وهي عبارة عن أداة إرشاد سياسي، الباحث والناشط لوري ناتان، وهو خبير دفاعي سابق لدى «رمح الأمة»، وكان كتابه *The Changing of the Guard* **(تبديل الحرس)** أساسًا للورقة البيضاء[962]. تعاون ناتان على نحو وثيق مع نائب وزير الدفاع روني كاسريلس، العضو السابق في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي، والباحث العسكري اللواء لين لي رو، الذي كان عندئذ مدير الاستراتيجيا في قوات الدفاع الوطني. والورقة البيضاء مستند شامل يبيّن المبادئ الديمقراطية للعلاقات المدنية - العسكرية، والبيئة الاستراتيجية، والمسائل المتعلقة بالعاملين والميزانية، والشؤون الخاصة بالأسلحة النووية، والصناعة الدفاعية، وحتى حماية البيئة، مع إدراك ثاقب لخصائص جنوب أفريقيا والانتقال السياسي. وهي كانت نتيجة عملية تشاورية حقيقية شهدت أحيانًا نقاشات حادة، وساهمت إلى حد بعيد في تشكيل قوات الدفاع الوطني كما هي عليه في يومنا هذا[963].

طبقًا لبعض المنتقدين، سمح إخفاق الورقة البيضاء في تقديم تقويم واقعي ودقيق للتهديدات باستمرار الاحتفاظ بقوات مسلحة أضخم مما يلزم. ويزعم هؤلاء ببساطة أن جنوب أفريقيا لا تحتاج، في غياب تهديدات أمنية تقليدية، إلى قوات مسلحة كبيرة الحجم، بل إن إدارة قوات مسلحة كبيرة شجعت انتشار الفساد على نطاق واسع في المجال الدفاعي، لأن أسلحة فائضة وغير ملائمة تشرى في الأغلب[964]. أما لي رو، فيخالف هذا الرأي، ويشير إلى أنه كان ينبغي للورقة البيضاء أن تضع أسسًا وإطارًا للسياسات العسكرية - أي مسائل السيطرة المدنية، والقواعد لكيفية إدارة القوات المسلحة، والعمل الموجب والمسائل المتعلقة بالجنسين - في دولة ديمقراطية جديدة. وبعد إنجاز هذه المهمة، يمكن التطرق إلى التفصيلات الجوهرية للوضع الدفاعي والعقيدة وتصميم القوات، وأشياء أخرى من هذا القبيل. كما جرى التطرق إليها في «المراجعة الدفاعية لجنوب أفريقيا» لعام 1998 [965]. واستُشير أيضًا، على نطاق واسع، خبراء من المعارضة في شأن «المراجعة الدفاعية» التي هي في جزئها الأكبر من عمل روكي ويليامز (Williams)، وهو من مقاتلي المؤتمر الوطني الأفريقي السابقين، وضابط برتبة عقيد في قوات الدفاع الوطني، وخبير دفاعي يحظى بتقدير كبير.

في جنوب أفريقيا مجموعة قوية من الخبراء الدفاعيين المدنيين المتمتعين بمهنية عالية. وفي واقع الأمر، كان لعدد منهم دور بالغ الأهمية في صوغ المفاهيم المتعلقة بالشكل الذي يمكن أن يتخذه الدفاع الوطني في جنوب أفريقيا بعد حقبة الفصل العنصري. وكان عدد من هؤلاء الأفراد - مثل لي رو وجاكي سيلييرز (Cilliers) - ضباطًا سابقين في قوات الدفاع، وساعد آخرون منهم في إسقاط الفصل العنصري بطرائق مختلفة؛ إذ كان ناتان من قادة الحملة المناهضة للتجنيد الإلزامي في أعوام التمييز العنصري المنقرضة، كما أنه قاد «مجموعة البحوث العسكرية» التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي، بينما كان ويليامز (وهو أبيض مثل ناتان) مقاتلًا ناشطًا في «رمح الأمة». لذلك، فإن مثال جنوب أفريقيا يُظهر الكيفية التي يمكن بها أن يعمل ناشطون مناهضون للفصل العنصري وضباط سابقون معًا لإدخال التحول الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية. ومع أن إعداد المستندات الرئيسة أنجزته في معظمه نخبة صغيرة من الخبراء الدفاعيين، فإن المنظمات

غير الحكومية التي تركّز على الأمن شهدت نموًا وناقشت علنًا المسائل الأمنية - الدفاعية[966].
وأسس سيلييرز وآخرون «معهد الدراسات الأمنية» (كان اسمه الأصلي معهد السياسة الدفاعية) في عام 1991 لدراسة المسائل الأمنية - الدفاعية في جنوب أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الأفريقية، وكان للمعهد دور مهم في تحوُّل الدفاع والأمن في جنوب أفريقيا، وأصبح منظمة بحوث عالمية المستوى.

المشكلات: الفساد وعدم الكفاءة

نجحت جنوب أفريقيا في بناء مؤسسة عسكرية ديمقراطية اندمجت جميع العرقيات فيها بالكامل. مع ذلك، كان تحويل قوات الدفاع مكلفًا جدًا من حيث سلامة قيادة القوات المسلحة ونوعية أفرادها. كما أن «قوات الدفاع الوطني» عانت فساد القيادة وعجزها.

كان جو موديس - أول وزير للدفاع في جنوب أفريقيا بعد حقبة الفصل العنصري في ظل حكم الرئيس مانديلا - رجلًا متمكنًا، بغضّ النظر عن التجاوزات التي يُزعم على نطاق واسع أنه ارتكبها في ما يتعلق بالأموال العامة. وعلى القدر نفسه من الأهمية، فإن نائبه روني كاسريلس (Kasrils)، وثلاثة قادة متعاقبين لقوات الدفاع الوطني - الجنرالات كات ليبنبرغ (Liebenberg) وغيورغ ميرنغ وسيبهوي نياندا (S. Nyanda) - كانوا قادة عقلانيين وبراغماتيين وفاعلين. لكن الأمور في جنوب أفريقيا تدهورت بطرائق عدة بعد أن ترك مانديلا منصب الرئاسة، ولم يكن الدفاع استثناء. وضع الرئيس تابو امبيكي أولويةً له هي القيام بدور رجل دولة على الصعيد الدولي، حتى لو عنى ذلك السير في سياسة خارجية متعاميًا عن المساوئ بدلًا من الاهتمام بالمشكلات الكثيرة الملحة في بلاده، بما في ذلك وباء الإيدز وتصاعد معدل جرائم العنف[967].

مكّن المناخ السياسي الذي أوجده امبيكي وزير دفاعه موسيووا ليكوتا (M. Lekota)، من إهمال مسؤولياته. كان ليكوتا يتولى أيضًا رئاسة المؤتمر الوطني الأفريقي على المستوى الوطني، وكان خوض معارك المؤتمر الوطني الأفريقي الداخلية يستنفد اهتمامه كله تقريبًا على حساب الإشراف على القوات المسلحة. وفي الإجمال، لم تحظَ قوات الدفاع الوطني بمن يدافع عنها في مجلس الوزراء عندما كانت في أمس الحاجة إلى من يدافع عنها، وذلك على الرغم من الضغوط الشديدة على مواردها. وفي الواقع، أضرّ ليكوتا بالقوات المسلحة عندما عارض علنًا في البرلمان قائد قوات الدفاع الوطني الذي كان يشرح الضائقة المالية التي يعانيها الجيش بمواجهة المسؤوليات المتزايدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وأماكن أخرى. وفي ظل ليكوتا، كانت «أمانة سر الدفاع» - يديرها هواة معيّنون على خلفية سياسية كانوا يمضون وقتهم في محاولة الفوز بالحظوة لدى السياسيين - غير قادرة على الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتها، وأصبحت مؤسسة أشبه ببطة عرجاء، وأصبحت وزارة الدفاع وزارة قمتها أثقل من قاعدتها وتشبه من حيث التراتبية هرمًا مقلوبًا.

كان من أهم خصائص المؤسسة الدفاعية في جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري حجم الفساد الذي حجب حتى أعمال الاحتيال والسرقة الشائعة في نواحٍ أخرى من الشؤون العامة في جنوب أفريقيا. فلماذا لم يعاقب مانديلا أشخاصًا مثل موديس وغيره من كبار قادة المؤتمر الوطني الأفريقي؟

من السهل تفسير الفساد الكبير في المؤتمر الوطني الأفريقي. إن حركات التحرير ليست حكومات متسمة بالجدارة، بل إنها تتصف بشعور جماعي عميق، ويقوم مبدأها الأساس على أن ولاء المرء يجب أن يكون أولًا، وقبل أي شيء، لرفاقه، وأنه يجدر به، مهما بلغ سوء سلوكهم، ألّا «يبيعهم ويتخلى عنهم». المؤتمر الوطني الأفريقي منظمة جماعية إلى حد بعيد، ولا يزال التفكير المهيمن في أوساط نخبه يتمثل في أنه إذا أراد أعضاؤه «تعويض» أنفسهم عن عقود من التعذيب والإذلال والمعاناة، فليكن لهم ذلك. يلمّح هذا المفهوم إلى سبب عدم قيام مانديلا بلجم موديس وغيره من الذين نهبوا دولة جنوب أفريقيا. وشراء أنظمة تسلح كبيرة ومعدات منوّعة أوجد الفرصة لفساد واسع النطاق ينبع من اختيار المورد والثمن الذي يجب دفعه، وهو إغراء نادرًا ما استطاعت نخب جنوب أفريقيا الجديدة مقاومته[968].

تتصف قوات الدفاع الوطني، من حيث هي قوة قتالية، بجودة أقل مما كانت تتصف به قوات الدفاع، وذلك لسبب بسيط هو تدنّي الاحترافية الكلية لأفراد قوات الدفاع الوطني خلال العقد ونصف العقد الماضيين، وكذا تدنّي التدريب الذي يتلقونه كمًّا ونوعًا. حدد المؤتمر الذي عقده المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1997 أولويتين رئيستين: التحول السريع ونشر الكادرات[969]. يعني ذلك، بكلمات أخرى، أنه ينبغي للقوات المسلحة والمؤسسات الأخرى أن تُظهر، في أقرب وقت ممكن، تشكيل البلاد الديموغرافي، وأنه يجب وضع مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي المخلصين في مناصب النفوذ حتى وإن كانوا لا يملكون المؤهلات الضرورية. وكما يمكن توقُّع ذلك، كان تأثير هذه السياسة كارثيًّا في ما يتعلق بجودة قوات الدفاع الوطني باعتبارها قوة قتالية.

تراجع مستوى التدريب مع قيام كثير من ضباط قوات الدفاع السابقين بترك الخدمة - بالتقاعد والاستقالة - ودمج نسبة كبيرة من المقاتلين السابقين في «رمح الأمة» وغيرها من قوات المعارضة السوداء الذين لم يكونوا جاهزين لتحمّل مشاق جيش محترف ومنضبط؛ إذ كان الإعداد الأكاديمي لعدد كبير من السود الذين ألحِقوا بقوات الدفاع الوطني غير كافٍ، ويعود جزء من سبب ذلك إلى حملة «التحرير قبل التعليم» التي قام بها المؤتمر الوطني الأفريقي التي استمرت مدة طويلة، وأنتجت في البلدات جيلًا من أناس لا يصلحون للعمل وجهلة وأميين مهنيًا[970]. وبسبب ضرورة توظيف مؤيدي المؤتمر الوطني الأفريقي/ «رمح الأمة»، تزايد على نحو كبير جزء من ميزانية الدفاع مخصص للعاملين على حساب الأموال المخصصة للتدريب. وبسبب الانتفاخ الكبير في الرتب، أصبح عددٌ كبيرٌ من المفتقرين إلى الكفاءة ضباطًا كبارًا؛ إذ تؤوي قوات الدفاع الوطني الآن عددًا كبيرًا من العقداء الذين لا يجيدون القراءة أو الكتابة[971].

في أثناء المفاوضات التي أدت إلى تأسيس قوات الدفاع الوطني، أصرّ عدد من قادة «رمح الأمة» على نقل بعض من مقاتليهم في حقبة الفصل العنصري إلى الشرطة لأنهم كانوا، حتى بتقدير قادتهم، سفاحين غير منضبطين ولا يصلحون للقوات المسلحة[972]. (ربما يكون هذا التدبير مسؤولًا جزئيًّا عن التدني الحاد في معايير السلامة العامة في جنوب أفريقيا بعد حقبة الفصل العنصري). وكان كثيرون من مقاتلي «رمح الأمة» السابقين لا يملكون وثائق هوية، ويتخذون أسماء مستعارة، أو ليسوا في الواقع من أعضاء «رمح الأمة» بل من أصدقاء أعضاء في المؤتمر الوطني الأفريقي أو «رمح الأمة» أو أفراد عائلاتهم الذين يحتاجون إلى وظيفة.

في مرحلة التفاوض، أصر ممثلو «رمح الأمة» وغيرهم من ممثلي المعارضة، في وجه عدم موافقة من قوات الدفاع، على عدم حرمان رفاقهم من الالتحاق بصفوف قوات الدفاع الوطني

لأسباب طبية. وكما حدث في الواقع، كانت نسبة كبيرة من الملتحقين الجدد تحمل فيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV positive)، وكان هؤلاء غير قادرين على أن يشاركوا بالكامل في التدريب الميداني، كما كان من غير الممكن نشرهم خارج ثكنهم. وطبقًا لعدد من التقديرات، فإن نحو 20 إلى25 في المئة من أفراد الجيش مصابون بنقص المناعة، كما أن 30 في المئة من قوات الدفاع الوطني غير صالحين للنشر لأسباب طبية[973]. وتشكّل هذه المسألة عبئًا ثقيلًا على القوات المسلحة وميزانيتها. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن سجل قوات الدفاع الوطني في عمليات حفظ السلام الدولية يبقى جديرًا بالاحترام، كما أنها حافظت على قدرتها على توفير الأمن في أماكن بعيدة، وخلال مدة قصيرة، كما حدث في أثناء اضطرابات عام 2001 في بوروندي وانتخابات جزر القمر في عام 2006.

تمثّل الخطأ الآخر الكبير في إلغاء نظام الكوماندوس في البلاد. وكان الكوماندوس عبارة عن وحدات شبه عسكرية تساند قوات الدفاع التي تتولى الإشراف عليها. وكانت وحدات الكوماندوس مسؤولة عن حماية جماعة حضرية أو ريفية محددة، مع مشاركة تلك الجماعة في ذلك، ومكلّفة أيضًا بمهمات أخرى مثل أمن الحدود. ومع أن رجال الكوماندوس قاموا بدور بالغ الأهمية في حماية أمن العامة، فإنهم سُرحوا نظرًا إلى دورهم المشبوه في حقبة الفصل العنصري بمرسوم كلاسيكي من نوع «رمي الطفل خارجًا مع ماء الاستحمام». لم يُملأ الفراغ الواسع الذي تسبب به هذا الإجراء الذي ساهم بوضوح في تصاعد صاروخي لمعدلات الجريمة في البلاد[974]. وبسبب «إصلاحات» منوّعة، تدهورت أيضًا نوعية قوات احتياط قوات الدفاع التي كانت من مستوى عالمي وخفّض عددها بشكل كبير (ربما أصبح الآن 40.000)، إلا أنها تُنشر أحيانًا في غياب وحدات قيد الخدمة تكون قادرة ومدربة على نحو سليم[975].

عند مقارنة قوات الدفاع بالقوات التي خلفتها، من المهم أن نضع في اعتبارنا التغييرات التي شهدتها جنوب أفريقيا في بيئتها الاجتماعية - السياسية والاقتصادية التي كان لها تأثير هائل في مؤسستها الدفاعية؛ إذ كانت الخدمة العسكرية الإلزامية موجودة في جنوب أفريقيا حتى عام 1993، وكانت قوات الدفاع تشرف على مجموعة من نحو 100.000 مجند حسني التعليم وعلى تجانس اجتماعي تقريبًا. وفي معظم الأعوام، كان يوضع في تصرف قوات الدفاع نحو 4.8 في المئة من ناتج البلاد المحلي الإجمالي، كما كانت تستفيد أيضًا من استغلال القوة العاملة السوداء. وتدنت نوعية الجنود بعد الاندماج في قوات الدفاع الوطني من حيث التعليم واللياقة البدنية والصحة والانضباط. كما تدنت ميزانية القوات المسلحة التي خُفّضت إلى نحو 1.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[976].

اللغز اليمني

أثبت اليمن أن معرفة أموره هي الأكثر اتسامًا بالتحدي من بين سبعة وعشرين بلدًا في هذا الكتاب؛ إذ اعترف عدد من الضباط العسكريين الغربيين الذين تتبعت أخبارهم بأن المعلومات الموثوقة التي اكتسبوها في أثناء عملهم في سفارات بلدانهم في صنعاء قليلة. وحين ذهبت، في شباط/ فبراير 2009، لإجراء مقابلة رُتب لها مسبقًا مع الملحق العسكري اليمني في سفارة بلاده في واشنطن العاصمة، تخلف الملحق عن الحضور، وطلب مني أن أرى نائب رئيس البعثة الذي

أعطاني أجوبة مراوغة، وناقض نفسه مباشرة مرات عدة، أو قدّم معلومات يمكن إثبات أنها كاذبة خلال مقابلتنا التي دامت تسعين دقيقة. ففي كتابها الذي صدر أخيرًا، تشير سارا فيليبس، وهي من الأكاديميين الغربيين القلائل الذين يمكنهم أن يدَّعوا أنهم يمثلون مرجعًا في شأن اليمن، إلى صعوبة الكتابة عن الشؤون العسكرية اليمنية. وهي تصف على امتداد صفحتين التأكيدات التي أوردتها بعبارات من مثل «نقطة تثير جدلًا كبيرًا»، و«تكتنفها السرية»، و«إحصاءات معروفة بعدم دقتها يصدرها اليمن»، و«مبهمة إلى أقصى حد»، و«كمية مجهولة»، و«تضفي مزيدًا من الشك على موثوقية أي أرقام مقدمة»[977]. وإجمالًا، كما قال روبرت كابلان، «في مكان مثل اليمن تظهر الحقيقة بمحض المصادفة»[978].

الطريق إلى التوحيد

في عام 1962، استولى ضباط يمنيون على زمام السلطة بعد أن توفي آخر إمام[979] وفاة طبيعية. وفي عام 1967، غادر المستعمرون البريطانيون عدن الواقعة جنوب اليمن بعد 128 عام من وجودهم هناك. وكان شطرا البلاد غارقين في حلقة مفرغة من الثورات والحروب على مدى القسم الأكبر من الستينيات[980]؛ ففي الشمال، ساندت مصر الجانب الجمهوري، بينما ساندت المملكة العربية السعودية الملكيين في حرب أهلية دامية. وبعد أعوام من القتال، تم التوصل في عام 1970 إلى تسوية حصل الملكيون بموجبها على عدد من المقاعد في حكومة يهيمن عليها الجمهوريون في صنعاء. ومع أن المنظمات الاجتماعية التقليدية بقيت تقوم بدور مهم، أقرت السلطة التشريعية الجديدة دستورًا حديثًا، وبدأت الجمهورية العربية اليمنية بتحقيق تقدُّم اقتصادي كبير.

على الجهة الجنوبية من الحدود التي رسمها أصلًا العثمانيون والبريطانيون، كان اتحاد الجنوب العربي، وهو منظمة تضم دولًا صغيرة خاضعة للحماية البريطانية، قد شهد حالة من عدم الاستقرار، وعداوة متزايدة بين المستعمرين والقوميين العرب. وألغي الاتحاد ونشأت منه في عام 1967 «محمية الجنوب العربي» و«جمهورية جنوب اليمن الشعبية» التي أصبحت في عام 1970 أول دولة عربية ماركسية أطلقت على نفسها تسمية «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، تلقى نظامها مساندةً من الاتحاد السوفياتي وحلفائه الأوروبيين الشرقيين، وأيضًا من الصين وكوبا. وأصبح الحزب الاشتراكي اليمني القوة السياسية المسيطرة على البلاد، فشدد على التحول الاشتراكي وزيادة مستويات التعليم، بينما كبح المبادرة المستقلة في المجال الاقتصادي. وبحلول أواخر السبعينيات، كان الطراز العدني من الماركسية قد حوّل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى مستنقع اقتصادي راكد، مع تضاؤل أفق التقدم[981]. وبدأت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بمساعدة من عدد من المتعاطفين على الجانب الشمالي من الحدود، ثلاث حروب حدودية في محاولة لإخضاع شمال اليمن للحكم الماركسي، لكن الغلبة كانت في النهاية للشمال.

في صنعاء، صعد ضابط عسكري طموح هو علي عبد الله صالح إلى سدة الرئاسة بعد انقلاب ناجح في عام 1978. وكان الرئيسان اللذان سبقا صالح مباشرة قد اغتيلا، وقلة توقعت أن تكون مدة حكمه طويلة، لكنه كان لا يزال على رأس السلطة بعد أكثر من ثلاثة عقود، مع أنه كان يواجه

معارضة متزايدة من حركة في الجنوب ومن التمرد الحوثي في الشمال الغربي[982]. أرسى صالح بالتدريج شكلًا متطرفًا من الحكم المُشخصَن، وذلك بأن وضع أبناءه وأشقاءه وأبناء عمومته، والذكور من أنسبائه، ورجالًا من القبائل، في عدد من أكثر المناصب العسكرية حساسية[983]. وفي بلد تهيمن فيه على السياسة علاقات متوترة لكن مائعة بين الحكومة المركزية والزعماء القبليين النافذين، عمل صالح بجهد ونجاح على التوصل إلى تسويات مع الشيوخ.

إلى جانب إطلاق عدد من البرامج الاقتصادية، قام صالح بتحديث القوات المسلحة للجمهورية العربية اليمنية وتقويتها[984]؛ إذ أدخل نظام التجنيد الإلزامي (ألغي لاحقًا لكن أعيد العمل به أخيرًا) مقرونًا بتدريب احترافي لسلك الضباط، كما باشر ثلاثة برامج إعادة تجهيز منفصلة خلال العقد الأول من حكمه. تعرضت هذه الإنجازات في جزء منها للخطر جراء منح امتيازات جديدة للضباط من ذوي الرتب العالية عمومًا، وللضباط الذين ينتمون إلى قبيلة صالح خصوصًا. وبعد إعادة بناء القوات المسلحة، حوّل صالح اهتمامه إلى تعزيز حماية حكمه وتوسيع نطاق احتكاره الشخصي لطاقة الدولة التعبوية. كما أسس الرئيس حرسًا جمهوريًّا يبلغ عديده 50.000، كان كثيرون من المجندين فيه من أبناء قبيلته، وجهّز الحرس بأسلحة متطورة ومنحه علاوات خاصة. كما أنه حدَّث «منظمة الأمن المركزي»، وهي جزء من وزارة الداخلية، وكان أقرباء صالح يسيطرون على هذه المنظمات كافة.

التوحيد والحرب الأهلية

خلافًا للعلاقات بين شرق ألمانيا وغربها وشمال كوريا وجنوبها، كانت العلاقات بين اليمنين ودية نسبيًّا على الرغم من حالات التوتر المتكررة. وبالتالي، ما كان توحيد اليمنين، على جانبي الحدود، مجرد هدف شعبي بل كان «أولوية ثقافية مشتركة تتسم بطابع عميق»[985]. ومع ذلك، كان التوحيد، عندما أُنجز في 22 أيار/ مايو 1990، متسرعًا، وكان أيضًا عملية نُفِّذت على نحو سيئ، لو نظرنا إليه بنظرة فاحصة. صحيح أن اليمن أصبح دولة موحدة، لكن كان من الأفضل لو تم التوصل إلى ترتيب فدرالي، لأن المجتمعَين أصبحا مختلفين جدًا في ربع القرن الماضي. ونجح اليمنيون الجنوبيون في إرساء وتعزيز المبدأ القائم على أن يكون لهم نصف الحقائب في الحكومة الجديدة - بما في ذلك الدفاع - ومناصب قيادية أخرى، في مقابل التنازل لصالح عن منصب رئاسة الدولة وعن أغلبية مقاعد المجلس الرئاسي لليمنيين الشماليين، على الرغم من أن اليمنيين الجنوبيين كانوا يمثلون 20 في المئة فقط من سكان البلاد البالغ تعدادهم ثلاثة عشر مليونًا[986].

تولّى حكم الجمهورية الجديدة مجلس رئاسي من خمسة أعضاء يرئسه الرئيس صالح ونائب الرئيس علي سالم البيض، زعيم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني. وكانت الهيئة التشريعية، أي مجلس الممثلين الذي يبلغ عدد مقاعده 301، يتألف من 159 عضوًا في المجلس الاستشاري للجمهورية العربية اليمنية الذي يعيّنه الرئيس، و111 عضوًا في مجلس الشعب الأعلى لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، و31 عضوًا معيّنًا جديدًا. غصت صنعاء، المزدهرة نسبيًّا، بأعداد كبيرة من اليمنيين الجنوبيين لأن معظم الموظفين الحكوميين استُوعب أيضًا في الإدارة السياسية للدولة الموحدة.

لم يكن القادة العسكريون في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذين أدركوا تدنّي قدرة قواتهم ووضعها الهش المتوقع في الدولة الموحدة متحمسين للوحدة، لكنهم قبلوا بها بانتظار ما سيكون، فدُمجت وزارتا الدفاع والأركان العامة في هيئات موحدة. ومن أجل طمأنة الجنوب، سمح الشمال للحزب الاشتراكي اليمني بأن تكون له السيطرة على ما يقل قليلًا عن نصف قوات اليمن البرية، وجميع قوات دوريات الحدود، ومعظم صواريخ «سكود» في البلاد، وأغلبية القوات الجوية[987]. إلا أن عملية الدمج على مستوى الضباط والجنود تُركت لتتم خلال مدة زمنية طويلة من أجل عدم التضحية بالكفاءة العسكرية[988]. وسُحبت القوات من جانبي الحدود المشتركة القديمة، وقامت أفواج من الشمال والجنوب، ومعها قادتها، بتبادل أماكن تمركزها. وكان بعض القادة العسكريين الشماليين يعامل رفاقه الجنوبيين بنوع من التعالي. ولم تُرفع بالسرعة الكافية رواتب الضباط الجنوبيين المتدنية، ما أثار استياء في صفوفهم. ومن الجدير بالملاحظة، في المدة الأولى من عملية التوحيد، أن الشمال لم يتولَّ زمام البنى السياسية والعسكرية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كما حدث في حالة ألمانيا الغربية إزاء ألمانيا الشرقية، بل بُذلت بدلًا من ذلك محاولة صادقة لتحقيق **اندماج حقيقي**.

كان قادة الحزب الاشتراكي اليمني، وعلى رأسهم نائب الرئيس علي سالم البيض، يأملون في أن تكون لهم شراكة على أساس التساوي في النظام الجديد في صنعاء. لكن أملهم خاب سريعًا، لأن الشمال تمكّن من تشكيل موقع سياسي مهيمن في اليمن الجديد، وذلك لأسباب عدة: **أولًا**، كان الشمال يمثّل أربعة أخماس الناخبين، وكان قادته قادرين على أن يحصلوا، في الوقت الراهن، على تأييد القادة القبليين الأقوياء الذين يُعتبرون في معظمهم مسلمين أتقياء يزدرون الكفار العلمانيين في الجنوب، ويرون من أي جهة تهب الريح ويقومون بعمل حساباتهم السياسية؛ **ثانيًا**، خلافًا لساسة الجنوب، كان صالح قادرًا على أن يشير إلى النجاح الاقتصادي في الشمال، وأن يقدّم بديلًا تنمويًّا مغريًا؛ **ثالثًا**، كان الشمال يحظى بتأييد كاسح من جانب فئتين من اليمنيين العائدين: نحو مليون من العمال الوافدين اليمنيين الذين طُردوا من دول عربية في عام 1991 ردًا على تأييد صنعاء صدام حسين في أثناء حرب الخليج الثانية، ومجموعة نافذة من المجاهدين اليمنيين الذين عادوا من أفغانستان بعد محاربة السوفيات؛ **أخيرًا**، سيطرة صالح على موارد الدولة، ولا سيما الدخل الذي تنتجه حقول النفط الجنوبية، ما زاد نفوذه وقدرته على المناورة[989].

في النظام الجديد القائم على تعدد الأحزاب، كان نفوذ الحزب الاشتراكي اليمني مُقزمًا بفعل نفوذ حزب المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح - وهو في الأساس حركة واسعة أكثر من كونه حزبًا تقليديًّا - وحزب التجمع اليمني من أجل الإصلاح الذي أُسِّس حديثًا وكان متحالفًا مع المؤتمر الشعبي العام. ولم يغيّر الحزب الاشتراكي اليمني سياساته الماركسية الراديكالية التي كانت شعبيتها تتراجع حتى في الجنوب، ولم يكن لها في أي وقت تأثير في الشمال. وجاءت نتائج انتخابات نيسان/ أبريل 1993 - التي كانت حرة ونزيهة عمومًا، ولكن ليس من دون مخالفات ذات مغزى كبير، كان من بينها سلسلة اغتيالات لمسؤولين في الحزب الاشتراكي اليمني - لتؤكد علاقات القوة، وتركت الحزب الاشتراكي اليمني في موقع ثانوي جدًا. وكان يُفترض بالانتخابات أن تكون خطوة كبيرة في تطبيق النظام الدستوري التعددي الجديد، لكنها انتهت بمفاقمة التوتر بين المؤتمر الشعبي العام بزعامة صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة البيض.

في آب/ أغسطس 1993، انسحب البيض إلى عدن وجهز قواته. كان الحزب الاشتراكي اليمني

محتفظًا بسيطرته على عدد من الوحدات العسكرية التابعة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، التي لم تكن قد أُلحقت فعليًّا بالجيش الشمالي. في هذه الأثناء، قرر المؤتمر الشعبي العام القضاء، مرة وإلى الأبد، على الحزب الاشتراكي اليمني، وأدار حملة اغتيالات استهدفت مسؤولين جنوبيين: وطبقًا للبيض، كان أكثر من 150 من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني قد قُتلوا بحلول أواخر عام 1993 [990]. وبلغت الأزمة المتصاعدة ذروتها عندما أعلن البيض استقلال الجنوب في أيار/ مايو 1994، وتلت ذلك حرب أهلية دامت تسعة أسابيع. بيد أن قوات صالح تمكنت من التغلب تدريجًا على مقاومة قوات الحزب الاشتراكي اليمني التي كان عددها في الميدان ضئيلًا في مناطق عدة، وأصدر رجال دين شماليون فتاوى تحظر التصالح مع الانفصاليين الجنوبيين وتبيح قتلهم[991]. وكانت وحدات تابعة للحزب الاشتراكي اليمني غير راغبة في القتال؛ كما دُفعت رشاوى لكثير من الجنود الجنوبيين، وتولّى معظمَ القتال مجندون للخدمة من الشمال[992]. وكلفت الحرب في النهاية أكثر من سبعة آلاف قتيل، وكانت نتيجتها هزيمة كاملة للانفصاليين الجنوبيين، ونُفي معظم قادة الحزب الاشتراكي اليمني.

السياسة العسكرية في اليمن المعاصر

أدت الحرب الأهلية إلى تقوية هيمنة النظام الشمالي. ويصر يحيى الشوقاني، نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في السفارة اليمنية في واشنطن العاصمة، على القول إن اليمن بلد ديمقراطي «لأن الناس يحصلون على ما يريدون»[993]، بينما يعتبره عدد من مسؤولي الأمم المتحدة الدولة الأكثر ديمقراطية في شبه الجزيرة العربية[994]. ويجب الاعتراف بأن المعيار في هذا التقويم متدنٍ جدًا، ومهما كان الانطباع الإيجابي السابق، يلاحَظ أن الأمور تدهورت بشكل جلي في الأعوام الأخيرة؛ إذ أصبح اليمن بعد الحرب الأهلية دولة تسلطية في الواقع يرئسها رجل قوي ينعم بعبادة شخصه. وطبقًا لسيرة ذاتية رسمية، كان صالح «يحب وطنه حبًّا جمًا، وقد جعله هذا الحب رئيس البلاد المنتخب في المرة الأولى [كذا] التي انتخب فيها اليمن رئيسًا»[995]. وحصل صالح في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 على 96 في المئة من الأصوات، ما يذكّرنا بالأرقام التي كان ينتزعها بانتظام أمثال بريجنيف وكاسترو وتشاوشيسكو. وفي عام 2006، عندما انتُخب لمدة ثانية من سبعة أعوام بنسبة بلغت 77 في المئة «فقط» من الأصوات، واجه صالح تحديًّا أكثر جدية، ليُبثَّ قدر من الشعور بالأمل في ما يتعلق بالانتخابات والتمثيل في اليمن. يذكّر اليمن المعاصر بعض الخبراء بـ «الدكتاتوريات العسكرية العربية الأقل تطورًا في البلدان المحيطة التي كانت أكثر أنموذجية في الشرق الأوسط في فترة الخمسينيات - السبعينيات» [996].

يسيطر أقرباء صالح وشركاؤه القبليون سيطرة كاملة على المنظمات العسكرية والأمنية المختلفة و«المجلس الأعلى للدفاع الوطني» (الذي يُترجم اسمه أحيانًا على أنه «المجلس الأمني الوطني»). فوزارة الدفاع هي أكثر قليلًا من هيئة ملحقة بالقوات المسلحة تدفع الرواتب وتدير المعاشات[997]. ويخضع قائد أركان القوات المسلحة لسلطة وزير الدفاع و«المجلس الأعلى للدفاع الوطني». ويُعدّ الحرس الجمهوري ووحدات أمنية وعسكرية أخرى - استُحدث عدد منها منذ عام 2001 - هيئات منفصلة، لكن قادتها، وجميعهم من رجال صالح، يرجعون وفق ما يقال إلى وزير

الدفاع[998]. وفي الواقع، أصبحت «القوات المسلحة» في اليمن مجموعة من الأجهزة والمنظمات المتشظية أكثر من كونها مؤسسة واحدة متماسكة[999].

لا تملك السلطة التشريعية إلا نفوذًا قليلًا في المسائل الأمنية - الدفاعية وذلك، من الناحية النظرية، باستثناء الإشراف على الميزانية. ولا يوجد مع ذلك تقليد لجهة القيام في أي وقت بطرح أكثر من أسئلة شكلية في شأن النفقات الدفاعية، والمشرعون الذين يحاولون غير ذلك سيجدون أنفسهم على الأرجح يواجهون مشكلات؛ ففي اليمن، كما في البرلمانات العربية الأخرى باستثناء الكويت، يتعامل النواب عادة مع المسائل الدفاعية والأمنية على أنها محرمات[1000]. لا يوجد خبراء دفاعيون مدنيون مستقلون يمكن ذكرهم، ومن الصعب الحصول على أرقام، إلا أن الحكومة اليمنية تخصص من دون شك للدفاع نسبة مُبالغًا فيها من مواردها الهزيلة؛ فطبقًا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005، بلغ ما أُنفق في الدفاع في ذلك العام 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي اليمني (885.5 مليون دولار أميركي، أو 20 في المئة من ميزانية الدولة)، بينما كانت حصة قطاع العناية الصحية 1.3في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[1001]. وتتطابق هذه الأرقام إلى حد بعيد مع تقديرات مستقلة أحدث عهدًا[1002].

كان من بين الوسائل الأساس التي استخدمها صالح لترسيخ النظام «الهيئة الاقتصادية العسكرية» التي نشأت في أواسط الثمانينيات، وضمّت في البداية مؤسسات تعنى بالتجارة الخارجية والزراعة، لكنها ركزت نشاطها في ما بعد على أعمال التصدير والاستيراد والتعامل بالنقد. وأصبحت الهيئة، المعفاة من الضرائب وغير الخاضعة أساسًا للوائح التنظيمية، تكتلًا مزدهرًا على نحو متزايد يشرف عليه ضباط عسكريون، وتحولت إلى مصدر الدخل الأكبر بالنسبة إلى الرئيس. غير أن أداء الهيئة تدنّى بعد توحيد شطري البلاد، وذلك بضغط من الحزب الاشتراكي اليمني. لكن نشاطها المتوثب أعادها إلى سابق عهدها بعد هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني في عام 1994 وتوسعت لتشمل الجنوب[1003]. وتغيّر اسم الهيئة في عام 1999 ليصبح «الهيئة الاقتصادية اليمنية»، إلا أن الاسم الجديد لم يكن يعني أي تغيير جوهري[1004].

لم يُبذل أي جهد لدمج الجيشين بعد الحرب الأهلية؛ إذ كانت القوات الشمالية تهيمن بالكامل على الجنوب، وجرى تهميش الضباط وضباط الصف الجنوبيين على نحو متزايد. وأوقِف العمل بالتجنيد الإلزامي في عام 2001، وهدف هذا الإجراء في جزء منه إلى ضمان قدرة النظام على التحكم بطبيعة تشكيل أفراد القوات المختلفة. واستخدم الرئيس القوات المسلحة والهيئات الأمنية ضمانًا أساسًا في وجه أي تحدٍ جدي لسلطته. ويمارس الأمن العسكري رقابة وثيقة على سلك الضباط، ولا يُسمح للضباط بالمشاركة في أي اجتماعات غير موافَق عليها، إلى حد اختفاء عدد من الضباط الذين اتهموا بمحاولة تشكيل تنظيمات سياسية[1005]. ويملك أفراد القوات المسلحة المحترفون حق التصويت، إلا أنه يتعين عليهم، نظريًّا أيضًا، أن يستقيلوا من الخدمة قبل تولّي أي منصب عام.

كان قيام الحكومة بنشر وحدات من القوات المسلحة ووحدات شبه عسكرية يأتي في العادة ردًا على تحدٍ صريح لسلطة النظام[1006]؛ إذ تتركز المهمة الأساس للقوات المسلحة اليمنية في المجال الداخلي: السيطرة على السكان من خلال تنفيذ عمليات إكراه على الطاعة أو التهديد بتنفيذها. وواجه اليمن كثيرًا من التهديدات الأمنية الضاغطة: تمرد قبلي في الشمال (منذ عام 2004)،

وحركة انفصالية في الجنوب (منذ عام 2007)، ومجموعة إرهابية تنتمي إلى القاعدة تزداد جرأة يومًا بعد يوم وتتألف قيادتها الأساس من مجاهدين سابقين قاتلوا في أفغانستان[1007]. إن الحدود البرية والبحرية التي يسهل التسلل عبرها، وحوادث القرصنة المتزايدة، وأكبر عدد في العالم من الأسلحة قياسًا بعدد السكان (أكثر من ثمانين مليون قطعة سلاح لسكان يبلغ تعدادهم ثلاثة وعشرين مليونًا)، إضافة إلى نقص المياه المتزايد، وبطالة بنسبة 35 في المئة، وشبح انهيار اقتصادي وشيك (يُتوقع نفاد الاحتياطيات النفطية خلال عقد من الزمن)، وحقيقة عدم سيطرة الحكومة على أجزاء كبيرة من أراضي البلاد، جميعها عوامل تفسر لماذا حملت مقالات كتبت أخيرًا عن اليمن عناوين مثل «أمة على حافة الهاوية»، و«هل سيكون اليمن أفغانستان التالية؟»، و«الدولة التالية الفاشلة من دول العالم»[1008].

لم تتمكن القوات المسلحة اليمنية من السيطرة على هذه التحديات، فضباطها يفتقرون إلى المبادرة، مع تدنّي تدريبهم وحوافزهم غالبًا، كما أن من السهل رشوتهم؛ فمعظم المعدات التي يملكها المتمردون الحوثيون هي غنائم استولوا عليها، أو اشتروها من ضباط فاسدين. وغالبًا ما تكون وحدات الجيش فارغة من المحتوى - يُعطى الشيوخ القبليون الذين ينعمون بحظوة لدى النظام، إمكان الحصول على مدخول لقاء الجنود الذين **يزعمون** أنهم أرسلوهم إلى الجيش - وليس من غير المعتاد أن يفر الجنود من الخدمة أو أن ينضموا إلى الجانب الآخر[1009]. في هذه الأثناء، تحاول الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها على نحو يائس، تحقيق ولو القليل من النجاح في تدريب الجنود اليمنيين ووحدات مقاومة الإرهاب. ومن المفهوم أن تكون الولايات المتحدة غير راغبة في استعداء أحد مؤيديها القلائل في الشرق الأوسط، حتى وإن كان ذلك التأييد زائلًا ومبنيًّا بالكامل على المال.

لم ينجُ نظام صالح من موجة الثورات التي انتشرت في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في مطلع عام 2011 [1010]؛ إذ بعد وقت قليل من بدء الاحتجاجات، خفّض صالح الضرائب، وزاد بشكل كبير دعم المواد الغذائية، ووعد بأن لا يمتد حكمه إلى ما بعد عام 2013، وأن لا يسمح لابنه أحمد - قائد الحرس الجمهوري النخبوي - بأن يخلفه. لم تُقنع هذه التنازلات الحشود التي كان الطلاب يهيمنون عليها في البداية، وطالبت باستقالة صالح فورًا. وأدت أعمال العنف التي تلت ذلك، ولا سيما مقتل اثنين وخمسين من المحتجين على يد قوات الأمن في 18 آذار/ مارس 2011، إلى شحن المعارضة وانقسام القوات المسلحة.

كانت أكبر خسارة مُني بها النظام انشقاق الجنرال علي محسن الأحمر، أحد رجال صالح القبليين وحليفه منذ أمد طويل، وكان قد تميز خلال العقد الماضي بمحاربة الانفصاليين الحوثيين في الشمال؛ إذ انضم إلى الأحمر نحو اثني عشر جنرالًا، كما انضم إليه كثيرون من الجنود العاديين أو فرّوا ببساطة من الخدمة، على الرغم من أن وزير الدفاع كان يصر على القول إن القوات المسلحة لا تزال على ولائها لصالح، الذي اعتمد، ليبقى ممسكًا بزمام السلطة، على الحرس الجمهوري الأفضل تجهيزًا وتدريبًا، وعلى قوات الأمن العام ووحدات النخبة في الجيش التي بقيت موالية له. وبحلول أواسط عام 2011، شهد اليمن حالة حرب أهلية، على الرغم من محاولة التوسط من جانب مجلس التعاون الخليجي، وكان جيشه منقسمًا، ولم يكن من الواضح ما سيؤول إليه القتال. وفي حزيران/ يونيو، نُقل صالح جوًا إلى المملكة العربية السعودية لتلقّي علاج طبي بعد إصابته بجروح بالغة في إثر هجوم صاروخي خلال اشتباكات بين قواته ومقاتلين قبليين. وفي

أثناء غيابه، استمر القتال من دون هوادة بين قوات الحكومة وقوات المعارضة، وعاد صالح إلى صنعاء في أيلول/ سبتمبر، ووَعَد بالتنحي عن الحكم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 لتسهيل الانتقال إلى نظام أكثر استقرارًا. لكنه بقي بعد شهرين من ذلك، وإلى حد بعيد، عاملًا رئيسًا في السياسة اليمنية بعد أن استغل لمصلحته بنجاح المشكلات الأمنية المتضاعفة في البلاد[1011]. بالتالي، تبدو نهاية الأعمال العدائية بعيدة في وقت تأليف هذا الكتاب (كانون الثاني/ يناير 2012).

خاتمة

رأينا في هذا الفصل كيف جمعت ثلاثة جيوش في ثلاثة سياقات مختلفة، بعد الحرب الباردة. الحرب الباردة مهمة للغاية، كخلفية، في حالتي التوحيد - إذ كانت السبب غير المباشر لتقسيم ألمانيا واليمن وبقائهما منقسمتين. ومن المؤكد أن التقسيم بين شمال اليمن وجنوبه لم يكن صارمًا بقدر التقسيم بين جزئي ألمانيا، وقد بقيت عدن وصنعاء تعربان، ولو بالقول، عن رغبتهما في التوحيد في أثناء معظم مدة انفصالهما. أما حقيقة أن البوندسفيهر والجيش الشعبي الوطني لم يحارب أحدهما الآخر في أي وقت، بينما شاركت قوات الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في نزاعات عدة صغيرة الشأن، فيمكن تفسيرها جزئيًّا بشدة اختلاف الرهانات التي كانت على المحك، لأن المواجهة بين جزأي ألمانيا كانت ستؤدي بشكل مؤكد تقريبًا إلى تورط القوتين العظميين في المواجهة، وربما توريط حلفائهما أيضًا. كما كان للحرب الباردة تأثير مهم في جنوب أفريقيا، وإن كان بطرائق مختلفة. واستفاد المؤتمر الوطني الأفريقي مدة طويلة من الزمن من دعم الكتلة السوفياتية، بينما كان نظام الفصل العنصري يتمتع بمساندة الغرب، مع أن سياسات النظام أصبحت، بمرور الزمن، مستساغة بدرجة أقل ثم أقل بالنسبة إلى عدد متزايد من الديمقراطيات الليبرالية.

كانت نية إنشاء جيوش ديمقراطية موجودة في جميع هذه الحالات الثلاث، لكن بطرائق مختلفة جدًا. ومع أنه يمكن أن نعتبر أن الطريقة التي عاملت بها ألمانيا الغربية جمهورية ألمانيا الديمقراطية كانت ثقيلة الوطأة من نواحٍ عدة، كان السياسيون والقادة العسكريون في بون يرون في جمهورية ألمانيا الديمقراطية و«الجيش الشعبي الوطني» ما هما عليه بالضبط: دكتاتورية لا ترحم وأداتها للقمع الداخلي. وقد طُبقت سياسات حكومة ألمانيا الغربية المتعلقة بإعادة التوحيد على نحو عادل وشفاف وفاعل. إن الانتقادات التي وجِّهت إلى الإجراءات الألمانية المرهقة في ما يتعلق بنشر القوات، والصعوبات الشاقة في تغيير القوانين المتعلقة بأي شيء يتصل بالقوات المسلحة، وكثرة اللوائح غير العملية التي تضر بفاعلية البوندسفيهر، هي انتقادات مصيبة، لكن الطبيعة الديمقراطية المحضة للسياسات العسكرية الألمانية تبقى فوق أي انتقاد.

تثير حالة ألمانيا مسألة مهمة؛ فمع أن بعضهم يمكن أن يعتبر ألمانيا حاملة لواء المعايير في ما يخص الترتيبات المؤسساتية لعلاقاتها المدنية - العسكرية، فإن هذه الترتيبات بعينها - ولا سيما الصلاحيات غير المقيدة تقريبًا التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية لجهة الإشراف المدني على القوات المسلحة - تجعل القوات المسلحة غير فاعلة. وربما يتساءل المرء عن الغرض الذي يخدمه الجيش الألماني إذا لم يكن مسموحًا له بإسقاط طائرة إرهابية أو المشاركة في عملية لحماية المدنيين بتفويض من الأمم المتحدة. إن ما يبرز في حالة ألمانيا هو إمكان أن

تكون العلاقات المدنية ـ العسكرية الألمانية في واقع الأمر غير متوازنة مؤسساتيًّا بقدر عدم توازن السياسات العسكرية الروسية، باستثناء أن للسلطة التشريعية في ألمانيا دورًا مهيمنًا، بينما يعود هذا الدور في روسيا إلى السلطة التنفيذية.

في جنوب أفريقيا أيضًا، كان الهدف بناء جيش ديمقراطي على أنقاض نظام الفصل العنصري. ومن السهل، بعد مرور عقدين من الزمن، أن نكون غير مبالين بما حدث هناك، لكن علينا أن نقدّر كم كان مدهشًا أن يُجمع عدوان سابقان في منظمة واحدة ضمن إطار عملية تتسم بهذا القدر القليل من روح الانتقام والقسوة الظاهرة. يجب عدم التقليل من شأن المشكلات الحقيقية التي رافقت إنشاء قوات الدفاع الوطني الجنوب الأفريقي؛ فهي كانت لا تتصل بالإطار المؤسسي للعلاقات المدنية ـ العسكرية إلا قليلًا، كما كانت متصلة بذلك الإطار في ألمانيا، بل كانت متجذرة في معظمها في إدارة شؤون العاملين. مع ذلك، كانت النتيجة النهائية، هنا أيضًا، تقليل فاعلية القوات المسلحة الجديدة. وفي المحصلة، يجب أن يكون من المفهوم أن مصاعب جنوب أفريقيا، في مجال بناء جيش ديمقراطي جديد، تتضاءل أمام الإنجاز الهائل المتمثل في الانتقال السلمي.

كان توحيد اليمن مختلفًا جدًا عن إعادة توحيد ألمانيا. بداية، تجلّت العملية اليمنية تدريجًا في مرحلتين يسهل الفصل بينهما؛ إذ كان من الواضح أولًا أن الجمهورية العربية اليمنية، وهي الجانب الذي كان يمسك بالأوراق الأقوى، كانت مهتمة بالتوحيد بقدر، وحتى أكثر من اهتمام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بذلك الأمر، وذلك لأسباب ثلاثة[1012]: **أولًا**، كان صالح يريد جني المنافع السياسية المترتبة عن كونه مهندس التوحيد، أي الهدف الذي كان معظم اليمنيين يسعى إليه منذ أمد طويل؛ **ثانيًا**، كان صالح، في فترة 1989 - 1990، بحاجة ملحة إلى نجاحات سياسية واقتصادية بعد عدد من الإخفاقات في مجال السياسة الداخلية والخارجية. **أخيرًا**، كان يحتاج إلى تقوية موقع الحكومة بمواجهة القبائل الشمالية.

بدأت المرحلة الثانية من عملية توحيد اليمن في مطلع عام 1993، عندما أصبح من الواضح أن العداوة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني لن تختفي على الأرجح. وثمة اختلاف كبير آخر بين ألمانيا واليمن، يتمثل في أن على الرغم من أن النخب السياسية اليمنية تعتبر بلادها ديمقراطية، فإنها في الواقع بعيدة عن أي شيء قريب من نظام ديمقراطي، إلا أن محاولات جدية لم تحصل هنالك، على الرغم من ذلك، بعد الحرب الأهلية في عام 1994 حتى لمجرد بناء واجهة لعملية متوازنة؛ فالشمال ببساطة استولى على الجنوب.

السؤال: هل هنالك عوامل يمكن أن تساعدنا على الخروج بتعميمات في شأن المآلات في السياقات الثلاثة الواردة في هذا الفصل ؟

يساعد النظر إلى مسائل مثل «مستوى الديمقراطية» و«مستوى التنمية»، في تفسير سلاسة الانتقال في ألمانيا وجنوب أفريقيا؛ فقد كان البلدان، بعد كل شيء، يتمتعان طوال عقود من الزمن بتقاليد من الانتخابات التنافسية، والحوكمة الديمقراطية، والمؤسسات السياسية القوية ـ مع أن أقلية من المواطنين في جنوب أفريقيا كانت هي وحدها بالطبع المستفيدة من ذلك خلال حقبة الفصل العنصري ـ ومستويات عالية من التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية. من جهة أخرى، كان اليمنيون أقل حظًا، وبقدر كبير، من الناحيتين المذكورتين. يبقى المآل الأهم والمبشر بالعمليات الثلاث المختلفة، في هذا الفصل، هو الجواب عن السؤال الآتي: «إلى أي جانب كان النفوذ»؟

كان النفوذ الوحيد الذي يملكه الجيش الشعبي الوطني إزاء البوندسفيهر هو تعطيل عملية إلغائه. لكن بالكاد كان حدوث ذلك واردًا من الناحية العملية، لأن عددًا كبيرًا من ضباط الجيش الشعبي

الوطني كان يريد الالتحاق بالبوندسفيهر. وتدنّى نفوذ قوات الدفاع الجنوب الأفريقية بسرعة، حين أصبح المؤتمر الوطني الأفريقي حزبًا قانونيًّا؛ إذ كانت قوات الدفاع الجنوب الأفريقية طوال مدة المفاوضات في موقف ضعيف وهش، ولم يكن أمامها خيار جدي سوى التعاون مع المؤتمر الوطني الأفريقي. وفي اليمن، كانت الورقة الرابحة العظيمة التي يملكها الحزب الاشتراكي اليمني معرفته أن المؤتمر الشعبي العام يرغب جديًّا في التوحيد. وبعد أن أهدر علي سالم البيض موقع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، من خلال التقدم بطلبات غير مألوفة، والتسبب إلى حد ما بالمواجهة العسكرية التي كان من المتوقع تمامًا أن تخسرها قواته، فقدَ جنوب اليمن النفوذ كله الذي ربما تمتّع به قبل ذلك.

هنالك نقطة أصغر لكنها مهمة، هي أن في الأحوال التي يُدمج فيها كيانان عسكريان أو أكثر، يصبح تحديد رتب الأفراد موضوعًا حساسًا يجب تناوله بعناية. وكما رأينا، فإن مسألة تطهير القوات المسلحة ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ستصبح على الأرجح ذات شأن في هذا النوع من الأوضاع؛ فالنفوذ الأجنبي كان مهمًا في جميع حالاتنا، وإن بدرجات مختلفة. ومن الواضح أن نهاية الحرب الباردة كانت شرطًا ضروريًّا لإعادة توحيد ألمانيا، بينما كانت عاملًا شجّع بشكل غير مباشر على إنهاء الفصل العنصري وتوحيد اليمن. أخيرًا، نستطيع أن نسجل بثقة، في هذا الفصل أيضًا، أن الديمقراطيتين الراسختين أسستا علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية مع أفراد قوات مسلحة ملتزمين الحوكمة الديمقراطية، بينما العكس صحيح بالنسبة إلى اليمن، الدولة التسلطية المفتقرة إلى الخصائص الديمقراطية الجوهرية.

الجدول رقم (10 - 1)
بعد (إعادة) التوحيد والفصل العنصري: ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن

	البلد المدة	ألمانيا 2000 - 1990	جنوب أفريقيا 2000 - 1994	اليمن 2000 - 1990
الخلفية	الجيوش ونهاية النظام القديم	تقييد «الجيش الشعبي الوطني» بشكل كامل	قوات الدفاع الجنوب الأفريقية مقيدة ومتعاونة	جيشان هادئان عام 1990
الدولة	المهمات الرئيسة	استيعاب قسم صغير من الجيش الشعبي	دمج رمح الأمة وجيش تحرير شعب أزانيا وقوات الدفاع الحنوب الأفريقية لتشكيل قوات الدفاع الوطني	دمج جيشي الشمال والجنوب بعد عام

		الوطني في صفوف البوندسفيهر	الجنوب الأفريقية، وتأسيس علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية	1994؛ الشمال سيستوعب جيش الجنوب
	القيادة السياسية المدنية	هادفة (ألمانيا الغربية)؛ متعاونة (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)	متعاونة	مشاكسة
	المؤسسات السياسية والتوجهات	ناضجة	ناضجة	ضعيفة
	سيطرة السلطة التنفيذية	قوية، لكنها أقل قوة من سيطرة البرلمان	قوية	قوية
	إشراف السلطة التشريعية	شديد، السيد الحقيقي للقوات المسلحة	ناشط، ملائم	قليل الشأن
	حصص للقوات	نعم	نعم	لا

	المستوعبة ؟			
	دمج أم استيعاب؟	استيعاب، وتفكيك الجيش الشعبي الوطني	دمج	دمج في البداية، ثم استيعاب (بعد عام 1994)
	تطهير الجيش؟	نعم (الجيش الشعبي الوطني)	كلا	نعم (بعد عام 1994)
	النفوذ الأجنبي	لجعل إعادة التوحيد ممكنة، ثانوي بخلاف ذلك	ثانوي	ثانوي (المملكة العربية السعودية)
القوات المسلحة	سلوك القوات المسلحة في أثناء الانتقال	تعاون من جانب الجيش الشعبي الوطني/ النخب الألمانية الشرقية	قوات الدفاع الجنوب الأفريقية شاركت بنشاط في الانتقال	شب نزاع بشأن عملية الانتقال، وتبعت ذلك حرب أهلية
	التدخل في السياسة	كلا	كلا	نعم
	الوظيفة الداخلية	لا يوجد	لا يوجد	نعم، مع محاربة

				الانفصاليين
	الوظيفة الاستشاري ة	ثانوية	ثانوية	نعم
	الصفات المؤسساتي ة	إعراض شديد عن تنفيذ الوظائف الدفاعية والتزامات التحالف	كثرة الرتب الكبيرة لمقاتلي حرب العصابات السابقين، ترك كثيرون من البيض قوات الدفاع الوطني الجنوب الأفريقية	الحرس الجهوري قوة خاصة لصالح، يملك الجيش مصالح اقتصادية قوية
	الفاعلية	متدنية بسبب القيود الدستورية	متراجعة	غير واضحة
	التزام الديمقراطي ة	نعم	نعم	كلا
المجتمع	خبراء مدنيون مستقلون	نعم، لهم نفوذ معتبر	نعم، كثيرون ونافذون	قليلون، نفوذهم قليل
	هيبة الجيش	متدنية، يحذر السكان أي شيء «عسكري»	معتدلة	معتدلة

	الجنود في المجتمع	«مواطنون يرتدون البزة»	اندماج متزايد على نحو ما	اندماج قليل
	التجنيد الإلزامي	جرى تعليقه في عام 2011	كلا، ألغي في عام 1994	توقف العمل به في عام 2001
النظام السياسي في نهاية المدة		ديمقراطية برلمانية راسخة	ديمقراطية برلمانية راسخة	تسلطية انتخابية

(893) Douglas A. Macgregor, *The Soviet-East German Military Alliance* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 106. See also: Volker Koop, *Besetzt: Sowjetische Besatzungspolitik in Deutschland* (Berlin: Be.Bra Verlag, 2008).

(894) Mark N. Gose, «The Role of the Military in Building Political Community: The Case of the Two German States,» Ph. D. Dissertation, University of Colorado, 1995, pp. 105 and 111, and Ilko-Sascha Kowalczuk and Stefan Wolle, *Roter Stern über Deutschland-Sowjetische Truppen in der DDR* (Berlin: Ch. Links Verlag, 2001).

(895) Theodor Hoffmann, *Das letzte Kommando: Ein Minister erinnert sich,* Schriftenreihe Offene Worte (Berlin: E. S. Mittler, 1993), p. 70.

(896) Dale R. Herspring, *East German Civil-Military Relations: The Impact of Technology, 1949-72*, Foreword by Peter C. Ludz, Praeger Special Studies in International Politics and Government (New York: Praeger, [1973]), p. 186.

(897) Thomas M. Forster, *The East German Army: The Second Power in the Warsaw Pact*, with an introduction by Harry Tuzo; Translated by Deryck Viney (London; Boston: Allen and Unwin, 1980), p. 171.

(898) Dale R. Herspring, *Requiem for an Army: The Demise of the East German Military* (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, 1998), p. 25.

(899) Gose, «The Role of the Military,» p. 119.

(900) Jörg Schönbohm, *Two Armies and One Fatherland: The End of the Nationale Volksarmee*, Translated from the German by Peter and Elfi Johnson (Providence: Berghahn Books, 1996), p. 103, and Hans-Joachim Gießmann, *Das unliebsame Erbe: Die Auflösung der Militärstruktur der DDR* (Baden-Baden: Nomos, 1992), pp. 33-35.

(901) Frederick Zilian, *From Confrontation to Cooperation: The Takeover of the National People's (East German) Army by the Bundeswehr*, Foreword by Werner von Scheven, Praeger Studies in Diplomacy and Strategic thought (Westport, Conn.: Praeger, 1999), p. 73.

(902) Mark N. Gose, «Political Socialization in the Bundeswehr: The Role of the Military in

Integrating the East,» Unpublished paper, 1998, p. 16.

(903) «Gorbatschow auf ZK-Plenum der KPdSU: Die Sowjetunion wird die DDR nicht im Stich lassen,» *Neues Deutschland*, 11/12/1989, and «Wohin mit den Russen? 363,000 Sowjetsoldaten in der DDR,» *Der Spiegel* (16 July 1990), pp. 26-36.

(904) يُنظر على سبيل المثال:

Egon Krenz, *Wenn Mauern fallen. Die friedliche Revolution: Vorgeschichte-Ablauf-Auswirkungen*, Unter Mitarbeit von Hartmut König und Gunter Rettner (Wien: Neff, 1990).

(905) يُنظر:

Herspring, *Requiem for an Army*, pp. 89-95.

(906) Schönbohm, *Two Armies*, pp. 18-19. See also: *Armee ohne Zukunft: Das Ende der NVA und die deutsche Einheit: Zeitzeugenberichte und Dokumente*, Im Auftrag des Militärgeschichtlichen Forschungsamtes herausgegeben von Hans Ehlert; unter Mitarbeit von Hans-Joachim Beth, Militärgeschichte der DDR; Bd. 3 (Berlin: Links, 2002).

(907) Tom Dyson, *The Politics of German Defence and Security: Policy Leadership and Military Reform in the Post-Cold War Era* (New York: Berghahn Books, 2007), p. 36.

(908) Hans Raidel, *Die Bundeswehr: Grundlagen, Rollen, Aufgaben*, Argumente und Materialien zum Zeitgeschehen; 4 (München: Hanns-Seidel-Stiftung, 1998), p. 69.

(909) رُقي في عام 1991 إلى منصب «مفتش الجيش»، وهو أحد أعلى الضباط رتبة في البوندسفيهر. وبعد تقاعده من القوات المسلحة في عام 1992، أصبح سياسيًّا ناجحًا، وعمل وزيرَ دفاع لولاية براندنبورغ (1999 - 2009). يُنظر مذكراته المدهشة في:

Jörg Schönbohm, *Wilde Schwermut: Erinnerungen eines Unpolitischen*, Mit Beiträgen von Eveline Schönbohm (Berlin: Landtverlag, 2010).

(910) Zilian, p. 5.

(911) مقابلة مع الفريق المتقاعد يورغ شوينبوهم (كلاينماشنو، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(912) مقابلتان مع العقيد الدكتور ونفريد هاينمان (بوتستدام، 7 نيسان/ أبريل 2010)، والفريق المتقاعد ورنر فون شيفن (غيلتو - شفايلوسي، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2011).

(913) Schönbohm, *Two Armies*, p. 207.

(914) يُنظر:

Matwej P. Burlakow, *Wir verabschieden uns, als Freunde: Der Abzug; Aufzeichnungen des Oberkommandierenden der Westtruppe der sowjetischen Streitkräfte*, Edition R. R. Lang Zeitgeschichte (Bonn; Fribourg; Ostrava: InnoVatio Verlag, 1994); Bernhard Mroß, *Sie gingen als Freunde Der Abzug der Westgruppe der sowjet-russischen Truppen 1990-1994* (Harrislee: Bernhard Mroß im Eigenverlag, 2004), and more generally Celeste A. Wallander, *Mortal Friends, Best Enemies: German-Russian Cooperation after the Cold War*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999).

(915) Bundesministerium der Verteidigung, *Armee der Einheit 1990-2000* (Bonn: Bundeswehr, 2000), p. 11.

(916) Schönbohm, *Two Armies*, p. 206.

(917) Gose, «Political Socialization in the Bundeswehr,» p. 29, and Zilian, p. 96.

(918) Schönbohm, *Two Armies*, p. 62.

(919) Herspring, *Requiem for an Army*, p. 163.

(920) Andrew Bickford, «Soldiers, Citizens, and the State: East German Army Officers in Post-Unification Germany,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 51, no. 2 (April 2009), p. 261.

(921) Zilian, p. 7.

(922) مقابلة مع العقيد هاينمان.

(923) «Conscription in Germany to End Next Summer,» *Spiegel Online,*23/11/2010.

(924) Jürgen Kuhlmann and Jean Callaghan, «About the Primacy of Politics over Military Matters,» in: Hans Born, Karl Haltiner and Marjan Malešič (eds.), *Renaissance of Democratic Control of Armed Forces in Contemporary Societies*, Militär und Sozialwissenschaften; 36 (Baden-Baden: Nomos, 2004), pp. 81-82.

(925) سترة تُستعمل لتقييد ذراعَي المجنون أو السجين الخطر كي لا يؤذي نفسه أو غيره. (المترجم)

(926) يُنظر:

Tom Dyson, *Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe*, New Security Challenges Series (New York: Palgrave Macmillan, 2010).

(927) Dyson, *The Politics of German Defence*, p. 1. See also: Mary Elise Sarotte, «German Military Reform and European Security,» Adelphi Paper; 340, IISS, London, 2001.

(928) يُنظر على سبيل المثال:

Rainer Baumann and Gunther Hellmann, «Germany and the Use of Military Force: 'Total War', the 'Culture of Restraint' and the Quest for Normality,» *German Politics*, vol. 10, no. 1 (April 2001), pp. 61-82.

(929) Interview with Jorg Muth (Salt Lake City, 29 April 2008).

(930) «Reforming Reticence,» *Economist,* 17/6/2004. See also: Klaus Naumann, *Einsatz ohne Ziel?: Die Politikbedürftigkeit des Militärischen* (Hamburg: Hamburger Edition, 2008).

(931) Roger Cohen, «Time for the Bundesmacht,» *New York Times*, 25/10/2007, and Rudolf Schlaffer and John Zimmermann, *Wo bitte geht's zur Schlacht?: Kurioses aus dem deutschen Militär* (Berlin: Edition q im Be.bra Verlag, 2009), and interview with dr. martin rink (Potsdam, 8 april 2010).

(932) «A Troubling Victory: NATO after Libya,» *Economist*, 3/9/2011, p. 58.

(933) يُنظر مقابلة مع فيشر:

«Berlin Has 'Lost Touch with Reality,» *Der spiegel* (29 August 2011), available at: www.spiegel.de/international/germany/0,1518,783043,00.html.

(934) مقابلة مع رينك.

(935) يُنظر:

Tim Collard, «German President Resigns: Vhen Will His Countrymen Grow Up?,» *Daily Telegraph*, 2/6/2010; Judy Dempsey, «German President Quits over Remarks on Military,» *New York Times*, 31/5/2010, and Denis MacShane, «Horst Köhler's Resignation Is Bad for Germany, for Europe and for Politics: Those Who Grasp Thorny Issues Should Be Lauded, Not Hounded,» *Guardian*, 1/6/2010.

(936) «German Armed Forces Face Big Changes,» *IISS Strategic Comments*, vol. 16, no. 46 (December 2010).

(937) مقابلة مع آنيت سيغرز (كيب تاون، 7 أيار/ مايو 2009).

(938) John Chiahemen, «Mandela Leads Tributes to S. Africa's Botha,» Reuters, 1/11/2005.

(939) «الروبيكون» نهر صغير في إيطاليا اجتازه يوليوس قيصر ليشعل حربًا أهلية جعلته سيد روما. «اجتياز الروبيكون» عبارة مجازية تعني اتخاذ قرار خطر لا سبيل للرجوع عنه. (المترجم)

(940) Patti Waldmeir, *Anatomy of a Miracle: The End of Apartheid and the Birth of the New*

South Africa (New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1998), pp. 54-55.

(941) David B. Ottaway, «S. Africa Lifts Ban on ANC, Other Groups,» *Washington Post*, 3/2/1990.

(942) يُنظر:

Jeffrey Butler, Robert I. Rotberg and John Adams, *The Black Homelands of South Africa: The Political and Economic Development of Bophuthatswana and KwaZulu*, Perspectives on Southern Africa; 21 (Berkeley: University of California Press, 1977).

(943) يُنظر على سبيل المثال:

Willem Steenkamp, *South Africa's Border War, 1966-1989* (Oxford, UK: African Books Collective, 1992), and David Williams, *On the Border: The White South African Military Experience, 1965-1990* (Cape Town: Tafelberg, 2008).

(944) يُنظر على سبيل المثال:

Gavin Cawthra, *Brutal Force: The Apartheid War Machine* (London: International Defence and Aid Fund for Southern Africa, 1986), especially pp. 138-215.

(945) مقابلة مع ويليام ستينكامب (كيب تاون، 8 أيار/ مايو 2009).

(946) يُنظر على سبيل المثال:

Laurie Nathan, «Troops in the Townships, 1984-1987,» in: Jacklyn Cock and Laurie Nathan (eds.), *War and Society: The Militarisation of South Africa* (New York: St. Martin's, 1989), pp. 67-78; Heribert Adam and Kogila Moodley, «Political Violence, 'Tribalism', and Inkatha,» *Journal of Modern African Studies*, vol. 30, no. 3 (September 1992), pp. 485-510, and Franz Ansprenger, *Inkatha Freedom Party: Eine Kraft im Demokratischen Südafrika* (Bonn: Bouvier, 1999).

(947) مقابلة مع هيلمود هيتمان، مراسل جين ديفانس ويكلي (كيب تاون، 7 أيار/ مايو 2009) ومن ضباط «قوات الدفاع لجنوب أفريقيا» المتقاعدين.

(948) Annette Seegers, *The Military in the Making of Modern South Africa*, International Library of African Studies; 1 (London; New York: Tauris Academic Studies, 1996), p. 311.

(949) مقابلة مع اللواء المتقاعد لين لي رو (سنتوريون، جنوب أفريقيا، 13 أيار/ مايو 2009).

(950) مقابلات مع هنري بوشوف من معهد الدراسات الأمنية (بريتوريا، 11 أيار/ مايو 2009)، ولي رو، وستينكامب.

(951) Gordon Hughes, «Defence Transformation-A Project Still in Progress,» Cranfield CssM Case Study Series, Cranfield University, Shrivenham, UK, November 2007, p. 4.

(952) مقابلتان مع عضو البرلمان جيمس سيلف (كيب تاون، 8 أيار/ مايو 2009) وستينكامب.

(953) مذكور في:

Edward P. Joseph, «Ownership Is Over-Rated,» *SAIS Review*, vol. 27, no. 2 (Summer-Fall 2007), p. 111. See also: Philip H. Frankel, *Soldiers in a Storm: The Armed Forces in South Africa's Democratic Transition* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2000), pp. 62-64.

(954) Paul Trewhela, «Joe Modise,» *Independent,* 30/11/2001. See also: Stephen Ellis, «The ANC in Exile,» *African Affairs*, vol. 90, no. 360 (July 1991), pp. 439-447.

(955) يُنظر على سبيل المثال: مقابلة مع سيلف؛

Ibid.; Joe Roeber, *Parallel Markets: Corruption in the International Arms Trade*, Goodwin Paper; 3 (London: Campaign against Arms Trade, 2005), at: http://www.controlbae.org/background/parallel_markets.pdf, and Robert J. Griffiths, «Parliamentary

Oversight of Defense in South Africa,» in: Mitchell O'Brien, Rick Stapenhurst and Niall Johnston (eds.), *Parliaments as Peacebuilders in Conflict-Affected Countries*, WBI Learning Resource Series (Washington, DC: World Bank, 2008), pp. 93-103, esp. pp. 98-100.

(956) Lyn S. Graybill, *Truth and Reconciliation in South Africa: Miracle or Model?* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2002), p. 90, and Douglas Martin, «Magnus Malan, Apartheid Defender, Dies at 81,» *New York Times*, 18/7/2011. See also: Robert I. Rotberg and Dennis Thompson (eds.), *Truth v. Justice: The Morality of Truth Commissions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Hilton Hamann, *Days of the Generals: The Untold Story of South Africa's Apartheid-Era Military Generals* (Cape Town: Zebra, 2001), pp. 107-109 and 217-221.

(957) مقابلة مع لين لي رو.

(958) يُنظر:

Philip H. Frankel, *Pretoria's Praetorians: Civil-Military Relations in South Africa* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984).

(959) يُنظر:

«Security Services,» in: *The Constitution of the Republic of South Africa, 1996*, chap. 11, p. 107, at: http://www.justice.gov.za/legislation/constitution/SA%20Constitution_2011edition_eng.pdf. See also: James Ngculu, «Parliament and Defence Oversight: The South African Experience,» *African Security Review*, vol. 10, no. 1 (2001), pp. 95-97, at: http://www.iss.co.za/pubs/asr/10no1/Ngculu.html.

(960) Len le Roux, «South Africa,» in: Wuyi Omitoogun and Eboe Hutchful (eds.), *Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 198.

(961) يُنظر هذه الوثيقة في:

http://www.info.gov.za/whitepapers/1996/defencwp.htm.

(962) Laurie Nathan, *The Changing of the Guard: Armed Forces and Defence Policy in a Democratic South Africa* (Pretoria, South Africa: HSRC Publishers, 1994).

(963) عن إعداد الورقة، يُنظر: مقابلة مع سيغرز، و

Kai Michael Kenkel, «Civil Society Participation in Defence Policy Formulation: Academic Experts and South Africa's Post-Apartheid Defence White Paper,» *Journal of Security Sector Management*, vol. 4, no. 1 (January 2006), pp. 1-26.

(964) مقابلة مع سيلف.

(965) مقابلة مع لي رو، المستند متوافر على:

http://www.dod.mil.za/documents/defencereview/defence%20review1998.pdf.

(966) Gavin Cawthra, «From 'Total Strategy' to 'Human Security': The Making of South Africa's Defence Policy, 1990-1999,» *Journal of Peace, Conflict, and Mil Studies*, vol. 1, no. 1 (March 2000), at: http://www.uz.ac.zw/units/cds/journals/volume1/number1/article4.html.

(967) For interesting insights into Mbeki and his presidency, see: Mark Gevisser, *A Legacy of Liberation: Thabo Mbeki and the Future of the South African Dream* (New York: Palgrave Macmillan, 2009).

(968) يُنظر على سبيل المثال:

Andrew Feinstein, *After the Party: Corruption, the ANC and South Africa's Uncertain Future* (London; New York: Verso, 2009), and Alec Russell, *Bring me my Machine Gun: The Battle for the Soul of South Africa from Mandela to Zuma* (New York: Public Affairs, 2009).

(969) http://www.anc.org.za/ancdocs/history/conf/conference50/.

(970) يُنظر على سبيل المثال:

Isaac M. Ntshoe, «The Impact of Political Violence on Education in South Africa: Past, Present and Future,» *Current Issues in Comparative Education*, vol. 2, no. 1 (2002), pp. 62-69.

(971) مقابلات مع أفراد سابقين وحاليين في قوات الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا (كيب تاون، جوهانسبرغ، بريتوريا، أيار/ مايو 2009)؛ واتصال برسائل إلكترونية مع البروفيسور آنيت سيغرز (5 تشرين الأول/ أكتوبر 2010).

(972) مقابلة مع سيلف.

(973) يُنظر:

Martin Rupiya and Lawson Simapuka, «Introduction: Southern African militaries' battle against HIV/AIDS,» in: Martin Rupiya (ed.), *The Enemy Within: Southern African Militaries' Quarter-Century Battle with HIV and AIDS* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2006), pp. 7-18.

(974) «South Africa's Shame,» *Wall Street Journal*, 28/5/2008.

(975) مقابلة مع ستينكامب.

(976) مقابلة مع لي رو.

(977) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 69-71.

(978) Robert D. Kaplan, *Imperial Grunts: The American Military on the Ground* (New York: Random House, 2005), p. 24.

(979) أي الإمام محمد البدر بن حميد الدين، آخر حكام المملكة المتوكلية اليمنية. (المحرر)

(980) Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*, Cambridge Middle East Studies; 9 (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998), pp. 33 and 36.

(981) Charles Dunbar, «The Unification of Yemen: Process, Politics, and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 3 (Summer 1992), p. 460.

(982) يُنظر:

Victoria Clark, *Yemen: Dancing on the Heads of Snakes* (New Haven: Yale University Press, 2010), pp. 246-252.

(983) For a «user-friendly» conceptionalization of Saleh's inner circle, see: Sarah Phillips, *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*, Adelphi; 420 (Abingdon, Oxon; New York: Routledge for the International Institute for Strategic Studies, 2011), pp. 87-97.

(984) This section draws on: Ahmed Abdel-Karim Saif, «The Politics of Survival and the Structure of Control in Unified Yemen, 1990-1997,» M. A. Thesis, University of Exeter, September 1997.

(985) Michael C. Hudson, «After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 3 (Summer 1991), p. 423.

(986) Dunbar, p. 466.

(987) Youssef Aboul-Enein, «Islamist Militancy and Yemen's Internal Struggles: A Look at the Writings of Yemeni Colonel Abd-al-Wali Al-Shumairy,» *Infantry*, vol. 97, no. 1 (January-February 2008), pp. 46-47.

(988) Dunbar, p. 462.

(989) Saif, p. 13.

(990) Gerd Nonneman, «The Yemen Republic: From Unification and Liberalisation to Civil War and Beyond,» in: Haifaa A. Jawad (ed.), *The Middle East in the New World Order* (Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1994), p. 79.

(991) Aboul-Enein, p. 47.

(992) Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (Cambridge; New York: Cambridge University

Press, 2000), pp. 195-197.

(993) مقابلة مع يحيى الشوقاني (واشنطن العاصمة، 27 شباط/ فبراير 2009).

(994) U. N. security official Robert K. Adolph cited by: Kaplan, 18. Far more instructive is Larry Diamond's article: Larry Diamond, «Why Are There No Arab Democracies?,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010), pp. 93-104.

(995) «President Saleh Biography,» Yemen News Agency, 13/7/2009, Accessed on 26/4/2010, at: www.sabanews.net/en/news189750.htm.

(996) Barry Rubin, «The Military in Contemporary Middle East Politics,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, no. 1 (March 2001), p. 48.

(997) Yezid Sayigh, «Security Sector Reform in the Arab Region: Challenges to Developing an Indigenous Agenda,» Research Paper, Arab Reform Initiative, 1/12/2007, pp. 17-18, Accessed on 14/12/2007, at: http.arab-refom.net.

(998) مقابلة مع الشوقاني.

(999) يُنظر:

Ludmila Du Bouchet, «State-building and the Military in Yemen in the Context of the 'Global War on Terror',» Paper Presented at the Annual Meeting of the ISA's 49th Annual Convention, Bridging Multiple Divides, Hilton San Francisco, San Francisco, CA, 26 March 2008.

(1000) Sayigh, p. 18. See also: Arnold Luethold, «Security Sector Reform in the Arab Middle East: A Nascent Debate,» in: Alan Bryden and Heiner Hänggi (eds.), *Reform and Reconstruction of the Security Sector* (Münster: Lit, 2004), pp. 93-118.

(1001) Phillips, p. 70.

(1002) يُنظر على سبيل المثال:

The Military Balance, 2010 (London: International Institute for Strategic Studies, 2010), pp. 276-277.

(1003) Saif, p. 19.

(1004) Dresch, p. 208, and Clark, pp. 122-123.

(1005) Phillips, p. 68.

(1006) Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*, Chicago Studies in Practices of Meaning (Chicago: University of Chicago Press, 2008), p. 76.

(1007) يُنظر:

Jonathan Schanzer, «Yemen's War on Terror,» *Orbis*, vol. 48, no. 3 (Summer 2004), pp. 517-531.

(1008) *Atlantic Monthly* (April 2010), pp. 52-53; *New York Times*, 6/7/2010, and *Economist*, 12/9/2009, respectively.

(1009) Phillips, p. 70; Carapico, p. 78, and *Economist*, 12/9/2009.

(1010) This.account draws on: Zoltan D. Barany, «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military,» *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 27-39.

(1011) Jeffrey Fleishman and Zaid al-Alayaa, «Yemen President Capitalizes on his Political Wits,» *Los Angeles Times,* 4/1/2012.

(1012) Dunbar, pp. 469-470.

خاتمة

ما هي الحكمة التي نستطيع أن نستخلصها من مسار السياسات العسكرية بعد قيامنا باستكشاف السياقات الثلاثة في ستة أوضاع وسبع وعشرين حالة؟

في هذا المقطع الختامي سأقوّم الحُجج، ثم سأحاول الإجابة عن الأسئلة العامة التي طُرحت في مستهل الكتاب في ضوء البينة المقدّمة في فصول دراسة الحالات. وسأبيّن في النصف الثاني من الخاتمة السياسات والأحوال التي أدت إلى تقديم تطوير جيوش داعمة للحكم الديمقراطي أو إحباطه. وسأناقش هذه المسائل وأضع عددًا من التوصيات السياسية لمساعدة الناشطين في مجال الديمقراطية وصنّاع السياسات في جهدهم الرامي إلى بناء جيوش ديمقراطية.

الحجج الثلاث

ترسيخ الديمقراطية والنخب العسكرية

الحجة الأساس التي يقول بها هذا الكتاب هي أن الديمقراطيات الراسخة لا يمكن أن توجد من دون نخب عسكرية ملتزمة الحوكمة الديمقراطية، وأن دعمها شرط ضروري وإن لم يكن كافيًا للتحول الديمقراطي. وكما رأينا، عندما لا تدعم القوات المسلحة الحكم الديمقراطي، فإنها تشكّل تهديدًا - حتى لو كان تهديدًا كامنًا - لبقاء الدولة السائرة نحو الديمقراطية. وإذا اعتقد الضباط، في بيئات كهذه، أن سياسات الدولة تعرّض مصالحهم المؤسساتية والمادية والاستراتيجية أو غير ذلك من مصالحهم للخطر، فربما يقررون اللجوء إلى تحدٍ مسلح للحكم المدني.

ليس من الضروري أن يحب الجنرالات هذه الحكومة أو تلك، لكن يجب عليهم دعم مبدأ الحوكمة الديمقراطية وإطاعة قادة الدولة المنتخَبين بحرية؛ ففي جميع الدول التي ترسخت فيها الديمقراطية من بين الدول السبع والعشرين، من مجموع الحالات التي تناولناها بالدراسة (مثل سلوفينيا وكوريا الجنوبية وإسبانيا)، تدعم القوات المسلحة بثبات الكيان السياسي الديمقراطي، وهي خادم مطيع للدولة. وتبقى الجيوش الديمقراطية حقًا معتنقة المُثُل الديمقراطية وإن عاملتها الدولة على نحو سيئ (الأرجنتين)، أو همّشت في صنع السياسة الدفاعية (الهند واليابان)، أو افتقدت التقدير المجتمعي والهيبة المهنية (ألمانيا).

كان من السهل تقدير أن القوات المسلحة لم تكن ملتزمة القيم الديمقراطية في الدول التسلطية التي تناولناها بالبحث. مع ذلك، فإن افتقار الجنرالات إلى رصيد ديمقراطي في تلك الحالات لا يعني بالضرورة أنهم لم يكونوا خاضعين لسيطرة مدنية قوية، ويرد هنا إلى الذهن النخب العسكرية في هنغاريا بعد الحرب العالمية الثانية، أو تنزانيا بعد الحقبة الاستعمارية، أو روسيا بعد الشيوعية. وهنالك بالطبع دول أخرى كان فيها عدم إخلاص القوات المسلحة للمُثُل الديمقراطية متزامنًا في الواقع مع غياب الإشراف المدني الفاعل، مثل باكستان وتايلاند.

مع ذلك، من المهم التشديد مجددًا على أن وجود مؤسسة عسكرية مخلصة للحكم الديمقراطي لا

يكفي، بحد ذاته، لترسيخ الديمقراطية، بل يجب أن تتوافر أيضًا انتخابات تنافسية تجرى بانتظام، وانتقال سلمي للسلطة بين الأحزاب المتنافسة، ومؤسسات سياسية ديمقراطية، وكثير من المتطلبات الأخرى. لكن الجيش الديمقراطي يبقى متطلبًا في الأساس لا غنى عنه؛ إذ يجب على القائمين بالتحول الديمقراطي التحقق من ولاء الجيش لهم، قبل أن يصبح بمقدورهم الالتفات إلى المهمات العديدة التي يحتاجون إلى إنجازها من أجل ترسيخ الحكم الديمقراطي.

سياقات مختلفة وتحديات مختلفة

أدليتُ في المقدمة بالحجة القائلة إن السياقات الستة تطرح تحديات متباينة للذين سيقومون بالتحول الديمقراطي والعازمين على صنع جيوش وعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. فما هي الأنماط التي تبرز في ما يتعلق بالمهمات الرئيسة التي يجب تنفيذها، وكيف تختلف هذه المهمات في السياقات المختلفة؟

بعد هزيمة كاسحة في حرب كبرى - وكنت أحيانًا أستخدم لهذه الفئة عبارة «بعد الحرب العالمية الثانية» - كانت المهمات الأساس تسريح القوات المسلحة وتجريدها من السلاح وتطهيرها من عناصرها المشبوهة، ثم تجنيد أفراد جدد لا يلطخهم ماضيهم، وإعادة تسليحهم، ثم البدء بعملية تشريبهم القيم الديمقراطية. وكان يتعين بناء الجيوش من الحضيض فصاعدًا، بمساعدة ضخمة من قوى أجنبية، وغالبًا بوجه معارضة سياسية صاخبة من نخب ديمقراطية محلية ناشئة ليس مستغربًا أنها كانت لا تريد أي شيء يتعلق بالعسكر والأسلحة، بعد هزيمة ماحقة مضى عليها وقت قصير. وفي إطار جهدها لتأسيس ضمانات صلبة في وجه تدخُّل جيوشها الجديدة في السياسة، وضعت اليابان، وألمانيا بدرجة أقل، جيشيهما في «سترة مجانين» دستورية كان من شأنها التضحية إلى حد ما بفاعلية الجيشين على مذبح الديمقراطية. وكما أوضحت ذلك حالة هنغاريا، فإن مهمات عدة في البلدان التي كان فيها التوجه السياسي بعد الحرب يستهدف دكتاتورية شيوعية، كانت في الواقع متشابهة إلى حد كبير. كان يجب تجريد الجيش القديم من السلاح، وإجراء تطهير بين أوساط أفراده قبل أن يصبح تحوُّله ممكنًا، وكان التزام أفراده الجدد التعاليم الشيوعية مرفوضًا من دون نقاش، وتفوق أهميته أهمية مستواهم الاحترافي.

اشتمل بعض المهمات الرئيسة بعد حرب أهلية على تسريح المذنبين بانتهاكات حقوق الإنسان، وتجريدهم من السلاح، وإقالتهم. وكان توافر وسيط خارجي نافذ أمرًا حيويًّا في معظم الحالات - رأينا هذا خصوصًا في إلسلفادور وفي البوسنة والهرسك - من أجل الأخذ بأيدي الأطراف المتحاربة نحو اتفاق السلام ومساعدتهم على إبقاء الأمور ضمن ذلك المسار خلال مدة التصالح وإعادة البناء. كما كان هناك مهمة إضافية في السياق الذي يلي الحرب الأهلية، تمثلت في دمج المقاتلين السابقين الذين تواجهوا في أثناء الحرب في الجيش الديمقراطي الجديد. في البلدان التي نشبت فيها الحربُ الأهلية بسبب مظالم إثنية أو إقليمية أو دينية، كان التوخي الحذر لتحقيق التوازن بين مجموعات مختلفة في أوساط الجيش الجديد مهمة حساسة للغاية. وثمة مسألة أساس في جميع السياقات التالية لحرب أهلية تتمثل في اتساع هوة انعدام الثقة بين الأعداء السابقين، وهي هوة لا يمكن ردمها إلا تدريجًا، خطوة بعد خطوة في أحسن الأحوال.

فماذا عن السياقين التاليين لتغيُّر نظام الحكم؟

يصار في الأساس إلى عكس اتجاه التحديين الرئيسين المتمثلين في ما بعد الحكم العسكري وما

بعد أنظمة اشتراكية الدولة؛ إذ عندما يترك الجيش السلطة، يكون الشاغل الرئيس للقائمين بالتحول الديمقراطي إخراج القوات المسلحة من حلبة السياسة، بما يعني إنهاء تدخُّل الجنرالات في الحياة السياسية. وفي حال أن القوات المسلحة كان لها دور في الإشراف على الاقتصاد، أو أنها شاركت في نشاط الأعمال، فإنه يجب أيضًا إبعادها عن هذا القطاع. وثمة مهمة لها أهميتها في هذين السياقين، وهي تدريب خبراء دفاعيين مستقلين. ونظرًا إلى سيطرة الحزب الشيوعي الشاملة على القوات المسلحة في الدول الاشتراكية، فإن العمل الذي يجب القيام به في الأنظمة التالية للشيوعية هو العكس تمامًا: إخراج السياسة من صفوف القوات المسلحة، أي بعبارة أخرى طرد الحزب الشيوعي وعملائه (الضباط السياسيين والمنظمات الحزبية، إلى غير ذلك) من الثكن. أما المسألة الأخرى التي يجب الاهتمام بها في هذه الأوضاع، فتتصل بالاحترافية: بعد الاعتبارات كلها، لا تُعَد الجدارة العامل المهيمن (وغالبًا الوحيد) لجهة الترقية والتقدم في المناصب، في ظل الحكم الشيوعي، بل الولاء للنظام. فبعد حكم عسكري، يجب إقامة إطار مؤسساتي جديد وكامل لتفعيل العلاقات المدنية - العسكرية ديمقراطيًا، مع اهتمام خاص بتأسيس سيطرة مدنية متوازنة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الدول التالية للحقبة الشيوعية التي كان الجيش فيها خاضعًا لسيطرة مدنية مُحكمة (أي سيطرة الحزب الشيوعي)، يكون العمل الأكثر تحديدًا تقوية الإشراف التشريعي على القوات المسلحة، لأن البرلمانات في أنظمة اشتراكية الدولة لم تكن أكثر من واجهة مؤسساتية.

كانت المهمات في السياقين التاليين لتحوُّل الدولة مختلفة جدًا؛ ففي بيئات ما بعد الاستعمار، كانت النقطة الأولى على جدول الأعمال تأسيس جيوش مستقلة وتعليم سلك ضباط جديد من أبناء البلاد وتدريبه، بحيث يصبح في الإمكان إعادة المجموعة المتبقية من الضباط الاستعماريين إلى بلادهم. مع ذلك، كان هناك، حتى في صفوف هذه الفئة، اختلافات كبيرة بين الحالات الفردية؛ فالقوات المسلحة الباكستانية كان عليها منذ لحظة ولادتها الإعداد لحرب ضد الهند. وفي الأمثلة الأفريقية، تضمنت المهمات الإضافية منذ البداية حماية الأنظمة الجديدة من أعدائها الداخليين في غانا وتنزانيا، واستعراض القوة في الخارج في غانا، وترسيخ حدود آمنة ومحاربة ناهبي الموارد الطبيعية في بوتسوانا.

كان الدمج الغرض الأول لبناة الجيوش في دول ما بعد التوحيد/ (أو إعادة التوحيد) والفصل العنصري. مع ذلك، فإن الدمج يعني ضمنًا جمع طرفين متساويين تقريبًا، وهو بالتأكيد ما لم تكن عليه الحال في ألمانيا وجنوب أفريقيا واليمن؛ ففي السياق الألماني، لم يكن الجانب الألماني الشرقي يملك أي نفوذ تقريبًا، ولم يكن ثمة سبب يدفع النخب الألمانية الغربية إلى إرضاء أعداء الأمس القريب. لذلك توصف العملية، بالأحرى، بأنها قيام الجيش الألماني الغربي باستيعاب الجيش الألماني الشرقي السابق. أما في جنوب أفريقيا، فكان النفوذ السياسي لحكومة الوطنيين البيض قد تضاءل بسرعة مع بدء عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي فإن الدمج بين مقاتلي حرب العصابات من جهة أولى والقوات المسلحة التابعة للدولة من جهة ثانية أُنجز إلى حد بعيد بناءً على شروط الجهة الأولى. أما في اليمن، فكان دمج جيشي الدولتين بعد الوحدة ينم بوضوح في بداية الأمر عن عدد من ملامح التوحيد الحقيقية، لكن بعد الحرب الأهلية القصيرة، أدمِجت تقريبًا قوات الجنوب المسلحة ضمن جيش الشمال. وثمة مهمة حساسة أخرى للقائمين بالتحول الديمقراطي في هذا السياق، وهي تتمثل في تحديد رتب الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة الموحدة الجديدة.

لا توجد نظرية عامة (وإنما تعميمات عدة مفيدة)

يتضح بجلاء مما تقدم، كما قلت في بداية هذا الكتاب، أنه يستحيل تقريبًا التوصل إلى نظرية عامة تقدم تفسيرات جوهرية ومفيدة للعلاقات المدنية - العسكرية في بيئات سياسية واقتصادية - اجتماعية على هذا القدر من التنوع. يمكن بالطبع إطلاق تعميمات تلائم كل سياق على حدة، كما فعلت أعلاه، إلا أنه يستحيل صوغ تعميمات تلائم معظم هذه السياقات وتوفر نظرة ثاقبة تتخطى مستوى البداهة. ومن شأن الحالات المشمولة بالدراسة أن تدعم على نطاق واسع ذهابي إلى القول إن الأفضليات لدى النخب العسكرية تحدد إن كان الترسيخ الديمقراطي ممكنًا أم لا، إلا أنني لا أرغب بالتأكيد في أن أدعي أن ذلك القول يشكّل «نظرية كبرى».

في إطار بحثي الميداني في شأن هذا الكتاب، أجريت مقابلات مع كثير من السياسيين والضباط العسكريين والدارسين والصحافيين والعاملين في منظمات غير حكومية في أنحاء الأرض المختلفة. وبالطبع، كانت النقطة المستهدفة في هذه العملية أن أرى الأشياء بنفسي وأستفيد من معلومات الخبراء عن بلدانهم. وهنالك نادرة سمعتها تكررت باستمرار من رومانيا إلى غانا ومن الأرجنتين إلى تايلاند، تدور بشأن زيارة هذا النجم الأكاديمي أو ذاك (الأميركي عادة) في مجال السياسات العامة المقارنة الذي جاء ليس للاستماع إلى الخبراء المحليين، بقدر ما جاء ليخبرهم بما يجري «في حقيقة الأمر» في بلدانهم، وكيف تندرج تلك التجارب في إطار «الصورة الكبرى». وكانوا يأتون غالبًا مسلحين بفرضيات غير مثبتة وأفكار مسبقة، وتواقين إلى حشر قطع براغماتية في خاناتهم النظرية التي لا تتسع لها. وكانت البينة المناقضة التي يجدونها عادة، لا تخفف على ما يبدو من حماستهم لنظرية كبرى؛ فعلى سبيل المثال، عندما وصل وجه من الوجوه المركزية في أدبيات التحول الديمقراطي إلى جاكرتا، «أبلغ» أولئك الذين كرسوا مسيرتهم المهنية لدراسة العلاقات المدنية - العسكرية الإندونيسية أن الجنرالات الإندونيسيين وافقوا على اتفاقات آتشي للسلام في عام 2005 لأن قواتهم أُنهكت. لكن في الواقع، وكما أبلغَتْه بذلك مصادر مخبريه الذين تملّكتهم الحيرة، فإن ذلك كان أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ إذ وقّع الجنرالات الاتفاقات بسبب الضغط السياسي وكارثة التسونامي التي أرغمت الجانبين على إعادة تقويم موقفيهما. لكن الرجل العظيم لم يتوقف عن إصراره إلا بعد أن رفض باحثين محليين عدة، كانوا قد قابلوا الجنرالات للتو، التنازل إرضاء لنظريته.

فما هي التعميمات التي يمكننا الخروج بها - **إضافة إلى** تلك المتعلقة بالمهمات المختلفة التي تواجه القائمين بالتحول الديمقراطي، كما أوضحناها أعلاه - وهي أنه على الرغم من أنها ربما لا تصمد في وجه التفحص في كل بيئة سياسية، فهي ستساعدنا على التفكير نظريًّا في شأن العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في سياقات مختلفة؟

بعد هزيمة كاسحة في الحرب:من المرجح أن يشارك فاعلون أجانب في بناء الدولة على نطاق واسع، بما في ذلك بناء القوات المسلحة.

- في العادة، يؤدي حجم هزيمة النظام القديم والقوات المسلحة القديمة إلى تحسين بناء النظام الجديد، لأنه يزيد نفوذ المنتصرين، كما أنه يزيد، في الدول السائرة نحو الديمقراطية، انفتاح المجتمع على نظام

سياسي جديد وقوات مسلحة جديدة.

- من المرجح أن تكون تقاليد الجيش القديم المهزوم مرفوضة للنخب السياسية الناشئة بعد الحرب، وللمجموعات الاجتماعية التي ربما تبالغ في التعويض من خلال تبنّي لوائح وقوانين يمكن أن تقيّد الوظائف الطبيعية للقوات المسلحة الجديدة (كالدفاع الوطني والمشاركة في التحالفات).

بعد حرب أهلية:

- ينهض فاعلون أجانب، ولا سيما منظمات دولية، بدور كبير في بناء الجيوش بعد حرب أهلية.

- ستكون اتفاقات السلام التي تنهي حروبًا أهلية وتترك مسائل أساسية غير واضحة، سواء أتعلقت بالقوات المسلحة أم لا (مثل التسريح وجمع الأسلحة)، على الأرجح مثار نزاع، وربما نزاع مسلح.

- يُتوقّع أن يستغرق بناء الجيوش في السياقات التالية لحرب أهلية وقتًا أطول مما يستغرقه في أوضاع أخرى، نظرًا إلى العمليات الحساسة التي تتطلب كثيرًا من الوقت، مثل بناء الثقة بين الأعداء السابقين.

بعد حكم عسكري:

- سيكون لسجل الحكم العسكري تأثير بعيد في تحديد مدى نفوذ النخب العسكرية التي تركت الحكم في تعاملها مع النظام المدني الذي خلفها.

- تتمثل أهم التنازلات التي يريدها الحكام البريتوريون السابقون من خلفائهم المدنيين، في أن يكون لهم صوت مستمر في السياسة (ولا سيما في الشؤون الخارجية والدفاع)، والحصانة من الملاحقة القضائية (عن انتهاك حقوق الإنسان وحقوق أخرى عندما كانوا في الحكم)، وميزانيات دفاع كبيرة مع سلطة التحكم بتخصيصها، واستقلالية في إدارة الشؤون العسكرية بالطريقة التي يرونها ملائمة.

- في أثناء المدة الانتقالية، يقوم القائمون بالتحول الديمقراطي المتبصرون بعواقب الأمور بإعداد العدة لإمكان قيام القوات المسلحة بمحاولات انقلابية وأعمال تدخُّل سياسي أو تمرد.

- لا تتمتع المنظمات الدولية بموقع نافذ في الانتقال إلى نظام جديد (في السياقات التي تلي الحكم البريتوري والشيوعية)، إلا إذا كان لديها شيء مهم تقدمه للدولة السائرة نحو الديمقراطية (مثل المكانة المرتبطة بعضويتها والمساعدة الاقتصادية المؤثرة).

بعد اشتراكية الدولة:

- في الدول المستقلة حديثًا بعد حقبة اشتراكية، سترتفع هيبة المهنة العسكرية لأن الضباط يصبحون حماة المصالح الوطنية لا المصالح فوق الوطنية (أي المصالح السوفياتية) كما في الماضي.

- كلما ازدادت الصعوبات التي يواجهها نظام حكم ما في أثناء مرحلة الانتقال، ازداد حرصه على السعي إلى الحصول على العضوية في أحلاف عسكرية.

بعد حكم استعماري:

كما لاحظتُ في نهاية الفصل التاسع، كان من الصعب للغاية التوصل إلى أنماط مشتركة لجميع التجارب التالية للاستعمار ضمن مجموعة الحالات التي تناولناها، لأن هذه البلدان، مع أنها كانت جميعها مستعمرات بريطانية سابقة (باستثناء بنغلادش جزئيًّا)، اتخذت مسارات سياسية شديدة التباين. ومع ذلك، فإنني أورد أدناه أربعة تعميمات تصلح في خمس حالات، في الأقل، من الحالات السِّت:

- في البيئات التالية للاستعمار، ولا سيما في البلدان الأقل نموًا، تصعب المبالغة في تأكيد قيمة القيادة السياسية الكفؤة.

- تكون الهوية الإثنية/ القبلية/ الدينية واحدة من المسائل الأكثر حساسية في بناء المؤسسات السياسية، بما في ذلك القوات المسلحة.

- يكون لدى قادة المرحلة التالية للاستعمار حكم مسبق على القوات المسلحة في الأغلب - إذ يبقون مرتابين بنيات الضباط ودوافعهم - ما يشكل انحيازًا يطاول حتمًا مقاربتهم المسائل العسكرية - الأمنية (ليس هذا مستغربًا؛ إذ كانت القوات المسلحة بالنسبة إلى الناشطين من أبناء البلاد تجسد أكثر مظاهر السلطة الاستعمارية قمعًا).

- في معظم البيئات التالية للاستعمار، يكون الوجه الآخر لسيطرة السلطة التنفيذية القوية على القوات المسلحة متمثلًا في ضعف السلطة

التشريعية في هذا الخصوص.

بعد التوحيد/ الدمج:

- تشكّل الحرب الباردة خلفية مهمة في جميع هذه الحالات، ونهايتها شجعت على توحيد (إعادة توحيد) ألمانيا واليمن، وسقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

- إن ما يتمتع به الجانبان الجاري توحيدهما من نفوذ أو قوة مقارنة بالجانب الآخر، يحدد على نطاق واسع شكل النظام بعد التوحيد/ الدمج، بما في ذلك طبيعة القوات المسلحة التي يملكها النظام.

على الرغم من التشكك بخصوص النظريات الكبرى، فإننا نستطيع بالتأكيد تحديد عدد من الأنماط التي يُفترض أن تكون مفيدة لصنّاع السياسات ومُروّجي الديمقراطية، بغضّ النظر عن السياق الذي يجدون أنفسهم فيه أو يهتمون بدراسته؛ ففي الجزء الأخير من الخاتمة، سألخص ما يجب عليهم عمله وما يجب عليهم تحاشيه لكي يصبحوا من بناة الجيوش الديمقراطية الناجحين.

الإجابة عن الأسئلة العامة

لنلتفت الآن إلى اثنين من الأسئلة العامة الثلاثة التي طرحتها في المقدمة، وسنجيب في ما تبقى من الخاتمة عن السؤال الثالث الذي يسعى إلى أجوبة عن ماهية السياسات والأوضاع التي تشجع بناء الجيوش الديمقراطية وتحبطها.

ما هي الأوضاع السابقة للديمقراطية الأكثر إيصالًا إلى تحوُّل ديمقراطي ناجح للسياسات العسكرية، ولماذا؟

رتبتُ الفصول التجريبية التسعة بموجب ثلاثة سياقات مختلفة دفعت إلى التحول الديمقراطي وبناء جيوش ديمقراطية: الحرب وتغيير النظام وتحوُّل الدولة؛ فهنالك، كما رأينا، فروق عميقة ليس بين هذه السياقات والأوضاع الستة التي تشملها فحسب، بل ضمن كل واحد من الأوضاع الإقليمية بذاتها أيضًا. إضافة إلى ذلك، على الرغم من أنني قمت بتضمين حالات «جيدة» و«سيئة» في الفصول التجريبية من أجل تقديم مجموعة من التجارب والمآلات، فإن من المفهوم أن المرء يذهب على الأرجح إلى القول إن الحالات السيئة، لنقُل، في أوضاع ما بعد الشيوعية - يكفي مجرد التفكير في جميع الدول التسلطية التي خلّفها انهيار الاتحاد السوفياتي - كانت أكثر مما يمكن أن يُعتقد بعد قراءة الفصل السابع. ربما يكون هذا صحيحًا وربما لا يكون، تبعًا للوضع، لكنني مَعنيّ هنا أولًا بـ **مروحة** النتائج وأعتبر أن الحالات الفردية تبيّن أوضاع كل منها.

إن السياقات التي تَعِد بتحوُّل ديمقراطي ناجح أكثر من غيره هي تلك التي تلي هزيمة كاسحة في حرب كبرى، وتلك التي تلي حكمًا عسكريًّا في أوروبا، وتلك التي تلي نظامًا شيوعيًّا. فلننظرْ إلى كلٍّ منها على حدة: هنالك أربعة أمور أصبحت واضحة فورًا بخصوص نجاح بناء الديمقراطية في ألمانيا واليابان: **أولًا**، كانت عملية التحول الديمقراطي في البلدين تلقى دعمًا دائمًا وملتزمًا من دول ديمقراطية قوية؛ **ثانيًا**، كان البلدان يتمتعان بِمستويات عالية من التطور الاجتماعي

والاقتصادي ساعدت على إعادة البناء بعد الحرب؛ **ثالثًا**، بسبب الهزيمة السياسية الكاسحة للنظام القديم، تمكّن بُناة المؤسسات من الانطلاق إلى حد بعيد من أرضية نظيفة، ولم يكن عليهم أن يشغلوا أنفسهم كثيرًا بتهدئة الطبقة الحاكمة القديمة؛ **أخيرًا**، إن ذكريات هذه المجتمعات بشأن تجاوزات العدوانية العسكرية وما لحق بها من دمار جراء حرب بشعة جرّتها على نفسها، حفزت على الأرجح تفاني النخب السياسية والمجتمعية إلى حد خارج عن المألوف في صنع مستقبل ديمقراطي وعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. حالتي «المثيرة للاهتمام» هذه، أي هنغاريا بعد الحرب العالمية الثانية، تأثرت بقوة خارجية مجاورة وكلية القدرة، هي الاتحاد السوفياتي الذي حوّل البلاد إلى دكتاتورية شيوعية.

كما رأينا، كان جنوب أوروبا بعد حكم عسكري الوضع الآخر المواتي للتحوُّل الديمقراطي. ومع أن المثال المشرق في هذا الخصوص هو إسبانيا على نحو واضح، نجحت البرتغال أيضًا في تطوير سياسات عسكرية ديمقراطية، حتى وإن كانت قد استغرقت وقتًا أطول في ذلك. أما اليونان، فهي حالة خارج السرب إلى حد ما، في الأساس بسبب ضعف برلمانها في الشؤون الدفاعية - الأمنية. والقاسم المشترك المهم في الحالات الثلاث جميعها هو إغراء العضوية في منظمات دولية، ولا سيما المجموعة الاقتصادية الأوروبية (التي نشأ منها الاتحاد الأوروبي) التي كانت تَعِد بازدهار وباحترام دولي يستحقان أن تقدَّم من أجلهما تنازلات سياسية.

تمكنت الدول الشيوعية السابقة أيضًا، ولا سيما الدول الأوروبية الشيوعية السابقة، من تحقيق تحوُّل في علاقاتها المدنية - العسكرية. وربما كانت سلوفينيا الأوفر نجاحًا من بين تلك الدول، لكن دولًا أخرى - منها بولندا وجمهورية تشيكيا وهنغاريا - راكمت أيضًا سجلات قوية. وكان التطلع إلى عضوية الناتو الاتحاد الأوروبي حافزًا قويًّا للدول الشيوعية السابقة، ولا سيما لدول مثل بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا التي كان تقدُّمها باتجاه الديمقراطية أكثر تعثرًا في التسعينيات. بعبارة أخرى، وكما في جنوب أوروبا، تمكنت المنظمات الدولية في أوروبا الشرقية أيضًا من دفع السياسات المحلية في اتجاه أكثر ديمقراطية. أما السبب الآخر للنجاح النسبي في بناء جيوش ديمقراطية في السياق التالي للشيوعية، فهو أن هذا الوضع، مقارنة بغيره، كان يطرح القليل من التحديات الصعبة لجهة تحويل العلاقات المدنية - العسكرية. والأهم هو أن الجيوش الشيوعية كانت تخضع لسيطرة مدنية صارمة حتى لو كان الحزب الشيوعي هو الذي يمارس تلك السيطرة. وبعد طرد المنظمات الحزبية من الثكن، كان المشروع الأصعب يتمثل في تحقيق إشراف تشريعي جوهري المحتوى.

مع ذلك، فإن البينة المستمدة من حالاتنا المشمولة بالدراسة توحي بعدم وجود ارتباط حاسم بين الإطار موضع اهتمامنا والتحول الديمقراطي الناجح في الشؤون العسكرية؛ إذ نتجت من الوضع التالي للحكم العسكري أمثلة إيجابية في السياق الأوروبي الجنوبي، لكن التجارب كانت أكثر تفاوتًا في أميركا اللاتينية وآسيا. وكما لاحظت أعلاه، كان من السهل انتقاء ثلاث حالات تحوُّل ديمقراطي فاشل من عالم ما بعد الحقبة الشيوعية - لنقُل مثلًا أذربيجان وقرغيزستان وتركمانستان - لو أنني لم أكن مهتمًا بدراسة مروحة من التجارب.

في الأوضاع الأخرى التي تناولناها، كان هنالك عدد قليل من حالات إدخال التحوُّل الديمقراطي على العلاقات المدنية - العسكرية التي لم تواجه عوائق خطرة. ربما تكون كوريا الجنوبية هي الاستثناء، لأنها نجحت لعدد من الأسباب، منها القيادة السياسية الصلبة، والازدهار الاقتصادي النسبي، والمجتمع المدني القوي، وغياب مسألة الهوية الإثنية - الدينية المسببة للانقسام، وهي

مسألة ترتدي أهمية خاصة في السياقات التالية للاستعمار والحرب الأهلية. وكان من الممكن أن تكون بوتسوانا حالة ثانية شاذة عن القاعدة، لولا الدور المهيمن الذي تمارسه السلطة التنفيذية في علاقاتها المدنية - العسكرية.

هل توجد في أي وقت أسباب وجيهة لتفكيك الجيش القديم قبل بناء الجيش الجديد؟

أشرت في مستهل هذا الكتاب إلى قيام المسؤولين الأميركيين بتسريح الجيش العراقي، وهو ما اعتبره كثيرون خطأ سياسيًّا فادحًا، فهل كان هنالك في أي وقت تبرير مقنع لاتخاذ هذه الخطوة؟

بعد الحرب العالمية الثانية، سُرِّحت القوات المسلحة الألمانية واليابانية، لكن ذلك لم يكن بسبب أنها هُزمت بقدر ما كان بسبب أنها كانت تمثل أنظمة إبادة جماعية، وبالتالي كان من الضروري أن تُبنى الجيوش الجديدة على أسس ديمقراطية (حتى إذا اعتبرنا نظام صدام حسين شيطانيًّا على نحو مماثل، فإن العواقب المباشرة التي لا يمكن تفاديها تقريبًا، وهي التي كانت ستنجم عن تسريح جيشه، كان يجب أن تنصح بالامتناع عن اتخاذ ذلك القرار). في أي حال، كما رأينا، سُمح لبعض أفراد الجيشين الألماني والياباني الذين خدموا في زمن الحرب أن يلتحقوا بالبوندسفيهر [في ألمانيا] وقوات الدفاع الذاتي [في اليابان] بعد عملية تطهير شاملة في صفوف الأفراد، وذلك بسبب الحاجة الملحة إلى مهاراتهم.

كان يجب على صُنّاع السياسة الأميركيين في العراق أن يتّبعوا برنامجًا من خطوات ثلاث: **أولًا**، كان يجب عليهم تسلُّم الجيش العراقي كما كان عند نهاية الحرب، وتطهيره بعناية من عناصره غير الملائمين للخدمة في الجيش الجديد ولو لمدة قصيرة، بسبب تشكّل ماضيهم من انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم كفاءتهم الظاهرة، وولاءاتهم السياسية الفعلية (أي أكثر من عضوية شكلية في حزب البعث). **ثانيًا**، بينما يُحتفظ بالمقبولين من ضباط وضباط صف وجنود في القوات المسلحة القديمة، كان يجب على الولايات المتحدة بناء جيش جديد قائم على مبادئ ديمقراطية وتدريبه وتعليمه. **ثالثًا**، كان على الولايات المتحدة، بعد أن يكون هدف بناء جيش جديد قد تحقق، أن تفصل عندئذ ما تبقى من أفراد الجيش القديم إن كان ذلك مستحسنًا.

اعتمد صُنّاع السياسة في أنحاء مختلفة من العالم هذه المقاربة في سياقات منوعة؛ إذ لم يقم البلاشفة بتسريح الجيش القيصري، لأنهم كانوا يحتاجون إليه، ولو موقتًا. وفي مطلع عام 1979، أقر آية الله الخميني أيضًا بضرورة الحفاظ على الانتظام الداخلي، ودرء التهديدات العسكرية الأجنبية، وبالتالي ضرورة إعادة تشكيل قوات الشاه المسلحة بعناية وحذر[(1013)]. وفي الهند وباكستان وغانا وتنزانيا بعد الحقبة الاستعمارية أيضًا، لم تبقَ الجيوش السابقة فحسب - نذكر هنا أن نهرو كان يفضّل الاحتفاظ بأفراد جيش الهند البريطانية بدلًا من اعتماد الجيش الهندي الوطني الذي شارك بنشاط في النضال ضد الاستعمار - بل بقي أيضًا أفراد من قيادته البريطانية بينما كانت الأوضاع تتطلب ذلك. ومن بين جميع حالاتنا، ربما يكون جوليوس نيريري هو الذي اقترب أكثر من غيره من تسريح الجيش بعد تمرد عام 1964، لكن جزءًا كبيرًا من الأفراد، بمن فيهم معظم الضباط، بقي في قوات الدفاع الشعبي التنزانية الجديدة التي خضعت لإصلاحات شاملة وأعيد بناؤها، لكن ليس «من الصفر» بالتأكيد، كما كان نيريري يزعم أحيانًا. كما أن الجيوش التالية لنظام شيوعي أعطيت أيضًا فرصة جديدة للبقاء بعد إقالة الضباط غير المرغوب فيهم و/ أو تقاعدهم. وفي الواقع، بعد تفحُّص السياقات الستة المختلفة، وسبع وعشرين مؤسسة عسكرية مع تباياناتها كلها، لم نجد أن أي قوات مسلحة، باستثناء الفيهرماخت الألماني والجيش الإمبراطوري الياباني، قد سُرِّحت بعد سقوط النظام القديم، لأن هذا، بكل بساطة، يرقى إلى أن يكون قرارًا

يصعب للغاية تبريره.

التوصيات السياسية ما يجب عمله، وما يجب تحاشيه

كان السؤال الثالث العام الذي طرحتُه في المقدمة يتعلق بالأحوال والسياسات الرئيسة التي عززت تطوير علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. ما هي الخصائص التي تتشارك فيها الدول والمجتمعات التي نجحت في بناء جيوش وسياسات عسكرية ديمقراطية؟ وما الذي يجب على نشطاء التحول الديمقراطي وسياسييه عمله في المجال الدفاعي - الأمني من أجل تسريع الترسيخ الديمقراطي؟ وما الذي يجب عليهم تحاشي عمله؟ وما هي النصيحة التي يمكننا تقديمها للذين يصوغون السياسات وينفّذونها؟

القادة الجيدون

من البدهي ألّا توفر قيادة ملهَمة وملهِمة «توصية سياسية» فحسب، بل أن توفر أيضًا عاملًا يمكن أن يكون، وقد كان في الأغلب، مهمًا للغاية في التحول الديمقراطي الناجح. فبصفة عامة، يقل تأثير القادة الأفراد كلما ازداد رُقي شبكة المؤسسات السياسية وتطوُّر النظام السياسي. وفي المقابل، حين تكون المؤسسات السياسية جنينية وتكون العلاقات السياسية غير محددة بعدُ - عقب حكم استعماري على سبيل المثال - ربما يكون للقادة الجيدين تأثير هائل. وبعبارة أخرى، تستطيع الديمقراطية الراسخة منذ أمد طويل تحمُّل قائد متوسط أو عديم الكفاءة، بينما ربما يكون وجود قائد سيئ مدمرًا في دولة هشة لا تزال في مرحلة الانتقال من نظام إلى آخر. وغالبًا، يكون للقادة الكاريزماتيين بعد حقبة استعمارية، مثل جواهر لال نهرو وكوامي نكروما وجوليوس نيريري، دور أساس في تأسيس أول أحزاب سياسية فاعلة في بلدانهم[(1014)].

من واقع دراستنا، يبرز نيريري وسيرتسي خاما قائدين عظيمين بعد حقبة الاستعمار، لأنهما فهما بذكاء الدورَ السليم للقوات المسلحة في دولتيهما؛ فبعد تمرد عام 1964، فهم نيريري أن استقرار تنزانيا السياسي يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الدولة - الحزب والقوات المسلحة. لكن سيرتسي خاما كان يرفض بحكمة، طوال عقد من الزمن بعد الاستقلال، تأسيس جيش دائم إلى أن جعلت التهديدات الأمنية ذلك الأمر ضروريًّا. ومن السهل تقدير أهمية هذين السياسيين عند مقارنتهما بقائد مثل نكروما الذي كان، وإن لم يكن أقل منهما كاريزماتية كشخص، يهتم أكثر كثيرًا بتلميع أسطورته الشخصية، بينما يستعدي الجيش من دون داعٍ ويقود بلاده إلى الحضيض. أما نهرو، فهو مثال غير عادي لقائد هو بخلاف ذلك عظيم، لكنه انخرط في الشؤون العسكرية بعمق على الرغم من جهله الكامل فيها؛ إذ همّش القوات المسلحة الهندية المتمتعة باحترافية عالية وأذلّها، وورّط بلاده في حرب غير ضرورية لم تكن قادرة على الانتصار فيها.

تكون القيادة القوية والمستنيرة نافعة، خصوصًا في أثناء تغيُّر النظام؛ فقد كان من حسن طالع دول عدة تناولناها بالدراسة أن تحظى في أوقات تحولات مصيرية بقادة ممتازين بل أصحاب

رؤيا، مثل كونراد أديناور ويوشيدا شيغيرو. وكان لعدد من هؤلاء القادة دور أساس في إدخال التحول الديمقراطي أو محاولة إدخاله على العلاقات المدنية - العسكرية: كيم يونغ سام في كوريا الجنوبية، وشوان ليبكاي في تايلاند، وراؤول ألفونسين في الأرجنتين، وباتريسيو أيلوين وريكاردو لاغوس في تشيلي، وألفريدو كريستياني في إلسلفادور. وكما في سياقات أخرى، فإن بعض القادة يرتقي إلى مستوى التحدي في الأوقات الصعبة بينما لا يرتقي بعضهم الآخر؛ فميشيل باشليه، وهي من ضحايا حكم بينوشيه، أصبحت سياسية بارزة وممثلة قادرة وحصيفة للقوات المسلحة التشيلية كوزيرة دفاع ثم كرئيسة. لكن نستور وكريستينا كيرتشنر استعديا القوات المسلحة الأرجنتينية من دون داعٍ، وأذلّاها بعد عقود من سقوط النظام البريتوري. أما الملوك، فمع أنهم غير منتخبين، فإنهم لا يشكّلون استثناء؛ فإسبانيا كانت محظوظة في أن يكون على رأسها الملك خوان كارلوس في الأيام العسيرة من محاولة الانقلاب في عام 1981؛ أما ملك تايلاند بهوميبول أدولياديج المؤلّه على نطاق واسع، فإنه استمر على الرغم من ذلك بدعمٍ من صانعي الانقلابات والحكم العسكري، وبقي متوجسًا بعمق من الديمقراطية الحقيقية والجوهرية.

الوضوح: إطار مؤسساتي شفاف وغير ملتبس

يتعيّن أن يكون توفير بيئة سياسية شفافة للقوات المسلحة من الأهداف الأساس للقائمين بالتحول الديمقراطي؛ إذ يجب أن تكون الدساتير واضحة في شأن سلسلة القيادة في زمن السلم، وزمن الحرب، وفي حالات الطوارئ الوطنية. والمثال إلسلفادوري أثبت مدى أهمية توضيح ما تعنيه عبارة «طوارئ وطنية». يجب أن يكون المسعى السياسي المقبول من أفراد القوات المسلحة في قيد الخدمة، والاحتياطيين، والمتقاعدين مسعى مُفسَّرًا ومنضبطًا، مع تطبيق عواقب عدم الامتثال على نحو ثابت ولا لبس فيه، مثلًا هل ينبغي لهم أن يكونوا قادرين على الاقتراع؟ والانضمام إلى الأحزاب؟ والظهور بزيهم في التجمعات السياسية؟ والترشح للمناصب؟

على الحكومة أن تنشد الشفافية في تعاملها مع قيادة القوات المسلحة؛ إذ يجب على القادة السياسيين أن يفسروا ما أمكن للشريحة العليا من الضباط أمورًا مثل التبريرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع، وسبب اعتراض رئيس الوزراء على ترقية الجنرال فلان، أو أسباب النقاشات الحزبية المتعلقة بإلغاء التجنيد الإلزامي العام؛ فمن شأن هذه الشفافية أن تُقلل الشعور بعدم الأمان، وتبني الثقة، وتساعد على منع اختلاق الشائعات والمتاجرة بها.

التدرج والتسوية

في كثير من العمليات الانتقالية بعد حكم عسكري، لا يُنصح بإجراء تغييرات سريعة وضخمة، لأنها يمكن أن تستفز الذين يعني لهم تغييرُ النظام خسارة سلطتهم وامتيازاتهم وتغيظهم، من دون داعٍ، ويكون عادة اتّباع مقاربة تدرُّجية، تحبذ تشكيل التحالفات والاستعداد للتوصل إلى تسويات مقبولة، الطريقة الحكيمة للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، كان أدولفو سواريز، أول رئيس وزراء إسباني يُنتخب ديمقراطيًّا، ذكيًّا عندما تعاون مع المجموعات الإصلاحية في الجيش، وطبّق الإصلاحات بعد التشاور معها. أيضًا في كوريا الجنوبية، كان كيم يونغ سام حكيمًا عندما ناقش

مبادراته الإصلاحية مع جنرالات نافذين أصبحوا، بدورهم، من مؤيدي برنامجه الإصلاحي، واستخدموا نفوذهم لتحييد المعارضة الناشئة للبرنامج في القيادة العليا.

في البلدان التي تحتفظ فيها القوات المسلحة بقدر من النفوذ وتقدير الجمهور بعد انسحابها من السلطة، يكون من المهم خصوصًا عدم استعدائها من دون داعٍ من خلال برامج إصلاح سريعة وعلنية، مصمَّمة لتقليل استقلاليتها وعلاواتها. إن عجز السياسيين عن التوصل إلى تسوية أو إبداء قدر من التساهل مع الجنرالات يمكن أن يؤدي بسهولة إلى استعداء أناس كانوا لولا ذلك مستعدين للخضوع لسيطرة المدنيين. بعبارة أخرى، في وسع التسويات الاستراتيجية أن تعزز آفاق الترسيخ الديمقراطي الناجح وسيطرة المدنيين على القوات المسلحة. وعلى سبيل المثال، أظهر باتريسيو أيلوين حكمة بعدم بدء ملاحقة الجنرالات عن انتهاكات حقوق الإنسان، لأنه فهم أن التوقيت لم يكن سليمًا، وأن الإصرار على التعجيل يمكن أن يؤدي إلى انقلاب عسكري. ومع ذلك، أفهم التشيليين، بتأسيس «لجنة ريتيغ»، أن ضحايا بينوشيه وأزلامه لن يطويهم النسيان. وعندما حان الوقت الملائم، بعد أن اضمحل نفوذ الجيش السياسي وكف بينوشيه عن كونه «مانع صواعق» لحماية نشاط الضباط السياسي، بدأت محاسبة المذنبين بانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى نحو مشابه من الحصافة، لم يبد للرئيس الإندونيسي يودهويونو بحصافة إصرارًا على إنهاء نشاط أعمال القوات المسلحة في أواخر عام 2009، لأنه كان يدرك أن القيود على الميزانية لم تكن تسمح بتوسع كبير في النفقات العسكرية بما يكفي الدخل الذي ستفقده القوات المسلحة إذا أصبح المجال الاقتصادي محظورًا عليها، وهو دخل كان يُستخدم في جزء منه لتأمين النفقات التشغيلية. هذا التنازل ضمِن هدوء الجنرالات، بينما سمح للدولة بتحسين ماليتها تدريجًا وإيجاد الأوضاع المالية الملائمة لكي ينسحب الجيش بالكامل من المشروعات التي تدر مالًا.

تقوية المشاركة التشريعية

من بين الاستنتاجات المهمة التي نستخلصها من هذا الكتاب، وجود علاقة تفاعلية مباشرة بين المشاركة البرلمانية النشيطة في الشؤون الدفاعية - الأمنية والعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية. وبالتالي، يجب أن يكون تعزيز نفوذ السلطة التشريعية - بزيادة سلطة لجان الدفاع التابعة لها وتشجيع مساهمتها جوهريًا في الإجراءات والمداولات المتعلقة بالقوات المسلحة، لا بل طلب ذلك أيضًا - من أولويات ناشطي الديمقراطية. وفي الواقع، تكون المشاركة القوية للسلطة التشريعية في المسائل الدفاعية عادة مبشرًا موثوقًا بعلاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية.

في الديمقراطيات الراسخة، يكون أعضاء البرلمان (أو يفترض في أي حال أن يكونوا) ممثلين حقيقيين لهيئاتهم الناخبة. مع ذلك، فإن المشرعين في كثير من الديمقراطيات لا ينهضون بدور مستقل في الإشراف على القوات المسلحة، بسبب القيود المفروضة على قدرتهم على العمل، وعدم الاطلاع الكافي على البيانات والمعلومات الموضوعية الذي تفرضه سلطة تنفيذية أكثر نفوذًا، أو نقص الخبرة أو الاهتمام بالمسائل الدفاعية. ويشكّل عدم مشاركة السلطة التشريعية بشكل كافٍ في المجال الدفاعي - الأمني نقصًا في دول عدة - مثل بوتسوانا واليونان واليابان - توجد فيها، بخلاف ذلك، علاقات مدنية - عسكرية تتسم بطابع إيجابي كاسح.

قليلة هي الدول التي تنهض السلطة التشريعية فيها بدور ضروري كهذا من أجل أن تحقق سيطرة مدنية على القوات المسلحة تكون متوازنة بشكل سليم. ولا يشمل هذا الدور مجرد مناقشة

مشروعات القوانين المتعلقة بالدفاع وإقرارها، بل يشمل أيضًا، وعلى نحو بالغ الأهمية، المشاركة في نشاط في ثلاثٍ من النواحي المالية الخاصة بالقوات المسلحة: تحديد عملية كيفية وضع ميزانية الدفاع، ومن هي المؤسسات التي تقوم بذلك، والمشاركة في صوغ ميزانية الدفاع الفعلية، والإشراف على صرف النفقات الدفاعية واستخدامها. وفي مجموعة الحالات التي تناولناها، كانت ألمانيا وإسبانيا الدولتين اللتين تملكان سجلًا طويل الأمد - لنقُل عشرين عامًا، مثلًا - من الإشراف البرلماني النشيط والقوي، ويمكننا أن نضيف إلى هذه المجموعة البوسنة والهرسك وسلوفينيا وجنوب أفريقيا، إذا خففنا الشروط التي تتطلب أداء مُستدامًا.

لكن إعطاء الهيئة التشريعية سلطة مفرطة على القوات المسلحة ربما يؤدي إلى ترتيب مؤسساتي غير متوازن؛ فمع الإقرار بأن حدوث هذا الأمر يشكّل حالة نادرة، وألمانيا هي الحالة الأنموذجية بعد الحرب الباردة، فإن الأمر مصحوب مع ذلك بمشكلات خطرة. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يلاحَظ أن ممارسة السلطة التشريعية لدور مهيمن على الجيش يعوق صنع القرارات السياسية بالسرعة المطلوبة، ويشكّل خطرًا على الوظائف الأساس للقوات المسلحة في دولة ديمقراطية، وذلك تحديدًا بصفتها حامية للدولة قادرة وجاهزة و/ أو بصفتها المشاركة النشيطة والنافعة في الأحلاف العسكرية.

من الجدير بالملاحظة أن فاعلية ألمانيا وإسبانيا كعضوين في الناتو متدنية، وذلك ليس بسبب افتقار جيشيهما إلى الاحترافية، بل لأن السياسيين في برلين ومدريد ينفرون من إرسال قواتهم المسلحة للمشاركة في عمليات الناتو، وعندما يرسلونها تعمل الوحدات الألمانية والإسبانية تحت وطأة قيود تَحُدّ من نفعها؛ فهناك، على ما يبدو، علاقة تفاعلية إيجابية بين سلطة البرلمان وعدم الحماسة لنشر قوات مسلحة خارج البلاد. ربما يذهب بعضهم إلى الحجة القائلة إن صلة البرلمانيين بالمجتمع الذي يولّد الجنود في نهاية المطاف أوثق من صلة أعضاء السلطة التنفيذية، أي صنّاع السياسة المعنيين على نحو أكثر مباشرة بالقرارات المتعلقة بعمليات نشر قوات مسلحة.

تشجيع المشاركة المدنية/ المجتمعية في الشؤون الأمنية

يستطيع الخبراء الدفاعيون المدنيون المستقلون، والمنظمات غير الحكومية، والصحافيون الذين يركزون اهتمامهم على المسائل الأمنية، القيام بدور نافع في تقديم المشورة إلى المسؤولين المنتخبين والجمهور في شأن الشؤون العسكرية، لأن مشاركتهم تشجع الشفافية وتعزز الثقة بين المجتمع والدولة والقوات المسلحة. كما أن استحداث دورات دراسية في الجامعات تتعلق بالدفاع، وتمكين المدنيين - صحافيين وإداريين وسياسيين، وغيرهم - من الالتحاق ببرامج ملائمة في الأكاديميات العسكرية، وتوفير تمويل حكومي على أساس تنافسي للمنظمات غير الحكومية المعنية بدراسة المسائل الدفاعية، ستساهم كلها في التحسين الكلي للعلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية. وعمومًا، ليست الحريات الإعلامية المضمونة مجرد مستلزم من مستلزمات العلاقات المدنية - العسكرية الديمقراطية، بل لا يمكن ترسيخ الديمقراطية من دونها. ويجب على النخب القائمة بالتحول الديمقراطي أن تتقبل أن الإشراف على الإعلام ليس وظيفة الدولة، بل إن مسؤولية الإعلام هي إبقاء العين مفتوحة على الدولة.

التثقيف المدني والتدريب العسكري: دور القوات المسلحة السليم

يجب أن يتعلم الطلاب والمتدربون والطلاب العسكريون في النظام المدرسي وفي الكليات والأكاديميات العسكرية الدور السليم للقوات المسلحة في الدولة والمجتمع الديمقراطيين. وعلى الدولة أن تبذل جهدًا لتعليم مواطنيها، منذ مرحلة مبكرة من تعليمهم الرسمي، أن دور الجيش يقتصر على حمايتهم من التهديدات الأجنبية، وتقديم المساعدة بعد كوارث طبيعية، والقيام، إذا أمكن ذلك، بمساعدة عمليات حفظ السلام الدولية. وعلى نحو مماثل، فإن التعليم العسكري الاحترافي، بدءًا من التدريب الأساس للمجندين إلزاميًّا أو للجنود المتطوعين وصولًا إلى الدورات المخصصة للعاملين في الأكاديميات التي تُعنى بكبار الضباط، يجب أن يتضمن عناصر تثقيفية من مستوى ملائم في شأن الأنظمة السياسية الديمقراطية، والانخراط المدني في الشؤون الدفاعية، وإضفاء الطابع المجتمعي الاحترافي على العسكريين، بما يؤكد مرارًا وتكرارًا أن أفراد القوات المسلحة ليس لهم دور سياسي غير الإدلاء بأصواتهم.

الإصلاحات العسكرية: التعاقب والتدخل

كما رأينا، فإن السياقات المتباينة تتطلب أنواعًا مختلفة من الإصلاحات الدفاعية؛ إذ تشمل المهمات الرئيسة لبناة الديمقراطية بناء جيوش مستقلة جديدة على الأساسات المتداعية أو المنعدمة التي تركتها قوى إمبريالية وراءها، وصولًا إلى التقليل بشكل حاد من استقلالية القوات المسلحة في البيئات التالية للبريتورية ومن امتيازاتها ومن عددها. ويمكن التعاقب المتعقل للإصلاحات الدفاعية أن يكون بالغ الأهمية في ضمان طاعة القوات المسلحة وتعاونها. كما أن التشاور مع الضباط الكبار ذوي العقلية الديمقراطية يكون في العادة مؤشرًا إلى استعداد الدولة لأن تضع في اعتبارها وجهات نظر القوات المسلحة، ويمكن أن يُتوقع منه تعزيز مناخ سائغ بين المؤسسات. طبعًا، لا يعني مثل هذه المناقشات أن الحكومة ملزمة قبولَ مشورة الجنرالات، لكنها، كما توحي بذلك الحالة الإسبانية، تساعد على معرفة أفضليات الشريحة العليا من الضباط، وتكون في العادة مفيدة للطرفين. ويُرجّح أن تعتمد النخب العسكرية التي تستشيرها الدولة على نحو وثيق بخصوص الإصلاحات الدفاعية المحتملة، الإصلاحات، حتى وإن لم توافق على كل تدبير من التدابير، أكثر مما يرجَّح أن يعتمدها الذين يُستبعدون من حلقة التشاور.

هنالك خطوات عدة أخرى ينبغي للدولة اتخاذها، مثل الاقتداء بنصيحة صمويل هنتنغتون، وتقليل وجود القوات المسلحة في العاصمة والمراكز السياسية الأخرى، وتطوير منظمات سياسية قادرة على تعبئة حشود من المؤيدين للمساعدة على تفادي محاولات انقلابية محتملة[1015]. ومن نصائح هنتنغتون العقلانية الأخرى، نصيحته للحكام المدنيين بأن يتماهوا مع القوات المسلحة، وأن يحضروا احتفالاتها، وأن يشيدوا بالجنود باعتبارهم يمثلون أنبل فضائل الأمة[1016]. وللتدليل على المنطق السليم الذي تنطوي عليه هذه النقطة، لا نحتاج إلى البحث عن مثَل غير الأرجنتين بعد الحكم البريتوري؛ فكما لاحظت في الفصل الخامس، قلّص الرئيس كارلوس منعم بشكل بالغ

استقلاليةَ القوات المسلحة السياسية وميزانيتها، لكنه كان مع ذلك يحظى بتقدير عالٍ لدى سلك الضباط بسبب مبادراته الإيجابية التي تشير إلى تقديره للقوات المسلحة. وفي المقابل، أوجد الرئيسان [نستور وكريستينا] كيرتشنر جوًا بغيضًا بين السلطة التنفيذية والجيش كان مُضرًّا بالعلاقات المدنية - العسكرية.

من الناحية المثالية، يجب إنهاء انخراط الجيش في الاقتصاد، والتعاقب هو، في الوقت نفسه، مهم للغاية: يجب التفكير في المسائل العملية قبل التسرع في فرض حظر قانوني على نشاط الجيش الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال، في حال كانت الموارد التي تجنيها القوات المسلحة من نشاطها الاقتصادي تُستخدم في نفقات تشغيلية حيوية، فمن أين ستأتي الأموال التي تغطي تلك النفقات؟ وإذا لم يكن هنالك جواب مقنع عن هذه المعضلة، يجب وضع جدول زمني لانسحاب الجيش تدريجًا من النشاط الاقتصادي، ويتوجب على الحكومة خلاله أن تجد الموارد للتعويض عن الدخل المفقود. لكن لا يُنصح مع ذلك بأن يكون التقيد بالجدول الزمني صارمًا، فربما يكون من الضروري إجراء تسويات - كما في إندونيسيا - من أجل المصلحة العامة والترسيخ الديمقراطي.

ينبغي أن تملك الدولة قدرة الإشراف على ترقية أفراد القوات المسلحة الأعلى رتبة. (في الجيوش ذات العدد الصغير والمتوسط، يجب أن تكون الترقية إلى ما فوق رتبة عقيد بموافقة المسؤولين المدنيين الملائمين، وربما ينبغي، في جيش كبير، إعطاء هذه الموافقة للذين سيُرقَّون إلى رتبة أعلى من رتبة جنرال بنجمتين). في الوقت نفسه، يجب على السياسيين، في حال اعتراضهم على الترقيات، أن يتحققوا من كون حكمهم مبنيًّا على بيّنة متينة تتعلق بعدم الكفاءة المهنية للمرشحين المُعترَض عليهم، أو بعدم تلاؤم مواقفهم السياسية مع علاقات مدنية - عسكرية ديمقراطية. وينبغي للسياسيين أن يتدخلوا في الترقيات الروتينية للأفراد الأقل رتبة، أو أن يقفوا في طريق التعليم والتدريب العسكري والاهتمامات المهنية العسكرية، إلا إذا تعارضت تلك الأمور مع القيم الديمقراطية الأساس.

تحديد مهمات جديدة

في دول عدة مرت بعمليات انتقال ديمقراطي، كان السؤال البدهي «ما حاجتنا إلى قوات مسلحة» موضوع نقاش عام؛ إذ كان الناس في جمهورية تشيكيا وفي سلوفينيا يسألون ما هو مبرر الاحتفاظ بجيش مكلف في غياب أي تهديدات أمنية حقيقية أو جيران مثيرين للمتاعب؟ وفي الأرجنتين وتشيلي أيضًا، كان الصحافيون والمعلقون غالبًا ما يشككون في فائدة القوات المسلحة. لكن هنالك، مع ذلك، منافع عدة للقوات المسلحة في عالم ما بعد الحرب الباردة، إذ يجب أن تكون الدولة قادرة على أن تحمي نفسها من التهديدات المحتملة لأمنها، وأن تفي بالتزاماتها في إطار تحالفاتها. وهنالك أيضًا، على سبيل المثال، حاجة إلى القوات المسلحة من أجل الدفاع عن مجال البلاد الجوي في وجه الحركة الجوية غير المصرح بها، ومن أجل صد سفن الصيد غير القانونية عن مياهها الإقليمية. كما أن القوات المسلحة التقليدية تتفرد عادة بامتلاك القدرة على تقديم المساعدة عند حدوث كوارث طبيعية.

قال هنتنغتون إن على صنّاع السياسة أن يجهزوا جيوشهم بـ «دبابات، وطائرات، ومركبات مدرعة، ومدفعية، ومعدات إلكترونية متطورة، من الصنف الجديد والممتاز»، أي، بعبارة أخرى،

أن «يعطوها ألعابًا» من أجل إبقائها سعيدة ومنشغلة[1017]. لكن معظم الدول لا يملك الموارد الضرورية للاقتداء بهذه النصيحة، فما الذي يجب على تلك الدول عمله؟ يكمن جزء مهم من الحل في البحث عن مهمات جديدة للقوات المسلحة، فيمكن الحكومة، على سبيل المثال، إشراك القوات المسلحة في مهمات حفظ السلام الدولية؛ فهذا النشاط سيُشعر الجنود بأنهم نافعون، وستعزز مكانتهم الخاصة ونظرة العالم إلى دولهم، وربما تكون أيضًا مصدر دخل مهم لأفراد القوات المسلحة في الدول الفقيرة. إضافة إلى ذلك، فإن ما يحتاج إليه القائمون بحفظ السلام من مهارات تدريب خاصة يوجِد الحاجة إلى مراكز حفظ سلام دولية، وبرامج لتفادي النزاعات والإدارة واتخاذ القرارات، ما يعزز التعاون الدولي ويحسّن صورة الجيش في وطنه[1018].

كبديل عن ذلك، يمكن أيضًا تدريب القوات المسلحة لتقديم المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة المتعلقة بكوارث خارج البلاد. وتتطلب هذه الاستراتيجيا، عمومًا، تعزيز قدرات القوات المسلحة في مجال النقل الجوي ووسائل النقل الأخرى، مع أن دولة مشاركة أكثر ثراء يمكن أن تتولى توفير هذه الخدمات. وهناك هدف آخر جدير بالاهتمام هو إعداد وحدات عسكرية متخصصة بعمليات مكافحة الإرهاب. لكن يجب أن تكون مشاركة القوات المسلحة في هذه الأنواع من المهمات خارج البلاد في إطار عمليات دولية. ويجب تحاشي نشاط مكافحة الإرهاب الداخلي الذي يمكن أن يؤدي إلى إشراك الجنرالات في السياسة، وتركها للشرطة والاستخبارات و/ أو المنظمات شبه العسكرية. وعمومًا، ينبغي للحكومة العاقلة أن تصمم وتبني مؤسسة عسكرية تتطلع بشكل متزايد إلى الخارج.

إن الاحتفاظ بمؤسسة عسكرية مشروع مكلف، كما أنه ينطوي على مخاطر سياسية، خصوصًا بالنسبة إلى الدول التي تمر بعملية تحوُّل ديمقراطي. وفي حال تعذّر إيجاد مساعي منتجة للقوات المسلحة في قيد الخدمة، وإذا لم يكن هنالك تأييد مجتمعي لإبقاء القوات المسلحة على عددها الحالي، فإنه يتعين بالتالي القيام عندئذ بتخفيض عدد القوات المسلحة إلى المستوى الذي يرى السياسيون والخبراء والمجموعات الاجتماعية أن لا غنى عنه للحفاظ على الأمن الوطني.

الاستفادة من خبرة القوات المسلحة

تقدّم الدول والمجتمعات تضحيات كبيرة لتعليم قواتها المسلحة وتدريبها، وتجهيزها والإنفاق في سبيلها من النواحي الأخرى. لذلك، فإن تهميش الضباط العسكريين بعدم طلب مشورتهم في عملية وضع السياسة الدفاعية و/ أو الخارجية - كما هي الحال في الأرجنتين والهند على سبيل المثال - هو سياسة عامة غير مسؤولة وإهدار لموارد عامة. بعبارة أخرى، يكتسب الضباط خبرتهم التخصصية لقاء تكلفة كبيرة يتحملها دافعو الضرائب الذين ينبغي أن يحصلوا على مردود ما في مقابل استثمارهم.

الحد من انخراط الجنرالات المتقاعدين في الشأن العام

في دول عدة، بما فيها عدد من الديمقراطيات الليبرالية مثل الولايات المتحدة، يقبل الضباط من ذوي الرتب العالية وظائف مربحة كأعضاء في مجموعات ضغط (لوبي)، ومستشارين،

ومستشارين عسكريين، وذلك بمجرد تقاعدهم؛ إذ يتحول الجنرالات السابقون الذين يوظفهم المتعهدون الدفاعيون إلى استشاريي تأمين صفقات يُستخدم نفوذهم لخدمة مصالح من وظفهم، بما يتعارض مع المصالح العامة. إن هذه الممارسة غير خلقية ومضرة بالعلاقات المدنية - العسكرية[1019]؛ إذ يحظر القانون الكوري الجنوبي لجوء شركات دفاعية إلى استخدام الضباط قبل مضي خمسة أعوام على تقاعدهم، وهذا مثال ممتاز للدرس المهم الذي ينبغي للولايات المتحدة وديمقراطيات أخرى قديمة العهد أن تتعلمه من وافدين جدد نسبيًّا إلى صفها.

العبرة الأساس

أود، أخيرًا، أن أكرر القول إن هذه التوصيات تتوقف بشكل كبير على الأوضاع المحلية؛ ففيما كان السماح للقوات المسلحة الكورية الجنوبية بمواصلة نشاطها في مجال الأعمال سيمثل خطأ جسيمًا، كان هذا الأمر تسوية مقبولة في إندونيسيا. وعمومًا، يعوق تنظيم وحدات الجيش على أساس المجموعة الإثنية أو الدينية الاندماج المجتمعي، لكن ربما يكون اعتماد هذا التنظيم مدة محدودة من الوقت في السياقات التالية لحرب أهلية الثمن الذي ينبغي دفعه لضمان الاستقرار وترسيخ الديمقراطية. ويمكن ذكر أمثلة كثيرة أخرى من مجموعة الحالات التي تناولناها بالدراسة. إن النقطة المراد تأكيدها هي أن ما يكون منطقيًّا في مكان ما يمكن ألّا يكون كذلك في مكان آخر. إن القيادة الجيدة تستطيع المساعدة، كما تساعد القوانين الجيدة، والإصلاحات الدفاعية المنطقية، والمشاركة البرلمانية الناشطة، والمشاركة المجتمعية، وهكذا دواليك. وكما هي الحال دومًا، فإن للحظ المحض دورًا مهمًّا. وفي نهاية المطاف، يجب أن نعترف، مهما كان هذا مخيبًا للآمال، بعدم وجود خريطة طريق آمنة من النيران تقود إلى التحول الديمقراطي.

لا وجود لديمقراطية كاملة، ولا وجود لعلاقات مدنية - عسكرية كاملة؛ إذ تبقى الديمقراطيات منخرطة دائمًا في عملية التحول الديمقراطي. إنه مشروع مستمر، ومع تغير الأزمنة، تتطور أحوال جديدة تنتج تحديات جديدة تتطلب تفكيرًا دائمًا وتعديلات وتحسينات. وكما قلت في بداية هذا الكتاب، فإن الهدف الأهم هو مواصلة التقدم نحو ذلك المثال المستحيل المنال، أي الديمقراطية الكاملة، وإذا استطاع السياسيون عمل ذلك، فإنهم في النهاية سينجحون في تحسين ديمقراطياتهم وبناء جيوش ديمقراطية بحق.

(1013) Gregory F. Rose, «The Post-Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment,» *Iranian Studies*, vol. 17, nos. 2-3 (Spring-Summer 1984), p. 158.

(1014) يُنظر على سبيل المثال:

Nancy Bermeo, «What the Democratization Literature Says-or Doesn't Say-About Postwar Democratization,» *Global Governance*, vol. 9, no. 2: *Governance after War: Rethinking Democratization and Peacebuilding* (April-June 2003), p. 167.

(1015) Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), pp. 252-253.

(1016) Ibid., p. 253.

(1017) Ibid., p. 252.

(1018) مقابلة في «مركز كوفي أنان الدولي للتدريب على حفظ السلام» مع صمويل أتيوبي وكويسي أنينغ (أكرا، غانا، 15 و17 نيسان/ أبريل 2009).

(1019) يُنظر على سبيل المثال:

«Old Soldiers Never Cash Out,» *New York Times,* 23/11/2009, and Matthew Moten, «Out of Order: Strengthening the Political-Military Relationship,» *Foreign Affairs*, vol. 89, no. 5 (September-October 2010), pp. 2-8 and especially pp. 7-8.

المراجع

Books

Abenheim, Donald. *Reforging the Iron Cross: The Search for Tradition in the West German Armed Forces*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Acheson, Dean. *Present at the Creation; my Years in the State Department*. New York: Norton, 1969.

Adenauer, Konrad. *Memoirs, 1945 - 53*. Translated by Beate Ruhm von Oppen. Chicago: H. Regnery Co., 1966.

Afrifa, Akwasi Amankwaa. *The Ghana Coup: 24th February 1966*. 2nd ed. London: Frank Cass, 1966.

Agüero, Felipe. *Soldiers, Civilians, and Democracy: Post - Franco Spain in Comparative Perspective*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Alagappa, Muthiah (ed.). *Asian Security Practice: Material and Ideational Influences*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998.

_____. *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2001.

Aldis, Anne C. and Roger N. McDermott (eds.). *Russian Military Reform, 1992 - 2002.* Cass Series on Soviet (Russian) Military Institutions; 4. London; Portland, OR: Frank Cass, 2003.

Allawi, Ali A. *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing the Peace*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 2007.

Anderson, Charles W. *The Political Economy of Modern Spain; Policy - Making in an Authoritarian System*. Madison: University of Wisconsin Press, 1970.

Andrzejewski, Stanislaw. *Military Organization and Society*. With a foreword by A.R.

Radcliffe - Brown. International Library of Sociology and Social Reconstruction. London: Routledge and Paul, [1954].

Annual Review of Political Science. Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999.

Ansprenger, Franz. *Inkatha Freedom Party: Eine Kraft im Demokratischen Südafrika*. Bonn: Bouvier, 1999.

Arceneaux, Craig L. *Bounded Missions: Military Regimes and Democratization in the Southern Cone and Brazil*. University Park, Penn.: Pennsylvania State University Press, 2001.

Armee ohne Zukunft: Das Ende der NVA und die deutsche Einheit: Zeitzeugenberichte und Dokumente. Im Auftrag des Militärgeschichtlichen Forschungsamtes herausgegeben von Hans Ehlert; unter Mitarbeit von Hans - Joachim Beth. Militärgeschichte der DDR; Bd. 3. Berlin: Links, 2002.

Asghar Khan, Mohammad. *Generals in Politics: Pakistan 1958 - 1982*. New Delhi: Vikas, 1983.

Assensoh, A. B. *African Political Leadership: Jomo Kenyatta, Kwame Nkrumah, and Julius K. Nyerere*. Foreword by John Mukum Mbaku. Malabar, Fla.: Krieger Pub. Co., 1998.

_____ and Yvette M. Alex - Assensoh. *African Military History and Politics: Coups and Ideological Incursions, 1900 - Present*. Foreword by Richard W. Hull; Introd. by Okey Onyejekwe. New York: Palgrave, 2001.

Ayub Khan, Mohammad. *Friends not Masters: A Political Autobiography*. London; New York: Oxford University Press, 1967.

Bailey, Beth. *America's Army: Making the all - Volunteer Force*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2009.

Bailey, Martin. *The Union of Tanganyika and Zanzibar: A Study in Political Integration*.

Eastern African Studies; 9. Syracuse, NY: Program of Eastern African Studies, Syracuse University, 1973.

Baker, Chris and Pasuk Phongpaichit. *A History of Thailand*. New York: Cambridge University Press, 2005.

Baldwin, Nicholas and Vanessa E Shields (eds.). *Beyond Settlement: Making Peace Last after Civil Conflict*. Madison, NJ: Fairleigh Dickinson University Press, 2008.

Banon Martinez, Rafael and Thomas M. Barker (eds.). *Armed Forces and Society in Spain Past and Present: Colloquium: Revised Selected Papers*. Boulder: Social Science Monographs, 1988.

Barak, Oren. *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society*. Albany: State University of New York Press, 2009.

_____ and Gabriel Sheffer (eds.). *Existential Threats and Civil - Security Relations*. Innovations in the Study of World Politics. Lanham: Lexington Books, 2009.

Baranets, Viktor. *Yel'tsin i ego generali: Zapiski polkovnika genshtaba*. Moscow: Sovershenno Sekretno, 1998.

Barany, Zoltan D. *Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military*. Princeton: Princeton University Press, 2007.

_____. *The Future of NATO Expansion: Four Case Studies*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003.

_____. *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945 - 90*. London: Palgrave Macmillan, 1993.

_____ and Ivan Volgyes (eds.). *The Legacies of Communism in Eastern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Barany, Zoltan D. and Robert G. Moser (eds.). *Is Democracy Exportable?*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009.

_____. *Russian Politics: Challenges of Democratization*. New York: Cambridge University Press, 2001.

Barros, Robert. *Constitutionalism and Dictatorship: Pinochet, the Junta, and the 1980 Constitution*. Cambridge Studies in the Theory of Democracy. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2002.

Barylski, Robert V. *The Soldier in Russian Politics: Duty, Dictatorship and Democracy under Gorbachev and Yeltsin*. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1998.

Baudissin, Wolf Graf von. *Soldat für den Frieden. Entwürfe für eine zeitgemässe Bundeswehr*. Hrsg. und eingeleitet von Peter v. Schubert. München: S. Piper, [1969].

Baynham, Simon. *The Military and Politics in Nkrumah's Ghana*. Westview Special Studies on Africa. Boulder: Westview Press, 1988.

Bermeo, Nancy. *The Revolution within the Revolution: Workers' Control in Rural Portugal*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986.

_____ (ed.). *Liberalization and Democratization: Change in the Soviet Union and Eastern Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1992.

Bermudez, Joseph S. *The Armed Forces of North Korea*. Armed Forces of Asia Series. London: I. B. Tauris, 2001.

Bienen, Henry. *Armies and Parties in Africa*. New York: Holmes and Meier, 1978.

Binnendijk, Hans, Peggy Nalle and Diane Bendahmane (eds.). *Authoritarian Regimes in Transition*. Washington, DC: Department of State Publication, 1987.

Birtle, Andrew James. *Rearming the Phoenix: U. S. Military Assistance to the Federal Republic of Germany, 1950 - 1960*. Modern American History. New York: Garland, 1991.

Bischof, Günter and Stephen E. Ambrose (eds.). *Eisenhower and the German POWs: Facts Against Falsehood*. Eisenhower Center Studies on War and Peace. Baton Rouge:

Louisiana State University Press, 1992.

Born, Hans, Karl Haltiner and Marjan Malesˇicˇ (eds.). *Renaissance of Democratic Control of Armed Forces in Contemporary Societies.* Militär und Sozialwissenschaften; 36. Baden - Baden: Nomos, 2004.

Brands, Hal. *Crime, Violence, and the Crisis in Guatemala: A Case Study in the Erosion of the State*. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, [2010].

Brocklebank, Laurie. *Jayforce: New Zealand and the Military Occupation of Japan, 1945 - 48*. Auckland, NZ; New York: Oxford University Press, 1997.

Brooker, Paul. *Non - Democratic Regimes: Theory, Government, and Politics*. Comparative Government and Politics. London: Palgrave Macmillan, 2000.

Bruneau, Thomas and Alex Macleod. *Politics in Contemporary Portugal: Parties and the Consolidation of Democracy*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, 1986.

Bruneau, Thomas and Harold Trinkunas (eds.). *Global Politics of Defense Reform*. Initiatives in Strategic Studies - Issues and Policies. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Bruneau, Thomas and Scott D. Tollefson (eds.). *Who Guards the Guardians and How: Democratic Civil - Military Relations*. Austin: University of Texas Press, 2006.

Bruneau, Thomas, Lucía Dammert and Elizabeth Skinner (eds.). *Maras: Gang Violence and Security in Central America*. Austin, TX: University of Texas Press, 2011.

Bryden, Alan and Heiner Hänggi (eds.). *Reform and Reconstruction of the Security Sector*. Münster: Lit, 2004.

Buck, James H. (ed.). *The Modern Japanese Military System*. Sage Research Progress Series on War, Revolution, and Peacekeeping; 5. Beverly Hills, [Calif.]: Sage Publications, 1975.

Bunbongkarn, Suchit. *The Military in Thai Politics, 1981 - 86*. Singapore: Institute of

Southeast Asian Studies, 1987.

Bundesministerium der Verteidigung. *Armee der Einheit 1990 - 2000*. Bonn: Bundeswehr, 2000.

Burlakow, Matwej P. *Wir verabschieden uns, als Freunde: Der Abzug; Aufzeichnungen des Oberkommandierenden der Westtruppe der sowjetischen Streitkräfte*. Edition R. R. Lang Zeitgeschichte. Bonn; Fribourg; Ostrava: InnoVatio Verlag, 1994.

Buruma, Ian. *The Wages of Guilt: Memories of War in Germany and Japan*. London: Jonathan Cape, 1991.

Butler, Jeffrey, Robert I. Rotberg and John Adams. *The Black Homelands of South Africa: The Political and Economic Development of Bophuthatswana and KwaZulu*. Perspectives on Southern Africa; 21. Berkeley: University of California Press, 1977.

Cambanis, Thanassis. *A Privilege to Die: Inside Hezbollah's Legions and their Endless War against Israel*. New York: Free Press, 2010.

Carapico, Sheila. *Civil Society in Yemen: The Political Economy of Activism in Modern Arabia*. Cambridge Middle East Studies; 9. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1998.

Carr, Raymond and Juan Pablo Fusi Aizpurúa. *Spain: Dictatorship to Democracy*. 2nd ed. London; Boston: Allen and Unwin, 1981.

Cawthra, Gavin. *Brutal Force: The Apartheid War Machine*. London: International Defence and Aid Fund for Southern Africa, 1986.

_____ and Robin Luckham (eds.). *Governing Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies*. Democratic Transition in Conflict - torn Societies; v. 1. London; New York: Zed Books, 2003.

Centeno, Miguel A. *Blood and Debt: War and the Nation - State in Latin America*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 2002.

_____. *Warfare in Latin America*. International Library of Essays on Military History. 2 vols. Aldershot, England; Burlington, VT: Ashgate, 2007.

Cercas, Javier. *The Anatomy of a Moment: Thirty - Five Minutes in History and Imagination*. Translated from the Spanish by Anne McLean. New York: Bloomsbury, 2011.

Chamoun, Tracy. *Au nom du père*. Paris: J. - C. Lattès, 1992.

Cheema, Pervaiz Iqbal. *The Armed Forces of Pakistan*. New York: New York University Press, 2002.

_____. *Pakistan's Defense Policy, 1947 - 58*. London: Macmillan 1990.

Clark, Victoria. *Yemen: Dancing on the Heads of Snakes*. New Haven: Yale University Press, 2010.

Clausewitz, Carl von. *On War*. Edited and translated by Michael Howard and Peter Paret; Introductory essays by Peter Paret, Michael Howard and Bernard Brodie, with a commentary by Bernard Brodie; Index by Rosalie West. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1989.

Clogg, Richard and George Yannopoulos (eds.). *Greece under Military Rule*. New York: Basic Books, 1972.

Cloughley, Brian. *A History of the Pakistan Army: Wars and Insurrections*. Karachi; New York: Oxford University Press, 1999.

Cock, Jacklyn and Laurie Nathan (eds.). *War and Society: The Militarisation of South Africa*. New York: St. Martin's, 1989.

Cohen, Stephen P. *The Idea of Pakistan*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004.

_____. *India: Emerging Power*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2001.

_____. *The Indian Army: Its Contribution to the Development of a Nation*. Oxford India Paperbacks. Rev. ed. New Delhi: Oxford University Press, 2001.

_____. *The Pakistan Army*. New Delhi: Himalayan Books, 1984.

_____ and Sunil Dasgupta. *Arming without Aiming: India's Military Modernization*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2010.

Collins, Randall. *Weberian Sociological Theory*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1986.

Couloumbis, Theodore A. *The Greek Junta Phenomenon: A Professor's Notes*. Modern Greek Research Series; 13. New York: Pella Pub., 2004.

Creveld, Martin van. *Men, Women and War: Do Women Belong in the Front Line?*. London: Cassell and Co., 2002.

Crouch, Harold A. *The Army and Politics in Indonesia.* Politics and International Relations of Southeast Asia. Rev. ed. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

_____. *Political Reform in Indonesia after Soeharto*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2010.

Dahl, Robert A. *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, 1989.

Dammert, Lucia (ed.). *Report on the Security Sector in Latin America and Caribbean*. Santiago: FLACSO - Chile, 2007.

Danopoulos, Constantine P. (ed.). *From Military to Civilian Rule*. London; New York: Routledge, 1992.

_____ and Daniel Zirker (eds.). *Civil - Military Relations in the Soviet and Yugoslav Successor States*. Foreword by Philippe C. Schmitter. Boulder, Colo.: Westview Press, 1996.

Das, Santanu (ed.). *Race, Empire and First World War Writing*. Cambridge; New York:

Cambridge University Press, 2011.

Dawisha, Karen and Bruce Parrott (eds.). *Politics, Power, and the Struggle for Democracy in South - East Europe*. Democratization and Authoritarianism in Postcommunist Societies; 2. Cambridge, England; New York: Cambridge University Press, 1997.

Decalo, Samuel. *Coups and Army Rule in Africa: Studies in Military Style*. A Yale Paperbound; Y - 295. New Haven: Yale University Press, 1976.

Defense Reform Commission (DRC). *The Path to Partnership for Peace*. Sarajevo: Defence Reform Commission, 2003.

Dempsey, Jason K. *Our Army: Soldiers, Politics, and American Civil - Military Relations*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010.

Desch, Michael C. *Civilian Control of the Military: The Changing Security Environment*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2001.

Di Palma, Giuseppe. *To Craft Democracies: An Essay on Democratic Transitions*. Berkeley: University of California Press, 1990.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999.

_____ and Doh Chull Shin (eds.). *Institutional Reform and Democratic Consolidation in Korea*. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, Stanford University, 2000.

Diamond, Larry and Marc F. Plattner (eds.). *Civil - Military Relations and Democracy*. A Journal of Democracy Book. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.

Diamond, Larry, Juan J. Linz and Seymour Martin Lipset (eds.). *Democracy in Developing Countries, vol. 2: Africa*. Boulder, Colo.: L. Rienner; London: Adamantine Press, 1988.

Dietz, Henry, Jerrold Elkin and Maurice Roumani (eds.). *Ethnicity, Integration, and the Military*. IUS Special Editions on Armed Forces and Society; 3. Boulder: Westview Press, 1991.

Dobbins, James [et al.]. *America's Role in Nation - Building: From Germany to Iraq*. Santa Monica, CA: RAND, 2003.

Dokos, Thanos (ed.). *Security Sector Transformation in Southeastern Europe and the Middle East*. NATO Science for Peace and Security Series. E, Human and Societal Dynamics; 24. Amsterdam; Washington, DC: IOS Press, 2007.

Dormann, Manfred. *Democratische Militärpolitik*. Freiburg: Rembach, 1970.

Dow, Unity and Max Essex. *Saturday Is for Funerals*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009.

Dower, John W. *Empire and Aftermath: Yoshida Shigeru and the Japanese Experience, 1878 - 1954*. Harvard East Asian Monographs; 84. Cambridge, Mass.: Council on East Asian Studies, Harvard University, 1988.

Dresch, Paul. *A History of Modern Yemen*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2000.

Dyson, Tom. *Neoclassical Realism and Defence Reform in Post - Cold War Europe*. New Security Challenges Series. New York: Palgrave Macmillan, 2010.

_____. *The Politics of German Defence and Security: Policy Leadership and Military Reform in the Post - Cold War Era*. New York: Berghahn Books, 2007.

Edgerton, Robert B. *Africa's Armies: From Honor to Infamy: A History from 1791 to the Present*. Boulder, Colo.: Westview Press, 2002.

Edmonds, Martin (ed.). *Central Organizations of Defense*. Westview Special Studies in Military Affairs. Boulder, Colo.: Westview Press; London: F. Pinter, 1985.

Epstein, Edward (ed.). *The New Argentine Democracy: The Search for a Successful Formula*. Westport, Conn.: Praeger, 1992.

_____ and David Pion - Berlin (eds.). *Broken Promises?: The Argentine Crisis and Argentine Democracy*. Lanham: Lexington Books, 2006.

España, Ministerio de Defensa. *Memoria Legislatura, 1982 - 86*. Madrid: Ministerio de Defensa, 1986.

_____. *Memoria Legislatura, 1986 - 89.* Madrid: Ministerio de Defensa, 1989.

Feaver, Peter D. *Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil - Military Relations*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2003.

_____ and Richard H. Kohn (eds.). *Soldiers and Civilians: The Civil - Military Gap and American National Security*. BCSIA Studies in International Security. Cambridge, Mass.: MIT Press, 2001.

Fedorov, Jurij E. and Bertil Nygren (eds.). *Russian Military Reform and Russia's New Security Environment*. Stockholm: Swedish National Defence College, 2003.

Feinstein, Andrew. *After the Party: Corruption, the ANC and South Africa's Uncertain Future*. London; New York: Verso, 2009.

Ferfila, Bogomil and Paul Phillips. *Slovenia: On the Edge of the European Union*. Lanham, Md.: University Press of America, 2000.

Fields, Rona M. *The Portuguese Revolution and the Armed Forces Movement*. Praeger Special Studies in International Politics and Government. New York: Praeger, 1976.

Finer, Samuel Edward. *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall Press, 1962.

Fink - Hafner, Danica and John R. Robbins (eds.). *Making a New Nation: The Formation of Slovenia*. Aldershot, England; Brookfield, VT: Dartmouth, 1997.

First, Ruth. *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat*. London: Allen Lane, 1970.

Forster, Thomas M. *The East German Army: The Second Power in the Warsaw Pact*. With an introduction by Harry Tuzo; Translated by Deryck Viney. London; Boston: Allen and Unwin, 1980.

Frankel, Philip H. *Pretoria's Praetorians: Civil - Military Relations in South Africa*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1984.

_____. *Soldiers in a Storm: The Armed Forces in South Africa's Democratic Transition*. Boulder, Colo.: Westview Press, 2000.

French, John. *Armies of the Nineteenth Century: The British in India 1825 - 59: Organisation, Warfare, Dress, and Weapons*. Ottingham, UK: Foundry Books Publications, 2006.

Frühstück, Sabine. *Uneasy Warriors: Gender, Memory, and Popular Culture in the Japanese Army*. Berkeley: University of California Press, 2007.

Ganguly, Sumit. *The Crisis in Kashmir: Portents of War, Hopes of Peace*. Woodrow Wilson Center Series. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press; Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1997.

Gentles, Ian. *The New Model Army in England, Ireland, and Scotland, 1645 - 1653*. Oxford, UK; Cambridge, Mass.: Blackwell, 1994.

Gevisser, Mark. *A Legacy of Liberation: Thabo Mbeki and the Future of the South African Dream*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Gießmann, Hans - Joachim. *Das unliebsame Erbe: Die Auflösung der Militärstruktur der DDR*. Baden - Baden: Nomos, 1992.

Giordano, Ralph. *Die Traditionslüge: Vom Kriegerkult in der Bundeswehr*. Köln: Kiepenheuer and Witsch, 2000.

Golts, Aleksandr. *Armiya rossii: 11 poteriannikh let*. Moscow: Zakharov, 2004.

Good, Kenneth. *Diamonds, Dispossession and Democracy in Botswana*. African Issues. Woodbridge; Rochester, NY: James Currey; Auckland Park, SA: Jacana Media, 2008.

Government of Botswana. *Botswana Defence Force Act*. Gaborone: Government Printer, 1977.

Government of Romania. *Two Years of Governance*. Bucharest: Government of Romania, 1994.

Gow, James. *Legitimacy and the Military: The Yugoslav Crisis*. New York: St. Martin's Press, 1992.

_____ and Cathie Carmichael. *Slovenia and the Slovenes: A Small State and the New Europe*. Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2000.

Graham, Lawrence S. *Portugal: The Decline and Collapse of an Authoritarian Order*. Sage Professional Papers in Comparative Politics; ser. no. 01 - 053. Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1975.

_____. *The Portuguese Military and the State: Rethinking Transitions in Europe and Latin America*. Boulder: Westview Press, 1993.

_____ and Harry M. Makler (eds.). *Contemporary Portugal: The Revolution and its Antecedents*. Foreword by Juan J. Linz. Austin: University of Texas Press, 1979.

Graybill, Lyn S. *Truth and Reconciliation in South Africa: Miracle or Model?*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers, 2002.

Green, Michael J. *Arming Japan: Defense Production, Alliance Politics, and the Postwar Search for Autonomy*. New York: Columbia University Press, 1995.

Grodnenskii, N. *Neokonchennaia voina: Istoria vooruzhennogo konflikta v Chechne*. Moscow: Charvest, 2004.

Gunther, Richard, P. Nikiforos Diamandouros and Hans - Jürgen Puhle (eds.). *The Politics of Democratic Consolidation: Southern Europe in Comparative Perspective*. New Souther Europe. London; Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995.

Gutmann, Stephanie. *The Kinder, Gentler Military: How Political Correctness Affects our Ability to Win Wars*. New York; Toronto: Scribner, 2000.

Gutteridge, W. F. *Military Regimes in Africa*. Studies in African History; 11. London: Methuen and Co., 1976.

Hackett, Roger F. *Yamagata Aritomo in the Rise of Modern Japan, 1838 - 1922*. Harvard East Asian Series; 60. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.

Hagopian, Frances and Scott P. Mainwaring (eds.). *The Third Wave of Democratization in Latin America: Advances and Setbacks*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2005.

Hamann, Hilton. *Days of the Generals: The Untold Story of South Africa's Apartheid - Era Military Generals*. Cape Town: Zebra, 2001.

Handley, Paul M. *The King Never Smiles: A Biography of Thailand's Bhumibol Adulyadej*. New Haven: Yale University Press, 2006.

Haqqani, Husain. *Pakistan: Between Mosque and Military*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005.

Harrison, Alexander. *Challenging De Gaulle: The O.A.S. and the Counterrevolution in Algeria, 1954 - 1962*. With a foreword by William Colby. New York: Praeger, 1989.

Hartmann, Jeannette (ed.). *Rethinking the Arusha Declaration*. Copenhagen: Centre for Development Research, 1991.

Herbst, Jeffrey. *The Politics of Reform in Ghana, 1982 - 1991*. Berkeley: University of California Press, 1993.

Herspring, Dale R. *East German Civil - Military Relations: The Impact of Technology, 1949 - 72*. Foreword by Peter C. Ludz. Praeger Special Studies in International Politics and Government. New York: Praeger, [1973].

_____ *Requiem for an Army: The Demise of the East German Military*. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, 1998.

Higley, John and Richard Gunther (eds.). *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1992.

Hodson, H. V. *The Great Divide: Britain, India, Pakistan*. London: Hutchinson, 1969.

Hoffmann, Theodor. *Das letzte Kommando: Ein Minister erinnert sich*. Schriftenreihe Offene Worte. Berlin: E. S. Mittler, 1993.

Holbrooke, Richard. *To End a War*. New York: Random House, 1998.

Holm, John and Patrick Molutsi (eds.). *Democracy in Botswana: The Proceedings of a Symposium Held in Gaborone, 1 - 5 August 1988*. Athens, OH: Ohio University Press, 1989.

Honna, Jun. *Military Politics and Democratization in Indonesia*. Routledge Research on Southeast Asia. London; New York: Routledge, 2003.

Horne, Alistair. *A Savage War of Peace: Algeria, 1954 - 1962*. New York Review Books Classics. New York: New York Review Books, 2006.

Horowitz, Donald L. *Coup Theories and Officers' Motives: Sri Lanka in Comparative Perspective*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980.

Howard, Lise Morjé. *UN Peacekeeping in Civil Wars*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008.

Huneeus, Carlos. *The Pinochet Regime*. Translated by Lake Sagaris. Boulder, Colo.:

Lynne Rienner Publishers, 2007.

Hunter, Wendy. *Eroding Military Influence in Brazil: Politicians against Soldiers*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1997.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press, 1968.

_____. *The Soldier and the State; the Theory and Politics of Civil - Military Relations*. Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1957.

_____. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Julian J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; 4. Norman: University of Oklahoma Press, 1991.

Hutchful, Eboe and Abdoulaye Bathily (eds.). *The Military and Militarism in Africa*. Codesria Book Series. Dakar: Codesria, 1998.

Hydén, Göran. *Beyond Ujamaa in Tanzania: Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*. Berkeley: University of California Press, 1980.

Jack, Andrew. *Inside Putin's Russia: Can there Be Reform without Democracy?*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Jaffe, Greg and David Cloud. *The Fourth Star: Four Generals and the Epic Struggle for the Future of the United States Army*. New York: Crown Pub., 2009.

Jalal, Ayesha. *Democracy and Authoritarianism in South Asia: A Comparative and Historical Perspective*. Contemporary South Asia; 1. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1995.

_____. *The Sole Spokesman: Jinnah, the Muslim League, and the Demand for Pakistan*. Cambridge South Asian Studies; 31. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1985.

_____. *The State of Martial Rule: The Origins of Pakistan's Political Economy of*

Defence. Cambridge South Asian Studies; 46. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1990.

James, Lawrence. *The Rise and Fall of the British Empire*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Janowitz, Morris. *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations*. Chicago: University of Chicago Press, 1977.

_____. *The Professional Soldier, a Social and Political Portrait*. Glencoe, Ill.: Free Press, [1960].

Janša, Janez. *Premiki: Nastajanje in Obramba Slovenske Države 1988 - 1992*. Ljubljana: Založba Mladinska Knjiga, 1992.

Jawad, Haifaa A. (ed.). *The Middle East in the New World Order*. Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1994.

Johnson, John J. (ed.). *The Role of the Military in Underdeveloped Countries*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.

Juhn, Tricia. *Negotiating Peace in El Salvador: Civil - Military Relations and the Conspiracy to End the War*. International Political Economy Series. New York: St. Martin's Press, 1998.

Juvenal. *The Sixteen Satires*. Translated with an introduction and notes by Peter Green. Penguin Classics. 3rd ed. London; New York: Penguin Books, 1998.

Kabir, Bhuian Md. Monoar. *Politics of Military Rule and the Dilemmas of Democratization in Bangladesh*. New Delhi: South Asian Publishers, 1999.

Kalyvas, Stathis N. *The Logic of Violence in Civil War*. Cambridge Studies in Comparative Politics. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006.

Kanwal, Gurmeet. *Indian Army, Vision 2020*. New Delhi: HarperCollins Publishers, 2008.

Kaplan, Robert D. *Imperial Grunts: The American Military on the Ground*. New York: Random House, 2005.

Kataoka, Tetsuya and Ramon H. Myers. *Defending an Economic Superpower: Reassessing the U.S. - Japan Security Alliance*. Westview Special Studies on East Asia. Boulder, Colo.: Westview Press, 1989.

Katzenstein, Peter J. and Nobuo Okawara. *Japan's National Security: Structures, Norms, and Policy Responses in a Changing World*. Cornell East Asia Series; 58. Ithaca, NY: East Asia Program, Cornell University, 1993.

Kaufman, Stuart J. *Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War*. Cornell Studies in Security Affairs. New York: Cornell University Press, 2001.

Kecskes, Jànos. *Vezéràldozatok, vagyis mit tesznek a kiskiràlyok pànikban*. Budapest: Tornado Damenija Kft, 1990.

Kedzior, Richard W. *Evolution and Endurance: The U.S. Army Division in the Twentieth Century*. Santa Monica, CA: Rand, 2000.

Kenez, Peter. *Hungary from the Nazis to the Soviets: The Establishment of the Communist Regime in Hungary, 1944 - 1948*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006.

Keridis, Dimitris and Charles M. Perry (eds.). *Defense Reform, Modernization, and Military Cooperation in Southeastern Europe*. Herndon: Brassey's Book, 2004.

Kertesz, Stephen. *The Last European Peace Conference: Paris 1946 - Conflict of Values*. Credibility of Institutions, Policies and Leadership; vol. 10. Lanham, Md.; Boston; London: University Press of America, 1985.

Kier, Elizabeth and Ronald R. Krebs (eds.). *In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy*. New York: Cambridge University Press, 2010.

Kim, Byung - Kook and Ezra F. Vogel (eds.). *The Park Chung Hee Era: The*

Transformation of South Korea. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2011.

Kim, Samuel S. (ed.). *Korea's Democratization*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba. *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994.

Király, Béla K. *Honvédségből Néphadsereg*. Budapest: Co - Nexus, 1989.

Kliamkin, Igor and Lilia Shevtsova. *Rezhim Borisa Vtoroga: Osobennosti postkommunicheskoi vlasti v rossii*. Moscow: Carnegie Center, 1999.

Kofas, Jon V. *Under the Eagle's Claw: Exceptionalism in Postwar U.S. - Greek Relations.* Westport, CT: Praeger, 2003.

Kohli, Atul (ed.). *India's Democracy: An Analysis of Changing State - Society Relations*. Foreword by John P. Lewis. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Köllner, Lutz [et al.]. *Die EVG - Phase*. Anfänge westdeutscher Sicherheitspolitik, 1945 - 1956; Bd. 2. München: Oldenbourg, 1990.

Koonings, Kees and Dirk Kruijt (eds.). *Political Armies: The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London; New York: Zed Books, 2002.

Koop, Volker. *Besetzt: Sowjetische Besatzungspolitik in Deutschland*. Berlin: Be.Bra Verlag, 2008.

Kovrig, Bennett. *Communism in Hungary: From Kun to Kádár*. Histories of Ruling Communist Parties. Hoover Institution Publication; 211. Stanford, Calif.: Hoover Institution Press, 1979.

Kowalczuk, Ilko - Sascha and Stefan Wolle. *Roter Stern über Deutschland - Sowjetische Truppen in der DDR.* Berlin: Ch. Links Verlag, 2001.

Krenz, Egon. *Wenn Mauern fallen. Die friedliche Revolution: Vorgeschichte - Ablauf -*

Auswirkungen. Unter Mitarbeit von Hartmut Kӧnig und Gunter Rettner. Wien: Neff, 1990.

Kundu, Apurba. *Militarism in India: The Army and Civil Society in Consensus*. New York: St. Martin's Press, 1998.

Kunju, N. *Indian Army: A Grassroots Review*. New Delhi: Reliance Pub. House, 1991.

Kwarteng, Kwasi. *Ghosts of Empire: Britain's Legacies in the Modern World*. London: Bloomsbury, 2011.

Lampe, John R., Daniel N. Nelson and Roland Schӧnfeld (eds.). *East European Security Reconsidered*. Woodrow Wilson Center Special Studies. Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press and Sudosteuropa - Gesellschaft, 1993.

Large, David Clay. *Germans to the Front: West German Rearmament in the Adenauer Era.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1996.

Leith, J. Clark. *Why Botswana Prospered*. Montreal: McGill - Queen's University Press, 2005.

Liddell Hart, Basil Henry. *The Other Side of the Hill; Germany's Generals, their Rise and Fall, with their Own Account of Military Events, 1939 - 1945*. London: Cassell, [1948].

Lilley, James and Jeffrey Lilley. *China Hands: Nine Decades of Adventure, Espionage, and Diplomacy in Asia*. New York: PublicAffairs, 2004.

Linz, Juan J. and Alfred Stepan. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post - Communist Europe*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996.

_____ (eds.). *The Breakdown of Democratic Regimes*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1978.

Lloyd - Jones, William. *K. A. R.; being an Unofficial Account of the Origin and Activities of the King's African Rifles*. London: Arrowsmith, [1926].

López, Julie. *Guatemala's Crossroads: Democratization of Violence and Second Chances.* Washington, DC: Woodrow Wilson Center Latin American Studies, 2010.

Lovell, John P. and David E. Albright (eds.). *To Sheathe the Sword: Civil - Military Relations in the Quest for Democracy*. Forewords by Fred Woerner and Vincent Davis. Contributions in Political Science; no. 379. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1997.

Loveman, Brian. *For la Patria: Politics and the Armed Forces in Latin America*. Latin American Silhouettes. Wilmington, Del.: SR Books, 1999.

_____ and Thomas M. Davies (eds.). *The Politics of Antipolitics: The Military in Latin America*. Latin American Silhouettes: Studies in History and Culture. Rev. and updated ed. Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1997.

Luttwak, Edward. *Coup d'état: A Practical Handbook*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1968.

Macgregor, Douglas A. *The Soviet - East German Military Alliance*. Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1989.

Machiavelli, Niccolò. *The Art of War*. Translated by Neal Wood. Cambridge, MA: Da Capo Press, 1964.

_____. *The Prince*. Edited and translated by David Wootton. Indianapolis: Hackett Pub. Co., 1995.

Macias, Ricardo Corova. *El Salvador: Reforma Militar y Relaciones Civico - Militares*. San Salvador: FundaUngo, 1999.

Maeda, Tetsuo. *The Hidden Army: The Untold Story of Japan's Military Forces*. With an introd. by David J. Kenney; Trans. from the Japanese by Steven Karpa. Chicago: Edition q, 1995; [1990].

Mainwaring, Scott, Guillermo O'Donnell and J. Samuel Valenzuela (eds.). *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective*. Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1992.

Makulilo, Alexander Boniface. *Tanzania: A de Facto One Party State?*. Saarbrücken, Germany: Verlag Dr. Müller, 2008.

Mansfield, Harvey Claflin. *Machiavelli's Virtue*. Chicago: University of Chicago Press, 1996.

Mares, David R. (ed.). *Civil - Military Relations: Building Democracy and Regional Security in Latin America, Southern Asia, and Central Europe*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1998.

Mason, Philip. *A Matter of Honour; an Account of the Indian Army, its Officers and Men*. London: Holt, Rinehart and Winston, 1974.

Matthews, Ron and Keisuke Matsuyama (eds.). *Japan's Military Renaissance?*. Basingstoke: Macmillan, 1993.

Maxon, Yale Candee. *Control of Japanese Foreign Policy; a Study of Civil - Military Rivalry, 1930 - 1945*. University of California Publications in Political Science; 5. Berkeley: University of California Press, 1957.

Maxwell, Kenneth. *The Making of Portuguese Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

_____ (ed.). *Spanish Foreign and Defense Policy*. Boulder: Westview Press, 1991.

Mazrui, Ali AlAmin. *On Heroes and Uhuru Worship: Essays on Independent Africa*. Forum Series. London: Longman, 1970.

_____. *Violence and Thought: Essays on Social Tensions in Africa*. London: Longmans, 1969.

_____ (ed.). *The Warrior Tradition in Modern Africa*. International Studies in Sociology and Social Anthropology; 23. Leiden: Brill, 1977.

Mbaku, John Mukum. *Institutions and Development in Africa*. Trenton, NJ: Africa World Press, 2004.

McCargo, Duncan and Ukrist Pathmanand. *The Thaksinization of Thailand*. Copenhagen: NIAS Press, 2005.

McFaul, Michael. *Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.

McGeehan, Robert. *The German Rearmament Question; American Diplomacy and European Defense after World War II*. Urbana: University of Illinois Press, 1971.

McSherry, J. Patrice. *Incomplete Transition: Military Power and Democracy in Argentina*. New York: St. Martin's Press, 1997.

Midlarsky, Manus I. (ed.). *The Internationalization of Communal Strife*. Studies in International Conflict Series; 7. London; New York: Routledge, 1992.

Mietzner, Marcus. *Military Politics, Islam, and the State in Indonesia: From Turbulent Transition to Democratic Consolidation*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2009.

The Military Balance, 2008. London: International Institute for Strategic Studies, 2008.

The Military Balance, 2010. London: International Institute for Strategic Studies, 2010.

Miller, Andrew P. *Military Disengagement and Democratic Consolidation in Post - Military Regimes: The Case of El Salvador*. Lewiston, NY: Edwin Mellen Press, 2006.

Miller, Steven E. and Dmitri Trenin (eds.). *The Russian Military: Power and Policy*. American Academy Studies in Global Security. Cambridge, Mass.: American Academy of Arts and Sciences; London: MIT Press, 2004.

Misol, Lisa. *«Unkept Promise»: Failure to End Military Business Activity in Indonesia*.

New York: Human Rights Watch, 2010.

Monnet, Jean. *Memoirs*. Translated by Richard Mayne; Foreword by Roy Jenkins. London: Collins, 1978.

Montgomery, Tommie Sue. *Revolution in El Salvador: From Civil Strife to Civil Peace*. Introduction by Ignacio Martín - Bar. 2nd ed. Boulder: Westview Press, 1995.

Morozov, IU.V., V. V. Glushkov and A. A. Sharavin. *Balkany segodnia i zavtra: Voenno - politicheskie aspekty mirotvorchestva.* Moskva: Institut politicheskogo i voennogo analiza, 2001.

Morris, Ivan I. *Nationalism and the Right Wing in Japan; a Study of Post - War Trends*. London; New York: Oxford University Press, 1960.

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class (Elementi di Scienza Politica)*. Translation by Hannah D. Kahn; Edited and revised with an introduction by Arthur Livingston. New York; London: McGraw - Hill Book Company, inc., 1939.

Moskos, Charles C. and John Sibley Butler. *All that We Can Be: Black Leadership and Racial Integration the Army Way*. New York: Basic Books, 1996.

Moyse - Bartlett, Hubert. *The King's African Rifles; a Study in the Military History of East and Central Africa, 1890 - 1945*. Aldershot: Gale and Polden, 1956.

Mroß, Bernhard. *Sie gingen als Freunde Der Abzug der Westgruppe der sowjet - russischen Truppen 1990 - 1994*. Harrislee: Bernhard Mroß im Eigenverlag, 2004.

Mucs, Sándor. *Politika és a hadsereg Magyarországon, 1944 - 1948: Tanulmányok*. Budapest: Zrínyi Katonai K. u.a., 1985.

Munck, Gerardo L. and Richard Snyder (eds.). *Passion, Craft, and Method in Comparative Politics*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2007.

Mwakikagile, Godfrey. *Economic Development in Africa*. Commack, NY: Nova Science Publishers, 1999.

_____. *Nyerere and Africa: End of an Era*. Pretoria, South Africa: New Africa Press, 2006.

Nägler, Frank. *Der gewollte Soldat und sein Wandel: Personelle Rüstung und innere Führung in den Aufbaujahren der Bundeswehr 1956 bis 1964/ 65*. Sicherheitspolitik und Streitkräfte der Bundesrepublik Deutschland; Bd. 9. München: Oldenbourg, 2010.

Narain, Partap. *Subedar to Field Marshal*. New Delhi: Manas Publications, 1999.

Nathan, Laurie. *The Changing of the Guard: Armed Forces and Defence Policy in a Democratic South Africa*. Pretoria, South Africa: HSRC Publishers, 1994.

Naumann, Klaus. *Einsatz ohne Ziel?: Die Politikbedürftigkeit des Militärischen*. Hamburg: Hamburger Edition, 2008.

Nawaz, Shuja. *Crossed Swords: Pakistan, its Army, and the Wars Within*. Karachi: Oxford University Press, 2008.

Ndembwike, John. *Tanzania: The Land and its People*. 3rd ed. Pretoria, South Africa: New Africa Press, 2008.

Nelson, Daniel N. (ed.). *After Authoritarianism: Democracy or Disorder?*. Contributions in Political Science, no. 360. ABC - Clio Ebook. Westport, Conn.: Praeger, 1995.

_____. *Romania after Tyranny*. Boulder: Westview Press, 1992.

Nerguizian, Aram and Anthony H. Cordesman. *The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post - Syria Lebanon*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS), 2009.

Nettelfield, Lara J. *Courting Democracy in Bosnia and Herzegovina: The Hague Tribunal's Impact in a Postwar State*. Cambridge Studies in Law and Society. New York: Cambridge University Press, 2010.

Nichols, Thomas M. *The Russian Presidency: Society and Politics in the Second Russian Republic*. London: Macmillan, 1999.

_____. *The Sacred Cause: Civil - Military Conflict over Soviet National Security, 1917 - 1992*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca: Cornell University Press, 1993.

Nielsen, Suzanne C. and Don M. Snider (eds.). *American Civil - Military Relations: The Soldier and the State in a New Era*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009.

Nino, Carlos Santiago. *Radical Evil on Trial*. New Haven: Yale University Press, 1996.

Norden, Deborah L. *Military Rebellion in Argentina: Between Coups and Consolidation*. Lincoln: University of Nebraska Press, 1996.

North, Douglass C., John Joseph Wallis and Barry R. Weingast. *Violence and Social Orders: A Conceptual Framework for Interpreting Recorded Human History*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009.

Nunn, Frederick M. *Yesterday's Soldiers: European Military Professionalism in South America, 1890 - 1940*. Lincoln: University of Nebraska Press, 1983.

Nunneley, John. *Tales from the King's African Rifles: A Last Flourish of Empire*. Cassell Military Paperbacks. London: Cassell, 2001.

O'Brien, Mitchell, Rick Stapenhurst and Niall Johnston (eds.). *Parliaments as Peacebuilders in Conflict - Affected Countries*. WBI Learning Resource Series. Washington, DC: World Bank, 2008.

Ocran, A. K. *A Myth Is Broken: An Account of the Ghana Coup d'état of 24th February 1966*. Harlow: Longmans, 1968.

O'Donnell, Guillermo. *Modernization and Bureaucratic - Authoritarianism; Studies in South American Politics*. Politics of Modernization Series; no. 9. Berkeley: Institute of International Studies, University of California, [1973].

_____, Philippe C. Schmitter and Laurence Whitehead (eds.). *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives*. With a foreword by Abraham F. Lowenthal. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

Oldenburg, Philip. *India, Pakistan, and Democracy: Solving the Puzzle of Divergent Paths*. Milton Park, [England]; New York: Routledge, 2010.

Omitoogun, Wuyi and Eboe Hutchful (eds.). *Budgeting for the Military Sector in Africa: The Processes and Mechanisms of Control*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Organski, A. F. K. *Stages of Political Development*. New York: Knopf, 1965.

Packard, George R. *Protest in Tokyo; the Security Treaty Crisis of 1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

Palomares, Cristina. *The Quest for Survival after Franco: Moderate Francoism and the Slow Journey to the Polls, 1964 - 1977*. Sussex Studies in Spanish History. Brighton; Portland, Or.: Sussex Academic Press, 2004.

Papandreou, Andreas George. *Democracy at Gunpoint: The Greek Front*. Garden City, NY: Doubleday, 1970.

Paris, Roland. *At War's End: Building Peace after Civil Conflict*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2004.

Parsons, Timothy H. *The African Rank - and - File: Social Implications of Colonial Military Service in the King's African Rifles, 1902 - 1964*. Social History of Africa. Portsmouth, NH: Heinemann, 1999.

Pereira, Anthony W. *Political (in)Justice: Authoritarianism and the Rule of Law in Brazil, Chile, and Argentina*. Pitt Latin American Series. Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 2005.

Perlmutter, Amos. *The Military and Politics in Modern Times: On Professionals, Praetorians, and Revolutionary Soldiers*. New Haven: Yale University Press, 1977.

Phang, Sara Elise. *Roman Military Service: Ideologies of Discipline in the Late Republic and Early Principate*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008.

Phillips, David L. *Losing Iraq: Inside the Postwar Reconstruction Fiasco*. New York:

Basic Books, 2005.

Phillips, Sarah. *Yemen and the Politics of Permanent Crisis*. Adelphi; 420. Abingdon, Oxon; New York: Routledge for the International Institute for Strategic Studies, 2011.

_____. *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Pinkney, Robert. *Democracy and Dictatorship in Ghana and Tanzania*. London: Macmillan, 1997.

_____. *Ghana under Military Rule, 1966 - 1969*. Studies in African History; 6. London: Methuen, [1972].

Pion - Berlin, David. *Through Corridors of Power: Institutions and Civil - Military Relations in Argentina*. University Park, Pa.: Pennsylvania State University Press, 1997.

_____ (ed.). *Civil - Military Relations in Latin America: New Analytical Perspectives*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 2001.

Plato. *The Republic*. Translated by G. M. A. Grube. Indianapolis: Hackett Pub. Co., [1974].

Pratt, Cranford. *The Critical Phase in Tanzania, 1945 - 1968: Nyerere and the Emergence of a Socialist Strategy*. Cambridge, Eng.; New York: Cambridge University Press, 1976.

Przeworski, Adam. *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America*. Studies in Rationality and Social Change. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1991.

_____ [et al.]. *Democracy and Development: Political Institutions and Well - Being in the World, 1950 - 1990*. Cambridge Studies in the Theory of Democracy. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Rabasa, Angel and John B. Haseman. *The Military and Democracy in Indonesia:*

Challenges, Politics, and Power. Santa Monica, CA: RAND, 2002.

Raidel, Hans. *Die Bundeswehr: Grundlagen, Rollen, Aufgaben*. Argumente und Materialien zum Zeitgeschehen; 4. München: Hanns - Seidel - Stiftung, 1998.

Ramet, Sabrina. *Balkan Babel: The Disintegration of Yugoslavia from the Death of Tito to the War for Kosovo*. Boulder, Colo.; Oxford: Westview Press, 1993.

_____. _____. 3rd ed. Boulder, Colo.; Oxford: Westview Press, 1999.

Ramsey, Robert D. *Advising Indigenous Forces: American Advisors in Korea, Vietnam, and El Salvador*. Global War on Terrorism Occasional Paper; 18. Fort Leavenworth, Kan.: Combat Studies Institute Press, 2006.

Red de Seguridad y Defensa de América Latina (RESDAL). *A Comparative Atlas of Defence in Latin America*. Buenos Aires: RESDAL, 2008.

_____. *A Comparative Atlas of Defence in Latin America and Caribbean*. Buenos Aires: RESDAL, 2010.

Rizvi, Hasan Askari. *The Military and Politics in Pakistan, 1947 - 1997*. Lahore: Sang - e - Meel Publications, 2000.

Robinson, Geoffrey. *«If You Leave Us Here, We Will Die»: How Genocide Was Stopped in East Timor*. Human Rights and Crimes against Humanity. Princeton: Princeton University Press, 2010.

Roeber, Joe. *Parallel Markets: Corruption in the International Arms Trade*. Goodwin Paper; 3. London: Campaign against Arms Trade, 2005.

Roehrig, Terence. *The Prosecution of Former Military Leaders in Newly Democratic Nations: The Cases of Argentina, Greece, and South Korea*. Jefferson, NC: McFarland and Co., 2002.

Roosa, John. *Pretext for Mass Murder: The September 30th Movement and Suharto's*

Coup d'état in Indonesia. New Perspectives in Southeast Asian Studies. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 2006.

Roselle, Laura. *Media and the Politics of Failure: Great Powers, Communication Strategies, and Military Defeats*. Palgrave Series in International Political Communication. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Rosen, Stephen Peter. *Societies and Military Power: India and its Armies*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca; London: Cornell University Press, 1996.

Rossmeissl, Dieter (ed.). *Demokratie von Aussen: Amerikanische Militärregierung in Nürnberg 1945 - 1949*. München: Deutscher Taschenbuch Verlag, 1992.

Rotberg, Robert I. and Dennis Thompson (eds.). *Truth v. Justice: The Morality of Truth Commissions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000.

Roth, Jonathan P. *Roman Warfare*. Cambridge Introduction to Roman Civilization. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Rouquié, Alain. *The Military and the State in Latin America*. Trans. by Paul E. Sigmund. Berkeley; Los Angeles; London: University of California Press, 1989.

Roy, Asish Kumar. *Praetorian Politics in Bangladesh: 1975 - 1981*. Kolkata: Progressive Publishers, 2002.

Rupiya, Martin (ed.). *The Enemy Within: Southern African Militaries' Quarter - Century Battle with HIV and AIDS*. Pretoria: Institute for Security Studies, 2006.

_____. *Evolutions and Revolutions: A Contemporary History of Militaries in Southern Africa*. Pretoria: Institute for Security Studies, 2005.

Russell, Alec. *Bring me my Machine Gun: The Battle for the Soul of South Africa from Mandela to Zuma*. New York: Public Affairs, 2009.

Sain, Marcelo Fabián. *Los levantamientos carapintada, 1987 - 1991*. Buenos Aires: Centro Editor de América Latina, 1994.

Salem, Paul (ed.). *Conflict Resolution in the Arab World: Selected Essays*. Beirut: American University of Beirut, 1997.

Samatar, Abdi Ismail. *An African Miracle: State and Class Leadership and Colonial Legacy in Botswana Development*. Portsmouth, NH: Heinemann, 1999.

Samuels, Richard J. *Machiavelli's Children: Leaders and their Legacies in Italy and Japan*. Ithaca, NY; London: Cornell University Press, 2003.

_____. *«Rich Nation, Strong Army»: National Security and the Technological Transformation of Japan*. Cornell Studies in Political Economy. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

_____. *Securing Japan Tokyo's Grand Strategy and the Future of East Asia*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008.

Schapera, Isaac. *The Tswana*. London: Kegan Paul, 1953.

Schedler, Andreas. *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*. Boulder, Colo.: L. Rienner Publishers, Inc., 2006.

Schlaffer, Rudolf. *Der Wehrbeauftragte 1951 bis 1985: Aus Sorge um den Soldaten*. Sicherheitspolitik und Streitkräfte der Bundesrepublik Deutschland; Bd. 5. München: Oldenbourg, 2006.

_____ and John Zimmermann. *Wo bitte geht's zur Schlacht?: Kurioses aus dem deutschen Militär.* Berlin: Edition q im Be.ßra Verlag, 2009.

Schofield, Julian. *Militarization and War*. Initiatives in Strategic Studies - Issues and Policies. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

Schönbohm, Jörg. *Two Armies and One Fatherland: The End of the Nationale Volksarmee*. Translated from the German by Peter and Elfi Johnson. Providence: Berghahn Books, 1996.

_____. *Wilde Schwermut: Erinnerungen eines Unpolitischen*. Mit Beiträgen von

Eveline Schönbohm. Berlin: Landtverlag, 2010.

Scott, Wilbur J. and Sandra Carson Stanley (eds.). *Gays and Lesbians in the Military: Issues, Concerns, and Contrasts*. Social Problems and Social Issues. New York: Aldine de Gruyter, 1994.

Searle, Alaric. *Wehrmacht Generals, West German Society, and the Debate on Rearmament, 1949 - 1959*. Westport, Conn.: Praeger, 2003.

Seegers, Annette. *The Military in the Making of Modern South Africa*. International Library of African Studies; 1. London; New York: Tauris Academic Studies, 1996.

Serra, Narcís. *The Military Transition: Democratic Reform of the Armed Forces*. Translated by Peter Bush. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2010.

Shafqat, Saeed. *Civil - Military Relations in Pakistan: From Zulfikar Ali Bhutto to Benazir Bhutto*. Boulder, Colo.: Westview Press; [Lahore], Pakistan: Pak Book Corp., 1997.

Shevtsova, Lilia. *Putin's Russia*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003.

Siani - Davies, Peter. *The Romanian Revolution of December 1989*. Ithaca: Cornell University Press, 2005.

Siddiqa - Agha, Ayesha. *Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy*. London; Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2007.

Singh, Depinder. *Field Marshal Sam Manekshaw, M.C.: Soldiering with Dignity*. Dehradun: Natraj Publishers, 2002.

Singh, Jaswant. *Jinnah: India, Partition, Independence*. Oxford; New York: Oxford University Press, 2010.

Smith, William Edgett. *Nyerere of Tanzania*. London: Gollancz, 1973.

Snyder, Jack. *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict*. New York: Norton, 2000.

Spencer, Herbert. *On Social Evolution; Selected Writings*. Edited and with an introd. by J. D. Y. Peel. Heritage of Sociology. Chicago: University of Chicago Press, [1972].

Sperling, Valerie (ed.). *Building the Russian State: Institutional Crisis and the Quest for Democratic Governance*. John M. Olin Critical Issues Series. Boulder: Westview Press, 2000.

Stedman, Stephen John. *Implementing Peace Agreements in Civil Wars: Lessons and Recommendations for Policymakers*. New York: International Peace Academy, 2001.

Steenkamp, Willem. *South Africa's Border War, 1966 - 1989*. Oxford, UK: African Books Collective, 1992.

Stepan, Alfred. *Rethinking Military Politics: Brazil and the Southern Cone*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Stewart, Rory. *The Places in Between*. Orlando: Harcourt, Inc., 2006.

Straßner, Alexander (ed.). *Sozialrevolutionärer Terrorismus: Theorie, Ideologie, Fallbeispiele, Zukunftsszenarien*. Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2009.

Sun Tzu. *The Art of War*. Translated and with an introd. by Samuel B. Griffith; With a foreword by B. H. Liddell Hart. UNESCO Collection of Representative Works. Chinese Series. New York: Oxford University Press, 1963.

Sun Tzu II. *The Lost Art of War*. Translated with commentary by Thomas Cleary. San Francisco, Calif.: HarperSanFrancisco, 1996.

Surachart Bamrungsuk. *Military Trilogy, Coup, and Thai Politics*. Bangkok: Predi Institute, 2008. [in Thai]

Švajncer, Janez J. *Obranili Domovino: Teritorialna Obramba Republike Slovenije v*

Vojni za Svobodno in Samostojno Slovenijo 1991. Ljubljana: Viharnik, 1993.

Talbott, Strobe. *The Russia Hand: A Memoir of Presidential Diplomacy*. New York: Random House, 2002.

Tanzania People's Defence Forces. *Tanganyika Rifles Mutiny, January 1964*. Dar es Salaam: Dar es Salaam University Press, 1993.

Taylor, Brian D. *Politics and the Russian Army: Civil - Military Relations, 1689 - 2000*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2003.

_____. *State Building in Putin's Russia: Policing and Coercion after Communism*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2011.

Thomas, Raju G. C. *Democracy, Security, and Development in India*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Thucydides. *History of the Peloponnesian War*. Translated by Richard Crawley. London: Dent, 1993.

Trinkunas, Harold A. *Crafting Civilian Control of the Military in Venezuela: A Comparative Perspective*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2005.

Ungváry, Krisztián. *The Siege of Budapest: One Hundred Days in World War II*. Translated from the Hungarian by Ladislaus Löb; With a foreword by John Lukacs. New Haven: Yale University Press, 2005.

Vanden, Harry E. and Gary Prevost (eds.). *Politics of Latin America: The Power Game*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2006.

Veremis, Thanos. *The Military in Greek Politics: From Independence to Democracy*. Montreal: Black Rose Books, 1997.

Von Hagen, Mark. *Soldiers in the Proletarian Dictatorship: The Red Army and the Soviet Socialist State, 1917 - 1930*. Studies of the Harriman Institute. Studies in Soviet

History and Society. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1990.

Wagner, Andrea. *Der argentinisch - chilenische Konflikt um den Beagle - Kanal: Ein Beitrag zu den Methoden friedlicher Streiterledigung*. Frankfurt am Main; New York: Peter Lang, 1992.

Waldmeir, Patti. *Anatomy of a Miracle: The End of Apartheid and the Birth of the New South Africa*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press, 1998.

Wallander, Celeste A. *Mortal Friends, Best Enemies: German - Russian Cooperation after the Cold War*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1999.

Walt, Stephen M. *The Origins of Alliances*. Cornell Studies in Security Affairs. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987.

Walter, Barbara F. and Jack Snyde (eds.). *Civil Wars, Insecurity, and Intervention*. New York: Columbia University Press, 1999.

Weber, Max. *The Theory of Social and Economic Organization*. New York: Free Press, 1964.

Wedeen, Lisa. *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. Chicago Studies in Practices of Meaning. Chicago: University of Chicago Press, 2008.

Weiner, Myron and Ergun Ȯzbudun (eds.). *Competitive Elections in Developing Countries*. Washington, DC: American Enterprise Institute, 1987.

Welch, Claude E. (ed.). *Civilian Control of the Military: Theory and Cases from Developing Countries*. Albany: State University of New York Press, 1976.

Wenzke, Rüdiger (ed.). *Staatsfeinde in Uniform?: Widerständiges Verhalten und Politische Verfolgung in der NVA*. Militärgeschichte der DDR; Bd. 9. Berlin: Links, 2005.

Wiking, Staffan. *Military Coups in Sub - Saharan Africa: How to Justify Illegal*

Assumptions of Power. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies, 1983.

Williams, David. *On the Border: The White South African Military Experience, 1965 - 1990*. Cape Town: Tafelberg, 2008.

Williams, Philip J. and Knut Walter. *Militarization and Demilitarization in El Salvador's Transition to Democracy*. Pitt Latin American Series. Pittsburgh, Pa.: University of Pittsburgh Press, 1997.

Williams, Rocky, Gavin Cawthra and Diane Abrahams (eds.). *Ourselves to Know: Civil - Military Relations and Defence Transformation in Southern Africa*. Pretoria: Institute for Security Studies, 2003.

Woo, Jongseok. *Security Challenges and Military Politics in East Asia: From State - Building to Post - Democratization*. New York: Continuum, 2011.

Wright, Thomas C. *State Terrorism in Latin America: Chile, Argentina, and International Human Rights*. Latin American Silhouettes. Lanham: Rowman and Littlefield, 2007.

Yeltsin, Boris. *The View from the Kremlin*. Translated by Catharine Fitzpatrick. London: HarperCollins, 1994.

Yoshida, Shigeru. *Yoshida Shigeru: Last Meiji Man*. Edited by Hiroshi Nara; With translations from Japanese by Yoshida Ken'ichi and Hiroshi Nara. Library of Japan. A Pacific Basin Institute Book. Lanham: Rowman and Littlefield, 2007.

Zagoni, Erno. *Hadsereg, honvédelem; az MSZMP katonapolitikája és a magyar néphadsereg*. Budapest: Zrínyi Katonai Kiadó, 1968.

Zilian, Frederick. *From Confrontation to Cooperation: The Takeover of the National People's (East German) Army by the Bundeswehr*. Foreword by Werner von Scheven. Praeger Studies in Diplomacy and Strategic thought. Westport, Conn.: Praeger, 1999.

Periodicals

Aboul - Enein, Youssef. «Islamist Militancy and Yemen's Internal Struggles: A Look at the Writings of Yemeni Colonel Abd - al - Wali Al - Shumairy.» *Infantry*. Vol. 97, no. 1 (January - February 2008), pp. 41 - 49.

Adam, Heribert and Kogila Moodley. «Political Violence, 'Tribalism', and Inkatha.» *Journal of Modern African Studies*. Vol. 30, no. 3 (September 1992), pp. 485 - 510.

Adekson, J. 'Bayo. «Army in a Multi - Ethnic Society: The Case of Nkrumah's Ghana, 1957 - 1966.» *Armed Forces and Society*. Vol. 2, no. 2 (February 1976), pp. 251 - 272.

Barakat, Sultan. «State Building and Post - Conflict Demilitarization: Military Downsizing in Bosnia and Herzegovina.» *Contemporary Security Policy*. Vol. 30, no. 3 (December 2009), pp. 548 - 572.

Barany, Zoltan D. «Authoritarianism in Pakistan.» *Policy Review*. No. 156 (August - September 2009), pp. 41 - 53.

_____. «Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military.» *Journal of Democracy*. Vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 24 - 35.

_____. «Democratic Consolidation and the Military: The East European Experience.» *Comparative Politics*. Vol. 30, no. 1 (October 1997), pp. 21 - 43.

_____. «Hungary: Appraising a New NATO Member.» *Clausewitz - Studien*. Vol. 14, no. 4 (Winter 1999), pp. 1 - 31.

_____. «NATO's Peaceful Advance.» *Journal of Democracy*. Vol. 15, no. 1 (January 2004), pp. 63 - 76.

_____. «Soviet Control of the Hungarian Military under Stalin.» *Journal of Strategic Studies*. Vol. 14, no. 2 (1991), pp. 148 - 164.

Bartov, Omer. «Soldiers, Nazis, and War in the Third Reich.» *Journal of Modern History*. Vol. 63, no. 1 (March 1991), pp. 44 - 60.

Barua, Pradeep P. «Ethnic Conflict in the Military of Developing Nations: A Comparative Analysis of India and Nigeria.» *Armed Forces and Society*. Vol. 19, no. 1 (Fall 1992), pp. 123 - 137.

Baudissin, Wolf Graf von. «The New German Army.» *Foreign Affairs.* Vol. 31, no. 1 (October 1995), pp. 1 - 13.

Baumann, Rainer and Gunther Hellmann. «Germany and the Use of Military Force: 'Total War', the 'Culture of Restraint' and the Quest for Normality.» *German Politics*. Vol. 10, no. 1 (April 2001), pp. 61 - 82.

Baynham, Simon. «Civil - Military Relations in Post - Independent Africa.» *South African Defence Review*. No. 3 (1992). Accessed on 18/ 12/ 2010, at: www.iss.co.za/ Pubs/ ASR/ SADR31Baynham.html.

Bebler, Anton A. «The Yugoslav People's Army and the Fragmentation of a Nation.» *Military Review*. Vol. 73, no. 8 (August 1993), pp. 38 - 51.

Beeson, Mark. «Civil - Military Relations in Indonesia and the Philippines Will the Thai Coup Prove Contagious?.» *Armed Forces and Society*. Vol. 34, no. 3 (April 2008), pp. 474 - 490.

_____, Alex J. Bellamy and Bryn Hughes. «Taming the Tigers? Reforming the Security Sector in Southeast Asia.» *Pacific Review*. Vol. 19, no. 4 (December 2006), pp. 449 - 472.

Bermeo, Nancy. «Classification and Consolidation: Some Lessons from the Greek Dictatorship.» *Political Science Quarterly*. Vol. 110, no. 3 (Fall 1995), pp. 435 - 452.

_____. «Myths of Moderation: Confrontation and Conflict During Democratic Transitions.» *Comparative Politics*. Vol. 29, no. 3 (April 1997), pp. 305 - 322.

_____. «What the Democratization Literature Says—or Doesn't Say—About Postwar Democratization.» *Global Governance*. Vol. 9, no. 2: *Governance after War:*

Rethinking Democratization and Peacebuilding (April - June 2003), pp. 159 - 177.

Bernhard, Michael, Christopher Reenock and Timothy Nordstrom. «The Legacy of Western Overseas Colonialism on Democratic Survival.» *International Studies Quarterly*. Vol. 48, no. 1 (March 2004), pp. 225 - 250.

Bickford, Andrew. «Soldiers, Citizens, and the State: East German Army Officers in Post - Unification Germany.» *Comparative Studies in Society and History*. Vol. 51, no. 2 (April 2009), pp. 260 - 287.

Bland, Douglas L. «Patterns in Liberal Democratic Civil - Military Relations.» *Armed Forces and Society*. Vol. 27, no. 4 (Summer 2001), pp. 525 - 540.

Bruneau, Thomas. «Defense Modernization and the Armed Forces in Portugal.» *Portuguese Studies Review*. Vol. 1, no. 2 (Fall - Winter 1991 - 1992), pp. 28 - 43.

_____ and Harold Trinkunas. «Democratization as a Global Phenomenonand its Impact on Civil - Military Relations.» *Democratization*. Vol. 13, no. 5: *Securing Democracy in Complex Environments* (December 2006), pp. 776 - 790.

Bunce, Valerie. «Rethinking Recent Democratization: Lessons from the Postcommunist Experience.» *World Politics*. Vol. 55, no. 2 (January 2003), pp. 167 - 192.

Burk, James. «Theories of Democratic Civil - Military Relations.» *Armed Forces and Society*. Vol. 29, no. 1 (Fall 2002), pp. 7 - 29.

Burrowes, Robert D. «Prelude to Unification: The Yemen Arab Republic, 1962 - 1990.» *International Journal of Middle East Studies*. Vol. 23, no. 4 (November 1991), pp. 483 - 506.

Busquets, Julio. «Prólogo, La Transición: Conveniencia de su Estudio.» *Revista Española de Investigaciones Sociológica*s. No. 36 (October - December 1986), pp. 7 - 12.

Call, Charles T. «War Transitions and the New Civilian Security in Latin America.»

Comparative Politics. Vol. 35, no. 1 (October 2002), pp. 1 - 20.

Chaibong, Hahm. «South Korea's Miraculous Democracy.» *Journal of Democracy*. Vol. 19, no. 3 (July 2008), pp. 128 - 142.

Chari, P. R. «Civil - Military Relations in India.» *Armed Forces and Society*. Vol. 4, no. 1 (November 1977), pp. 3 - 28.

Chivvis, Christopher S. «The Dayton Dilemma.» *Survival*. Vol. 52, no. 5 (October - November 2010), pp. 47 - 74.

Codron, Jérémie. «Putting Factions 'Back in' the Civil - Military Relations Equation Genesis, Maturation and Distortion of the Bangladeshi Army.» *South Asia Multidisciplinary Academic Journal* (2007). At: http:/ / samaj.revues.org/ document230.html.

Collier, David and James Mahoney. «Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research.» *World Politics*. Vol. 49, no. 1 (October 1996), pp. 56 - 91.

Cottey, Andrew, Timothy Edmunds and Anthony Forster. «The Second Generation Problematic: Rethinking Democracy and Civil - Military Relations.» *Armed Forces and Society*. Vol. 29, no. 1 (October 2002), pp. 31 - 56.

Couloumbis, Theodore A. «The Greek Junta Phenomenon.» *Polity*. Vol. 6, no. 3 (Spring 1974), pp. 345 - 374.

Croissant, Aurel and David Kuehn. «Patterns of Civilian Control of the Military in East Asia's New Democracies.» *Journal of East Asian Studies*. Vol. 9, no. 2 (August 2009), pp. 187 - 217.

Crowther, William. ««Ceausescuismn» and Civil - Military Relations in Romania.» *Armed Forces and Society*. Vol. 15, no. 2 (January 1989), pp. 207 - 225.

Danopoulos, Constantine P. «Democratising the Military: Lessons from Mediterranean Europe.» *West European Politics*. Vol. 14, no. 4 (October 1991), pp. 25 - 41.

_____. «From Military to Civilian Rule in Contemporary Greece.» *Armed Forces and Society*. Vol. 10, no. 2 (Winter 1984), pp. 229 - 250.

Diamond, Larry. «Why Are there No Arab Democracies?.» *Journal of Democracy*. Vol. 21, no. 1 (January 2010), pp. 93 - 104.

Dunbar, Charles. «The Unification of Yemen: Process, Politics, and Prospects.» *Middle East Journal*. Vol. 46, no. 3 (Summer 1992), pp. 456 - 476.

Dunn, Christopher. «Democracy in the 21st Century: Canada Needs a War Powers Act.» *Canadian Parliamentary Review*. Vol. 30, no. 3 (Autumn 2007), pp. 2 - 3.

Dye, Thomas R. and Harmon Zeigler. «Socialism and Militarism.» *PS: Political Science and Politics*. Vol. 22, no. 4 (December 1989), pp. 800 - 813.

Ellis, Stephen. «The ANC in Exile.» *African Affairs*. Vol. 90, no. 360 (July 1991), pp. 439 - 447.

Embree, Gregory J. «RSFSR Election Results and Roll - Call Votes.» *Soviet Studies*. Vol. 43, no. 6 (November 1991), pp. 1065 - 1084.

Ensalaco, Mark. «Truth Commissions for Chile and El Salvador: A Report and Assessment.» *Human Rights Quarterly*. Vol. 16, no. 4 (November 1994), pp. 656 - 675.

Feaver, Peter D. «The Civil - Military Problematique: Huntington, Janowitz, and the Question of Civilian Control.» *Armed Forces and Society*. Vol. 23, no. 2 (Winter 1996), pp. 149 - 178.

Feit, Edward. «The Rule of the 'Iron Surgeons': Military Government in Spain and Ghana.» *Comparative Politics*. Vol. 1, no. 4 (July 1969), pp. 485 - 497.

Feith, Herbert. «Indonesia's Political Symbols and their Wielders.» *World Politics*. Vol. 16, no. 1 (October 1963), pp. 79 - 97.

Ferguson, Niall. «Prisoner Taking and Prisoner Killing in the Age of Total War: Towards a Political Economy of Military Defeat.» *War in History*. Vol. 11, no. 2 (April 2004), pp.

148 - 192.

Fuentes, Claudio A. «After Pinochet: Civilian Policies toward the Military in the 1990s Chilean Democracy.» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. Vol. 42, no. 3 (Autumn 2000), pp. 111 - 142.

Ganguly, Sumit. «From the Defense of the Nation to Aid to the Civil: The Army in Contemporary India.» *Journal of Asian and African Studies*. Vol. 26, nos. 1 - 2 (1991), pp. 11 - 26.

«German Armed Forces Face Big Changes.» *IISS Strategic Comments*. Vol. 16, no. 46 (December 2010).

Gerring, John. «Is there a (Viable) Crucial - Case Method?.» *Comparative Political Studies*. Vol. 40, no. 3 (March 2007), pp. 231 - 253.

Gooch, Anthony. «A Surrealistic Referendum: Spain and NATO.» *Government and Opposition*. Vol. 21, no. 3 (July 1986), pp. 300 - 316.

Good, Kenneth. «Authoritarian Liberalism: A Defining Characteristic of Botswana.» *Journal of Contemporary African Studies*. Vol. 14, no. 1 (1996), pp. 29 - 51.

Grizold, Anton. «The National Security of Slovenia: The View of Public Opinion.» *Balkan Forum*. Vol. 3, no. 3 (September 1995), pp. 173 - 206.

Grundy, Kenneth W. «Nkrumah's Theory of Underdevelopment: An Analysis of Recurrent Themes.» *World Politics*. Vol. 15, no. 3 (April 1963), pp. 438 - 454.

Guillain, Robert. «The Resurgence of Military Elements in Japan.» *Pacific Affairs*. Vol. 25, no. 3 (September 1952), pp. 211 - 225.

Gyimah - Boadi, E. «Another Step Forward for Ghana.» *Journal of Democracy*. Vol. 20, no. 2 (April 2009), pp. 138 - 152.

Henk, Dan. «The Botswana Defence Force: Evolution of a Professional African Military.» *African Security Review*. Vol. 13, no. 4 (2004), pp. 85 - 99.

Hennelly, Michael J. «US Policy in El Salvador: Creating Beauty or the Beast?.» *Parameters*. Vol. 23, no. 1 (Spring 1993), pp. 59 - 69.

Herd, Graeme P. and Tom Tracy. «Democratic Civil - Military Relations in Bosnia and Herzegovina A New Paradigm for Protectorates?.» *Armed Forces and Society*. Vol. 32, no. 4 (July 2006), pp. 549 - 565.

Hudson, Michael C. «After the Gulf War: Prospects for Democratization in the Arab World.» *Middle East Journal*. Vol. 45, no. 3 (Summer 1991), pp. 407 - 426.

Hunter, Wendy. «Continuity or Change? Civil - Military Relations in Democratic Argentina, Chile, and Peru.» *Political Science Quarterly*. Vol. 112, no. 3 (Autumn 1997), pp. 453 - 475.

Huntington, Samuel P. «Civilian Control and the Constitution.» *American Political Science Review*. Vol. 50, no. 3 (September 1956), pp. 676 - 699.

Islam, Nazrul. «Bengali Representation in Pakistan Defense Forces.» *BIIss Journal*. Vol. 23, no. 4 (2002), pp. 360 - 381.

Janos, Andrew C. «Social Science, Communism, and the Dynamics of Political Change.» *World Politics*. Vol. 44, no. 1 (October 1991), pp. 81 - 112.

Joseph, Edward P. «Ownership Is Over - Rated.» *SAIS Review*. Vol. 27, no. 2 (Summer - Fall 2007), pp. 109 - 123.

Jütersonke, Oliver, Robert Muggah and Dennis Rodgers. «Gangs, Urban Violence, and Security Interventions in Central America.» *Security Dialogue*. Vol. 40, nos. 4 - 5 (2009), pp. 373 - 397.

Kaplan, Robert D. «Man Versus Afghanistan.» *Atlantic* (April 2010), pp. 60 - 71.

Karamé, Kari. «Reintegration and the Relevance of Social Relations: The Case of Lebanon.» *Conflict, Security and Development*. Vol. 9, no. 4 (December 2009), pp. 495 - 514.

Karl, Terry Lynn. «El Salvador's Negotiated Revolution.» *Foreign Affairs*. Vol. 71, no. 2 (Spring 1992), pp. 147 - 164.

Kechichian, Joseph A. «The Lebanese Army: Capabilities and Challenges in the 1980s.» *Conflict Quarterly*. Vol. 5, no. 1 (Winter 1985), pp. 15 - 39.

Kelley, Phil. «Democracy in Latin America.» *LASA Forum*. Vol. 33, no. 1 (Spring 2002).

Kenkel, Kai Michael. «Civil Society Participation in Defence Policy Formulation: Academic Experts and South Africa's Post - Apartheid Defence White Paper.» *Journal of Security Sector Management*. Vol. 4, no. 1 (January 2006), pp. 1 - 26.

El - Khazen, Farid. «Lebanon - Independent No More.» *Middle East Quarterly*. Vol. 8, no. 1 (Winter 2001), pp. 43 - 50.

Kim, Hong Nack. «The 1988 Parliamentary Election in South Korea.» *Asian Survey*. Vol. 29, no. 5 (May 1989), pp. 480 - 495.

Kincaid, A. Douglas. «Demilitarization and Security in El Salvador and Guatemala: Convergences of Success and Crisis.» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. Vol. 42, no. 4 (Winter 2001), pp. 39 - 58.

Kinoshita, Hanji. «Echoes of Militarism in Japan.» *Pacific Affairs*. Vol. 26, no. 3 (September 1953), pp. 244 - 251.

Krishnasamy, Kabilan. «Bangladesh and UN Peacekeeping: The Participation of a 'Small' State.» *Commonwealth and Comparative Politics*. Vol. 41, no. 1 (March 2003), pp. 24 - 47.

Lasswell, Harold D. «The Garrison State.» *American Journal of Sociology*. Vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455 - 468.

Lee, Terence. «The Armed Forces and Transitions from Authoritarian Rule: Explaining the Role of the Military in 1986 Philippines and 1998 Indonesia.» *Comparative Political Studies*. Vol. 42, no. 5 (May 2009), pp. 640 - 669.

Lewis, Paul H. «Salazar's Ministerial Elite, 1932 - 1968.» *Journal of Politics*. Vol. 40, no. 3 (August 1978), pp. 622 - 647.

_____. «The Spanish Ministerial Elite, 1938 - 1969.» *Journal of Politics*. Vol. 5, no. 1 (October 1972), pp. 83 - 106.

Lippert, Ekkehard, Paul Schneider and Ralf Zoll. «The Influence of Military Service on Political and Social Attitudes: A Study of Socialization in the German Bundeswehr.» *Armed Forces and Society*. Vol. 4, no. 2 (February 1978), pp. 265 - 282.

Lovatt, Catherine. «EC 2000 Progress Report on Romania.» *Central Europe Review.* Vol. 2, no. 39 (November 2000).

Loveman, Brian. «Mision Cumplida?, Civil - Military Relations and the Chilean Political Transition.» *Journal of InterAmerican Studies and World Affairs*. Vol. 33, no. 3 (Fall 1991), pp. 35 - 74.

Lupogo, Herman. «Tanzania: Civil - Military Relations and Political Stability.» *African Security Review*. Vol. 10, no. 1 (January 2001). Accessed on 18/ 12/ 2010, at: http:/ / www.issafrica.org/ pubs/ ASR/ 1ONo1/ Lupogo.html.

Makhzoumi, Fouad. «Lebanon's Crisis of Sovereignty.» *Survival: Global Politics and Strategy*. Vol. 52, no. 2 (April - May 2010), pp. 5 - 12.

Mambo, Andrew and Julian Schofield. «Military Diversion in the 1978 Uganda - Tanzania War.» *Journal of Political and Military Sociology*. Vol. 35, no. 2 (Winter 2007), pp. 299 - 321.

Manning, Carrie. «Political Elites and Democratic State - building Efforts in Bosnia and Iraq.» *Democratization*. Vol. 13, no. 5: *Securing Democracy in Complex Environments* (2006), pp. 724 - 738.

Mazrui, Ali AlAmin. «The Soldier and the State in East Africa: Some Theoretical Conclusions on the Army Mutinies of 1964.» *Western Political Quarterly*. Vol. 20, no. 1

(March 1967), pp. 82 - 96.

McMahon, Patrice C. «Rebuilding Bosnia: A Model to Emulate or to Avoid?.» *Political Science Quarterly*. Vol. 119, no. 4 (Winter 2004 - 2005), pp. 569 - 593.

_____ and Jon Western. «The Death of Dayton: How to Stop Bosnia From Falling Apart.» *Foreign Affairs*. Vol. 88, no. 5 (September - October 2009), pp. 69 - 83.

Miguez, Alberto. «Argentina's Budding Relations with NATO.» *NATO Review*. Vol. 41, no. 3 (June 1993), pp. 28 - 31.

Moten, Matthew. «Out of Order: Strengthening the Political - Military Relationship.» *Foreign Affairs*. Vol. 89, no. 5 (September - October 2010), pp. 2 - 8.

Nam, Chang - Hee. «Realigning the U.S. Forces and South Korea's Defense Reform 2020.» *Korean Journal of Defense Analysis*. Vol. 19, no. 1 (Spring 2007), pp. 165 - 189.

Ngculu, James. «Parliament and Defence Oversight: The South African Experience.» *African Security Review*. Vol. 10, no. 1 (2001), pp. 95 - 97. At: http:/ / www.iss.co.za/ pubs/ asr/ 10no1/ Ngculu.html.

Ntshoe, Isaac M. «The Impact of Political Violence on Education in South Africa: Past, Present and Future.» *Current Issues in Comparative Education*. Vol. 2, no. 1 (2002), pp. 62 - 69.

Özkan, Duman and Dimitris Tsarouhas. «'Civilianization' in Greece versus 'Demilitarization' in Turkey.» *Armed Forces and Society*. Vol. 32, no. 3 (April 2006), pp. 405 - 423.

Palmer, Robert D. «From Repression to Reform?» Indonesian Politics and the Military, 1997 - 1999.» *American Diplomacy* (April 2000). At: www.unc.edu/ depts/ diplomat/ AD_Issues/ amdipl_15/ palmer_reform1.html.

Parker, Maynard. «Subversion in Thailand.» *Survival*. Vol. 8, no. 10 (October 1966), pp. 310 - 312.

Patel, H. M. «The Situation of India.» *Survival*. Vol. 4, no. 6 (November 1962), pp. 255 - 259.

Pathmanand, Ukrist. «A Different Coup d'Etat?.» *Journal of Contemporary Asia*. Vol. 38, no. 1 (February 2008), pp. 124 - 142.

Perlmutter, Amos and William M. LeoGrande. «The Party in Uniform: Toward a Theory of Civil - Military Relations in Communist Political Systems.» *American Political Science Review*. Vol. 76, no. 4 (December 1982), pp. 778 - 789.

Pierson, Paul. «When Effect Becomes Cause: Policy Feedback and Political Change.» *World Politics*. Vol. 45, no. 4 (July 1993), pp. 595 - 628.

Pion - Berlin, David. «Military Autonomy and Emerging Democracies in South America.» *Comparative Politics*. Vol. 25, no. 1 (October 1992), pp. 83 - 102.

_____. «Political Management of the Military in Latin America.» *Military Review* (January - February 2005), pp. 19 - 31.

_____ and Harold A. Trinkunas. «Attention Deficits: Why Politicians Ignore Defense Policy in Latin America.» *Latin American Research Review*. Vol. 42, no. 3 (October 2007), pp. 76 - 100.

Popkin, Margaret. «The Salvadoran Truth Commission and the Search for Justice.» *Criminal Law Forum*. Vol. 15, nos. 1 - 2 (March 2004), pp. 105 - 124.

Price, Robert M. «A Theoretic Approach to Military Rule in New States.» *World Politics*. Vol. 23, no. 3 (April 1971), pp. 399 - 430.

Quigley, Harold S. «The Great Purge in Japan.» *Pacific Affairs*. Vol. 20, no. 3 (September 1947), pp. 299 - 308.

Ramos, A. J., R. C. Oates and T. L. McMahon. «The U.S. Southern Command: A Strategy for the Future.» *Military Review*. Vol. 72, no. 11 (November 1992), pp. 32 - 39.

Remmer, Karen L. «Neopatrimonialism: The Politics of Military Rule in Chile, 1973 -

1987.» *Comparative Politics*. Vol. 21, no. 2 (January 1989), pp. 149 - 170.

Rose, Gregory F. «The Post - Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment.» *Iranian Studies*. Vol. 17, nos. 2 - 3 (Spring - Summer 1984), pp. 153 - 194.

Rubin, Barry. «The Military in Contemporary Middle East Politics.» *Middle East Review of International Affairs*. Vol. 5, no. 1 (March 2001), pp. 47 - 63.

Rubin, F. «The Hungarian People's Army.» *RUSI Journal*. Vol. 121, no. 3 (September 1976), pp. 59 - 66.

Sahagún, Agustín Rodríguez. «La Reforma militar de los Gobiernos de Suárez.» *Revista Española de Investigaciones Sociológicas*. No. 36 (October - December 1986), pp. 189 - 194.

Sambanis, Nicholas. «What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition.» *Journal of Conflict Resolution*. Vol. 48, no. 6 (December 2004), pp. 814 - 858.

Santibañes, Francisco Fernando de. «The Effectiveness of Military Governments during War: The Case of Argentina in the Malvinas.» *Armed Forces and Society*. Vol. 33, no. 4 (July 2007), pp. 612 - 637.

Schanzer, Jonathan. «Yemen's War on Terror.» *Orbis*. Vol. 48, no. 3 (Summer 2004), pp. 517 - 531.

Scheetz, Thomas. «The Evolution of Public Sector Expenditures: Changing Political Priorities in Argentina, Chile, Paraguay and Peru.» *Journal of Peace Research*. Vol. 29, no. 2 (May 1992), pp. 175 - 190.

Schmitter, Philippe C. «Liberation by Golpe: Retrospective Thoughts on the Demise of Authoritarian Rule in Portugal.» *Armed Forces and Society*. Vol. 2, no. 1 (November 1975), pp. 5 - 33.

Serra, Narcís. «La Política española de defensa.» *La Revista Española de Investigaciones Sociológicas*. No. 36 (October - December 1986), pp. 173 - 186.

Shah, Aqil. «Praetorianism and Terrorism.» *Journal of Democracy*. Vol. 19, no. 4 (October 2008), pp. 16 - 25.

Shils, Edward A. and Morris Janowitz. «Cohesion and Disintegration in the Wehrmacht in World War II.» *Public Opinion Quarterly*. Vol. 12, no. 2 (Summer 1948), pp. 280 - 315.

Shlykov, Vitaly V. «Does Russia Need a General Staff?.» *European Security*. Vol. 10, no. 4 (Winter 2001), pp. 45 - 83.

Sigmund, Paul. «Review: *Approaches to the Study of the Military in Latin America*.» *Comparative Politics*. Vol. 26, no. 1 (October 1993), pp. 111 - 122.

Silva, Eduardo. «From Dictatorship to Democracy: The Business - State Nexus in Chile's Economic Transformation, 1975 - 1994.» *Comparative Politics*. Vol. 28, no. 3 (April 1996), pp. 299 - 320.

_____. «Review: Chile Past, Present and Future: The Long Road to National Reconciliation.» *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. Vol. 33, no. 4 (Winter 1991), pp. 133 - 146.

Silva, Patricio. «Searching for Civilian Supremacy: The Concertación Governments and the Military in Chile.» *Bulletin of Latin American Research*. Vol. 21, no. 3 (July 2002), pp. 375 - 395.

Tismaneanu, Vladimir and Dorin Tudoran. «The Bucharest Syndrome.» *Journal of Democracy*. Vol. 4, no. 1 (January 1993), pp. 41 - 52.

Varshney, Ashutosh. «Why Democracy Survives.» *Journal of Democracy*. Vol. 9, no. 3 (July 1998), pp. 36 - 50.

Waisbord, Silvio. «Politics and Identity in the Argentine Army: Cleavages and the

Generational Factor.» *Latin American Research Review*. Vol. 26, no. 2 (1991), pp. 157 - 170.

Ware, Robert Bruce. «Will Southern Russian Studies Go the Way of Sovietology?.» *Journal of Slavic Military Studies*. Vol. 16, no. 4 (December 2003), pp. 157 - 181.

Watts, Larry L. «Reform and Crisis in Romanian Civil - Military Relations 1989 - 1999.» *Armed Forces and Society*. Vol. 27, no. 4 (Summer 2001), pp. 597 - 622.

Weeks, Gregory. «A Preference for Deference: Reforming the Military's Intelligence Role in Argentina, Chile and Peru.» *Third World Quarterly*. Vol. 29, no. 1 (February 2008), pp. 45 - 61.

Weigley, Russell F. «The American Military and the Principle of Civilian Control from McClellan to Powell.» *Journal of Military History*. Vol. 57, no. 5 (Special Issue): *Proceedings of the Symposium on «The History of War as Part of General History» at the Institute for Advanced Studies, Princeton, New Jersey* (October 1993), pp. 27 - 58.

Welsh, Helga A. «Political Transition Processes in Central and Eastern Europe.» *Comparative Politics*. Vol. 26, no. 4 (July 1994), pp. 379 - 394.

Werlin, Herbert H. «Ghana and South Korea: Explaining Development Disparities - An Essay in Honor of Carl Rosberg.» *Journal of Asian and African Studies*. Vol. 29, nos. 3 - 4 (1994), pp. 205 - 225.

Winter, Thomas N. «Cincinnatus and the Disbanding of Washington's Army.» *Classical Bulletin*. Vol. 51, no. 6 (April 1975), pp. 81 - 86.

Wolf, Sonja. «Maras Transnacionales: Origins and Transformations of Central American Street Gangs.» *Latin American Research Review*. Vol. 45, no. 1 (2010), pp. 256 - 265.

Worboys, Katherine J. «The Traumatic Journey from Dictatorship to Democracy: Peacekeeping Operations and Civil - Military Relations in Argentina 1989 - 1999.» *Armed Forces and Society*. Vol. 33, no. 2 (January 2007), pp. 149 - 168.

Yudhoyono, Susilo Bambang. «The Democratic Instinct in the 21st Century.» *Journal of Democracy*. Vol. 21, no. 3 (July 2010), pp. 5 - 10.

Zaffiro, James J. «The Press and Political Opposition in an African Democracy: The Case of Botswana.» *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*. Vol. 27, no. 1 (1989), pp. 51 - 73.

Zaverucha, Jorge. «The Degree of Military Political Autonomy during the Spanish, Argentine and Brazilian Transitions.» *Journal of Latin American Studies*. Vol. 25, no. 2 (May 1993), pp. 283 - 299.

Papers Presented at conferences

Arnejčič, Beno. «Some Aspects of the Accountability of the Slovenian Minister of Defense and Head of the General Staff of the Slovenian Defense Forces.» Paper Presented at the «Democratic Civil - Military Relations Conference», Ottawa, 26 March 1999.

Chambers, Paul. «U - Turn to the Past the Resurgence of the Military in Contemporary Thai Politics.» Paper Presented at a Public Forum on «The Military in Thai Politics: What's Next?», Institute of Security and International Studies, Chulalongkorn University, Bangkok, September 2009.

Du Bouchet, Ludmila. «State - building and the Military in Yemen in the Context of the Global War on Terror.» Paper Presented at the Annual Meeting of the ISA's 49th Annual Convention, Bridging Multiple Divides, Hilton San Francisco, San Francisco, CA, 26 March 2008.

Gonzales, Alfonso. «Civil Military Relations In El Salvador: Change, Continuity, or Transformation?.» Paper Presented at the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Portland, OR, 6 April 2004.

Kechichian, Joseph A. «A Strong Army for a Stable Lebanon.» Policy Brief; 19, Middle

East Institute, Washington, DC, September 2008.

Theses

Bingham, Sandra J. «The Praetorian Guard in the Political and Social Life of Julio - Claudian Rome.» Ph. D. Dissertation, University of British Columbia, August 1997.

Gose, Mark N. «The Role of the Military in Building Political Community: The Case of the Two German States.» Ph. D. Dissertation, University of Colorado, 1995.

Kinghazi, Lilian. «Enhancing Human Resource Capability in the TPDF.» M. A. Thesis, Naval Postgraduate School, June 2006.

Kourvetaris, George A. «The Contemporary Army Officer Corps in Greece.» Ph. D. Dissertation, Northwestern University, 1969.

Saif, Ahmed Abdel - Karim. «The Politics of Survival and the Structure of Control in Unified Yemen, 1990 - 1997.» M. A. Thesis, University of Exeter, September 1997.

Documents

Barany, Zoltan D. «Why India, Why Not Pakistan? Reflections on South Asian Military Politics.» Manekshaw Paper; 11, Centre for Land Warfare Studies, New Delhi, 2009.

_____ and Lawrence S. Graham. «Democratic Transitions and Civil - Military Relations: Comparing Eastern and Southern Europe.» Grant report prepared for NATO, 1994.

Boucek, Christopher. «Yemen: Avoiding a Downward Spiral.» Carnegie Paper; 102, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, September 2009.

Brockwehl, Alexander and Juan Pablo Pitarque. «Concessions of a Leftist Party: The FMLN's Dilemma in the Face of Funes' Centrist Policies.» Washington Report on the Hemisphere, Council on Hemispheric Affairs, 28 June 2010.

Cloughley, Brian. «Pakistan's Army and National Stability.» Brief Number; 47, Pakistan Security Research Unit (PSRU), 22 April 2009.

Costa Pinto, António. «The Salazar 'New State' and European Fascism.» EUI Working Paper HEC; 1991/ 12, European University Institute, Firenze, 1991.

Gose, Mark N. «Political Socialization in the Bundeswehr: The Role of the Military in Integrating the East.» Unpublished paper, 1998.

Harb, Imad. «Lebanon's Confessionalism: Problems and Prospects.» Peace Brief, United States Institute of Peace, 30 March 2006. At: http.usip.org/ publications/ lebanons - confessionalism - problems - and - prospects.

Hughes, Gordon. «Defence Transformation - A Project Still in Progress.» Cranfield CSSM Case Study Series, Cranfield University, Shrivenham, UK, November 2007.

Kéchichian, Joseph A. «A Strong Army for a Stable Lebanon.» Policy Brief; 19, Middle East Institute, Washington, DC, September 2008.

Mo, Jongryn and Barry R. Weingast. «Political Economy of South Korea's Transition, 1961 - 2008.» October 2009.

Samuels, Richard J. «Politics, Security Policy, and Japan's Cabinet Legislation Bureau: Who Elected these Guys, Anyway?.» JPRI Working Paper; no. 99, Japan Policy Research Institute, March 2004.

Sarotte, Mary Elise. «German Military Reform and European Security.» Adelphi Paper; 340, IISS, London, 2001.

Sayigh, Yezid. ««Fixing Broken Windows»: Security Sector Reform in Palestine, Lebanon, and Yemen.» Carnegie Papers; no. 17, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, October 2009.

_____. «Security Sector Reform in the Arab Region: Challenges to Developing an Indigenous Agenda.» Research Paper, Arab Reform Initiative, 1/ 12/ 2007. Accessed on 14/ 12/ 2007, at: http.arab - refom.net.

Schwartz, Thomas A. «Europe as the Solution: John J. McCloy and the Rearmament of

Germany, 1949 - 1952.» Unpublished Paper, Harvard University, 28 April 1986.

U. K., Ministry of Defence. «Review of Parliamentary Oversight of the Romanian Ministry of National Defence and the Democratic Control of Its Armed Forces.» DMCS Study; no. 43/ 96, Ministry of Defence, London, February 1997.

«U.S. Assistance to the Partnership for Peace.» Report to Congressional Committees; GAO 01 - 734, United States General Accounting Office, Washington, DC, July 2001.